

لواء
سراج الدين الروبي

الاتصالات والتقارير الأمنية





تميز مؤلف هذا الكتاب بخبرته الشرطية والعلمية من خلال عمله في مجال المباحث الجنائية والانتربول و القضاء العسكرى منذ بداية تخرجه وحتى اليوم. ولهذا يستفاد من هذه الخبرة من خلال مؤلفاته الشرطية المتعددة فى إلقاء محاضرات فى الكليات والمعاهد والمراكز العلمية التالية:

- أكاديمية الشرطة فى مصر:

- كلية الدراسات العليا.

- كلية الشرطة.

- كلية التدريب والتنمية:

- معهد قادة الشرطة.

- معهد تدريب ضباط الشرطة.

- مركز بحوث الشرطة:

- مركز بحوث دول الكومنولث الروسى.

- مركز بحوث الشرطة الافريقى.

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية:

- دورة رؤساء النيابة العامة.

- دورة مكافحة الجريمة.

- دورة مكافحة المخدرات.

- بحوث مكافحة الأدمان.

- معهد العلوم الجنائية بوزارة الداخلية المصرية.

- معهد العلوم الجنائية فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

- الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- أكاديمية ناصر العسكرية العليا:

- كلية الدفاع الوطنى.

- كلية الحرب العليا.

لواء
سراج الدين الروبي

الاتصالات والتقارير الأمنية

الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م

الناشر
الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

على بركة الله ، يواصل السيد اللواء سراج الدين الروبي عطاءه المتصل فيخرج علينا بمؤلف جديد عنوانه الاتصالات و التقارير الأمنية ، وَ ذَلِكَ فِي إطار سلسلة الكتب الَّتِي أصدرها وَ الَّتِي تَمَسُّ موضوعات هامة حيوية ، شيقَة وَ ناقعة . وَ هَذِهِ السلسلة من المؤلفات إِن تلت على شيء فإنما تدل على فرط الوفاء ، وَ عمق الانتماء .

أَمَّا عَنْ فرط الوفاء فهو الوفاء للوطن وَ للمجتمع وَ للأهل ، وَ للزملاء ، وَ لجيل الحاضر وَ جيل المستقبل - وَ كذا الوفاء للعلم كقيمة إنسانية كبرى ، وَ هَذَا الوفاء يتجسد حينما وضع خلاصة فكره وَ دراساته وَ إطلاعاته وَ تجاربه في خدمة الآخرين .

أَمَّا عَنْ عمق الانتماء فقد تأكد من الموضوعات الَّتِي تتناولها وَ لجهد وَ أفضى نفسه في إخراجها على الصورة الَّتِي خرجت عليها - فهو حينما اختار موضوعات مؤلفاته فليس مِنْ شك أَنَّهُ كَانَ تحت نظره وَ هُوَ يسجل عصارة فكره - تاريخ طويل أمضى فيه حياته وَ عاش في كيانهِ وَ وجدانه وَ هُوَ المنيين الطويلة الَّتِي قضاهَا وَ لا زال في خدمة الأمن من خلال المواقع المتميزة الَّتِي شغلها في جهاز الشرطة .

وَ قد أحس بالفطرة وَ الفكر الثاقب وَ الحس الإنساني الرفيع أَنَّهُ عليه واجب وَ هُوَ وضع علمه وَ فكره وَ خلاصة تجاربه التطبيقية في تناول زملائه ، وَ أبنائه مِنْ ضباط الشرطة ، بَلْ وَ في تناول غيرهم من المعنيين بأمور الجريمة وَ الأمن وَ المجتمع .

لقد عرفت الثابفة اللواء سراج الدين الروبي عَنْ قرب حينما كَانَ في السبعينات رئيساً لمباحث قسم شرطة عابدين وَ كَانَ أكبر مِنْ رقيبته وَ مِنْ منهُ ، كَانَ مرموقاً وَ كَانَ محل تقدير وَ ثقة رؤسائه وَ محل حب وَ إعزاز رؤسياه ، وَ كَانَ الكل وَ أنا منهم ننظر إِلَيْهِ باعتبارهِ من العناصر الواعدة الَّتِي سيكون لها مستقبل باهر وَ شأن كبير - فقد شغل مناصب هامة وَ حيوية كَانَ فيها كلها ناجحاً وَ موفقاً وَ فعالاً .

إن الميزة الكبرى في مؤلفات اللواء سراج أَنَّهُا تجمع بين النظرية وَ التطبيق ، بين العلم

وَالْخَبْرَةُ - وَمِنْ هَذَا كَانَتْ جَدَاوَاهَا وَاهْمِيَّتُهَا وَالحَاجَةُ لِلْمَسَاعِدَةِ لَهَا ، فَهِيَ تَسُدُّ فَرَاغًا لِمَامِ كُلِّ ضَابِطٍ وَتَتَوَكَّلُ لَهُ الطَّرِيقُ فِي أُمُورِ حَيَوِيَّةٍ ، لِأَزْمَةٍ لَهُ فِي عَمَلِهِ اليَوْمِيِّ - وَتَشْكَلُ ضَرُورَةً لِمَكْتَبَةٍ كُلِّ ضَابِطٍ عَلَى اخْتِلَافِ الرُّتَبِ وَالمُسْتَوَاتِ التَّعْيِيدِيَّةِ وَالتَّنْفِيزِيَّةِ وَ سَيَلْمَسُ الْكُلُّ أَنَّهَا لِأَزْمَةٍ لِأَنَّ تَكُونَ فِي مَتَابِلِ الْيَدِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَ لَوْنٍ . هَذَا وَ إِن كَانَ يَنْطَبِقُ عَلَى كُلِّهِ مَوْلَفَاتُهُ ، فَإِنَّهُ يَنْطَبِقُ أَيْضًا وَ بِالضَّرُورَةِ عَلَى مَوْلَفِهِ الْجَدِيدِ وَ مَوْضُوعِهِ (الْاِتِّصَالَاتِ وَ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ) .

فالتقارير الأمنية هي عدة العمل الإداري ، وسيلة للربط بين كافة المستويات خاصة من القاعدة إلى القمة و من كل مستوى للمستوى الذي يليه ، و هي وسيلة لاتخاذ القرارات و تصريف شؤون العمل ؛ و من هنا كانت أهميتها و حتمية الدقة في تحريرها و الالتزام بالأمانة و الموضوعية و الأصول و الأسس العلمية و التطبيقية .

لقد جاء هذا الكتاب ليسد ثغرة كبيرة في المكتبة الشرطية و يشكل ضرورة لا غنى عنها لكل ضابط خاصة و قد تناول الكتاب كافة أنواع التقارير التي تشكل حاجة في العمل اليومي ، و أسهب الكتاب في إيضاح هيكل كل نوع من أنواع التقارير و عناصره ، حيثُ بَلَّتِ الْاِتِّتْرَامُ بِهَذِهِ الْأَسْئَةِ مَدْعَاةً لِإِخْرَاجِ تَقْرِيرٍ عَلَى مَسْتَوًى عَالٍ يَلْقَى الْأَنْظَارَ لِمَكْتَبَتِهِ ، وَ يَكْفُلُ لَهُ النِّجَاحَ فِي عَمَلِهِ ، وَ تَقْدِيرَ رُؤْسَائِهِ .

لقد كَانَ اللّوَاءُ سِرَاجُ الدِّينِ الرُّوْبِيِّ مَهْمًا وَ مَوْقِفًا حِينَمَا اخْتَارَ طَرِيقَ الْعِلْمِ وَ سَجَلَ خِلَاصَةَ فِكْرِهِ وَ دِرَاسَاتِهِ وَ خَبْرَتِهِ حَتَّى أُنْجِزَ هَذِهِ الْمَوْلَفَاتُ النَّفِيسَةُ الَّتِي سَتَقِلُّ تَسْجِلَ اسْمِهِ فِي سَجْلِ الرُّوَادِ وَ الْمُبْدِعِينَ . وَ يَتَحَقَّقُ فِيهِ قَوْلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ : " إِذَا مَاتَ ابْنٌ أَدَمَ لِقَطْعِ عَمَلِهِ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يَنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " .

أَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَ اللّوَاءَ سِرَاجَ الدِّينِ الرُّوْبِيَّ لِيُوَالِدَ عَطَاءً فِي خِدْمَةِ وَطَنِهِ وَ مَجْتَمَعِهِ وَ خِدْمَةِ الْهَيْئَةِ الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا وَ تَعْتَزُّ بِهِ وَ أَيْضًا خِدْمَةِ الْإِثْمَانِيَّةِ ،

وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ .

القاهرة في ١٢/١/٢٠٠٠ م .

مديرة

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق

تقديم

عزّز عليّ مؤلف هذا الكتاب أطروحته العلمية لكي أطلع عليه و أضع ملاحظاتي على ما نوتته من معلومات أعتقد أنّها المرة الأولى التي تُطرح على الساحة الشرطية للعربية ، و ذلك في لمسة وفاء من الإبن لأستاذه مما ألتج صدري و أسعدني . و لذلك حرصت على أن ألتق في كل موضوع أنضعه للكاتب للتحليل العلمي ، و الحقيقة أنّي مع كل نوعية من التقارير التي أطلعت عليها كنت أزداد حرصاً على تكملة باقي الموضوعات إلى أن انتهيت منها تماماً معتباً بتكامل الموضوع و شموله ، و غلصت إلى الملاحظات التالية :

اللواء سراج الروبي كان ملتزماً خلال فترة عمله معي - عندما كنت مديراً لأمن القاهرة فترة الثمانينات - على أن يكون ضابطاً غير تقليديّ في كل ما يخطه بقلمه لو يجريه من اتصالات ، و لذلك فقد استخلصته للعمل معي رئيساً لقسم التخطيط بالمديرية ؛ ليضيف إلى العمل الأمني ما اعتقده في وقتها أنّه قادرٌ على العطاء المتميز الدقيق ، و توقعت له أن يكون نجماً في سماء الشرطة المصرية ، و لهذا لم أستغرب عندما رأيته جالساً إلى منصة رئاسة المنظمة العالمية للإنتربول عندما عقدت مؤتمرها في القاهرة سنة ١٩٩٨ م رئيساً للجمعية العامة في بعض جلساتها ، بعد أن أختير نائباً للرئيس فصدق ما توقعت له ، ثمّ زلّ من سروري أنّه أختير رئيساً لمجموعة الإشراف على ضباط إسكوتلاند يارد المكلفين بوضع استراتيجية للقرن الحالي للمنظمة الدولية للإنتربول ، فهذا هو الاختيار الموضوعي المجرد الذي يعتمد على الكفاءة المطلقة .

و لعلّي أكون شاهداً على ما نوتته في أول تقرير متابعة للرقابة الجنائية بالقاهرة عندما كان ضابطاً بها سنة ١٩٨٤ م و كلفته شخصياً بتقييم حملة تفتيشية لمباحث القاهرة و استطاع بإمكانياته الشخصية أن يصدق في نتائج تلك الحملة و ثبت أنّه ضابطٌ يؤدي عمله في صمت و لناة - و رغم تعدد الأدوات المتاحة له في هذا الوقت - إلا أن تقريره و المثبت صورة منه في هذا الكتاب قد حقق أصداء لم يكن يتوقعها أحد مطلقاً ، و لكنها الدقة

و الأمانة و الكفاءة العملية و العلمية . كل ذلك تم في الحب و تواضع جم و سرية تميز بها عمله .

إنَّ هَذَا الْكِتَابَ هُوَ نَمُودَجًا لِعَمَلِ إِنْسَانٍ لَا يَبْقَى بِهِ إِلَّا وَجْهُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى وَ الْمُنْفَعَةُ الْعَامَّةُ لِلشَّرْطَةِ ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّهْلِ أَنْ يَكْتَسِبَ الْإِنْسَانُ الْخَيْرَ لَكِنَّهُ مِنَ الصَّعْبِ أَنْ يَمْتَلِكَ الْقُدْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ غَيْرِهِ ، وَ تَلْقِينَ الْآخَرِينَ مَا لَكَتَسِبَهُ مِنْ خَيْرٍ عَمَلِيَةٍ أَصْبَحَتْ نَادِرَةً يَتَبَاكَى عَلَيْهَا الْآخَرِينَ دُونَ مُحَاوَلَةٍ مِنْهُمْ لِحَقِّقِ الْعُقُولَ الشَّابَّةَ بِهَا مَكْتَفِينَ بِتَرْدِيدِ الْمَقُولَةِ الْمُنْكَرَةِ (إِنَّ النُّخْبَةَ تَتَكَلَّلُ ، وَ تَكَادُ تَنْتَقِصُ ، وَ رَبِّمَا تَنْدُرُ) ، بَارَكَ اللَّهُ فِي أَنْبَاءِ مِصْرَ الَّذِينَ يَقْدُمُونَ لِأَجْيَالِ الْمُسْتَقْبَلِ تِلْكَ الْأَطْرُوقَاتِ الْعَمَلِيَةِ الْمُمْتَزِةِ . لَهُ مِنْهُ كُلُّ الدَّعَاءِ بِالتَّوْفِيقِ ، وَ دَعَاتِي لِجِهَازِ الشَّرْطَةِ الْمِصْرِيَّةِ بِأَلَا يَنْضَبَ مَعِينَهَا مِنْ تِلْكَ النُّوعِيَّةِ مِنَ النُّخْبَةِ الْمَتَكَلِّئَةِ الَّتِي يَمْتَلِئُهَا اللَّوَاءُ مِرَاجِ الدِّينِ الرَّوْبِيِّ .

القاهرة في ٢٠٠٠/١٢/١٠ م .

لواء

على نزار الربيعي

مساعد وزير الداخلية مدير أمن القاهرة السابق

تقديم

السيد اللواء / سراج الروبي

- ألتحق بالعمل بالملازم ثاني / سراج الروبي ، كرئيس لدورية قسم شرطة عابدين سنة ١٩٧١ م ، شاب يقع صغير السن ، لا يتجاوز العشرين ، الوحيد برتبة ملازم ثاني ، حيث رؤساء باقي الدوريات أكبر سناً ورتبة .

- قسم شرطة عابدين يحكم توسطه للمدينة و احتوائه للمنطقة للتجارية بقاهرة المعز مهم بل الأهم في دوريات فرع غرب القاهرة و يحتاج لعدد أكبر من أفراد الدورية لتغطيته لأنه يشمل معظم الثروات التجارية في قاع المدينة في هذا الوقت .

- رغم صغر سنه و حداثة عهده إلا إنه كان متحمساً ، و هو يرأس مجموعة من الشباب الأمناء الذين كانوا كثيراً ما يمتردون إلا إنه كان حازماً حاسماً عادلاً ، و الأهم أنه كان متوازناً مع قيادتين إحداهما فنية و تشمل قياداته في الدوريات ، و كنت أشغل إحداهما و الأخرى إدارية و هي قيادته في القسم و الفرقة .

- كنت وقتها برتبة رائد و أشغل رئيساً لفرقة العمليات بمدينة القاهرة في زمن بين حربين فاصلتين ٦٧ " النكسة " ، ٧٣ " الانتصار " ، لغت نظري بإدراكه لأهمية الاتصال في الشرطة بين القاعدة و القيادة و لم أدري وقتها أن ذلك سيفرز كل هذه المادة العلمية الثرية ؛ حيث كنت ألتقى منه و من غيره تقارير الحوادث لرفعها لكافة المستويات القيادية و الإشرافية عبر قنوات الاتصال السلكية و اللاسلكية ، و كانت تقاريره تجيب على كل الأسئلة قبل أن تسأله عنها .

- أدركت على الفور أنه استاذ لهذه المادة .

القاهرة في ٢٠٠٠/١٠/٧ م .

لواء نبيل شوقي .

تقديم

هالفت بمزيد من الفخر والإعزاز والتقدير الإنتاج المتميز للسيد اللواء سراج الروبي ، تحت عنوان " الاتصالات و التقارير الأمنية " ، و إن كان السيد المؤلف قد لُتِرى مكتبات وزلرة للدخلية بمؤلفاته العديدة سواء في مجال مكافحة الجريمة ، أو في مجال البحث الجنائي ، إلا أنني أعتبر هذا الكتاب ذرة كُتِبَ و مؤلفاته ، فقد وضع فيه خلاصة تجربته ، و عصاره فكره منذ تخرجه من كلية للشرطة إلى أن وصل إلى أعلى للمراتب في جهاز للشرطة .

و قد عمل هي السيد اللواء سراج الروبي في جهاز البعث الجنائي بالقاهرة ، ثم في مصلحة الأمن العام عندما كنت مديراً لها - و قد استطاع بحق أن يثبت بالأدلة للقاطعة أنه خلال مشواره العملي بأنه صاحب فكر متميز ، و معين لا ينضب في مجال إثراء مكتبات للشرطة بمؤلفاته و بحوثه القيمة .

و ما كان يفتأ ذلك من فراغ ؛ فقد عمل في خلال مشواره الوظيفي بمفهوم علمي راق اكتسبه من قراءاته العديدة و لطلعاته المثمرة ، مضيفاً إلى هذا نجاحات في عمله الذي اتسم بالإخلاص و العطاء و المثابرة و التفاني في الأداء مع الدقة و الموضوعية و الهدوء و الاتزان النفسي .

أنني أرى أن هائلة هذا المؤلف أن تقتصر على حديثي التخرج لكن فأننته تعم الجميع ، الكبير قبل الصغير ، فالصغير يتعلم ، و الكبير سيعرف كيف يعلم الآخرين .
تمنياتي دائماً بالتوفيق .

إن الله لا يضيع لجر من لُصن عملاً .

لواء سراج روبي

القاهرة في ٢٠٠٠/١٠/٦ م .

مدير الأمن العام الأسبق

و محافظ سوهاج سابقاً

تقديم

كنت مأموراً بقسم عابدين خلال الفترة من 1975 م - 1980 م ، حيث عمل معي مؤلف هذا الكتاب ، و كان برتبة النقيب ، و استمر حتى رتبة المقدم ، و شغل منصبى ضابط مباحث القسم ثم رئيساً للمباحث ، و قد لملت خلال عمله معي ما يؤيد ما خطه بقلمه في هذا الكتاب ، فطلاق علمه مع عمله ، و قد حرص خلال فترة عمله رئيساً للمباحث على أن يوازن بين مقتضيات اتصاله مع رئاسته الفنية في إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، و بين رئاستي له إدارياً ، و لا أنكر أي خلل أو خطأ في ذلك و قد لتمر هذا في تعزيز العلاقات الثنائية بين القسم و الفرقة و إدارة البحث الجنائي . و قد تميز في عمله بالسرعة في اتخاذ الإجراءات للاتصال (و ليس التمرع) . فضلاً عن إحصائه بالحاجة إلى الاستماع إلى توجيهات رئاسته و العمل بمقتضاها عن قناعة كاملة بأنها ثمرة فكر ناجح من رئيس أكبر منه سناً و رتبة و خبرة و عطاء ، دون أي محاولة منه إلى التملص أو الإنكفاف حول التوجيهات المشروعة الصادرة إليه . و أنكر له أنه يوم حريق جانتيو حرر تقرير فحص الحادث و كتبه كاملاً ، و نحن متواجدون في مسرح الحادث ، حتى أن جميع القيادات عقب عودتها إلى مكاتبها بالفرقة و المديرية فوجئت بالتقرير المتكامل على المكاتب ، فكان ذلك نموذجاً يحتذى به .

و أضيف إلى ما تقدم أنه لم يحجب معلومة في حادث عني ، أو عرض موضوعاً عرضاً غير أمين في أي لحظة ، و إنما كان صادقاً أميناً في كل اتصالاته معي و مع الآخرين ، و كان لا يعمل مكتئباً لو يعتمد على ما ينقل إليه ، و إنما كان أول من يبادر بالانتقال إلى مسرح الأحداث ، و يجري اتصالاته من ميدان العمل .

أما عن علاقته بأعضاء السلطة القضائية فإنها ترقى إلى المستوى النموذجي الذي كان مضرب الأمثال على مستوى الشرطة كلها ، فجميع أعضاء و رؤساء النيابة العامة و رؤساء المحاكم و أعضاؤها ممن عملوا في نيابة عابدين لو وسط القاهرة كانوا يحتيتون

فرصة للقاء معنا ، و لم تحدث أي جفوة في هذه العلاقة .

و لن أنسى له الوقائع التالية :

- يوم أن شهد أعلام النيابة العامة لصالح متهم فقير كان يعمل ماعياً في شركة بسيطة أنهم بقتل سيدة في الشقة المواجهة لمقر الشركة ، و كانت بصمته قد تم رفعها من داخل شقة القتيلة ، و فكر ترده عليها ، و أصبح قلب قوسين لو أننى من إحالته إلى محكمة الجنايات بتهمة قتل هذه السيدة عمداً ، فجاءت شهادة الرائد سراج الدين الروبي رئيس المباحث بالقسم لتؤكد أن البصمة عندما رفعت من مسرح الحادث أسفل الحوض بالمطبخ ، مما يؤكد أن هذا الأثر لتلك البصمة قديم و يتفق مع ما أوضحته التحريات من أنه كان يتردد من عامين سابقين قبل الحادث ، و ليست بصمة حديثة للقاتل .

- يوم أن أثبت أن حارس أحد العقارات ٣٠ شارع شريف هو الذي ألقى القبض على أشهر لص لخزائن بالقاهرة و الذي اعترف فيما بعد بسرقة ٣٩ تسعة و ثلاثين حادث سرقة خزيئة ، و لم يبدأ محضره بالتعبارة المشهورة لضباط البحث الجنائي " أسفرت تحرياتي السرية ... " .

- يوم أن نجح في إخراج أكثر من براء من وراء القضبان أحدهم كان قد حكم عليه بالأشغال الشاقة في جنابة اختطاف طفل ، فاثبت أن الجنائي شخص آخر فضبطه و أعاد الطفل المخطوف لأهليه بعد أكثر من عامين فقد الأهل الأمل في إعادة طفلهم و أثبت براءة المسجون و ثانیهم سائق ضبط متلبساً بسرقة برامول زيت و اتضح أنه لا علاقة له بالجنائي أو الواقعة التي ضبط فيها .

- و قد نجحنا سوياً في أن تكون علاقتنا مع جماهير عابدين على المستوى اللائق الذي لم يسمح بأي شكوى ضد أي منا و نجونا بقسم عابدين من هجوم اللوغاء الذين كانوا يهاجمون أغلب أقسام و مراكز للشرطة على مستوى الدولة خلال أحداث المبعينات ، و لم تلق طوبة واحدة و قام المواطنون بعمل كريدونات حملة حول مبنى القسم موفرين

حماية شعبية ضد أي عاث أو شخص في مظاهرة تعبر من أمام المبنى .
وَجِيز القول أنني أعتر بهذا المؤلف و موقفه الدقيقة في العمل ، و قدرته على إدارة
دفة العمل الأمني في الموقع الذي يشغله متمنياً له كل التوفيق و النجاح بمشيئة الله تعالى .
القاهرة في ١٠/١٠/٢٠٠٠ م .

لؤي محمد البداري
مدير أمن بورسعيد سابقاً

مقدمة

تُعَدُّ عملية الاتصال في أي مؤسسة بمثابة عصب الحياة ، فهي التي يمكن أن تُقَيِّمَ بِهَا هذه المؤسسة في إطار عملها ، فكما كان الوقت الذي تستغرقه عملية الاتصال بين القاعدة و القمة أو بين أطراف تلك المؤسسة - قصير ، كلما كَانَ ذَلِكَ دليلاً على الحيوية التي تتمتع بِهَا هذه المؤسسة ، وَ تُلَكُنَا من أن نَظَلِم العمل فيها يَرتكز على أسس قوية يطول معه عمر تلك المنشأة ، وَ تتحقّق بِهَا أهدافها بطريقة آليّة ، مهما كَانَتْ الشخصيات التي تتولّى إدارتها فنَظَلِمَا موضوع سلفاً . أما المؤسسات التي لا وجود بِهَا لقواعد موضوعية للاتصال ، أو تُؤسس على أسس شخصية ، فإنّها سرعان ما تنهار بمجرد تحرك ذَلِكَ للشخص إلى موقع آخر ، وَ لهذا كان عمر هذه الأجهزة قصيراً جداً ، وَ يترامن مَعَ عمر القائمين عليها ، وَ من هُنَا كان الفارق بين المؤسسات العملاقة ، وَ بين المؤسسات القزمية ، أو بين الدول المتقدمة ، وَ الدول التي تحاول النمو دون جدوى .

وَإِذَا كَانَتْ هذه العملية الاتصالية في أي منظمة - هامة - على هَذَا النحو ، فإنّها تصبح أكثر أهمية في مجال الأجهزة الأمنية التي يفترض فيها أن تُؤسس على قاعدة مستقرة من الاتصالات بين القاعدة وَ القمة ، وَ بين مختلف القواعد وَ بعضها البعض ، مَعَ اختصار الوقت إلى أقل زمن ممكن ؛ لأنها أجهزة تعتمد على الحركة السريعة في مواجهة الأحداث المتغيرة بين لحظة وَ أخرى .

وَ رَغْم أهمية الاتصالات في مختلف الأجهزة الأمنية في كل دول العالم ، إلا أن تتلوهَا بالتحليل وَ الدراسة لم يلق الاهتمام المتوافق مَعَ أهميتها ، فلا توجد أي مؤلفات مباشرة عن هَذَا الموضوع ، وَ عِنَّمَا بحثت لم أجد سوى مذكرات لفرقة تدريبية في معهد تدريب ضباط الشرطة بكلاديمية الشرطة بالقاهرة ، وَ كُنْتُ تُدرّسُ لنا وَ نحن طلاب في السنة

الثالثة بكلية الشرطة سنة ١٩٦٩ م ، و لم يحلول أحد أن يستثمر هذا الخيط فينسج من خلاله تحليلاً وفاقياً لو رؤية جديدة متكاملة ، بل لم نرَ حتى من نسيج على منواله (١) .

ومَعَ هَذَا الْمَسْكَ مِنْ جَانِبِ الْبَعْضِ ، قَدْ اعْتَقَدَ بَعْضُ الضَّبَاطِ أَنَّ عَمَلِيَةَ الْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ تَتَسَمَّ بِالتَّلَقُّقِيَّةِ ، وَ تَمْتَرِجُ بِالْخُبْرَةِ لِلشَّرْطِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى أَيِّ تَأْصِيلٍ عِلْمِيٍّ ، وَ إِنَّمَا تَحْتَاجُ فَقَطْ إِلَى اسْتِمْرَارِ الضَّبَاطِ فِي مَجَالِ عَمَلِهِ فَتَرَّةً طَوِيلَةً تَقْلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَخْطَاؤُهُ تَمَاماً ، وَ اعْتَقَدَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَسْكَ يَعْنِي ضَرُورَةَ وَقُوعِ الْجَمِيعِ فِي الْأَخْطَاءِ حَتَّى لَا تَتَكَرَّرَ ، وَ هُوَ مَسْكَ خَلْطِيٌّ تَمَاماً ، إِذْ يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَخْطَاءِ غَيْرِهِ ، وَ لَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَقَعَ الْجَمِيعُ فِي ذَاتِ الْإِخْطَاءِ حَتَّى تَتَسَنَّى لَهُمْ لِلتَّجَرِبَةِ وَ الْخُبْرَةِ فَلَا تَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ حِينَئِذٍ !! ، وَ هُوَ مَسْكَ خَلْطِيٌّ تَمَاماً ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَخْطَاءِ غَيْرِهِ ، وَ لَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ نَتَعَلَّمَ مِنْ أَخْطَاؤِنَا نَحْنُ فَقَطْ .

وَ الْبَدِيلُ مِنْ تَسْجِيلِ الْأَخْطَاءِ حَتَّى تَتَجَنَّبَ الْوُقُوعُ فِيهَا هُوَ الْإِتِّصَاقُ الدَّائِمُ بِرِئَاسَتِنَا فِي الْعَمَلِ ، حَتَّى نَعْرِفَ كَيْفَ يَنْصَرِفُونَ مَعَ أَحْدَاثِ الْحَيَاةِ ، وَ كُلَّمَا طَالَتْ فَتَرَةُ التَّوَاجُدِ عَلَى هَذَا النُّحُو كُلَّمَا لَرْتَفَعَ مَعْدَلُ الْخُبْرَةِ ، وَ كُلَّمَا لَبِغْنَا تَزَلَّيْنَا الْأَخْطَاءَ وَ نَفَرْنَا الْخُبْرَةَ ، وَ لَمَّا كَانَ تَحْقِيقُ هَذَا النُّهْجِ يَبْدُو مُسْتَحِيلًا ، لَعَنِمُ تَفَرُّغُ أَحَدِ الْقِيَادَاتِ لِنَتَّقِينَ أَيْتَانِهِمْ ، لِهَذَا أَصْبَحَ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ هُوَ وَضْعُ مَوَاقِفٍ كَامِلَةٍ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْعَمَلِيَّةِ الْإِتِّصَالِيَّةِ وَ بِطَرِيقَةٍ مُبَاشِرَةٍ ، حَتَّى يَبْدَأَ الْجِيلُ الْقَادِمُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَيْنَا لَا مِنْ حَيْثُ بَدَأْنَا .

وَ لَقَدْ زَادَ مِنْ قُوَّةِ تَقْيِينِ بِلِكَايَةِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ هُوَ مَا لَمَسْنَاهُ مَيِّذَانِيًّا مِنْ حَاجَةِ الزَّمَلَاءِ الْعَامِلِينَ فِي مَجَالِ الْأَمْنِ الْعَامِ ، وَ تَخْيِيدًا فِي أَهْصَامِ وَ مَرَكُزِ الشَّرْطَةِ وَ وَحْدَاتِ الْمُبَاحَثِ بِهَا فَضْلًا عَنْ الضَّبَاطِ الْعَامِلِينَ فِي إِدَارَاتِ الْبَحْثِ الْجَنَائِيِّ إِلَى أَنْ يَتَوَفَّرَ هَذَا الْمَوَاقِفُ

(١) راجع عقيد / محمد نبوي إسماعيل ، مذكرات في مادة التقارير ، معهد تدريب ضباط الشرطة ، غير موضح سنة النشر ، (وَ كَلَّمْتُ تَدْرِسُ سَنَةَ ١٩٦٨ م) .

لأهميته لهم ، فضلاً عن أن هناك أسباباً أخرى يُمكن إيجازها فيما يلي :

- ١ - الرغبة في توثيق علوم الشرطة التطبيقية ، حتى نقضي على المقولة القائلة : إن علوم الشرطة هي علوم فائدة للذاكرة ، وهي التي يؤكدنا البعض في ممارستهم لأعمالهم ، فهم لا يتركون لمن يأتي بعدهم أي مرجع يُمكن أن يسيروا عليها ، فتغدو تلك الكفاءة كما لو كانت قد تبدلت بدلاً لضاء طريقاً مظلاماً ، وحمله شخص تحرك به في ذلك الطريق ، وسرعان ما تلاشى ذلك الضوء بمجرد تحرك هذا للتدليل معه^(١).
- ٢ - لفت الانتباه إلى أن التطور العلمي في السنوات الأخيرة ، فضلاً عن التطورات المستقبلية والحالية في مجال الكمبيوتر أن تقال من شأن أهمية الاتصال الأمني ، بل إنها ستزيد من أهميته ، فالتطور المستمر أن يكون في موضوع الاتصال نفسه ، ولأنه سينصب على وسائط ذلك الاتصال من أجهزة الكمبيوتر ، وسيبقى موضوع الاتصال كما هو ، أي أن الكتابة ستتحول من على الأوراق إلى شاشات تلك الأجهزة الكمبيوترية ، وسترسل عبر تلك الوسائط دون أن تتم طباعتها على أوراق ، وهو ما نشاهده اليوم في بعض المنظمات الدولية المتطورة^(٢).
- ٣ - رغبتني في الاستمرار في مسيرة كتابة مؤلفات شرطية عن العلوم التطبيقية للشرطة ،

(١) الفضل في ابتكار هذا المصطلح (علوم فائدة للذاكرة) هو ازميلي اللواء الدكتور فريدون محمد نجيب ، المصري الجنسية * أسبق العلوم الشرطية بمركز بحوث الشرطة ، بالقيدة العلية لشرطة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد التقطه منه في أحد حواراتي معه في ندوة علمية شرطية سنة ١٩٩٧ م ، ولهذا لزم أن ينسب الفضل لصاحبه .

(٢) مثال ذلك : ما يحدث في الأمانة العلية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في ليون بفرنسا ، إذ يتم كتابة أي تقرير من المختصين إلى رؤسائهم عبر شاشات الكمبيوتر ، ويتم عرضها على الرؤساء من خلال الضغط على أزرار الأجهزة المستعملة دون ما حاجة إلى طباعة تلك الرسائل ، وكذلك الحال في تعامل المكتب المركزي الوطنية للإنتربول في الدول الأعضاء مع الأمانة العلية للمنظمة ، وبين هذه المكاتب وبعضها البعض ، لمزيد من التفصيل راجع مؤلفنا ، آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ م ، ص ١٧٢ وما بعدها .

ثمّ تجنيد المصادر في البحث الجنائي ، حتّى أُنكسر تلك الحلقة المتكاملة من تسجيل خبرتي الشرطية ، لكي أؤكد على رغبتي في نقل هذه الخبرة ، لأنّ ذلك المخزون من الخبرة التراكمية لدي أي ضابط شرطة لن يبق طويلاً في ذهنه ، فعوامل الزمن وفيروساته مستهجم ذلك المخزون ، و تعترف منه و ينفذ بعد فترة من الزمن ، وقد أصبح غير صالح لنقله للأجيال القادمة .

٤ - عدم توافر الوقت لتعليم الضباط الجدد القادمين أو العاملين حالياً في مجال مكافحة الجريمة كيفية إجراء الاتصالات الأمنية و كتابة التقارير ، و من هنا كان من الضروري توفير مصدر متكامل إلى حد ما يشتمل على هذه المادة بطريقة مباشرة ، و التي يمكن أن توفر لمن لديه الرغبة في الاطلاع أن يتروّد بما يريد .

٥ - عدم توافر خبرة كتابة التقارير و إجراء الاتصالات لدى البعض ممن يتولون مناصباً معينة في جهاز الشرطة ، فهم يقفون إلى مقاعد الرئاسة في هذه المواقع دون أن يكونوا قد اكتسبوا خبرة العمل الميداني في القواعد ، بينما من تتوافر لديهم خبرة العمل الشرطي في هذه المواقع الميدانية ينقلون إلى مواقع أخرى لا تحتاج إلى خبراتهم مطلقاً ، و من هنا تصبح هذه الخبرة كالخمر ، لعنم الاحتياج إليها في المواقع التي نقلوا إليها ، و لذلك يفقدون ميزتهم النسبية في العمل الشرطي ، و لهذا يكون البديل لتلك القيادات الفائزة هو الاطلاع على الخبرات الشرطية الموثقة حتّى يمدوا النقص الموجود لديهم و ينجحوا و يكونوا قادرين على مواجهة الأحداث التي تقع في كل لحظة .

٦ - انشغال بعض الرؤساء في مواقع العمل المختلفة بالأعمال الروتينية ؛ مثل المرور على الخدمات الثابتة ، الأمر الذي يحرم فرصة تلقين الآخرين لفنون الاتصال و إعداد التقارير الأمنية ، و من ثمّ كان من الضرورة بمكان أن يطلعوا على مؤلف شرطي مماثل لذلك الذي نضعه اليوم .

٧ - عدم توافر مراجع مترجمة عن عملية الاتصالات الأمنية ، و حتّى على فرض توافرها مع

ندرتها ، فإنها لا تصلح للتطبيق العملي في مصر ، لاختلاف الأنظمة الشرطية المصرية عن مثيلاتها الموجودة في الخارج . فضلاً عن اختلاف المجتمع المصري عن مثيله الأوروبي أو الآسيوي أو الإفريقي أو الأمريكي اللاتيني ، التي ننقل عنها هذه المؤلفات ، و يُصنِّع وجود هذه المؤلفات المترجمة - على فرض وجودها - مثل عدمه تماماً .

٨ - محاولة إثبات أن الدراسات العليا في علوم الشرطة لا تُطلَبُ لذاتها ، و إنما بِقَصْدِ الاستعداد لمحاولة تطوير العمل الشرطي في مواقع العمل المختلفة ، و التي تبدأ أولاً بِتَحْدِيدِ تلك الأمراض المستعصية في جسد المجتمع الشرطي ، و ثانياً بمحاولة علاج هذه الأمراض و إقلاعها ، و لو بإجراء عمليات جراحية شرطية ، و ثالثاً بوضع برامج للوقاية من الأمراض قبل أن تتفش في جسد المجتمع الشرطي ، فلا ننتظر دخول الفيروس الجسد ، و إنما نضع برامج كفيلة بالوقاية من إقترابه منا ، و ذلك من خلال التلقين المستمر المبني على أسس علمية و تحليل دقيق ، و ذلك هو الدور الحقيقي للحاصلين على المؤهلات العليا من حملة درجتي الدكتوراة و الماجستير في علوم الشرطة .

أسلوب البحث و الدراسة :

اعتمدنا في كتابة مؤلفنا هذا على أساليب عديدة يتكامل بعضها مع بعض كما يلي :

أولاً : الأسلوب الوصفي :

و ذلك من خلال اختيار أفضل الوثائق التي تم وضعها بمعرفتي خلال مشواري الوظيفي في مجال الأمن العام ، سواء كنت ضابط منوب بقسم شرطة عابدين ، أو ضابطاً و رئيس تحقيقات ثم ضابطاً للمباحث بنفس القسم ، فرتباً لوحدة المباحث ، ثم وكيلاً للمباحث الجنائية بفرقة عابدين بإدارة البحث الجنائي بالقاهرة ، ثم رئيساً للإحصاء بالمديرية ثم مفتشاً للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، فثانياً لمدير الشرطة الجنائية العربية ، فمديراً

تحقيقات تُمّ ضابطاً للمباحث بنفس القسم ، فرئيساً لوحدة المباحث ، ثمّ وكيلاً للمباحث الجنائية بفرقة علبدين بإدارة البحث الجنائي بالقاهرة ، ثمّ رئيساً للإحصاء بالمديرية ثمّ مفتشاً للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، فثانياً لمدير الشرطة الجنائية الحربية ، فمديراً لإدارة الشرطة الدولية ، ثمّ الحربية و الدولية بمصلحة الأمن العام .

اما للواقع التي لم أعمل بها ، مثل : مفتش شرطة فرقة ، فقد اعتمدت على تقرير من أفضل النماذج التي اطلعت عليها نظراً لأنني لم أعمل بهذه الوظيفة مطلقاً .

ثانياً : الأسلوب التعليمي :

حينما لم أكتف بتسجيل الحالة فقط ، و إنما ركزت في كل تقرير على تحليل لكل المعطيات المتوفرة لدى ، و التي ربّما تكون معروفة لمن سيعرض عليه التقرير ، و إنما أُرنت أن أشير إليها بهدف إحاطة الرئيس الذي ستعرض عليه أنني قد أدركت تلك المعطيات التي اعتمدت عليها في توصيتي باتخاذ قرار ما .

كما قمت بتحليل كل خطأ في الاتصالات الأمنية بطريقة تفصيلية ، و أتبع ذلك بتحليل للأخطاء الموضوعية و الشكلية في التقارير الأمنية ، حتى يمكن أن نلقن الجيل القادم كيف يدير العملية الأمنية بطريقة متميزة .

ثالثاً : الأسلوب الرصدي :

وهنا لم أكتف بالأسلوب الوصفي للحالة التي أقوم بعرضها و إخضاعها فيما بعد للأسلوب التحليلي ، و إنما امتد الأسلوب إلى ما نطلق عليه الأسلوب الرصدي ، ذلك الأسلوب الذي يرصد تلك الحقائق و المعلومات لتصبح شاهداً على عصر السبعينات و الثمانينات و التسعينات ، أي الحقبة الأخيرة من القرن الماضي ، كنوع من أنواع التسجيل لنشاط شرطي عربي مصري ، ربّما أن يستطيع القامون الجدد أن يعرفوا ما دار خلال هذه الفترة المشار إليها إلا من خلال الاطلاع على ذلك المؤلف .

رابعاً : الأسلوب التجميعي :

وَالْقَصْدُ بِهِ أَنِّي فِي دِرَاسَتِي هَذِهِ قَد قُمْتُ بِتَجْمِيعِ نَوَاعِي مُعَيَّنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ التَّقَارِيرِ لِلْمُحَرَّرَةِ فِي مَجَالِ الْأَمْنِ الْعَامِ ، بِحَيْثُ يَسْتَطِيعُ أَيُّ ضَالِحٍ يَعْمَلُ فِي هَذَا النِّشَاطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْجِعَ الَّذِي يُمْكِنُهُ اسْتِفَادَةُ مِنْهُ إِذَا مَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ ، وَ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى أَنْ يَتَطَّلَعَ إِلَى غَيْرِهِ لِيَقْدِمَ لَهُ كَيْفِيَّةُ تَحْرِيرِ التَّقْرِيرِ ، لِإِنْ شَاءَ عِلْمُهُ ، وَ إِنْ شَاءَ تَعَالَى عَلَيْهِ ، لَوْ لَمَتَّعَ حَسَبَ الْعِلَاقَةِ الشَّخْصِيَّةِ بَيْنَهُمَا .

وَ كُنْتُ اتَّطَّلَعُ إِلَى أَنْ تَشْتَمِلَ تِلْكَ الدِّرَاسَةُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَسْلُوبِ الْإِحْصَائِيِّ فِي الْإِتِّصَالَاتِ وَ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَبَيَّنَ لِسُحَالَةٍ ذَلِكَ نَظَرًا لِحُزْمِ تَوَافُرِ أَيِّ قَدَرٍ مِنَ الْإِحْصَائِيَّاتِ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ لَتِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ وَ الْبَيِّنَاتِ ، مِثَالُ ذَلِكَ :

- عدد الاتصالات التي تمت من قسم شرطة معين أو من فرقة شرطة ، أو من مديرية أمن معينة ، بشأن موضوع معين .

و نَفْسَ الْحَقِيقَةِ يُمْكِنُ أَنْ نَقْرَرَهَا أَيْضًا فِي شَأْنِ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ ، فَلَا تَتَوَافَرُ أَيُّ بَيِّنَاتٍ عَنِ عَدَدِ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ الَّتِي تَمَّ إِعْدَادُهَا فِي قِسْمِ شُرْطَةِ مَعِينٍ لَوْ إِدَارَةُ بَحْثٍ جَنَائِيٍّ ، أَوْ أَيُّ بَيَانٍ إِحْصَائِيٍّ عَنِ تَقَارِيرٍ فِي مَوْضُوعَاتٍ مُعَيَّنَةٍ .

لِذَا عَنُونْتُ مُؤَلَّفِي بِـ " الْإِتِّصَالَاتِ وَ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ " ؟

تَعَلَّ بِضَعُ الْبَاحِثِينَ سَيَقْفُونَ عِنْدَ هَذَا الْعَنْوَانِ ، مُتَسَائِلِينَ عَنِ السَّبَبِ فِي اخْتِيَارِ هَذَا الْعَنْوَانِ ، وَ مَرْجِعَ ذَلِكَ لِلتَّسَاوُلِ لَنْ مُصْطَلَحِ الْإِتِّصَالَاتِ يَشْتَمِلُ عَلَى التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ بِصِفَتِهَا إِحْدَى أَلْوَانِ الْإِتِّصَالِ ، فَلِمَاذَا تَمَّتْ إِضَافَتُهُ إِلَى لِكُلِّ رَغْمِ كَوْنِهِ الْجُزْءَ مِنْهُ ؟ .

أَنَّ التَّقَارِيرَ الْأَمْنِيَّةَ فِي الْعُمُودِ الْفِقْرِيِّ لِلْإِتِّصَالَاتِ الْأَمْنِيَّةِ ، وَ يَتَوَبَّهَ لَا يَكُونُ لِلْإِتِّصَالَاتِ مَعْنَى ، وَ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ التَّقَارِيرُ هَامَةً جَدًّا ، وَ يَتَطَّلَعُ أَكْثَرُ الْبَاحِثِينَ إِلَى الْإِرْتَوَاءِ مِنْ أَيِّ مَصْدَرٍ يَتَقَوْلُهَا بِالْبَحْثِ وَ التَّحْلِيلِ ، وَ لِهُذَا كَانَتْ رَغْبَتِي فِي أَنْ أُضِيفَهَا إِلَى عَنْوَانِ مُؤَلَّفِي ؛ حَتَّى يَسْتَطِيعَ أَيُّ مُطَّلِعٍ عَلَى هَذَا الْعَنْوَانِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ أَسَاسَ الْبَحْثِ فِي هَذَا

الكتاب هُوَ مادة التقارير الأمنية .

والسبب الثاني :

إنَّ مجرد الاقتصار على مصطلح الاتصالات الأمنية قَطُّ في العنوان ربَّما يدفع أي باحث إلى الانصراف فكرياً إلى العمليات الفنية " أي وسائط الاتصالات " ، وَ هِيَ السلكية أَوْ اللاسلكية أَوْ الكمبيوترية ، مثال ذلك : تحديد ترددات الاتصال أَوْ الموجة اللاسلكية ، مما يبعدها عَنِ المفهوم الحقيقي الَّذِي نتاولناه في كتابنا ، وَ لِهَذَا كَانَ اختياري لعنوان مؤلفنا : الاتصالات والتقارير الأمنية .

وَ قَدْ يطرح التساؤل التالي : إِذَا كَانَتْ بِلَاكُ الخبرات قَدْ اكتسبت في الْعَمَل من خلال الملاحظة ، وَ للرصد طوال المشورل الوظيفي الَّذِي امتد قرابة ثلاثين عاماً ، فلماذا لم تُراعَ أَنْ تتم الإشارة في كل حالة على حِدَةٍ إلى كل تفصيلاتها في الهموش (١) ؟ .

وَ الحقيقة أَنَّ هَذَا السؤال منطقي ، وَ لكن مَا ينبغي الإشارة إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الخبرات الَّتِي تم اكتسابها حقيقة من الْعَمَل الشرطي في مواقف متعددة ، وَ قَدْ نكون قَدْ تعرضنا لَهَا شخصياً أَوْ رصدناها في مواقف لزملاء لنا ، وَ هم إمَّا يشغلون حالياً مناصباً قيادية في أجهزة رفيعة المستوى ، وَ إمَّا أَنَّهُمْ أتموا حياتهم الشرطية وَ الإنشائية وَ أصبحوا بين يدي الحق سبحانه وَ تعالى ، وَ أَصْبَحَ ولجنا الإنساني وَ الوظيفي يفرض عَلَيْنَا أَلَا نذكُرهم إِلَّا بكل خير ، مهما كَانَتْ مواقفهم معنا ، أَوْ كَانَتْ هناك سلبيات في تصرفات البعض ، فَهَذِهِ السلبيات ربَّما علمتنا أكثر من المواقف الإيجابية ، نَلِكُ أَنَّ للمواقف الإيجابية الَّتِي تَمُرُّ سريعاً قَدْ لا تترك بصمة ، بَيْنَمَا للمواقف السلبية الَّتِي يحدث فِيهَا تداعيات تعلمنا مِنْهَا الكثير ، وَ لِهَذَا كَانَ حرصنا على أَلَا نُشير إلى أسماء بعينها في إطار هَذِهِ الدروس .

(١) قصد بالتفصيلات الكلمة ، تاريخ وقوع الحادث ، رقم القضية ، اسم المجني عَلَيْهِ ، اسم الجاني ، نوع القضية ، مكان وقوعها .

فَصَلَا عَنْ أَنْ بَعْضَ هَذِهِ الْخَبَرَاتِ قَدْ كَتَبْتِ مِنْ تَصَرُّفَاتِ تَمَتْ ، وَ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَثَاقٌ
أَوْ مُسْتَدَدَاتٌ ، وَ عِنْدَمَا نَشِيرُ إِلَى وَقْعَةٍ مُحَدَّدَةٍ فَلِئِنْ الْأَصُولَ الْعِلْمِيَّةَ فِي الْبَحْثِ تَتَطَلَّبُ
الِإِشَارَةُ الْمَتَكَمِّلَةُ لِكُلِّ الْوَثَاقِ الَّتِي يُمَكِّنُ لِفَرِينَا مِنَ الْبَاحِثِينَ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهَا ، وَ هَذَا الْأَمْرُ
غَيْرُ مُتَوَفَّرٍ لَدَيْنَا ؛ لِأَنَّا لَمْ نَكُنْ طَرَفًا فِي بَعْضِ هَذِهِ الْوَقَائِعِ ، وَ إِنَّمَا تَعْلَمُنَا مِنْهَا قَطُّ مِنْ
خِلَالِ مَا نَقَلَ إِلَيْنَا أَوْ لِمُسْنَاهِ شَخْصِيًّا .

وَهَذَا قَسَمْتُ مَوْضُوعَ الْكِتَابِ إِلَى أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ عَلَى النِّحْوِ التَّالِيِ :

فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ : تَتَوَلَّيْتُ مَفْهُومَ الْإِتِّصَالِ وَ طَرَفِيهِ ، وَ أَنْوَاعِهِ ، وَ أخطاءِهِ فِي فُصُولِ
ثَلَاثَةٍ ، بَيِّنَمَا فِي الْبَابِ الثَّانِي : قَدْ قَسَمْتُهُ إِلَى فُصُولٍ أَرْبَعَةٍ ، خَصَصْتُ الْفَصْلَ الْأَوَّلَ : لِقَوَاعِدِ
الِإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ ، وَ الثَّانِي : لِعَوَامِلِ نَاجِحِ هَذَا الْإِتِّصَالِ ، وَ الْفَصْلَ الثَّالِثَ : حَدَّدْتُ فِيهِ
مَعْرُوفَاتِ الْإِتِّصَالِ ، أَمَّا الْفَصْلُ الْآخِرُ : فَقَدْ تَتَوَلَّيْتُ فِيهِ أَدَوَاتِ الْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ ، وَ قَدْ قَسَمْتُهُ
إِلَى الْمُبَاحِثَةِ الثَّانِيَةِ : الْأَوَّلُ : تَكَلَّمْتُ فِيهِ عَنْ التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ فِي مَطَالِبِ أَرْبَعَةٍ : الْأَوَّلُ : خَاصَ
بِالتَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ فِي أَقْصَامِ وَ مَرَكُزِ الشَّرْطَةِ ، وَ الثَّانِي : لِهَذِهِ التَّقَارِيرِ فِي إِدَارَاتِ الْبَحْثِ
الْجَنَائِيِّ ، الثَّالِثَ : لِلتَّقَارِيرِ الَّتِي يَتِمُّ إِعْدَادُهَا فِي مَصْلَحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ ، وَ الرَّابِعَ : لِلتَّقَارِيرِ
الَّتِي يَتِمُّ إِعْدَادُهَا فِي الْقَضَاءِ الْعَسْكَرِيِّ ، أَمَّا الْمُبْحَثُ الثَّانِي : فَقَدْ تَتَوَلَّيْتُ فِيهِ لِلرَّسَائِلِ كَأَدَاءَ
لِلِإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ ، ثُمَّ الْمُنْكَرَاتِ فِي مَبْعَثِ ثَالِثٍ ، وَ لِلِإِتِّصَالَاتِ لِلشَّخْصِيَّةِ فِي مَبْعَثِ رَابِعٍ .
أَمَّا الْبَابُ الثَّالِثُ : فَقَدْ تَتَوَلَّيْتُ الْأخطاءَ الشَّائِعَةَ فِي التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ ، وَتِلْكَ فِي فَصْلَيْنِ : أَوَّلُهُمَا :
عَنْ الْأخطاءِ الشَّكْلِيَّةِ ، وَ ثَانِيَهُمَا : عَنْ الْأخطاءِ الْمَوْضُوعِيَّةِ ، وَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ : الَّذِي
خَصَصْتُهُ لِأَهْدَافِ التَّقَارِيرِ وَ لِلجِهَاتِ الَّتِي تُعْرَضُ عَلَيْهَا تِلْكَ التَّقَارِيرِ فِي فَصْلَيْنِ ، أَمَّا
الْبَابُ الْخَامِسُ : فَقَدْ خَصَصْتُهُ لِلنَّمَاذِجِ التَّطْبِيقِيَّةِ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ : الْأَوَّلُ : كَانَ عَنْ تِلْكَ النَّمَاذِجِ
فِي أَقْصَامِ الشَّرْطَةِ ، وَ الثَّانِي : لِنَمَاذِجِ ضَبْاطِ مَدِيرِيَّاتِ الْأَمْنِ ، وَ الثَّالِثُ : لِنَمَاذِجِ التَّقَارِيرِ
فِي مَصْلَحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ ، وَ الرَّابِعَ : لِنَمَاذِجِ الْقَضَاءِ الْعَسْكَرِيِّ .

وَأَمَلُ أَنْ أَكُونَ قَدْ وَفَّقْتُ فِي عَرْضِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عَنْ مَوْضُوعِ الْإِتِّصَالَاتِ ، وَالتَّقَارِيرِ
الْأَمْنِيَّةِ ، وَأَنْ تَقْبَلَ الْقَبُولَ وَالرِّضَا مِنْ زَمَلَائِي وَأَبْنَائِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى .
وَيَا اللَّهَ التَّوْفِيقَ دَائِمًا ،،،

القاهرة في ١٢/١/٢٠٠٠ م .

المؤلف

الباب الأول

وَيَنْقَسِمُ إِلَى الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ التَّالِيَةِ :

الفصل الأول : مفهوم الاتصال الأمني وطرفيه .

الفصل الثاني : أنواع الاتصالات الأمنية .

الفصل الثالث : الأخطاء الشائعة في الاتصال الأمني .

الفصل الأول

مفهوم الاتصال الأمني و طرفيه

ما هو مفهوم الاتصال الأمني ؟

الاتصال الأمني هو حوار بين طرفين أحدهما شرطي على الأكل ، و يتعلق بعمل من أعمال الشرطة و إقرار الأمن و تحقيق العدالة (١) .

طرق الاتصال الأمني :-

الأصل أن يكون الاتصال بين طرفين شرطين أولهما الطرف القائم بالاتصال ، و يكون في الموقع الميداني الذي يعمل به هذا الطرف الأول ، و ثانيهما المتلقي للاتصال الأمني ، و يفترض أنه في موقع رئاسي أو موازي أو مدعوم للطرف الأول .

ففي حالة الموقع الرئاسي : يمكن تخيل قيام المأمور بإجراء اتصال مع مساعد فرقة الشرطة الذي يتبعه هذا المأمور للإبلاغ بحادث معين .

وفي حالة الموقع الموازي : نفترض أن وحدة مباحث قسم عابدين ترغب في التحقق من صحة معلومة معينة لإخص طلب ترخيص سلاح لأحد المواطنين ، ففي هذه الحالة تقوم وحدة مباحث قسم عابدين بإجراء الاتصال مع وحدة مباحث للمركز الآخر للتحقق من توافر هذه الشروط ، فهنا الاتصال سيكون بين طرفين متساويين .

وفي حالة الموقع المدعوم : يمكن أن نطرح لذلك المثال التالي : قيام اللواء / مدير الأمن - بالاتصال تليفونيا بمأمور أحد الأقسام لإبلاغه بتنفيذ توجيهه نحو موضوع معين سبق العرض بشأنه ، فهنا الاتصال يأتي من أعلى قمة المديرية إلى المستوى الوظيفي الميداني في موقع العمل .

(١) يعرف أحد الكتّاب عملية الاتصال بأنها تمرير المعلومات ، و تقديمها بين فرد و آخر ، راجع دكتور عبد الغفار يؤنس ، دراسات في الإدارة العلمية ، الأسكندرية ، دار النهضة ، سنة ١٩٨٨ م ، ص ٢٢٩ ، بينما يعرفها البعض بأنها : إنتاج و تبادل و تخزين الأفكار و المعلومات و الأخبار من جهة لأخرى ، أي محاولة خلق شيء مشترك بين طرفين ، راجع دكتور السيد عليوة ، صنع القرار المبني في منظمات الإدارة العلمية ، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٨٧ م ، ص ١٦٠ .

واستثنى مما تقدم فإن الاتصال الأمني قد يتم بين جهة شرطية ، و جهة لخرى لها علاقة عمل مع الجهة الأولى ، مثال ذلك : الاتصال بين قسم شرطة و أحد الأحياء في المحافظة ، أو مع إدارة الرخص في المحافظة ، أو مع النيابة العامة ، أو مع المحكمة المختصة ، أو ما شابه ذلك ، فكل تلك الجهات تقوم بأداء أعمال لها علاقة بتنفيذ القوانين ، و من هنا تأتي الاتصالات الأمنية مع تلك الجهات بقصد أداء عمل يتعلق بالأنشطة التي تمارسها هذه المواقع المدنية في الأعمال الموكلة إليها .

طرق الاتصال الأمني :-

تختلف الاتصالات الأمنية بحسب الطالة محل النقص ، و لهذا نقول : إن الاتصالات تنوع بالنظر إلى عدة متغيرات حسبما سورد في الفصل التالي .

الفصل الثاني

أنواع الاتصالات الأمنية

أنواع الاتصالات الأمنية :

تتنوع الاتصالات الأمنية حسب متغيرات عديدة ، و بناء عليه يمكن أن ننظر إلى هذه

الأنواع على النحو التالي :

- ١ - بالنظر إلى حدود الاتصال .
- ٢ - أو وفق متغير أداة الاتصال .
- ٣ - أو بالنسبة لحدود السرية في الاتصال .
- ٤ - أو لظروف الاتصال .

و سنتناول تلك الأنواع تفصيلاً كما يلي :

أولاً : حدود الاتصال :-

إذا كَانَ الاتصال الأمني يتم بينَ جهتين شرطيتين محليتين ، فيها هنا يكون هذا الاتصال محلياً ، أما إذا كَانَ يتم بينَ إدارة للشرطة الدولية في مصر و بينَ إدارة الشرطة الدولية في دولة للكويت مثلاً ، فينا يكون الاتصال دولياً ، لأنه يتم بينَ دولتين .

ثانياً : أدوات الاتصال وأشكالها :-

للإتصال الأمني أدوات مختلفة ، و يمكن تقسيم الاتصالات بالنظر إلى أدوات الاتصال كما يلي :-

١ - الاتصالات الكتابية :-

و هي التي تأخذ شكل التقارير المكتوبة ، أو مذكرات العرض ، أو الإخطارات التليفونية ، و لكلٌ منهما أسلوب و شكل و قواعد معينة يجب الالتزام بها .

٢ - الاتصالات الشفهية :-

و أشكالها متعددة ، فقد تكون :-

- اتصالات الكمبيوتر : و هي التي تتم بينَ جهتين تستعملان أجهزة كمبيوتر ، مثال ذلك : الكشف الفني الجنائي على أشخاص مطلوب للبحث عما إذا كَانَ لهم نشاط إجرامي جنائي ، فتقوم إدارة البحث الجنائي بالأسكندرية بالكشف عن شخص معين

عبر الشبكات الموجودة لديها مستخدمة في ذلك المعلومات المخترنة في الإدارة العامة للمعلومات بقطاع مصلحة الأمن العام .

- اتصالات شخصية : وَ نَقْصِدُ بِهَا تَصَالٍ مَبَاشِرٍ يَتِمُّ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ لِخُصِّ مَوْضُوعٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ لِلإِثْلَاحِ عَنْ وَقْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ طَلَبِ اتِّخَاذِ إِجْرَاءٍ مُعَيَّنٍ ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ الْتِصَالُ لِلشَّخْصِي مِنْ خِلَالِ الْمَقَابِلَةِ لِلشَّخْصِيَّةِ فِي مَكَانٍ يَجْمَعُ الطَّرْفَيْنِ : الْقَائِمُ بِالِاتِّصَالِ وَ مُتَلَقِّي الْتِصَالِ .

- اتصالات لاسلكية : وَ هِيَ الَّتِي نَسْتَخْدِمُ فِيهَا أَجْزَاءَ الْإِلَاسْكَالِيِّ لِلرِّبْطِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ ، لِتَحْقِيقِ نَفْسِ أَهْدَافِ الْتِصَالِ ، مِثَالُ ذَلِكَ : تَشْغِيلُ سِيَّارَاتٍ لِدَوْرِيَّةٍ لِلرَّكَابَةِ أَوْ لِدَوْرِيَّةٍ الْإِلَاسْكَالِيَّةِ ، أَوْ يَتِمُّ الْقِيَادَاتِ فِي الْخِدْمَاتِ الْهَلَمَةِ ، أَوْ يَتِمُّ عَرَفَ الْعَمَلِيَّاتِ وَ أَهْصَامِ الشَّرْطَةِ وَ الدَّوْرِيَّةِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِ .

- اتصالات تليفونية : وَ تِلْكَ الْتِصَالَاتُ الْأَمْنِيَّةُ تَسْتَخْدِمُ التِّلْفُوفُونَ فِي الْتِصَالِ لِتَحْقِيقِ نَفْسِ أَهْدَافِ الْتِصَالِ ، أَوْ مِنْ خِلَالِ اسْتِخْدَامِ أَجْزَاءِ الْفَاكْسِمِيلِيِّ .

٢ - النشرات الدولية -

تَعُدُّ النَشْرَةُ الدَّوْلِيَّةُ الَّتِي تُصَدِّرُهَا الْأَمْنَةُ الْعَامَّةُ لِلْمُنْظَمَةِ الدَّوْلِيَّةِ لِلشَّرْطَةِ الْجَنَائِيَّةِ بِمِثَالَةِ أَدَاءِ تَصَالٍ بَيْنَ الْأَمْنَةِ الْعَامَّةِ وَ الْمَكَاتِبِ الْمَرْكَزِيَّةِ الْوِطْنِيَّةِ لَهَا فِي مُخْتَلَفِ الدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ بِهَذِهِ الْمُنْظَمَةِ الدَّوْلِيَّةِ ، وَ تَتَنَوَّعُ تِلْكَ النَشْرَاتُ الدَّوْلِيَّةُ حَسَبَ الْهَدَفِ مِنْهَا عَلَى النِّعْوِ الْقَالِي :

- النشرة الدولية الحمراء :

وَهِيَ النَشْرَةُ الَّتِي تُتَضَمَّنُ الْبَحْثُ عَنْ شَخْصٍ خَطَرَ هَارِبٍ فِي قَضِيَّةٍ صَدَرَ فِيهَا حُكْمٌ قَضَائِيٌّ بِإِدَانَتِهِ بِالْحَبْسِ أَوْ السَّجْنِ أَوْ لَمْ يُصَدَّرْ فِيهَا حُكْمٌ قَضَائِيٌّ ، وَ إِثْمًا خَاصَّةٌ بِمَتَمِّ هَارِبٍ فِي جَنَائِيَّةٍ أَوْ جُنْحَةٍ عَقُوبَتُهَا الْحَبْسُ ، وَ قَرَّرَتْ السُّلْطَاتُ الْقَضَائِيَّةُ فِي الدَّوْلَةِ لِلْهَارِبِ مِثْنَهَا ضَبْطَهُ وَ إِحْضَارَهُ . وَ يَتِمُّ إِضْوَاحُ كَافَّةِ بَيِّنَاتِ الشَّخْصِ الْمَطْلُوبِ ، وَ مَعْلُومَاتُ

عنه ، و ملخص عن القضية المطلوب فيها ، و تحديد الإجراء المطلوب من الدولة التي يتواجد على أراضيها اتخاذ : هل القبض عليه توطئة للتسليم ؟ أم مجرد الإخطار بوجوده على أراضيها (١) .

ـ النشر الدولية الضمراء :

وتتضمن نفس البيانات سابق شرحها ، و عن شخص مطلوب للسلطات القضائية الوطنية ، و لكنه ليس خطراً على الأمن العام ، و غير معتاد حمل أسلحة نارية ، أو ببيضاء ، أو مقاومة السلطات عند إلقاء القبض عليه ، و الإجراء المطلوب اتخاذه أيضاً هو القبض عليه توطئة للتسليم (٢) .

ذلك أن هذه الدولة طالبة التوصل إلى الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية رئيساً لا ترغب في أن يكون هناك عمليات تسليم مجرمين بينها و بين الدولة التي يتواجد على أراضيها هذا المتهم ، فلها أن تقدر ما إذا كانت ترغب في إتمام عملية تسليم هذا الشخص من هذه الدولة ؟ أم أنها ستكتفي بمجرد معرفة وصوله إليها ، ثم تحركه إلى دولة أخرى ؟ (٣) .

ـ النشر الدولية الصغرى :

وهي التي تصورها أيضاً الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بناء على طلب أحد المكاتب المركزية الوطنية لدولة عضو ، و يتضمن طلب للمعونة في البحث عن شخص غائب يحتمل أن يكون في دولة أخرى غير معروف مكان وجوده تحديداً ، فهو قد غادر الدولة الطالبة ، و غير معروف جهته ، أو أنه سافر إلى دولة ثالثة ، و هكذا ... ، و هنا يتم تحديد الأوصاف لهذا الغائب ، و ترفق صورة فوتوغرافية له ،

(١) راجع مؤلفاً " آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي " . مرجع سابق ، ص ٢٣٢ : ٢٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤١ : ٢٤٢ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤٢ : ٢٤٤ .

و بصمات أصابعه للمعاونة في البحث عنه (١).

النشرة الدولية السوداء :

وهي تلك النشرات التي تصدرها الأمانة العامة للمنظمة الدولية ، و تتعلق بالنشر عن الجثث المجهولة التي تعثر عليها السلطات الوطنية في دولة ما و لا يعرف أحد على أصحابها . و تشمل على الأوصاف التفصيلية بنياً للجنة المعثور عليها ، و يحدد تاريخ العثور عليها و مكانها ، و ظروف العثور ، و بيان بالإصابات الموجودة بها ، و سبب الوفاة ، و رقم القضية الخاصة بالعثور على اللجنة ، و ملابس صاحب اللجنة تفصيلاً ، و يتم تسجيل صورة فوتوغرافية كاملة لها من مختلف الأوضاع و الزوايا ، و بصمات الأصابع ، و بصمات الأسنان ، و يحدد المكان الذي سيتم حفظ اللجنة فيه ، و المدة القصوى لحفظها به (٢).

النشرة الدولية الفنية :

وهي التي تتضمن النشر عن المقتنيات الفنية المسروقة " و تصدرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا " ، سواء كانت تحفاً فنية ذات قيمة عالية ، أو آثاراً لحضارات الشعوب التي تحتفظ بها المتاحف العالمية أو الوطنية ، و تشمل هذه النشرات على بيانات تتعلق بوصف تفصيلي عن هذا الأثر أو التحفة الفنية ، و يرفق بها صورة فوتوغرافية ، و يتم تسجيل هذا الأثر الفني برقم معين ، و يرمز له برمز ، و تقوم الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتسجيل تلك البيانات على شبكة الإنترنت ، و على أجهزة

(١) المرجع نفسه ص ٢٤٤ .

(٢) تد صورة بصمات الأسنان لأحد الليقات الضرورية التي تسجل في هذه الاستمارة ، و يرجع إليها أجهزة الشرطة التي تلقت البلاغ بالعثور على اللجنة المجهولة إلى جهات الطب الشرعي ، حيث يتم وضع رسم كروكي يوضح فيه الضروس ، أو الأنياب ، أو الأسنان المخلوعة من فك الشخص المجهول ، و يتم رسمها في الاستمارة بنفس الوضع القائم في الحقيقة ، راجع مولفنا سفاح و قلة ، القاهرة ، دار المصرية للتبليغ للطباعة و النشر ، سنة ١٩٩٢ م ، الطبعة الثانية ، ص ١٢٩ .

الحاسب الآلي بإدارة الاستخبارات الجنائية بالمنظمة ، وَ يَتِمُّ فحص جميع كتالوجات المزايدات العالمية من أجل تحقيق أي اشتباه ، فإذا تبين أن هذا الأثر المعروض مُبلغ بسرقة تقوم الأمانة العامة بإبلاغ صالة المزايدات المعروض فيها الأثر ، كما يَتِمُّ إخطار إنترپول الدولية التي توجد هذه الصالة لدخلها ، كما يَتِمُّ إخطار الدولة التي قامت بالنشر عن هذا الأثر (١) .

• نشرة الأطفال المفقودين :

إن الأطفال هم أمل المستقبل ، وَ رغم ما يجب أن نوليهِ لأطفالنا من رعاية ، إلا أن مشاكل الحياة الأسرية بين الأب وَ الأم ربّما تعصف بهذه اللبنة الصغيرة للحياة ، وتحولها إلى قنابل بشرية موقوتة تنفجر في كل من يحاول الاقتراب منها ، وَ لقد أولت الأمانة العامة للمنظمة الدولية موضوع الأطفال المفقودين نظراً لقيام أحد طرفي الأسرة بالهروب بطفله من دولة إلى أخرى - كل الاهتمام - حيثُ خصصت نشرة دولية لكل طفل يَتِمُّ الإبلاغ بفقده ، وَ يَتِمُّ تسجيل تلك النشرات على أجهزة الحاسب الآلي في المنافذ [موانئ أو مطارات] ، وحتى يمكن للتوصل إلى أولئك الأطفال المنكوبين بأزمات أسرية لا ناقة لهم فيها وَ لا جمل (٢) .

• نشرة النقد المزيف :

تقوم الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بإصدار نشرة يومية وَ أسبوعية وَ شهرية وَ سنوية وَ خاصة ، تتضمن جميع حالات تزييف العملة التي ضبطت خلال فترة إصدار النشرة نظراً لأهمية ذلك لكل الأجهزة البنكية وَ المصرفية في جميع

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى مؤلفنا * آلية الإنترپول في التعاون الدولي للشرطة .

مرجع سبق ، ص ٢٤٦ : ٢٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

دول العالم^(١).

• نشرة المخدرات :

تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بإصدار نشرة مخدرات يومية و أسبوعية و تشمل تلك النشرة على بيان تفصيلي عن كل حادث تم ضبط لمرافقه من دولة ما في أراضي دولة أخرى ، و يحدد أسماء المتورطين ، و نوع المواد المخدرة ، و التي تعد أهم أدوات الاتصال الدولي^(٢).

• النشرة الدولية الخاصة :

تعد النشرة الدولية الخاصة التي تصدرها الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا ، إحدى أدوات الاتصال الأمني بين المقر الرئيسي لها و مكاتبها المركزية الوطنية في مختلف الدول الأعضاء ، و هي مختلفة تماماً عن النشرات السابق شرحها ، في أنها تتناول موضوعاً محدداً ظهر فجأة على مسرح الجريمة في دولة ما ، و قد يكون جديداً على باقي أجهزة المكافحة في الدول الأخرى ، و يتطلب التعاون الدولي تحليله و شرحه ، حتى تتمكن باقي تلك السلطات في هذه الدول مواجهة هذه المتغيرات الجديدة .

مثال ذلك :

ضبط نوع جديد من الأسلحة ، يمكن لحائزه المرور به من بوابات المطارات و الموانئ عابراً به أشعة إكس دون أن يتمكن المسؤولون في هذه المنافذ من اكتشافه و ضبط حائزيه ، و قد حدث ذلك سنة ١٩٩٨ م ، حيث تم لكشف عن سلاح جديد قاذف للأعيرة النارية ، من النوع البلاستيكي ، يطلق أعيرة من رصاص عيار ٩ مم طويل لوقصير ، و يستعمل في إطلاقه أشعة الليزر ، و يبلغ حجمه حجم ميدالية المفاتيح التي

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ، ص ٢٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ : ٢٦٢ .

يحملها المسافرون وغيرهم ولا تثير أي شبهة لدى سلطات المطارات ، و قد تم ضبطه في مطار لندن (هيثرو) ، و تم النشر عنه ، و أصبح في ساعلة معنودة معلوماً لكل المكاتب المركزية الوطنية في كل الدول الأعضاء ، و أصبح في متناول سلطات المطارات كلها للتعرف عليه و ضبطه .

• مجلة تزيف العملة :

تُصدر الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا مجلة خاصة بالعملة المزيفة ، و التي تضبط في كل دول العالم ، كما تشمل تلك المجلة على جميع العملات النقدية التي تصدرها البنوك المركزية في كل دول العالم " أعضاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " ، و تستظهر في هذه المجلة كل علامات الأمان في كل عملة على حدة ، كما تشبث في صفحاتها كل حالة لسحب عملة متداولة يتقرر سحبها من السوق المصرفي ، و تعتبر هذه الأداة من أهم الوثائق التي تعتمد عليها البنوك المركزية و التجارية و المصارف في كل الدول في تعاملها اليومي في السوق المصرفية .

و تقتطف هذه المجلة عن النشرة الخاصة بالنقد المزيف ، إذ إن الأخيرة قاصرة على كل حالة ، بينما هذه المجلة تقوم بالتجميع لكل الحالات و تعرضها في مجلة متكاملة تصدر بالآلوان و تحظى بكل الاحترام من سلطات الدول المختلفة (١) .

• نشرات المروقات :

تصدر الإدارة العامة للمعلومات بقطاع مصلحة الأمن العام نشرات خاصة بالمسروقات في القضايا الهامة موضعاً فيها كل تفصيلات تلك المسروقات ، و تحدد الواقعة المحرر

(١) تعد هذه المجلة التي يتم توزيعها على الدول - بمقابل نقدي - أحد الروافد النقدية التي تعتمد عليها المنظمة في تمويل بعض أنشطتها ، وقد تم تطوير هذه المجلة أخيراً ، و أصبحت تصدر في شكل أسطوانات C.D. يمكن استعمالها مباشرة على أجهزة الكمبيوتر لدى الأجهزة المعنية ، و لمزيد من التفصيلات راجع مؤلفنا " آلية الإقتراب في القانون الدولي الشرطي " ، مرجع سابق ، من ص ٩٧ ، و ما بعدها .

عنها تلك النشرات (رقم المضر) وَ جهة تحرير المضر ، وَ تحدد أيضاً أرقام
تليفونات الجهة التي يمكن الاتصال بشأنها في حالة وجود أي معلومات عَنْ هَذِهِ
المسروقات المنشور عنها .

وَيَتِمُّ تَوْزِيعُ هَذِهِ النشرات عَلَى وحدات المباحث بجميع الأقسام وَ المراكز ، وَ إدارات
البحث الجنائي في مختلف مديريات الأمن .

وَتُعَدُّ تِلْكَ الأداة من الوسائل الفاعلة فِي تحقيق الترابط المركزي في مجال مكافحة
المسروقات في مختلف أرجاء الجمهورية .

وَتَصْلُحُ هَذِهِ النشرات حسب كل حالة هامة عَلَى حدة ، وَ ليس لَهَا مواعيد محددة ، وَ إِنَّمَا
هِيَ مرتبطة بوقوع حوادث تتطلب النَّشْرَ عَنْ مسروقاتها .

ثالثاً : حدود السرية في الاتصال الأمني :-

وَيُمْكِنُ مِنْ خِلَالِ أهمية الاتصال الأمني ، وَ احتياجه إِلَى قدر من السرية أَنْ تَقْسَمَ

الاتصالات إِلَى :-

١ - الاتصال المُقَرَّر :- وَ هُوَ الَّذِي يُسْتَخْدَمُ القنطرة في الاتصال ، فَجَدُ أَنْ أي شخص يصل
إِلَى مسمعه ذَلِكَ الاتصال أَوْ ورقة تتضمن تقريراً معيناً ، لَا يُسْتَطِيعُ أَنْ يَفْكَ شفرة ذَلِكَ
الاتصال ، وَ إِنَّمَا هُنَاكَ مَنْ يَمْلِكُ رموز تلك الشفرة في موقع العمل ، وَ لَا يَتِمُّ قراءة
لِلرَّسَائِلِ إِلَّا مِنْ خِلَالِ فَكِّهَا بِمَعْرِفَتِهِمْ ، وَ لَا نَلْجَأُ إِلَى ذَلِكَ النَّوعِ مِنَ الاتصال ، إِلَّا فِي
حالة الاحتياج إِلَى قدر عالٍ مِنَ السرية .

٢ - الاتصالات المفتوحة :- وَ تِلْكَ الاتصالات تكون مفتوحة أي مسموعة ، وَ يُمَكِّنُ لِأَيِّ
شخص يَسْمَعُ إِلَيْهَا أَنْ يَعْرِفَ حدودها ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الاتصال المفتوح في حالة
الأعمال الروتينية ، مَثَلُ : تحريك سيارة إطفاء لموقع حادث حريق ، أَوْ لرفع أنقاض
منزل بالنسبة لسيارات الإنقاذ ، أَوْ لتحريك سيارات المرور لِتَحْصُلَ حالة اختناق
مروري في منطقة ما .

رابعاً : ظروف الاتصال :-

يمكن تقسيم الاتصالات إلى نوعين بالنظر إلى الطرف الزمني للاتصال ، كما يلي :-

- ١ - الاتصالات الأمنية العادية :- و مثالها الاتصالات للإبلاغ عن حوادث عادية ، و هي لا تتطلب السرية أو السخوط في الإبلاغ عن تفصيلاتها ، فهي مُشاهدة من الجمهور . و لا تتطلب إجراءات غير عادية ، و إنما بشأن جهود شرطية عادية .
 - ٢ - الاتصالات الأمنية وقت الطوارئ :- و مثالها تلك الاتصالات الأمنية في حالة اعتصام عمال مصنع ، أو خروج مظاهرة طلابية ، أو تدهور لوضاع أمنية و محاصرة قوات شرطة ، أو إحراق مبنى شرطي ، أو محاولة إضراب داخل أحد للسجون العادية أو العسكرية ، فهذه الاتصالات يمكن أن نقول عنها إنها اتصالات طارئة تتطلب اتباع قواعد تختلف تماماً عن تلك التي تحكم الاتصالات في الظروف العادية .
- الاتصالات الأمنية الدولية :-

الاتصال الأمني الدولي يتطلب مراعاة قواعد معينة نجعلها فيما يلي :-

- ١ - إن حرية الاتصال مع أي جهاز أمني أجنبي مقيدة :-
- إن الاتصال الأمني الدولي مع أي جهاز أمني في دولة أخرى ليس في مكنة أي جهة شرطية محلية ، و إنما هناك قناة محددة في أي دولة يجب أن يكون الاتصال من خلالها .
- مما لم تكن طبيعة عمل هذه الجهة الشرطية دولية ، مثل إدارة الشرطة الدولية بالأمن العام ، فعلمها الأصلي هو الاتصال مع باقي إدارات الشرطة الدولية للشرطة الجنائية في الدول الأخرى أو مع الأمانة العامة للمنظمة الدولية في ليون بفرنسا ، لأنه حتى في إطار هذه للمنظمة الدولية فإن هناك قواعد - منقوم بتطبيقها فيما بعد - تحدد الاتصال و أحواله .
- خلاصة ما تقدم فإن أي جية شرطية في وزارة الداخلية في أي دولة لا يمكنها إجراء اتصال مباشر مع الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى بحرية تامة .

٢ - إن الاتصال ينبغي أن يكون مع الدول التي تقيم علاقات سياسية مع الدولة :-

فقد مقبول أن نجد اتصالاً بين إدارة شرطة دولية في دولة ما و نظيرتها في دولة أخرى لا توجد علاقات دبلوماسية مع الدولة طالبة ، ونحن لا نكتفي بمجرد هذه العلاقات ، وإنما يجب أن تكون تلك العلاقات جيدة بين الدولتين ، و تسمح بإتمام أي عملية لتبادل المعلومات (١) .

واعتقد أن هذا الشرط هو أمر طبيعي لأن هذا التبادل ستكون نهيته الطبيعية هو إتمام صفقة تبادل متهمين ، أو استرداد مجرم هارب من الخارج ، و أن يتم ذلك مطلقاً إلا إذا كانت هناك علاقات قائمة و جيدة .

٣ - أن ينصب هذا الاتصال على العمل المنوط بهذه الإدارة الدولية :-

فصل في الإدارة الدولية ينصب على الأعمال الأمنية الجنائية ، و دون أن يمتد إلى غيرها من الأعمال السياسية ، أو المتعلقة بالوقائع العنصرية ، أو الدينية ، أو العسكرية . ومن هنا لا يجوز لتلك الإدارة أن تتشبط لأداء أعمال على النحو السابق تناوله ، و يقتصر أدائها على الأعمال المسموح لها بممارستها كاختصاص أصيل (٢) .

فلها أن تطالب باسترداد متهم هارب في قضية قتل عمد مثلاً ، أو محكوم عليه في جريمة سرقة بالإكراه صادر فيها حكماً بالأشغال الشاقة المؤقتة ، و لكن ليس لها أن تطالب باسترداد متهم في جريمة دينية أو سياسية أو عسكرية .

(١) راجع مؤلفنا ، الإنتربول و ملاحقة المجرمين ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر ، طبعة سنة ١٩٩٨ م ، ص ١٧٩ .

(٢) راجع المادة رقم ٣ من دستور منظمة للشرطة الجنائية الدولية ، و نسما كاتالي { يحظر على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أن تتشبط أو تتدخل في المسائل ذات الصلة السياسية أو الدينية أو العسكرية أو العنصرية } ، و لمزيد من شرح هذا النص راجع مؤلفنا ، آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ و ما بعدها .

٤ - استطلاع رأي الجهاز الأمني السياسي :-

لكي يَتِمَّ اتصال أمني بَيْنَ إدارة شرطة دولية في دولة ما وَ نظيرتها في دولة أخرى ، فإنه يجب أن يَتِمَّ استطلاع رأي الجهاز الأمني السياسي في هَذِهِ الدولة الطالِبة ، فهي الجهة للقادرة عَلَى تقدير الظروف السياسية ، وَ التي تتيح إتمام عملية تبادل المعلومات .
ولا يقتصر الأمر في استطلاع الرأي عَلَى مُجرّد البدء في عملية التبادل وَ لكنه يمتدّ إِلَى حالة ما إِذَا كَانَتْ السلطات القضائية المختصة قَدْ أصدرت موافقتها عَلَى تسليم مجرم موجود عَلَى أراضي هَذِهِ الدولة ، لِأَنَّهُ قَدْ يُرى موافقتها عَلَى التسليم لظروف طارئة أَوْ إلغاء عملية التسليم ، وَ عدم تنفيذ عملية تسليم المجرم لوجود ظرف خارجي يقتضي ذَلِكَ .

٥ - عدم إجراء الاتصال مع الأجهزة الماثلة دون استكمال الجوانب المختلفة :-

عندما نفكر في إجراء اتصال أمني من هَذَا النوع الدولي ، فإن المسئول عَنْ هَذِهِ الإدارة يجب أن يدرس الموقف من كافة جوانبه ، ليعرف هل هَذِهِ الدولة ترتبط معنا باتفاقية تسليم أم لا ؟ ، هل هَذِهِ الحالة ضمن الحالات التي يمكن أن تَكُون قَدْ تناولتها هَذِهِ الاتفاقية ؟ ، هل الاتفاقية سارية المفعول أم لا ؟ ، هل الظروف مواتية للتسليم أم لا ؟ ، هل هناك تأكيد عَلَى وجود المجرم في هَذِهِ الدولة ؟ ، لَمْ تُعْهَ تَرِدْ عَلَيْهَا وَ هَرَبَ مِنْهَا ؟ وَ هل هناك غطاء حماية حكومية في هَذِهِ الدولة أم لا ؟ هل توافق سلطاتنا القضائية عَلَى القيام بهذه العملية أم لا ؟ ، وَ هكذا ... بمعنى أن كل جوانب الموضوع يجب أن تكامل قبل أن نبدأ في رسالة مع الطرف الآخر .

٦ - مراعاة قواعد دبلوماسية التعامل مع الطرف الآخر :-

فالتعامل بالاتصال لا يملك أن يصدر أسراً إِلَى زميله في الدولة الأخرى للقبض عَلَى هَذَا الشخص ، وَ إِنَّمَا يَأْمَلُ مِنْهُ إتمام عملية التسليم ، وَ يجب أن تَكُون صيغ الرسائل في هَذَا الإطار ، وَ من هُنَا نَفَضْلُ فَتَحَ قَوْلَاتِ الاتصال الشخصي أولاً ، وَ أن نعرف من هُوَ هَذَا

الزميل ، و ما سمته للشخصية ، و كيف نتعامل معه ^(١) .

٧ - مراعاة المطالبة بالمثل مع الزميل الآخر :-

ليست كل عملية اتصال أمني هي عملية قائمة بذاتها و منفصلة عما قبلها و ما بعدها ، و لكنها عمليات متكاملة ، و من هنا نقول إن عملية الاتصال الأمني الدولي يجب أن يتم توثيقها ، حتى يمكن الرجوع إليها وقت اللزوم ، بغض النظر عن تغيير القيادات و الأشخاص في مواقعهم ، فإذا ما وجدت أن الدولة الأخرى أحسنت أداءها لدورها في تسليمنا مستهين كثيرين و طالبت بلدي بتقديم متهم لدولة سلطاتها القضائية ، فيجب أن أدرس هذا الطلب بعناية تامة ، و أن أبذل الجهد المتكامل من أجل تحقيق هذا الطلب ، و العكس صحيح ^(٢) .

ولا تتوقف عملية المطالبة بالمثل على مجرد عدد الحالات ، وإنما تنصرف إلى صيغة التعامل في المراسلات ، للسرعة في الرد على المكاتبات ، الجدية في التعامل ، و إظهار الجهود في العمل .

٨ - العرس على إعداد قيادات المستقبل :-

نأمل أن تكون اتصالاتنا الأمنية مع الأطراف الأخرى تحت مظلة عدم الانفراد بأداء الأعمال ، و إنما يجب أن نعد الأجيال القادمة من خلال مشاركة الضباط الأقل رتبة في إعداد تقاريرنا ، حتى يكونوا جاهزين لتولي مسؤولية أداء هذه الأعمال مستقبلاً بعيداً عن تلك القيادات التي أصدرت تلك التقارير .

٩ - مشاركة الرؤساء المباشرين في الإحاطة بكل التفاصيل :-

قد يكون العمل روتيني ، و لكن يجب أن يكون كل اتصال أمني مع جهاز دولي تحت

(١) انظر مؤلفنا ، آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

مظلة الرعاية الكاملة للرؤساء باستطلاع رأيهم وإحاطتهم بكل شيء ، حتى لا يكون الاتصال الذي يتم بإرادة منفردة قطع ، وإنما بمشاركة رؤسائنا في العمل (١) .

١٠ - ازدواجية الاتصال الأمني :-

انقرض أن الاتصال الأمني يكون مع طرف آخر ، ولكن في الاتصالات الأمنية الدولية يجب أن يكون هناك اتصال مواز للاتصال مع الجهاز الأمني الآخر مع السفارة أو للقنصلية الوطنية الموجودة في الدولة التي ينتمي إليها الجهاز الأمني الآخر ، وذلك مرجعه إلى رغبة الدولة الطالبة في أن تقوم سفارتها أو قنصليتها بمتابعة نتائج جهود الجهاز الأمني في هذه الدولة لتحقيق الهدف المطلوب من الاتصال الأمني ، خاصة وأن هناك دوراً محدداً لهذه السفارة أو للقنصلية في تسليم ملف الاسترداد للشخص المطلوب تسليمه ، حيث تشترط جميع الاتفاقيات الثنائية في مجال التسليم للمجرمين ، أن تتم عملية تسليم ملف الاسترداد عبر الطريق الدبلوماسي ، ويجب إبلاغ السفارة أو للقنصلية الموجودة هنا عند البدء في إجراءات من هذا النوع ، حتى يمكن دفع الجواز الأمني في الدولة الأخرى إلى بذل جهد مركز ، خاصة إذا كان لهذه السفارة أو للقنصلية مطالب معينة من إقبول دولتنا ، فهذه الجهود التي ستطلب من الدولة الأخرى سيكون في مقابلها جهود أخرى مبذولة من جانبنا تحقيقاً لمطلب مغارة هذه الدولة الأخرى ، أو مغارة للدولة المطلوب منها اتخاذ الإجراء الذي يتم تحت رعاية رؤسائنا ولجهاز الأمني السياسي في دولتنا .

١١ - عدم الالتفاف في الاتصال الأمني الدولي :-

إن عملية الاتصال الأمني الدولي بشأن طاب تسليم مجرم هرب إلى خارج البلاد عقب ارتكابه لجريمة يتطلب ضرورة أن تكون أوراق القضية المحررة عن تلك الواقعة

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

حقيقية ، و ليست ملفقة ، و قد ترى بعض مكاتب الإنتربول في دول ما أن عملية تجهيز الأوراق للاسترداد ريثما يكون لها ما يبرر إلحاقها بأي جريمة أخرى خلاف الواقعة الحقيقية ، فالهدف الأصلي هو استعادة هذا المجرم ، و نظراً لأنه مجرم فإن كل شيء ريثما يكون مقبولاً معه ، و يمكن أن نعوض لذلك مثلاً : عندما يطلب مكتب إنتربول لدولة ما القبض على مجرم لارتكابه جريمة سرقة ، قد يكون هذا الشخص في الأصل مرتكب لجريمة سياسية لا يجوز الاسترداد فيها ، و بهذه الطريقة يمكن للتشرد دولياً عن هذا المتهم و استيقاقه في أي دولة في العالم لكي تبدأ عملية الاسترداد ، فإذا ما اكتشفت هذه العملية دولياً ، فإن جميع دول العالم ستضع هذا المكتب الذي تعامل مع هذه الحالة على هذا النحو في موقف سيئ بعدم التعامل معه ، و ستطعم جميع مكاتب إنتربول للعالم هذا الموقف ، و تتعامل معه مستقبلاً على هذا الأسس .

و بهذا فإننا نتصح بضرورة عدم محاولة الالتفاف حول أي موضوع ، و للتعامل مع الجميع بشفافية مطلقة ، مهما كانت الأهداف ، و الغايات من عملية الالتفاف .

١٢ - عدم تحميل الدولة القائمة بالاتصال تكاليف مالية باهظة :-

إن الاتصال الأمني المحلي لا يتحمل تكلفة مالية تتحملها الجية الشرطة القائمة بالاتصال ، بينما في الاتصال الأمني الدولي يتطلب تحمل الدولة الطالبة لنفقات مالية هي قيمة الاتصالات التليفونية أو الرسائل البريدية التي ترسل عبر D.H.L ، و ليس من المعقول أن تتحمل تكاليف دون أن تنتظر منها عقداً للدولة الطالبة ، و بالتالي لا يجوز لنا أن نجري اتصالات متعددة في أوقات متلاحقة ، و إنما الانتظار لحين الحصول على رد لاتصالاتنا الأمنية التي بدأت .

١٣ - عدم إصدار وعود للجانبة الآخر خلال الاتصال الأمني الدولي :-

قد يعتمد الزميل القائم بالاتصال الأمني الدولي التعبد لزميله من الجانب الآخر باتخاذ إجراء معين قد لا يملكه هذا الزميل ، في محاولة للمجاملة في الاتصال ، و قد يملكه من

ناحية الاختصاص ، وَ لَكن يجب أن يَقرَّ هَذَا الإجراء من جانب أجهزة أخرى حتى يكون صالحاً لعرضه على الدولة الأخرى التي تطلبه ، مثال ذلك : حالة تقدم دولة بطلب تسليم أحد المتهمين الهاربين إلى بلادنا ، وَ نحن نختص بعملية إلقاء القبض ، وَ لكننا نبادر إلى التعهد بإتمام القبض وَ التسليم ، وَ نطلب منهم إرسال دورية أمنية لاستلامه ، وَ ذَلِكَ قبل إتمام عملية القبض لأنكنا من وجوده ، وَ لكن كل ذَلِكَ يَنبُؤُ قبل التحقيق معه بمعرفة السلطات القضائية وَ إصدارها قرار التسليم ، وَ اعتماد قرار التسليم من جانب الجهاز السياسي في الدولة .

وذلك تفضل ألا يتم إصدار أي وعود بذلك للزميل في الدولة الأخرى حتى لا تحدث أي تداعيات إذا حدث أي طارئ وَ لم يضبط الشخص ، أو لم يصدر قرار التسليم ، أو صدر وَ لم يتم اعتماده ، أو اعتمد وَ حدث تراجع عَنْ عملية التسليم لتدهور العلاقات السياسية في وقت لاحق (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

الفصل الثالث

الأخطاء الشائعة في الاتصال الأمني

الاتصال الأمني النموذجي يتطلب قلباً من عناصر النجاح ، و لكن الواقع العملي يظهر لنا بعض الأخطاء التي قد يقع منها في بعض الحالات ، و لما كنا نتشّد من خلال رصد هذه الأخطاء الوصول بعملنا إلى درجة عالية من التميز في اتصالاتنا ، لهذا أرى أن عرض هذه الأخطاء في تحليلنا سيجعل من القائمين على أمر هذه الاتصالات يتجنبون تلك الأخطاء التي نطرحها على النحو التالي :-

أولاً : افتراض جهل الرئيس الذي يتّهمه الاتهام بشأن الواقعة بأي معلومات عنها :-

قد يعمّوّر المأمور الذي يقوم بالاتصال بمساعد الفرقة الذي يعمل معه ، أن هذا المساعد لا يعلم شيئاً عن الموضوع الذي يتم الاتصال به بشأنه ، أو قد يتصور أنه هو المصدر الوحيد لتصدير التفاصيل إليه في حين أن الواقع العملي يؤكد تعدد أجهزة المعلومات التي يمكن الحصول منها على أي قدر من البيانات أو المعلومات ، و لهذا يصبح هذا الافتراض درب من عدم احترام ذكاء الرئيس .

حقاً قد يكون المساعد لا تكون لديه معلومات في بداية الاتصال ، لكنه قد ينلقى اتصالات عديدة من مصادر مختلفة تؤكد عدم صحة ما نُقل إليه ، و في هذه الحالة يصبح موقف المأمور سيئاً ، و أن يكون محلاً لاحترام مساعد الفرقة الذي يعمل معه مستقبلاً .

وبناءً على ما تقدم فإن نقل المأمور لمعلومات عن موضوع لديه من خلال ما نُقل إليه هو من طرف آخر دون أن يتأكد هو شخصياً من هذه المعلومات يُطلب منه ، إما أن يتأكد مما وصل إليه من بيانات أو معلومات قبل نقلها مباشرة إلى مساعد الفرقة ، أو أن ينقلها كما وردت إليه من خلال توضيح مصدره على أن يقر أنه سيقوم بإجراء التقييم لهذه المعلومات بعد انتقاله شخصياً .

وقد يأتي هذا الخطأ نظراً لتسرع المأمور في النقل للمعلومات قبل التأكد منها كما

قلنا ، لنؤكد من عدم انتقال المساعد^(١) .

ثانياً : التوتر والانفعال من جانب أحد طرفي الاتصال الأمني :-

يتطلب الموقف في بعض الحالات قدراً من الاتزان والهدوء والبعد عن الانفعال مهما كان الحدث مشتعلاً ، وتحدث هذه المواقف في حالة الأزمات المشتعلة كمهاجمة قسم شرطة أو محاولة إحرقة ، أو الهجوم على تجمع شرطي من جانب المتظاهرين ، وهنا تفاجأ بأن بعض الرؤساء المحليين قد يصلوا بقدر من الانفعال بسبب رغبة الرئيس المباشر في طلب إمدادات وعون من رئاسته لمحاصرته .

ومن هنا نطلب من الرئيس القائم بالاتصال أن يحتفظ بأعصابه وهدوئه مهما كان الموقف مشتعلاً حتى نضع الرئيس الأعلى في الصورة الصحيحة ونستطيع تقدير الموقف تقديرًا صحيحاً ، فليس الاتصال هو الذي سيحل الرئيس الأمني بترك موقعه وينزل إلى الميدان ، وإنما نحن في حاجة إلى ترك الفرصة ليفهم ما يدور في الميدان حتى يحسن طلب الإمدادات المطلوبة .

ثالثاً : محاولة المردوس توجيه الرئيس نحو اتخاذ قرار معين سريعاً وفورياً :-

بعض الحالات التي تتطلب اتصال المردوس بالرئيس ، قد يفاجأ بقيام المردوس القائم بالاتصال بمحاولة أن يدفع رئيسه إلى تكوين فكرة معينة لإقرار تصرف اتخذ هذا المردوس ، أو للحصول على رأي مباشر ، حتى لو كان هذا القرار المطلوب اتخاذه يقتضي تصديق مستوى رئاسي أعلى ، ويعتبر هذا التصرف من جانب المردوس مرفوض حتى تتاح فرصة للرئيس للتشاور مع ذلك المستوى الرئاسي الأعلى الذي يملك

(١) و نذكر هنا مثلاً على ذلك : إذ قام مأمور قسم الخليفة في بداية السبعينات بالاتصال بمساعد الفرقة الذي ينزل معه ممثلاً إياه بالمأمور على جثة قتيل بشوارع القلعة ، فقدم مساعد الفرقة بإجراء الاتصالات مع المستويات الأعلى وانتقلت قيادات أجهزة البحث الجنائي بالمديرية ، وكانت المفاجأة : فالجثة المأمور عليها ليست لإنسان ولكنها لجزء من دابة متحطة ، وكان الموقف يدعو إلى السخرية من هذا الاتصال .

حرية اتخاذ هذا القرار .

مثال ذلك :-

خروج مظاهرة من طلاب ، و مطالبتهم بمطالب معينة ، و يطلب للمرعوس من مساعد
الفرقة مثلاً ، إصدار قرار بالتدخل و إطلاق أعيرة الخراطوش عليهم ، دون أن يعرض
الأمر على مدير الأمن ، أو دون أن تكون القوات كافية للوفاء بالتعرض من التدخل .
رابعاً : تذكرة الرئيس بأخطائه السابقة في معالجة ماثلة :-

أحداث الحياة متكررة ، و ربّما تحدث تداعيات نتيجة تنفيذ قرار لهذا الرئيس الذي يتم
الاتصال معه ، و إذا ما تكررت هذه الحادثة ، و قلم مأمور القسم بالاتصال مع مساعد
الفرقة للإبلاغ عن هذه الحالة المتكررة كرياضياً بالحادث السابق ، فليس من اللائق لمأمور
القسم أن يحاول تذكرة المساعد بقرار خاص في الحالة السابقة ، لأنّ هذا التصرف ربّما
يجعل المرعوس شخصية مرفوضة من جانب مساعد الفرقة مستقبلاً .

خامساً :- إظهار الدور البطولي للقائم بالاتصال :-

أحد أخطاء الاتصال الأمني ، أن يحاول ذلك المرعوس في اتصاله أن يترك الحدث
و تفصيلاته ، و يركز على أمر واحد فقط هو دوره البطولي في إنهاء الموقف ، و ربّما
يكون الموقف ما زال مستمراً ، مدّعياً أنّ هذا الدور البطولي قد حافظ على الأمن و لولاه
لانهيار الموقف ، و تحدثت تداعيات لا يحمد عقباها . فالمرعوس أن تترك للغير الحكم
على حجم دورنا في العملية محل الاتصال .

سادساً : إصدار وعد للرئيس ليست في مقدور القائم بالاتصال :-

في إطار ادعاء القوة من بعض القادة في مواقعهم ، قد يلجأ المرعوس القائم بالاتصال إلى
وعد رئيسه بعبء وعد ينقلها عنه مساعد الفرقة مثلاً إلى رئاسته الأعلى ، و تكون هذه
الوعد ليست في مقدور أولئك لواعدين بها .

مثال ذلك :-

في حادث سرقة بنقلية آلية من مجدث أثناء خدمته على منشأة هامة ، ربّما يلجأ المأمور إلى الادعاء بأن في مقدوره إعادة هذه القطعة خلال ٢٤ ساعة ، و ضبط مرتكبي الحادث ! (١) .

مثال آخر :-

في حادث سطو مسلح و قيل أن يتم ضبط الجناة في هذا الحادث ربّما يدعى المأمور أن هذا الحادث سيكون آخر الحوادث في المنطقة مستقبلاً ، و أنّه يعدّ بعدم تكرار ذلك طوال فترة وجوده مأموراً بهذا المركز ! .

سابعاً : محاولة القائم بالاتصال الإحالة بأحد زملائه في العمل :-

قد يستغل بعض الرؤسيين وقوع بعض الحوادث في القسم الذي يعملون به من أجل الزج باسم مساعديهم من أجل أن تسوء سمعتهم أمام الرؤساء الأعلى ، مدعين أنّهم يعملون بمفردهم و لا يستطيعون السيطرة على العمل في ظل هذا التكاثر الهولاء للضباط ، في محاولة للإطاحة بأولئك الزملاء على غير الحقيقة .
ثامناً : اختيار أداة اتصال غير مناسبة للاتصال الأمني :-

لكل حادث وسيلة أمنية للاتصال بشأنها ، و هذه الوسيلة يجب أن تكون مناسبة ، فمثلاً حادث اقتحام مبنى قسم الشرطة و التعدي على أفراد و ضباط القسم ، لا يمكن أن نتخيل أن وسيلة الاتصال ستكون هي التقرير المكتوب ، و لكن الاتصال التليفوني أولاً و السيطرة ثانياً ، و إنهاء الموقف ثالثاً ، ثم كتابة تقرير بالموضوع ، أما اختيار وسيلة غير مناسبة فتعني أن هذا الرئيس لذلك الموقع الشرطي لا يحسن تقدير الموقف .

(١) قد يحدث ذلك في بعض الحالات ، و ذلك عندما يكون المتهم قد أقرّ قبض عليه فعلاً ، و ضبط السلاح المسروق ، و لكن روي عدم الإسراع بالإبلاغ عن واقعة الضبط ، تنتظراً لوقت لاحق ، و لكن حتى في هذه الحالة تصبح عملية إخفاء الحقيقة خطأ مرفوضاً في الاتصال .

تاسماً : إجراء الاتصالات الأمنية في حضور أطراف الموضوع :-

من الصور الخاطئة في الاتصالات الأمنية ، خاصة الشخصية (التليفون كَوّ اللاسلكي) أن تُجرى هذه الاتصالات في حضور تلك الأطراف التي تتناولها هذه الاتصالات ، وذلك لأن إجراء تلك الاتصالات بهذه الصورة يؤدي إلى ما يلي :-

- ١ - إخراج القائم بالاتصال في حالة عرض جوانب الموضوع ، قد يعتقد طرفاً من الحاضرين أنه لن يتم تصعيدها إلى المستويات العليا .
- ٢ - اتجاه الرئيس إلى عرض الموضوع منقوصاً ، إذا ما كان يرغب في عدم إعلان هذا الشخص الجالس أمامه بأنه يقوم بتصعيد الموضوع .
- ٣ - قد يتجه الطرف الذي يتناوله الاتصال إلى المبادرة إلى ممارسة ضغوط في اتجاه الرئاسة التي تُعرضُ عليها الإجراءات المتخذة حتى يُوقف تصعيد الإخطار من جانبه في اتجاهه الصحيح .
- ٤ - قد يزداد الموقف اشتعالاً بين الشرطة و الشخص الذي أخطأ و يتم تصعيد موقفه إلى الرئاسة الأعلى ، و قد يصل الأمر إلى التصالح المباشر ، و عدم إمكانية احتواء الموقف من جانب الرئيس إلا بإرسال رتبة أعلى لموقع الأحداث لتدارك ذلك للتدهور في الموقف .
- ٥ - سيظهر تفصيلات عرض الموضوع على الرئاسة اتجاه الرئيس الميداني في الميل إلى اتجاه طرف من الأطراف ، الأمر الذي يثير حفيظة الطرف الآخر و يحدث ما لا يحمد عقباه من ذلك الطرف .
- ٦ - قد يتدخل الطرف الذي يتناوله الاتصال بمحاولة لإحداث حالة من الهرج و المرج بين الطرفين ، و هذا الأمر غير المطلوب في أثناء الاتصال ؛ و لهذا يُنصح بألا يتم إجراء الاتصالات الأمنية للشخصية في حضور أي طرف من الأطراف محل الاتصال .

عاشراً :تقطيع المعلومات :-

و تقصد بها أن كل المعلومات الضرورية تكون متوافرة ، و لكن للقائم بالاتصال يدفعها إلى الرئيس مُتَلَقّي الاتصال بصورة منقطعة ، فهو في كل مرة يَقُومُ بالاتصال : يَتِمُّ دفع معلومة محددة ، بينما يَقْتَرِضُ في الوضع الطبيعي أن نضع تحت بصر رئاستنا كل المعلومات المتوفرة لدينا عَنْ موضوع الاتصال .

و يُؤَيِّدُ هَذَا النُظْمُ بالرئيس مُتَلَقّي الاتصال أن يعيد حساباته الَّتِي يَبْنِي عليها للتوجيه الصادر منه في كل مرة ؛ الأمر الَّذِي يدفعه إِلَى تفصيل الانتقال إِلَى مسرح الحادث [موضوع الاتصال] ، وَ تجنب هَذَا القائد الميداني من موقعه مؤقتاً ، وَ يَقُومُ الرئيس بمباشرة العمل بموقع الحادث بنفسه ، وَ قَدْ نتكشف لَهُ أمور أُخْرَى عَنْ معلومات وَ متغيرات كَانَتْ في متناول هَذَا القائد الميداني وَ لم يطرحها عَلَى رئيسه في أي اتصال ، وَ قَدْ يَتَرَكَّبُ عَلَى هَذَا الموقف تحريك هَذَا القائد الميداني من موقعه إِلَى آخر بصفة نهائية مَعَ تعيين بديل .

حادي عشر : صيغ الاتصال بالصفة الشخصية :

قد يكون هناك علاقة شخصية أَوْ قرابة بَيْنَ الرئيس الميداني وَ للرئيس الأعلى ، وَ تعتبر تلك القرابة من الدرجة الَّتِي تَتِيحُ للقائم بالاتصال من المستوى الأدنى ، أن يصف ذَلِكَ الرئيس الأعلى بصفة القرابة ، مثال ذَلِكَ : يا عمي ، أَوْ يا ولدي ، أَوْ يا خالي ، وَ ذَلِكَ للتصرف في الاتصال مرفوض تماماً . وَ يعتبر خطأ جسيماً يجب تدركه . وَ العلاقة الشخصية أَوْ القرابة شيء وَ العمل شيء آخر .

و يلحق تلك الصورة وَ الأخطاء الشخصية في الاتصال ، قيلم القائم بالاتصال بإجراء حوار شخصي يَقْهَمُ منه لدى المستمعين إِلَى ذَلِكَ الاتصال (الموجودين في حضرة القائم بالاتصال) أن العلاقات شخصية جداً مَعَ الرئيس وَ ذَلِكَ للقائم بالاتصال ، وَ هِيَ صورة نخطأ يجب ألا يَنزِلَاقَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الضابط القائم بالاتصال .

ثاني عشر : إجراء الاتصالات الشخصية في ظل ضوضاء شديدة :

يُجرى بعض الاتصالات الأمنية الشخصية (تليفونية أو لاسلكية) من موقع الحث الذي يُجرى الاتصال بشأنه ، مثل حادث حريق أو تهيار منزل أو حادث مصالمة متوفيين ، وَ يُصبرُ للرئيس على إجراء الاتصال في مثل هذه الحالات ، وَ من موقع الحث وَ يمكن للجميع الاستماع إلى أصوات الاستغاثة لبعض أهلهم أو الصراخ وَ العويل ، الأمر الذي يعوق إجراء اتصال ناجح يحقق الغرض منه ، فكل الأصوات تكون متداخلة وَ يستحيل بلوغها الهدف المنشود وَ هو علم الرئيس (١) .

(١) أشار إلى موضوع إجراء الاتصال في الضوضاء كإحدى عقبات الاتصال وَ أخطائه اللواء الدكتور / محمد ماهر قنديل ، التنظيم الأمني لنظم لمعلومات وَ الاتصالات ، أكاديمية الشرطة ، كلية للشرطة ، طبعة سنة ١٩٩٩ م ، ص ٢٠٨ .

الباب الثاني

وينقسم إلى أربعة فصول:

الفصل الأول : قواعد الاتصال الأمني .

الفصل الثاني : عوامل نجاح الاتصال الأمني .

الفصل الثالث : معوقات الاتصال الأمني .

الفصل الرابع : أدوات الاتصال الأمني .

الفصل الأول

قواعد الاتصال الأمني

قواعد الاتصال الأمني :

رغم تعدد أدوات الاتصال الأمني ، فإن جميع هذه الأدوات يجبها قواعد يكفل اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاتصال ، وفيه القواعد هي :-

أولاً : عدم الانفعال :-

إن الاتزان والهدوء النفسي يتطلب من القائم بالاتصال و متلقيه أن يكونا ملتزمين بعدم الانفعال ، لأن التوتر و الانفعال الشديد ربما تضيق معه نصف الحقيقة التي يريد أن ينقلها الرئيس المباشر لذلك الموقع الذي وقعت به الجريمة ، أو الواقعة التي يرغب في الاتصال بشأنها .

و تعتمد صور الانفعال و التوتر من ذلك مثلاً :

- الصوت المرتفع : فمن أصول الاتصال أن يقوم الرئيس بإجراء اتصاله خلال حديثه التليفوني مع رئيسه الأعلى بصوت يتسم باللياقة الأدبية و الوظيفية ، فلا يُسمح له بأن يرتفع بصوته على صوت رئيسه .

- عدم التمسك في الحديث : قد يؤدي التهاب الموقف و اشتغاله إلى عدم تماسك هذا الرئيس ، فحديثه لا يكاد يتكامل ، و لا يوجد أي ترابط ، فهو يتكلم في اتصال تليفوني و يكاد تكون كلماته غير مترابطة ، و ربما لا تؤدي المقدمات التي يطرحها إلى نتائج محددة .

- الشك في طلب التعزيز : قد لا يكتفي الرئيس بنقل صورة الواقع الذي يعيشه ، و لكنه يطلب قوت لتعزیز موقفه بطريقة تُشعر الرئيس أن هذا الضابط في موقعه مسنهار ، فهو يطلب الاستعانة بطائرة لقصف المهاجمين لموقع الشرطة . الأمر الذي يؤدي إلى الحكم على هذا الرئيس أنه قد انهار إزاء الموقف الذي يعيشه ، و لم يعد قادراً على مواجهة الموقف ، حتى و لو وصلت إليه أي تعزيزات قد تكون كافية في واقع الحال لمواجهة تدهور الحالة لديه ، و نقضي قواعد المنطق تعيين قيادة جديدة

تكير هذا الموقف .

التحول على الرئيس : في بعض حالات الانهيار النفسي للبعض في مواجهة الموقف الحرجة قَدْ يتطاول الرئيس الميداني في حديثه ، فنجدهُ وَ قَدْ صب جام غضبه على رؤسائه لتركه في هذا الموقف دون تعزيز ، لَوْ قَدْ يتجاوز في اختياره الألفاظ التي يستخدمها في حوارهِ ، وَ نجدهُ وَ قَدْ تَنَنَّى في حديثه إلى مستوى السوقية غير المقبولة .

ثانياً : ترتيب الأفكار :

إنَّ إجراء اتصال أمني دقيق مَعَ الرؤساء يَقْتَرِضُ أَنْ للقائم بالاتصال قَدْ لجأ ترتيب أفكارهِ ، وَ عرف ما الذي سيردده في الاتصال مَعَ الرؤساء ، وَ أَنْ يعرض الموضوع بطريقة تحقق لَهُ النجاح في تحقيق الهدف من إجرائهِ لهذا الاتصال ، وَ بدون ذَلِكَ الترتيب لأفكارهِ فإن الموضوع سيكون مفككاً غير مترابط ، الأمر الذي يدفع مُتَلَقِّي الاتصال إلى طرح مزيد من التساؤلات في الموضوع ، في الوقت الذي لو تم فيه ترتيب الأفكار لما احتاج الأمر إلى كل تلك الاستفسارات .

ثالثاً : السيطرة على موضوع الاتصال :

السيطرة على موضوع الاتصال تتطلب من القائم بالاتصال أَنْ يَكُونَ متمكناً من هذا الموضوع ، فهو يجيد معرفة أصول الموضوع وَ تفصيلاته ، وَ يكون قادراً على الرد على أي استفسار من رئيسه الأعلى فور تلقي ذَلِكَ للتساؤل . أما طلب مهلة للرد على أي تساؤل فإنَّ ذَلِكَ يعني عدم تمكن رئيس العمل الميداني من تلك المعلومات المتوفرة لديه .

و يُقْتَرَضُ للسيطرة على الموضوع ألا يطلب الرئيس الميداني من رئيسه الأعلى أَنْ يستكمل الاتصال الأمني مِنْ خِلَالِ ضابط مرعوس لهُ بحجة أَنَّهُ هُوَ الذي لنقل وَ فحص الموضوع ، وَ أَنْ حدود معرفته تتوقف عند ما قاله لَوْ قرره في اتصالهِ للشفهي .

رابعاً : عدم تكرار الاتصال الأمني :

إنَّ اتصال المسئول مَعَ رئيسه الأعلى يكون بقصد تحقيق هدف لَوْ أهداف محددة ، فإذا ما

تَمَ هَذَا الْاِتِّصَالُ فَإِنَّ الْأَصُولَ لِلْمَرْجِعَةِ تَفْتَرِضُ عَدَمَ إِعَادَةِ الْاِتِّصَالِ مَرَّةً أُخْرَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضُوعِ طَالَمَا أَنَّ الْمُتَغَيِّرَاتِ مَا تَرَالُ كَمَا هِيَ لَمْ يَحْدُثْ بِهَا أَيْ تَغْيِيرٌ عَمَّا سَبَقَ الْاِتِّصَالُ بِشَأْنِهِ . وَ مُحَلُولَةُ تَكَرَّرِ الْاِتِّصَالِ فِي أَوَّلَاتِ لَاحِقَةٍ تَعْنِي مُحَلُولَةُ الضَّغْطِ عَلَى هَذِهِ الرَّئِيسَةِ لِلْوَصُولِ مَعَهَا إِلَى اِتِّتْرَاعِ تَوَجِيهِ مَعِينٍ رُبَّمَا لَا يَكُونُ مِنْ اخْتِصَالِ هَذَا الرَّئِيسِ الْأَعْلَى ، وَ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ دَوْرُهُ عَلَى مُجَرَّدِ الْعَرْضِ عَلَى الرَّئِيسَةِ الْأَعْلَى مَسْتَوًى حَتَّى يُصْطَرَّ هَذَا التَّوَجِيهِ ؛ ثُمَّ يَتِمُّ بَعْدَ ذَلِكَ إِعَادَةُ الْاِتِّصَالِ الْعَكْسِيِّ لِتَنْفِيزِ مَا تَمَّ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ .

خامساً : وُضُوحُ الْاِتِّصَالِ :

يُشْتَرَطُ فِي الْاِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ الْفَوَاجُ أَنْ يَكُونَ وَاضِحاً فِي مَلَامِحِهِ ، وَ الْهَدَفُ الْمُنْشُودُ مِنْهُ ، وَ الْأَيْشْتِمَالُ عَلَى أَيْ غَمُوضٍ فِي أَيْ جَزْئِيَّةٍ مِنْهُ ، حَتَّى يَسْتَطِيعَ الرَّئِيسُ الْأَعْلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْمَوْقِفَ ، وَ أَنْ يَسْتَخْلَصَ النَّتَاجَ ، وَ يَحْدُدَ الْإِجْرَاءَ الْمَطْلُوبَ لِتَخَاذِهِ ، فَيَتَّخِذَ ذَلِكَ الْقَرَارَ الْمُسْتَهْدَفَ فِي إِطَارِهِ وَ تَوْقِيتِهِ لِلصَّحِيحِينَ طَالَمَا أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ ، أَوْ أَنْ يُصْغَدَ الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْمَسْتَوًى الْقَادِرَ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَهُ ، وَ أَنْ يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ دُونَ وُضُوحِ الْاِتِّصَالِ .

سادساً : الْبَلَقَةُ :

إِنَّ الْبَلَقَةَ فِي مَعْرِفَةِ التَّفْصِيلَاتِ عَنِ الْمَوْضُوعِ مِنْ جَانِبِ الرَّئِيسِ الْمِيدَانِيِّ مَطْلُوبَةٌ ، فَهُوَ عِنْدَمَا يَعْرِفُ كُلَّ التَّفْصِيلَاتِ يَسْتَطِيعُ تَلْخِيصَهَا وَ تَرْتِيبَ أَفْكَارِهِ ، وَ يَعْرِفُ الْحُدُودَ الَّتِي يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْمَوْقِفَ ، وَ بَعْدَ ذَلِكَ يُجْرِي اتِّصَالَهُ بِدَقَّةٍ ، أَيْ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ أَيْ جَانِبَ دُونَ الْعَرْضِ عَلَى رُؤْسَاتِهِ ، وَ بِدُونِ ذَلِكَ يَصْبِيحُ الْاِتِّصَالُ غَيْرَ دَقِيقٍ ، وَ رُبَّمَا لِحْتَاجِ الرَّئِيسِ الْمِيدَانِيِّ إِلَى تَكَرَّرِ الْاِتِّصَالِ لِلشَّرْحِ وَ التَّنْطِيلِ .

سابعاً : أَمَانَةُ الْعَرْضِ :

يَجِبُ عَلَى الرَّئِيسِ الْمِيدَانِيِّ أَنْ يَكُونَ أَمِيناً مَعَ رُؤْسَاتِهِ ، فَلَا يُخْفِي فِي طَيَّاتِ اتِّصَالِهِ جَوَانِبَ أُخْرَى ، فَدَ تُوْذِي مَعْرِفَتَهَا إِلَى تَغْيِيرِ اتِّجَاهِ ذَلِكَ الرَّئِيسِ الْأَعْلَى ، فَتَلْكَ أَمَانَةُ فِي عِنَقِ الرُّؤْسَاءِ الْمُبَاشَرِينَ :

وتتطلب تلك الأمانة في العرض الصدق الكامل في كل ما ينقله الرئيس الميداني بشأن موضوع الاتصال ، فلا يحاول الالتفاف حول الحقائق ، و إنما يكون مباشراً مهماً نتج عن تلك الأمانة في العرض و الصدق في القول ، و ليعلم أي رئيس مباشر لعمل شرطي أن الحقائق قد يكون حولها ضباب في البداية ولكنها تُعرف و تنجلي بعد فترة ، و ليس معنى النجاح في إخفاء حقائق موضوع ما أن هذا الرئيس يستطيع أن يعرض في كل مرة للموضوع من وجهة نظره هو شخصياً ، و ليس كما حدث .

ثامناً : التوقيت المناسب :

يجب على الرئيس المباشر أن يعرف أن التوقيت عنصر هام جداً في العمل الشرطي ، لأن هناك أكثر من عين تراقب العمل بجهاز الشرطة ، و أي تأخير في عرض موضوع معين من جانب ذلك الرئيس ، ربّما يجعله يتلقى اتصالات رؤسائه للاستفسار عن هذا الموضوع في وقت لاحق ، و هنا قد يصبح ذلك الرئيس في خندق و لا يستطيع التعامل مع الحدث بالصورة المطلوبة .

و نتناول في تعليقمنا القادم شرحاً أكثر لكل قاعدة من هذه القواعد - خلال استعراض الأخطاء الموضوعية في التقارير الأمنية كأحد أدوات الاتصال الأمني .

تاسعاً : مباشرة الاتصال شخصياً :

يجب أن يكون الاتصال يبين قائد الموقع الشرطي مباشرة ، و ليس عن طريق طرف ثالث مهماً كان موقعه الوظيفي ، و ذلك لأسباب كثيرة يمكن أن نوضحها على النحو التالي :

- إن الرئيس الميداني يعرف كل التفاصيل عن الحادث المطلوب الاتصال بشأنه ، و بالتالي فهو الأجدر على عرض ما يجد أنه كفيلاً بعرض الموضوع .
- إن رئيس الموقع الشرطي يتحمل المسؤولية في كل ما يُعرض عليه ، و أنه لا يجوز له أن يتصل من تلك المسؤولية الإدارية بالادعاء بأن مرعوسه هو الذي قام بإجراء

الاتصال الأمني مع الرئاسة الأعلى .

- إنَّ العرض بأي موضوع سواء في اتصال شخصي أو مقابلة أو إرسال تقرير يتطلب قراراً من الخبرة الشرطية ، لأنَّه لا تتوافر بكثافة إلا لدى أقدم ضابط في الموقع الشرطي وَ هُوَ رئيس العمل ؛ وَ من هُنَا كَلَنَ الواجب الملقى عَلَى عاتقه في إجراء الاتصال .
- إنَّ هناك من الجوانب المختلفة مَا يتطلب معالجة من نوع آخر تكون من اختصاص الرئيس الميداني ، يستطيع أن يتعامل معها وَ يُعيد إِلَيْهَا توازنها دُونَما حاجة إِلَى تصعيد هَذِهِ المعلومات إِلَى الرئيس الأعلى ، وَ لو تركنا الأمر لأي ضابط للاتصال لانفرط العمل وَ تم توريط قائد الموقع أمام رئاسته .
- تقدير مَا يتم الاتصال بِشأنه من سلطات الرئيس المباشر ، وَ هُوَ الذي يعرف مَا يتم الاتصال بِشأنه ، وَ مَا لا يجوز الاتصال بِشأنه ، كما أَنَّهُ يعرف متى يتصل برئيسه وَ في أي مكان ، وَ هِيَ مَكْتَنَةٌ قَدْ لا تتوافر لأي ضابط مرعوس في موقعه .
- إنَّ الرئاسة الأعلى عِنْدَمَا تُحاط بموضوع معين فإنَّهَا قَدْ تُصدر توجيهاً معيناً للعمل بمقتضاه ، وَ المسئول عَنْ تنفيذ تلك التوجيهات هُوَ رئيس العمل الميداني ، وَ ليس الضابط الذي يتولى الانتقال المباشر لموقع الحدث ، وَ لذلك يُصبح الرئيس الميداني هُوَ المسئول عَنْ إجراء تلك الاتصالات الأمنية .

الفصل الثاني

عوامل نجاح الاتصال الأمني

يعني نجاح الاتصال الأمني تحقق الهدف المطلوب من هذا الاتصال ، فإذا كان الهدف هو إحاطة الرؤساء بتفاصيلات حادث معين ، فإن النجاح يتحقق بإحاطتهم بالموضوع محل الحادث و جوانبه المختلفة بطريقة تتيح للجهة التي عرض عليها الاتصال - أي تم الاتصال بها - اتخاذ قرار رشيد . مثال ذلك : الموافقة على اتخاذ قرار باعتقال شخص ما ، فيتم إصدار الموافقة على استكمال الإجراء من جانب من قام بالاتصال ، و مثال آخر : في حالة إجراء اتصال لإبلاغ بحادث سطو مسلح على شركة و سرقة الخزينة الحديدية ، فإن قرار الجهة التي ستجرى الاتصال بها هو تكليف الأجهزة المعاونة بالانتقال و المشاركة في فحص هذه الجريمة مع متابعة ما سيسفر عنه الفحص المشترك . و أخيراً قد يكون الاتصال بقصد الحصول على موافقة السلطة للرئاسة لإبلاغ السلطة القضائية بوقعة معينة مثل اكتشاف سرقة مخزن الأحراز في قسم شرطة ، فإن إصدار هذه الموافقة مع ما سيستتبعه ذلك من إبلاغ للجهات الرقابية لفحص الجوانب المختلفة بالوقعة المركبة ، و هنا يكون الاتصال الأمني قد حقق الهدف منه ، و بالتالي نحقق النجاح .

و لما كان كل عمل ناجح لابد من توافر عوامل تؤدي إليه ، فإنني أرى أن هذه العوامل الرئيسية للنجاح في الاتصال الأمني يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : السرعة في إجراء الاتصال :

إن وقوع جريمة معينة في دائرة قسم الشرطة ، و إبلاغ المأمور بها ، و تكامل المعلومات التي تكفي لاتصاله مع رئاسته لإبلاغها بظروف الجريمة ، حتى ولو كان ذلك على سبيل الاتصال المبني مع الوعد بإجراء مزيد من الاتصالات في وقت لاحق للإبلاغ بالتفاصيل .

و لا يقبل أن يأتي الاستعثار من تلك للرئاسة للسؤال عن الموضوع ، نظراً لإخفاء الضابط الذي يتولى فحص موضوع هذا البلاغ عن المأمور لحين الانتهاء منه ، أو بعد

أَنْ يُخْطَرُ رَأْسُهُ الْغَنِيَّةُ - كَمَا يَحْدُثُ مِنْ جَانِبِ بَعْضِ رُؤَسَاءِ الْمُبَايَعَةِ - حَيْثُ يُبْلَغُوا
رَأْسُهُمْ الْمُمَكَّلَةُ فِي مَقْعَتِ الْمُبَايَعَةِ الْجَنَائِيَّةِ الْمُخْتَصِّ بِالْمَدِيرِيَّةِ ، وَ نَفَاجًا بِأَنْ مَقْعَتِ
الْمُبَايَعَةِ يَصِلُ إِلَى الْقِسْمِ لِلْفَقْصِ وَ لَا يَطْمَحُ الْمَأْمُورُ شَيْئًا .

لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى السَّرْعَةِ فِي الْإِتِّصَالِ التَّسْرِعُ ، فَتَجِدُ الرَّئِيسَ الشَّرْطِيَّ لِلْمَوْقِعِ قَدْ أَجْرَى
الْإِتِّصَالِ فِي كُلِّ صَغِيرَةٍ وَ كَبِيرَةٍ لِقِيَانِهِ ثُمَّ يُسْفِرُ الْقَفْصَ عَنْ عَدَمِ صَحَّةِ الْوَقْعَةِ الْمُبْلَغَةِ ،
وَ بِذَلِكَ يُعْطَى الْإِتِّطْبَاعُ عَنْ هَذَا الرَّئِيسِ أَنَّهُ يَرِيدُ مُجَرَّدَ نَقْلِ الْمَعْلُومَاتِ ، دُونَ الْقَفْصِ
الْدَّقِيقِ وَ التَّيَقُّنِ مِنْ وَقُوعِ الْجَرِيمَةِ .

ثَانِيًا : إِجْرَاءُ الْإِتِّصَالِ بِمَعْرِفَةِ الْقِيَادَةِ الْمُبَاشِرَةِ لِلْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ :

هُنَاكَ الْعَدِيدُ مِنَ الضَّبَاطِ فِي مَوَاقِعِ الشَّرْطَةِ الْمَخْتَلِفَةِ ، كُلٌّ مِنْهُمْ يَشْغُلُ مَرْكَزًا وَ وَظِيفَةً
مَعِيْنًا ، فَتَمَلَّا لَدَيْنَا فِي الْأَقْسَامِ وَ الْمَرَكَزِ : الْمَأْمُورُ ، وَ نَائِبُهُ ، وَ رَئِيسُ وَحْدَةِ الْمُبَايَعَةِ ،
وَ رَئِيسُ وَحْدَةِ الْعَمَلِيَّاتِ (مَعَاوِنُ الشَّرْطَةِ) ، وَ رَئِيسُ وَحْدَةِ التَّحْقِيقَاتِ (مَعَاوِنُ
الضَّبَاطِ) ، وَ ضَابِطُ الْمُبَايَعَةِ وَ رَئِيسُ الدَّوْرِيَّةِ ، وَ ضَابِطُ مَنْوَبِ الْقِسْمِ ، فَإِذَا مَا وَقَعَتْ
جَرِيمَةٌ فِي دَائِرَةِ الْقِسْمِ فَهَلْ يَقْبَلُ أَنْ يَتِمَّ الْإِتِّصَالُ الْأَمْنِيُّ مِنْ جَانِبِ نَائِبِ الْمَأْمُورِ مَعَ
مُسَاعَدَةِ الْفُرْقَةِ الْمُبَاشِرَةِ رَغْمَ وَجُودِ الْمَأْمُورِ فِي مَوْقِعِهِ وَ مُبَاشَرَتِهِ لِلْعَمَلِ ؟ .

الْمَفْرُوضُ أَنْ يَتِمَّ الْإِتِّصَالُ الْأَمْنِيُّ مِنْ جَانِبِ الْمَأْمُورِ شَخْصِيًّا ، وَ فِي حَالَةِ عَدَمِ
وُجُودِهِ ، بِمَعْرِفَةٍ مِنْ يَنْوِبُ عَنْهُ وَ هُوَ نَائِبُ الْمَأْمُورِ ، وَ لَا يَجُوزُ لِأَخْرَيْنِ إِجْرَاءُ أَيِّ
تَقْصِلاتٍ ، حَتَّى وَ لَوْ قَلَّمَ أَحَدُ الرُّؤَسَاءِ بِمَبْلَرَةٍ مِنْهُ بِالْإِتِّصَالِ وَ الْاسْتِغْثَارِ عَمَّا وَقَعَ فِي
دَائِرَةِ الْقِسْمِ ، فَهِنَا يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ إِبْلَاجُ أَقْدَمِ رَتْبَةٍ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ بِمُبَاشَرَةٍ ، وَ دُونَ اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ
الْفُرْصَةِ فِي مَجَارَاةِ الرَّئِيسِ الْأَعْلَى ، وَ اسْتِعْرَاضِ إِمْكَانِيَّاتِ الْإِتِّصَالِ مِنْ جَانِبِ هَذَا
الضَّبَاطِ ، وَ ذَلِكَ مَظْهَرًا مَرَضِيًّا مِنْ أَمْرَاضِ السُّلْطَةِ ، وَ هُوَ مُحَاوَلَةٌ لِخِتْرَاقِ الصَّفُوفِ .

ثَالِثًا : مِرَاعَاةُ قَوَاعِدِ التَّسْلُسِ الْوَقِيفِيِّ الشَّرْطِيِّ :

لَا يَكْفِي أَنْ يَقُومَ رَئِيسُ الْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ بِالْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ شَخْصِيًّا ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ

أن يراعي قواعد التسلسل الوظيفي الشرطي . فهو يقصر اتصاله على رئيسه المباشر ،
و هو مساعد الفرقة . و هذا المساعد للفرقة يقوم بالاتصال الأمني باللواء نائب مدير
الأمن الذي يجري اتصاله مع اللواء مدير الأمن .
وأي محاولة تتجاوز هذه القواعد الموضوعية سيؤدي إلى تعزيز صفو العمل مستقبلاً بين
الطرفين .

قد يكون رأي رئيس الموقع الشرطي هو أن الرئيس الأعلى هو الذي أجرى الاتصال
معه ، و لكنه حتى في ظل هذا الظرف فإن الواجب يقتضي مبادرة ذلك الضابط بإجراء
اتصال مع رئيسه المباشر فور انتهاء اتصال الرئيس الأعلى و إبلاغه بتفاصيل
الموضوع ، و مبادرة الرئيس الأعلى بالاتصال به ، دون أن يقوم قائد الموقع بالاتصال
به ابتداءً .

رابعاً : حسن اختيار توقيت الاتصال :

بعض الحوادث و الموضوعات الملتهبة لا تقتضي الانتظار لحظات ، و إنما يجب
المبادرة إلى الاتصال فوراً مع القيادة المباشرة للإبلاغ عن الموضوع ، و هنا لا يمكن
التعامل بتأخر الوقت ، أو وجود الرئيس في مأمورية أو خدمة ، و إنما يجب إبلاغ مشرف
عمليات النجدة في المديرية ، فهو المسئول عن البحث عنه في أي مكان و إبلاغه ،
حتى يتفرغ للقائد الميداني للعمل في الميدان بالفحص ، و استكمال جوانب الإجراءات
المطلوبة .

و لكن بعض الحوادث يمكن فيها للرئيس الانتظار قليلاً حتى الوقت المناسب لإجراء
الاتصال ، فمثلاً تصادم سيارة و إصابة عدد من المواطنين تتطلب المبادرة إلى الانتقال
و إجراء المعاينة ، و إسعاف المصابين ، و سؤالهم و تحديد الجاني في الحادث ،
مع المبادرة في الصباح - طالما أن الجريمة وقعت الساعة ٢ صباحاً - إلى الاتصال مع
الرئيس لإبلاغه بالحادث ، بينما في واقعة أخرى ينهار فيها مبنى من عدة طوابق ،

و احتمال وجود جثث تحت الأنقاض يتطلب المبادرة بالاتصال في أي وقت و لو كانت الساعة ٤ صباحاً . لأن الرئيس لن يكتفي بتلقي الاتصال ، و إنما سيبادر على الفور إلى الانتقال أيضاً بعد إبلاغ الرئيس الأعلى منه ، و هكذا

قد يتوعد قائد الموقع الشرطي (مأمور المركز أو القسم) في المبادرة بالاتصال بالمنزل ليلاً مع رئاسته ، و لكن كل هذه العمليات تنظم من جانب ذلك الرئيس ، و حسب ما سيبلغ به القادة الأدنى مستوى له في بديلة العمل سوياً .

خلاصة ما تقدم أن حسن اختيار التوقيت للاتصال مطلب هام ، و يتوقف ذلك على طبيعة الرئيس الذي قد يفضّل الاتصال به في كل صغيرة و كبيرة في أي وقت ، بينما هناك من يفوض غيره من المستوى الأدنى في الحلول محله في إجراء الاتصالات مع القادة الميدانيين حتى يتخبروا ما يتم الإبلاغ به لذلك الرئيس (١) .

خامساً : الهلوع و عدم الانفعال في الاتصال :

أحد سمات القيادات الواعية عدم التوتر أو الانفعال الزائد أمام الأحداث للجسيمة مهما كانت التداعيات للحادث ، فالاحتفاظ بالأعصاب ضرورة خاصة في تلك المواقف و لهذا نقول : إن الانفعال الزائد و التوتر في إجراء الاتصال يجعل من الرئيس الذي يتلقى هذا الاتصال من القائد الميداني لا يفهم شيئاً منه .

و لا شك أن حالة الانهيار التي تصيب البعض في مواجهة الأحداث ، لا يترتب عليها فقط عدم قدرة الرؤساء على فهم شيء مما يدور في الميدان ، و إنما قد تعدى أيضاً إلى إصابة كل مروعهم بحالة من التوتر و لفلات الأعصاب ؛ فتتراكم الأخطاء و يصبح الموقف سيئاً ، و يتخذ على أي رئيس عمل في الشرطة تدارك مثل هذه التداعيات رغم أن الموقف أصلاً قد لا يتطلب كل هذا الانفلات العصبي .

(١) راجع عقيد / محمد نبوي إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٧ .

سابعاً : الإيجاز :

إنَّ الاتِّصالَ الآمِنِيَّ يَتَّكِبُ الإيجازَ في العرض من جانب الرئيس الميداني لرئيسه الأعلى ، حتى يمكن أن تتاح الفرصة لتلقي التعليمات الرئاسية ، و يستطيع الضابط القائم بالاتِّصال أن يبادر إلى مباشرة العمل المنوط به .

أما اعتقاد البعض أن طول فترة الاتصال مطلوبة ؛ حتى ينقل كل شيء إلى رئاسته وَ رُبَّمَا كَانَ أَغْلَبَ للوقت في هَذَا الاتِّصال يُعِيد وَ يكرر مَا سبق وَ لَنْ قَالَهُ .

إنَّ المطلوب عبارات معددة واضحة حاسمة في تحديد الموضوع ، وَ أَلَا نترك أي فرصة لأي لبس في فهم القيادة ، وَ لَنْ يَكُونُ للنقل مباشراً في الموضوع ، وَ دون الالتفاف .

هذا الإيجاز في الاتصال الآمِنِي لا يمنع من إعادة الاتصال مرة أخرى في حالة ظهور متغيرات جديدة يتطلب الأمر إعادة طرحها على الرؤساء السابق لتلقيهم للاتصال الأول .

و لكن في جميع الأحوال - طالما أن الوضع ما زال كما هو فإن إعادة الاتصال وَ تكراره يحدو نوعاً من تضييع وقت الرؤساء .

سابعاً : العرض الجيد :

الاتصال الآمِنِي في خلاصة لا يحدو سوى كونه عملية عرض لموضوع على الرئاسة الشرطية ، وَ هناك شخصيات تملك المهارة في عرض ما لديها من موضوعات في سلامة وَ سهولة وَ يسر دون تعقيد لِكُلِّ شيء أَوْ توتر . وَ كلما توافر رئيس ميداني يملك هذه المهارة كلما كَانَ اتِّصاله مع رئاسته نوعاً من العمل المميز الذي يَتَّقَدَى بِهِ ، وَ رُبَّمَا كَانَ أولئك الرؤساء محلاً للإشادة بهم في كل اجتماعات الرؤساء الأعلى .

هذا العرض الجيد يتطلب من القائم به أن يعرف :

في أي وقت يتصل برئيسه ؟

- في أي موضوع يحسن الاتصال ؟
 - في أي مرحلة يمكن إجراء الاتصال ؟
 - لماذا يُجري الاتصال ؟
 - كيف ينزع فتيل التوتر من رؤسائه أثناء الاتصال ؟
 - كيف ينهي أي مشكلة تعترض طريقه في العمل ؟
 - ما هي طريقته في الاتصال ؟
- إذا نجح القائد الميداني في معرفة كيف يجيب على هذه الأسئلة استطاع أن يعبر أي أزمة قد يتعرض لها العمل الذي يترأسه ، و أن يكون محلاً لرضا قيادته في كل وقت .
- ثامناً : البعد عن التعمين والتخيل :

بعض المواقف التي يتعرض لها المسؤولين في مواقع للشرطة ، تتطلب أن توضع احتمالات للجريمة المُرتكبة ، و لكن من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن تضع تصورات للجريمة ، و تحديد الدافع و السيناريو من مجرد لحظة الوصول إلى مسرح الحادث . ذلك أن كل هذه الاحتمالات و السيناريوهات إنما تتوقف على معطيات من مسرح الحادث و من سؤال أطراف كثيرين ، و قد تتغير من لحظة و أخرى ، و لهذا فإن التريث في تخيل هذه الاحتمالات يكون مطلباً ضرورياً ، حتى توفر فرصة لنجاح الاتصال ، لأن هذه الاحتمالات و عرضها في أول اتصال أن تُوقف عند هذا الرئيس الذي يتلقى الاتصال ، و إنما سينقلها إلى رؤسائه الأعلى ، و في حالة العدول عنها سيؤدي ذلك إلى تخرُّج الرؤساء في إعادة طرحها أو طرح بديل لها ، فتتعد المسائل دون داعي .

تاسعاً : مراعاة قواعد الأزواج الرئاسي :

في أغلب مواقع العمل الشرطي نجد أن هناك لزوجية في العمل الرئاسي ، يترتب على عدم مراعاة التوازن فيها إخراج وظيفي جسيم ، و ربّما قد يترتب عليه مشاكل في العمل لا تنتهي إلا بتغيير موقع أحد طرفي هذه العلاقة ، و نأخذ لذلك المثالين التاليين :

المثال الأول : الازدواجية الرئيسية في القسم و مركز الشرطة ، حيثُ نجد أن رئيس وحدة المباحث يخضع لرئاسة المأمور إدارياً ، بينما رئاسته الفنية لإدارة البحث الجنائي بالمديرية ، ففي الحوادث الجنائية الهامة ، إذا تم إجراء اتصال أمني من رئيس وحدة المباحث مع مقفّض المباحث في المديرية فإنه سيقوم بتصعيد هذا الحادث مباشرة عن طريق رئيس قسم المباحث الجنائية بإدارة البحث الجنائي إلى المدير و منها مباشرة إلى اللواء مدير الأمن .

على الجانب الآخر قد يحدث تأخير في الاتصال الأمني من جانب المأمور لإبلاغ مساعد للفرقة فلا يتم الاتصال من هذا المساعد إلى نائب المدير للقطاع ، و لا يعرف مدير الأمن شيئاً من القطاع ، و بالتالي فإنه عقب اتصال مدير إدارة البحث الجنائي لإبلاغه سيبلر إلى الاتصال بنائب مدير الأمن للقطاع للاستفسار عن سبب التأخير في الاتصال ، و هنا تحدث مشكلة عملية بين المأمور و رئيس وحدة مباحث القسم .

وفي إنشاء عملي رئيساً لوحدة مباحث قسم عابدين كان تنظيم العمل مع المأمورين على أساس ألا يتم تصعيد أي موضوع إلى الرئاسة المباشرة لأي منا إلا في نوقبت مترامن تماماً ، و لهذا ففي حالة وجود عائق للاتصال كان يتم تأجيل الاتصال لحين وجوده ، طالما أن الموضوع يحتمل للتأجيل .

المثال الثاني : الازدواجية الرئيسية التي كانت موجودة في الدورية للاسلكية التي تعمل في الأقسام بالقاهرة فترة السبعينات ، فقد كان رئيس الدورية من قوة القسم ، و كنا نتوجه إلى مقر الدورية للاسلكية لتخرج الدورية من أمناء الشرطة التابعين لهذه الإدارة ، و كانت السيارات و الأجهزة للاسلكية من قوة هذه الإدارة ، و لكن الأفراد يعملون في دائرة قسم عابدين مثلاً ، و عندها كنا نتلقى بلاغاً ، و ننقل إلى مكانه ، كان الإجراء المتبع هو الاتصال للاسلكي مع غرفة عمليات إدارة الدورية للاسلكية لإبلاغها بالتفصيلات قبل الانصراف من مكان البلاغ ، و كان مشرف العمليات يبلر إلى

تسكين هذه البلاغات لمدير الأمن و مساعد الفرقة في الوقت الذي كان المأمور يعلم بتفاصيل بعض البلاغات من مساعد الفرقة ؛ لأننا لم نكن قد وصلنا بعد إلى ديوان القسم مع الأطراف .

في الوقت الذي كان يتم تحرير تقاريرنا المبرية عن عملنا طوال العلم عن طريق مأمور القسم الذي نعمل في القسم الذي يترأسه ، و غالباً ما كانت هذه الإزدواجية في الرئاسة تؤدي إلى العديد من المشاكل ، و لكن كان تصرفنا كثيراً بنزع فتيل المشاكل ، إذ كنا نؤجل الاتصال مع غرفة القعدة حتى نقوم بإجراء اتصال تليفوني من مكان البلاغ مع المأمور و نخطره بالتفاصيل ، و عقب الانتهاء من هذا الإبلاغ نقوم بإبلاغ غرفة عمليات القعدة لتجري باقي اتصالاتها .

عشر : البعد عن الجهاز الإعلامي :

إن الحوادث الجنائية تثير اهتمام رجال الإعلام ، و في بعض الحالات قد نفاجأ بوجود رجال الصحافة و الراديو و التلفزيون و وكالات الأنباء في مسرح الحادث و قبل وصولنا ، و يقتضي الاتصال الأمني مع القيادات الإبلاغ عن تفاصيل هذه الحوادث ، و نظراً لوجود بعض من رجال الإعلام فإن بعض الرؤساء المباشرين قد يفضلون الاهتمام برجال الإعلام حتى يظهروا في هذه الوسائل المرئية أو المسموعة ، و يترتب على ذلك وقوع العديد من المشاكل ، و لهذا نفضل أن يكون ذلك الاتصال الأمني مع الرؤساء بعيداً عن الجهاز الإعلامي بمختلف وسائله .

أحد عشر : حسن اختيار أداة الاتصال :

يتوقف اختيار أداة الاتصال على نوع الموضوع محل الاتصال الأمني ، كما يعتمد على عنصر الزمن أيضاً ، فمثلاً جريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف ، و وفاة المتهم في قسم الشرطة من جزاء ذلك التعذيب ، يتطلب المبادرة إلى الاتصال للشخصي التليفوني مع الرئيس المباشر ثم مع السلطة القضائية المختصة ، أما ورود محضر من النيابة العامة

لتقديم برقم جنائية تعذيب سبق الإخطار عنها ، وَ فحصها بمعرفة الأجهزة للرقابية ، فلا يتطلب أكثر من إرسال تقرير مكتوب وَ كذلك إخطار تليفوني ، وَ لا يتطلب السرعة في الاتصال الأمني للشخصي كما حدث في بداية الواقعة .

ولهذا نقول إنّ النجاح في الاتصال ربّما يعقد إبطاء الاتصال الأمني .

ثكني عشر : الملحة وَ التمكن أثناء الاتصال الأمني :

عند إجراء رئيس الموقع الشرطي اتصالاً مع قيادته الأعلى للإبلاغ عن موضوع معين ، فإن الضرورة تقتضي لكي ينجح هذا الاتصال الأمني في تحقيق الهدف منه ، أن يكون القائم بالاتصال على دراية كاملة بموضوع الاتصال ، وَ تتوفر لملمه كل المعلومات الضرورية وَ لا يجوز له أن يتوقف أثناء الاتصال لسؤال ضابط الواقعة عن جزئيات في الفحص لوّ يطلب منه إحصار المحضر الخالص بالموضوع حتى يملئ الأسماء على رئاسته .

ولا يكفي توفر المعلومات لدى القائم بالاتصال ، إنّما ينبغي أن تكون طريقة العرض كما سبق وَ طرحنا تشير إلى قدرة القائم بالعرض وَ تمكنه من الموضوع ، وَ ألا يشير في اتصاله إلى أنه لا يعلم شيئاً عن السؤال الذي يطلب للرئيس الإجابة عنه من جانب قائد الموقع الشرطي .

ثالث عشر : مراعاة قواعد اللياقة الإدارية في الاتصال :

إنّ تمكن وَ دقة قائد الموقع الشرطي لا تكفي لتحقيق النجاح في الاتصال الأمني ، وَ لكن يجب على هذا القائم بالاتصال أن يراعي عدداً من قواعد اللياقة الإدارية ، وَ من ذلك مثلاً :

- أن يشعر الرئيس الأعلى بأنّه في حاجة إلى الاستماع إلى توجيهاته للعمل بها وَ السير عليها .

- ألا يشعر رئيسه أنّ جميع الإجراءات التي طلبها لاستكمال الموضوع معروفة له

- شخصياً ، لَوْ أَنَّهُ قَامَ بِاتِّخَاذِهَا ، وَ لَمْ تَتَّحَ لَهُ فُرْصَةٌ مِنَ الْوَقْتِ لِإِبْلَاغِهِ بِهَا .
- أَلَا يَتَكَلَّمُ مُطْلَقاً بِاسْمِ الْجَمْعِ .
- أَلَا يَكُونُ حَدِيثُهُ مُنْصَبّاً دَقِماً عَلَى النَّطْقِ بِكَلِمَةِ لَنَا - لَنَا .
- أَلَا يَتْرَكُ مَسَاحَةً مِنَ الْوَقْتِ لِلرَّئِيسِ لِلاتِّصَالِ ، وَ لَا يَنْتَفِعُ كَالْمَدْفَعِ سَرِيعِ الطَّلَاقَاتِ فِي حَدِيثِهِ شَخْصِيّاً لَوْ تَلْفُونِيّاً .
- أَلَا يُسَمِّى مِنَ الْإِجْرَاءَاتِ الَّتِي يَطْلُبُ لِلرَّئِيسِ اتِّخَاذَهَا ، وَ يَسْتَعْرِضُ فَشْلَهَا فِي حُلِّ مَوَاقِفَ مُعَاضِلَةٍ سَابِقَةٍ .
- أَلَا يَسْمَحُ لِنَفْسِهِ بِوَضْعِ رَأْيِهِ فِي مَقَارَنَةِ مَعَ الرَّئِيسِ الْأَسْبَقِ ، وَ يَتَحَدَّثُ عَنْ إِنْجَازَاتِهِ لَوْ نَجَاحُهُ فِي الْإِدَارَةِ .
- أَلَا يَسْتَعْرِضُ جُهودَهُ وَ نَجَاحَهُ السَّابِقَ فِي تَحْقِيقِ الطُّولِ لِهَذِهِ الْمَشْكِلَةِ .
- أَلَا يَتَبَاكَى عَلَى مَاضِيهِ وَ سُلْطَانِهِ وَ لَخْتِصَاصَاتِهِ الْوَاسِعَةِ ، وَ الَّتِي كَانَتْ تَجَاوِزُ سُلْطَانَاتٍ وَ لَخْتِصَاصَاتٍ رَأْسِيَّةَ الْحَالِي .
- أَلَا يَلْتَقِطُ سَقَطَاتِ رَأْيِهِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ زَمَلَانِهِ الْقَادَةِ الْمِيدَانِيِّينَ الْآخَرِينَ ، وَ يَحَاوِلُ تَنْكِيرَهُ بِهَا .
- أَلَا يَسْتَعْرِضُ خَبْرَتَهُ الطَّوِيلَةَ ، وَ كَأَنَّهُ يَلْقَى رَأْيَهُ دَرْساً عِنْدَ الْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ مَعَهُ .
- عَدَمُ إِهْيَاءِ الْمَكَالِمَةِ التَّلْفُونِيَّةِ مَعَ الرَّئِيسِ إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الرَّئِيسِ مِنْ اتِّصَالِهِ .
- عَدَمُ تَرْكِ الرَّئِيسِ عَلَى التَّلْفُونِ فِتْرَةً مِنَ الْوَقْتِ بِزَعْمِ إِحْضَارِ مُسْتَدَاتِ لَوْ أَوْرَاقَ بِهَا مَعْلُومَاتٍ يَرِيدُ الْقَائِمُ بِالْإِتِّصَالِ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهَا .
- عَدَمُ تَكْلِيفِ عَامِلِ التَّلْفُونِ بِالْإِتِّصَالِ بِالرَّئِيسِ ، وَ بَعْدَ رَدِّ الرَّئِيسِ يَتِمُّ تَوْصِيلُهُ بِقَائِدِ الْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَجَافَاةٍ لِلذُّوقِ .
- إِجْرَاءُ الرَّئِيسِ الْمِيدَانِيِّ لِلإِتِّصَالِ عَلَى التَّلْفُونِ (الْمَفْتُوحِ) بِطَرِيقَةٍ تَسْمَعُ جَمِيعَ الْمُتَوَاجِدِينَ بِكُلِّ مَا دَارَ مِنْ حَدِيثٍ تَلْفُونِي .

الفصل الثالث

معوقات الاتصال الأمني

تكلمنا في الجزء السابق من الدراسة عن عوامل نجاح الاتصال الأمني ، و نستعرض الآن معوقات الاتصال الأمني في محاولة لاستكشاف تلك العقبات حتى يمكن أن نتضح الرؤيا لأمنا ، و يمكننا إجراء اتصالٍ أمني ناجح .

أهم هذه المعوقات ما يلي :

أولاً : ازدواجية الرقابة :

سبق و أن شرحنا الرقابة المزدوجة ، الإشراف الإداري و الإشراف الفني ، و تعرضنا لكيفية وقوع مشكلة في التصعيد غير المترامن للرائستين ، و لهذا فإننا نعتبر تلك الازدواجية هي أهم تلك المعوقات ، و لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق التصعيد المترامن ، و تكمن المشكلة عندها يبدأ التصعيد المترامن ، و لكننا نفاجأ بعدم وجود إحدى هاتين الرئاستين في موقعها ، و تعذر الاتصال بها في المكان الموجودة بها ، و لذلك يتم التصعيد عن طريق الرقابة الأخرى فيحدث التصادم المتوقَّع .

ثانياً : عدم وجود وسيلة اتصال :

يتم الاتصال الأمني في مرحلته الأولى عن طريق الاتصال التليفوني أو الاتصال للاملكي في حالة تعذر الأول ، و لكن في بعض الحالات قد يفاجأ قائد الموقع الشرطي باستحالة الاتصال التليفوني ، و انقطاع الاتصال للاملكي ، فلا يكون أمامه إلا إرسال مكتوبة إلى الرئيس المباشر ، و يستغرق ذلك قدراً من الوقت يتحدد حسب مسافة الطريق ، و قد تنداعى الأحداث ، و يتعذر تداركها بالإمكانات المحلية .

ثالثاً : عدم توافر الإمكانيات الضرورية :

يتطلب الاتصال الأمني بعد مرحلة الاتصال الشخصي أو التليفوني ، أن تتم كتابة تقارير أمنية باستعمال الآلات للكتابة أو أجهزة الحاسب الإلكتروني ، و في بعض الأحيان قد يتعذر إتقان ذلك نظراً لانقطاع التيار الكهربائي ، أو لعدم وجود آلة كتابة في هذا الوقت صالحة للعمل ، و تكون النتيجة هي تعذر الاتصال على النحو المطلوب ،

وَلِهَذَا يُسْتَعاضُ عَنْ ذَلِكَ بِكُتَيْبَةِ التَّقْرِيرِ الْأَمْنِيَةِ بِخَطِّ الْيَدِ .

وَقَدْ تَشْمَلُ الْمَشْكَلَةُ فِي عَدَمِ وَجُودِ قَنَى الطَّبَاعَةِ فِي يَوْمِ الْإِجَازَةِ لِتَحْرِيرِ هَذَا التَّقْرِيرِ عَلَى الْأَلَةِ الْكَتَابِيَّةِ ، مِمَّا يَتَطَلَّبُ مَعَهُ تَأْجِيلُ الطَّبَاعَةِ إِلَى الْيَوْمِ التَّالِي .

رَابِعاً : عَدَمُ تَوَافُرِ الْمَعْلُومَاتِ عَنْ التَّوْضُوعِ :

يَتَطَلَّبُ الْإِتِّصَالُ الْأَمْنِيُّ ضَرُورَةً تَوَافُرَ حَدِّ لَحْنِي مِنَ الْمَعْلُومَاتِ يَتَعَذَّرُ إِتِّمَامُ الْإِتِّصَالِ بِدُونِ تَوَافُرِهِ ، وَلِهَذَا قَدْ يُلْجَأُ رَئِيسُ الْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ إِلَى تَأْجِيلِ الْإِتِّصَالِ لِحِينَ تَوَافُرِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ . وَ يُمْكِنُ التَّطَلُّبُ عَلَى تِلْكَ الْعَقِيَّةِ بِإِجْرَاءِ الْإِتِّصَالِ الْأَوَّلِيِّ وَ الْإِبْلَاجِ عَنْ مَضْمُونِ الْوَاقِعَةِ بِصِفَةِ إِجْمَالِيَّةٍ مِثْلُ تَهْيِيلِ مَنْزِلٍ فِي شَارِعِ الْحَكْرِ فِي بَلَدِ اللُّوقِ ، وَ مَنَقُومِ الْإِتِّقَالِ ، وَ الْفَحْصِ ، وَ الْإِبْلَاجِ بَعْدَ تَوَافُرِ الْمَعْلُومَاتِ الْكَامِلَةِ عَنْ عَدَدِ الضَّحَايَا الْمَتَوَفِّيِّينَ وَ الْمَصَابِيحِ ، وَ سَبَبِ الْإِتِّهِيلِ ، وَ حَالَةِ الْعَقَارَاتِ الْمَجَاوِرَةِ .

خَامِساً : الْغُفُوفُ مِنَ الْإِجْرَاءَاتِ التَّأْدِيبِيَّةِ :

قَدْ يَتَنَجَّ عَنْ الْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ مَعَ الرِّئَاسَةِ اتِّجَاهُهَا نَحْوُ اتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ تَأْدِيبِيَّةٍ مُبَاشِرَةٍ ضِدَّ قَائِدِ الْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ بِمُجَرَّدِ الْإِبْلَاجِ عَنْ الْوَاقِعَةِ ، وَلِهَذَا يُلْجَأُ بَعْضُ أُولَئِكَ الْقَادَةِ إِلَى التَّائِنِ فِي الْإِخْطَارِ الشَّخْصِيِّ ، أَوْ الْكُتَابِيِّ لِحِينَ التَّوَصُّلِ إِلَى نَتَائِجِ فِي الْبَحْثِ عَنْ الْهَارِبِينَ مِنْ حِجْزِ الْقِسْمِ أَوْ الْمَرْكَزِ ، وَ ضَبْطِهِمْ حَتَّى يَكُونَ الْإِبْلَاجُ مُتَضَمِّناً تِلْكَ لِلْجُهُودِ لِنُتُوءِ شَفِيعاً لَهُمْ عِنْدَ التَّفَكُّيرِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْإِجْرَاءَاتِ التَّأْدِيبِيَّةِ ضِدَّهُمْ ، وَ يُنْصَحُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِالتَّائِنِ فِي اتِّخَاذِ تِلْكَ الْإِجْرَاءَاتِ وَ إِعْطَائِهِمْ فُرْصَةً بِذَلِكَ لِلْجُهِدِ لِنُتُوءِ الْأَوْضَاعِ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ وَقْعَةِ الْهَرُوبِ .

سَادساً : الْغُفُوفُ مِنْ رَدُودِ أَفْعَالِ الرُّؤَسَاءِ الْمُنْتَخَبِينَ :

هُنَاكَ نَوْعِيَّةٌ مِنَ الرُّؤَسَاءِ تَتَجَاوَزُ رَدُودَ أَفْعَالِهِمْ دَقْرَةَ الْمَعْقُولِ ، وَ نَجِدُ أَنَّ تَوْتَرَهُمْ عِنْدَ تَلْقَى الْإِتِّصَالَاتِ الْأَمْنِيَّةِ قَدْ وَصَلَتْ إِلَى حَدِّ التَّهَوُّرِ مَعَ مَرْعُوسِيهِمْ ، وَ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْفَنَّةُ قَلِيلَةً جِداً إِلَّا أَنَّهَا مُوجُودَةٌ فِعْلاً ، وَ يَتَخَرَّجُ الْقَادَةُ الْمِيدَانِيُّونَ لِتَعَامُلِهِمْ مَعَ هَذِهِ

النوعية من الرئاسة .

وانكر أن أحد رؤساء أجهزة البحث الجنائي كَانَ ينفعل عِنَّمَا يُنَّكَ بحادث جريمة قتل
عقد في القاهرة ، وَ جده بعد انتقاله إِلَى مسرح الحادث يتحول إِلَى إنسان متهور يهرب
كل ضابط من أمامه ، حتى لا يصيبهم زلزال تهوره عليهم ، وَ تعامله معهم كما لو كانوا
هم مرتكبي الجريمة محل الفحص (١) .

وَلِهَذَا فَبَيْنَ القادة الميدانيين يميلون إِلَى تجنب إجراء الاتصالات الأمنية معهم إلا في
للضرورة القصوى .

سابقاً : وقوع العديد من الحوادث في وقت واحد :

أحد معوقات الاتصال ، هُو تكرار الحوادث الْمُتَطَلِّبة لإجراء الاتصال الأمني سواء في
صورته الشفهية أَوْ للكتابية في وقت واحد في قسم واحد ، وَ يضطر القائد الميداني إِلَى
تعجيل البعض من الاتصالات بشأن أول الحوادث ، أَوْ لكثرها أهمية ، وَ يؤجل الباقي
لوقت لاحق ، وَ يكتفي بإجراء المقابلات مَعَ الرؤساء وَ يحيطهم علماً في موقع الأحداث
بعد انتقالهم ، وَ هُنَا تكون قاعدة معلوماته بسيطة ، فهو لم ينتقل إِلَى جميع الحوادث
لانشغاله وَ ضباطه بحوادث أخرى سابقة (٢) .

(١) قريب من هَذَا التحليل ما ورد في مذكرات العقيد / محمد نبوي إسماعيل ، من أن سوء العلاقة وَ فقدان الثقة
بين المستويات الإدارية ، يسفر مُتَوَكِّفاً للاتصال ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) من قَدَّم مسلسل خطف السلاسل باستعمال دراجة بخارية خلال فترة وجيزة من يوم ١٩٧٨/٩/١ م حتى يوم
١٩٧٨/٩/١٠ م ، حيث وقع العديد من الحوادث تمتعت في المجني عليها : السيدة / مارسيل ... في القضية رقم
٤٢٨٢ جنح عابدين سنة ١٩٧٨ م ، ثُمَّ لَمَال الشامي ... في القضية رقم ٤٢٨٢ جنح عابدين سنة ١٩٧٨ م ،
وَ توقف للمسلسل لمدة شهرين وعشرين يوماً ، وَ عاد مرة أخرى للظهور في الحوادث التالية : القضية رقم ٧٨٤
جنح عابدين سنة ١٩٧٩ م وَ المجني عليها السيدة / سلمية محمد ... ، ثُمَّ القضية رقم ١٠٣٠ جنح عابدين سنة
١٩٧٩ م المجني عليها / سماء إبراهيم ... ، ثُمَّ القضية رقم ١٠٥٠ جنح عابدين سنة ١٩٧٩ م المجني عليها /
سعدية حمد عَلى ، ثُمَّ القضية رقم ١٢٤٥ جنح عابدين سنة ١٩٧٩ م ، ثُمَّ القضية رقم ١٩٣١ جنح عابدين سنة
١٩٧٩ م وَ المجني عليها / فادية فوزي ... ، وَ كذا مسلسل العثور عَلى جثث متوفين في دلتا شق سكنية -

ثامناً : تظهر الحالة النفسية للرئيس أو المرعوس :

إنَّ الاتزان النفسي والهدوء يتيح لصاحبه التقدير الأكبر من الثقة بالنفس ، وَ التفكير الهادئ الذي يمكن صاحبه من تكوين فكرة جيدة سواء في حالة تلقي اتصال أمني ، وَ إجراء الاتصال مع الرئاسة الشرطية ، وَ في حالة عدم توافر هذا للتوازن النفسي لطروف نفسية سيئة يمر بها لياً منهما ، فإن ضيق الصدر وَ عدم الرغبة في للصبر ستجعل من الشخص المتعرض لهذا الموقف في حالة لا تمكنه من العرض الجيد لَو الاستقبال الهادئ ، وَ أن يحق الاتصال الأمني أي قدر من النجاح للمطلوب (١) .

تاسعاً : سوء العلاقة بين الرئيس وَ المرعوس طرفي الاتصال الأمني :

يفترض للاتصال الأمني الناجح أن تكون العلاقة بين الرئيس وَ المرعوس جيدة ، حتى تكون هناك الفرصة مواتية لتلقي الاتصال في ظروف هادئة وَ مستقرة ، وَ في حالة سوء العلاقة بين الطرفين ، فإن المرعوس يتردد كثيراً في الاتصال برئيسه لعرض موضوع

= بدائرة قسم عليين ، وَ ما اتضح من أن الوفاة كانت طبيعية ، وَ لكنها تستغرق في إجراءات بحثها الكثير من الجهد وَ الوقت ، من ذلك الحوادث التالية : وفاة السعودي الجنسية / ناصر سعد ناصر مخيمر - في المحضر رقم ٨٩٩ إداري عليين سنة ١٩٧٩ م بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧ م ، يرجع ملف الحادث تحت رقم ٦٩ أرشيف وحدة مباحث عليين ، وَ وفاة سيد عبد الوهاب علي في المحضر رقم ١٠٧٦ إداري عليين سنة ١٠٧٩ م بتاريخ ١٩٧٩/٢/١١ م (راجع ملف الحادث رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٩ م وحدة مباحث عليين) ، وَ وفاة المولطان / عبد السميع محمد عبد العزيز في المحضر رقم ١٤٦٣ إداري عليين سنة ١٩٧٩ م بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١ م (يرجع ملف الحادث رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٩ م أرشيف وحدة مباحث عليين) ، وَ وفاة المولطان / أحمد إسماعيل عبد العزيز بمكتبه في المحضر رقم ١٩٧٤ إداري عليين سنة ١٩٧٩ م (يرجع ملف رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٩ م أرشيف وحدة مباحث عليين) وَ تاريخ الحادث ١٩٧٩/٢/٧ م ، وَ وضح تقارب تواريخ هذه الحوادث ، وَ يمكن إضافة مسلسل حوادث سرقات الفزائن الحديدية ، وَ الذي سيرد ذكره تفصيلاً فيما بعد في هذا التوقيت أيضاً ، وَ الذي لم يتوقف إلا بضبط الجاني / محمد جمال السيد ... ، وَ إلقائه في جرائمه بتعرفة المحكمة المختصة ، فضلاً عن مسلسل آخر وهو السرقات من عيادات الأطباء ، وَ التي بدلت أول جرائمها بحلقت سرقة من عيادة الأستاذ الدكتور / جمال خليل - بشارع الساحة بمباين بتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ م وَ المحرر عنها المحضر رقم ٦٠٥٩ جنح عليين سنة ١٩٧٥ م ، وَ راجع ملف الحادث رقم ٢١ أرشيف وحدة مباحث عليين سنة ١٩٧٥ م .

(١) راجع عقود / محمد نبوي إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٧ .

معين يقتضي ذلك الاتصال ، لاحتمال أي خطأ يكون المرعوس أو لحد التابعين له قد وقع فيه ، و يصبح الاتصال الحتمي هنا هو محاولة منه لتبرير ذلك الخطأ ، أو لنفي وقوعه ، و نخرج بالتالي من دائرة الإخطار بالحادثة إلى نطق آخر على النجوى السابق استعراضه .

عاشراً : تعذر التوصل إلى الرئيس الشرطي :

أحد المعوقات التي يمكن أن تواجه في الاتصال الأمني ، هو تعذر الاتصال بالرئيس المفروض تصعيد المعلومة إليه ، و يصبح ذلك المرعوس في موقف لا يصد عليه ، فهو إذ يتعذر عليه التوصل إلى رئيسه لعدم وجوده في موقع العمل أو منزله ، فهو قد يضطر إلى الاتصال بالرئيس الأعلى ، الذي ريثما يطلب تحديد مسئولية الرئيس المتغيب عن عمله ، و هنا يقع المحذور و يصطدم رئيس الموقع الميداني (المأمور) بمساعد الفرقة الذي تحدثت مسئوليته الإدارية بسبب ذلك الاتصال من جانب المأمور بالرئيس الأعلى نائب مدير الأمن أو مدير الأمن نفسه .

وإذا أربأ الأمور اتصاله حين عودة رئيسه المباشر إلى محل عمله ، فريثما كان ذلك سبباً في تحديد مسئوليته الإدارية لتأخره في الاتصال برئاسته العليا ، إن المأمور هنا سيكون بين شقي الرchy ، أو بين المطرقة و السندان .

أحد عشر : علم إجادة لغة الطرف الآخر في الاتصال الأمني :

قد يتم الاتصال الأمني مع طرف أمني آخر من دولة أجنبية ، مثال ذلك : الاتصال مع الإنترنتبول الروسي ، إنتربول موسكو ، فإذا لم يكن للقائم بالاتصال من الجانب المصري جيد اللغة الروسية ، و كان الطرف الآخر لا يجيد اللغة الإنجليزية ، فإن الاتصال بين الطرفين لا يتحقق مطلقاً . نض المشكلة كانت تواجهنا في حالة الاتصال مع إنتربول دول أمريكا اللاتينية ، فقد كان يستحيل علينا إتمام أي اتصال معهم ، الأمر الذي يتطلب منا أن يتم التفاهم معهم من خلال طرف ثالث و هو الأمانة العامة للمنطقة الدولية للشرطة

الجناحية بليون ، حيثُ يَمُرُّ إرسال الفاكس المطلوب باللغة الإنجليزية ، و تتم ترجمته هناك إلى الإسبانية ، و يعد إرساله إلى الدولة المطلوب إتمام الاتصال معها ، و يَمُرُّ الرد من هذه الدولة باللغة الإسبانية ، و يُرسل إلى الأمانة العامة للمنطقة الدولية للشرطة الجنائية في ليون ، و تتم ترجمته إلى الإنجليزية أو الفرنسية ، و يعد إرساله إلى إدارتنا للشرطة الدولية المصرية ، حيثُ نقوم بترجمته .

ثاني عشر : تعهد تشيت زهن الرئيس أثناء الاتصال الأمني :

بعض رؤساء المواقع الشرطة الميدانية بلجأون إلى وسيلة إدارية في التعامل مع الرؤساء الأعلى عند إجراء الاتصالات الأمنية معهم ، فنجدهم و قد تعدوا جميع عدداً من الحوادث غير الهامة في مواقعهم ، و لتي لا تتطلب منهم اتصالاً مع قيادتهم ، و عقب الانتهاء من " رص " هذه الاتصالات تليفونياً ، نجدهم و قد اتجهوا إلى إلقاء نبذة مختصرة جداً عن الموضوع الهام ، بعد التخفيف من أهميته ، أو يقوم بالتحدث في موضوعات شتى سبق الحديث عنها في محاولة لتشيت زهن الرئيس ، حتى يحصل على الحق في القول بعد ذلك أنه قد أجرى اتصالاً بشأن هذا الموضوع .

ولا شك أن هذا الأسلوب مجو و مرفوض التعامل به ، لأنه إن مر مرور للكرام مع الرئيس في واقعة ، فإنه في المرة الثانية سيتسبب في كارثة إدارية قد تطيح بهذا المرعوس ، حيثُ إن الرئيس سيتجه مباشرة إلى تصعيد إخطار هذا الرئيس الميداني في عمله ، و ما أكثر الأخطاء الإدارية في العمل و لتي تحتاج إلى تمرير الرئيس الأعلى لها .

و غالباً ما تخفي هذه الطريقة في التعامل مع الرؤساء الأعلى المنتدبين لممارسة مهام الرئيس الأعلى لفترة محددة لوجود الأصل في إجازة أو في مأمورية ، و يستمرها المرعوس نظراً لعدم خبرة أولئك المرعوسين ، فهم لا يرغبون في إثارة أي نوع من المشاكل معهم ، فهم تحت المنظر الوظيفي من رؤسائهم الأعلى ، و حتى لا يقال عنهم إنهم كثيروا المشاكل الإدارية ، و تكون تلك عبة في طريق تطهيرهم لهذه المناصب بصفة

أصلية فيما بعد .

ثالث عشر : **تعمل وسيلة الاتصال الأمني :**

يتم الاتصال الأمني في بعض صوره عن طريق التليفون أو اللاسلكي ، وَ قد يصاب
أياً منهما بالمعطب الميكانيكي أو اللاسلكي (فنياً) فينقطع الاتصال أو يتم التشويش عليه ،
و في هذه الحالة نَفْجاً بحزم قنطرة الرئيس في الموقع الميداني على نقل الصورة المطلوب
بثها إلى رئيسه ، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن أداة أخرى للاتصال (١) .

(١) راجع دكتور / رجب عبد الحميد السيد ، دور القيادة في القرار خلال الأزمات ، القاهرة ، مطبعة الإيمان ،
سنة ٢٠٠٠ م ، ص ٧٥ .

الفصل الرابع

أدوات الاتصال الأمني

- وينقسم إلى المباحث التالية :

البحث الأول : التقارير الأمنية .

البحث الثاني : الرسائل .

البحث الثالث : المذكرات .

البحث الرابع : الاتصالات الشخصية .

البحث الأول

التقارير الأمنية

. وينقسم إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : التقارير الأمنية في أقسام و مراكز الشرطة .

المطلب الثاني : التقارير الأمنية في إدارات البحث الجنائي
بمديريات الأمن .

المطلب الثالث : التقارير الأمنية في مصلحة الأمن العام .

المطلب الأول

التقارير الأمنية في أقسام ومراكز الشرطة

وهي التي يتم إعدادها في أقسام ومراكز ونقاط الشرطة ، ومثلها :

- ١ - تقرير فحص حادث : سواء أكان الحادث قتل عمد أو قتل خطأ ، أو ضرباً قسرياً إلى موت ، أو ضرباً ، أو سرقاً بأنواعها المختلفة ، أو مصادمة و مصادب أو متوفى ، أو سقوطاً من علو ، أو انهيار منزل ، أو فتحاً ، أو انقلاب سيارة ، أو حريقاً ، أو هروب متهمين من داخل الحجز أو من حرس الترحيلات ، وهكذا ...
- ٢ - تقرير معاينة : و هو الذي يتم تحريره بمعرفة ضابط الدورية اللاملكية ، حيث يقوم بإثبات معاينة ، و اصطحاب الأطراف إلى ديوان القسم .
- ٣ - تقرير فحص شكوى : و يتضمن ما أسفر عنه فحص شكوى واردة إلى القسم أو المركز من توصيلات تتعلق باسم الشاكي ، و المَشكو ، في حقه ، و موضوع الشكوى ، و نتيجة الفحص ، و الرأي نحو التصرف في هذه الشكوى .
- ٤ - تقرير فحص مسئولية إدارية : و هي المتضمنة ما أسفر عنه فحص المسئولية الإدارية في شأن وقوع أخطاء من جانب ضابط أو أفراد الدورية في الطريق العام عند وقوع حادث كسر باب محل و سرقة محتوياته ليلاً مثلاً ، و رأي للرئيس المباشر في شأن إحالة الأفراد إلى المحكمة العسكرية مثلاً .
- ٥ - تقرير تقييم موقف أمني : و يتم إعداد هذا التقرير في حالات معينة عندما يطلب من أحد الأقسام أو المراكز تنفيذ حكم قضائي صادر بالطرد على أحد المستأجرين ، أو حكم صادر بالإزالة على مبنى سكني ، أو تجاري ، أو حكم بإخلاء عدة مباني من السكان و المنقولات ، أو السكان دون المنقولات ؛ عندما تتصدع للمباني التي يقيم بها هؤلاء السكان ، و يحتاج الأمر لقوات من المديرية ؛ لعدم كفاية القوات المحلية عن الوفاء باحتياجات الشرطة لتنفيذ تلك الأحكام ، و احتمال التعدي أو المقاومة تكون واضحة في الأفق ، لترى بعض البعض بالشخص الصادر لصالحه الحكم المشار إليه .
- ٦ - تقرير مرور لييلي : و يتم إثبات كافة ملاحظات و نتائج المرور سواء من الضباط

القائمين بهذه الممرورات ، أو من جانب الرئيس المباشر لهذا الموقع الشرطي ، حتى تكون الرؤيا أمام مساعد الفرقة ، أو المستوى الأعلى وظيفياً واضحة تماماً عن حالة هذه الآلة الشرطية في عملها و انتظامها .

٧ - **تقرير حملة تفتيشية :** تقوم أقسام و مراكز الشرطة بإعداد حملات تفتيشية كل في دائرة لاختصاصها لضبط الجرائم ، و المتهمين بارتكابها ، و إحلال الأمن في هذه المواقع ، و يجب أن يتم تحرير تقرير لهذه الحملات التفتيشية ، حتى تستطيع الأجهزة الرئاسية تقييم عمل هذه الأقسام و المركز في أدائها لعملها خلال هذه الحملات .

٨ - **تقرير فحص طلب ترخيص سلاح :** إذا طلب مواطن ترخيص سلاح له للدفاع أو للحراسة ، أو للصيد ، فإن وحدة المباحث بالقسم أو المركز تقوم بفحص مبررات هذا الطلب ، و تبدي الرأي في شأن جدية تلك المبررات ، و مدى حاجة طالب الترخيص لهذا السلاح ، و تفحص موقف هذا المواطن من حيث وجود نشاط إجرامي سابق له ، أو أحكاماً قضائية تمنعه من حمل السلاح ، و يتم تصعيد هذا التقرير إلى إدارة البحث الجنائي بالمديرية لاستكمال الفحص .

٩ - **تقرير بطلب اعتقال شخص خطر :** قد لا تجدي الإجراءات الجنائية العادية في الحد من النشاط الإجرامي لشخص خطر على الأمن العام ، و يتطلب الأمر ضرورة اتخاذ إجراء استثنائي باعتقاله لخطورته على الأمن العام ، فإن وحدة مباحث القسم أو المركز مطالبة بإثبات مبررات هذا الطلب بالاعتقال ، و إيداع الرأي نحو الموافقة على اتخاذ إجراء بالاعتقال الجنائي ، و تصعيد هذا الطلب إلى إدارة البحث الجنائي لاستصدار القرار الوزاري من مصلحة الأمن العام بعد العرض على وزير الداخلية شخصياً .

١٠ - **تقرير فحص حالة شخص مطلوب الإفراج عنه شرطياً :** تطلب مصلحة السجون من مصلحة الأمن العام - قبل لكمال مدة العقوبة على المحكوم عليهم في قضايا معينة - الإفادة بالرأي نحو الموافقة على الإفراج الشرطي عنهم ، و تحال تلك الحالات إلى المديرية /

إدارة البحث الجنائي ، وَ لَتُنِي تَحِيلَهَا بِدَوْرَهَا إِلَى وَحَدَاتِ الْمِبْلَحْتِ فِي الْمَرْكَزِ
أَوْ الْاَقْصَامِ لَتُنِي لَرْتَكِبَتْ فِيهَا الْقَضَايَا الْمَسْجُونِ أَوْ الْمَحْبُوسِ فِيهَا الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ الْإِبْدَاءُ
الرَّايَ نَحْوِ الْمَوَافَقَةِ أَوْ رَفْضِ الْإِقْرَاجِ الشَّرْطِيِّ .

١١ - **تقرير متابعة شخص خطر:** الأشخاص الأشقياء خطر ، وَ الْمَسْجُونُونَ فِي أَقْصَامِ الشَّرْطَةِ
وَ الْمَرْكَزِ يَتِمُّ فَحْصُ حَالَتِهِمُ الْإِجْرَامِيَّةِ بِمَعْرِفَةِ وَحَدَاتِ الْمِبْلَحْتِ فِيهَا الْإِبْدَاءُ الرَّايَ نَحْوِ
تَخْفِيزِ دَرَجَةِ الْخَطُورَةِ الْإِجْرَامِيَّةِ مِنْ فَنَةِ [أ] إِلَى فَنَةِ [ب] فِي حَالَةِ تَوْقِفِ النِّشْلُطِ
الْجِنَائِيِّ ، أَوْ الْعَكْسِ إِذَا تَرَاوَيْتِ دَرَجَةُ الْخَطُورَةِ الْإِجْرَامِيَّةِ بِاسْتِمْرَالِ الشَّخْصِ الْخَطِرِ
فَنَةِ [ب] بِمَمَارَسَتِهِ نَشْلُطًا إِجْرَامِيًّا مُسْتَمِرًّا . فَهَذَا يَحْتَاجُ الْأَمْرَ إِلَى رَفْعِ دَرَجَةِ
الْخَطُورَةِ إِلَى الْفَنَةِ [أ] ، وَ فِي الْحَالَةِ الثَّلَاثَةِ قَدْ يَتَوَقَّى هَذَا الشَّخْصُ فَيَحْتَاجُ الْأَمْرَ هُنَا
إِلَى إِعْدَادِ تَقْرِيرٍ يَتَضَمَّنُ صَحَّةَ وَقْعَةِ وَقَاتِهِ ، وَ يَتِمُّ رَفْعُ أَلْفِ تَمَلُّمًا ، وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ
إِلَّا مِنْ خِلَالِ تَقَارِيرِ مُتَابَعَةِ الْخَطَرِينَ .

١٢ - **تقرير مراقبة شخص موضوع تحت المراقبة:** فِي بَعْضِ الْقَضَايَا قَدْ يَحْتَاجُ ضَبَاطُ الْمِبْلَحْتِ
إِلَى مَرَاقِبَةِ شَخْصٍ لِنُبُوتِ تَوَرُّطِهِ فِي لَرْتَكَابِ جَرِيْمَةٍ مَا ، وَ لَكِنْ تَكُونُ الْأَدْلَةُ مُنْتَقِصَةً
وَ نَحْتَاجُ إِلَى تَأْكِيدٍ ، وَ هُنَا تَتِمُّ عَمَلِيَّاتُ مَرَاقِبَةِ لِهَذَا الشَّخْصِ الْمُشْتَبِهِ فِيهِ حَتَّى يَتِمَّ التَّيَقُّنُ
مِنْ وَجُودِ أَدْلَةٍ تُؤَكِّدُ تَوَرُّطَهُ ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ يَثْبُتُ عَدَمُ صِلَتِهِ بِهَذِهِ الْجَرِيْمَةِ
الْمُرْتَكِبَةِ ، أَوْ الْمُدَّعَى الْإِعْدَادُ وَ التَّحْضِيرُ لَرْتَكَابِهَا ، وَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَتِمُّ إِثْبَاتُ ذَلِكَ
فِي تَقَارِيرِ مُرَاقِبَةٍ .

١٣ - **تقرير فحص ظاهرة إجرامية:** قَدْ تَتَكَرَّرُ عِدَّةُ وَقَائِعِ إِجْرَامِيَّةٍ تَمَثِّلُ ظَاهِرَةَ إِجْرَامِيَّةٍ تُحِلُّ
بِالْأَمْنِ الْعَامِ فِي دَائِرَةِ الْقِسْمِ أَوْ الْمَرْكَزِ ، وَ يَسْتَوْجِبُ الْأَمْرُ فِي إِطَارِ الْإِعْدَادِ لِلْحَدِّ مِنْ
هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْإِجْرَامِيَّةِ ، تَحْرِيرَ تَقْرِيرٍ تَحْلِيلِيٍّ لَهَا يَتَضَمَّنُ عُنْصُرَهَا ، وَ أَسَالِيبَ
مُوَالَجَتِهَا وَ الْحُلُولَ الْمُقَرَّرَةَ لَهَا ، وَ هُنَا يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ إِعْدَادُ تَقْرِيرٍ مَكْتُوبٍ لِنَتَّصِيدِهِ إِلَى
الْأَجْهَازَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ لِلْمُعَاوَنَةِ فِي وَضْعِ الْحُلُولِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا ، خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ مُمْتَدَّةً إِلَى

دوائر أكثر من قسم أو مركز ، أو ترتكَب في المناطق الحدودية ؛ الأمر الذي يتطلب
مواجهة مشتركة بين قوت القسمين أو المركزين في هذه الحدود (١) .

١٤ - تقرير تصرفات لتعديد دخل شخص : في قضايا الأحوال الشخصية ، تطلب للمحاكم
المختصة من أقسام و مراكز الشرطة تقديم تقرير مباحثي يحدد عناصر دخل شخص
مُدعى عَلَيْهِ حتى يكون في مكتة المحكمة المختصة إصدار حكمها بتقرير النفقة
المُسْتَحَقَّة للمُدْعِيَةِ عَلَى هَذَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَ يَتِمُّ كِتَابَةُ هَذِهِ التَّقَارِيرِ فِي وَحَدَاتِ
المباحث ، وَ يَتِمُّ اعْتِمَادُهَا مِنْ مَأْمُورِ الْمَرْكَزِ أَوْ الْقِسْمِ وَ تُرْسَلُ إِلَى الْجِهَةِ الطَّلَابَةِ .

١٥ - تقرير تصرفات حول مدى صحة واقعة : في بعض النزاعات الَّتِي تَقَعُ مِنْ أَفْرَادٍ قَدْ تَطَلَّبَ
الْإِنْبَاءَ الَّتِي تَتَوَلَّى التَّحْقِيقَ فِي هَذِهِ الْوَقَائِعِ مِنْ وَحَدَاتِ الْمِبَاحَثِ أَنْ تَكْتُبَ بِدَلَالَتِهَا فِي تَقْدِيرِ
مَدَى صحتها ، أَوْ الْإِدْعَاءِ بِهَا ، وَ هَذَا يَتِمُّ إِعْدَادُ التَّقَارِيرِ الْخَاصَةِ بِهَا ، وَ تُعْرَضُ عَلَى
مَأْمُورِ الْقِسْمِ أَوْ الْمَرْكَزِ لِلْمُؤَادَّةِ عَلَيْهَا ، وَ تُصَدِّقُهَا إِلَى الْجِهَةِ الطَّلَابَةِ .

١٦ - تقرير بخص حالة أحد الأفراد : قَدْ يُطَلَّبُ مِنْ وَحْدَةِ مِبَاحَثِ الْقِسْمِ أَوْ الْمَرْكَزِ تَعْيِينَ

(١) لَا يَشْتَرَطُ فِي تَقْرِيرِ الظَّوَاهِرِ الْإِجْرَامِيَةِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجَرَائِمُ الَّتِي تَمَلَّحُ وَعَاهُ الظَّاهِرَةُ الْإِجْرَامِيَّةُ ، فَذَلِكَ
قَدْ بَرِحَ قَسْمَتِي فِي دِفْأَتِ الْقِسْمِ أَوْ الْمَرْكَزِ ، وَ إِنَّمَا يَكْفِي وَفُوقُ تِلْكَ الْجَرَائِمِ ، لِأَنَّ هَذِهِ النَّوْعِيَّةَ قَدْ تَطَّلَتْ تِلْكَ
الْحَالَاتُ رَغْمَ تَكَرُّرِهَا فِي دِفْأَةِ جَرَائِمِ الظَّلِّ الَّتِي يَضِلُّ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِمْ عَمَّ الْإِبْلَاقِ عَنْهَا ، بِمَا لِلْخُوفِ الشَّدِيدِ مِنْ
الْجَنَاءِ ، مِثْلَ تِلْكَ جَرَائِمِ عَصَاةِ الْقَرْعِلَا وَ الْقَطْرِي فِي دِفْأَةِ مَرْكَزِ بِيْلَا بَكْرِ الشَّيْخِ ، فَتَرْتَفِعُ الْتَقَارِيرُ ، وَ الَّتِي نَتَجَّ
عَنْهَا ثَوْرَةٌ جَمَاهِيرِيَّةٌ فِي الْمُنَاطِقَةِ وَ إِحْرَاقُ جَمِيعِ الْمَبْنِيِّ الْحُكُومِيِّ وَ إِسْرَاقُ الْفَيْرَانِ فِي مَبْنَى الْمَرْكَزِ وَ الْقِيَابَةُ
وَالْحُكْمَةُ وَ الْفَرِيدُ ، تَسْبِيْرًا عَنِ السُّخْطِ الْجَمَاهِيرِيِّ ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ السَّبَبُ رَاجِعًا إِلَى رَغْبَةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي إِصْلَاحِ
مَسْرُوقَتِهِ الَّتِي تَمَّ الْإِسْتِغْلَاؤُهَا بِطَرِيقِ الْخَطْوَانِ ، كَمَا كَانَ يَحْدُثُ فِي جَرَائِمِ سُرُقَاتِ الْعَرَبَاتِ الْكَلَرُو فِي مَنَاطِقَةِ
وَسَطِ الْقَاهِرَةِ فَتَرْتَفِعُ السَّبْعِيْنَاتُ ، وَ الَّتِي كَانَتْ تَحُلُّوَ اسْتِنْقَالُ الضَّحَايَا لِلْإِبْلَاقِ عَنْ هَذِهِ الْحَوَالِثِ ، وَ يَرْضَوْنَ تَمَلُّقًا
حَتَّى يَشْكُوْا مِنْ اسْتِعْمَالِ مَسْرُوقَتِهِمْ بِالْخَطْوَانِ ، لِمَزِيدِ مِنَ التَّصْغِيْلَاتِ فِي هَذِهِ الْحَوَالِثِ يُمْكِنُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمَلَفِ
رَقْمَ ١١٣ لِسَنَةِ ١٩٧٩ م وَحْدَةِ مِبَاحَثِ عِلْبَيْنِ ، بِشَأْنِ ضَبْطِ تَشْكِيلِ عَصَايِي مَكُونٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ يَقُوْدِمُ
الْمَسْجِلَ الْخَطَرِ / سَدِّ حَنْفِي لَمِينِ ، وَ اعْتَرَفَهُمْ بِسُرْقَةِ عَدَدِ ٩ عَرَبَاتٍ كَلَرُو ، وَ الْحَرَجُ عَنْهُمَا الْقَضَايَا - أَخْرَاهَا رَقْمُ
٢٣٣٢ جَنَعَ عِلْبَيْنِ سَنَةِ ١٩٧٩ م ، وَ لِمَبْنَى الْآخِرِ هُوَ رَغْبَةُ الضَّحَايَا فِي السَّرِّ وَ عَدَمُ لُفْظِ أَنْفُسِهِمْ ، وَ خَاصَّةً
فِي الْجَرَائِمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَ الْمُتَمَلِّقَةِ فِي جَرَائِمِ الْإِغْتِصَابِ وَ هَكَذَا الْعَرَضُ ، وَ لَكِنْ وَفُوقُ هَذِهِ الْجَرَائِمِ فِي دِفْأَةِ الظَّلِّ ،
لَا يُمْكِنُ جَهْلُ بَحْثِ الْجُنَانِ مِنْ أَنْ يَتَوَلَّاهَا بِالْبَحْثِ وَ الدَّرَسَةِ وَ التَّحْقِيْلِ .

موقف أجد أفراد المباحث للعمل على نقله إلى قوة النظام ؛ لوقوع مخالفات منه حال صله بوحدة المباحث ، لو قد يكون للفرد من العاملين في وحدة التحقيقات بالقسم و يرى للمأمور أن ما يتردد عنه يحتاج إلى إجراء نقله إلى الدورية ، ففي هذه الحالة يقوم رئيس وحدة المباحث بفحص حالته و يبيدي الرأي نحو استمراره في العمل بنفس الموقع في حالة عدم صحة تلك المعلومات ، لو قد يطلب إصدار قرار بتحريكه للعمل في موقع آخر إذا كانت هذه المعلومات صحيحة .

١٧ - تقرير متابعة محكوم عليه : عِنْدَمَا يَصْنَعُ حَكماً قَضائياً ضد شخص ما في جنابة أو جنحة ، فإن النيابة العامة تُخَرِّجُ ما يسمى لورنيك ٣٥ نيابة ، و تقوم فور صدور الحكم بإرسال هذا النموذج إلى وحدة المباحث بالقسم لو المركز ، و يكلف مندوبي التنفيذ بالعمل على القبض على المحكوم عليه لإرساله للنيابة للتنفيذ عليه ، و غالباً ما يكون المحكوم عليه هارباً من عنوانه المثبت في هذا النموذج ؛ و هنا يقع على عاتق رئيس وحدة المباحث أن يكلف أفراد العاملين في وحدة المباحث بتحضير تقارير متابعة عن هذا الهارب ، تمهيداً للقبض عليه و تنفيذ الحكم الصادر ، بحيث إذا ما وجدنا النموذج خالياً من هذه التقارير الأمنية عند التنفيذ على مندوب التنفيذ ، و كان هذا الحكم قد قارب على السقوط بالتقادم ، فإن مسؤولية هذا المندوب تتحدد ، و ربّما يحتاج الأمر إلى مجازاته لعدم اتخاذ الإجراءات الفنية في متابعة هذا المحكوم عليه وفق الإجراءات الفنية للبحث عنه ، و يصل الأمر إلى محاكمته عسكرياً ، لو نقله من المباحث إذا ما تحدثت هذه الحالات للإخفاق ، و ربّما تتحدد مسؤولية ضابط المباحث المسؤول عن تنفيذ الأحكام في وحدة المباحث .

١٨ - تقرير تطوير العمل : قَدْ تَقَضَى قواعد التطوير و التحديث في أحد الأقسام لو المراكز عرض أفكار المأمور ، و ضابطه في ذلك التطوير ، و متطلباته على رئاسته الأعلى ، و لا يتم ذلك من خلال ترديدات شفوية ، و لكنها في صورة تقرير

يُرفع إلى تلك الرئاسة وفق النموذج الذي يحقق الهدف المطلوب .

١٩ - تقرير المجهود الشهري : يُعد كل ضابط يعمل في وحدة مباحث قسم ، أو مركز تقريراً

عن جهوده الإيجابية في العمل طوال الشهر ، و يُوضَّح في هذه التقارير موضوع

الجهود و أرقام القضايا المتعلقة بهذه الجهود ، حتى يمكن مراجعتها من جانب مفتش

المباحث بإدارة البحث الجنائي بالمديرية ، كما تتم المراجعة من جانب مفتش المباحث

الجنائية بالإدارة العامة للمباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام .

المطلب الثاني

التقارير الأمنية في إدارات البحث الجنائي

إذا كانت الأقسام والراكز هي البيئة الأولى في مكافحة الجريمة ، فإن جبر الزاوية في العمل الميداني الشرطي لمكافحة الجريمة يكون في إدارة البحث الجنائي بلديرية ، ولهذا نقول إن التقارير الأمنية التي يتم إعدادها في هذه الإدارة تتنوع حسب الموضوع المحرر فيه التقرير ، وأهمها ما يلي :

١ - تقرير تقييم الموقف الأمني : عندما تُحرر وحدة الباحث تقريراً أمنياً عن تقييم موقف أمني تمهيداً للاستعداد لتنفيذ حكم قضائي بطرد أو إزالة أو إخلاء ، فإن المديرية تُحيل هذا التقرير إلى إدارة البحث الجنائي لإعادة فحص ما نُقِيت في هذا التقرير ، فإما أن توافق على كل بنوده من الترحلات في المواجهات للتنفيذ أو ترى إرجاء التنفيذ ، وتوضح أسباب ذلك ، ومثال هذا : أن تكون فترة التنفيذ المطلوب إتمام التنفيذ فيها غير مناسبة فهي فترة أعيد دينية مثلاً ، أو فترة امتحانات ، أو ستكون فترة معاصرة لزيارة شخصية هامة ، وستكون كل القوت مشغولة في هذه الزيارة .

أوقد ترى إدارة البحث الجنائي أن القوت المطلوبة للتنفيذ غير كافية ، فتجد الاحتياجات من وجهة نظرها ، ويتم عرض الأمر على اللواء مدير الأمن لإصدار قراره وفق هذه الاحتياجات الجديدة .

أوقد يرى الاكتفاء بالقوت الحالية ، أو قد يرى عرض تصور آخر ، وهو ضرورة تدخل القيادات الشعبية والتنفيذية لمحاولة التوفيق ، وإتمام التنفيذ ودباً بعد توفير البدائل للطرف المتضرر (١) .

(١) فرجع تاريخ البدء في طلب هذه النوعية من التقارير ، والتي لم تكن معروفة من قبل بشرطه في واقعة معينة حدثت في سنة ١٩٨٦ م ، حيث استشهد ضابط مبلت بلحد مركز مديرية أمن البحيرة . حال قبيله و معه بعض الجنود السربين بمصلحية مُحضَر بمحكمة البحيرة للتنفيذ حكم طرد على أحد مستجري الأرض الزراعية ، و ثبت أن القوة التي كُتف بمصلحية للتنفيذ غير كافية للوفاء بالفرض ، على الرغم من أن كل الظروف المحيطة بالموضوع و الحكم الذي كان يُسلخ إلى تنفيذه كُتف ترك أن هناك لحضالات متزايدة لعملية مقاومة السلطات ، و أنه يحتمل استخدام الأسلحة النارية ، و هو ما حدث فعلاً ، و ذهب ضحيته ضابط المبلت . كل في الإمكان توفير القوة الضرورية له ، كُي نحفظ على حياته ، و منذ هذا التاريخ تطلب جميع المديرية أن يتم إعداد -

٢ - تقرير فحص حادث: ويشتمل هذا التقرير على فحص الحوادث التي تبُلَّغ إلى وحدات

المباحث في المركز وَ الأقسام ، أو التي يتم إبلاغها إلى أقسام الشرطة وَ مركزها ، وَ يتولى فحصها رئيس وحدة المباحث فيها ، وَ تختلف هذه التقارير عَنْ تلك التقارير السابق تحريرها في مواقع العمل ، في أنه يتم إضافة بعض الإجراءات من جانب إدارة البحث الجنائي وَ تكون ضرورية وَ لازمة ، من ذلك مثلاً :

- نتيجة تقارير فحص للمعمل الجنائي وَ وحدة الأدلة الجنائية في المديرية .
- نتيجة الكشف الفني الجنائي عَنْ الأشخاص المُشْتَبَه فيهم مِنْ خِلَالِ معلومات إدارة البحث الجنائي / قسم المعلومات الجنائية ، أو قسم مكافحة المخدرات ، أو قسم الأموال العلمية ، أو قسم الأدب ، أو الأحداث ، أو الوحدات المتخصصة كمعلومات وحدة مكافحة سرقات السيارات ، أو المساكن ، أو المتاجر ، أو المتنوع ، أو للنفس .
- مدى الارتباط بَيْنَ هذه الحوادث التي يتم فحصها ، وَ غيرها من الجرائم المماثلة في أقسام الشرطة الأخرى ، سواء لكان ذلك الارتباط مكانياً ، أو زمانياً ، أو نوعياً (١) .
- مدى العلاقة بَيْنَ الإقراج عَنْ نوعية معينة من المجرمين في دائرة المحافظة كلها ، وَ بَيْنَ ظهور هذه الجرائم ، مثال ذلك الإقراج عَنْ شقي خطر لَهُ نشاط إجرامي معين .

١ - دراسة أمنية مكثفة عن أي حكم مطلوب تنفيذه في أي موقع طالما يتطرق بطرد مستأجر أو مقتصد أو قرار إزالة مبنى أو إخراج سكان ، أو مقولات ، حتى لا يحدث تداعيات عند التنفيذ .

(١) نقصد بالارتباط المكاني أن تقع مجموعة من الحوادث في دائرة قسم شرطة واحد ، أو في دائرة فرقة شرطة واحدة مثل فرقة شرطة عابدين وَ قتي تضم قسم عابدين وَ الأريكية وَ الموسكي ، بينما نقصد بالارتباط الزمني وقوع تلك الجرائم في فترة زمنية محددة مثل شهر مثلاً ، أو وقوعها في توقيت محدد مثل التوقيت الزمني من الساعة ٨ مساءً إلى الساعة الواحدة صباحاً مثلاً في جميع الحوادث ، أما الارتباط النوعي فيعني وقوع نوعية من الجرائم تتماثل في نوعها إما لأنها جرائم تجمعها نوعية نشاط واحد محدد مثل سرقات مساكن مثلاً ، أو أن يكون التخصص فيها أكثر فتكون جميع هذه الجرائم المرتكبة بأسلوب كسر الباب الرئيسي للشقة ، أو تساقق المولسيير أو استئصال المفتاح المصطنع .

٣ - تقرير فحص طالب الترخيص بعمل سلاح : عِندمَا يُفحص طالب ترخيص سلاح للدفاع ،

أَو للصيد ، أَو للحراسة ، فإن رئيس وحدة المباحث يَقُومُ بِرَفْعِ هَذَا التَّقريرِ إِلَى مَقْضَى مباحث الفرقة لإِعَادَةِ فَحصِهِ ، وَ يَقُومُ ضابط مباحث للفرقة بإِعَادَةِ فَحص المبررات الَّتِي أَوْضَحَ زميله في وحدة مباحث الْقسم أَنَّهَا جَدِيدَةٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْ جَدِيدَةِ ذَلِكَ الْفَحْصِ ، أَو أَنَّ يَكُونُ الرَّأْيُ هُوَ الرِّفْضُ لِعَدَمِ الْجَدِيدَةِ فِي الْمبررات الَّتِي قَمَهَا طَالِبُ التَّرخيصِ فَهنا يَنْعَصِرُ دور ضابط مباحث الفرقة فِي التَّأكيدِ عَلَى سلامة الْفَحْصِ ، فَرِئَمَا يَطْرَحُ طَالِبُ التَّرخيصِ أَمَامَهُ مبررات جَدِيدَةٌ خِلَافَ مَا سَبَقَ وَ قَمَهُ لرئيس وحدة المباحث ، وَ بعد التَّأكدِ مِنَ الْفَحْصِ يَعْرضُ تَقْرِيره عَلَى رئيس المباحث وَ مِنْهُ لَمَدِيرِ المباحث .

إِنَّ دور المباحث فِي تَقْرِيرِهَا هُنَا هُوَ إِعَادَةُ فَحص الْمبررات للتَّأكدِ مِنْ جَدِيدَةِ فَحصِ رئيس وحدة المباحث ، وَ عِلْمُ وجودِ شِبْهَةِ مُجَامَلَةٍ أَوْ تَعَتُّتٍ فِي حَالَةِ الرِّفْضِ .

٤ - تقرير فحص شكوى : قَدْ تَرَدَّدَ شَكْوَى إِلَى إِدارةِ الْبَحْثِ الْجِنَائِيِّ عَنْ وَاقِعَةٍ مَا أَوَّضَدَ شَخْصًا مَعِينًا ، وَ يَتِمُّ إِحَالَةُ هَذِهِ الشَّكْوَى إِلَى وَحدةِ الْمباحثِ فِي قِسمِ الشَّرْطَةِ التَّابِعِ لَهُ مَحَلَّ إقامَةِ الشَّاكِي ؛ لِسُؤَالِهِ عَنْ تَفْصِيلاتِ شِكْوَاهُ ، فَإِذَا مَا تَمَّ فَحصُ الْمَوْضُوعِ ، فإن هَذِهِ الْإِفَادَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلشَّكْوَى يَتِمُّ إِرفاقُهَا مَعَ تَقْرِيرِ الْبَحْثِ بِإِرسالِهِ إِلَى إِدارةِ الْبَحْثِ الْجِنَائِيِّ / قِسمِ الْمباحثِ الْجِنَائِيَّةِ ، وَ الَّذِي يَتِمُّ إِحَالَتُهُ إِلَى مباحثِ الْفرقةِ ، وَ يَتَوَلَّى الْفَحْصَ ضابطُ مباحثِ الْفرقةِ . وَ هُنَا يَقُومُ بِاسْتِكمالِ الْفَحْصِ فِيمَا وَرَدَ فِي التَّقريرِ مِنْ نِقَاطٍ ، مِثَالُ ذَلِكَ :

قد يَتَبَيَّنُ أَنَّ الشَّكْوَى فِي حَقِّهِ يَقَعُ فِي دَائِرَةِ قِسمِ شَرْطَةِ آخَرٍ خِلَافَ قِسمِ الشَّرْطَةِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الشَّاكِي ، وَ قَدْ يَكُونُ هَذَا الْقِسمُ تَابِعَ لِّلْفَرقةِ ، فَيَتِمُّ لِّلْفَحْصِ مَحَلِّيًا ، وَ يَعْرضُ ضابطُ مباحثِ الْفرقةِ تَقْرِيره عَلَى مَقْضَى الْمباحثِ وَ تَأْخُذُ الْأُورَاقَ طَرِيقَهَا الْمَعْبُودَ مِنْهُ إِلَى رَئيسِ قِسمِ الْمباحثِ الْجِنَائِيَّةِ ، وَ بعدَ ذَلِكَ إِلَى مَدِيرِ إِدارةِ الْبَحْثِ الْجِنَائِيِّ لِاعْتِمَادِ مَا تَمَّ اقْتِرَاحُهُ مِنْ رَأْيٍ بعدِ إِثْبَاتِ النَتِيجَةِ .

أولاً تكون فيه الإفادة ولادة من جهة أخرى ، فيتم اقتراح الموافقة على إحالة التقرير بالفحص إلى الجهة الولد منها هذه الشكوى ، لإطلاعها على نتيجة الفحص مع إعادة الأوراق لإرسالها لقسم الشرطة المختص لتقيدها برقم شكوى إداري مثلاً .

5 - **تقرير اعتقال شخص خطر :** عِنَّمَا يتحرر تقرير يوحد مباحث قسم شرطة أو مركز بطلب اعتقال أحد الأشخاص الخطرين ، فإن هذا التقرير يتم إرساله إلى إدارة البحث الجنائي بالمديرية ، و التي تحيله إلى قسم المباحث الجنائية بالإدارة ، و يكلف ضابط من مباحث الفرقة بالفحص ، و إيداء الرأي في شأن جدية تلك المبررات التي لوضحها زميله رئيس وحدة المباحث ، و يتحرر تقرير بذلك يُعرض على مفتش المباحث بالفرقة لإيداء رايه في فحص ضابط مباحث الفرقة بعد رئيس وحدة المباحث بالقسم ، و يتولى إيداء رايه بالموافقة أو الرفض ، و يتم عرض هذا التقرير على رئيس قسم المباحث الجنائية الذي بيدي رايه أيضاً بالعرض على مدير إدارة البحث الجنائي بالمديرية ، و يتم تصعيد ذلك الرأي إلى مصلحة الأمن العلم / إدارة المباحث الجنائية ، و هكذا حتى يتم إصدار قرار وزاري باعتقال الشخص المطلوب اعتقاله .

خلاصة ما تقدم : أن دور إدارة البحث الجنائي في إصدار تقارير الاعتقال يكون بمثابة مراجعة تقارير وحدات مباحث الأقسام و المراكز ، و اعتمادها لتسعيدها إلى المستوى الأعلى تمهيداً لإصدار هذا القرار الوزاري ، حتى لا تترك تلك الحالات لتقدير ضابط برتبة صغيرة ربما تكون مبرراته غير كافية للاعتقال مثلاً .

6 - **تقرير حملة تفتيشية :** أقسام و مراكز الشرطة لا تقوم بإجراء حملات تفتيش بمفردها ، و إنما يتم إجراء تلك الحملات في إطار من التكامل بين مجموعة من الأقسام على نطاق الفرقة أو القطاع ، أو المديرية كلها . و عِنَّمَا يتم تحرير تقرير حملة تفتيشية من أحد الأقسام ، فإن دور إدارة البحث هو تجميع تلك البيانات ، و تضيف إليها النتائج التي تحققت من جهود المجموعات النوعية في إدارة البحث الجنائي مثل

وحدة مكافحة جرائم النشل ، وَ السيارات ، وَ المتنوع ، وَ المصلكن ، وَ المتاجر وَ أقسام المخدرات ، وَ الأموال العامة ، وَ الأدب ، وَ الأحداث ، ثُمَّ تعرض بياناً متكاملًا يعتمد مدير إدارة البحث الجنائي يُعرض مباشرة على اللواء مدير الأمن في صورة إجمالية ، وَ يَتِمُّ ذَلِكَ من صورتين : أولهما : الجداول الإحصائية ، وَ ثانيهما : البيانات التفصيلية لكل ما ورد في هذه الجداول .

٧ - **تقرير مقابلة شخصية قضائية :** يتطلب العمل في المجال الجنائي تبادل المعلومات بين وحدات المباحث ، بالمراكز ، وَ الأقسام ، وَ النيابة العامة سواء في النيابة الجزئية أو الكلية ، وَ لا شك أن تعدد حالات التعاون قد يصاحبه قدر من سوء الفهم بين الطرفين بما قد يترك بصمات سوداء ، أو سخابة من الضباب قد تصل إلى حد توقف العلاقات الطيبة التي نحرص عليها ؛ وَ لذلك فإن قيادات البحث الجنائي في المديرية إذا ما تبين لها ظهور علامات لسوء فهم بين ضابط مباحث وَ عضو نيابة ، فإنها تسارع إلى تكليف هذه الرئاسة الفنية في المباحث لهذا الضابط لفحص هذه الحالة التي وصل إليها الحال بين الطرفين ، وَ يكون على مفتش المباحث أن يجري لقاء مع رئاسة عضو النيابة ممثلة في المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية ، وَ أن يفحص الأسباب وَ ينهي هذا الخلاف ، وَ يحرر تقريراً بالنتائج لهذه المقابلة للعرض على رئيس قسم المباحث الجنائية ، ثُمَّ يُعرض بعد ذلك على مدير إدارة البحث الجنائي . وَ قد تتطلب بعض الحالات اتخاذ قرار من اللواء مدير الأمن لاحتمال تصعيدها إلى مستوى أعلى لفحص هذه الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة المتردية في العمل ، وَ قد يُنقل الضابط أو يَتِمُّ تحريك وكيل النيابة فوراً من موقعه ، وَ تبدأ مجموعة جديدة من المباحث وَ النيابة في التعاون سوياً .

٨ - **تقرير قسم مكافحة إجرامية :** استعرضنا في جزء سابق من دراستنا التقرير الذي يَتِمُّ تحريره من جانب رئيس وحدة مباحث قسم أو مركز ، وَ نتحدث الآن عن ذات التقرير الذي

يتناول ظاهرة إجرامية في إدارة البحث الجنائي ، و الفارق بين الاثنين أنه في تقرير القسم أو المركز يكتب الضابط محرر التقرير بإثبات ظهور هذه الجرائم و تعدها في دخل حدود قسم الشرطة الذي يعمل به ، بينما في تقرير إدارة البحث الجنائي يتم تناول الظاهرة الإجرامية بطريقة غير محددة بالتحيز المكاني في دائرة قسم محدد ، و إنما تُفحص على مستوى المحافظة كلها ، فمثلاً جريمة سرقة سيارات ماركة فيات قد تنتشر في دائرة قسم عابدين ، و يحرر رئيس المباحث بالقسم تقريراً بتكرار تلك الجوادث في شارع نوبار مثلاً ، ثم يُعرض هذا التقرير على إدارة البحث الجنائي بالقاهرة ، و التي توضح في تقريرها مستعينة في ذلك بمعلومات جميع وحدات أقسام المديرية لتبشّر هذه الظاهرة في أقسام أخرى و تركّزها في نوعية معينة من السيارات ، و يُضاف إلى ذلك معلومات وحدة مكافحة جرائم سرقات السيارات بشأن الثغور على هذه السيارات في أماكن معينة متفوصة الأجزاء مثل : البطاريات ، أو الكولتس ، أو أجهزة التسجيل فقط في دوائر أقسام محددة خلاف الأقسام التي وقعت في دوائرها هذه الجرائم .

٩ - تقرير بتقدير دخل شخص : إذا تحرر تقرير بتقدير شخص معين بناءً على قرار محكمة الأحوال الشخصية ، و تم إرساله إلى هيئة المحكمة المختصة ، فإنه من حق الشخص المُدعى عليه ، فضلاً عن شخص المُدعية ، أن تطعن أمام المحكمة في ذلك التقدير ، إما لطالب زيادته ، أو لقصده حسب ظروف الطاعن ، و في هذه الحالة قد يطلب القاضي إعادة إجراء التحريات بمعرفة الرئاسة الفنية للضابط في إدارة البحث الجنائي بالمديرية ، و في هذه الحالة يتم تحرير تقرير لهذا الدخول مرة أخرى ، لقص ما إذا كان التقدير الذي قرره هذا الضابط يستند على أسس موضوعية أم أنه جاء خالياً من المستندات ، و يتحرر التقرير بنتيجة الفحص ، و يتم اعتماده من مفتش مباحث إدارة البحث الجنائي ، و يتم تصديره للمحكمة المتخصصة و يشتمل ذلك التقدير على نفس العناصر التي سرد شرحها في نموذج التقرير الذي سئبته في هذه الدراسة .

- ١٠ - تقرير تفتيش على أعمال وحدة مباحث : يَسْتَمُ إجراء التفتيش على الأعمال الفنية والإدارية بوحدات مباحث الأقسام و المركز أربع مرات دورياً بمعرفة مفتش المباحث المختص ، و يَسْتَمُ في هذا التقرير استعراض لوجه العمل في هذه الوحدات ، و لوجه القصور فيها و إيجابيات الأداء ، و اقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه السلبيات .
- تلك هي أهم التقارير التي يَتِمُّ تحريرها في إدارات البحث الجنائي بالمديرآت .

المطلب الثالث

التقارير الأمنية في مصلحة الأمن العام

تتعدد التقارير الأمنية التي يتم إعدادها في مصلحة الأمن العام ، حسب نوعية النشاط الذي تقوم به كل إدارة من الإدارات التابعة للمصلحة ، ولكن يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي :

التقارير الأمنية في الإدارة العامة للمباحث الجنائية

تعتبر الإدارة العامة للمباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام - الرئاسة الفنية العليا لجميع إدارات البحث الجنائي في مختلف المديريات والمصالح والإدارات العامة ، ورغم كونها إدارة عامة متخصصة في جمع المعلومات ، و تقييمها ، و المشاركة ميدانياً في فحص الجرائم ذات الاستدلال المكاني ، أو ذات الأهمية نظراً لجسامتها ، أو لحساسيتها أطرافها ، إلا أن لها دوراً آخر في تقييم صلاحية الضباط من الرتب العليا ؛ لتقدير مدى صلاحيتهم للعمل في مواقعهم أو لترقيتهم إلى الرتب العليا ، أو لفحص الوقائع المسندة إليهم ، و لهذا يعتبر طبيعياً أن تتنوع تلك التقارير الأمنية التي يتم إعدادها ، و يمكن أن نوضح أهم تلك التقارير على النحو التالي :

أولاً : تقارير الصلاحية للترقي إلى الرتب العليا :

يُكلّف مفتشو المباحث الجنائية في هذه الإدارة العامة بفحص حالة الضباط المقرر ترقيتهم إلى الرتب العليا أو للمد إلى مدد أخرى ، ويتم في هذه الحالة إجراء التقييم لكل ضابط بمعرفة المفتش المختص بهذه الإدارة حيث يُوزع العمل بين جميع المفتشين كل مفتش على مجموعة إدارات عامة ، أو مديريات أمن ، بحيث يستطيع ذلك الضابط القائم بالتقييم أن يعرف كل شيء عن هذا المرشح للترقي أو للمد من خلال معايشة له في العمل اليومي طوال العام ، و من خلال فحص الشكاوى التي ترد عنه ، أو للتقارير التي تُحرر عنه من جهات أخرى لتقدير مدى صلاحيته لأداء الأعمال الموكلة إليه .

و يستعين القائمون بالتقييم عملياً بالأجهزة الرئاسية الأخرى في الوزارة لفحص كل حالة على حدة ، و يَتِمُّ الاستعانة بالرؤساء المباشرين ، و القيادات العليا لهذا الضابط ، و في نهاية الفحص يحرر الضابط اللقائم بالتقييم تقريره مُستنداً في ذلك إلى معايير موضوعية حسبما سيرد في هذا النموذج الذي سيرفق في هذه الدراسة .

ثانياً : تقارير الملاحية لشغل منصب في إدارة البحث :

يقوم مفتشو المباحث الجنائية بتقييم ملاحية الضباط الذين يشغلون مواقع رئاسية مثل مدير إدارة بحث ، أو رئيس قسم مباحث جنائية بمديرية أمن ، أو مفتش المباحث في إدارة البحث ، أو رؤساء وحدات البحث الجنائي في الأقسام و المراكز ، و يعتمدون في ذلك على مختلف المصادر في التقييم ، و يوضحون في تقاريرهم مدى صلاحيتهم للاستمرار في هذه المواقع ، أو تعديلها إلى مواقع أخرى ، أو للتصعيد ، أو للتحريك إلى مواقع أخرى بعيدة عن جهاز البحث الجنائي .

و يَتِمُّ عرض هذه التقارير على مدير عام المباحث الجنائية الذي يبدى الرأي فيما تحرر في تلك الحالات تمهيداً للعرض على اللواء مدير مصلحة الأمن العام ، ليتخذ قراره .

ثالثاً : تقارير فحص حالات الالتحاق بكلية الشرطة :

في حالة الطلاب المُقرَّر ترشيحهم للالتحاق بكلية الشرطة يَتِمُّ إجراء التحريات عنهم بمعرفة وحدات المباحث بالأقسام و المراكز و تعتمد تلك التحريات بمعرفة مفتش المباحث الجنائية بإدارات البحث الجنائي بالمديريات و تُرسل إلى مصلحة الأمن العام في بعض الحالات التي يَتِمُّ كشف وجود معلومات جنائية عن أي من أولئك الطلاب ، أو أفراد أسرهم من الدرجة الأولى و الثانية ، و في بعض الحالات قد تطلب أكاديمية الشرطة إعادة الفحص الذي تم بمعرفة مديرية الأمن كمراجعة ، فتقوم الإدارة العامة للمباحث الجنائية بفحص تلك الحالات عن طريق مفتش الإدارة العامة للمباحث الجنائية .

رابعاً : تقارير فحص الشكاوى :

جميع الشكاوى التي ترد ضد ضباط شرطة سواء مباحث جنائية أو شرطة في مواقع العمل المختلفة ، و التي تحتاج إلى قدر من فحص معلومات بها يتم إحالتها إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية ، لإبداء الرأي في الوقائع المُسندة إلى الضابط من وجهة نظر التحريات .

كما قد تشمل بعض الحالات التي تُفحص على وقائع مُستدة إلى شخصيات معينة تحتاج فحصها إلى قيام مفتشي المباحث الجنائية بإجراء المسح الميداني لهذه المعلومات الواردة بها ، و يكون ذلك لأسباب متعلقة بالضابط المفترض قبله بها في مديرية الأمن^(١) .

خامساً : تقارير فحص دخول الأشخاص :

تناولنا في مرحلة سابقة حالة فحص دخل شخص تم تحديده بمعرفة وحدة مباحث القسم و طعن على هذا التقرير من جانب المدعي أو المدعية ، و قلنا إنَّ الفحص هنا يتم بمعرفة مفتش مباحث إدارة البحث الجنائي بالمديرية ، إلا أنه في بعض الحالات قد يتم تصعيد ذلك الطعن من جانب المحكمة فتطلب تقرير التحريات بتقدير الدخول من جانب مفتشي المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام ، إذا ما كانت هناك علاقة قرابة بين المتحرى عنه و ضابط مباحث المديرية أو لقرابة بشخصية مؤثرة في مديرية الأمن ، أو لتعرضه لظلم مُدعى به من جانب القسم ، أو للمديرية ، أو أن يكون المتحرى عنه نفسه ضابط مباحث في القسم أو المديرية ، فهنا يقتضى إجراء ذلك التقدير مفتش المباحث الجنائية بالإدارة العامة للمباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام .

(١) مثال ذلك : أن ترد شكوى عن أن محكوماً عليه هارب لا يُضبط لتفويض الحكم أو الأحكام الصادرة ضده ، لقرابته برئيس قسم تنفيذ الأحكام بالمديرية ، و عند فحص هذه الشكاوى يتم التفكك من صحة هذه القرابة ، و أنه فعلاً لم يُضبط لتفويض الأحكام المطلوب تنفيذا .

سابعاً : تقارير طلب اعتقال شخص خطير :

إذا تعرض تقرير من وحدة مباحث القسم ، و عرض على إدارة البحث الجنائي ، و وافق مدير إدارة البحث الجنائي بالمديرية على الاعتقال ، فإن هذا التقرير الأمني يتم رفعه إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية التي تحيله إلى أحد مفتشيها المختصين لإبداء الرأي نحو الموافقة على الاعتقال ، ثم يُعرض على اللواء مدير الأمن للعلم لإعداد الرأي نحو الموافقة على الاعتقال ، ثم يُعرض على السيد وزير الداخلية لإصدار القرار الوزاري باعتقاله جنائياً ، و هنا ينحصر دور مفتش المباحث الجنائية في فحص مدى جدية مبررات المديرية بالاعتقال ، و يبدى الرأي بالموافقة أو الرفض .

سابعاً : تقارير الموافقة على الإفراج الشرطي :

تقوم مصلحة السجون بإخطار مصلحة الأمن العام بأسماء المسجونين الذين يحل موعد الإفراج الشرطي عنهم ، و تطلب إبداء الرأي نحو الموافقة أو الرفض ، و تطلب الإدارة العامة للمباحث الجنائية من مديريات الأمن الإفادة بالرأي من جانب إدارة البحث الجنائي و التي تستطلع رأي وحدات مباحث الأقسام و المركز التي وقعت تلك الجرائم التي حُبس فيها أولئك المقرر الإفراج عنهم ، و ترسل تلك التقارير للعرض على مفتش المباحث الجنائية بالإدارة العامة للمباحث الجنائية بالأمن العام لإبداء الرأي بمعرفة اللواء مدير المصلحة ، و الذي يكون لتأشيرته القول الفصل في الإفراج ، أو التأجيل ، أو لرفض نهائياً .

ثامناً : تقرير تقييم الحملات التفتيشية :

إن العمل في الإدارة العامة للمباحث الجنائية يتطلب ضرورة تواجد مفتشيها في الميدان أثناء إجراء المديريات لحملاتها التفتيشية ، و عقب الانتهاء منها ، تقوم إدارات البحث الجنائي بإعداد تقارير عنها ، و ترسل صورة منها إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية ، و التي تتولى تكليف مفتشيها الذين حضروا تلك الحملات بإعداد تقارير تقييم لها لإيضاح

الجوانب الإيجابية و السلبية ، و تقييم أداء القائمين عليها ، بماً بتقدير أعمالهم أو التنبيه بتلاقي أوجه القصور التي يتم استعراضها تفصيلاً في محاولة للارتقاء بمستوى العمل مستقبلاً .

تاسماً : تقارير تقييم الموقف الأمني :

قد يتطلب حادث معين في منطقة معينة أو على وشك الانفجار في مديرية أمن - قيام مفتش المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام بالانتقال لإعداد تقريره لتقييم الموقف الأمني .

و المثال التقليدي عليها هو حالة الأزمات التي يتعرض لها مركز و أقسام الشرطة بالاحتمام ، أو الإحراق ، أو السعدي على الضباط و الأفراد ، أو حالة الاعتصام ، أو الإضراب لوفاء شخص منهم في قسم شرطة من لدعاء تعذيب أو تحدي عليه .

كذلك حالات الضغوطات السَّارية المتهمة ، و هنا يكون دور مفتش المباحث الجنائية هو إعداد تقريره الموضوعي ليكون تحت بصر القيادة الأمنية العليا لتتخذ ما تراه من إجراءات كفيلة بتهنئة الأوضاع ، و إحالة للمقصرين إلى الجهات المختصة لتحديد مسؤولياتهم إدارياً ، و تبدو أهمية قيام مفتش المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام بإعداد هذه التقارير في أنها تكون بعيدة عن أي محاولة من جانب مفتش المباحث في إدارات البحث الجنائي لتسطيح أهمية الحدث ، أو تجاوزه بسبب تصديرهم في مواجهة تلك الأحداث من جانبهم شخصياً ، أو قيادات المديرية التي ربّما يكونوا قد وقعوا في جانب من هذه الأخطاء ، فما لا يستطيع مفتش مباحث المديرية إيضاحه رسمياً ربّما يكون في مقدوره أن يكون مصدراً لمفتش المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام .

تقارير إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية

تتضمن إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية بمصلحة الأمن العام بإجراء الاتصالات الدولية مع مختلف إدارات الشرطة الدولية في مختلف دول العالم ، و الأمانة للعلمة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بمدينة ليون ، و الأمانة للعلمة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس ، و ذلك لملاحقة الهاربين من القضايا الجنائية ، و ضبطهم ، و تسليمهم لدولهم ، أو لاستعادتهم لمصر ، و تختلف قنوات الاتصال الأمني الدولي التي يتم إجراؤها في هذه الإدارة على النحو التالي :

- الوسائل : و هي الأداة الأولى للاتصال الأمني الدولي ، و سنؤجل بحثها إلى موضعها في الجزء الخاص بالرسائل فيما بعد .

- الاتصالات الكمبيوترية : و يتم استخدام هذه الأداة أيضاً عبر جهاز للاتصال الدولي عبر الشبكة القومية للمعلومات بجهاز X٤٠٠ .

- الاتصالات التليفونية الدولية : و يتم ذلك من خلال اتصال شخصي مع المسؤولين من إدارات التعاون الدولي في مختلف دول العالم ، و في مقر المنظمة في فرنسا [للمركز الرئيسي] .

- ملكرات العرض : و سنؤجل الحديث عنها إلى موضعها من هذا المؤلف .

- التقارير الأمنية : و هي أداة رئيسية و يمكن القول بأنها كالألي :-

- تقارير الجهود المبذولة : تقوم إدارة الشرطة الدولية بعرض نتائج جهودها على قيادة مصلحة الأمن العام ، و ذلك كل فترة دورية ، ثم في نهاية العام تقوم بعرض تقرير على جزائين :-

أولهما : التقرير الإحصائي ، و يشتمل على النتائج الرقمية لتلك الجهود .

ثانيهما : التقرير التفصيلي ، و يتضمن بياناً تفصيلياً عن كل رقم تم إثباته حيث

تُوضح رقم القضية ، و أرقامها ، و موضوعها ، و تاريخ الإبلاغ ، و تاريخ الضبط ، و الدولة التي جرى الاتصال معها ، و ثمرة تلك الجهود في هذه القضية .

- **تقارير الأمور الخارجية :** عند التكليف بالقيام بأمورية ضبط متهم هارب أو لاستعادة أموال يتمّ إيضاح كل تفاصيل من لحظة التكليف بها و خطوات الإعداد و التنفيذ و الشخصيات التي تمت مقابلتها ، أو بنتائج جهود الأمورية التي تمت حتى تكون القيادة على علم بكل التفاصيل .

- **تقارير المؤتمرات الدولية :** يتمّ تقديم تقرير عن المؤتمر الدولي ، يشتمل على جدول أعمال المؤتمر ، و كل الأوراق التي طرحت ، و المناقشات التي تمت في ذلك المؤتمر و مدخلات الوفد المصري ، و التوصيات التي خرج بها المؤتمر و ترقق بهذا التقرير كسل وثائق هذا المؤتمر حتى تلك التي لم تُنقلش ، و إنما وُزعت على أعضاء الوفود ، كما يتمّ إيضاح المقابلات التي تمت مع رؤساء و أعضاء الوفود و موقفها من الوفد المصري ، و الإجراءات للمساعدة التي تمت من جانب السفارة أو القنصلية المصرية في الدولة التي عقد فيها المؤتمر .

- **تقارير الاحتياجات و التطوير :** إن التطوير هو سمة العصر في جميع الإدارات بمختلف الجهات ، و لما كان العمل الدولي يحتاج إلى مسايرة العصر في التطور - كانت إدارة الشرطة الدولية في مسيس الاحتياج إلى تطوير أدائها بما يصبح معه التطور حقيقة و واقعاً ملموساً ، و ليس أملاً أو حلمًا يرلود رئيسه .

- **وكلما كانت سعة أفق رئيس العمل متوفرة خاصة مع تعدد زياراته إلى مختلف الإدارات في دول العالم و اطلاعه على كل مستحدث - كان من الطبيعي أن تكون تقارير التطوير هي سمة هذه الإدارة ، و لما كان التطور يحتاج إلى مزيد من الاحتياجات و الإمكانيات التي يجب توفرها حتى تنهض هذه الإدارة بعملها و كان العمل يتطلب إدراج هذه الإمكانيات ضمن خطة الوزارة في الميزانية - كان من المنطق أن يتمّ**

تحرير تقارير بتلك الإمكانيات المطلوبة حتى يمكن توفيرها .

- وخير الأمثلة على ذلك :

- إدخال الاتصال الدولي في إدارة الشرطة الدولية المصرية عبر شبكة للمعلومات القومية ، وَ ذَلِكَ حتى يمكن تركيب جهاز X400 للاتصالات ، وَ الذي لمكن تنبيره كمنحة من الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا (١) .

- تقارير مقابلة الشخصيات : تجزئ إدارة الشرطة الدولية للعديد من المقابلات الهامة في العمل تحتاج إلى عرض نتائج تلك المقابلات على المستويات العليا من ذلك :

- المقابلة مع سفراء الدول أو للتواصل .

- المقابلة مع رؤساء وفود الدول الأخرى للزيارة لمصر .

- المقابلة مع سفرائنا في الخارج عند زيارتهم لمصر .

- المقابلة مع الزائرين لمقر إدارة الشرطة الدولية .

- المقابلة مع مندوبي الإنتربول حرس المتهمين المسلميين لمصر ، أو للقادمين لتسليم ملفات الاسترداد .

- المقابلة مع مديري الإدارات في وزارة الخارجية المصرية ، للإعداد لمقابلة مع الخارجية المصرية مع الخارجية لدول أخرى .

- لقاء مسئولو الاتصال في قنصليات الدول المعتمدة في مصر .

- لقاء النائب العام المساعد ، أو مساعد وزير العدل المصري في موضوعات العمل .

(١) يوفر هذا الجهاز مكتة الاتصال عبر فاكسميلي بجميع مكاتب الإنتربول في عدد مائة وَ ثمانية وَ ثمانين في ثلث وَ اللحظة ، دون احتياج لإجراء الاتصال مع كل دولة على حدة ، مع ضمان معرفة جميع الاتصالات التي تكون مصر طرفاً فيها ، وَ لو لم يتم إرسال الرسالة إلى مصر ، إذا ما كان هناك اتصال بين دولتين أخرتين ليس بينهما مصر في هذا الموضوع ، كما يوفر هذا الجهاز الاتصال بالصورة الملونة لأي مستند أو صورة فوتوغرافية يراد النشر عنها .

فجميع هذه اللقاءات تتناول موضوعات خاصة بالعمل ، و لا ينبغي أن يقتصر ما دار فيها على الطرفين فقط ، بل لابد من إحاطة رؤسائنا في العمل بها من خلال التقارير الأمنية .

- تقارير تقييم موقف أمني : قد يجد المسئول في إدارة الشرطة الدولية المصرية أن العلاقات مع دولة ما قد وصلت إلى مستوى تعدد شكاوى المسئولين في هذه الدولة من بعض تصرفات المصريين في هذه الدولة ، و تعدد هذه الشكاوى في وقائع تمثل جرائم ، و تتطلب إدارة الإنتربول في هذه الدولة اتخاذ إجراء تسليم مصري مثلاً ، و لما كان ذلك قد يترتب عليه تداعيات أمنية و سياسية ، فقد يتطلب الأمر ضرورة عرض الموقف برُمته على أعلى مسئول تنفيذي شرطي تمهيداً للإعداد لمحاولة اعتواء للموقف سياسياً .

التقارير الأمنية في إدارة المتابعة و الإحصاء

تتعدد التقارير الأمنية في إدارة المتابعة و الإحصاء بمصلحة الأمن العام حسب نوع النشاط الذي يتحرر التقرير بشأنه ، و يمكن القول بأن أهم التقارير هو ما يلي :

١ - تقرير موجز الحوادث الهامة :

يتحرر يومياً تقرير يُعرض من مدير مصلحة الأمن العام على وزير الداخلية شخصياً ، و يتضمن هذا التقرير عرضاً مفصلاً عن الجرائم الهامة التي وقعت في الجمهورية كلها ، و نقصد بالتفصيل هنا : أن يكون عرض تلك المعلومات عن هذه الجرائم موزعاً على الجمهورية ، و لا يقتصر على محافظة دون أخرى .

و يُعتبر هذا التقرير هاماً جداً في إيضاح الموقف الجنائي كاملاً على أعلى مستوى شرطي في الوزارة ، حتى تكون الصورة واضحة تملأ ، و تحرص قيادة وزارة للداخلية

عَلَى الإطلاع عَلَى هَذَا التَقْرِيرِ فِي مَسَاءِ كُلِّ يَوْمٍ ، كَمَا تَحْرَصُ عَلَى عَدَمِ تَرْكِهِ لِلْيَوْمِ التَّالِيِ حَتَّى يُمْكِنَ إِسْدَارُ التَّوْجِيهَاتِ الَّتِي تَنَالِمْ مَعَ هَذِهِ الْحَوَالِثِ الَّتِي وَقَعَتْ .

٢ - تَقْرِيرُ تَنْدِيرِ الْجَهْدِ :

نَظَرًا لِأَعْتِبَارِ مَصْلَحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ فِي الرُّؤْيَا الْفَنِيَّةِ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الشَّرْطَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِضَبْطِ الْجَرَائِمِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْمِصْرِيِّ ، لِهَذَا يَكُونُ مَنْطَقِيًّا أَنْ تَخْتَصَّ إِدَارَةُ الْمُتَابَعَةِ وَ الْإِحْصَاءِ بِإِعْدَادِ تَقَارِيرٍ تَقْدِيرِ الْجُحُودِ لِجِهَاتِ الضَّبْطِ ، وَ تُعْرَضُ هَذِهِ التَّقَارِيرُ عَلَى اللَّوَاءِ مَدِيرِ عَامِ مَصْلَحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ لِیَصْدُرَ تَوْجِيهَاتُهُ بِالْعَرَضِ عَلَى وَزِيرِ الْإِدَارِيَّةِ بِإِقْرَاحِ مَكَافَأَةِ لِلضَّبَاطِ وَ الْأَفْرَادِ .

٣ - تَقْرِيرُ فَحْصِ الظَّوَاهِرِ الْإِجْرَامِيَّةِ :

مِنْ خِلَالِ الدَّوْرِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ إِدَارَةُ الْمُتَابَعَةِ وَ الْإِحْصَاءِ بِمَصْلَحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ يُمْكِنُ أَنْ تُتْلَى الضَّوْعُ عَلَى ظَوَاهِرِ إِجْرَامِيَّةٍ ، لِمَا مِنْ خِلَالِ الْبَيِّنَاتِ الْمُتَوَافِرَةِ لِنِهَا مِنْ الْإِخْطَارَاتِ الَّتِي تَرِدُ إِلَيْهَا مِنْ أَقْصَامِ الْمُتَابَعَةِ فِي مَدِيرِيَّاتِ الْأَمْنِ ، أَوْ مِنْ خِلَالِ الْإِطْلَاعِ عَلَى تَقَارِيرِ فَحْصِ الظَّوَاهِرِ الْإِجْرَامِيَّةِ الْوَارِدَةِ مِنْ مَدِيرِيَّاتِ الْأَمْنِ ، فَالْقَنَاةُ الْأُولَى تَتَعَلَّقُ بِتَدْقِيقِ مَعْلُومَاتٍ عَنْ وَقُوعِ جَرَائِمِ فِي الْمَحَافِظَاتِ ، دُونَ أَنْ يُشَارَ فِي هَذِهِ الْإِخْطَارَاتِ إِلَى أَنَّهَا تَمَثِّلُ ظَاهِرَةً إِجْرَامِيَّةً ، وَ قَدْ لَا تَمَثِّلُ ظَوَاهِرَ إِجْرَامِيَّةٍ فَعَلِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَدِيرِيَّةِ لَوْقُوعِهَا أَنْفَرَادِيَّةً ، فَمَثَلًا : حَادِثُ سَرَقَةِ خَزِينَةِ حَدِيدِيَّةٍ بِأَسْلُوبِ كَمَرٍ أَوْ قَصِّ الصَّاجِ فِي مَدِيرِيَّةِ أَمْنِ السُّوَيْسِ ، وَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ يَقَعُ حَادِثُ مَقْتَلٍ تَمَامًا فِي مَحَافِظَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، وَ فِي الْأُسْبُوعِ الثَّلَاثِ تَقَعُ جَرِيْمَةٌ مِمَّاثِلَةٌ فِي مَحَافِظَةِ بَوْرْسَعِيدَ ، وَ فِي الْأُسْبُوعِ الرَّابِعِ جَرِيْمَةٌ فِي مَحَافِظَةِ الشَّرْقِيَّةِ ، إِذَنْ أَصْبَحْنَا أَمَامَ ظَاهِرَةٍ إِجْرَامِيَّةٍ هِيَ وَقُوعُ جَرَائِمِ سَرَقَاتِ خَزَائِنِ حَدِيدِيَّةٍ بِأَسْلُوبِ قَصِّ الصَّاجِ فِي مَنطَقَةِ الْقَنَاةِ .

بَيْنَمَا فِي الْقَنَاةِ الثَّانِيَّةِ قَدْ تَرَدَّدَ إِلَيْنَا تَقَارِيرُ مِنْ مَدِيرِيَّةِ الْأَمْنِ ، قَسَمِ الْمُتَابَعَةِ أَوْ مِنْ إِدَارَةِ الْبَحْثِ الْجَنْائِي يَنْضَمُنُ ظُهُورُ تِلْكَ الظَّوَاهِرِ فِي الْمَدِيرِيَّةِ لَوْقُوعِ تِلْكَ الْجَرَائِمِ مُتَكَرِّرَةً فِي

دائرة محافظة القاهرة ، قسم عابدين ، قسم قصر النيل ، قسم الأريكية .

خلاصة ما تقدم : أن تقرير فحص الظواهر الإجرامية من التقارير الهامة التي تُعدها إدارة المتابعة و الإحصاء .

٤ - التقرير الإحصائي الشهري :

تقوم إدارة المتابعة و الإحصاء بمصلحة الأمن العام بإعداد تقرير يتضمن عرض كل البيانات الواردة من أقسام المتابعة بمديريات الأمن عن الجرائم التي وقعت على مدار الشهر و يتم تصنيف تلك البيانات حسب نوع الجريمة ، و مكانها ، و أطرافها [المجني عليه ، للجاني] ، و هل تم ضبطها أم لا ؟ ، و هل أُعيدت الممروقات في قضايا المرقلت أم لا ؟ و تتم مقارنة هذه النوعيات من الجرائم ، و نسب الضبط فيها مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق ، حتى نصل إلى تقدير مدى كفاءة الشرطة المحلية في هذه المديريات من عدمه ، مع اقتراح لحلول المواجهة في هذه التيارات الإجرامية الظاهرة في المجتمع .

و تُعد هذه التقارير الشهرية من الأدوات العامة التي تحقق الاتصال الأمني الجيد بين مديريات الأمن و مصلحة الأمن العام ، و تُعتبر هي العين الراصدة للجهود الأمنية للمسؤولين الشرطيين كل في موقعه .

٥ - التقرير الإحصائي السنوي :

إذا كانت التقارير الأمنية الشهرية كافية لتحقيق الهدف منها على مدار الشهر الذي وقعت فيه ، فإن هذه التقارير يتم تجميعها كل ثلاثة شهور حتى يظهر الموقف الأمني في الربع عام ، ليكون أكثر دقة في الوفاء بالفرض المطلوب ، و في نهاية العام يتم تجميع هذه البيانات ليظهر لنا الموقف الأمني كتأليه أماننا ؛ لأن الجهود الأمنية المكثفة قد لا تنمر في شهر واحد أو اثنين ، و لكن مع تركيزها و الإصرار على تحقيق المطلوب ، و على مدار العام كله ؛ و لهذا نقول : إن التقرير الإحصائي السنوي هو المرآة الحقيقة

للجهود الأمنية على مستوى الجمهورية ، وَ هُوَ خير طريق في وضع الخطط الأمنية المستقبلية ، أَوْ تعديل تلك الخطط بما يتفق وَ تحرك الجريمة صعوداً أَوْ هبوطاً .

التقارير الأمنية في إدارة البحوث الفنية

يسلر عن إدارة البحوث الفنية بمصلحة الأمن العام نوعان من التقارير الأمنية هما :

١ - تقرير جهود الإدارة السنوي :

تتضمن إدارة البحوث الفنية بمصلحة الأمن العام بإعداد الدراسات الخاصة بمكافحة الجريمة ، وَ في إطار أدائها لهذا الدور : فهي تقوم بإعداد كتب دورية يوقع عليها مدير الأمن العام ، وَ تُعَدُّ في نهاية العام تقريراً يتضمن كل تلك البيانات الخاصة بالكتب الدورية في مجال مكافحة الجريمة ، كما تحدد كل الدراسات الأمنية التي قامت بإعدادها من فحص للظواهر التي تتطلب التدخل التشريعي ، وَ اقتراح نصوص معينة للحد من هذه الجرائم .

٢ - تقرير احتياجات البحث الجنائي في المديرية :

لا تكن أحد اختصاصات إدارة البحوث الفنية هُوَ إعداد الدراسات الخاصة بمكافحة الجريمة على مستوى الجمهورية ، فإن ذلك يتطلب منها أن تحدد الاحتياجات التي تتطلبها أجهزة مكافحة الجريمة ، حتى ترقى إلى المستوى المطلوب ، وَ يتم تحديد تلك الاحتياجات خلال التقارير التي تُحرر بمعرفة رؤساء المواقع الميدانية المطلوب تطويرها ، ثُمَّ يتم إعادة فحص هذه التقارير ، وَ تجميعها ، وَ عرضها في تقرير إجمالي يُعرض على مدير مصلحة الأمن العام للموافقة عليه ، أَوْ للتوجيه نحو رفعه إلى السيد وزير الداخلية لتقرير ما يراه مناسباً من إجراءات كافية للوفاء بالهدف المطلوب وهو توفير هذه الاحتياجات .

البحث الثاني

الرسائل

تُعَدُّ الرسالة إحدى أدوات الاتصال الأمني ، وَ التي يَحَقِّقُ بِهَا التَّوَصُّلَ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَ الْقِمَّةِ لَوْ بَيْنَ الْقِمَّةِ وَ الْقَاعِدَةِ ، لَوْ بَيْنَ إِبَارَتَيْنِ لَوْ جِهَتَيْنِ عَلَى نَفْسِ الْمَسْتَوَى الْوِظَافِيِّ ، وَ يَحَقِّقُ الرِّسَالَةَ الْهَدَفَ الْمَطْلُوبَ مِنْهَا مَتَى رُوِّعَتِ الْقَوَاعِدُ الْخَاصَّةُ بِهَا وَ السَّابِقُ شَرْحُهَا فِي قَوَاعِدِ الْإِتِّصَالِ ، وَ إِنْ اِخْتَلَفَتْ فِي شَكْلِهَا التَّنْفِيزِي فِي الْمَجَالِ لِتَطْبِيقِي بَيْنَهَا وَ بَيْنَ التَّقَارِيرِ ، وَ تَبْلُغُ أَوَّجَهُ الْإِخْتِلَافِ فِيمَا يَلِي :

أَوَّلًا : اِحْتِيَاجُ التَّقْرِيرِ إِلَى خُطَابٍ رَفِيعٍ يُوضَعُ كخُطَاءٍ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ ، بَيْنَمَا فِي الرِّسَالَةِ يَتَّخِذُ مَوْضُوعَهَا مَعَ خُطَابٍ لِرَفْعِ ، وَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا تُرْسَلُ بِدُونِ هَذَا لِلخُطَابِ .

ثَانِيًا : التَّقْرِيرُ يَتَضَمَّنُ تَفْصِيلَاتٍ أَكْثَرَ دِقَّةً مِنَ الرِّسَالَةِ ، وَ لِهَذَا نَجِدُ دِقَاقَ الْمَوْضُوعِ تَكُونُ فِي التَّقْرِيرِ ، بَيْنَمَا فِي الرِّسَالَةِ نَحْتَاجُ إِلَى الْإِخْتِرَالِ ، وَ التَّرْكِيزَ عَلَى النِّقَاطِ الْهَامَةِ فَقَطْ دُونَ ذِكْرِ تَفْصِيلَاتٍ .

ثَالِثًا : التَّقْرِيرُ نَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَحْصِيدِ الطُّلُوعَاتِ ، لَوْ الْبَيَانَاتِ الْخَاصَّةُ بِأَحْدَثِ مَعِينَةٍ وَقَعَتْ حَتَّى نَحْصِلَ عَلَى تَوْجِيهِ لَوْ قَرَارٍ مِنَ الْجِهَةِ الرَّئِيسِيَّةِ ، فَهِيَ مِنَ النَّوْعِ الصَّاعِدِ إِبَارِيًا ، أَيْ أَدَاءُ صَاعِدَةٍ غَالِبًا ، بَيْنَمَا فِي الرِّسَالَةِ تَكُونُ بَيْنَ مَسْتَوِيَّاتٍ مَتَسَاوِيَةٍ مَتَوَلِّزَةٍ وَظِيفِيًا ، فَهِيَ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَوْجِيهِ لَوْ قَرَارٍ مِنْ جِهَةٍ رِئَاسِيَّةٍ ، وَ إِنَّمَا نَحْتَاجُ إِلَى إِجَابَةِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ اِتِّخَاذَ إِجْرَاءٍ مِثْلَ الْقَبْضِ عَلَى شَخْصٍ هَارِبٍ ، وَ اِسْتِثْنَاءُ أَنْ تَكُونَ الرِّسَالَةُ مِنَ الرَّئِيسَةِ إِلَى الْقَاعِدَةِ وَ تَتَضَمَّنُ تَكْلِيفَاتٍ مُحَدَّدَةً .

القَوَاعِدُ الَّتِي تَعْمَلُ الرِّسَالَةُ كَأَدَاءِ اتِّصَالٍ أَمْنِي :

تَمْيِيزُ الرِّسَالَةِ عَنْ بَاقِيِ أَدَوَاتِ الْإِتِّصَالِ الْأَمْنِيِّ بِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : الْإِيجَازُ :

إِنَّ التَّقَارِيرَ الْأَمْنِيَّةَ تَحْتَوِي عَلَى أَقْصَى التَّفْصِيلِ فِي الْمَوْضُوعِ مَحَلِّ تِلْكَ التَّقَارِيرِ ، وَ قَدْ يَصِلُ تَقْرِيرٌ وَاحِدٌ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ صَفْحَاتٍ ، وَ لَكِنْ الرِّسَالَةُ لَا تَحْتَمِلُ تِلْكَ التَّفْصِيلَاتِ ، وَ لَا تَتَجَاوَرُ غَالِبًا صَفْحَتَيْنِ فَقَطْ عَلَى الْأَكْثَرِ ، الْأَمْرُ الَّذِي تَقْضِي الْإِيجَازَ

الشديد ، وَ يَتَقَى نَظْمُكَ مَعَ الْهَدَفِ مِنْهَا ، وَ هُوَ صَدُورُ تَكْلِيفٍ بِتَفْهِيمِ إِجْرَاءٍ مَعِينٍ مِنْ جَانِبِ
الرَّائِسَةِ إِلَى الْقَاعَةِ ، أَوْ طَلَبِ إِدَارَةِ مُوَازَاةٍ لِتَاخُذِ إِجْرَاءٍ مُحَدَّدٍ بِالْقَبْضِ ، أَوْ عَرْضِ
أَمْرٍ مَا عَلَى سُلْطَةِ قَضَائِيَّةٍ مُخْتَصَّةٍ .

ثَانِيًا : الْمَرَد :

نَظَرًا لِطَبِيعَةِ الرِّسَالَةِ قَبْلَ الْإِجْزَاءِ الَّذِي تَحْدِثُهُ عَنْهُ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ يَطْلُبُ عَدَمُ
تَقْسِيمِ نَظْمِكَ الرِّسَالَةِ إِلَى أَجْزَاءٍ لِكُلِّ جُزْءٍ عُنْوَانٍ مُسْتَقِلٍّ ، وَ إِنَّمَا يَتِمُّ كِتَابَةُ مَضْمُونِ الرِّسَالَةِ
فِي شَكْلِ مَرْدٍ قَدْ لَا يَجَاوِزُ فِقْرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي صَفْحَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ صَفْحَتَيْنِ عَلَى الْكَثَرِ .

ثَالِثًا : التَّحْدِيد :

تَتَطَلَّبُ الرِّسَالَةُ مِنْ مُحَرَّرِهَا أَنْ يَحْدِدَ الْإِجْرَاءَ الْمَطْلُوبَ لِتَاخُذِهِ مِنْ جَانِبِ الْمُرْسَلِ
إِلَيْهِ ، دُونَ مُحَاوَلَةِ الْإِلْتِفَافِ أَوْ لِلْحَدِيثِ غَيْرِ الْمُبَاشَرِ ، فَبِذَا الْإِجْرَاءُ لِمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ
سُلْطَةِ الرَّئِيسِ طَلَبَ تَاخُذِهِ ، وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يُوَضَّحَهُ ، وَ لِمَا أَلَّا يَكُونَ مِنْ سُلْطَةِ الرَّئِيسِ
التَّوَصِيَّةُ بِهِ ، وَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَيْهِ الرِّسَالَةُ الْأَمْنِيَّةُ .

رَابِعًا : التَّوْقِيعُ الْوَاحِد :

يَتِمُّ التَّوْقِيعُ عَلَى التَّقَارِيرِ الْأَمْنِيَّةِ مِنْ رَئِيسِ الْمَوْقِعِ الْمُبَاشَرِ ، وَ يَتِمُّ تَوْقِيعُ الضَّابِطِ الَّذِي
حَرَّرَ التَّقْرِيرَ يَمِينِ الرَّئِيسِ مُبَاشَرَةً ، ثُمَّ يَتِمُّ التَّكْثِيرُ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ مِنْ الرَّئِيسِ الْأَعْلَى
لِلْعَرْضِ عَلَى الْمَسْتَوَى الرَّئِيسِيِّ الْفَوْقِيِّ ؛ بَيِّنَمَا فِي الرِّسَالَةِ يَتِمُّ التَّوْقِيعُ مِنَ الرَّئِيسِ لِلْمَوْقِعِ
الَّذِي أُرْسِلَ فِيهِ الرِّسَالَةُ دُونَ أَنْ يَجَاوِرَهُ أَوْ تَوْقِيعَ آخَرَ .

البحث الثالث

المذكرات

تُعَدُّ الملَكَرات إحدى أدوات الاتصال الأمني ، وَ تَتميز هَذِهِ الملَكَرات عَنْ التكرار المكتوبة فيما يلي :

١ - الملَكَرة تكون معررة من المروس إلى الرئيس ، وَ تشمل عَلَى موضوع واحد ، وَ لا يُنصّر أن يكتب للرئيس المباشر مذكره بموضوع للعرض عَلَى المروس ، فهي أداة يقصد بِهَا تصعيد معلومات لَوْ موضوع إِلَى تلك الرئاسة ، كما لا يُنصّر أن يتحرر من رئيس موقع شرطي إِلَى رئيس مواز لَهُ في موقع آخر ، فهي قلصرة عَلَى التصعيد فقط .

٢ - الملَكَرة لا تشمل عَلَى إجراءات أُتخذت لَوْ إجراءات سيتم اتخاذها ، وَ إنما تشمل عَلَى معلومة معينة يتم تصعيدها إِلَى ذَلِكَ للرئيس ، إمّا لإحاطته علماً بِهَا ، لَوْ يقصد للبدء في اتخاذ إجراءات مستقبلية بالتعاون مَعَ ذَلِكَ للرئيس .

٣ - الملَكَرة هي عمل مبدئي لا ينتهي الموضوع بِهِ ، وَ لكنه مقدمة لملاحقة ذَلِكَ التصرف بتقرير آخر يتضمن التفاصيل ، بينما التقرير يتضمن كل شيء ، وَ قد يكون ذَلِكَ التقرير هو الإجراء النهائي في سلسلة تصرفات وَ إجراءات سابقة عَلَيْهِ .

البحث الرابع

الاتصالات الشخصية

تُتخذ الاتصالات الشخصية التي يَكونُ بها القادة الشرطيون في مواقعهم مع قادتهم من
لحوت الاتصالات الأمنية ، وَ هي متعددة ، وَ من صورها ما يلي :

١ - **المقابلة الشخصية :** وَ نموذجها مقابلة مباشرة بينَ الرئيس وَ المرعوس في موقع الحدث
نفسه ، أو في آخر ، وَ يتم تبادل الحوار فيما يتعلق بالموضوع المراد نقل تفاصيله بينَ
القيادتين .

٢ - **الاتصال اللاسلكي :** وَ هنا يتم الاتصال بينَ الرئيس وَ المرعوس باستعمال جهاز وسيط
هوَ جهاز لاسلكي ، سواء تم مشغراً ، أي بناءً على شفرة لا يملك فك رموزها إلا
القائم بالاتصال وَ مَنَلَقِي هذا الاتصال ، أو يتم الاتصال مفتوحاً بينَ الاثنين ، وَ يمكن
لأي شخص الاستماع إلى ذلك الحديث محل الحوار ، وَ يكون ذلك في حالة عدم وجود
أسرار يتطلب الأمر للحفاظ عليها ، فكل المعلومات التي يتم نقلها معروفة للكافة ،
وَ خير الأمثلة على ذلك : نقل تفاصيل واقعة حريق في محل تجاري ، أو نقل معلومات
لأخبار عن حادث مصالحة وَ متوفى أو مصاب ، فكل المارة في المنطقة يعلمون كل
تلك المعلومات ، وَ التفاصيل التي يتم تبادلها بينَ الطرفين .

٣ - **الاتصال التليفوني :** وَ هو الذي يتم إجراؤه عن طريق أجهزة التليفون وَ بينَ الرئيس
وَ المرعوس ، سواء أجهزة التليفون العادية أو أجهزة الربط التليفوني الداخلي P.B.X.
على مستوى الوزارة أو المديرية أو المصلحة أو الإدارة العامة .

البحث الخامس

الكتب الدورية

تُعَدُّ الكتب اللّوَرِيَّةُ الّتي تصدرها الإدارات العامّة و المصالح و مديريات الأمن ، من أدوات الاتّصال الأمني بَيْنَ مختلف الفروع الجغرافيّة لأُوّ الإدارات الفرعيّة لتلك الإدارات الرئيسيّة ، وَ تُعَدُّ هَذِهِ الأَدَوَاتُ فَعَالَةً فِي نَقْلِ أَفْكَارِ رِئَاسَةِ تِلْكَ الْجِهَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ إِلَى تِلْكَ التَّشْوَاعِ ، وَ يَسْتَحِيلُ مَمارَسَةُ الأَعْمَالِ الرَّوْتِينِيَّةِ فِي هَذِهِ الْجِهَاتِ دُونَ اسْتِثْمَارِ تِلْكَ الأَدَاةِ وَ هِيَ الْكُتُبُ اللّوَرِيَّةُ .

و تُصَنَّفُ تِلْكَ الْكُتُبُ اللّوَرِيَّةُ فِي مَنَاسِبَاتٍ مُّحَدَّدَةٍ ، وَ هِيَ الْمُنْتَقَةُ بِمَمارَسَاتٍ مُّعَيَّنَةٍ فِي الْعَمَلِ يَتَبَيَّنُ اِحْتِياجُ الْمَسْئُولِينَ إِلَى تَوْضِيحِ الرُّؤْيَا فِي تِلْكَ الْمَمارَسَاتِ اليَوْمِيَّةِ ؛ حَتَّى تَكُونَ الأَعْمَالُ الْمُؤَدَّاءُ بِنَيْتٍ بِطَرِيقَةٍ شَخْصِيَّةٍ وَ إِنِّمَّا وَفْقاً لِمَعْلُومَاتٍ تُضَعِّفُ رِئَاسَةَ تِلْكَ الإدارات ، وَ تُصَدَّرُ مِنْ أَطْرَافٍ مُّنتَوَى لِيَتَنَبَّهَ الإِدْرَارَةُ وَ هُوَ الْمُدِيرُ الْعَامُّ شَخْصِيّاً .

؛ أَغْلِبُ تِلْكَ الْمَمارَسَاتِ تَتَعَلَّقُ بِأَدَاءِ أَعْمَالٍ شَرْطِيَّةٍ فَنِيَّةٍ ، فِي جِهَاتٍ شَرْطِيَّةٍ مُّتْرَافِعَةٍ الْإِطْرَافِ مِيزَانِيّاً .

البحث السادس

الأوامر التنظيمية

تعتبر الأوامر التنظيمية التي تُصدرها وكالات الإدارات العلمية بمثابة أداة للاتصال الأمني الجيد بين ضباط وفرد تلك الوكالات ، و تُصدرها وكلاء تلك الإدارات العلمية ، و يقصد بها توحيد المفاهيم الأساسية و الموضوعية لأداء العمل في تلك الجهات ، و بذلك فهي تختلف عن الكتب الدورية في أن الأولى هي أداة يُصدرها مديرو الإدارات و المصالح و المديرات ، بينما الأوامر التنظيمية يُصدرها المستوى الرئاسي مباشرة ، و هو وكلاء تلك الإدارات و المصالح ، و تعتمد من الرؤساء دون الحاجة إلى اعتمادها من المديرين العامين .

و الأوامر التنظيمية التي تصدرها وكالة الإدارة العامة للقضاء العسكري للإدعاء ، " المُدعي العام العسكري " في صورة ما يسمى تعليمات المُدعي العام العسكري - هي نموذج لهذه الأوامر التنظيمية ، و يجب على جميع أعضاء النيابة العسكرية العمل بها ، و هي ملزمة و تستوجب المسؤولية الإدارية في حالة مخالفتها ، و يتم التوقيع عليها من المُدعي العام العسكري دون اعتمادها من أي جهة أخرى ، و تنقسم إلى قسمين : أولها : المتعلقة بالأعمال القضائية و التي تنظم سير العمل من الوجهة القضائية مثل تنظيم أوراق التحقيق ، أو تحديد الإجراءات القضائية التي يجب اتخاذها حيال جرائم معينة ، و ثانيهما : المتعلقة بالإعمال الإدارية و التي تتعلق بالتنظيم الإداري داخل النيابة العسكرية و توزيع الاختصاص ، و هذه التعليمات و الأوامر التنظيمية هي أداة للاتصال الأمني بين وكالة الإدارة للإدعاء و بين جميع النيابة العسكرية في مختلف مديريات الأمن و المصالح و الإدارات العلمية .

البحث السابع

القرارات الإدارية

القرار الإداري هو التصالح الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين و اللوائح بقصد إنشاء مركز قانوني معين أو تعديله أو إلغاءه متى كان ممكناً و جازاً قانوناً و كان للبائع عليه هو إبتغاء مصلحة عامة (١) .

و تصل تلك القرارات بمعرفة الرئاسة الفنية الإدارية العليا في كل إدارة عامة أو مصلحة أو مديرية لمن ، و هي تختلف عن الأوامر التنظيمية في أن الأولى تشمل على ما يمكن أن نطلق عليه للوائح التنظيمية ، بينما يقصد بالقرارات الإدارية هي تلك المتعلقة بحالات فردية و هي التي يطلق عليها القرار الإداري للمتعلق بحالة خاصة فقط محددة الأطراف .

و تعتبر تلك القرارات الإدارية أيضاً من أدوات الاتصال الأمني بين القاعدة و القمة ، فتوزيع الاختصاص و المسؤوليات يتم بقرارات إدارية من الرئيس الأعلى .

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٩٣٤ لسنة ٦ قضائية ، بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٥٤ م ، أشار إليه دكتور / عبد الغني بسيوني عبد الله ، القضاء الإداري ، الاسكندرية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، طبعة سنة ١٩٩٦ م ، ص ٤٣٦ .

الباب الثالث

الأخطاء الشائعة في التقارير الأمنية

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول : الأخطاء الشكلية .

الفصل الثاني : الأخطاء الموضوعية .

الفصل الأول

الأخطاء الشكلية

تعدد الأخطاء الشكلية التي يمكن أن يقع فيها محرر التقرير ، و يمكن إجمال هذه الأخطاء على

النحو التالي :

أولاً : الشكل غير المناسب لإخراج التقرير :

يُقترَح في محرر التقرير أن يَقومُ بكتابتِه بالصورة التي تتناسب مع موقعه الوظيفي ، و لكن في بعض الحالات قد نجد البعض يَقومُ بعرض تقارير تتسم بأخطاء شكلية غير مقبولة خاصة في شكلها غير المناسب ، و تنتوع هذه الأشكال على النحو التالي :

- كتابة التقرير بخط اليد :

يجب أن تكون التقارير الأمنية التي تُعرضُ على الأجهزة للرئاسة مكتوبة بالكمبيوتر ، و لا يَنْصَوْرُ مطلقاً أن تتم كتابتها بخط اليد ، و قد يَنْعَذِرُ توفير أجهزة كمبيوتر لكتابة التقارير المطلوبة في إدارة الشرطة التي يتم تحرير التقرير منها ، و في هذه الحالة يمكن الاستعاضة عن ذلك بكتابتها على الآلة الكاتبة و المتوفرة في جميع المواقع الشرطية .

في بعض الحالات التي تتطلب السرية ، يمكن أن يتم كتابة التقرير بخط يد محرره طالما أن ما احتواه التقرير يمثل سرية كاملة ، و لكن ذلك يعتبر استثناء من الأصل .

ولا يجوز أن يتم كتابة تقرير أمني على الآلات الكاتبة ، أو أجهزة الكمبيوتر خارج المواقع الشرطية مراعاة للظروف التي تتطلبها الاعتبارات الأمنية .

- سوء نوعية الورق المستخدم :

قد تمثل عملية توفير الأوراق المستخدمة في التقارير في مواقع الشرطة مشكلة بالنسبة لمحرريها ، فقد يندر توفر أوراق في هذه الجهة ، و قد يُستعاضُ عن ذلك باستخدام أوراق رديئة ، فتجد أن الورق يتشرب مع الكتابة عليه ، أو أن لون الورق يكون مائلاً للصفرة ، و يكون أقرب إلى صفحات الصحف ، و تلك صورة مرفوضة لإخراج التقرير الأمني بشكل لا يتناسب مع شخصية محرره ، أو للجهة للرئاسة التي يعرض عليها .

- سوء نوعية الآلة المستعملة :

في بعض الحالات قد تكون الآلة المستعملة في الكتابة من النوع القديم ، أو أنها معيبة و تحتاج إلى إصلاح ، ولهذا فإن حروفها غير صالحة للكتابة ، أو أنها تخترق الورق المستعمل ، فتظهر ورقة التقرير جميعها ، أو بعضها مقوية بطريقة غير مقبولة .

- المزج بين كتابة الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر و خط اليد :

قد يكتب التقرير بطريقة ممزجة على جهاز الكمبيوتر أو آلة كتابة ، و لكن كتابة و عقب مراجعته يكتشف بعض الأخطاء فيه ، فيقوم بإصلاحها بخط يده ، و يضيف إلى ما هو مكتوب : كلمات أو سطوراً أو أكثر بخط يده ، الأمر الذي يظهر معه التقرير بصورة غير لائقة شكلياً .

- عدم تساوي أوراق التقرير :

تتطلب القواعد الشكلية في كتابة التقارير أن يتم اختيار أوراق التقرير كلها من نوع واحد و متساوية الأحجام ، حتى يكون التقرير في صورة مقبولة ، و لكن قد لا يتوافر العدد المناسب من نفس النوعية ، فنجد أن كاتبه يلجأ إلى ضم أوراق من أحجام مختلفة ، و يظهر التقرير المكتوب على هذا النحو غير المتكامل .

- عدم نظافة الورق المستخدم :

قد تكون الأوراق المستخدمة متساوية ، و من نوع واحد جيد ، و تتم كتابتها بالكمبيوتر أو بالآلة الكاتبة ، و لا يوجد بها أي أخطاء شكلية أخرى و لكنها ملوثة بأحبار أو سوائل أو بقايا اطعمة ، الأمر الذي يظهر للتقرير بطريقة غير مناسبة للجهة محررة التقرير و غير مقبول عرضه على هذا النحو .

- عدم تناسق الكتابة بالكمبيوتر أو بالآلة الكاتبة :

إن كتابة الكمبيوتر و الآلة الكاتبة لها قواعد كتابية من حيث التنسيق و ترك المسافات بين الفقرات ، و بين الفقرات و السطور ، و إذا ما كتب تقرير على أي منهما فإن لذلك

أصول يجب احترامها و عدم التفاضل عنها مَهْمَا كَانَتْ الأسباب ، وَ يُفَضَّلُ أَنْ تَتَمَّ كِتَابَةُ هَذِهِ التَّقَارِيرِ بِمَعْرِفَةِ الْمُخْتَصِّينَ بِالْكِتَابَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَجْزَةِ ، وَ لَا يُسَمَحُ لِغَيْرِهِمْ بِكِتَابَتِهَا .

استعمال شريط آلة كاتبة (قديم) أو غير صالح :

إن استعمال شريط صالح للألة الكاتبة يعتبر ضرورة لإخراج تقرير بصورة مقروءة جيداً ، وَ بِالتَّالِيِ فَإِنَّ كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِ هَذَا الشَّرِيطِ فِي الْكِتَابَةِ سَيُؤَدِّي إِلَى إِخْرَاجِ تَقْرِيرٍ أَمْنِي بِصُورَةٍ مَمْسُوخَةٍ غَيْرِ مَقْرُوءَةٍ ، وَ لِهَذَا يُنْصَحُ بِاسْتِعْمَالِ شَرِيطِ صَالِحٍ لِلِاسْتِعْمَالِ .

و بالنسبة لمطابعات الكمبيوتر : فيجب أَنْ تَكُونَ الْأَحْبَارُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهَا مِنْ النَّوْعِ الْمُعْتَمَدِ لِهَذِهِ الْأَجْزَةِ ، وَ مُخَالَفَةُ ذَلِكَ سَتُوقَعُنَا فِي دَائِرَةِ تَقَارِيرٍ غَيْرِ مَقْرُوءَةٍ ، وَ الْخَطَأُ الْجَسِيمُ هُوَ التَّعَلُّلُ بِعَدَمِ تَوَافُرِهَا فِي الْمَوْقِعِ الشَّرْطِيِّ .

تصوير التقارير الأمنية بأجهزة تصوير رديئة :

أغلب التقارير الأمنية يَتِمُّ تَوْجِيهِهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ جِهَةٍ رِئَاسِيَّةٍ ، وَ بِالتَّالِيِ يَتِمُّ تَصْوِيرُ الْأَصْلِ ، وَيَتِمُّ تَوْزِيْعُهُ عَلَى بَاقِي الْجِهَاتِ ، وَ قَدْ تَكُونُ مَلَكِيَةُ التَّصْوِيرِ مِنَ النَّوْعِ السَّيِّئِ الَّذِي يَسْتُخْدَمُ الْبُودِرَةُ ، وَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ التَّقْرِيرُ لِلْمَعْرُوضِ عَلَيْنَا سَاعَةً لِلتَّصْوِيرِ جَاهِزٌ وَ صَالِحٌ لِقِرَاعَتِهِ ، وَ لَكِنْ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ تَمْسُخُ هَذِهِ الْكِتَابَةُ ، وَ نَفَاجَأُ بِأَنَّ التَّقْرِيرَ بَعْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْأَجْزَةِ الرَّئِاسِيَّةِ لَا تَوْجَدُ فِيهِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةً مَقْرُوءَةً .

كذلك تَوَاجَهْنَا هَذِهِ الْمَشْكَلَةُ فِي التَّقَارِيرِ الَّتِي يَتِمُّ نَسْخُهَا بِاسْتِعْمَالِ وَرَقِ الْكَرْبُونِ ، فَالصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ ، أَوْ الرَّابِعَةُ لَا تَكُونُ مَقْرُوءَةً وَ لَوْ بِاسْتِعْمَالِ الْمَجْهَرِ ، وَ لِهَذَا يُنْصَحُ بِالنَّسْبَةِ لِمُحَرِّرِ التَّقْرِيرِ بِضَرُورَةِ مُرَاجَعَةِ الصُّورِ الْكَرْبُونِيَّةِ لِتَقْرِيرِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكْتَفِي بِالْأَصْلِ فَقَطْ فِي الْمُرَاجَعَةِ ، غَافِلًا الصُّورِ الْكَرْبُونِيَّةِ ، الَّتِي قَدْ تُعْرَضُ عَلَى جِهَةٍ غَيْرِ مُتَوَافِرِ الْأَصْلِ لَدَيْهَا .

كتابة التقرير الأمني السري بخط يد شخصين مختلفين :

تعرضنا لاستثناء كتابة التقرير الأمني بخط اليد في حالة السرية للكلمة ، وَ قَدْ

يُخطيء محرره في تكليف شخص بكتابة جزء من التقرير بخطٍ مُعين باليد ، ثم نقلاً
يبقي التقرير بخط يد لشخص ثانٍ ، الأمر الذي يظهر معه التقرير بصورة غير مقبولة
شكلاً .

ثانياً : التجميع الخاطئ لأوراق التقرير :

يُكتب التقرير الأمي في أكثر من صفحة ، وقد نقلاً في بعض الحالات ، و بعد أن
تتم كتابة كل الصفحات ، أن محرره قد أخطأ في تجميع هذه الصفحات ، فوضع الصفحة
الرابعة قبل الثالثة وهكذا ، الأمر الذي يحتاج معه الرئيس الذي يقرأ التقرير إلى إعادة
ترتيب الصفحات من أخرى .

وقد يمثل هذا النقص في صورة أخرى وهي أن يتم تجميع بعض الأوراق مقلوبة ، الأمر
الذي يظهر معه محرر التقرير غير دقيق في عمله ، و تلك صورة مرفوضة من محرري
التقارير ، وتعلمي الانطباع بعدم الدقة في العمل .

ثالثاً : عدم ترقيم صفحات التقرير الأمي :

يجب على محرر التقرير أن يقوم بترقيم الصفحات ترقيماً صحيحاً ، وهي إحدى قواعد
الشكلية في كتابة البحوث ، و لا يتصور أن نقرأ كتاباً أو بحثاً غير مرقم الصفحات .
و يتطلب ذلك أن يكون الترقيم متسلسلاً بالأرقام ، و لا يقبل أن يكون الترقيم بالحروف
الهجائية .

رابعاً : الخطأ بين التقرير وبين خطاب الرفع :

يختلف التقرير عن خطاب الرفع ، فالأول هو الخطاب الموجه إلى الرئاسة التي
سيعرض عليها التقرير و لا يحتوي سوى على اسم موضوع التقرير ، بينما التقرير
يتضمن كل التفاصيل و النتيجة و الرأي في الموضوع محل التقرير ، و يجب ألا
يتضمن الخطاب كل ما سيتلوه التقرير و إلا اعتبر ذلك تكراراً و خطأ بين خطاب
الرفع و التقرير المرفوع .

خامساً : علم وضوح عنوان الجهة الصادر عنها التقرير :

كل جهة شرطية يصدر عنها تقريراً أميناً تتبع جهة رئاسية فرعية ، و هذه الجهة للرئاسة لها مستوى قيادي أعلى منها ، يجب أن توضح هذه البيانات كاملة على صدر خطاب الرفع و على يمين الصفحة الأولى من التقرير المكتوب .

فإذا كان التقرير محرراً بمعرفة رئيس وحدة مباحث في قسم الشرطة ، فيجب أن يوضع على أعلى الصفحة الأولى و على أعلى خطاب الرفع ما يلي : مديرية الأمن ، ثم قطاع _____ ثم فرقة شرطة _____ ، ثم قسم شرطة _____ ، ثم وحدة المباحث .

سادساً : علم التوقيع من محرر التقرير :

جميع التقارير الأمنية يجب أن يتم ليضاح رتبة و اسم محررها ، و أن يتم توقيعه عليها ، و في حالة لشمال التقرير على أكثر من ورقة فيتم التوقيع على كل صفحة من صفحاته .

و التقارير اشرافية خالية من التوقيع ، هي تقارير بلا قيمة و مرفوضة من الأجهزة .
الرئاسية ، لأن محرر التقرير يتحمل مسؤولية تحريرها ، قد تكون بعض الجهات تحتم أن تكون تقاريرها تحمل توقيعاً واحداً للرئيس الأعلى لهذه الجهة ، و لكن في هذه الحالة إما أن يوقع على يمين المدير أو الرئيس ، أو أن يتم توقيعه على الصورة التي يتم حفظها في هذه الجهة ، حتى يمكن الرجوع إليه وقت الاحتياج إلى مزيد من الفحص أو الدراسة في الموضوع محل التقرير .

سابعاً : علم التوازن بين الفقرات :

تتطلب الكتابة العلمية في التقارير أن يتم تصميم التقرير إلى فقرات متساوية ، حتى يكون للشكل مناسباً في إخراج التقرير ، أما عرض التقرير بطريقة كتابة فقرة واحدة ، أو فقرات غير متوازنة فقرة تحتوي على خمسة صفحات و فقرة في سطرين فذلك أمر غير علمي في الكتابة ، و لهذا يجب أن يتم التصميم إلى فقرات ، و كل فقرة تحتوي على

فكرة في الفحص ، حتى يسهل على القارئ لحتواء الموقف المعروض وفهمه بسهولة .

ثمناً : التأخير في عرض التقرير :

تتميز التقارير الأمنية بعسائيتها ، فهي لا تُعرض لمجرد الإحاطة فقط ، و لكنها تُعرض لاتخاذ قرار بشأن الموضوع محل التقرير ، و لهذا فإن التأخير في عرض التقرير يُخلُ بالعرض من العرض ، الأمر الذي يتطلب السرعة في تحريره حتى يكون تحت بصر الأجهزة القيادية لاتخاذ ما تراه بشأن الموضوع ، و في بعض الحالات قد يُعرض تقرير من ضابط برتبة صغيرة على السيد وزير الداخلية ، فهل يُقبل أن يُعرض بعد الحنث بأسابيع أو شهور فيكون قد فقد أهميته .

حقاً قد يُطلب تقرير في وقعة إذا ما أُحيط بها الرؤساء عن غير طريق التسلسل الشرطي مثل نشر خبر في صحيفة ، فيعلق عليه قائد شرطي في موقع رئاسي و يطلب إيضاحاً عما حدث في هذه الواقعة ، و لكن ذلك استثناء من الأصل و هو التسلسل الشرطي في عرض التقارير بالسرعة المناسبة للحدث ذاته .

و يلحق بذلك النمط صورة أخرى ، وهي التأخر في تحرير التقرير ، فالحالة الأولى تولجه الخطأ في عرض التقرير ، فقد كُتب في وقته و لكن قراءته و مراجعته و تصديره للجهة الرئاسية تأخر أياماً و أسابيع ، بينما في الحالة الثانية للخطأ تمثل في التأخير في الكتابة ذاتها .

تاسعاً : إرسال التقرير الأمني إلى جهة غير مختصة :

عقب الانتهاء من تحرير التقرير الأمني يتم عرضه على الرئيس المباشر للضابط الذي حرره ، و يقوم هذا الرئيس بتوجيه هذا التقرير إلى الجهة المطلوب عرض التقرير عليها ، و لكن هنا يحدث الخطأ حيث يتم توجيه التقرير إلى جهة غير مختصة في الفحص ، الأمر الذي يترتب عليه تداعيات مختلفة حسب الموقف و الحنث ، أو مجرد التأخير في عرض التقرير على الجهة المختصة أصلاً .

مثال ذلك :

تقرير أمني بشأن ترخيص سلاح لأحد المواطنين ، يطلب فيه الضابط محرر التقرير إلغاء هذا للترخيص لخطأ المرخص له بحمل السلاح ، يتم إرسال هذا التقرير إلى إدارة البحث الجنائي في المحافظة (غير المختصة) ، و المفروض أن يُرسل إلى إدارة البحث الجنائي بالمديرية لعرضه على قسم الرخص في المديرية ، لعرضه على اللواء مدير الأمن لاستصدار قرار بإلغاء الترخيص له بحمل السلاح .

عكس الحال لو كان طلب الضابط محرر التقرير هو إلغاء ترخيص محل تجاري مقلق للراحة لارتكابه مخالفات تتعلق بمواعيد العمل ، فالجهة المختصة هي إدارة الرخص في المحافظة و التي أصدرت له رخصة المحل .

عاشراً : عدم عرض التقرير الأمني على الرئاسة المباشرة :

إن التسلسل الشرطي في جميع المواقع الشرطية يفترض ألا يتم عرض موضوع من القاعدة الشرطية على أي أجهزة رئاسية عن غير الطريق الطبيعي ، فتقرير أمني من قسم شرطة لا بد و أن يصل إلى مديرية الأمن من خلال قناة فرقة الشرطة ، ثم القطاع ، ثم المديرية ، و لحل المشكلة في العديد من حالات الخلاف بين مأموري الأقسام و بعض الرئاسات هي حدوث تجاوزات في عرض الموضوعات على أجهزة المديرية غير متبعين في ذلك هذا التسلسل الشرطي المفروض اتباعه بدقة و عدم تجاوزه لأي سبب .

و قد يتطلب الأمر في بعض حالات الاستعجال عرض تقرير أمني بموقف معين من القاعدة الشرطية على جهاز شرطي رئاسي ، متجاوزين بذلك هذا التسلسل ، و ذلك يكون بناءً على توجيه مباشر من هذه الرئاسة الشرطية ، و لكن مع ذلك يجب أن يتم إحاطة القنوات الشرطية الوسطى بذلك في حينه ، و قبل إتمام هذا العرض ؛ حتى لا يقع قائد هذا الموقع الشرطي في دائرة التجاوز .

أحد عشر : عدم فهرسة التقارير الأمنية :

إن تقرير التقرير الأمني لا ينتهي بمجرد كتابته و تصديره إلى الجهة الرئاسية المباشرة ، إنما يجب على الرئيس المباشر ، و الضابط محرر التقرير أن يكون حصيفاً فيقوم بإعداد فهرست كامل لكل التقارير التي قام بتصديرها ، و يقوم بترتيبها و إعدادها بصورة يسهل عليه حفظها و استرجاعها ؛ لأن هذه التقارير ربما يحتاج إليها مستقبلاً ، لو لإعادة متابعتها و استكمالها ، فيكون من الخطأ أن نبدأ من حيث بدأنا من قبل ، أو أن نكتب خلاف ما سبق و أن حررناه على فرض ثبات كل المتغيرات السابقة التي سبق و أن بنينا عليها تقريرنا السابق .

و يتطلب ذلك من محرر التقرير حفظ صورة واضحة من التقرير الذي حرره في الجهة التي يعمل بها ، و أخرى في أرشيفه الخاص به .

ثاني عشر : عدم مراجعة الأخطاء المطبعية :

إن كتابة التقارير الأمنية تتطلب ضرورة المراجعة الدقيقة بمعرفة محرريها ، لأنها قد تحتوي على أخطاء مطبعية تنسف المضمون الذي تحررت فيه لمجرد عدم الالتزام بالنقطة فوق الحروف ، و لهذا نجد أن المعنى قد تغير تماماً .

مثال تطبيقي :

في أحد التقارير الأمنية التي حررتها يوماً ما و أنا أصلاً مفتشاً للمباحث الجنائية ، تناول فحصنا تقيماً لضابط برتبة عميد للترقي إلى رتبة اللواء العلل ، و كانت ملاحظتي عليه [أنه جيد فن الحوار مع الآخرين] ، و فوجئت بعد مراجعة التقرير المكتوب على الآلة للكتابة أن النسخ كتب ما يلي [أنه جيد عن الحوار مع الآخرين] ، فانقلب المعنى تماماً من ضابط يصلح لمنصب رئاسي إلى ضابط لا يصلح لمنصب للتعامل مع الجمهور لو الضابط .

وفي تقرير آخر انتهيت فيه إلى أن [السيد الضابط لا يصلح للترقي إلى رتبة اللواء

العامل] ، فجاء الناسخ وكتب [السيد الضابط يصلح للترقي إلى رتبة اللواء العامل] .
إن حذف [لا] فقط قد غيرت المعنى تماماً . و لهذا ننصح بضرورة المراجعة
الدقيقة و المتأنية لكل حرف يكتب بالآلة للكتابة أو بالكمبيوتر .

ثالث عشر : نكر مسميات خاطئة لإدارات و أجهزة شرطية أو غير شرطية :

تتناول التقارير الأمنية الكثير من الأجهزة و الإدارات الشرطية ، و تتطلب الدقة
ليضاح المسمى كاملاً ، لأن هذه التقارير لا تحفظ في الأراج ، إنما يتم تصعيد ما يرد
بها من معلومات إلى الأجهزة التي قد يتهم أفراد أو شخصيات منها في وقائع في أقسام
الشرطة مثلاً ، و بالتالي يجب أن توضح المسميات الصحيحة لهذه الإدارات و أي أخطاء
فيها قد تؤدي إلى وقوع سلسلة من الأخطاء التي يستعز تداركها بعد ذلك ، و قد توقع
أجهزتنا الرئيسية في حرج لا داعي له .

رابع عشر : علم إيضاح تاريخ تحرير التقرير :

يجب أن يتم إيضاح تاريخ تحرير التقرير الأمني ، و يوضح كذلك هذا التاريخ في خطاب
الرفع ، و هذا التاريخ هام و لا يجب إغفاله مطلقاً ، لأنه لا يتصور أن تكون هناك شهادة
ميلاد لمعلومات عن حدث دون إيضاح تاريخ ميلادها .

و يهنا هذا التاريخ حتى تعرف القيادة المعروض عليها هذا التقرير ، متى استجابت
جهة الشرطة للحدث و أثبتت معلوماتها ، و هل حدث تأخير أم لا ؟ ، و يوضح تاريخ
تحرير مكتبة خطاب الرفع المدة التي قضيت بين عرض تقرير الموضوع و استجابة
الرئاسة المباشرة لمطالبة هذا التقرير و تصديره للجهة الرئيسية الأعلى .

و تقوم بعض الرئاسة و الأجهزة الرقابية في إطار تحديد المسؤولية الإدارية بفحص
هذا التقرير ، و تاريخ خطاب الرفع ، و تاريخ تصديره ، و تاريخ وصوله إلى الجهة
الرئيسية ، و تاريخ عرضه على هذه الجهة .

خمس عشر : الخطأ في أرقام المكاتبات الموضحة في صدر التقرير أو خطاب الرفع :

عندما تقوم بتحرير تقرير عن موضوع معين ، فقد يكون هذا التقرير قد حُررَ في الجهة التي صُنِّعَته دون أن يكون قد طُلبَ إليها تحرير هذا التقرير في مكتبة سابقة من جهة رئاسية معينة ، و لكن في بعض الأحيان قد يكون هذا التقرير رداً على مكتبة من هذه الجهة ، و في هذه الحالة يجب أن يتم توضيح الرقم الذي وردت به هذه المكتبة ، لأن هذه الجهة التي سيرد إليها هذا التقرير ستطلب ملف الموضوع من أرشيفها لعرض التقرير مع هذا الملف ، و من هنا يكون الخطأ في تحرير هذه الأرقام بمثابة مضیعة للوقت في هذه الجهة ، و لهذا يُعاد التقرير مرة أخرى إلى الجهة مُحَرَّرَ التقرير منها ، و يحدث تأخير في تناول الموضوع .

و يلحق بذلك أن يحدث الخطأ في ذكر الجهة التي وردت منها المكتبة ، فيوضح مثلاً أن المكتبة واردة من مكتب مدير مصلحة الأمن العام ، بينما الحقيقة أنها واردة من مكتب مساعد الوزير للأمن و الجهتان مختلفتان ، و تكون نتيجة هذا الخطأ أن الأوراق كلها تُرسل إلى جهة غير مختصة .

سابع عشر : التوقيع في نهاية الصفحة و عدم ترك مساحة للتأشير عليها من الرؤساء :

تتطلب قواعد الشكلية في تحرير التقارير الأمنية ، أن نترك مساحة في نهاية أسفل الصفحة التي تم التوقيع عليها من جانب محرر التقرير للرئيس المباشر ثم للرؤساء الآخرين لوضع تأشيرتهم على هذا التقرير .

أما التوقيع على السطر الأخير و عدم ترك مساحة خالية للتأشير فإن التقرير يصبح في شكل رديء ، إذ أين سيوقع الرؤساء ؟ .

و يلحق بهذا الخطأ أن ينتهي آخر سطر للتقرير في الصفحة النهائية للتقرير ، و لا يجد محرر التقرير أي مكان يوقع فيه بصفته محرره ؛ فيضطر إلى التوقيع على أول سطر في صفحة خالية ، و ذلك غير مقبول شكلياً أيضاً .

ثامن عشر : النِّصْفُ في ذكر مصطلحات فنية في غير موضعها :

إن القانون لغة منضبطة ، وَ لا يُسمح بِاستِعمال ألفاظ غير قانونية ، لو استعمال مصطلحات في غير موضعها ، وَ لِهذا فإن التقارير الأمنية لا يجب أن تشمل على مصطلحات شرطية في غير مواضعها ، وَ غير مسموح للرؤساء بالموافقة على ذكرها على هذا النحو .

تاسع عشر : عدم مراعاة قواعد اللياقة الإدارية :

يتطلب تحرير التقرير الأمني مراعاة قواعد يمكن أن نطلق عليها قواعد اللياقة الإدارية لو للنوق الإداري ، حتى يمكن أن تكتمل عناصر التمييز في تقاريرنا الأمنية ، وَ يمكن ذكر بعض هذه القواعد كالآتي :

أ - التوقيع على التقرير بصورة تتسم بالنوق الإداري :

قد يقع محرر التقرير في خطأ يتمثل في التوقيع على التقرير بصورة تتسم باللامبالاة فَيوقع بطريقة هستيرية ، أو برسم شكل معين ، وَ لا يوقع باسمه ، أو قد تكون كتابته لاسمه بطريقة تجلوز الحيز بصورة منقّرة إدارياً .

و لهذا نقول إن التوقيع يجب أن لا يجاوز المكان المخصص له ، وَ يُفضل كتابة الاسم .

ب - عدم التوقيع على التقرير بالخاتم " بصمة " :

يُعتبر التوقيع في نهاية التقرير ببصمة الخاتم بدلاً من التوقيع بخط اليد ائناًة ذلك للنوق الإداري .

ج - التوقيع بالمداد الأسود أو الأزرق :

عند تحرير تقرير أمني يُرفع إلى الرئيس المباشر أو أي مستوى أعلى ، لا يجب أن يكون بالمداد الأحمر أو الأخضر ، وَ إمّا يكون بالمداد الأسود أو الأزرق ، حتى يكون للتأشير بالمداد الأحمر للرئيس فقط ، وَ كذلك لا يجوز التوقيع بالأقلام القلوماستر

العريضة .

د - رُقي أسلوب الخطاب :

في نهاية التقرير تكون آخر عبارة على النحو التالي :

عرض والأمر مفوض ، أو يرفع للسيد _____ للتفضل بالنظر .

و يكون التفسير من الرئيس المباشر : حتى لا يكون في أسلوب العرض على الرؤساء

فرض إلزامي عليهم اتباعه .

هـ - علم وضع الرؤساء في خندق :

قد يكون محرر التقرير قد سبق وأن تناول موضوع التقرير بالعرض على الرئيس و لم يجد هذا الموضوع قبولاً لديه ، ثم تغيرت الظروف ، و تطلب الأمر إعادة فحص الموضوع ، هنا ينصح بأن لا يصدر محرر التقرير على تنكزه رؤسائه بأنه سبق و قد عرض هذا الموضوع عليهم إلا أنه لم يستجب له ، و ذلك مراعاة لعدم وضع هذا الرئيس في خندق .

عشرون : عرض موضوع التقرير على الرؤساء أكثر من مرة دون مقتضى :

عندما تقوم بعرض تقرير أممي على الرئيس المباشر ، و يرفعه إلى الجهة الرئاسية ، و يتم إحاطة الجميع به ، و يتضمن هذا التقرير طلب اتخاذ إجراء معين ، و لا توفق الأجهزة الرئاسية على الإجراء المطلوب اتخاذه ، فإنه في ظل ثبات نفس الظروف و عدم تغيرها لا يجوز لمحرر التقرير أن يعيد العرض مرة أخرى على نفس الجهة الرئاسية طالبا اتخاذ نفس الإجراء .

واحد وعشرون : الخطأ في علامات الترقيم :

الترقيم في الكتابة هو وضع رموز اصطلاحية معينة بين الجمل أو للكلمات ؛ لتحقيق أغراض تتصل بتيسير عملية العرض من جانب الكاتب ، و عملية الفهم على القارئ ، و من هذه الأغراض تحديد مواضع الوقف ، حيث ينتهي المعنى أو جزء منه ، و للفصل

يَبَيِّنُ أجزاء الكلام ، وَ الإشارة إِلَى انتقال الكُتُب فِي سِلَاق الاستفهام ، أَوْ التعجب ، وَ فِي معارضة الابتهاج ، أَوْ الاكتئاب ، أَوْ الدهشة أَوْ نحو ذَلِكَ ، وَ بيان مَا يلجأ إِلَيْهِ للكاتب من تفصيل أمر عام ، أَوْ توضيح شيء مبهم ، أَوْ التمثيل لحكم مطلق ، وَ كذلك بيان وجوه العلاقات بَيِّنَ الجمل ، فيساعد إدراكها عَلَى فهم المعنى ، وَ تصور الأفكار^(١) .

وعلامات الترفيم في الكتابة العربية هي :

الفصلة ((الفاصلة)) ، الفصلة المنقوطة ، وَ النقطة أَوْ الوقفة ، وَ النقطتان ، الشرطة أَوْ الوصلة ، وَ علامة الاستفهام ، وَ علامة التأخر ، وَ علامة للتصيص ، وَ علامة الحذف ، وَ القوسان^(٢) .

و سنبين كل استعمال لِكُلِّ مِنْهَا عَلَى النحو التالي :

١ - الفاصلة [،] :

تُستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عَن بعض . وَ مواضع استعمالها هي :

أ - توضع بَيِّنَ الجمل اللَّتي يتكون من مجموعها كلام تام فِي معنى معين . وَ توضع بَيِّنَ أنواع الشيء وَ أقسامه ، مثل : أنواع للمادة ثلاثة : أجسام صلبة ، وَ أجسام سائلة ، وَ أجسام غازية .

ب - وَ يَبَيِّنُ للكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى ، نجعلها شبيهة بالجمل فِي طولها مثل : كل فرد فِي الأمة مجند لمعركة المصير : الفلاح فِي حقله ، العامل فِي مصنعه ، وَ الطالب فِي معهده ، وَ الموظف فِي ديوانه .

ج - وَ بعد لفظ للمنادى ، مثل : يَا عَلِيَّ ، حل موعد سفرك^(٣) .

(١) انظر عبد العظيم إبراهيم ، الإملاء وَ الترفيم فِي الكتابة التربوية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة وَ النشر وَ التوزيع ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٨٩ مع الاستئناس برسالة فِي هذا الموضوع لوزارة التربية وَ التعليم ، مطبوعة سنة =

٢ - الفاصلة للمقولة [٤] :

و توضع بينَ الجمل ، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلاً من مكتة الفاصلة ، وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة :

- أ - أن توضع بينَ جملتين تكون ثانيتهما مُسَبَّبةً عَنِ الأولى .
- ب - أن توضع بينَ جملتين تكون ثانيتهما سبباً في الأولى .
- ج - أن توضع بينَ جمل طويلة ، و يتألف من مجموعها كلام تام للفائدة ، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بينَ الجمل ، وَ تُجَنَّبَ الخلط بينها بسبب تباعدها (١) .

٣ - النقطة للمقولة [٥] :

و تسمى " الوقفة " ، وَ هي توضع بعد نهاية الجملة التي تم معناها ، وَ استوفت كل مقوماتها ، بحيث تلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنى جديداً ، غير ما عرضته الجملة السابقة (٢) .

٤ - التقطعات [٦] :

- تستعملان في سياق التوضيح وَ التبيين ، وَ من مواضع استعمالهما :
- أ - لهما توضعان بينَ لفظ القول وَ الكلام المقول ، لَوْ مَا يشبهها في المعنى مثل :
قيل لإيلس بن معلوية : مَا فِيك عيب إلا كثرة الكلام .
 - ب - و توضعان بينَ الشيء وَ أقواعه وَ أقسامه ، مثل : أنواع الخط الهندسي ثلاثة : مستقيم ، منكسر ، وَ منحنى .
 - ج - و قبل الكلام الذي يُعرض لتوضيح مَا سبقه ، مثل : التوعية الصحية جليلة للفوائد :
ترشد الناس إلى اتباع أساليب التدوى .

١ - ١٩٣٢ م مشار إليها في ملحق ١٠ من المرجع نفسه .

(١) المرجع نفسه ص ٩٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٩٠ .

د - و قبل الأمثلة التي تساق لتوضيح قاعدة ، أو حكم ، مثل : في جسم الإنسان بعض المعادن : كالحديد ، و الصغور ، و الكبريت (١) .

هـ - الشَّرْطَةُ [-] :

و تسمى أيضاً للوصلة ، و أكثر ما تستعمل في موضعين :

أ - توضع بين العدد رقماً أو لفظاً و بين المعدود ، مثل : للكلام شروط أربعة لا يسلم

للمتكلم من الزلزال ، إلا بها :

أولاً : أن يكون للكلام داع يدعو إليه .

ثانياً : أن يلقي به في موضعه .

ثالثاً : أن يقتصر منه على قدر الحاجة .

رابعاً : أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به (٢) .

ب - و بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول ؛ بأن توالفت فيه جمل كثيرة ، عن طريق

الوصف ، أو للعطف أو الإضافة ، أو نحو ذلك ، بحيث تكون هذه الجمل فاصلاً بين

هذا الركن و الركن الثاني الذي يتم به معنى الكلمة ، و يبدو ذلك في مواضع

يبدونها :

أ- الفصل بين المبتدأ والخبر ، مثل :

الموظف الذي يكف على عمله في جد و دلب و إخلاص ، زاهد في الشهرة

و الرعاية ، متوخياً المصلحة العلمية ، غفيف اليد و اللسان ، حي للضمير - هو المدل

الأعلى للموظف المنشود (٣) .

(١) المرجع نفسه ص ٩٢ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

٢. الفصل يَبَيِّنُ الشَّرْطَ وَ الْجَوَابَ ، مَثَل :

من يقدم على مشروع يعتقد أن له فيه خيراً ، قبل أن يدرس ما يتطلبه هذا المشروع من إعداد الوسائل ، و دراسة الملائمات ، و استشارة الخبراء ، و تصور الوجوه المحتملة لنتائج هذا الإقدام للاستعداد لها - فليس نجاحه مضموناً^(١) .

هذه الإطالة قد تسمى للقارئ الركن الأول المذكور سابقاً ، فيقف حيال الركن الثاني خائراً منكراً ، لأنه في ظنه مقطوع للصلة بما قبله ، و لكن هذه الشرطة تنبئ على أن للكلمة التالية صلة بما قبلها ، فيعود ببصره إلى ما قبلها ، و حينئذ يتضح له مبدأ المعنى فيدركه مرتبطاً^(٢) .

٦. علامة الاستفهام [؟] :

توضع بعد الجملة الاستفهامية ، سواء كانت أداة الاستفهام منكرة في الجملة أو محذوفة ، فمثال المذكور :

أهذا كتابك ؟

و مثال المحذوفة : تسمع للكلام المكتوب عني و تسكت ؟^(٣) .

٧. علامة التأثر [!] :

توضع بعد الجمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية ، كالتعجب ، و الفرح ، و الحزن ، و لدعاء ، و لدغشة ، و الاستغثة ، و نحو ذلك ، مثل :

ما أقسى ظلم القريب !^(٤) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

٨ - علامة التفسير ["] :

يُوضع بين قوسها المزدوجين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره ، ملتزماً نصه ما فيه من علامات الترقيم ، مثل :

حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال : " ما عادني أحد قط إلا أخذت في أمره بإحدى ثلاث خصال : إن كان أعلى مني عرفت له قدره ، وإن كان دوني رفعت قدره عنه ، وإن كان نظيري تفضلت عليه " (١) .

٩ - علامات الحذف [...] :

أ - عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره ، للاستشهاد بها في تقرير حكم مثلاً ، أو في مناقشة فكرة - قد يجد الموقف يشير بالإكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول ، و الاستغناء عن بعضه ، مما لا يتصل اتصالاً وثيقاً بحاجة الكاتب ، فيحذف ما يستغنى عنه ، و يكتب بدل المحذوف علامة الحذف و هي : ؛ ليبدل القارئ على أنه أمين في النقل ، و لم يغير الكلام المنقول (٢) .

ب - و أحياناً يرى للكاتب أن في الكلام الذي يريد نقله جملة يتبع ذكرها ، و يرى للتغاضي عنها فيحذفها و يكتب مكانها علامة الحذف (٣) .

١٠ - القوسان [()] :

يوضعان في وسط الكلام ، و يكتب بينهما الألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية لهذا الكلام ، مثل : الجمل الاعترافية ، و التفسير ، و ألفاظ الاحتراش و غير ذلك .

فمثال الاعتراض بالدعاء :

سمع رسول الله (صلى الله عليه و سلم) رجلاً يقول : " الشحيح أعز من الظالم "

(١) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٣) نفس المرجع .

فقال : " لعن الله الشحيح ، و لعن الظالم " .

ومثال الاعتراض بالشروط :

شبابك (إن لم تنفقه فيما يؤثّر مجتك ، و يرفع ذكرك) لا خير فيه .

ومثال الاعتراض بالتقيد :

الفقر (على مرارته) أهون على النفس من قوله السؤال .

ومثال الاعتراض بالجملة العالية قول الشاعر :

و كنت (و لم أخلق من الطير) إن لها باق نحو الحجاز لطير

ومثال التفسير :

شرب الدواء المريض ، فالمفعول به (الدواء) تقدم على الفاعل (المريض) .

ومثال الاعتراض :

قول الشاعر :

صبينا عليها (ظالمين) سيلاً قطارت بها أيد مراع و أرجل

ملحوظة :

لا يجوز وضع علامات الترقيم في أول السطر إلا علامة التنصيص و القوسين () .

اثنتان وعشرون : الصياغة النحوية الخامسة :

إن اللغة العربية تحتاج ممن يستعملها إلى اتباع قواعدها ، و أهم هذه القواعد على

الإطلاق هي النحو ، و منتقول هذه القاعدة في آخر جزئية من هذه الدراسة ، و نحاول

الآن أن نتناول بعض مظاهر الأخطاء العربية في صياغة التقارير الأمنية ، و هي :

١- استخدام مصطلحات عامية :

يتناول العامة بعض الألفاظ العامية في أحاديثهم الخفية ، و لكن إذا كنا بصدد كتابة

(١) المرجع السابق ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

موضوع يُعرض في تقرير فيجب تجنب هذه الألفاظ و الابتعاد عنها ، فإذا كانت متكررة في جهات حكومية أخرى فهي مرفوضة في التقارير الأمنية ، لأنها تتعلق بالنطق القانوني الذي تعتبر ألفاظه منضبطة و حاسمة في تحديد الموضوعات التي نتناولها .

٢- إدخال أبيات من الشعر :

نحن نرفض إدخال أبيات من الشعر ، أو النثر على كتابتنا في التقارير الأمنية ، وكذلك ذكر الأقوال المأثورة ، أو ما شابه ذلك .

٣- استخدام الألفاظ العربية المهجورة :

اللغة العربية ثرية بألفاظها و معانيها ، و هناك من الألفاظ ما يُعد مهجوراً في اللغة ، و يحتاج شرحها إلى استعمال المعاجم مثل : مختار الصحاح ، و المصباح المنير ، و قد يكون كاتب التقرير الأمني بليغاً في اللغة العربية يستطيع أن يستخرج من هذه الألفاظ الكثير مثل لفظ (الليراع) (١) ، أو الفرلرة (٢) ، و لكن قدرة للكاتب المتمكن هي في استعمال الألفاظ البسيطة السهلة المُعَبَّرة عن الموضوع دون الدخول في تلك التعقيدات اللغوية مستعزاً بقدراته اللغوية .

٤- استخدام الفاظ و عبارات التورية و الكناية :

تكلمنا في الفقرة السابقة عن ضرورة السلاسة في التعبير ، و يتطلب ذلك أن يقوم كاتب التقرير بالكتابة المباشرة و دون الالتفاف ، أو استخدام التورية وصولاً إلى هدفه في الكتابة ، فكتابة التقارير الأمنية تتطلب السرعة في الإعداد ، و محاولة الوصول بسرعة إلى فهم المضمون دون تورية أو كناية .

(١) يُستخد باليراع في اللغة العربية ، القلم .

(٢) هي الجوال الخيش .

٥. استخدام مصطلحات أجنبية :

لما كَانَتْ اللغة العربية قادرة عَلَى التعبير عَنْ الموضوع محل التقرير فإن استعمال مصطلحات أجنبية في تقاريرنا الأمنية يكون أمراً مرفوضاً شكلاً ، وَ يجب أَنْ نحصر عَلَى تعليم أبنائنا ضباط الشرطة الاعتراف بلغتهم العربية ، وَ ألا يعتبروا التقارير الأمنية وسيلة لاستعراض قدراتهم عَلَى كتابة المصطلحات الأجنبية .

٦. الجمل غير المكتملة :

قد يقع كاتب التقرير في خطأ شكلي لُغوي يتعلق بالصياغة مخوّرة هُوَ البدء في جملة شرطية مثلاً دون أَنْ تحتوي عَلَى الجواب الشرطي ، وَ يرجع السبب المباشر في هَذَا الْخَطَأُ إِلَى الميل إِلَى الجمل الطويلة ، وَ بالتّالي يقع في خطأ للجمل غير المكتملة .

٧. الأخطاء الإملائية :

— الهمزة :

— الهمزة في أول الكلمة :

الهمزة في أول الكلمة : إمّا همزة وصل ، وَ إمّا همزة قطع .

همزة الوصل : هِيَ همزة يُوصَلُ بِهَا للنطق بالحرف الساكن ، وَ هِيَ تظهر في النطق حين نبدأ بنطق الكلمة الَّتِي وقعت هَذِهِ الهمزة في أولها . وَ تختفي حين تقع هَذِهِ الكلمة في وسط الكلام ، مثل الهمزة في " اجْتَهَدَ " ، فتظهر في النطق حين نقول : اجْتَهَدَ مُحَمَّدٌ ، وَ لا تظهر حين نقول : مُحَمَّدٌ اجْتَهَدَ " بوصل للكلمتين في النطق " (١) .

أما همزة القطع : فتظهر في النطق حين نبدأ بنطق الكلمة الَّتِي وقعت هَذِهِ الكلمة في أولها ، وَ تظهر أيضاً في النطق حين تأتي هَذِهِ الكلمة في وسط الكلام المتصل ، مثل همزة " أقبل " فهي تظهر في النطق حين نقول : أقبل الناجح مسروراً ، وَ كذلك

(١) المرجع نفسه ص ٢٢ .

تظهر حين نقول : الناجح أقبل مسروراً .

رسم الهمزة في أول الكلمة :

١- همزة الوصل تُرسم ألفاً فقط ، أي ليس فوقها ولا تحتها همزة ، سواء أكانت في أول الكلام : مثل : لفتش السحاب ، أم في وسطه مثل : في اتحاد العرب قوة .

٢- همزة القطع إذا وقعت في أول الكلام أو وسطه تكتب ألفاً فوقها همزة إذا كانت مفتوحة ، أو كانت مضمومة .

و تكتب ألفاً تحتها همزة إذا كانت مكسورة ، مثل : إن أنصاف المظلومين واجب^(١) .

الهمزة في آخر الكلمة :

يرتبط رسم هذه الهمزة بضبط الحرف الذي قبلها :

١- فإذا كان ساكناً رسمت الهمزة مفردة ، سواء أكان هذا الساكن حرفاً صحيحاً مثل : جزء ، عباء ، كفء ، بفء .

أم كان حرف علة ألفاً ، مثل : أصدقاء ، هواء ، بناء ، أنبياء .

أم كان حرف علة ولواً ، مثل : هئوء ، وُئوء ، لُجوء ، ضُوء .

أم كان حرف علة ياء ، مثل : جريء ، رديء ، بريء .

ففي جميع هذه الصور تُرسم الهمزة مفردة ، سواء أكانت هي مضمومة ، أم مكسورة ، مثل : كفء ، جريء .

أما إذا كانت مفتوحة في آخر اسم منصوب متون فلها الأحكام الآتية :

أ - إذا كان الساكن قبلها حرفاً صحيحاً يُفصل عما بعده ، كتبت مُفْرَدةً ، و بعدها ألف متبيلة من تكوين المنصوب ، مثل : جزء ، بُرءاً .

ب - إذا كان الساكن قبلها حرفاً صحيحاً يوصل بما بعده ، كتب على نبرة ، و بعدها ألف

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٣٣ و ما بعدها .

مُبْدَلَةٌ من تَتَوَيْن المنصوب ، مثل : عَيْبًا ، بَطْلَانًا ، بَغْفًا .

ج - وَ إِذَا كَانَ السَّالِكُن قَبْلَهَا أَلْفًا ، كَتَبْتَ مَفْرَدَةً ، وَ لَا يُكْتَب بِعَدِهَا أَلْفًا مِثْل : هَوَاءٌ ، غِذَاءٌ ، سَمَاءٌ .

د - وَ إِذَا كَانَ السَّالِكُن قَبْلَهَا وَلَوْ ، رُسِمَتِ الْهَمْزَةُ مَفْرَدَةً وَ بَعْدَهَا الْأَلْفُ الْمُبْدَلَةُ مِنْ تَتَوَيْن المنصوب ، مِثْل : سُوءًا ، هُتُوًا .

هـ - وَ إِذَا كَانَ السَّالِكُن قَبْلَهَا يَاءٌ : رُسِمَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى نَبْرَةٍ ، وَ بَعْدَهَا الْأَلْفُ الْمُبْدَلَةُ مِنْ تَتَوَيْن المنصوب ، مِثْل : شَيْئًا ، بَرِيئًا ، مُضِيئًا .

٢- وَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَتَحَرِّكًا رُسِمَتِ عَلَى حَرْفٍ يَنْسَبُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا :

أ - إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا رُسِمَتِ عَلَى الْأَلْفِ ، سِوَاءَ أَكَانَتْ هِيَ مَفْتُوحَةً مِثْل : بَدَأَ ، نَشَأَ ، قَرَأَ ، وَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذَا كَانَتْ فِي آخِرِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ مَنُونٍ لَا يُكْتَبُ بِعَدِهَا أَلْفٌ ، مِثْل : نَبِيًّا ، خَطًّا ، مَنَشَأًا .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةً ، مِثْل : يَبْدَأُ ، يَنْشَأُ ، يَقْرَأُ .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ مَكْسُورَةً ، مِثْل : خَطًّا ، نَبِيًّا ، مَلَجًّا .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ سَالِكَةً ، مِثْل : لَمْ يَبْدَأْ ، لَمْ يَقْرَأْ .

أ - وَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا رُسِمَتِ عَلَى وَلَوْ ، سِوَاءَ أَكَانَتْ هِيَ مَفْتُوحَةً ، مِثْل : لَنْ يَجْزُوَ ، التَّكَافُوَ .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةً ، مِثْل : يَجْزُوُ ، التَّكَافُوُ .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ مَكْسُورَةً ، مِثْل : لَتَجْزُوُ ، التَّكَافُؤُ .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ سَالِكَةً ، مِثْل : لَمْ يَجْزُوْ .

أ - وَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ ، رُسِمَتِ عَلَى يَاءٍ ، سِوَاءَ أَكَانَتْ هِيَ مَفْتُوحَةً مِثْل : بَرِيٌّ ، جَرِيٌّ .

لَمْ تَكُنْ الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةً ، مِثْل : يَبْدِي ، يَنْشِي .

أَمْ كَانَتْ الهمزة مكسورة ، مثل : شاطئ ، سبي .

أَمْ كَانَتْ الهمزة مكسورة ، مثل : لم يَدِي ، لم يُثْبِتْ ، لم يَجِيْ .^(١)

الحروف التي تحذف من الكتابة :

أشهر هذه الحروف : الألف ، و آل ، و الميم ، و اللون ، و اللول ، و الياء .

حذف الألف :

الألف التي تحذف من أول الكلمة :

أولاً : تحذف الألف من كلمة " ابن " ، و كلمة " ابنة " :

١ - إذا كَانَتْ كل منهما مفردة ، و واقعة بينَ علمين متصلين ، و كَانَتْ نعتاً للعلم

الأول ، و لم تقع في أول السطر ؛ و تفصيل هذه الشروط كما يلي :

أ - أن تكون كلمة " ابن " أو كلمة " ابنة " مفردة ، مثل : فَتَحَ مِصْرًا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ

فإذا تَبَيَّنَ أو جُمِعَتْ لا تُحذف ألفها ، مثل : اشتهر العباس و حمزة ابنا عبد المطلب

و تفوق على و أحمد و أسامة أبناء مصطفى .

ب - أن تقع بينَ علمين لا يفصل بينهما شيء آخر غيرها ، الفلاح ابن الفلاح أدرى من

غيره بشئون الزراعة ، فلا تحذف ألف ابن .

ج - أن تكون كلمة " ابن " أو " ابنة " نعتاً للعلم قبلها ، فإذا كَانَتْ خبراً مثلاً لا تحذف

ألفها ، مثل : يوسف ابن يعقوب .

د - ألا تقع كلمة " ابن " أو " ابنة " في أول السطر ، و إلا بقيت الألف .

٢ - إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، نحو ابن البواب هذا ؟ أي هل هذا ابن البواب ؟ ،

و مثل ابنة الريف تفوق ابنة المدينة في التعليم الجامعي ؟

٣ - إذا وقعتا بعد حرف النداء " يا " مثل : يا بن الأكرمين ، يا ابنة النيل .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ ، و ما بعدها .

ثانياً : تحذف همزة الوصل إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، مثل : أَسْمُهُ مجدي ؟ ،
و مثل : (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ) ؟ ، إلا إذا كانت همزة الوصل هي همزة
التعريف ، فإنها لا تُحذف بعد همزة الاستفهام ، وَ إِنَّمَا تَكْتُبُ هِيَ وَ همزة الاستفهام ألفاً
عليها مدة ، مثل : الشَّاهِدُ قَالَ هَذَا ؟

ثالثاً : تُحذف الألف من كلمة " اسم " في البسملة للكلمة " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "
لم نحو : باسم الوطن ، باسم العلي الكبير ، فلا تُحذف .
رابعاً : تُحذف ألف " أل " إذا دخل عليها حرف اللام ، سواء أكانت مكسورة ، وَ لام الجر
في : للفنون أثر في الأمم ، لم كانت مفتوحة ، مثل لام الابتداء في : وَ لِلْآخِرَةِ خَيْرٌ ،
لن علينا للهدى ، وَ لام الاستغانة ، نحو يا للرجال .

الألف التي تُحذف من وسط الكلمة :

- ١ - تُحذف الألف من لفظ الجلالة " الله " .
- ٢ - تُحذف من " الرحمن " إذا كانت علماً مقروناً بال ، أمّا مثل : " لا زلت كريماً
رحمناً " فلا تحذف ؛ لأنها ليست علماً ، وَ خالية من أل .
- ٣ - تُحذف من بعض كلمات أخرى ، أشهرها ، " لكن " ساكنة الفنون ، وَ من " طه "

(الألف الوسطى) (١) .

الألف التي تُحذف من آخر الكلمة :

- ١ - تُحذف الألف من لفظ ما الاستفهامية إذا سُبِقَتْ بحرف جر ، مثل : فِيمَ تَفَكَّرُ ؟ ،
وَ يشترط في هذا الحذف ألا تتركب " ما " مع " ذا " فإذا رُكِبَتْ لا تُحذف ألفها ، مثل :
لماذا ؟ ، بماذا ؟

- ٢ - وَ تُحذف أيضاً من آخر كلمة " طه " .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٧ وَ ما بعدها .

- ٣ - و من حرف النداء " يا " .
- ٤ - و تحذف الألف أيضاً من كلمة " ذا " إِذَا كَانَ اسم إشارة مقروناً باللام الدالة على البعد ، مثل : ذَلِكَ ، ذلكما .
- ٥ - و تحذف الألف من " ها " التنبيهية إِذَا دخلت على : -
- أ - اسم إشارة ليس مبدوءاً بـ (لِ) أو (هـ) ، و ليس بعده كاف ، مثل : هاتنا ، هاتي ، هاتان ، و كذلك اسم الإشارة الذي لحقه كاف الخطاب لا تحذف معه ألف " ها " ، مثل : ها ذلك .
- ب - ضمير مبدوء بهمزة ، مثل : ها أنتم .
- ٦ - تحذف ألف الضمير " لنا " إِذَا دخلت عَلَيْهِ " ها " التنبيهية ، و جاءت بعده كلمة " ذا " ، مثل : ها أنذا " .

حذف أل :

تحذف " أل " إِذَا سُبِقَتْ بلام ، و كَانَ بعدها لام ، مثل : لليمون فوائد .
و تشمل هذه القاعدة اسم الموصول للمثنى و جماعة الإناث ، فإذا دخلت عَلَيْهِ اللام مكسورة أو مفتوحة حُذِفَ أل من أوله ، مثل : الجائزة للذين يسبقان ، المجد للاتي يحسن تربية الأطفال " .

حذف الميم :

تحذف من الفعل " نِعِمَّ " إِذَا لَدَغِمَتْ ميمه في " ما " نحو : (نِعِمَّ يعطيك به) " .

حذف النون :

- ١ - تحذف من كلمتي " عَنْ ، من " إِذَا دخلتا على " مَنْ " نحو : عَمَّنْ ، مِمَّنْ .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٧ و ما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

٢ - تحذف كذلك - من إن الشرطية إذا جاء بعدها " ما " الزائدة نحو : (فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنْ
النَّبِيِّ لُحْداً) ، (إِنَّمَا يَتَلَقَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَخْذُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) ، أو جاء بعدها " لا "
النافية ، مثل : إِلَّا تَتَّبِعُوا فَاتَّكُمُ النَّصْر .

٣ - و تحذف أيضاً من " أن " المصدرية الناصبة للمضارع ، إذا جاء بعدها " لا "
النافية ، مثل : يجب ألا تسرع ، أما أن المخففة من الثقيلة و بعدها " لا " النافية فلا
تحذف نونها ، مثل : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَ كذلك " أن " المفسرة و بعدها
" لا " النافية ، لا تحذف نونها مثل : أُوْحِيَتْ إِلَيْهِ أَنْ لَا فَائِذَةَ مِنَ الْإِلْحَاحِ .

حذف الواو :

تحذف تخفيفاً من الكلمات : تَكْوَدُ ، طَلُوسٌ (١) .

الحروف التي تزداد في الكتابة :

تُشَبَّرُ هَذِهِ الحروف الألف و الواو .

زيادة الألف :

الألف لا تقع إلا في وسط الكلمة ، لو في آخرها :

(١) فتزداد وسطاً في كلمة " مائة " مفردة أو مركبة ، مثل : ثلاثمائة ، أربعمائة ، وَ كذلك
إذا كُنَتْ مُتَّصَةً نحو : مائتان ، مائتين ، أما المجموعة فلا تزداد فيها ألف ، مثل :
مئات ، مئون ، مئين ، وَ كذلك المنسوب إليها لا تزداد فيه ألف ، مثل النسبة للمئوية ،
وَ العيد المئوي (٢) .

(٢) وَ تزداد طرفاً في المواضع الآتية :

أ - بعد ولو للجماعة ، نحو : جلسوا ، وَ لم يتكلموا ، وَ قلتَ لَهُمْ تحدثوا . أما اللولو التي

(١) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

(٣) فطر المرجع السابق ، ص ٧٣ .

هي حرف علة و لام الفعل ، فلا تكتب بعدها الألف ، مثل : يدعو ، ترجو . وكذلك
 اللوا علامة الرفع في جمع المنكر السالم المضاف و الملحق به المضاف . لا يكتب
 بعدها ألف ، مثل : مهندسو المشروع ضاريو المتل في الصير و الإخلاص .

ب - في آخر بيت الشعر إذا كانت للإطلاق .

ج - في آخر الاسم المنصوب المنون ، نحو : تنزهت عصراً ، بشرط ألا يكون الاسم
 منتهياً بـاء التانيث المربوطة . فلا زيادة في تنزهت فترة ، أو منتهياً بهمزة فوق ألف ،
 فلا زيادة في : أصلحت خطأ ، و بنينا مخبأ ، أو انتهى بهمزة قبلها ألف ، فلا زيادة في
 لقيت جزاء^(١) .

زيادة الواو :

لا مجال لزيادة الواو إلا في الكلمة ، أو في آخرها^(٢) :

(١) تنزاد وسطاً في :

أ - " أولي " الإشارية ... ، لما " الألي " إسماً موصولاً فلا تنزاد فيها الواو . مثل :
 نحن الألي سبقوا بالفضل .

ب - و في كلمتي " أولو ، أولي " بمعنى أصحاب . و هما الملحقان بجمع المنكر
 السالم ، مثل : نحن أولو قوة . إن أولي النعم مخصون . هذه تنكرة لأولي
 الألباب .

ج - و في كلمة " أولات " بمعنى صاحبات ، و هي الملحقة بجمع المؤنث السالم في
 إعرابه ، مثل : أولات الأطفال ولجيهن ثقل .

(٢) و تنزاد طرفاً في كلمة " عمرو " مرفوعة أو مجرورة ؛ للترقية بينها و بين كلمة

(١) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

"عَمَرَ" كَانَ عَمَرُو بْنُ الْعَلَصِ مِنْ ذُهَاةِ الْعَرَبِ .

ويشترط في زيادة الواو في كلمة عمرو ما يأتي :

- أ - أن تكون كلمة " عمرو " علماً على شخص .
- ب - ألا تضاف إلى ضمير .
- ج - ألا تصغر .
- د - ألا تُقرن بـأل .
- هـ - ألا تكون منسوبة .

هَذَا قَدْ أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطَ ، لَا تَزَادُ الْوَاوُ فِي آخِرِهَا (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

الفصل الثاني

الأخطاء الموضوعية

تكلّمنا في الفصل السابق عن الأخطاء الشكلية في التقارير الأمنية ، و نتناول الآن تحليلاً
لأكثر الأخطاء الموضوعية شيوعاً في تقاريرنا ، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي :-
أولاً : نقص البيانات الجوهرية :

إن تكامل التقرير الأمني مرتبطاً باحتوائه على كافة للبيانات الجوهرية عن الموضوع
محل التقرير ، و لكن قد يكون الاستعجال في تحريره سبباً مباشراً في إغفال ذكر بعض
البيانات الجوهرية و الضرورية ، و التي لا يكتمل التقرير إلا بها ، و ننكر بعضاً من هذه
البيانات التي يتحتم أن يتناولها التقرير :
• تحديد مكان الواقعة :

إن تحديد مكان الواقعة هام في التقرير ، و بدون تحديد هذا المكان لا يكون الموضوع
متكاملاً ، و لا يتاح للمطلع على هذا التقرير تكوين فكرة متكاملة قد تدفعه إلى اتخاذ
قرار معين .

مثال فائق : عند وقوع جريمة : سرقة محل تجاري بشارع رئيسي ليلاً ، و بأسلوب
الكسر ، فإنّ الرئيس الذي يُطلع هذا التقرير سينتج مباشرة إلى التأشير على التقرير
بتحديد المسؤولية الإدارية لرجال الشرطة في المنطقة وقت ارتكاب الجريمة ؛ طالما أنّ
هذا الشارع الرئيسي الذي وقعت به الجريمة محلاً للحراسة بمعرفة أفراد الدورية الليلية ،
عكس الحال فيما لو ارتكبت الجريمة في شارع جانبي لا تشملته حراسة رجال
الدورية الليلية .

مثال آخر : وقوع جريمة سطو مسلح على مسافرين على أحد للطرق الرئيسية
بأسلوب استيقاظ الضحايا ، و إزلالهم من السيارة ، و الاستيلاء على مصوغاتهم
أو نقودهم ، يتطلب من الرئيس المباشر الذي سيُعرض عليه التقرير أن يفحص الموقف
الأمني كلاً في المنطقة .

وقد يتطلب الأمر الاستعانة بقوات شرطة إضافية من المديرية ، أو الأمن المركزي

لإعداد طوق لمني ، وَ تكليف أجهزة البحث الجنائي بالمديرية وَ بالوزارة للاشتراك في تحديد الجناة وَ ضبط المسروقات ، بينما ارتكبت هذه الجريمة في أحد الدروب الجبلية في منطقة بعيدة عن العمران فَ لا يتطلب للتدخل الأمني المُرَكَّز عَلَى النحو السابق ، وَ يكفي بالشرطة المحلية في منطقة محل الحادث .

٢ - تعديد توقيت الجريمة :

إنَّ عرض تقرير أمني عَنْ حادث جنائي معين ، يتطلب ضرورة تحديد توقيت ارتكاب الجريمة ، حتى يسترشد الرئيس الشرطي بهذا المتغير في تحديد الإجراء المطلوب لتخاذه ، وَ كما في المثال الخاص بسرقة متجر ليلاً ، فَإِنَّ الرئيس الأعلى سيتخذ قراره بإحالة رجال الحفظ إِلَى المحاكمة العسكرية ؛ لأنهم المسؤولون عَنْ تحقيق الأمن في المنطقة الَّتِي يحرسونها ليلاً ، فإذا تبين مِنْ فحص للشرطة المحلية أَنَّ الجريمة ارتكبت في فترة مَا قبل استلام الدورية الأمنية لعملها ، فإن المسؤولية الإدارية لَهُمْ لَنْ تثبت في حقهم ، وَ بالتَّالِي لا نحتاج إِلَى معاقبتهم ، وَ من هُنَا تبدو أهمية تحديد توقيت ارتكاب الجريمة .

٣ - تعديد أطراف الحادث :

أحد العناصر الهامة في عرض المعلومات في التقرير الأمني ، هُوَ تحديد أطراف الحادث ، وَ لهذا يجب عَلَى محرر التقرير أَنْ يعرض علينا أطراف الحادث ، وَ أَنْ يذكر تفاصيلهم كاملة ؛ لَأَنْ تعدد المجني عليهم في جريمة سطو مسلح سيحتاج إِلَى تضافر وَ مركزية الفحص أكثر من أَنْ تَكُونَ الجريمة ضحيتها شخص واحد .

٤ - تعديد النتائج الجرمية للحادث :

إنَّ وقوع جريمة سرقة خزانة حديدية ، تكون ثمرتها للجناة هُوَ مبلغ مليون جنيه تختلف تماماً عَنْ جريمة مماثلة تكون نتيجتها الاستيلاء عَلَى ألف جنيه ، فالأولى ستحتاج إِلَى جهود مركزة ، وَ تعدد جهات الفحص الجنائي ، بينما في الحادث الآخر سيكتفى بالجهات المحلية في الفحص .

ويعيب بعض الأجهزة الشرطية أنها تلجأ إلى تصغير حجم المبروقات في الجرائم التي تقع في دائرتها ، في محاولة منها للتقليل من شأن هذه الجرائم ، وإلهذا نجد بعض أقسام الشرطة عندما تقوم بتحرير تقرير عن حادث سرقة ، توضح أن المبروقات مبلغ نقدي دون تحديد حجم هذه المبالغ ، ونفس الحال في حالات سرقة المصوغات التي نادراً ما تذكر قيمتها الحقيقية ، وعكس الحال عندما تضبط هذه الجرائم ، حيث تميل بعض الأقسام إلى تضخيم الجهود وتضخيم حجم المبروقات التي أمكن ضبطها .

- إغفال ذكر الجهات التي شاركت في الفحص :

أغلب الحوادث الجنائية التي يتم تحرير تقارير أمنية بشأنها ، يتم الانتقال لفحصها بمعرفة أجهزة الشرطة المحلية فضلاً عن أجهزة أخرى معلونة لها ، مثال ذلك : مفتشي المباحث الجنائية بمصلحة الأمن العلم ، وضباط إدارة البحث الجنائي ، وخبراء الأدلة الجنائية في المديرية ، وفي مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ، وعندما يتم تحرير تقرير فحص الحادث بمعرفة ضباط من قسم الشرطة الذي وقعت فيه الجريمة ، يُغفل ذكر كل من انتقل ، ويكتفي بذكر ضباط القسم وفرقة الشرطة ، معتقدون أن ذلك سيشير إلى احتواء الموقف محلياً ، وهي نظرة قاصرة أمنياً ، ويجب أن يتم تدراك ذلك .

- إيضاح سبب الجريمة :

لكل جريمة مرتكبة سبباً لارتكابها ، ويجب أن يقوم محرر هذا التقرير الأمني بتناول السبب المباشر لارتكاب الجريمة ، لأن إيضاح السبب في ارتكاب تلك الواقعة الإجرامية رتباً يدفع الرئيس الشرطي إلى اتخاذ إجراء أمني مركزي منعاً لتكرار ارتكابها .

مثال ذلك :

في جريمة قتل مرتكبة في القاهرة وتحديدًا في دائرة قسم بولاق أبو العلا سنة ١٩٧٢ م ، عندما يوضح محرر التقرير أن سبب ارتكاب الجريمة هو إصابة الجاني بلوثة عقلية مفاجئة ، ويوضح أنه كان قد خرج لتوه من مستشفى الأمراض العقلية ،

وَأَنَّهُ لَا تَوْجِدُ أَيُّ دَوَاقِعَ أُخْرَى ؛ لِانْتِفَاءِ الْعَلَاقَةِ السَّابِقَةِ بَيْنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَ الْجَانِي ،
فَالأَوَّلُ عَصِيدٌ بِالْقَوَاتِ الْمُسَلَّحَةِ ، كَأَن يَرْتَدِّي مَلَابِسَهُ الرِّسْمِيَّةَ ، وَ يَمِيرُ مُصَادِفَةً بِالْمَنْطَقَةِ
الأُولَى مَرَّةً ، بَيْنَمَا الْجَانِي مِنْ مَكَانِ الْمَنْطَقَةِ ، هُنَا تَكُونُ الْوَاقِعَةُ مُحَدَّدَةً ، وَ لَا حَاجَةَ إِلَى
أَيِّ إِجْرَاءٍ أَمْنِي بِنَزُولِ قَوَاتِ شُرْطَةِ التَّلَوُّجِ الْأَمْنِي فِي الْمَنْطَقَةِ .

تَعْتَلِفُ هَذِهِ الْجَرِيمَةُ عَنْ وَاقِعَةٍ أُخْرَى لَرْتَكَبَتْ فِي دَاقِرَةِ قَسَمِ السَّيِّدَةِ زَيْنَبَ بَيْنَ عَائِلَتَيْنِ
بَيْنَهُمَا ثَارٌ قَدِيمٌ ، وَ تَجِدُ الدَّمَّ بَيْنَهُمَا لَوْقُوعِ جَرِيمَةٍ قَتَلَ ذَهَبَ ضَحِيَّتِهَا أَحَدَ أَفْرَادِ الْعَائِلَتَيْنِ ،
هَذَا سَيَكُونُ الْقَرَارُ الشَّرْطِيُّ بَعْدَ مِطَالَعَةِ التَّقْرِيرِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْحَالَتِ هُوَ تَكْثِيفُ التَّلَوُّجِ الْأَمْنِي
بِالْمَنْطَقَةِ حَتَّى هُدُوءِ الْحَالَةِ ، وَ رُبَّمَا يَتِمُّ اعْتِقَالُ رَعُوسِ الْعَائِلَتَيْنِ الْمُتَحَارِثَتَيْنِ حَتَّى يَتِمَّ
الصِّلَحُ بَيْنَهُمَا ، وَ لَا تَتَجَدَّدُ جَرَائِمُ الْقَتْلِ بَيْنَهُمَا .

• تَوْضِيحُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمُتَّخَذَةِ :

يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ تَوْضِيحُ الْإِجْرَاءَاتِ الْمُتَّخَذَةِ فِي الْمَوْضُوعِ مَحَلِّ التَّقْرِيرِ الْأَمْنِي ، حَتَّى يَكُونَ
فِي اسْتِطَاعَةِ الرَّئِيسِ الْأَعْلَى الَّذِي يُعْرَضُ عَلَيْهِ التَّقْرِيرُ أَنْ يُوْجِهَ إِلَى اسْتِكْمَالِ الْإِجْرَاءَاتِ
الَّتِي لَمْ تَتَّخَذْ ، أَمَّا عَرْضُ التَّقْرِيرِ دُونَ إِضْحَاحِ الْإِجْرَاءَاتِ الْمُتَّخَذَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ نَوْعًا مِنْ
الْخَطَأِ الْمَوْضُوعِيِّ .

ثَانِيًا : اخْتِرَالُ الْحَقَائِقِ :

إِنَّ دَوْرَ مَحْرِرِ التَّقْرِيرِ هُوَ بِمِثَالَةِ الْمَصُورِ الْفُوتُوغْرَافِيِّ ، فَهُوَ يَنْقُلُ الْأَحْدَاثَ كَامِلَةً ،
وَ أَيُّ اخْتِرَالٍ لِلْحَقَائِقِ فِي تَقْرِيرِهِ بَعْدَ بِمِثَالَةِ خَطَأٍ غَيْرِ مَقْبُولٍ ، فَالْمُصَوِّرُ الْفُوتُوغْرَافِيُّ
يَجِبُ أَنْ تَكُونَ وَاضِحَةً وَجَلِيَّةً ، وَ يَحْدُثُ اخْتِرَالُ الْحَقَائِقِ بِسَبَبِ عَمْدِي وَ آخَرٍ غَيْرِ
عَمْدِي ، وَ نَتَلَوَّلُ السَّبَبِينَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي :

السَّبَبُ الْعَمْدِيُّ : وَ هُوَ الَّذِي يَتِمُّ عَنْ إِرَادَةٍ وَ تَبَصُّرٍ مِنْ جَانِبِ مَحْرِرِ التَّقْرِيرِ ،
فَهُوَ يَعْلَمُ الْحَقِيقَةَ كَامِلَةً ، وَ لَكِنَّهُ لَمْ يُقَصِّرْ فِي فَحْصِ الْمَوْضُوعِ ، وَ لَمْ يَحْدُثْ تَأْخِيرٌ فِي
الْإِنْتِقَالِ ، وَ لَكِنْ حَدَثَ تَحْدِي مِنْ أَحَدِ أَفْرَادِ الْقُوَّةِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَوَاطِنِ الْأَمْرِ الَّذِي

استأثر جماهير المنطقة فخرجت تشعل النيران في مبنى المركز أو قسم الشرطة ، وَ يَتِمُّ هَذَا لاختزال كل تلك الحقائق ، وَيَتِمُّ البدء في وصف الحالة فيما بعد بدء التجمهر ، وَ اشتعال النيران ، وَ ذَلِكَ نوع من اختزال الحقيقة عَنْ عدد .

السبب غير العملي : وَ هَذَا لَا تتوافر المعلومات لدى محرر التقرير ، وَ لذلك نجده وَ قَدْ انتقل إِلَى مسرح الحادث ، وَ كَلِّفَ بعد ذَلِكَ بتحرير تقريراً أمنياً لحرضه عَلَى رئيسه الأعلى ، فهو إِنَّن لَا ينكر إِلَّا مَا توافر لديه عن يقين ، فهو هَذَا لم يغفل حقيقة عرفها ، وَ لكن من كلفه بكتابة هَذَا التقرير هُوَ الذي أخطأ في اختياره فخرج تقريره متضمناً هَذَا الْخَطَأَ الموضوعي .

ثالثاً : تضخيم الجهود المبذولة :

عقب الانتهاء من جهود فحص موضوع معين أمام جهة شرطية ، تطلب الجهة الرئاسية من رئيس هَذِهِ الجهة الشرطية تحرير تقرير يتضمن جهود القائمين عَلَى أمر إنهاء هَذِهِ المشكلة الَّتِي بُذِلَتْ فِيهَا الجهود .

و يُتَبَارَى العديد من الجهات في استعراض جهود أفرادها في حل هَذِهِ المشكلة ، وَ نجد أَنَّ الموضوع الذي لم يَمُكَّ بفحصه أَكْثَر من ضابط واحد فقط ، قَدْ أَضِيفَ إِلَيْهِ أَكْثَر من عشر ضباط ، وَ عشرين أمين شرطة وَ فرد بحث جنائي ، وَ يطلب للرئيس المباشر لَهُمُ تقدير جهودهم بمعرفة الرئيس الأعلى لَهُ .

وَلَقَدْ يَأْتِي هَذَا العرض من جانب هَذِهِ الجهة الشرطية بنتيجة عكسية ، حَيْثُ يَرَفُضُ المطلوب منه إصدار قرار المكافأة تقرير أي مبلغ نقدي لأي فرد أو ضابط ، وهنا نجد أَنَّ الضابط القائم بالضبط ، وَ قَدْ أَصِيبَ بالإحباط الوظيفي من جراء ذَلِكَ للتصرف من جانب رئيسه المباشر .

وَقَدْ يَتِمُّ تضخيم الجهد المبذول ليس بقصد الحصول عَلَى مكافأة ، وَ إِنَّمَا يهدف آخر ، هُوَ إشعار الرئيس الأعلى لِهَذِهِ الجهة أَنَّ وجود هَذَا الضابط في ذَلِكَ الموقع الشرطي

ضرورة لا غنى للشرطة كلها عنه ، وَ لَقَدْ بدونه ينهار الأمن في المنطقة ، فهو الإنسان المسيطر الحكيم الواعي القادر عَلَى تحريك دفة الأمور ، وَ تلك سياسة خاطئة لبعض رؤساء العمل في جهاز الشرطة أَوْ للجهاز الإداري بصفة عامة ، فأَي موقع شرطة يستطيع ضباط كثيرون إدارته ، وَ رُبَّمَا بكفاءة أعلى من ذَلِكَ الشخص الذي يتصور نفسه نجماً شرطياً لا يشق له غبار .

رابطاً : التقليل من أهمية الحادث محل التقرير :

في بعض الحالات لَّتِي يَتِمُّ تحرير تقارير أمنية عنها ، قَدْ يعتمد محرر التقرير إِلَى محاولة طمس أهمية الواقعة ، أَوْ التقليل من خطورتها ، في محاولة منه إِلَى الدخول إِلَى دائرة التمسكين الأمني للحادث ، وَ قَدْ تكون الأهداف مختلفة حسب الحالة محل الفحص عَلَى النحو التالي :

- درء المسؤولية عَنِ الرؤساء :

وَيَتِمُّ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَتِمُّ تقديم هذه التقارير الأمنية من جانب بعض المسؤولين عَنِ الأجهزة الرقابية في المنطقة لَّتِي وقعت بِهَا الجريمة محل التقرير ، وَ يقصد محرورو التقارير درء المسؤولية عَنِ الرؤساء المباشرين عَنِ الأجهزة للشرطة المحلية .

- الرغبة في التقاط الأنفاس :

و يقصد محرورو التقرير هُنَا التقاط أنفاسه حتى يتمكن من تجميع قواه الأمنية ، وَ يُحْكَم الرقابة عَلَى الحادث نفسه ، فهو هُنَا لا يرغب في درء الحادث وَ تداعياته ، وَ لكنه يرغب في الحصول عَلَى فرصة زمنية يتمكن خلالها من إتمام للفترة الأمنية الموقفة .

و في هَذَا الإطوار فإن التقليل من أهمية الحادث يكون بقصد عدم إثارة رؤسائه ، وَ اضطرابهم إِلَى اتخاذ مواقف أمنية متشددة ، إمَّا تجاه هَذَا الرئيس ، أَوْ تجاه أسلوبه في العمل من الهدوء إِلَى الانفعال الزائد ، وَ التواجد الأمني المكثف في المنطقة محل الحادث .

الرغبة في عبور فترة زمنية حرجة :

الزمن في العمل الشرطي له تأثيره الحاد ، ففوق جريمة هروب متهمين من حجز أي قسم شرطة أو مركز في شهر نوفمبر يختلف تماماً عن وقوع نفس الجريمة ، و بنفس الطريقة ، و في ذات المكان ، و لكن في شهر يونيو أو يوليو ؛ حيث تكون حركة الترفقات و التنقلات قلب قوسين أو أنفي . فقد يتخذ قرار سريع بإحالة المأمور للمعاش ، أو نقله إلى موقع منزو وظيفياً ، بينما في الحالة الأخرى يتم التحقيق معه إدارياً ، و قد يكتفي بمجازاته بالإنذار فقط .

و ربما يكون القصد من تقليل أهمية الحث في التقرير الأمني هو عبور فترة زمنية حرجة بالنسبة للمواطنين في المنطقة . مثال ذلك مناسبة دينية كأحد الأعياد مثل عيد الفطر أو عيد الأضحى المبارك ، أو مناسبة وطنية مثل أعياد أكتوبر المجيدة ، حيث تعد الأجهزة الأمنية إلى تخفيف قبضتها في مواجهة الأحداث التي تقع من بعض الجماهير دون أن يكون الإجراء العسدي متوفر في عناصر الجناة فيها .

- الرغبة في عدم انتقال الرؤساء إلى موقع الشرطة :

ترتبط الحوادث المتهبة بانتقال الرؤساء الأعلى من رؤساء المواقع الميدانية ، و لهذا فإن مصلحة رئيس الموقع الشرطي في ألا ينقل توصيلات الحادث الملتهب إلى الرئاسة المباشرة ؛ لأن ذلك معناه انتقال تلك الرسائل إلى جهة الشرطة ، و قد يصاحب ذلك تأجيل القيام بالإجازات للمأمورين و المقررة شهرياً خاصة في مواقع صعيد مصر ، و قد يترقب على انتقالهم كشف أوجه القصور في العمل الشرطي ، فيسعى الرئيس المحلي للموقع الشرطي إلى تداركها حتى لا يتزايد نطاق مسؤوليته عن الجرائم المتكررة السابق حدوثها .

خامساً : محاولة إخفاء الأخطاء :

قد يعتمد محرر التقرير إلى إخفاء أخطاء العاملين تحت رئاسته ، أو في الموقع

الشرطي الذي وقع به الحادث محل القصاص ، مثال ذلك :

- عدم نكر تصرفات خاطئة للأفراد لو الضباط رغم تلكد وقوعها ، و يقصد محرر التقرير هنا من إخفاء هذه التصرفات ، أن يحاول النجاة بهؤلاء المخطئين من دائرة المسؤولية الإدارية تجاه تلك الأخطاء .

- عدم نكر الإجراءات الإدارية التي اشتملت عليها عملية مواجهة الأحداث ، و التي قد تكون هي السبب المباشر في تداعي الأحداث ، لو التي ساعدت في اشتعالها بالخطأ في توقيت اتخاذها ، لو نوعية الأسلوب الأمني الذي تم به معالجة الموقف .

- إيضاح نتائج الإجراءات الخاطئة في المواجهة على أنها كانت المقدمة التي ترتب عليها تداعي الأحداث و للتدخل المباشر ، رغم كونها هي التي أدت إلى كل النتائج الجسيمة ، مثال ذلك : حدوث تزلحم من أفراد جمهور الدرجة الثالثة في إحدى مباريات الكرة ، و قيام أحد الضباط بإطلاق القنابل المسيلة للدموع تجاه هذه الجماهير ، مما أدى إلى محاولتها الهرب و الخروج ، و ترتب على ذلك مصرع بعض المشجعين ، هنا قد نجد أن محرر التقرير يغفل ذكر واقعة إطلاق القنابل المسيلة للدموع ، و يبدأ من محاولة الجماهير التدفق و التزاحم و مصرع الكثيرين من المشاهدين (١) .

و يترتب على إخفاء الأخطاء عن الرؤساء ، عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة في مواجهة الأحداث ، و تبدو المشكلة مجسمة عنما يكون هذا التقرير الأمني محرراً من جهة رقابية ، المغروض أن يكون اهتمامها في الفحص موجهاً إلى تحديد الأخطاء من جانب رؤساء الموقع الشرطي الذي حدثت الواقعة به .

أما في التقرير الأمنية المحررة في القاعدة الشرطية ، فإن المشكلة يمكن أن يتم

(١) حدثت هذه الواقعة بكل تفاصيلها في ستاد كفر الشيخ سنة ١٩٨٥ م ، و ترتب عنها حدوث ذات النتائج المشار إليها .

لكتشافها من جانب العديد من الأجهزة الرقائية التي تملك للكشف عنها ، وإثباتها و توجيه الفكر الرئيسي إلى هذه الأخطاء ، حتى يمكن مواجهتها و وضع الحلول لها .
ملحظاً : الإطالة غير المجدية :

يعتقد بعض معوري التقارير أن الإطالة في الرد لموضوع التقرير ميوكد للرئيس الشرطي الذي يُعرض عليه التقرير أن محرره قد بذل جهداً كبيراً و أن فحصه متكاملأ ، و واقع الحال غير ذلك إذ تبدو خبرة و مهارة الضابط في اختزال المعلومات غير الضرورية ، و عرض ما هو هام في الموضوع فقط . و تبدو صور الإطالة غير المجدية في بعض التقارير فيما يلي :

- الإصرار على تكرار ما سبق ذكره في فقرات سابقة .
- ذكر تفاصيل غير مؤثرة في الحثث موضوع التقرير .
- إثبات كل أقوال شهود الواقعة ، رغم اتفاقهم في شهادتهم على تفاصيل محددة .

سابعاً : الاختزال للمعلومات أو الإجراءات :-

تكلمنا في الفقرة السابقة عن الإطالة غير المجدية ، و توصلنا إلى أهمية إثبات ما هو ضروري في التقرير ، و لكن ليس معنى ذلك أن نخترل معلومات أو إجراءات في الحادث ، فالمعلومات الضرورية يجب إثباتها حسب نوع التقرير ، و كذلك الإجراءات المتخذة يجب أن تُعرفها في غير إسهاب ، فنقول مثلاً : إنه تم تعيين خدمة ملاحظة حالة في المنطقة محل الحادث ، و لا يجب أن نُغفلَ هذا الإجراء المتخذ تحت مقولة أن الإطالة غير المجدية مرفوضة في التقارير . نحن نرفض القول بإثبات أن خدمة ملاحظة الحالة تمثلت في تعيين ضابط و نذكر اسمه في الدورية الصباحية و معه عدد عشر أمناء شرطة و نذكر أسمائهم ، و في الدورية المسائية التالية تعيين الضابط _____ و معه عدد _____ أمين شرطة ، و هكذا ... ، و لكن يكفي بإثبات الجملة التالية : تعيينت خدمة ملاحظة حالة بالمنطقة . (فقط لا غير) .

كُتِبَ : عدم نكر الحقائق :

يتطلب التقرير الأصلي أن نذكر الحقائق الكاملة دون اختزال أو إبطاء غير مجدية ،
و لكن قد يحدث في بعض الحالات ألا تُذكر الحقائق كلها أو بعضها -
يرجع ذلك إلى أحد الأسباب التالية :

- عدم الرغبة في معاداة جهة رئيسة معينة :

قد يقفل محرر التقرير إلى عدم نكر الحقائق ، نظراً لرغبته في عدم معاداة جهة
رئيسية أو رقابية على الموقع الشرطي الذي يُفعلُ بِهِ هَذَا الضابط في مجاله ،
مثال ذلك : أن تصطم سيارة شرطة تعمل في جهة رئيسية بإحدى السيارات الأخرى
المدنية و يترتبُ على هَذَا الحادث وفاة قائد السيارة الثانية ، و يتأكد محرر المحضر في
هذه الواقعة من خلال ما تردد على لسان السائق البالغ من العمر خمسين عاماً ، و يسفر
الفحص عن أن نجل هَذَا الرئيس الشرطي هو الذي كَانَ يقود هذه السيارة ، و يكفي
محرر التقرير بإثبات وقوع حادث تصادم ، و وفاة موطن ، و ضبط سيارة للشرطة ،
و مواجهة سائقها بالحادث و إحالته للنيابة العسكرية المختصة ، دون إيضاح أقواله
أو سؤال هَذَا الشاب السائق الحقيقي لهذه السيارة ، و ذَلِكَ رغبة في عدم معاداة والد هَذَا
الجاني الحقيقي .

- الخوف من الشخص الذي يمكن إسناد الواقعة إليه :

بعض الوقائع التي تكون محلاً لكتابة تقارير أمنية عنها ، قد تشتمل على اتهام موجه
إلى شخص ما يشغل منصباً مرموقاً مثلاً عضو مجلس شعب أو في جهة قضائية معينة ،
و يمثل إسناد الاتهام إليه نقطة بداية خصومة بين هَذَا الشخص و بين محرر التقرير ،
و قد يلجأ الضابط إلى إغفال ذكر الاسم لهذه الشخصية في تقريره إذا ما كَانَ هناك
أشخاص آخرون مثل أبنائه أو أشقائه متهمين في هذه الواقعة و يكفي بذلك ، و يُعد ذلك
خطأ موضوعياً في تقريره ، إذ يجب عليه أن يكون أميناً مع نفسه و ينكر الحقائق كاملة .

- الخوف من تقرير مسئولية محرر التقرير :

إن ذكر الحقيقة الكاملة قد يترتب عليه تقرير مسئولية محرر التقرير ، ولهذا قد يعمد إلى محاولة عدم ذكرها تملأ ، وأنكر هذا مثلاً عملياً على ذلك :

وقعت عملية هروب من حجز أحد أقسام شرطة القاهرة سنة ١٩٧٢ م ، وتمت عملية الهروب عن طريق نقب جدار حجز القسم ، و يبلغ سمك الجدار حوالي متر من الحجارة " البناء القديم " ، و هرب من الحجز في هذا اليوم ثلاثة متهمين محبوبين احتياطياً على نمة النيابة العامة ، و لكن مأمور القسم محل الحادث استخرج من دفتر الإشارات العديد من الإشارات السابق إرسالها إلى الحي ، و التي يشير فيها إلى احتمال سقوط مبنى القسم لتصدع جدرانه ، خاصة جدران الحجز و تحديداً في المنطقة المجاورة لدورة مياه الحجز (التي نقبها اللجأة و هربوا منها) ، و أرفق صورة من أكثر من محضر معاينة لمهندسين التنظيم ، و توجه بها إلى اللواء مدير الأمن في هذا الوقت ، و عرض تقريراً أميناً يتضمن كل ما سبق [ذكر تصدع جدران القسم ، و الخشية من انهيار المبنى على الضباط و أفراد الشرطة و الجمهور المتردد على القسم] ، و أوضح أنه لو لا ستر الله سبحانه و تعالى لهرب كل المحجوزين فجر اليوم (يوم عرض التقرير) ، و أن ضابط النيابة للعلوية بعد أن شعر بتصددع جدار القسم قام باتخاذ إجراءات للحفاظ على أكثر من خمسين محجوزاً ، و لو لا براعته و يقظته لهرب من هرب و مات من مات منهم و لكانت كارثة بكل المقاييس و حمد الله على فرار ثلاثة فقط ، و قد تم تكليف المباحث بضبطهم و سيضبطون خلال ساعات ، و أجرينى اتصال من مكتب مدير الأمن مع المحافظ في هذا الوقت ، و تقرر مبلغ مائة ألف جنيه لإعانة رفع مبنى القسم كلية على أعمدة من الصلب تضمن عدم انهياره ، و لم يتخذ أي إجراء شرطي حيال واقعة هروب المتهمين ، و تم إخطار النيابة العامة بواقعة هروب المتهمين ، و الذين تم ضبطهم بعد ٢٤ ساعة من الإخطار بهروبهم .

خلاصة ما تقدم أن هذا التقرير الأمني غفل عن ذكر الحقيقة الكاملة بشأن كيفية الهروب ، وَ تَلَكَّ حَتَّى يَتِمَّكَنَ الْمَأْمُورُ مِنَ الْهَرُوبِ مِنْ تَقْرِيرِ مَسْئُولِيَّتِهِ عَنْ تِلْكَ الْوَقْعَةِ (١) .

وَنُؤَكِّدُ أُخِيرًا أَنَّا لَا نُوَدِّدُ مِثْلَ هَذَا التَّصَرُّفِ تَحْتَ مَقُولَةٍ أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْوَقْفَةِ الْعَابِرَةِ لِتَأْمِينِ مُسْتَقْبَلِ ضَابِطٍ مُنَوَّبٍ الْقِسْمِ لِيَلَّا ، وَ لَكِنَّا فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ نَوْعٌ مِنَ الْهَرُوبِ مِنْ مَوَاجِهَةِ الْمَسْئُولِيَّةِ الْإِشْرَافِيَّةِ لِهَذَا الْمَأْمُورِ .

• قبول التوجيه الإداري الصادر إلى محرر التقرير الأمني بترك الوقائع وإغفال أخرى :

المفروض أن الضابط محرر التقرير يَسَطَّرُ مَا يَمْلِيهِ عَلَيْهِ ضَمِيرُهُ لِلشَّخْصِي حَتَّى يَعْضِرَ عَلَى رُؤْسِهِ أَوْ لِحْجَةٍ طَالِبَةٍ لِلتَّقْرِيرِ الْحَقِيقَةِ الْكَامِلَةِ ، حَتَّى نَتِمَّكَنَ مِنْ اتِّخَاذِ قَرَارٍ مُعَيَّنٍ ، وَ لَكِنَ الْمَشْكَالَةُ الْكَامِلَةُ تَتَجَسَّدُ بِكُلِّ مَعَانِيهَا عِنْدَمَا يَطْلُبُ الرَّئِيسُ الَّذِي سَيُعْضِرُ عَلَيْهِ التَّقْرِيرَ مِنَ الضَّابِطِ مَحَرَّرِ التَّقْرِيرِ أَنْ يَذْكَرَ مَطْلُومَاتٍ مُعَيَّنَةٍ تَسْهِّلُ لَهُ عَمَلِيَّةَ اتِّخَاذِ قَرَارٍ فِي اتِّجَاهٍ مُعَيَّنٍ ، وَ يَكُونُ هَذَا الضَّابِطُ مِنَ الضَّعِيفِ ، وَ الْوَاهِنِ ، وَ عَدِمَ الْقُدْرَةَ عَلَى فَرْضِ كَلِمَتِهِ الَّتِي يَمْلِيهَا عَلَيْهِ رَبُّهُ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى وَ ضَمِيرُهُ الْإِنْسَانِي ، وَ الْحَقُّ الَّذِي أَقْسَمَ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّحَاقُّقِ بِعَمَلِهِ الشَّرْطِيِّ ، فَلَا يَمْلِكُ هَذَا الضَّابِطُ إِلَّا أَنْ يَعْضِرَ مَا هُوَ مُطْلُوبٌ مِنْهُ ، رَغْمَ مُخَالَفَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ .

مثال عملي : طلب أحد الرؤساء الشرطيين من ضابط مباحث في أحد أقسام القاهرة أن

(١) وَ فِي الْمَقَابِلِ نَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْقِيَادَاتِ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ يَمْلِكُ الْقُدْرَةَ عَلَى مَوَاجِهَةِ مِثْلِ قَدَمِ الْمَوَاقِفِ ، بَلْ لُبُّ التَّارِيخِ الشَّرْطِيِّ يَسْجُلُ بِكُلِّ الْفَقْرِ وَ الْإِعْتَرَازِ مَوَاقِفَ أَرْجَالٍ سَبَقُوا لِيَدِ الدَّهْرِ مَسْجُودَةً بِحُرُوفٍ مِنْ نُورٍ ، مِنْ تِلْكَ وَقْعَةٍ قِيلَ لِلرَّاهِ نَقَبَ مَدِيرِ أَمْنِ الْجِزَّةِ (الْمَكْدَلُ) فِي الْمَبْعِيَّاتِ ، وَ الَّذِي قَلَمَ بِضَبْطِ نَجَلِ الطَّلَبِ بِكَلِيَّةِ الشَّرْطَةِ مُتَلَبِّسًا بِسُرْقَةٍ بِدَقْرَةٍ مَدِيرِيَّةٍ أَمْنِ الْجِزَّةِ ، وَ قَدِمَ لِمُسْلَمَاتِ التَّحْقِيقِ (لَنَيْلَةِ الْعِلْمَةِ) ، وَ قَلَمَ بِنَفْسِهِ بِإِنْطِلَاقِ كَلِيَّةِ الشَّرْطَةِ لِاتِّخَاذِ إِجْرَامَاتٍ فَضَّلَ لِيَنَ عَقِبَ إِسْدَارِ نَيْلَةِ الْعِلْمَةِ قَرَارَهَا بِحَبْسِهِ لِمُتِلَابِلًا عَلَى ذِمَّةِ التَّحْقِيقِ ، وَ فَعَلًا صَدَرَ قَرَارُ كَلِيَّةِ الشَّرْطَةِ بِفَضْلِ الطَّلَبِ ، وَ تَمَّتْ إِجَانَتُهُ بِمُتَرَفِّفَةِ الْمَحْكَمَةِ الْمُخْتَصِمَةِ ، حَقًّا لِيَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ يَتِمُّ بِمُنْتَهَى الشَّجَاعَةِ وَ الْقُدْرَةِ وَ آدَاءِ الْوَاجِبِ مِمَّا كَفَتْ التَّضْعِيقَاتُ ، وَ لَوْ تَطَلَّقَ الْأَمْرُ بِالْإِطْلَاحَةِ بِمُسْتَقْبَلِ الْإِنِّ نَفْسَهُ ! .

يُثبت أن نَدَلَ شخص (طبيب / أستاذ بكلية الطب) من عمله في عيادته في منطقة باب اللوق لا يتجاوز مَثلَين جنياً شهرياً ، في الوقت الذي كَانَ هَذَا الطبيب يتقاضى مبلغ ثلاثين جنياً قيمة للكشف عَلَى كل طفل (فهو أستاذ لُطفال) ، وَ كَانَ عدد المترددين عَلَى العيادة لا يقل عَنْ عشرين طفلاً ، وَ لم يَكْتَبِ الرئيس بذلك ، وَ إِنَّمَا كَتَب بِخَطِ يده مَا يجب أَنْ يسطره تفصلياً هَذَا الضابط من تقرير بالنفقة ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الضابط إِلَّا أَنْ أثبت مَا يمليه عَلَيْهِ ضميره من دخل ، وَ أثبت أَنْ دخل هَذَا الطبيب لا يقل عَنْ عشرة آلاف جنياً شهرياً .

- الرغبة في الحصول عَلَى مكافأة الرئاسة :

قلنا إِنَّ التقرير الأمني يتطلب ذكر الحقيقة الكاملة ، وَ قَدْ يَتِمُّ عرض موجز بالمعلومات عَلَى الجهة القضائية بقصد الحصول عَلَى الإذن اللازم بضبط الواقعة محل الفحص ، وَ لكن الأجهزة الرئاسية يجب أَنْ تعرف كل الحقائق وَ الملابسات عَنْ موضوع الفحص ، وَ أَذْكَرُ هُنَا مَثَلاً عملياً عَلَى ذَلِكَ :

في حالة من حالات ضبط المضبوطات في أحد الأوكار ، اكتفى محرر التقرير بنكر ورود معلومات إليه عَنْ وجود هَذِهِ الممنوعات في هَذَا الوكر ، وَ اتَّخَذَهُ إجراءات ضبط الواقعة وَ ضبط كل الممنوعات ، وَ لم ينكر الحقيقة في شأن توجه أحد المواطنين إليه وَ إرشاده عَنْ تلك المضبوطات ، وَ انهالت المكافآت عَلَى تلك الجهة الَّتِي قامت بالضبط ، بعد أيام تَكَشَّفت الحقيقة الكاملة ، وَ استوجب إجراء المواجهة الرئاسية اتخاذ إجراءات إدارية اتسمت بالقسوة عَلَى كل من حرر هَذَا التقرير .

و يستفاد من ذَلِكَ : أَنْ الرغبة في الحصول عَلَى مكافآت من الأجهزة الرئاسية الشرطية لا تَسْمَحُ لَنَا بِإغفال ذكر حقيقة مصدر المعلومة الَّتِي تم التحرك بِنَاءِ عليها .

- الرغبة في الانتقام من إنسان ما :

قد يَتَرْتَبُ عَلَى التقرير الأمني إصدار قرار وزاري باعتقال شخص ما ، وَ قَدْ يكون

هَذَا للشخص لَهُ سوابق وَ قهملات عديدة ، وَ لكن كل هَذِهِ الاتهامات ، صدر قرار من النيابة العامة بحفظها ضد هَذَا للشخص ، وَ جميع هَذِهِ القضايا الَّتِي صدر فِيهَا أحكام قضائية ضده كَانَتْ غيائية ، وَ عند طعنه فِيهَا صدرت أحكام بالبراءة لَهُ ، وَ أصبحت صحيفة سوابقه خالية تماماً ، وَ يأتي للقرار الأمني ليؤكد سابقة الحكم عَلَيْهِ قضائياً في عدة قضايا وَ يذكرها تفصيلياً ، وَ يوضح الاتهامات أيضاً تفصيلياً ، وَ يطلب اعتقاله جنائياً وَ يصدر قرار الاعتقال وَ يوضع هَذَا الإنسان في المعتقل ، ثُمَّ يتخذ إجراءات الطعن في قرار الاعتقال ، وَ يقدم الأوراق القضائية للدالة عَلَى حفظ القضايا وَ براءته في الأحكام ، وَ يصدر حكماً بالغاء قرار الاعتقال ، وَ الإفراج عنه . من الَّذِي يتحمل مسؤولية بقاءه داخل المعتقل طوال سنة أشهر حتى الإفراج عنه ؟ وَ لماذا نغفل عَنْ ذكر الحقيقة ؟ اللهم غير الرغبة في الانتقام مِنْ إنسان ما .

- علم وجود قاعدة معلومات لدى الإنسان المكلف بوضع التقرير :

يتطلب التقرير الأمني أَنْ يذكر محرره الحقيقة الكاملة ، وَ لكي نذكر هَذِهِ الحقيقة لابد وَ أَنْ يتوفر لدى الضابط قاعدة معلومات كاملة توفر لَهُ كل صغيرة وَ كبيرة حتى يستطيع أَنْ يضع تقريره متكاملأً ، فإذا افترضنا أَنْ هَذِهِ القاعدة المعلوماتية غير موجودة ، لِنَنْ النتيجة هي عدم ذكر الحقيقة ليس بسبب الرغبة في الانتقام من الشخص المطلوب اتخاذ قرار باعتقاله ، كما في المثال السابق ، وَ إِنَّمَا لعدم وجود وَ توفر معلومات عنه .

- الرغبة في التجني عَلَى الإنسان المتهم بارتكاب الواقعة :

إن الضابط معرر التقرير يسعى إِلَى ذكر الحقيقة ، وَ لكن في بعض الحالات قَدْ نجد الضابط وَ قَدْ توفر أمامه دليل براءة لِهَذَا المتهم ، فيحاول الضابط تقوية فرصة إثبات براءة هَذَا المتهم في محاولة منه للتجني عَلَيْهِ ، فلا يذكر هَذِهِ الحقيقة ، وَ أنكر مَآلاً عملياً عَلَى ذَلِكَ :

ارتكبت قضية قتل سيدة بدائرة قسم عابدين ، وَ تم رفع آثار بصمات من مسرح

الحادث ، وَ قَمْنَا بِتَحْدِيدِ بَعْضِ الْأَشْخَاصِ الْمُرْتَدِّينَ عَلَى هَذِهِ الْقِتْلَةِ فِي شَقَّتْهَا مِنْذُ عِلْمِ سَابِقٍ وَ بِمُضَاهَاةِ بَصْمَاتٍ لِحَدِّمٍ تَطَبَّقَتْ بِصِمْتِهِ عَلَى لُتْرٍ مَرْفُوعٍ مِنْ مَسْرَحِ الْحَادِثِ ، وَ أَفْكَرَ هَذَا الْإِنْسَانَ تَرَدُّدَهُ عَلَى هَذِهِ الْقِتْلَةِ مِنْ قَبْلِ ، وَ أَصْبَحَ الْمُسْتَبْهَةِ فِيهِ مَتَّهَمًا بِارْتِكَابِ الْجَرِيمَةِ ، وَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ دَاخِرَةِ الْاِتِّهَامِ ، وَ هُوَ الْإِنْسَانُ الْفَقِيرُ الْبَسِيطُ ، إِلَّا شَهَادَتِي أَنْ الْبَصْمَةَ الْمَعْتُورَ عَلَيْهَا بِمَسْرَحِ الْحَادِثِ وَ الَّتِي تَطَبَّقَتْ عَلَيْهَا بِصْمَاتُ الْمَتَّهَمِ ، كَانَتْ فِي أَسْفَلِ الْحَوْضِ عَلَى زَجَاجَةٍ وَيَسْكِي تَحِيطُ بِهَا خَيْوُطُ الْعَنْكَبُوتِ وَ الْأَثَرِيَّةِ ، مِمَّا يُوَكِّدُ أَنَّ هَذَا الْأَثَرُ قَدِيمٌ ، وَ أَيْسَ جَدِيدَ الْمَتَّهَمِ بِارْتِكَابِ الْحَادِثِ ، إِذَنْ لَوْ لَمْ أَشْهَدْ بِذَلِكَ أَمَامَ النَّيَابَةِ الْعَامَّةِ لَكَانَ عَدَمُ ذِكْرِ الْحَقِيقَةِ رَاجِعًا إِلَى الرَّغْبَةِ فِي التَّجْنِي عَلَى هَذَا الْإِنْسَانِ الْمُسْتَبْهَةِ بِارْتِكَابِهِ لِلْوَاقِعَةِ (١) .

١ - الرَّغْبَةُ فِي مَجَامَلَةِ طَرَفٍ فِي الْوَاقِعَةِ الْمُسْنَدَةِ إِلَيْهِ :

قَدْ يَرْجِعُ السَّبَبُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي مَجَامَلَةِ طَرَفٍ فِي الْوَاقِعَةِ الْمُسْنَدَةِ إِلَيْهِ ، حَتَّى لَا تَنْجُو لِحَاةُ اللَّيِّ سِعَرُضٍ عَلَيْهَا لِتَقْرِيرِ الْأَمْنِيِّ إِلَى تَقْرِيرِ عَدَمِ مَجَازَاةِ الضَّابِطِ مُرْتَكِبِ الْمَخَالَفَةِ مِثَالُ ذَلِكَ :

أَنْ يَغْفَلَ الضَّابِطُ مُحَرَّرَ التَّقْرِيرِ الْأَمْنِيِّ إِبْثَاتِ إِصْلَابَاتِ الْكَشْفِ الطَّبِيعِيِّ عَنْ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي يَتَضَرَّرُ مِنْ قِيَامِ الضَّابِطِ بِاسْتِغْمَالِ الْقِسْوَةِ مَعَهُ ، وَ ذَلِكَ فِي مُحَاوَلَةٍ إِلَى تَخْفِيفِ الْقَبْضَةِ الْإِدَارِيَّةِ فِي مُوَاجَهَةِ الضَّابِطِ خَاصَّةً عِنْدَمَا يَكُونُ الْمَوْقِفُ مُسْتَعْلًا .

وَقَدْ يَكُونُ إِغْفَالُ الْحَقِيقَةِ كَامِلَةً بِقَصْدِ مَجَامَلَةِ طَرَفٍ فِي الْوَاقِعَةِ الْمُسْنَدَةِ إِلَيْهِ فِي حَالَاتٍ تَقْدِيرِ النَّفَقَةِ مِنْ جَانِبِ ضَابِطِ الْمُبَاحَثِ ، إِذْ يَعْمَدُ الضَّابِطُ مُحَرَّرَ التَّقْرِيرِ إِلَى تَوْضِيحِ أَنَّ قِيَمَةَ الدِّخْلِ الصَّافِي لِلشَّخْصِ مَحَلِّ الْفَحْصِ هُوَ أَلْفُ جَنْتِيهِ شَهْرِيًّا ، بَيْنَمَا يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ

(١) رَاجِعُ كَلِمَةُ الْوَأَاءِ / مَمْدُوحُ بَرَعِي - مَدِيرُ مَصْنَعَةِ الْأَمْنِ الْعِلْمِ ، فِي مَقْتَمَةِ مُؤَلَّفِي "مِفَاحُ وَ قِتْلَةُ" رُؤْيَا حَقِيقَةٍ لِحَرَكَةِ الْمُبَاحَثِ الْجَنَائِيَّةِ لِلْبَحْثِ عَنْ قَتْلِ مَجْهُولٍ ، قَاهَرَةُ . دَارُ الْمَصْرِفَةِ لِلتَّبَاقِيَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَ النِّشْرِ . الطَّعْمَةُ الثَّانِيَّةُ ، سَنَةِ ١٩٩٣ م ، ص ٩ .

يحصل على عشرة آلاف جنيه .

او على العكس ينكر أن دخل هذا الإنسان هو عشرة آلاف جنيه صافي شهرياً ، بينما واقع الحال هو أن دخله عشرة آلاف جنيه إجمالي ، و لا ينكر أن له مصروفات لا تقل عن ثمانية آلاف شهرياً رغم وضوح ذلك له ، في محاولة منه لمجاملة الطرف الآخر .

تاسماً : سطحية الفحص وعدم تعمقه :

يتطلب فحص أي موضوع من الناحية الأمنية ، التعمق و عدم السطحية ، فلا نكتفي بظاهر الأمور مهما كانت قاطعة في الفحص و نركن إليها ، و إنما يجب الغوص فيها ، و للتصق بالتقدير الذي يحق لنا الدقة الكاملة ، حتى نسمى إلى كشف الحقيقة كاملة .

مثال عملي :

تلقى رئيس نيابة الأمن الاقتصادي بالإدارة العامة للقضاء العسكري بلاغاً عن ضبط أمين شرطة كان يستقل قطاراً ، و عقب استيلائه على مبلغ أربعمائة جنيه من سيدة راكبة في القطار معه . و أضاف بلاغ قضائي محطة القاهرة أنه بتفتيش أمين للشرطة عثر معه على مبلغ الأربعمائة جنيه ، و لم يبرر سبباً لادعاء هذه السيدة عليه ، و التي كانت بصحبة طفلها و غافلتها للناس و كان أمين للشرطة يجلس على المقعد المواجه لها ، و كانت تضع حقيبة يدها بجوارها و بداخلها المبلغ النقدي ، كانت هذه السيدة عائدة من زيارة زوجها ضابط برتبة كبيرة يعمل في إحدى محافظات الصعيد (١) .

أمر الأمين على عدم استيلائه على أي مبلغ نقدية منها ، و عندما عرض علينا هذا الموضوع تمهيداً لاتخاذ قرار بالحبس الاحتياطي أو الإفراج عنه ، كلفنا رئيس النيابة العسكرية بسؤاله عن مصدر هذه المبالغ التي ضبطت معه ، فتبين أن هذا المبلغ قد قبضه

(١) راجع ملف القضية رقم ١ حصر تحقيقات لم تستمر "نيابة الأمن الاقتصادي لسنة ٢٠٠٠ م ، و التي أعيد فيها برقم ٤٣ حصر تحقيقات النيابة العسكرية بالأصر سنة ٢٠٠٠ م ، و التي حق فيها الحيد / محمد صدقي التحيوي - رئيس النيابة ، و التي أصدرنا فيها قراراً بإخلاء سبيل المتهم.

من مندوب المرتبات أخيراً ، لتأخره في استلام راتبه شهرين ، وَ بِالْإِصْطِلَاقِ بِاللَّوَاءِ مَدِير
لَمَنْ الْأَكْصَرِ اسْتَدْعَى مَدِيرَ الشُّنُونِ الْمَالِيَةِ بِالدَّيْرَةِ ، وَ الَّذِي لَكَدَ اسْتَلَامَ الْأَمِينَ لِرَاتِبِ
الشُّهُرِينَ ، فِي الْيَوْمِ السَّابِقِ عَلَى ضَبْطِهِ ، وَ كَانَتْ جَمِيعُ الْقُودِ فَنَةِ الْخَمْسِينَ جَنِيْهَا جَدِيدَةً ،
وَ هُوَ مَا تَطْلُبُ وَصَفُ الْقُودِ الْمَضْبُوطَةِ ، بَيْنَمَا لَكُنْتُ السَّيْدَةَ أَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَسْرُوقَ مِنْهَا هُوَ
أَرْبَعُ رِقَاقَاتٍ مِنْ فَنَةِ الْمِائَةِ جَنِيْهِ ، فَلَمَّصِدَرْتُ قَرَاراً بِإِخْلَاءِ سَبِيلِ الْمُتَمَمِّ .

إِذْ عِنْدَئِذٍ حَرَّرْتُ تَقْرِيرَ بَحْصِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَ يَكْتَفِي فِيهِ بِإِبْلَاقِ اتِّهَامِ الْأَمِينِ بِسُرْقَةِ
الْمَبْلَغِ وَ تَوَلَّجَهُ فِي الْمَقْعَدِ الْمَوَاجِهُ لَهَا ، وَ ضَبْطِ الْمَبْلَغِ النَّقْدِيِّ - لَمَّصِدَرْتُ قَرَارَ بِلَاقَةِ عَنْ
عَمَلِهِ وَ قُنْتُ إِلَى الْمَحَاكِمَةِ ، بَيْنَمَا تَوْضِيحُ كُلِّ هَذِهِ الْإِجْرَاءَاتِ الَّتِي اتَّخَذْتُ فِي الْفَحْصِ ،
وَ الَّتِي اسْفُرَتْ عَنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ سَيُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِاسْتِكْمَالِ الدَّقَةِ فِي الْفَحْصِ .

مِثَالُ آخَرٍ : كَتَبْتُ أَحَدَ الزَّمَلَاءِ مِنْ ضَبَّاطِ الْمَبَايِثِ الْجَنَائِيَةِ تَقْرِيراً عَنْ تَرَدُّدِ إِحْدَى
لِلنِّسَاءِ عَلَى زَمِيلِهِ ضَبَّاطِ الْمَبَايِثِ الَّذِي يَفْعَلُ مَعَهُ بِالْمَرْكَزِ ، وَ أَضَافْتُ بِأَنَّهَا زَوْجَةُ أَحَدِ
السَّائِقِينَ ، وَ أَحْبَلْتُ هَذَا الضَّبَّاطَ إِلَى مَجْلِسِ تَلَدِيْبِ الشَّرْطَةِ ، وَ قَدْ تَنَاوَلَ الْفَحْصُ مِنْ جَانِبِ
هَذَا الضَّبَّاطِ الْمُتَمَمِّ بِذَلِكَ طَلِباً بِاسْتِدْعَاءِ هَذِهِ السَّيْدَةِ الَّتِي قِيلَ إِنَّهَا تَتَرَدَّدُ عَلَيْهِ ، فَكَانَتْ
الْمُفَاجَأَةُ ، حَيْثُ اتَّضَحَ مِنْ فَحْصِ مَجْلِسِ التَّلَدِيْبِ أَنَّ الْأُنْثَى الْمَقَالَّ عَنْهَا أَنَّهَا زَوْجَةُ أَحَدِ
السَّائِقِينَ هِيَ أَنْسَةُ بَكْرٍ ، وَ أَنَّهَا مَدْرَسَةٌ بِإِحْدَى الْمَدَارِسِ ، وَ أَنَّهَا تَتَمَيِّزُ بِسَمْعَةٍ طَيِّبَةٍ ،
وَ هِيَ تَعَانِي مِنْ شَلَلٍ لِأَطْفَالٍ فِي سَاقَيْهَا ، وَ أَنَّ تَرَدُّدَهَا كَانَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِسَبَبِ طَلِبَتِيَا
مُسَاعَدَةِ الضَّبَّاطِ لَهَا فِي اسْتِخْرَاجِ رَخْصَةِ تَسْيِيرِ لِمِبَارَتِهَا الَّتِي تَسْتَخْدِمُهَا فِي تَنَقُّلَاتِيَا
كَمُعَوَّةٍ !! .

إِذْ تَعْرِيرُ هَذَا التَّقْرِيرِ الَّذِي أَحْبَلْتُ بِنَاءً عَلَيْهِ الضَّبَّاطَ إِلَى مَجْلِسِ تَلَدِيْبِ كَانَتْ تَعُوْذُهُ
الدَّقَةُ وَ التَّعَمُّقُ ، وَ لَوْ كَلَّفَ سَيَادَتَهُ نَفْسَهُ بِفَحْصِ الْمَعْلُومَاتِ الْوَارِدَةِ إِلَيْهِ لَمَا تَسَبَّبَ فِي
إِحَالَةِ زَمِيلِهِ لِمَجْلِسِ تَلَدِيْبِ .

مِثَالُ آخَرٍ : قَدِمْتُ أَحَدُ ضَبَّاطِ الْمَبَايِثِ الْجَنَائِيَةِ تَقْرِيراً بِتَحْرِيقَاتٍ عَنْ قِيَامِ مَأْمُورٍ أَحَدِ

للمركز بتشغيل جهاز فيديو في مكتبه ، و مشاهدته لأشرطة فيديو مخلة بالأدب العامة ، و استند في تقريره إلى أنه تأكد من صحة هذه المعلومات من خلال تركيب وصلة من إيريال للتليفزيون (الهوائي) في مكتبه ، و أنه قد شاهد هذه الأشرطة فعلاً من مكتبه . و قد استدعى مجلس التأديب أحد الضباط الفنيين في المساعدات الفنية و استفسر منه عما إذا كان تركيب وصلة في الدور الأول - حيث مكتب ضابط المباحث - يمكنه من مشاهدة أشرطة الفيديو التي يشاهدها للمأمور في الطابق الأرضي ، فأجاب بالنفي ، و تم إجراء تجربة عملية و ثبت صحة هذا الرأي الفني و قضيتي براءة المأمور ، و اعتقد أن ذلك مثلاً على عدم دقة ضابط المباحث في تقرير تحقيقاته ، و يصل إلى حد اختلاق وقائع غير صحيحة .

مثال آخر : في إحدى ليلالي الشتاء بالقاهرة ، و بدائرة قسم عابدين ، ضبط سائق إحدى السيارات النقل متلبساً بسرقة براميل محملة بزيوت للطعام من أمام أحد محلات البقالة الترمينية بشارع حسن الأكبر بعابدين ، و قد تجمع جمهور المصلين بأحد المساجد على هذا السائق و أوسعوه ضرباً ، و لصايوه إصابات بالغة حتى وصلت سيارة شرطة النجدة ، و اصطحبته لقسم الشرطة ، حيث بُدئ في تحرير محضر بالواقعة ، و سؤال المجني عليه و شهود الواقعة ، و اكتفي بتوجيه الأسئلة إلى السائق المتهم و رده المختصر : أنا مظلوم ! أنا بريء ! ، و أحيل مقبوضاً عليه إلى نيابة عابدين ، فأعاد تكرار هذه الإجابات ، وقرر استمرار حبسه احتياطياً على ذمة التحقيق ، و أحيل للمحاكمة ، و عندها كلفت بفحص الواقعة و إعداد تقرير بالتحريات تبين لنا : أن هذا السائق لا علاقة له بالسرقة ، و أن اللجائي الحقيقي و هو الذي لحضر هذا السائق بالسيارة من منزله ليلًا ، بعد أن أرشد عنه خفير موقف السيارات - قد تمكن من الهرب عندهما سمع استغاثة المجني عليه أثناء إسقاطه لبراميل الزيت على سطح السيارة النقل ، بينما استمر السائق على عجلة القيادة داخل الكابينة لإحساسه بسلامة موقفه فهو يعلم أنه لا

يسرق ، وَ أَنَّ الركب الذي لحضره هُوَ ملك هَذِهِ البرميل ، وَ كَانَ بإمكانه أَنْ يدير محرك السيارة وَ يهرب أسهل مِنْ هروب الركب ، وَ لَكِنْ لَمْ يَمْتَنِهِ إِلَى سَلَامَةِ مَوْقِعِهِ هُوَ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى الاستمرار في الوقوف ، وَ لِهَذَا تَمَّ ضبطه ، وَ قد أَوْضَحْنَا ذَلِكَ تَفْصِيلِيًّا وَ ذَكَرْنَا وَقَائِعَ سَرَقاتٍ مِثْلَتِهِ بَعْدَ ارتكاب هَذِهِ الجريمة ، وَ واقعة ضبط هَذَا السائق ، الْأَمْرُ الَّذِي يُوَكِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ السارق الحقيقي ، وَ قَدْ أَصْدَرَتِ الْفِيلَاةُ الْعَامَّةُ قَرَارَهَا فَوْرًا بِإِخْلَاءِ سَبِيلِ هَذَا السائق ، وَ تَمَكَّنَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ تَحْدِيدِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ وَ قَدِمَ إِلَى الْمَحَاكِمَةِ وَ اعْتَرَفَ بِعَمَلِ اشْتِرَاكِ هَذَا السائق مَعَهُ (١) .

عاشراً : علم الدراسة القانونية المسيحية :

تتعلق بعض الأخطاء الموضوعية في التقارير الأمنية بتناول موضوعات قانونية تتطلب دراستها أَوْ للتعرض لَهَا الوعي القانوني الكامل ، وَ إِلَّا وَقَعَ مَحَرَّرُ التَّحْقِيرِ فِي أخطاءٍ موضوعية معينة .

مثال ذَلِكَ : موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وَ المتعلقة بالضم ، وَ الرُّوْيَا ، وَ الحضانة ، يجب أَنْ يَتِمَّ تنفيذها بِمَعْرِفَةِ قَلَمِ الْمُحَضِّرِينَ فِي الْمَحَاكِمِ الْمُخْتَصَّةِ ، وَ رَغْمَ أَنَّ الصَّادِرَ لِصَالِحِهِمْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ يَلْجَأُونَ إِلَى أَقْسَامِ وَ مَرَاكِزِ الشَّرْطَةِ لِتَنْفِذِهَا ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمَأْمُورِينَ قَدْ يَقْعُونَ فِي خَطَأٍ قَانُونِي بِتَنْفِذِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِمَعْرِفَتِهِمْ اعْتِقَادًا مِنْهُمْ أَنَّ جِهَازَ الشَّرْطَةِ هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْ تَنْفِذِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْقَضَائِيَّةِ .

وَ لِهَذَا نَجِدُ أَنَّ الْخَطَأَ يَتَكَرَّرُ ، إِذْ يُعْرَضُ مَحَرَّرُ التَّحْقِيرِ تَصَوُّرًا لِكَيْفِيَّةِ تَنْفِذِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ عَلَى رِئَاسَتِهِ ، إِذْ يُطَالَبُ تَكْلِيفَ وَحْدَةٍ لِلْمَبْلَاحِ الْجَنَائِيَّةِ بِإِعْدَادِ كَمِينَ لَضَبْطِ الطِّفْلِ

(١) لمزيد من التفاصيل في شأن هذه الجريمة ، راجع مؤلفنا " الاستجوابات الجنائية " ، دار المصرية للنشر للطباعة وَ النشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ م . من ص ٣٧٥ : ص ٣٨١ ، وَ القضية تحمل رقم ٢٧٥٨ جنح قسم عابدين سنة ١٩٧٨ م ، وَ لَهَا مَلَفٌ بِوَحْدَةِ مَبْنُوحٍ عَلَيْنِ تَحْتَ رَقْمِ ٧٥ لسنة ١٩٧٨ م .

الصادر ضده حكماً بضمه لصالح له ، أو والده ، وتسليمه للصادر له الحكم ، و يتصاعد الخطأ إذ يسير الرئيس الشرطي على خطأ محرر التقرير ، فيعطي تعليماته بإتمام الإجراء المطلوب .

وفي هذا الخطأ فإننا نرى أن هذه المسألة متكررة في العديد من مواقع العمل الشرطي في أقسام و مراكز الشرطة ، و تتطلب النظرة الفاحصة ضرورة أن تفرّد لها دراسات و ندوات تدريبية مستقلة بالاشتراك مع أعضاء السلطة القضائية (١) .

أحد عشر : زيادة معدل الأثا في التقرير الأمني :

يشوب بعض التقارير الأمنية خطأ موضوعي من نوع آخر ، و هو زيادة معدل الأثا في كتابة التقارير ، فتجد محرر التقرير و قد نسب كل الجهود المبذولة إلى نفسه ، و أصبح التقرير يبدأ بكلمة لقد انتقلت و يتوسط بكلمة لقد فحصت و ينتهي بكلمة لقد رأيت لو خلاصت إلى ،

و المفروض أن يكون التقرير الأمني صورة فوتوغرافية لجهود الجميع فينبغ فضل كل مشارك فيه إلى من قام به ، و في حالة وجود فردية لمحرر التقرير هنا يجب عليه ألا يستخدم كلمة ننم عن شخصيته فقط ، حتى يكون متواضعاً في تقريره ، فكل جهد معروف ، فهو لا يعرض تلك الجهود على رؤسائه الذين لا يعرفون شيئاً ، و لكن عيونهم و فكرهم دائماً في مواقع الأحداث ، دائماً .

ثاني عشر : ذكر عناوين خاطئة في التقرير :

التقرير الأمني يقسم إلى أقسام ما بين موضوع ، و تفصيلات ، و فحص و نتيجة و رأي ، و كل قسم من هذه الأقسام يحتاج إلى أن نذكر المعلومات الخاصة به ، فإذا ما قام محرر التقرير بكتابة خانة الفحص في خانة الموضوع أو خانة الرأي في خانة

(١) قد يبدو هذا الخطأ أيضاً متكرراً في بعض الدوايل ، و التي تنتم في هذا النوع من عدم الدقة القانونية .

النتيجة ، فإنه يكون قد أخطأ ، وَ يَحْتَاجُ الأمرُ إلى إعادة كتابة التقرير على النحو المفروض .

ثالث عشر : علم وضع حلول للمشكلات محل التقرير :

يستعرض محرر التقرير الأمني عدداً من المشكلات التي واجهها في العمل الشرطي اليومي ، وَ طالما أنه حدد أي مشكلة ، فإن طرح هذه المشكلة على الجهاز الرئاسي له لا يعني أن دوره قد انتهى ، فهو ضابط الميدان ، وَ هو القادر على طرح الحلول التي يراها مناسبة لحل هذه المشكلة .

وبهذا نقول إن محرر التقرير يجب ألا يغفل ذكر تلك الحلول الممكنة لهذه المشكلات التي أسهب في استعراضها .

رابع عشر : علم وضوح الهدف من التقرير :

إن تحرير التقرير الأمني لا يطلب لذاته ، حتى ولو كان استعراض الموضوع لمجرد إحاطة الرئيس المباشر ، وَ في هذه الحالة يكون الهدف من التقرير هو إحاطة رئيسنا في العمل ، وَ هو هدف محدد وَ واضح ، وَ لكن الخطأ هو ألا يعرف محرر التقرير لماذا يحرر تقريره ، لأنه لو لم يعرف لماذا يحرر التقرير ، فهو أن يستطيع أن يفي بالغرض منه من خلال استعراض كل التفاصيل ، فكل هدف له ما يحققه من مقدمات ، وَ تلك المقدمات تختلف من هدف لآخر .

و من هنا نطلب من محرر التقرير أن يعرف الهدف من تقريره ؛ حتى يعرف كيف يحرره .

خامس عشر : ذكر وثائق وَ مستندات في التقرير لم يتم الاطلاع عليها :

بعض التقارير قد يتم إثبات اطلاع محررها على وثائق أو مستندات تؤكد حق ما في هذا الموضوع محل التقرير ، فإذا لم يتم الاطلاع عليها وَ اعتمدنا على أن القائل بها قد ذكرها فقط في محضر ضبط الواقعة ، فإنه يجب أن نوضح ذلك .

مثال ذلك : أن يقرر شخص أنه مالك للسيارة المتنازع عليها ، وَ يضيف أن معه عقد

مبيلة لم يتم تسجيله ، لو أن معه توكيلاً بها ، فإذا تم إثبات أن مالك السيارة _____ قد قدم عقد مبيلة للسيارة أو توكيلاً فيها ، فإن ذلك يكون مخالفاً للواقع الحالي ، فهذا الشخص لم يقدم الوثائق والمستندات المؤكدة لذلك ، وإنما قرر أنها معه فقط .

سادس عشر : إغفال ذكر دور الرؤساء في الفحص :

يشترك الرؤساء قادة المواقع للشرطة في الانتقال إلى مواقع الأحداث ، والمعالجة ومنقشة الأطراف ، وطرح الحلول ومعالجة الأخطاء ، وتبينة الأوضاع في محاولة للوصول إلى بر الأمان ، ونفاجاً بعد هدوء الحال وتصرف الأطراف أن محرر التقرير قد أغفل ذكر دور كل هؤلاء الرؤساء في المواجهة ، ولاكتفى بتكرار الموضوع مجرداً .

والحقيقة أن ذلك التصرف قد يؤدي إلى فجوة مع الرؤساء لا داعي لها مطلقاً في العمل الشرطي .

سابع عشر : إضافة وقائع لم ترد في المحضر :

عند تحرير تقرير أمني يتعلق بواقعة مُحَرَّر بشأنها محضر اشتمل على تسجيل لأقوال الأطراف فإن إضافة أقوال لأي منهم ، وإن كانت قد ترددت على لسان الشخص صاحبها ، ولكن غير مسجلة في المحضر ، هو تصرف غير موضوعي ، والمفروض في هذه الحالة أن يتم إثبات هذه الأقوال في ملحق محضر يرفق بالمحضر الأصلي ، وحتى لو لم يوقع عليها ولو اعترض عن التوقيع ، ففي هذه الحالة يوضح كل ذلك في التقرير الأمني تفصيلاً حتى لا تكشف الجهة الرئيسية أن الأقوال الواردة في التقرير لم ترد في أي محضر من المحاضر المتعلقة بالموضوع .

ثامن عشر : وضع حلول غير منطقية :

استعرضنا في جزئية سابقة أن طرح المشاكل دون وضع حلول لها يعد نوعاً من الخطأ الموضوعي ، ولكن ليس معنى ذلك أن نضع حلولاً غير منطقية للمشكلات ،

لَوْ نَضَعُ حُلُولاً لَيْسَتْ فِي مَتْنِ الْجَهَازِ الرَّئِيسِيِّ الَّذِي مِيعَرَضٌ عَلَيْهِ التَّقْرِيرُ الْأَمْنِيُّ ،
وَلَنَعْرَضُ لِذَلِكَ مَثَالاً عَمَلِيًّا :

عِنْدَمَا تَعْلَقُ حَالَاتُ هُرُوبِ بَعْضِ الْمَجْرِمِينَ إِلَى الْمَنَاطِقِ الْجَبَلِيَّةِ فِي صَعِيدِ مِصْرَ ،
وَتَحْدِثُ مَوَاجِهَاتٍ أَمْنِيَّةً مَعَ هَذِهِ الْعُنَاصِرِ الْخَطَرَةِ ، وَ يَسْتَمِهُدُ بَعْضُ مَنْ ضَبَاطُ وَ أَفْرَادُ
الْشَّرِطَةِ ، فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ يُقَرَّرَ مَحَرَّرُ تَقْرِيرِ أَمْنِيٍّ أَنْ يَتِمَّ اسْتِعْمَالُ طَائِرَاتٍ حَرْبِيَّةٍ
لِقَصْفِ مَوَاقِعِ الْهَارِبِينَ فِي تِلْكَ الْمَنَاطِقِ الْجَبَلِيَّةِ ؟ نَقُولُ : لَا ؛ لِأَنَّ عَرْضَ الْحُلُولِ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ فِي مَتْنِ رُؤُسَاتِنَا (١) .

تَاسِعُ عَشْرَ : إِجْرَاجُ الرَّئِيسِ :

مِنَ الْأَخْطَاءِ الْمَوْضُوعِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَظْعَ فِيهَا الْبَعْضُ فِي تَقَارِيرِنَا الْأَمْنِيَّةِ هُوَ الْإِصْرَارُ
عَلَى سَابِقَةِ عَرْضِ تَقَارِيرٍ خَاصَّةٍ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ ، وَ سَابِقَةِ طَرَحِ حُلُولٍ أَوْ اخْذِ بِهَا
وَ وَفَقِ عَلَيْهَا لِلرَّئِيسِ الْمُبَاشَرِ لَنَا ، لَمَّا وَقَعَ هَذَا الضَّبَاطُ أَوْ الْفَرْدُ فِي هَذِهِ الْمَوَاجِهةِ
شَهِيداً ، فَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِجْرَاجِ الرَّئِيسِ الَّذِي عُرِضَ عَلَيْهِ التَّقْرِيرُ السَّابِقُ ، بَلْ وَ يَحْمِلُهُ
مَسْئُولِيَّةَ اسْتِشْهَادِ هَذَا الضَّبَاطِ ، فَهَلْ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ ؟ .

وَقَدْ يَتَجَاوَزُ الْإِجْرَاجُ مَدَاهُ فَتَجِدُ مَحَرَّرَ التَّقْرِيرِ وَ قَدْ أُرْفِقَ صُورَةً مِنْ تَقْرِيرِهِ السَّابِقِ ،
وَ الَّذِي تَوَقَّعَ فِيهِ اسْتِشْهَادَ الضَّبَاطِ مُسْتَقْبَلًا ، فِي أَوْرَاقِ التَّقْرِيرِ الْجَدِيدِ ، قَاصِداً مِنْ ذَلِكَ
مَزِيداً مِنَ الْإِجْرَاجِ لِرئِيسِهِ .

وَقَدْ يَتَطَوَّرُ الْأَمْرُ فَتَجِدُ مَحَرَّرَ التَّقْرِيرِ وَ قَدْ أُرْسِلَ صُورَةٌ مِنْ تَقْرِيرِهِ الْجَدِيدِ مَعَ صُورَةٍ
مِنَ التَّقْرِيرِ السَّابِقِ إِلَى الرَّئِيسِ الْأَعْلَى لِرئِيسَتِهِ مُتَجَاوِزاً رِئَاسَتَهُ ، وَ غَالِباً مَا يُؤَدِّي ذَلِكَ
إِلَى التَّأْثِيرِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ [مَحَرَّرِ التَّقْرِيرِ وَ الرَّئِيسِ الْمُبَاشَرِ] .

(١) أَذْكَرُ هَآ فِكْرَةَ طَرَحِهَا أَحَدُ الضَّبَاطِ فِي صَعِيدِ مِصْرَ عِنْدَمَا تَرَايَدَتِ حَالَاتُ إِطْلَاقِ الْأَعْيَةِ النَّارِيَّةِ عَلَى قَطَارَاتِ
النُّومِ ، وَ الَّتِي كَانَتْ يَسْتَقْبِلُهَا السَّاحِبُونَ ، أَنْ يَتِمَّ بِنَاءُ سُورٍ مِنَ الْخُرْسَانَةِ الْمُسَلَّحَةِ عَلَى جَنْبَيْ خُطُوطِ الْحَدِيدِ فِي
الْمَسَافَةِ الَّتِي كُنْتُ تَحْدِثُ بِهَا عَصَايَ إِطْلَاقِ الْأَعْيَةِ النَّارِيَّةِ ، وَ الَّتِي كَانَتْ طَوْلُهَا ٣٠٠ كِيلُو مِترًا !! (لَا تَطْلِقْ) .

عشرون : إرجاع المشكلات إلى نقص الإمكانيات :

هناك عدد من المشكلات في جميع المواقع الشرطية أو غير الشرطية ، و من المؤكد أنه لا يمكن تصور موقع للعمل دون أن تجتاحه مشكلة نقص الإمكانيات المادية أو البشرية ، و حتى في دحل إطار نقص الإمكانيات البشرية ، قد يتوافر الحد و لكن الكفاءة الفنية أو الإدارية تندر ، فيصبح الحد يمثل نوعاً من البطالة المؤثرة على العمل . و هناك من الرؤساء من يرجع أغلب المشكلات إلى نقص تلك الإمكانيات المطلوبة ، و يستغل محرر هذا التقرير وقوع حادث معين ليشير إلى عدم وجود خط تليفوني في نقطة الشرطة ، و إلى عدم تزويد النقطة بسيارة للدورية أو لرئيسها للانتقال إلى الحوادث ، غير عابئاً بأن رئيس النقطة نفسه كان في اليوم الذي وقعت فيه الجريمة غيباب عن العمل ، فهنا يكون الرئيس قد علق جميع المشكلات إلى نقص في الإمكانيات .

واحد وعشرون : كتابة تقارير سرية :

الأصل في التقارير الأمنية أن تكون مكتوبة سواء بالكمبيوتر أو بالآلة الكاتبة ، و في حالة السرية المطلقة تتم الكتابة بخط اليد ضمناً للسرية ، و لكن المشكلة قد تظهر في أن الموضوع السري لا يحتمل الكتابة بأي صورة مطلقاً ، و لو كان بخط اليد ، و إنما يتطلب العرض لشفهي الشخصي على الرئاسة الشرطية حين تصرفها حيال الموضوع بالعرض على المستوى الأعلى ، و قد يكون الرد هو تم العرض و كلنا أجهزة أخرى بالفحص ، أو أن يطلب الكتابة في الموضوع ، و هنا نكون قد حصلنا على الإذن بالكتابة بخط اليد . و يلحق بذلك خطأ موضوعي آخر ، و هو كتابة هذه الموضوعات السرية بأجهزة كمبيوتر لشركات ، أو للمؤسسات في دائرة القسم الذي نعمل به .

ثان وعشرون : الاعتماد على تقارير الغير في الفحص :

من الأخطاء الموضوعية التي يمكن أن يقع فيها محرر تقرير أمني ، أن يتم الاعتماد على تقرير أمني لشخص آخر في الفحص ، و نعتد على هذا التقرير في تصعيد تقريرنا

إلى مستوى إداري أعلى للموافقة على ما انتهى إليه رأي التقرير الآخر .

وهذا تكون قد أغفلنا دورنا رغم ما قد يكون فيه هذا التقرير من تجنب أو إهمال ، فقد يكون هو الآخر قد اعتمد على معلومات مستقاة من فرد مغرض أو مصدر للمباحث وهو مصدر غير أمين^(١) .

ثالث وعشرون : إغفال إيضاح قرارات السلطة القضائية :

عندما يتم تحرير محاضر في الوقائع التي يتم تحرير تقارير أمنية لها ، فإن ذكر قرارات النيابة العامة أو العسكرية في التحقيق تكون ضرورية ، و تستكمل الصورة في فكر الرئيس الذي سيعرض عليه التقرير الأمني .

مثال ذلك : واقعة الشروع في قتل شخص ما ، و قيام وحدة المباحث بتقديم شخص إلى النيابة العامة للتحقيق بصفته المتهم باركناب الواقعة ؛ إذا ما عرض تقرير بهذه الحالة على الرئيس الشرطي ، فإن قراره لو عرض التقرير الأمني على الرئيس موضحاً فيه أن قرار النيابة العامة التي تولت التحقيق كان الإخراج بلا ضمان عن المتهم ، و تكليف المباحث بالبحث و التحري لتحديد الفاعل الحقيقي ، فإن ذلك معناه أن المتهم الذي قدم إلى النيابة العامة لم يكن هو الجاني الحقيقي ، أو أن الأدلة المقدمة ضده لم ترق إلى مستوى تغيير مركزه القانوني من مشتبه في ارتكابه الواقعة إلى متهم باركنابها ، و بالتالي سيكون قرار الرئيس الشرطي هو استكمال عمل فريق البحث لحين ضبط الجاني و تقديمه إلى السلطة القضائية للتحقيق معه مع المتابعة حتى إحالته إلى المحاكمة الجنائية .

إن إغفال ذكر قرارات السلطة القضائية في التحقيق يؤدي إلى وجود خطأ موضوعي في

(١) راجع مؤلفنا تجنيد المصادر في البحث الجنائي ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة و النشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٩ م ، ص ٢٧٧ حتى ص ٢٨٠ ، و راجع ص ١٢٨ : ص ١٤٠ من هذا المؤلف "تقريرنا الأمنية" .

التقرير الأمني^(١).

رابع وعشرون : الاعتماد على الأقوال المرسلة والترديدات :

تتعلق بعض التقارير الأمنية بالتعريفات عن الأشخاص ، ونفترض في محرر التقرير ضرورة أن يعتمد اعتماداً كلياً فيما يجريه من تحريات على الأدلة المثبتة الكاملة ، ولكن في بعض الحالات قد نجد محرر التقرير وقد أثبت في تقريره معلومة استناداً إلى الأقوال المرسلة والترديدات ، وقد لا يتصور أن مثل هذه المعلومات قد تطيح بمستقبل أسرة شخصية مرموقة ، أو إنسان بريء ، حقاً قد يقدم إلى محاكمة ، ولكن من المؤكد أن ترشيحه إلى منصب مستقبلاً سيذهب لأراج الرياح ، كل ذلك لمجرد تقرير أمني اعتمد على تلك الترديدات أو الأقوال المرسلة لإنسان مغرض لا يصون لسانه من الحديث عن الآخرين ، وما أكثرهم في الحياة العلمية ، خاصة عندما تتعلق بإنسان ناجح ذي مواهب غير عادية في العمل ودائم تحقيق النجاح تلو الآخر .

إنني أتفق مع الرأي القائل بضرورة عدم الاعتماد على هذه التقارير ، بل ولا نتوقف عند ذلك ، وإنما نرفض أن نرتق ، ولو على سبيل الاستدلال في ملفات الأشخاص الذين تكتب عنهم هذه التقارير ؛ لأن ما هو مكتوب سيتم الاطلاع عليه ولو بعد عشرين عاماً ، وقد يكون الشخص القائم بالتحقق يسعى إلى إراحة البال دون السعي الدؤوب لكشف الحقيقة ، فيركن إلى هذا التقرير ، ويثبت في تقريره الجديد أنه سبق وأن رصدت الأجهزة الأمنية في فترة سابقة ترديدات تتعلق بمسلك هذا الإنسان تتلخص فيما يلي :

[...] .

إن الرئيس المباشر الذي يعرض عليه تقرير يتضمن معلومات على هذا النحو إنما يجب

(١) من ذلك ما حدث الشروع في قتل أحد الرياضيين ، وقيل وحدة مبلعث _____ بتحديد شخص ما ، وتقديمه إلى النيابة العامة على أنه المتهم بارتكاب الجريمة ، وتبين فيما بعد عدم وجود أي دليل عليه ، وقررت النيابة العامة المختصة صرفه من سرايا النيابة ، وتكليف إدارة البحث الجنائي بالبحث والتحري لضبط الفاعل الأصلي .

عليه أن يؤثر عليها بحفظها بعيداً عن ملف الضابط في الشؤون الإدارية دون إرفاقها في أي ملف أصلي ، أو فرعي ، أو تصعيدها إلى مستوى وظيفي أعلى للاطلاع عليها .

خامس وعشرون : فقدان التسلسل المنطقي :

يجب أن يكون الفحص الذي اشتمل عليه التقرير قد تم بالتسلسل المنطقي ، فمثلاً : يجب عندما نعرض تقريراً عن موضوع ما ، أن يكون هناك تساق ما بين النتيجة والرأي ، و أي اختلاف بينهما رُتِمَا يُرَدِّي إلى القول بأن كاتب هذا التقرير رُتِمَا لم يكن في وعيه التام ، مثل أن يكتب تقريراً أمنياً عن نشاط شخص خطر على الأمن العام ، و نَفَاجاً بأن الضابط محرر التقرير بعد أن أوضح المواقف القضائية المتمثلة في الأحكام الصادرة ضده في جرائم خطيرة و الإتهامات المماثلة ، و تأكيده بمزولة المحرر عنه التقرير نشاطاً إجرامياً في الفترة الأخيرة ، و نَفَاجاً بأن الرأي الذي يبيده محرر التقرير هو عدم الموافقة على الاعتقال !! .

أوان ثبت توقف النشاط الإجرامي للشخص الخطر منذ عشر سنوات ، و مع ذلك نجد رأيه في نهاية التقرير هو : الموافقة على إصدار قرار باعتقال هذا الشخص لخطورته على الأمن العام .

و قد يمثل فقدان التسلسل المنطقي في التقرير الأمني ، في عدم الترابط بين فقرات التقرير الأمني ، و مثال ذلك :

في تقرير بتعديد دخل شخص لتقدير النفقة المستحقة عليه ، يوضح محرر التقرير أن الشخص يمتلك عقارات ، و يحدد عناوينها ، و يحدد سيارات بأرقامها ، و لكن في الفحص نجده و قد قام بفحص مستندات ملكية عقار من هذه العقارات ، و قبل أن ينتهي من استعراض مستندات باقي العقارات ، نجده و قد انتقل إلى فحص رخصة تسيير سيارة رقم _____ ثم يعود إلى مستندات ملكية لسيارة ثم يستعرض وثائق ملكية عقار متنازع عليه مع آخرين ، و ينتقل إلى ملكية سيارة رقم _____ ، و هكذا ... ، أي أن محرر التقرير

مفتقد التسلسل المنطقي في فحصه للموضوع .

وقد ان هذا التسلسل المنطقي يفتقد القيادة التي تطلع عليه القدرة على التركيز ، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة إعادة للكتابة في ورقة خاصة بها ، و يستعمل قلمه و مذكرته لإعادة الصياغة حتى يصل إلى قرار نهائي سليم .

إن فقدان التسلسل المنطقي يعتبر عيباً ، أو خطأ موضوعياً في التقارير الأمنية .

سادس وعشرون : فقدان التسلسل الزمني :

أحد شروط الصلاحية في التقارير الأمنية هو الترابط الزمني بين فقراته ، و إذا ما فقد هذا التسلسل فإن التقرير يبدو مفككاً ، و يتعذر على المطلع عليه أن يحيط بكل ما ورد فيه ، و أن يتخذ قراره الرشيد ، و يصبح التقرير كقطار الديزل ، إذا لم يقيم الفنيون بتثبيت وصلة ما بين كل عربة و الأخرى ، فالقطار يصبح مفككاً و يستحيل على قائد القطار أن يسير به بقطار سليم .

ومثال ذلك : أن يتعلق التقرير الأمني بفحص حادث معين ، و نصل إلى جزئية تحديد خط سير أشخاص مشتبّه في ارتكابهم للجريمة ، و نبدأ في تقريرنا بتحديد أماكن تواجد شخص منهم ، فنقول إنه الساعة ٨ صباحاً كان في منزله ، و المفروض أن يتم تحديد الأماكن التالية على ذلك حتى الساعة ٥ مساءً وقت ارتكاب الجريمة ، فنجد أن الضابط محرر التقرير قد وصل مباشرة إلى الساعة ٣ مساءً و حدد المكان ، و يعود بعد ذلك إلى مكان آخر كأن المشتبّه فيه موجوداً به الساعة ١ مساءً ، و لا نجد أي تبرير لذلك ، الأمر الذي يفتقد معه التقرير الأمني صفة التسلسل الزمني ، و تقول هنا إن التقرير يعيبه خطأ موضوعي كما أوضحنا .

سابع وعشرون : عدم تحديد المواقف الجنائية لكل طرف من أطراف الموضوع :

في بعض التقارير الأمنية ، قد يتعدد الأشخاص و الأطراف في هذه الوقائع التي يتناولها التقرير ، و يتطلب الأمر تحديد الموقف الجنائي لكل شخص من أطراف النزاع ، فهذا

متهم ، وَ ذَلِكَ مجني عَلَيْهِ ، وَ ذَلِكَ تولّد عَلَى مسرح الأحداث ساعة ارتكاب الجريمة ، وَ قَدْ لَا يكون لَهُ دور فِيهَا ، وَ يجب عَلَى محرر التقرير أَنْ يَقُوْمَ بتحديد موقف كُلِّ منهم ، حتى يستطيع الرئيس الشرطي أَنْ يستوعب الموقف وَ يصل إِلَى القرار الرشيد فِي هَذَا الشأن .

وَقَدْ تتعقّد المشكلة ، عِنْدَمَا تطلب السلطة القضائية تقريراً بالتحريات عَنِ الموضوع محل التحقيق لديهم من أَجل تحديد دور كُلِّ شخص ورد اسمه فِي التحقيقات ، فنجد الضابط المكلف بكتابة هَذَا التقرير وَ قَدْ حرر تقريره دون أَنْ يحسم الأمر رغم وضوح المعلومات وَ توافر الأدلة الثابتة تجاه كل شخص بَيَّنَّ هَذَا الشخص وَ بَيَّنَّ الجاني فِي الجريمة المرتكبة ، حيث يكون من شأن تولّد هَذَا أَنْ يثبّت من أزره فينبغه إِلَى ارتكاب الجريمة بشجاعة وَ جسارة غير عابئة باحتمال القبض عَلَيْهِ ، فهو يعتقد أَنْ زميله الإجرامي فِي المشروعات السابقة سيوفر لَهُ الحماية فِي الهروب ، وَ سيمنع أي محاولة للقبض عَلَيْهِ ، وَ من هُنَا تبدو أهمية إثبات العلاقة الإجرامية السابقة بَيَّنَّ هَذَا الشخص المتولّد وَ الجاني مرتكب الواقعة فِي الجرائم السابقة ، وَ ذَلِكَ أَنْ يكون إِلَّا مِنْ خِلَالِ تحريات المباحث المطلوبة ، وَ من هُنَا تكون أهميتها فِي حسم تلك المراكز القانونية لل أطراف جميعاً .

ثامن وعشرون : الأخطاء اللاديدة :

من الأخطاء الموضوعية فِي التقارير الأمنية ، أَنْ يحدث خطأ مادي فِي نكر بيان فِي التقرير لَوْ أَنْ ينكر اسم الجاني مكان المجني عَلَيْهِ لَوْ العكس ، لَوْ أَنْ يثبت اسم شاهد فِي الواقعة عَلَى أَنَّهُ المتهم بارتكاب الواقعة محل التقرير ، فيؤدي ذَلِكَ إِلَى خلط أوراق الموضوع تملأ ، خاصة إِذَا كَانَ ذَلِكَ سببته إحالة إِلَى المحكمة الجنائية .

وتعدّ هَذِهِ الأخطاء اللاديدة نتيجة ما يلي :

١ - الاعتماد عَلَى الذكوة الشخصية فِي كتابة التقرير الأمني ، وَ لَا يرجع إِلَى الأوراق

و المستندات التي تحررت في شأن هذه الواقعة .

٢ - ترك الأفراد يحرون هذه التقارير ، و نعتد على هذه الأوراق المحررة بمعرفتهم في كتابة تقاريرنا .

٣ - التأخير في كتابتها مما يؤدي إلى إرسال المحاضر إلى النيابات المختصة ، و عدم توافر الوثائق التي نعتد عليها في استخراج بيانات التقرير المطلوب .

٤ - تكليف أشخاص آخرين بكتابة هذه التقارير ، بينما لا يكلف بها الضابط الذي ضبط الواقعة لأسباب عديدة ، إما لنقل الضابط إلى موقع آخر ، أو لوجوده في الراحة من العمل ، أو لتكليفه بعمل آخر .

ولهذا يفسح بضرورة الاهتمام التام بعدم وقوع أخطاء مادية في كتابة التقارير من خلال المراجعة ، و الاعتماد على المستندات و الوثائق ، و عدم الاعتماد على الذاكرة الشخصية لمحرر التقرير الأمني .

تاسع و عشرون : اختلاف التقرير الأمني عما سبق الإخطاريه تليفونيا :

إن التقرير الأمني يعتبر الحلقة الثانية في إحاطة الرؤساء الشرطيين بالواقعة محل التقرير ، فهنا المفروض أن يكون ما تضمنه هذا التقرير متفقاً تماماً مع ما تم الاتصال بشأنه ، و لكن في بعض الحالات نجد أن التقرير الموضوع مختلف تماماً مع ما تم إجراؤه من اتصالات ، دون ظهور أي متغير جديد ، فالفرض هو ثبات كل المتغيرات التي تم الاتصال بشأنها . و قد يكون مرجع الاختلاف في الاتصال عن التقرير إلى تسرع قائد الموقع الشرطي في إجراء اتصاله ، و بينما بعد فترة من التروي و القفص فقد تظهر نتائج جديدة ، فهنا يكون مرجع الاختلاف هو التسرع ، كأن يقرر مأمور القسم أن الانتقال قد أسفر عن العثور على جثة الضحية و هي لشخص نكر ، و أنه جاري استكمال القفص ، ثم يرد التقرير بعد ذلك متضمناً أن اللجنة لسيدة في العدد السبعين من عمرها !! .

وقد يُستفاد من الإخطار بضبط المتهم المضبوط تلبس أثناء هروائه من مسرح الحادث من أنه ليس إلا مولدناً كان يحو خلف الأتوبيس ، و لمسك به لحد الخفاء لو أمناه للشرطة و استبقوه بمسرح الحادث لحين وصول ضابط المباحث ، هنا قد يكون لصاً أو مجرمًا شقيًا خطراً ، ولكنه لم يرتكب الواقعة مطلقاً ، و هنا يكون التقرير الأمني متضمناً معلومات مختلفة عما سبق الإخطار به .

ولكن في هذه الحالة يجب أن يتم إثبات كل تلك الإجراءات في محضر ضبط الواقعة و ما أسفر عنه الفحص ، و يشار إلى كل تلك في التقرير النهائي حتى لا يكتب التقرير و لا يشار مطلقاً إلى واقعة ضبط المشتبه فيه استناداً إلى أنه لم يسفر الفحص عن أنه هو الجاني مرتكب للواقعة .

ثلاثون : عدم مراعاة قواعد السرية في كتابة التقارير الأمنية أو تداولها في دورتها المستندية :

تكلمنا في فقرة سابقة عن أهمية مراعاة قواعد السرية في كتابة التقارير الأمنية من خلال منع كتابتها في مواقع غير شرطية ، أو في مواقع شرطية لا علاقة لها بالموضوع محل التقرير ، و لكن قد تكتب هذه التقارير السرية كاملة ، و لكن يتم تداولها من خلال طرحها على مكاتب الرؤساء أو إرسالها إليهم بطريقة تخلو من قواعد السرية ، فنجد السكرتير أو الموظف المدني أو مندوب البريد وقد اطلع على كل ما ورد في التقرير دون أي قدر من السرية و تأمين المعلومات المثبتة في التقرير .

العلاقة التالية للتقارير الأمنية هي الدورة المستندية ، من رئيس إلى رئيس أعلى إلى إدارة المعلومات و تسجيله على أجهزة الحاسب الآلي يجب أن تكون في إطار من السرية الكاملة ، و أي تسريب في هذه الدورة سيؤدي إلى إنشاء ما ورد بها ، و يصبح ما ورد بالتقرير في متناول الكافة .

واحد وثلاثون : تسريب التقرير الأمني إلى جهات أخرى :

من الأخطاء الموضوعية في التصرف حيال التقرير الأمني ، اتجاه محرره أو المحيطين

به إلى تعدد إحاطة الأجهزة الأمنية الأخرى بخلاف الرئاسة المباشرة بما ورد في التقرير ، حتى تقل يد الرئيس المباشر عن ممارسة اختصاصاته حيال ما ورد في التقرير ، أو يكون تصعيده لهذا التقرير مقيداً حرفياً بما ورد فيه ، أو لجعل العرض على ذلك الرئيس بمثابة عرض متأخر عن التوقيت المفروض تصعيد تلك التفاصيل فيه الأمر الذي يضع الرئيس في حرج بالغ أمام مستوياته الرئاسية الأعلى .

و قد تقع عملية التصريب لهذا التقرير بطريقة تنسم بالإهمال من جانب الرئيس الميداني فهو لا يحفظ على الدورة المستندية لتقريره ، أو يعهد إلى أحد معاونيه ممن لا يتدرون مسئولية العمل الإداري تقريراً جيداً بالفحص أو بكتابة التقرير ، و قد يقع ذلك الخطأ الموضوعي من الرئيس الميداني عن عمد ، فهو قد يحاول إحراج رئيسه بطريقة جعله يتصرف بعد فوات الأوان .

و تتجاوز الأزمة كل حدودها إذ يتم تصريب هذا التقرير لجهاز أمني آخر خارج أجهزة وزلرة الدخالية ، و هو الأمر الذي يوقع الجميع في حرج بالغ ، ويستوجب للمسئولة التأديبية للجميع .

تلك هي أهم الأخطاء الموضوعية في التقارير الأمنية ، و قد حرمست على إيضاح الخطأ ، و أسبابه حتى يمكن للرئيس الذي يحرر تقريره أن يقف عليها حتى لا يقع فيها .

الباب الرابع

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول : أهداف التقارير الأمنية .

الفصل الثاني : الجهات التي تُعرض عليها تقاريرنا .

الفصل الأول

أهداف التقارير الأمنية

التقرير الأمني لِيَا كَانَ نوعه لا يَقْصِدُ بِهِ مُجَرَّد كِتَابَتِهِ وَ تَصْدِيرِهِ إِلَى الجَهِةِ الْمَطْلُوبِ إِرْسَالَهُ إِلَيْهَا ، وَ لَكِنَّا عَمَلِيَّةَ مَقْصُودٍ مِنْهَا تَحْقِيقَ أَهْدَافٍ مُعَيَّنَةٍ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ نَوْعِ التَّقْرِيرِ لِلْمُحَرَّرِ بِشَأْنِ الْوَقْعَةِ ، وَ يُمْكِنُ لِجَمَالِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ بِصِفَةِ عِلْمَةٍ فِيمَا يَلِي : -

(1) إحاطة الأجهزة الرئاسية :-

إن التقارير الأمنية هي في الأصل أداة من أدوات الاتصال الأمني بين مختلف القواعد للشرطة و الرسائل المباشرة و الأعلى ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ وَاقِعَةً مُعَيَّنَةً فِي أَحَدِ أَقْسَامِ الشَّرْطَةِ رُبَّمَا يَتِمُّ تَصْعِيدُهَا عَلَى الْقَوَرِ إِلَى أَعْلَى مَسْتَوَى رِئَاسِي حَتَّى تَوْضَعَ فِي مَتْنِ وَزِيرٍ الدَّخْلِيَّةِ بَعْدَ نَقْلَتِهَا مِنْ وَقْعِهَا ، ثُمَّ يَتِمُّ تَحْرِيرَ تَقْرِيرٍ كِتَابِيٍّ بِشَأْنِهَا ، وَ رُبَّمَا يُصْنَعُ إِلَى مَسْتَوَى رِئَاسِيٍّ سِيَاسِيٍّ ، بَيْنَمَا هُنَاكَ وَزَارَاتُ أُخْرَى لَا يَتِمُّ لِإِحَاطَةِ مَسْتَوِيَّاتِهَا الْعُلْيَا بِوَقَائِعِ نَهْتِمُ بِهَا نَحْنُ كَجِهَازِ شَرْطَةٍ ، وَ رُبَّمَا تَكُونُ هَذِهِ الْوَقْعَةُ فِي ذَاتِ الْجِهَةِ الْإِدَارِيَّةِ فِي الْوِزَارَةِ الْأُخْرَى ، وَ لَا يَعْلَمُ بِهَا مَسْتَوَاهَا الْأَعْلَى إِلَّا مِنْ خِلَالِ اتِّصَالٍ أَعْلَى مَسْتَوَى شَرْطِيٍّ لِإِبْلَاغِهِ بِمَا حَدَثَ ، وَ تِلْكَ الطَّبِيعَةُ فِي الْعَمَلِ بِتَطْلِيلِ الْعَمَلِ الشَّرْطِيِّ بِمَا لَهُ مِنْ حَسَاسِيَّةٍ فِي تَتَابُعِهِ لَأَيِّ مَوْضُوعٍ ، وَ لِذَا فَلَبِثْنَا نَعْتَبِرُ الْهَدَفَ الْأَسْمَى فِي التَّقَارِيرِ هُوَ إِحَاطَةُ الرُّؤَسَاءِ بِوَقْعَةٍ أَوْ مَعْلُومَةٍ عَنْ مَوْضُوعٍ أَوْ عَنْ شَخْصٍ مَا ، تَتَطَلَّبُ طَبِيعَةُ الْأُمُورِ تَصْعِيدُهَا .

وَنَحْنُ لَا نَتَوَكَّدُ عَلَى أَنَّ كُلَّ الْوَقَائِعِ يَتِمُّ تَصْعِيدُهَا ، وَ لَكِنُ الْهَامُ مِنْهَا فَقَطْ ، بَيْنَمَا هُنَاكَ وَقَائِعٌ يَتِمُّ نَقْلُ صُورَةٍ مِنْهَا إِلَى الْمَسْتَوَى الْأَعْلَى وَظَيْفِيًّا ، حَتَّى نَصِلَ إِلَى مَرَحَلَةٍ أَوْ الْحَادِثِ أَوْ الْمَوْضُوعِ لَا يَحَاطُ بِهِ إِلَّا الرَّئِيسُ الْمُبَاشِرُ الَّذِي يَقُومُ بِدَوْرِ الْفَرْزِ لِكُلِّ الْحَوَائِثِ ، وَ يَأْتِي دَوْرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَصْعِيدِ مَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُ التَّصْعِيدُ .

(2) طلب اتخاذ إجراء معين :-

إن الأجهزة الأمنية في مختلف المواقع لا تواجه الأحداث التي تقع بإمكانياتها المحلية فقط ، وَ إِيْمًا فِي إِمْكَانِهَا أَنَّ تَطَرُّحَ رُؤْيَيْهَا لِلْحَلِّ يَطْلُبُ اتِّخَاذَ مَوْقِفٍ مُعَيَّنٍ ،

من ذلك مثلاً :-

○ طلب تعزيز القوات :-

لتقرير بنقص ظاهرة إجرامية ظهرت في المنطقة محل الدراسة ، يجب أن يشتمل على طلب من جهة موقع الشرطة المحلي بتعزيز القوات للمشاركة في مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ، و أن يتحقق ذلك بمجرد القول بنقص الإمكانيات لدى جهة الشرطة المكلفة بمواجهة الجريمة ، و إنما يجب أن يتم توثيق هذا الطرح للفكري بكتابته في تقرير أمني يتضمن رؤية محددة لكيفية تعزيز القوات الشرطية بقصد السيطرة على هذه الظاهرة الإجرامية الجديدة .

○ طلب تخفيف الحراسات :-

و الفرض الذي يحتمل أن يواجه موقع الشرطة هو أن القوات قد تم تعزيزها لطرف ما ، و لكن مع انتفاء أسباب ذلك التعزيز يصبح في إمكان رئيس الشرطة في هذا الموقع أن يطلب من رئاسته رسمياً الموافقة على تخفيف هذه الخدمات ، حتى لا تستمر بصورة يتحقق معها قدر من السلبية في العمل ؛ فتبدو المناطق المحروسة كما لو كانت كتنة عسكرية شرطية ، و هي صورة مرفوضة أمنياً ، حيث أن الضرورة يجب أن تقدر بقدرها فقط .

○ إعادة توزيع القوات :-

قد لا يتطابق التقرير الأمني بطلب تعزيز القوات المشاركة ، أو تخفيف الحراسات المعينة ، و لكن يتطلب الموقف مجرد إعادة توزيع القوات ، فهي نفس الأعداد ضباطاً و أفراداً ، و لكننا نطلب مجرد إعادة توزيعها على نحو يحقق إيجابية أكثر في العمل ، مثال ذلك : تحريك الأكمنة من مواقعها المحددة بمعرفة رئاسة الفرقة أو المديرية إلى مواقع أخرى بديلة ، بعد أن أصبح موقعها معروفاً للكافة ، و لم تعد تقي بالأهداف المحددة لها من وجودها في هذه المنطقة .

○ تعديل أسلوب التشغيل :-

يُقدَّرُ في أسلوب التشغيل التالي للقوات ألا تتجاوز ساعات التشغيل أكثر من ثماني ساعات ، و لكن ظروف الأعباء التي قد تُولجها قد يطلب الرئيس المباشر للموقع الشرطي تعديل أسلوب التشغيل ليكون اثنتي عشرة ساعة أو العكس ، فإذا كانت الدورية تعمل اثنتي عشرة ساعة فقد يُقدَّر تخفيفها إلى ثماني ساعات فقط ، أو يُقدَّر الرئيس تطوير أسلوب الدوريات للرجلة في مناطق معينة لتصبح دوريات ركبة ، و هكذا ...

(٣) تحديد المسؤوليات :-

قد يطلب التقرير الأمني من الرئيس الأعلى تحديد مسؤولية أحد الضباط لارتكابه مخالفة ما في الواقعة التي تم فحصها بمفرقه ، أو حصر المسؤولية في فرد شرطة من الدورية ، و التي وقع في توقيتها الحادث الخاص بكسر الباب الصاج الخاص بهذا المحل .

(٤) طلب نقل ضابط أو فرد إلى موقع آخر :-

التقرير الأمني الخاص بواقعة هروب منهم معين من حارسه ، و اكتشاف خطأ جسيم في جانب الضابط المسؤول عن تسليم هذا المتهم لذلك الشرطي ، حيثُ تبين أنه مصاب بمرض عصبي يترتبُ عليه إصابته بنوبات تشنج عصبي و سقوط على الأرض ، و رغم معرفة الضابط لمرض الشرطي ، إلا أنه أصر على تسليمه مجرماً خطراً مطلوب اعتقاله ، و سلمه إليه دون أي قيد حديدي ، فالإجراء الذي سيطلبه هذا الرئيس هو تحريك الضابط إلى موقع آخر لا يتطلب الحساسية الأمنية في التعامل مع الأحداث .

(٥) تنفيذ حكم قضائي :-

في التقرير الأمنية الخاصة بالدراسات الأمنية لموقف معين يتطلب تنفيذ حكم قضائي صادر لصالح أحد الأمخاص ، فإن هذا التقرير يطلب الإمكانيات البشرية و المادية المطلوبة لتنفيذ ذلك الحكم بافتراض استحالة تنفيذ الحكم بالإمكانيات المحلية ، و يجب على

كتب هذا التقرير أن يعرض تصويره لما هو مطلوب للتنفيذ .

(٦) تقدير جهود الشرطة :-

تتطلب مكافحة الجريمة - منعاً وضبطاً - قدراً كبيراً من الجهود التي يبذلها أبنائنا في الجهاز ، سواء الضباط أو الأفراد ، ونظراً لأننا نسعى دائماً إلى تحديد مسئولية المصّرين منهم والتي قد تصل إلى حد إحالتهم إلى المحاكمات العسكرية أو مجالس التأديب ، فإن من الطبيعي إذن أن ننظر إلى المجتنبين منهم ؛ فطلب من الرئاسة الأعلى النظر بعين الاعتبار نحو تقدير جهود أولئك الرجال الجائدين في ممارستهم لأعمالهم ، وتقدير جهود القائمين بأداء تلك الجهود ، نفترض مراعاة قواعد عرض الجهود وأهمها هو التوقيت المناسب والعرض الجيد والموضوعية ، وذلك من خلال التقارير الأمنية^(١).

(٧) التمهيد الوظيفي :-

إن اعتلاء المواقع الوظيفية ليس نوعاً من القفز الوظيفي غير المرتكز على قواعد موضوعية ، ولكنه عملية جادة تصب من خلال التقارير الأمنية عن مستوى أداء هؤلاء الضباط المرشحين ، والذين نتطلع عند فحص حالاتهم ووضعهم موضع التقييم الموضوعي أن نصل إلى أفضل تلك العناصر المرشحة ؛ حتى نقاد من يستحق أن يشرف المنصب به ، وحتى لا يقفز إلى المنصب شخص يتطلع إليه على أسس شخصية ، وهذا التقييم الموضوعي لا يتم بين لحظة وضحاها ، ولكنها عملية متركرة تستمر طوال المشوار الوظيفي للضابط ، والذي قد يستمر في عمله الشرطي أكثر من خمسة وثلاثين عاماً ، ويكون تقريره السري في بداية عمله بالشرطة هو التقييم الذي

(١) لمزيد من التفاصيل في شأن العرض الجيد ، يمكن الرجوع إلى مولفنا : الاستجوابات الجنائية ، مرجع

سابق ، ص ٧٢ .

يشير إلى أنه سيكون علامة في تاريخ الشرطة و ليس ضابطاً عادياً .
وفي هذه الحالة تعتبر الهدف من التقرير الأمني هو التصعيد الوظيفي للموقع الأعلى
من الموقع الذي يشغله هذا الضابط محل التقرير الأمني .

(٨) إحاطة الأجهزة القضائية بمعلومات معينة :-

قد تطلب محكمة للأحوال الشخصية من وحدة مباحث قسم شرطة تحديد الدخل الشهري
لإنسان ما ، حتى يمكن لهيئة المحكمة أن تقدر ما يجب عليها أن تحكم به لصالح المدعية
صاحبة الدعوى المرفوعة ، فهنا يكون التقرير الأمني بتقدير عناصر الدخل لهذا الشخص
بمثابة نوع من إحاطة السلطة القضائية المُنْتَلة في المحكمة بهذا الدخل الصافي
لأو الإجمالي ، وبدون ذلك التحديد أن يتم تحديد مبلغ النفقة للمدعية .

(٩) تقييم موقف أمني :-

إن تقييم الموقف الأمني يكون من اختصاص السلطة الشرطة المحلية ، و حتى يكون
هذا التقرير و التقييم مبني على أسس سليمة ؛ فلنا نطلب من قائد الموقع الشرطي
(المأمور) أن يحرر تقريراً مكتوباً عن تقييمه ، حتى يتحمل مسؤوليته أمام هذه الرئاسة
المباشرة ، فهو الذي يحدد الواقع ، و يطلب إمكانيات و يطرح تساؤلات ، و هو الذي
يجيب عليها في تقريره الأمني .

(١٠) تعقيب التكامل الشرطي :-

بعض التقارير الأمنية قد يقصد من ورائها طلب استكمال فحص موضوع معين في
جهة شرطية أخرى ، و يستحيل على الجهة الطالبة للوفاء بما يتطلبه فحص الموضوع
دون استكمال الفحص في الجهة الأخرى ، و مثال ذلك : أن يطلب مواطن للترخيص له
بحمل سلاح للدفاع لوجود خصومة ثارية له في بلدته الأصلية في صعيد مصر مثلاً ،
و يكون طلب الترخيص قد تقدم به في قسم شرطة عابدين ، و هنا يستحيل علينا فحص
مبررات هذا الترخيص دون الرجوع إلى وحدة مباحث المركز المنحدر منه جنور هذا

الطلاب ، وَ عِنْدَمَا يَأْتِي التَّقريرُ الأَمَنيُّ من قِسمِ عابدين طالِباً الإقْلادَ بِموقفِ ذَلِكَ الإنسانِ في تلكِ الخِصومةِ الثَّأريَّةِ في مَركَزِهِ بِالصَّعيدِ ، فإنَّ لِجَلَبَةِ وَحدَةِ المِباحثِ في هَذَا المَركَزِ بِتَقريرِ أَمَنيِّ تَصْصِليٍّ عَنِ مَوقفِ هَذَا المَواطنِ بأنَّه لَيسَ طَرفاً في تلكِ الخِصومةِ الثَّأريَّةِ ، إِذِنَّ الِهَدفَ من التَّقريرِ الأَمَنيِّ هُنَا هُوَ تَحقيقُ ذَلِكَ التَّكاملِ الشَّرْطِيِّ بَيْنَ وَحدَةِ مِباحثِ قِسمِ عابدين مَعَ وَحدَةِ المِباحثِ بِمَركَزِ ساقَلتِه مَثَلًا .

(11) تَقْيِيمُ نَطاقِ التَّمكُّنِ وَ السِيطَرَةِ لِرَئيسِ المَوقِعِ الشَّرْطِيِّ :-

يَعُدُّ التَّقريرُ الأَمَنيُّ وَسِيلةً يَمكُنُ الحُكمُ بِهَا عَلى مَدَى تَمكُّنِ الرَّئيسِ الشَّرْطِيِّ في إِحْكامِ السِيطَرَةِ الأَمَنيَّةِ بِشَقِيْها لِجَنائِيٍّ وَ الإِدْاريِّ ، فَهَذَا التَّقريرُ هُوَ لِلْمَراةِ الحَقِيقِيَّةِ لِقُدْرَةِ ذَلِكَ الرَّئيسِ ، فَعِنْدَمَا يَكُونُ هَذَا الرَّئيسُ قَادِراً عَلى السِيطَرَةِ عَلى مَرعُوسِيهِ وَ عَلى مَجْريَّاتِ الأُمُورِ في نَطاقِهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ سَريعاً في عَرضِهِ لِكُلِّ وَاقِعَةٍ تَحْدِثُ وَ تَسْتَحِقُّ التَّصْعيدَ ، وَ كَلِمَا كَانَتْ إِيجابِيَّاتِ أَفْرادِهِ وَ ضَباطِهِ مُتَعَدِّدةً في العَمَلِ كَلِمَا كَانَ مُؤشَراً حَقِيقِيّاً لِمَستَوى جُودَةِ إِنْتاجِهِمِ الأَمَنيِّ في العَمَلِ ، وَ العَكسُ صَحِيحٌ ، فَكَلِمَا تَعَدَّدَتْ أخطاءُ الضَباطِ وَ الأَفْرادِ العَامِلِينَ في مَوقِعٍ مَعِيَّنٍ تَحْدِيداً ، كَلِمَا كَانَ ذَلِكَ مُؤشَراً عَلى انْحِدالِهِ وَ انْهِيَارِ الخِدمةِ الأَمَنيَّةِ المُؤَدَّاةِ في هَذَا المَوقِعِ الشَّرْطِيِّ ، وَ يَعبَني ذَلِكَ عَدمُ سِيطَرَةِ الرَّئيسِ عَلى ضَباطِهِ ، وَ انْعِدالُ التَّوجِيهِ وَ الإِرشادِ من جَانِبِهِ إِلَيْهِمْ .

وَ لِهَذَا يَمكُنُ القَولُ أَنَّ أَفْضَلَ وَسائِلِ تَقْيِيمِ عَمَلِ رُؤَساءِ الشَّرْطَةِ في مَواقِعِهِمُ هُوَ التَّقاَريِرُ الأَمَنيَّةُ الحَقِيقِيَّةُ الَّتِي تَتِمُّمُ بِالصَّدَقِ ، وَ أَمَانَةِ العَرضِ عَلى الرُّؤَساءِ .

الفصل الثاني

الجهات التي تعرض عليها التقارير الأمنية

تُعرضُ تقاريرُ الأمنِ على جهات معينة تتنوع حسب الهدف من التقرير ، و ليست هناك جهة واحدة هي التي تُعرضُ عليها تلك التقارير ، و يمكن تطويل الدورة المستندية لهذه التقارير على النحو الذي يكتل عبورها للمراحل المتتالية مع التركيز على القاعدة الأساسية التالية :-

تصعيد التقرير الأمني إلى الرئيس المباشر :-

عندما يوضع تقرير أمني عن واقعة ما ، فالأصل أن يتم تصعيد هذا التقرير مباشرة إلى الرئيس المباشر لهذا الضابط محرر التقرير ، فمثلاً ضابط التوجيه الذي يُحرر تقريره عن واقعة مصادمة و متوفى ، فإن مأموره هو الجهة الأصلية التي يجب أن يُعرض هذا التقرير عليها ، و بعد موافقته عليه يتم تصعيده إلى المستوى الأعلى و هو مساعد فرقة الشرطة للإطلاع عليه و الموافقة على إرساله إلى قسم الرقابة الجنائية بالمديرية ، و المسئول عن هذا القسم يتولى عرضه على مدير الأمن في المديرية ، ثم يتم اعتماده و إرساله إلى مصلحة الأمن العام في الوزارة ، إدارة الرقابة الجنائية لتحليل الحادث و للتوصل إلى النتائج المطلوبة في التقرير و الفحص .

إذا تعلق التقرير بطلب الترخيص بسلاح لمواطن فإن الاتجاه سيكون من وحدة المباحث و اعتماده من المأمور في القسم ، ثم يأخذ طريقه إلى إدارة البحث الجنائي بالمديرية لفحصه و بعد ذلك يُحال إلى مباحث الفرقة ، حيث يعرض على مفتش المباحث ، و منه إلى رئيس قسم المباحث الجنائية ليُبدى الرأي نحو الموافقة على الترخيص ، ثم يُعرض على مدير إدارة البحث الجنائي لإقرار ذلك الرأي بالموافقة أو الرفض ، ثم يُرسل ملف الفحص إلى قسم الرخص بالمديرية ، و منه يُعرض على مساعد مدير الأمن ، و منه إلى العرض على مدير الأمن لإصدار الموافقة أو الرفض نهائياً ، ثم يُرسل بعد ذلك إلى قسم الشرطة المختص مباشرة لإصدار الترخيص ، أو لإعلان الطالب برفض طلبه للترخيص لأنه يحمل السلاح .

إذا كان التقرير الأمني خلاصاً بتقرير دخل شخص مدعى عنيّه في دعوى منظورة أمام محكمة الأحوال الشخصية ، فإن التقرير سيكون في اتجاه تلك المحكمة طالبة التقرير ، وإذا كان التقرير خلاص بتحديد مسؤولية رجال الحفظ من الدورية في أحد أقسام الشرطة ، فإن اتجاه التقرير سيكون من وحدة للتحقيقات في القسم إلى نائب المأمور لإبداء الرأي نحو تحديد تلك المسؤولية ، ويتم عرضه على مأمور القسم لاعتماد هذا الرأي نحو مجازاة الأفراد ، أو إحالتهم إلى المستوى الأعلى لإقرار فكرة محاكمتهم عسكرياً ، ويؤدي مساعد الفرقة رأيه في ذلك ، ويتم إحالة التقرير الأمني المتضمن كل التفاصيل إلى اللواء نائب مدير الأمن الذي يقرر إحالة الأفراد المقصرين إلى المحاكمة العسكرية ، ويقوم قسم شؤون الأفراد بامتثال ذلك للتقرير ويرسله مباشرة إلى النيابة العسكرية التي تتولى تحقيق الواقعة وتقرير ما إذا كان في الواقعة ما يستحق المحاكمة العسكرية ، أو تصدر قراراً بالآلا وجه لإقامة للدعوى أو الإحالة مباشرة إلى المحكمة العسكرية لمحاكمة الأفراد .

خلاصة ما تقدم : أن الجهة الأعلى التي يتم تصعيد التقرير الأمني إليها تختلف بحسب نوع التقرير ، والهدف المحدد لهذا التقرير .

وفي هذا الإطار فإن عملية التصعيد بصفة عامة لا تكون من خلال التقرير الأمني فقط ، وإنما في حالة أي خلفيات للموضوع يتطلب العرض في اتصال هاتفي أو شخصي ، فإن التقارير المكتوبة تكون هي الحلقة الثانية للتالية لذلك الاتصال الشخصي أو الهاتفي من الرئيس المباشر إلى الرئيس الأعلى مباشرة .

الباب الخامس

النماذج التطبيقية للتقارير الأمنية

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : نماذج لتقارير ضباط الأقسام والمراكز .

الفصل الثاني : نماذج لتقارير ضباط مديريات الأمن .

الفصل الثالث : نماذج لتقارير مصلحة الأمن العام .

الفصل الرابع : نماذج لتقارير القضاء العسكري .

الفصل الأول

نماذج لتقارير ضباط الأقسام والمراكز

وينقسم إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : نماذج لتقارير ضباط النوبتية والتحقيقات والدوريات .

المبحث الثاني : نماذج لتقارير الضباط بوحدات المباحث بالأقسام والمراكز .

البحث الأول

نماذج لتقارير ضباط النوبتجية ، وَ التحقيقات ، وَ الدوريات

وَ يشتمل عَلَى نماذج للتقارير التالية :

- تقرير مرور ليلي .
- تقرير مصادمة وَ متوفى .
- تقرير فحص بلاغ .
- تقرير فحص شكوى .
- تقرير فحص سرقة محل تجاري .
- تقرير فحص حادث حريق .
- تقرير حادث سقوط من علو .
- تقرير حادث مشاجرة وَ مصاب بطلق ناري .

مديرية أمن القاهرة

إدارة حرس

فرقة شرطة ملبدين

قسم شرطة ملبدين

تقرير مرور ليلى

بناءً على تكليفنا بالمرور بدائرة القسم اليوم الموافق __/__/__ م ، اعتباراً من الساعة ٣ صباحاً : الساعة ٤:٣٠ صباحاً ، فقد قمنا بالمرور المطلوب ، وأسفرت نتائجه عما يلي :

أولاً : مرور على المنشآت الثابتة :

ثم المرور على المنشآت التالية :

(١) للمعبد لليهودي بشارع عدلي الساعة ____ صباحاً ، وَ تبين أَنَّهُ معين على الحراسات التالية :

- أمين الشرطة _____ معين على الواجبة المظلة على شارع عدلي ، وَ هُوَ مسلح برشاش بورسعيد رقم _____ ، وَ بِهِ عدد ٢ خزانة وَ بدخلهما الطلقات وَ هما خارج الرشاش .

- أمين الشرطة _____ معين على البوابة الرئيسية بشارع عدلي ، وَ هُوَ مسلح برشاش بورسعيد رقم _____ ، وَ بِهِ عدد ٢ خزانة وَ بدخلهما الطلقات وَ هما خارج الرشاش .

- المجدد _____ معين تعزيز على البوابة الرئيسية ، وَ مسلح بندقية آلية

٧,٦٢ × ٣٩ مم رقم _____ ، و معه عدد ٢ خزينة خارج البنديقية و بدخلهما للطلقات .

- للمجنّد _____ معين تعزيز على البوابة الرئيسية ، و مسلح بندقيّة آليّة ٧,٧٦ × ٣٩ مم رقم _____ ، و معه عدد ٢ خزينة خارج البنديقية و بدخلهما للطلقات .

و تبين أن جميع هذه القوات بحالة يقظة تامة ، و لا ملحوظات ، و قد تم للتأشير في دفتر أحوال الخدمة بما يفيد المرور ، و عدم وجود ملاحظات في ساعة المرور .
(٢) المركز الرئيسي لبنك القاهرة بشارع عدلي ، و تم المرور على الساعة _ صباحاً ، و تبين أنه معين لحراسته للمساعدان شرطة :

- المساعد شرطة _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح بطبقة حلوان رقم _____ ، و معه عدد ٧ طلقات ذخيرة .

- المساعد شرطة _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح بطبقة حلوان رقم _____ ، و معه عدد ٧ طلقات ذخيرة ، و تبين انتظامهما بالخدمة ، و تم للتأشير بدفتر المرور بساعة المرور عليها .

(٣) البنك الأهلي - فرع شريف بشارع شريف ، و تبين وجود حراسة على من إدارة حراسة المنشآت بمديرية أمن القاهرة ، و هي مكونة من كل من :

- المساعد شرطة _____ ، مسلح بمسدس حلوان ، و معه عدد ٧ طلقات ، معين على ضلع شارع شريف .

- المساعد شرطة _____ ، مسلح بمسدس حلوان ، و معه عدد ٧ طلقات ، معين على الباب الرئيسي .

- المساعد شرطة _____ ، مسلح بمسدس حلوان ، و معه عدد ٧ طلقات ، معين على ضلع علوي .

وَكَانَ المَرُورُ السَّاعَةَ ____ صَبَاحاً ، وَ تَمَّ التَّائِثِيرُ بِدَفْتَرِ المَرُورِ عَلَيْهِم بِسَاعَةِ المَرُورِ
وَلَا مَلاحَظَات .

(٤) البَنْكُ المَرْكَزِي المِصْرِي بِشَارِعِ قَصرِ النِّيلِ / شَرِيف ، وَ تَمَّ المَرُورُ عَلَى خِدماتِهِ
السَّاعَةَ ____ صَبَاحاً ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّ الحِرَاسَةَ مِنْ قُوَّةِ إِدارَةِ حِرَاسَةِ المَنْشَأَتِ بِالقَاهِرَةِ ،
وَ هِيَ مَكُونَةٌ مِنْ كُلِّ مَنْ :

- أَمِينُ شُرْطَةِ ____ ، رَئِيسُ اقْوَةِ الحِرَاسَةِ ، وَ مَسلِحُ بَرِشائِشُ بَورْسَعِيدِ رَقمِ
____ وَ مَعَهُ خَزِينَتَانِ بِالطَّلَاقَات .

- أَمِينُ شُرْطَةِ ____ ، مَعِينٌ عَلَى ضَلْعِ البَنْكِ بِشَارِعِ شَرِيف ، وَ مَسلِحُ بَرِشائِشُ
بَورْسَعِيدِ رَقمِ ____ وَ مَعَهُ خَزِينَتَانِ بِالطَّلَاقَات .

- أَمِينُ شُرْطَةِ ____ ، مَعِينٌ عَلَى ضَلْعِ البَنْكِ بِشَارِعِ قَصرِ النِّيلِ ، وَ مَسلِحُ بَرِشائِشُ
بَورْسَعِيدِ رَقمِ ____ ، وَ مَعَهُ خَزِينَتَانِ بِالطَّلَاقَات :

- أَمِينُ الشُّرْطَةِ ____ ، وَ مَعِينٌ عَلَى ضَلْعِ البَنْكِ المَطلِ عَلَى شَارِعِ علَوي ،
وَ مَسلِحُ بَرِشائِشُ بَورْسَعِيدِ رَقمِ ____ وَ مَعَهُ خَزِينَتَانِ بِالطَّلَاقَات .

وَ قَدْ تَمَّ التَّائِثِيرُ بِدَفْتَرِ أحوالِ خِدمةِ الحِرَاسَةِ بِما يَفيِدُ المَرُورَ فِي التَّوَقُّيْتِ الَّذِي تَمَّ ،
وَلَا مَلاحَظَات عَلَى أَفْرَادِ الخِدمة .

(٥) بَنْكُ قَنَاةِ السُّوَيْسِ : بِشَارِعِ صَبْرِي أَبُو عَلم ، وَ مَعِينٌ عَلَيْهِ المَجْدَانِ / ____ ،

____ ، مِنْ قُوَّةِ إِدارَةِ حِرَاسَةِ المَنْشَأَتِ بِالقَاهِرَةِ ، وَ مَعَهُمَا البِنْدَقِيَّتَانِ الْكَلْبَتَانِ

٧,٦٢ × ٣٩ مِم رَقْمِي ____ ، ____ ، وَ مَعَ كُلِّ مَنهُمَا خَزِينَتَانِ وَ طُلُقات ،

وَ تَمَّ المَرُورُ عَلَيْهِمَا السَّاعَةَ ____ صَبَاحاً ، وَ لَا مَلاحَظَات ، وَ تَأَثَّرَ لهُمَا فِي دَفْتَرِ
للمَرُور .

(٦) وَكَلالةُ لِبْشاءِ الشَّرْقِ الأَوْسَطِ ، بِشَارِعِ هَدْيِ شِعْراوِي ، وَ مَعِينٌ عَلَيْهَا قُوَّةُ حِرَاسَةِ
مَكُونَةٌ مِنْ كُلِّ مَنْ :

- أمين شرطة / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بمديرية الأمن ، و مسلح بمسدس حلوان عيار ٩ مم رقم _____ و معه ٧ طلقات (رئيس قوة الحراسة) .
- المجدد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح ببندقية آلية ٧,٦٢ × ٣٩ مم و معه خزينتان بالطلقات ، معين على شارع هدى شعراوي .
- المجدد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح ببندقية آلية ٧,٦٢ × ٣٩ مم و معه خزينتان بالطلقات ، معين على شارع _____ ، و تم المرور الساعة _____ صباحاً ، و تم للتأشير بفقر أحوال الخدمة بما يفيد المرور في ساعته .
- (٧) وكالة الأنباء الألمانية ، بشارع قصر النيل رقم ٢٣ ، و معين عليها للمساعد شرطة / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و قدّ تضاع غيابه عن الخدمة ساعة المرور على الساعة _____ صباحاً ، و بمعاودة المرور عليه مرة أخرى تبين غيابه أيضاً الساعة _____ صباحاً .
- و جاري تحرير مذكرة بفقر أحوال الخدمة بالقسم ، و قدّ تم إبلاغ غرفة عمليات القسم لإتبات غيابه ، و لإبلاغ إدارته لتعيين بديل عنه خلال الفترة التالية .
- (٨) الجامعة الأمريكية ، بميدان التحرير ، و تبين أنه معين عليها للخدمات التالية :
- أمين الشرطة / _____ ، من قوة وحدة مباحث عابدين ، و معين على ضلع شارع الشيخ ربحان ، (مسلح بمسدس حلوان عيار ٩ مم) .
- المجدد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و مسلح ببندقية آلية ٧,٦٢ × ٣٩ مم رقم _____ ، و تبين جلوس المجدد على مقعد بحالة تكلس و تم التنبيه عليه باليقظة التامة في الخدمة ، و جاري تحرير مذكرة بذلك ، و ساعة المرور على الساعة _____ صباحاً .
- أمين الشرطة / _____ ، من قوة قسم عابدين - وحدة المباحث ، و معين على ضلع شارع محمد محمود ، (مسلح بمسدس حلوان) .

- المجدد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و مسلح ببندقية آلية
٣٩ × ٧,٦٢ مم رقم _____ و معه خزينتان .

- لمين شرطة / _____ ، من قوة وحدة مباحث عابدين ، معين على ضلع ميدان
التحرير ، و مسلح بمسدس حلوان .

- المجدد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و مسلح ببندقية آلية
٣٩ × ٧,٦٢ مم رقم _____ ، و تبين أن المجدد المذكور لا يحتفظ معه بأي خزائن
أو طلقات ذخيرة ، و قد تم إثبات ذلك ، و لُخِطرت عمليات القسم لتحرير مذكرة بذلك
لإخطار ضابط منوب إدارته لإرسال الذخيرة و الخزينتين إليه ، و لتحديد المسؤولية
الإدارية في ذلك .

(٩) بنك ناصر الاجتماعي : بشارع قصر النيل ، و تم المرور عليه الساعة ...
صباحاً ، و تبين وجود الخدمات التالية عليه :

- للمساعد شرطة / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح بمسدس
حلوان عيار ٩ مم طويل رقم _____ ، و معه عدد طلقات ذخيرة ، و معين على
ضلع البنك المطل على شارع قصر النيل .

- المساعد / _____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و مسلح بمسدس
حلوان عيار ٩ مم طويل ، رقم _____ و معه عدد ٧ طلقات ، و معين على ضلع
البنك المطل على شارع جواد حسني ، و تبين أنه يجلس على الأرض و يستند على
الحائط ، و يغط في نوم عميق ، و كلف زميله بليقائظه من نومه ، و يجري تحرير
مذكرة منفصلة لعرضه علي قيادته تمهيداً لمحاكمته عسكرياً أو مجازلته انضباطياً^(١) .

(١) يلاحظ هنا أن الأفراد الثامن لا تقوم كضابط بليقائظهم من نومهم ، حال تواجدهم في الخدمة لأن وجودنا
لأمهم لحظة إلتفاتهم قد تصيبهم بصدمة نفسية قد تؤذي بهم إلى تصرفات لا لرفدية ، قد تصل إلى حد إطلاق
الرصاص على شخص الضابط الذي ليقظه ، أو قد يتجر بإطلاق الرصاص على نفسه ، بينما لو ليقظه =

(١٠) الخطوط الجوية الليبية : بشارع قصر النيل ، و معين عليها مساعد الشرطة /

____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح بمسدس عيار ٩ مم حلوان رقم ____ ، و هو منتظم في خدمته ، و ساعة المرور عَليْهِ الساعة ____ صباحاً .

(١١) المصرف العربي الدولي : بشارع عبد الخالق ثروت ، و معين عَليْهِ المساعد /

____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح برشاش بورسعيد رقم ____ و معه عدد ٢ خزينة بطلقاتهما ، و معه المساعد / ____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، و مسلح بمسدس حلوان ٩ مم طويل و معه عدد ٧ طلقات ذخيرة ، و معين عَليْ ضلع البنك المطل عَلي شارع محمد فريد ، و ساعة المرور عَليْهِ الساعة ____ صباحاً .

(١٢) البنك المركزي المصري - فرع حسابات الحكومة بشارع محمد فريد ، و معين

عَليْهِ المساعد / ____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح بمسدس حلوان ٩ مم و معه عدد ٧ طلقات ذخيرة ، و ساعة المرور عَليْهِ الساعة ____ صباحاً .

(١٣) بنك مصر للرئيسي : بشارع محمد فريد ، معين عَليْهِ أمين الشرطة / ____ ،

من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح برشاش بورسعيد ، و معه عدد ٢ خزينة بالذخيرة ، منتظم ، ساعة المرور عَليْهِ الساعة ____ صباحاً .

(١٤) المركز التجاري العراقي : ١٥ شارع الجمهورية ، و معين عَليْهِ أمين الشرطة /

____ ، من قوة إدارة حراسة المنشآت بالقاهرة ، مسلح برشاش بورسعيد و معه عدد ٢ خزينة بالذخيرة ، و ساعة المرور عَليْهِ ____ صباحاً ، منتظم .

* زميل له فَرَمًا لا يحدث الصدمة النفسية ، و لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا " إدارة العمل الأمني في أسلح و مراكز و نقاط الشرطة ، كأكاديمية الشرطة ، كلية الشرطة ، الطبعة السادسة ، ص ١١٢ و ما بعدها .

ثانياً : مرور على المراقبين بمنزلهم :

تم أثناء المرور مفاجأة عدد من المراقبين بمنزلهم للتأكد من تواجدهم بمحال مراقبتهم وتبين ما يلي :

(١) المُرَاقِب / _____ ، وَ المُرَاقِب بسكنه للكتن بميدان الجمهورية ، رقم _____ وَ المذكور مسجل خطر نشل ، وَ تبين وجوده ، وَ تم للتأشير بتذكرة مراقبته بما يفيد مرورنا عَلَيْهِ الساعة _____ صباحاً .

(٢) المُرَاقِب / _____ ، وَ المُرَاقِب بسكنه بغيط العدة من شارع حسن الأكبر ، رقم _____ ، وَ المذكور مسجل خطر مخدرات ، وَ تبين وجوده ، وَ تم للتأشير بدفتره بما يفيد المرور عَلَيْهِ الساعة _____ صباحاً .

(٣) المُرَاقِب / _____ ، وَ المُرَاقِب بسكنه بقرة على من شارع مصطفى عبد الرزاق ، وَ المسجل خطر سرقات مناجر ، بأسلوب الكسر - (كسر حلقة) ، وَ تبين هروبه من سكنه ، وَ قد تم تحرير محضر هروب لهُ تحت رقم _____ جنح عابدين لسنة _____ م وَ تم إبلاغ وحدة المباحث بمذكرة عن واقعة الهروب لضبطه وَ عرضه على النيابة .

ثالثاً : ضبط سيارتين بدون تراخيص :

- تم أثناء المرور ، ضبط للسيارة رقم _____ ملاكي للقاهرة ، قيادة المواطن / _____ ، وَ يُخْمَلُ ببطاقة عائلية رقم _____ سجل منفي قسم عابدين ، وَ لا يُخْمَلُ رخصة قيادة ، وَ تبين أن السيارة خاصة بوالده ، وَ تم تحرير محضر للتفتيش ، وَ جاري إرسال المحضرين للنيابة .

- تم ضبط السيارة رقم _____ نقل للقاهرة ، قيادة السائق _____ ، بطاقة شخصية رقم _____ سجل منفي الموسكي ، وَ لا يُخْمَلُ رخصة تسيير لسيارته ، وَ تحرر المحضر اللازم ، وَ جاري عرضه على النيابة ، وَ تحررت مذكرة لوحدة المباحث

لِفَخْصِ موقفه وَ السيلرة المضبوطة .

وَهَذَا تقريرونا بتكافح مرورنا ، عرض بلعل التفضل بالإحاطة ،،،

تعريراً في ____/____/____ م .

" قسم شرطة عابدين "

ملازم / _____

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة مابدين

تقرير

فحص حادث مصادمة و متوفى

الموضوع :

- مصادمة و متوفى بميدان باب اللوق ، دائرة القسم .

الفحص :

. بتاريخ اليوم الموافق ____/____/____ م ، تبليغ لقسم عابدين بوقوع حادث مصادمة

و متوفى بميدان باب اللوق دائرة قسم عابدين ، و بالانتقال ، و للفحص تبين ما يلي :

- مكان الحادث : شارع البستان أسفل كوبري المشاة ، بميدان باب اللوق ، في الاتجاه

إلى ميدان التحرير .

- أطراف الحادث :

(١) السيارة رقم _____ ملكي للقاهرة ، ماركة مرسيدس ، موديل سنة ١٩٨٨ م ،

قيادة المواطن _____ ، طالب بالجامعة الأمريكية ، كلية الإدارة ، و مقيم _____ ،

و يحمل بطاقة شخصية رقم _____ .

(٢) المتوفى : المواطن / _____ ، طالب ، و مقيم _____ دائرة قسم إبلية ، و يحمل

بطاقة شخصية رقم _____ سجل مدني مركز إبلية . و قد تصح وفاة المجني عليه

عقب الحادث مباشرة ، و تم نقله إلى مشرحة مستشفى المنيل الجامعي .

٢٠ - المعاينة :

وجدت السيارة التي تسببت في الحادث تقف على يمين الطريق ، وَ بمعابقتها وجد

بِهَا التتبعات التالية :

- تهشم الزجاج الأمامي من الناحية لليمنى .
- تطبيق في الرُفرف الأمامي الأيمن .
- تهشم في مقدمة السيارة ، وكسر في الفولتيس الأمامية ، وَ تهشم في الشبكة الأمامية ، وَ تلف للرايليير للسيارة ، وَ تطبيق في المروحة الخاصة بمحرك السيارة .
- عثر على آثار دماء على الإطار المعدني الخاص بزجاج السيارة ، كما عثرنا على آثار دماء داخل السيارة من ناحية المقعد الأمامي الأيمن .
- عثر على آثار الزجاج المتشقق على مسافة حوالي ثلاثة أمتار من وقوف السيارة على النحو الموضح بالرسم للكروكي المرفق .
- لم نعثر على أي آثار لفرامل السيارة مرتكبة الحادث .
- لم نتمكن من معاينة جثة المتوفى ، لنقلها مباشرة قبل وصولنا إلى مكان الحادث .
- تبين من معاينة مسرح الحادث وجود كوبري معدني للمشاة أعلى محل الحادث تماماً ، كما قامت سلطات المحافظة بإعداد سور معدني يمين وَ يسار الطريق وَ لمسافة حوالي مائتي متر وَ يتوسطها محل الحادث ، وَ ارتفاع هذا السور متران .

- حالة الطريق بمنطقة الحادث :

- حالة الطريق متوسط الازدحام بالنسبة للسيارات ، وَ يتعذر على أي قائد سيارة تجاوز السرعة بما يصل إلى خمسين كيلومتر في الساعة ، وَ تنفق السيارات مستمر بطريقة الطوابير في حالة غلق أي إشارة مرور بالمنطقة ، وَ تصبح الحالة عبارة عن تقاطر السيارات .
- اقرب إشارة مرور بالمنطقة قبل محل الحادث بحوالي مائة متر وَ بعدها بحوالي

ثلاثة أمتار .

- لا توجد أي عواقب للمرور بالمنطقة لو علامات .
- لا توجد ممرات أرضية على سطح الطريق لعبور المشاة ، و يقتصر المكان المخصص لهم على استعمال كوبري المشاة فقط .
- الشهود :

- تقدم عدد من شهود الواقعة للإدلاء بشهادتهم ، و تبين أنهم على النحو التالي :
- المواطن _____ ، من _____ ، و يعمل _____ في شركة _____ و مقرها _____ و يقيم _____ دائرة قسم _____ و يحمل بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني _____ ، قرر الشاهد أنه تصادف وجوده في مسرح الحادث ، و أنه قد شاهد المجني عليه و هو يحاول القفز من على السور الحديدي من يمين طريق شارع البستان للعبور في الاتجاه الآخر ، و تصادف مرور السيارة مرتكبة للحادث بسرعة لا تتجاوز أربعين كيلو متر فسقط على زجاج السيارة دون أن يتمكن السائق من مشاهدته ، ونفي إمكانية تقلاي السائق للحادث .
 - أضاف الشاهد أن سائق السيارة كان في طريقه في اتجاه ميدان التحرير ، وأن حالة الطريق لم تكن تسمح له بالسير بأكثر من هذه السرعة نظراً للازدحام .
 - المواطن _____ ، من _____ ، و يعمل _____ في شركة _____ ، و مقرها ميدان باب اللوق ، و مقيم _____ دائرة قسم _____ ، و يحمل بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني _____ ، و قد أكد نفس رواية شاهد الواقعة الأول .
 - المواطن _____ ، من _____ ، و يعمل صاحب المقهى المواجه لموقع الحادث ، و يقيم _____ دائرة قسم السيدة ، و يحمل بطاقة عائلية رقم _____ ، و قد أوضح في شهادته نفس ما رده الشاهد الأول و الثاني .

التهمة بالارتكاب الواقعة :

باستدعاء السائق _____ ، الطالب بالجامعة الأمريكية ، سؤاله عن ظروف إصابة المجني عليه ، قرر أنه يوم الواقعة وَ سَاعَتَهَا كَانَ متجهاً من منزله للكلاب بشارع الحروية بمصر الجديدة ، في طريقه إلى الجامعة الأمريكية حتى وصوله إلى منطقة باب اللوق ، وَعَقِبَ ذَلِكَ فُوجئَ بسقوط المجني عليه على زجاج السيارة من الناحية اليمنى ، وَ لَكِذَلِكَ لم يكن يعبر الطريق وَ إِنَّمَا كَانَ قَدْ تساق السور الحديدي الموجود يمين الطريق لمنع تسلل المشاة لنهر الطريق وَ إجبارهم على صعود الكوبري العلوي المخصص للمشاة ، وَ أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ تَطَأَ قدمه نهر الطريق كَانَ قَدْ سقط على زجاج سيارته مما أحدث إصابته وَ وفاته ، وَ نفى أَنْ يَكُونَ بإمكانه مفاداة الحادث أَوْ استعمال القرمل أَوْ آلة التنبيه ، وَ علل وفاة المجني عليه لخطئه في عبور الطريق من مكان غير مخصص للمشاة مع وجود كوبري للمشاة في منطقة الحادث .

الإجراءات المتخذة :

- تم الاطلاع على رخصة قيادة السائق ، وَ تبين أنها مستخرجة من مرور القاهرة بتاريخ ____/____/____ م ، وَ صالحة حتى ____/____/____ م .
- كما تم الاطلاع على رخصة تسيير السيارة رقم ____ ملاكي القاهرة ، خاصة بالمتهم ، وَ تنتهي في ____/____/____ م ، وَ لَهَا وثيقة تأمين بشركة التأمين الأهلية برقم _____ .
- تحرر عن الواقعة المحضر رقم ____ جنح عابدين لسنة ____ .
- تم الانتقال إلى مشرحة مستشفى المنيل الجامعي ، وَ تبين وجود جثة المتوفي في المشرحة فعلاً ، وَ بمناظرتها تبين أنها لشاب ذكر في العقد الثالث من عمره ، يرتدي قميصاً أسوداً وَ بنطلوناً أسوداً وَ حزاماً بني اللون وَ حذاءً أسوداً وَ جورباً رمادي ، وَ اتضح أن الإصابات واضحة في الرأس ، وَ تمثلت في شج كبير من مؤخرة الرأس

بطول حوالي عشرة سنتيمترات ، وَ لم يتضح وجود إصابات أخرى وَ لم يعثر بملابس المتوفى سوى عَلَى بطاقة الشخصية فقط .

- تم عرض المتهم عَلَى نيابة عابدين ، وَ لَتي قررت إخلاء سبيله بضمان مالي مائتي جنيه ، وَ تم تنفيذ القرار .

- تم انتداب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي الظاهري عَلَى جثة المتوفى لبيان مَا بِهَا من إصابات ، وَ سببها ، وَ تاريخ حدوثها ، وَ مدى إمكانية حدوثها من مصامة سيارة من عنده مَحَ للتصريح بدفن الجثة .

- تم تنفيذ التأشيرة السابقة .

- جاري إخطار أهلية المتوفى بإشارة لقسم إجابة محل سكنه .

- جاري عرض السيارة عَلَى المهندس الفني للمرور لمعاينتها ، وَ إثبات صلاحيتها للعمل وَ بيان تلفياتها من الوجهة الفنية ، تنفيذاً لقرار الانتداب الصادر من النيابة .

عرض بأهل الفضل بالنظر ،

تحريراً في ____/____/____ م .

مأمور القسم

الضابط المحقق

عقيد / _____

تقيب / _____

مديرية أمن القاهرة

إدارة الدورية للاسكبة

تقرير فحص بلاغ (١)

تاريخ البلاغ	: ١٩٧٥/١٠/٢ م.
ساعة تلقي البلاغ	: الساعة ١٠ صباحاً .
ساعة الوصول لمكان البلاغ	: الساعة ١٠:١٠ صباحاً .
مكان البلاغ	: شارع الشيخ ربحان تقاطع شارع بورسعيد ، دائرة قسم عابدين .
موضوع البلاغ	: مصلحة و مصاب .
رئيس الدورية	: ملازم أول / _____ .
التفصيلات	:

بالانتقال إلى محل الحادث ، تبين أن طرفي الحادث هما كل من :

- ١- المواطن / _____ ، سن ٤٥ عاماً ، وَ يَعْمَلُ تاجر منسوجات بالأزهر ، وَ محله _____ ، وَ مسكنه _____ دائرة قسم الجمالية ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني الجمالية / القاهرة ، قائد السيارة رقم _____ ملاكي القاهرة

(١) يُحرر هذا التقرير بمعرفة ضابط إدارة الدورية للاسكبة ، عند تلقيهم لفحص بلاغ تلقوه من غرفة السليبات ، أو تصادف لهم أثناء مرورهم بمنطقة خدمتهم ، وَ يقتصر دور الضابط على إثبات ما يراه لملحه دون أن يمتد ذلك إلى تحرير محضر بالوقعة وَ سؤال الأطراف ، وَ الذي يترك ذلك لضابط قسم الشرطة الذي وقعت الجريمة في دائرة نطاقه الجغرافي .

(طرف أول) .

٢- المواطن / _____ من ٢٣ عاماً ، وَ يَمُكِّن مَبْلَكاً ، وَ مَقِيمٌ شَارِع _____ دَلَّارَةً

قَسَمَ الْمَبِيدَةَ ، رَاكِبَ دَرَاكَةَ هَوَاتِيَّةَ (طرف ثانٍ) .

- بِسْؤَالِ الْأَوَّلِ شَفَاهَةً قَرَّرَ قُوَّةً كَانَ يَسِيرُ بِمَبْلَاوَنِهِ بِشَارِعَ لِشَيْخٍ رِيحَانٍ مَتَجِهاً إِلَى

شَارِعَ بَوْرَسَعِيدٍ يَمِيناً ، وَ قَبْلَ انْحِرَافِهِ لِلْيَمِينِ مَبْلَثَرَةً فُوجِيَّ بِعَبُورِ رَاكِبِ الدَّرَاكَةِ

الْهَوَاتِيَّةِ أَمَامَهُ مِنَ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ عَكْسَ السَّيْرِ بِالْمَنْطِقَةِ ، فَاصْطَدَمَ بِهِ بِمَقْدَمَةِ السَّيَارَةِ

رَغْمَ أَنْ إِشَارَةَ الْمُرُورِ كَانَتْ تَسْمَحُ لَهُ بِالسَّيْرِ ، وَ اسْتَشْهَدَ بِجَنْدِي الْمُرُورِ الْمُنْظَمَ لِحَرَكَةِ

الْمُرُورِ .

- بِسْؤَالِ الْمَصَابِ بِمَكَانِ الْحَادِثِ قَرَّرَ قُوَّةً فُوجِيَّ بِالسَّيَارَةِ قِيَادَةَ الْأَوَّلِ تَصْطَدِمُ بِهِ

بِمَقْدَمَةِ السَّيَارَةِ ، مِمَّا أَوْقَعَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَ إِبْصَابَتِهِ فِي رَأْسِهِ إِبْصَابَاتٌ سَطْحِيَّةٌ ،

وَ نَفَى أَنْ يَكُونَ قَائِدَ السَّيَارَةِ الْمَتَسَبِّبَةِ فِي الْحَادِثِ يَسِيرُ بِسُرْعَةٍ كَبِيرَةٍ .

- بِسْؤَالِ الْجَنْدِيِّ / _____ مِنْ قُوَّةِ إِدَارَةِ الْمُرُورِ ، وَ الْمَعِينِ بِالتَّقَاطُعِ عَلَى إِشَارَةِ

مُرُورِ شَارِعِ الشَّيْخِ رِيحَانٍ / بَوْرَسَعِيدٍ ، قَرَّرَ أَنْ إِشَارَةَ الْمُرُورِ كَانَتْ تَسْمَحُ لِقَائِدِ

السَّيَارَةِ بِالْإِدْخَالِ يَمِيناً ، بَيْنَمَا فُوجِيَّ بِرَاكِبِ الدَّرَاكَةِ كَانَ يَسِيرُ عَكْسَ الْإِتْجَاهِ وَ السَّيْرِ

مُخَالَفاً ، وَ هُوَ الْأَمْرَ الَّذِي أَدَّى إِلَى اصْطِدْلَامِهِ بِالسَّيَارَةِ فِي مَقْدَمِهَا .

- بِمَعَايِضَةِ السَّيَارَةِ تَبَيَّنَ وَجُودَ تَطْبِيقٍ فِي كِبُودِ السَّيَارَةِ ، وَ تَطْبِيقٍ فِي الرِّفْرِافِ الْأَيْمَنِ

لَهَا ، بَيْنَمَا تَلَاوَحَ أَنَّ الدَّرَاكَةَ الْهَوَاتِيَّةَ الْخَاصَّةَ بِالْمَصَابِ قَدْ تَهَشَّمتَ تَمَاماً ، وَ لَمْ تَعُدْ

صَالِحَةً لِلْعَمَلِ ، وَ قَدْ تَمَّ التَّحْفُظُ عَلَيْهَا وَ نَقْلُهَا إِلَى قَسَمِ شَرْطَةِ عَابِدِينَ لِتَسْلِيمِهَا

لِلْمَصَابِ .

- لَمْ نَجِدْ أَيَّ أَثَارٍ فَرَمَلٍ بِمَسْرَحِ الْحَادِثِ .

- تَمَّ نَقْلُ الْمَصَابِ بِسَيَارَةِ الْإِسْعَافِ صَحْبَةَ الْمُنْدُوبِ _____ لِإِسْعَافِ الْقَاهِرَةِ إِلَى

مَسْتَشْفَى الْمَنْبِيلِ الْجَامِعِيِّ لِلْعِلَاجِ .

- لم يتقدم أحد آخر للإدلاء بشهادته .

حالة المرور بالمنطقة

- منطقة محل الحادث مزودة بالسيارات ، ولا تزيد سرعة أي سيارة عن ثلاثين كيلو متراً .

- لا توجد عوائق تمنع السير ، أو تعوقه بمسرح الحادث .

- السير في هذا الشارع في اتجاه واحد من ميدان عابدين إلى شارع بورسعيد ،
و توجد إشارة مرور بالتقاطع يتم تشغيلها بمعرفة جندي مرور .

- تم الاطلاع على رخصة تسيير السيارة رقم ____ ملكي القاهرة ، مرخصة باسم
فلانها ، بتاريخ ____/____/____ م ، كما تم الاطلاع على رخصة قيادة رقم ____
صادرة من إدارة مرور القاهرة بتاريخ ____/____/____ م وتنتهي في ____/____/____ م .

- للسيارة مراكبة الحادث وثيقة تأمين إجباري رقم ____ بشركة التأمين
الأهلية (١) .

- تم لصطحاب قائد السيارة مراكبة الحادث إلى ديوان قسم عابدين ، وأخطرت
العمليات بنتيجة الفحص ، وتم تسليم أصل تقرير فحص البلاغ إلى الملازم أول
ضابط منوب قسم عابدين ، وتوقع منه بما يفيد استلام التقرير و الرسم

(١) من الأخطاء الصعبة التي يقع فيها بعض ضباط الأقسام أو الدورية للاستلكية ، عدم إثبات اسم شركة التأمين المؤمن لديها التأمين الإجباري للسيارة ، وتبدو أهمية ذلك في حفظ حق المضرور " أو المصاب " في هذه الحوادث ، أو أهلية المتوفى ، حتى يتمكنوا من المطالبة بالتعويضات اللازمة ، حيث يتخذ عليهم فيما بعد التوصل إلى اسم شركة التأمين التي كُفّت السيارة مؤمن لديها ، فضلاً ما ترفع هذه الدعوى بعد علم أو اثنين ، و حيث يكون الحكم الجنائي قد صدر بالإدانة و نفذ ، و عندها يعضون عن اسم شركة التأمين الإجباري ، ربما لا يتمكنون من التوصل إليها لقيام ملك المركبة بالتأمين لدى شركة أخرى في العام التالي أو الثالث ، فمن حقه تنبيه هذه الشركة كل عام .

الكروكي الخالص بالحادث على النحو الوارد في التقرير .

تحريراً في ١٩٧٥/١٠/٣ م .

ضابط الحورية اللاسكية

ملازم أول /

مديرية أمن القاهرة

قطاع قرب القاهرة

فرقة شرطة قرب

قسم شرطة عابدين

تقرير فحص شكوى

الموضوع :

الإقامة رقم ____ الواردة من قسم الشكاوى وَ التحقيقات بمديرية الأمن ، عَنْ
شكوى المواطن / ____ ، ضد المواطن / ____ ، لعدم تنفيذ الحكم القضائي الصادر
ضده في القضية رقم ____ جنح عابدين سنة ١٩٧٥ م شيك بدون رصيد .

الفحص :

بفحص الشكوى تبين ما يلي :

- الشاكي : المواطن ____ سن ٣٩ عام ، وَ يَعْمَلُ محامياً ، وَ يقيم شارع شريف
رقم ٢ دائرة القسم .
- الشكوى في حقه : المواطن ____ سن ٤٥ عام ، صاحب محل تجاري بشارع
البيستان / باب اللوق / دائرة القسم ، وَ مقيم بشارع إبراهيم اللقاني رقم ٣ / دائرة قسم
مصر الجديدة .
- موضوع الشكوى : يتضرر الشاكي في شكواه من عدم تنفيذ المشكو في حقه لحكم
قضائي صادر ضده في القضية رقم ____ جنح عابدين سنة ١٩٧٥ م ، في واقعة
إصدار شيك بدون رصيد لصالح موكله السيد / ____ ، صاحب محل بشارع

لشواربي / دائرة قسم علبدين سنة ١٩٧٥ ، وَ قِيمَة الشيك خمسون ألف جنيه ،
وَ الشيك مسحوب عَلَى بنك مصر فرع محمد فريد ، وَ صدر الحكم من محكمة علبدين
بجلسة ١٩٧٥/٥/٣ م ، وَ لم يَتَمَّ التَّنْفِيز حَتَّى تَارِيخ الشكوى ، رَغْم مَعْرِفَة عَنَوَان
المحكوم عَلَيْهِ .

- باستدعاء المحكوم عَلَيْهِ تَبَيَّن أَنَّهُ مَغْلَب الْبِلَاد إِلَى الْمَمْلَكَة الْعَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة بِتَارِيخ
١٩٧٥/٥/٥ م .

- بالاستعلام من وحدة مباحث القسم عَنْ ظُرُوف الْحُكْم لِالصَّادِر ضِدَّ الْمَحْكُوم عَلَيْهِ
وَ عَمَّا لَتَّخَذَ مِنْ إِجْرَاءَات لِتَنْفِيزِهِ ، وَرِدَتْ الْمَكَاتِبَةُ الْمَرْفُوقَة ، وَ الْمَتَضَمِّنَةُ أَنَّ الْحُكْم قَدْ
صُدِرَ بِالْحَبْسِ لِمُدَّة ثَلَاث سَنَوَات مَعَ الشَّغْل وَ كِفَالَة خَمْسَمِائَةِ جَنِيهِ ، وَ صُدِرَ الْحُكْم
بِجَلْسَة ١٩٧٥/٥/٣ م غِيَابِيًّا ، وَ قَدْ تَمَّ ضَبْطُ الْمَحْكُوم عَلَيْهِ فِي جَلْسَة الْمَحَاكِمَة حَال
وُجُودِهِ بِهَا ، وَ عَارَضَ لَجَلْسَة ١٩٧٥/١٠/٣ م ، وَ صُدِرَ قَرَارُ النِّيَابَة الْعَامَة بِكَف
الْبَحْث عَنْ الْمَحْكُوم عَلَيْهِ لِحَيْنِ النَّظَر فِي جَلْسَة الْمَعَارِضَة .

نتيجة الفصل :

مَا يَتَضَرَّرُ مِنْهُ الشَّاكِي مِنْ عَدَمِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ لِالصَّادِرِ ضِدَّ الْمَشْكُوعِ فِي حَقِّهِ غَيْرِ صَحِيحٍ
لِسَابِقَةِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ وَ مَعَارِضَةِ الْمَحْكُوم عَلَيْهِ ، وَ كَفَ الْبَحْثُ عَنْهُ بِمَعْرِفَةِ النِّيَابَة الْعَامَة .

الرأي :

الْمُؤَافَقَة عَلَى إِعَادَةِ الْأَوْرَاقِ لِقَبْضِهَا بِرَقْمِ شَكْوَى إِدَارِيٍّ ، وَ إِرسَالِهَا لِلنِّيَابَة لِقَبْضِهَا بِدَفْتَرِ
الشكوى الإدارية .

عرض يأمل التفضل بالإطلاع ...

وَ الْمُؤَافَقَة عَلَى مُخَابَرَةِ قِسْمِ الشَّكَاوَى وَ التَّحْقِيقَاتِ بِالْمَدِيرِيَّة بِنَتِيجَةِ الْفَعْلِ ...

ضابط بتحقيقات القسم

تحريراً في ١٩٧٥/٧/٥ م .

ملازم أول /

مديرية أمن القاهرة

شماره قيد المظاهرة

مركبة شرطة غرب

اسم شرطة مابين

تقرير فحص سرقة محل تجاري

الموضوع :-

لكشف سرقة مبلغ نقدي من داخل خزانة حديدية ، من محل أحتية بشارع قصر النيل دائرة قسم عابدين .

الفحص :-

بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ م ، تبليغ لقسم عابدين بلكشف سرقة مبلغ نقدي كبير من داخل خزانة محل أحتية بشارع قصر النيل ، و بالانتقال تبين ما يلي :

المطابقة :

- محل الحادث هو محل _____ للأحتية بالمقار رقم ١٩ شارع قصر النيل / دائرة القسم .
- للمحل باب واحد صاج يغلق بكالون يل بحلقة ، و كالونان من الجوانب ، و قد وجدنا جميع هذه الكوالين سليمة ، و حلقة تثبيت الباب في أرضية للمحل سليمة ، و القفل الذي يغلق به باب المحل سليماً .
- وجدنا الصندوق الذي يتم تكوير الباب الصاج فيه عند سحبه بعد الفتح سليماً ، و هو الصندوق السذي يكون خالياً عند غلق الباب ، و غالباً ما يتم دخول الجناة بعد إحداث

فتحة في هذا الصندوق الصاج إذا ما كانت تؤدي إلى فتحة يسقط منها الجاني إلى داخل المحل ، و لكن وجدت سليمة .

- بالولوج إلى داخل المحل و مساحته حوالي خمسة أمتار \times ستة أمتار ، تبين أنه ملحاً في نهايته قاطوع خشبي يستخدم كمخزن للأحذية مساحته حوالي متر ونصف \times مترين بخلاف المساحة السابقة و هي الموجود بها خزانة المحل الحديدية و التي كانت محلاً للمرقة .

- تبين أن هناك دورة مياه خلف هذا القاطوع الخشبي ، و هي بمساحة متر \times ١,٥ متراً تقريباً ، و يخلق بباب خشبي ، و لا يوجد عليها كالون للفلق ، و لهذه الدورة شبك (نافذة) تطل على المنور الخاص بالعقار ، و هذه النافذة على ارتفاع مترين من الأرض و مساحتها ٦٠ سم \times ٥٠ سم من الزجاج و الخشب ، و وجدنا هذه النافذة مهشمة الزجاج و ملقي في أرضية دورة المياه ، مما يشير إلى أن الجاني قد تمكن من الولوج إلى داخل المحل عبر هذه النافذة الزجاجية .

- بمعاينة هذه النافذة من خارج المحل ، ناحية المنور ، وجد بجوارها مواسير الصرف الصحي و يمكن لأي شخص أن يتسلق هذه المواسير للقفز إلى هذه النافذة و الولوج إلى داخل هذا المحل ، كما يمكنه أيضاً الخروج بنفس الطريقة هروبا بالمسروقات .

- تبين أن هذا المنور المشترك لجميع سكان العقار ، و مفتوح للباب طوال اليوم و الليل ، و أن أكثر مستخدميه تردداً هم جامعو القمامة من العقار ، و يؤدي إليه أكثر من باب بخلاف باب العمارة الرئيسي .

- بمعاينة الخزانة التي تم سرقة المبلغ النقدي منها ، تبين ما يلي :

- الخزانة محل السرقة من النوع الإنجليزي القديم ، مساحتها متر \times ٨٠ سم من الحديد الصلب ، و لها مفتاح واحد يحتفظ به صاحب المحل ، و سمك الحديد حوالي

٢٠ سم من الجدران وَ السقف وَ الأرضية .

- وجدت آثار العنف متمثلة في قص الصاج من خلفية الخزينة بِاستِعمال صاروخ كهربائي ، وَ قَدْ أُحْدِثَ تَلَكَّ فَتْحَة مسلحتها حوالي ٢٠ سم عرض $10 \times$ سم ارتفاع ، وَ تَمَكَّنَ الجاني من إِيْخال يده وَ سرقة محتويات الخزينة .

- راعينا عدم لمس أي جزء في الخزينة ، لِحِينِ انْتِقال خِبراء البصمات وَ المَعْمَل الجنائي ، وَ قَدْ تَمَّ التَحْفُظُ عَلَى مسرح الحادث ، وَ مَنَعَ الدخول إِلَيْهِ لِحِينِ استكمال الإجراءات بِمعرفة ضابط المباحث .

المُجْنِي عَلَيْهِ : تَبَيَّنَ أَنَّ المُجْنِي عَلَيْهِ هُوَ :

- المَواطن _____ من ٥٣ ، صاحب محل _____ للأُحْذية ، للكائن ١٩ شارع قصر النيل دائرة قَسم عابدين ، وَ مَقِمْ شارع شهاب رقم ١٦ للمهندسين / دائرة قَسم العجوزة ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سَجل مدني العجوزة .

المسروقات :

- قَرَّرَ المُجْنِي عَلَيْهِ أَنَّ المسروقات هِيَ مبلغ ثلاثة وَ عشرين ألفَ جَنيهِ مَصرِي كانَ يَضعُها في خَزانة المَحل .

توقيات العُطْدا :

- المُجْنِي عَلَيْهِ أَغْلَقَ بابَ المَحل بَعدَ أَنْ قَامَ بِالتَّأكُدِ مِنْ غَلَقِ الخَزانة عَلَى أُمُوالِهِ السَّاعة ١٢ لَيلة أَمْس ، وَ عادَ إِلَى المَحل السَّاعة ٨ صَباحَ اليَوم لِفَتْحِ المَحل ففُوجِيَ بِكسر الخَزانة .

المسئولية الإدارية لرجال الدورية الليلية :

- مَعين بِشارع قَصر النيل خَدمة دَرك تَحْمِلُ رقم _____ مِنَ الدورية الليلية ، قَولَها عَدد ٢ لَمَضاء شَركة مسلحين ، وَ مَجهِزين بِجَهاز لاسلكي .

- تَبدأ الدورية الليلية مِنَ السَّاعة ١١ مَساء أَمْس ، وَ تَنتَهِي في مَوعَدِ الدورية

للمباحية الساعة ٨ صباحاً .

- نرى أنه لا مسئولية على رجال الدورية نظراً لأن مسئوليتهم تنحصر في كسر الأبواب الرئيسية المطلّة على الشارع الرئيسي ، وليس لهم اللوج إلى داخل المناور في العقارات التي يحرسونها ، كما أن استخدام الشانيور أو الصاروخ الكهربائي داخل محل مغلق ليلاً لا يحدث صوتاً للقائم بالمرور خارج الباب الصاج وبالتالي لا تسترعي انتباه أحد من رجال الدورية حال مروره .

الجاني :

- لم يتم المجني عليه أهدأ بارتكاب الحادث .

الإجراءات التي اتخذت :

- تحرر عن واقعة السرقة المحضر رقم _____ جنح عابدين سنة ١٩٧٥ م سرقة ضد مجهول .

- كلفت وحدة المباحث بالبحث والتحري لضبط الفاعل والمسروقات .

- تم إحاطة مأمور القسم ورئيس وحدة المباحث ، فور الانتقال لمسرح الحادث .

- تم إخطار مندوبي الأدلة الجنائية والمعمل الجنائي للانتقال والفحص .

- جاري المتابعة .

- عرض بأمل التفضل بالإطلاع ، والموافقة على مغادرة قسم الرقابة الجنائية بمديرية أمن

القاهرة بطرود الحادث .

تحريراً في ١٩٧٥/٧/٤ م .

ضابط تحقيقات قسم عابدين

ملازم أول /

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب القاهرة

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة عابدين

تقرير فحص حادث حريق ()

الموضوع :-

- حادث حريق محل جانتيو بشارع محمد فريد / دائرة قسم عابدين .

الفحص :-

- بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٧ م ، تبليغ لقسم عابدين في الساعة ٢:٣٠ مساءً بوقوع حادث حريق بشارع محمد فريد / دائرة القسم ، وبالاتقال و الفحص تبين ما يلي :
- الحريق شب في محل جانتيو بشارع محمد فريد رقم _____ دائرة قسم عابدين ، و وصلت قوات الإطفاء إلى موقع الحادث فور الإبلاغ به .
- المحل هو أحد فروع شركة الصالون الأخضر - قطاع علم ، و هو مكون من أربع طوابق ، كل طابق على مساحة لا تقل عن ألف متر مربع تقريباً ، و يستخدم كل طابق في نشاط تجاري مستقل عن الطابق الآخر .

(١) سُحِرَ عن هذه الواقعة المحضر رقم ٥٥٢ بإري عابدين سنة ١٩٧٨ م ، و قد تثار هذا الحريق الرأي العام في المنطقة ، و هزت في أذهان الجميع حريق الأوبرا ، و الذي نتج عنه تدمير مبنى الأوبرا الذي كان مقعلاً في ميدان الأوبرا ، و بدأ البعض يردد بعض الأخطاء من جلب لإزالة المحل في وضع نشارة خشب على أرضية المحل الخشبية ، و أخطاء الملقن في اتصال المياه في الإطفاء مما ساعد على اشتعال الحريق ، و تدمير المحل كلياً .

- جميع أدوار المحل يجمعها سلم داخلي من الخشب ، ويربط بينها مصعد كهربائي .
- بمناظرة واجهة المحل التي تطل على شارع محمد فريد من الطابق الأرضي وجد أنها مخصصة كواجهة للمحل بها فترينت زجاجية لها عمق من الداخل تستخدم في عرض معروضات مختلفة بدءاً من الملابس والأواني الزجاجية والفازات والمنتجات الجلدية والخشبية التي تمثل رموزاً لما يعرض في كل طابق من الطوابق الأربعة .
- يعمل بهذا المحل قرابة المائة وخمسين موظفاً وعمالاً في الطوابق الأربع .
- فترات عمل المحل من الساعة ٨:٣٠ صباحاً : الساعة ٢ مساءً ، و من الساعة ٥ مساءً : الساعة ٩ مساءً يومياً ، و الراحة الأسبوعية يوم الأحد فضلاً عن فترة مسائية ليوم السبت راحة أيضاً .
- يدير هذا المحل السيد / _____ ، مدير علم المحل ، و هو المسئول الأول عن بداية الفتح حتى نهاية غلق أبواب المحل ، و قد كان موجوداً ساعة وصولنا إلى مسرح الحادث .

الاستنتاجات :

- انتقل إلى مسرح الحادث قيادات المديرية ، و الأمن العام ، و الفرقة ، و مأمور القسم ، و ضابط مباحث القسم ، و إدارة البحث الجنائي ، و خبراء المعمل الجنائي بمختلف تخصصاته ، و خبراء مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ، لإعداد التقرير الفني عن المعاينة الفنية .
 - تم إخطار النيابة العامة ، حيثُ انتقل رئيس نيابة وسط القاهرة ، و تولى التحقيق .
- شهود الحادث : لمكن التوصل إلى شهود الحادث على النحو التالي :

- ١- المواطن / _____ ، سن _____ ، و يمثلُ منادي سيارات أمام محل جانتيو و كازينو هونولولو بشارع محمد فريد / دائرة قسم عابدين ، و كان أول من أبلغ عن الحادث ، حيثُ شاهد النيران تنبعث من فترينة المحل فسارع إلى إبلاغ النجدة ، و التي أبلغت

المطابق .

- بمسأله تفصيلياً ، قرر أنه يقف أمام محل جلتيو عادة من الساعة ٨ صباحاً لتنظيم تواجده السيارات ووقوفها بعين و يمسار الطريق ، و أن محل جلتيو قد أغلق أبوابه الرئيسية في فترة الظهيرة كالمعتاد الساعة ٢ مساءً ، و انصرف جميع العاملين لفترة الراحة ، و أنه قد شاهد من الفاترينة لزوججية دخاناً كثيفاً ينبعث منها ، و أن النار كانت قد أمسكت ببعض معروضات هذه الفاترينة من الملابس ، و قبل أن تصل قوات المطافئ كانت النيران قد اتهمت كل ما هو في الفاترينة ، حسب مشاهدته ، و نفى بإمكانه لو العابرين في الطريق المعاونة في إخماد هذا الحريق ، و نفى مشاهدته لأي شخص يكسر أي فاترينة من فاترينات المحل ، لو يلقى بسائل كيروسين ، لو أي مواد بترولية على المعروضات .

٢- المواطن / _____ ، سن ____ ، و يفضلُ صاحب كرنك بجوار كازينو هونولولو بشارع محمد فريد دائرة قسم عابدين ، و مقيم بشارع جامع عابدين ، خلف قصر عابدين / دائرة قسم عابدين ، و الذي قرر أنه أثناء وجوده في الكشك سمع صوت لاستفائة صالار من منادي السيارات بالطريق يستغيث من وقوع حريق في فاترينة المحل الخاص بجالتنيو ، فأمرع بالاتصال بشرطة النجدة ، حيثُ أبلغ بالحادث ، و حضرت سيارات الإطفاء و الدورية اللاسلكية و قسم عابدين .

- بمنقشة مدير المحل السيد / _____ ، سن ____ ، مدير محل جلتيو ، و مقيم بشارع نوبار رقم ____ / دائرة قسم السيدة ، قرر أنه يدير هذا المحل منذ أكثر من عشرين عاماً ، و أنه يفضلُ معه قرابة مائة و خمسين موظفاً و عمالاً و أنه لم يسبق حدوث أي حريق بإهمال في هذا المحل ، و أنه لا يوجد أي جرد في هذه الفترة ، و أن جميع المعروضات هي لمائة من جانب الشركات العارضة ، و يتولى البيع موظفو الصالون الأخضر ، و عقب ذلك يتم توريد قيمة المبيعات إلى الشركات المالكة ، و الموجود

موظفون منها كمكتوبي مبيعات لمراقبة عمليات البيع والتحصيـل ، و أن نسبة المحل وإدارته من تلك هي ١٠ ٪ من حجم المبيعات .

- نفى مدير المحل أن تكون هناك مصلحة لأحد في إحداث هذا الحريق ، لو أن يكون بفعل فاعل .

- أكد مدير المحل أن التلغيات قد وصلت إلى قرابة الاثنيـن مليون جنيه ، و جميع هذه البضائع مؤمن عليها لدى شركة للتأمين الأهلية التي ستدفع قيمة التعويض للشركات العارضة ، و أضاف أن المحل مؤمن عليه لدى نفس الشركة بما قيمته خمسة ملايين جنيه .

- أضاف مدير المحل أن كل موظف من موظفي المحل يحصل شهرياً على حافز لا يقل عن ألف جنيه في المتوسط ، لارتفاع معدل المبيعات ، و أن مصلحة أيأ منهم في استمرار العمل في هذا الفرع ، لأن الحريق سيؤدي إلى إيقاف المبيعات فترة لا تقل عن السنة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الحريق .

- أكد مدير المحل أن سبب الحريق لا يخرج عن أحد الاحتمالين التاليين :

- الاحتمال الأول : هو حدوث ماس كهربائي ، أدى إلى اشتعال للحريق بهذه السرعة الفائقة ، و التي لم يتصور أحد أن تتم بهذا الشكل .

- الاحتمال الثاني : هو سقوط إحدى قطع الملابس النايلون من الفاترينة ، و المثبتة بخيوط بلاستيك على لمبة إضاءة مما أدى إلى احتراق قطعة الملابس على لمبة الإضاءة نظراً لمخونة زجاجها ، و بالتالي اشتعال أرضية الفاترينة المكونة من الخشب الحبيبي و للكرتون ، و امتداد النيران إلى خارج الفاترينة من الداخل ثم إلى باقي المعروضات داخل الطابق الأرضي و منها إلى باقي الطوابق .

- و قد رجح مدير المحل هذا الاحتمال ، و أضاف أن أرضية الطوابق الأربعة من الباركيه ، و أنه قبل غلق المحل يتم نثر التشارة الخشبية المشبعة بالورنيش ، حتى يتم

تسليم الأرضية في فترة الفتح المسائية ، حتى تلمع الأرضية عند استقبال العملاء ،
و أكد أن استعمال الماء في إطفاء الحريق ريثماً ساهم إلى حد بعيد في سرعة انتشار
النيران لأن هذه النشارة الخشبية ستكون مشتعلة ، و ستطفو على سطح الماء ، و تنقل
الحريق إلى أماكن أخرى لم يكن قد وصل إليها الحريق بعد .

الإجراءات المتخذة :

- تحرر عن الواقعة المحضر رقم ٥٥٢ إداري عابدين سنة ١٩٧٨ م .
- تولت النيابة التحقيق ، و ما يزال التحقيق مستمراً حتى ساعة تحرير التقرير .
- ما تزال قوات المطافئ توالي عملية التبريد لموقع الحادث حتى تاريخ
تحرير التقرير .
- يقوم خبراء المعمل الجنائي بإجراء المعاينة الفنية لمسرح الحادث ، و لم ينته بعد
إعدادهم للتقرير الفني عن ظروف الحريق .
- تعينت خدمة ملاحظة حالة من الشرطة النظامية و المباحثية .
- كلفت المباحث بإجراء تحرياتها عن الواقعة و ظروفها .
- تم إخطار الجهات في حينه .
- جاري المتابعة ، و تحرير ملحق للتقرير عما يستجد من متغيرات جديدة .
- عرض بأمل التفضل بالاطلاع ، و الموافقة على مظاهرة قسم الرقابة الجنائية بمديرية الأمن

للإحاطة .

تحريراً في ١٩٧٨/٨/٦ م .

ضابط تحقيقات قسم عابدين

ملازم أول /

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب القاهرة

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة مابين

تقرير حادث سقوط شخص من علو

الموضوع :-

- وفاة مواطن أثر سقوطه من الطابق العاشر بالعقار رقم ٣٣ بشارع قصر النيل .

الخص :-

- مسمون البلاغ : بلاغ سقوط شخص من العقار رقم ٣٣ شارع قصر النيل ، و العثور على جثته فور سقوطه من هذا الطو .

- المعاينة : بالانتقال لمسرح الحادث تبين لنا ما يلي :

- العقار رقم ٣٣ شارع قصر النيل ، تقاطع شارع شريف ، يتكون من ثلاثة عشر طابقاً ، و قد وجت جثة المتوفى على الأرض في شارع قصر النيل ، و قد فارق الحياة تماماً .

- اتجاه الجثة في السقوط على الأرض ، رأس الجثة في اتجاه شارع قصر النيل ، ناحية ميدان مصطفى كامل ، و القدمان في اتجاه ميدان سليمان باشا ، و الجثة على ظهرها .

- الجثة ترتلي بنطلون جينز ، و قميص أسود بنصف كم ، و عثر على بطاقة شخصية باسم _____ ، يُشمل _____ ، بشركة _____ ، و مقرها _____ ، و يقيم في شارع _____ دائرة قسم _____ ، و للبطاقة تحمل رقم _____ صادرة من سجل مدني _____ في ' / / م .

- الإصابات الظاهرة بالعيثة : كسر منخفض في قاع الجمجمة ، وَ شج كبير في الجبهة بطول حوالي ١٠ سم مما أدى إلى تهشم الرأس تماماً ، وَ نزيف شديد من الجرح الأمامي في الجبهة ، وَ خلف الرأس ، وَ نزيف في الأنف ، وَ اللق ، وَ الأذنين ، وَ تهشم في بعض الأسنان بمقدمة اللق ، وَ هُوَ في العقد الثالث من عمره .

- الشهود : تقدم للإدلاء بشهادته كل من :-

(١) المواطن / _____ السن ٥٠ عام ، وَ يَمُكُ حارس العقار رقم ٢٣ شارع قصر النيل دائرة قسم عابدين ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني _____ وَ يقيم _____ دائرة قسم _____ .

و الذي قرر أنه في حوالي الساعة ٥ مساء اليوم سمع صوت ارتطام شديد بالأرض ، وَ أعقبها اثنين صادر من شخص سقط على الأرض ، فتوجه إليه مسرعاً وَ تعرف عَلَيْهِ ، وَ لكن لم يستطع أن يتكلم معه لمقطه على الأرض فاقداً للنطق ، وَ قرر أن هَذَا المتوفى يَمُكُ فرائشاً في إحدى الشركات بالطابق العاشر من هَذَا العقار الذي يتولى حراسته ، وَ أضاف أن للمتوفى يَمُكُ بهذه الشركة منذ أكثر من عامين ، وَ يتمتع بسمعة طيبة ، وَ ليست لَهُ مشاكل في العقار ، وَ يرجع أن سقوطه على الأرض بسبب اختلال توازنه حال قيامه بتنظيف جهاز تكييف الهواء في الغرفة المطلّة من هذه الشركة على شارع قصر النيل .

(٢) المواطن / _____ ، السن ٥٥ عام ، فرائش بشركة _____ بالطابق العاشر من العقار رقم ٢٣ شارع قصر النيل دائرة القسم وَ يقيم _____ دائرة قسم الزيتون ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني الزيتون .

و الذي قرر أن المتوفى يَمُكُ معه في شركة _____ للكاتنة بالدور العاشر وَ أنهما عقب انتهاء العمل ، وَ انصراف جميع الموظفين وَ عمال الشركة ، اعتادا على القيام بأعمال النظافة في مقر الشركة ، وَ قد قامَ المتوفى بمحاولة تنظيف جهاز تكييف من

الخارج ، من الأكرية التي تراكمت عَلَيْهِ من الخارج ، وَ كَانَ قَدْ وَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى سَورِ السَّنْفَذَةِ وَ بَدَأَ فِي عَمَلِيَةِ التَّنْظِيفِ ، إِلَّا أَنَّ قَدَمَهُ الْأُخْرَى تَزَلْزَعَتْ فَجَاءَ وَ سَقَطَ هَاوِيًا فِي الْهَوَاءِ ، مِمَّا نَتَجَ عَنْهُ وَفَاتِهِ ، وَ أَضَافَ أَنَّ الْمَتَوَفَى هُوَ نَجَلٌ شَقِيقَتُهُ وَ أَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبْ أَحَدٌ فِي انْزِلَاقِ قَدَمِهِ مَطْلَقًا ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ الْانْتِحَارَ ، فَهُوَ ائْتِمَانٌ مَتَكِينٌ ، وَ لَيْسَتْ لَهُ أَيُّ مُشْكَلٍ ، وَ كَانَ قَدْ أَدَّى قَبْلَ وَفَاتِهِ مِبَاشِرَةَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَعَهُ فِي نَفْسِ مَقَرِّ الشَّرِكَةِ ، وَ نَفَى تَسَبُّبَ أَحَدٍ آخَرَ فِي سَقُوطِهِ عَلَى هَذَا النَحْوِ .

(٣) بِاسْتِئْذَانِ سَاحِبِ الشَّرِكَةِ الْمَوَاطِنِ / _____ السَّنِ ٦٣ عَامَ ، صَاحِبِ شَرِكَةِ مَقَاوِلَاتٍ وَ يَقِيمُ فِي شَارِعِ جَوَادِ حَسَنِي رَقْمِ ٨ دَائِرَةِ الْقَسَمِ ، تَعْرِفُ عَلَى جَنَّةِ الْمَتَوَفَى مَقَرًّا أَنَّهُ فَرَّشَ بِالشَّرِكَةِ الَّتِي يَمْتَلِكُهَا ، وَ قَرَّرَ أَنْ آخِرَ مَرَّةٍ شَاهَدَهُ كَانَ قَبْلَ انْتِصَرَفِهِ مِنَ الشَّرِكَةِ مِبَاشِرَةً ، حَيْثُ تَرَكَهُ مَعَ خَالِهِ الْفَرَّاشِ السَّالِقِ مِوَالِهِ ، لِلْقِيَامِ بِأَعْمَالِ النِّظَافَةِ الْيَوْمِيَّةِ ، وَ نَفَى أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ فَعَلٌ فَاعِلٌ وَرَاءَ سَقُوطِهِ مِنَ نَافِذَةِ الشَّرِكَةِ .

(٤) بِاسْتِئْذَانِ الْوَالِدِ الْمَتَوَفَى _____ السَّنِ ٦٥ عَامَ ، سَنَقُ بِإِحْدَى الشَّرِكَاتِ السِّيَاحِيَّةِ ، وَ مَقِيمٍ فِي _____ دَائِرَةِ قَسَمِ _____ ، وَ يَحْمِلُ بَطَاقَةَ عَائِلِيَّةٍ رَقْمِ _____ سَجَلِ مَدَنِي _____ مَسْتَخْرَجَةٍ فِي ____/____/____ م ، قَرَّرَ أَنْ نَجَلَهُ الْمَتَوَفَى يَعْمَلُ فِي هَذِهِ الشَّرِكَةِ مَعَ خَالِهِ مِنْذَ عَامَيْنِ تَقْرِيْبًا ، وَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الشَّبَابِ الْمَتَكِينِ ، الْقَانِعِ بِحَيَاتِهِ وَ حَاضِرِهِ ، وَ أَنَّهُ كَانَ يَتَطَلَّعُ إِلَى الزَّوْجِ الْأَسْبُوعِ الْقَادِمِ ، وَ نَفَى إِقْدَامَهُ عَلَى الْاِئْتِحَارِ ، لَوْ أَنَّ يَكُونَ سَقُوطُهُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَافِذَةِ الشَّرِكَةِ بِفَعْلِ فَاعِلٍ لَعَدِمَ وَجُودَ دَلْفَعٍ لِلْقَتْلِ ، وَ طَلَبَ مَسَاعَدَتَهُ فِي انْتِهَاءِ إِجْرَاءَاتِ التَّصْرِيحِ بِدَفْنِهِ .

تَعْقِيبَاتُ النِّيَابَةِ الْعَامَةِ :

تَوَلَّتْ نِيَابَةُ الْحَوَادِثِ التَّحْقِيقَ فِي الْوَاقِعَةِ ، حَيْثُ انْتَقَلَ وَكِيْلُ النِّيَابَةِ الَّذِي أُخْطِرَ بِالْحَادِثِ ، وَ بَعْدَ انْتِهَاءِ التَّحْقِيقِ ، وَ سَوَّالِ الشُّهُودِ قَرَّرَ مَا يَلِي : -

أَوَّلًا : انْتِدَابُ مُفْتَشِّ الصَّحَةِ : لَتَوْقِيعِ الْكُتْخِ الْطَبِيِّ الظَّاهِرِيِّ عَلَى جَنَّةِ الْمَتَوَفَى لِبَيَانِ مَا بِهَا

من إصابات ، ومسيبها ، وتاريخ حدوثها ، وما إذا كان من المتصور حدوثها من سقوط من علو ، أم لا ، على النحو الوارد في مذكرة النيابة التي أُرسلت إلى مفتش الصحة ، مع التصريح بدفن الجثة في حالة عدم وجود شبهة جنائية في الوفاة .

- تطلب تحريات المباحث عن الواقعة .

- قيد الواقعة برقم عولرض .

الإجراءات التي اتُخذت :-

- تم تحرير محضر بالواقعة .

- أخطرت جميع الجهات في حينه بالاتصالات .

- تم نقل الجثة إلى مشرحة زينهم .

- تم إخطار الطبيب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي ، والتصريح بالدفن تنفيذا

لقرار النيابة العامة ، وقد وردت نتيجة الكشف مؤكدة عدم وجود شبهة جنائية في الوفاة وتصرّح بالدفن .

- تم إحاطة وحدة المباحث بالقسم لإجراء التحريات المطلوبة ، والتي أكدت صحة الواقعة على النحو المبّين به ، دون وجود شبهة جنائية .

- عرض بأمل التفضل بالإحاطة والواقعة على مظتبة قسم الرقابة الجنائية بالمديرية بنتيجة الفحص .

تحريراً في ١٩٧٦/٥/٢ م .

ضابط تحقيقات قسم عابدين

ملازم أول /

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب القاهرة

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة عابدين

تقرير حادث مشاجرة و مصاب يطلق ناري

الموضوع :-

- إصابة مواطن بمقنوف ناري في مشاجرة بمنطقة سوق الاثنين دائرة قسم عابدين .

الفصل :-

- بتاريخ اليوم للموافق ١٩٧٥/٢/٢ م الساعة ٢ صباحاً تبليغ لقسم عابدين بوقوع مشاجرة بسوق الاثنين ، و إطلاق أعيرة نارية أصيب خلالها أحد المواطنين ، و بالانتقال و للفحص تبين ما يلي :
- مكان المشاجرة : شارع محمد فريد - سوق الخضروات (سوق الاثنين) دائرة قسم عابدين .

- أطراف المشاجرة : اتضح أن طرفي المشاجرة كل من :-

(أ) الطرف الأول :-

- (١) للمواطن / _____ الممن ٣٩ عاماً ، و يَعْمَلُ بائع خضروات متجول ، و مقيم بسوق المباعين رقم _____ دائرة قسم السيدة ، و يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني السيدة .

- (٢) للمواطن / _____ الممن ٤٥ عاماً بائع متجول ، و مقيم شارع الشيخ ربحان /

- دائرة قسم عابدين ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني عابدين .
- (٣) المواطن / _____ السن ٣٥ عاماً ، بائع متجول ، وَ يقيم شارع السقاين دائرة قسم عابدين ، بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني عابدين .
- (٤) المواطن / _____ السن ٣٧ عاماً ، بائع متجول ، وَ يقيم شارع السقاين دائرة قسم عابدين ، بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني المدينة .

(ب) الطرف الثاني :-

- (١) المواطن / _____ السن ٢٥ عاماً ، قهوجي بمقهى الأشراف ، وَ مقيم بشارع جلال بباب الشعرية ، بطاقة شخصية رقم _____ سجل مدني باب الشعرية .
- (٢) المواطن / _____ السن ٣٠ عاماً ، سبائك ، وَ مقيم بشارع محمد فريد - حارة الحكر بعابدين ، بطاقة شخصية رقم _____ سجل مدني باب عابدين .
- (٣) المواطن / _____ السن ٢٣ عاماً ، نقاش ، وَ مقيم بشارع نوبار دائرة قسم عابدين ، بطاقة عائلية رقم _____ سجل مدني باب عابدين .

المعينة :-

- وَ قد نتج عن المشاجرة بين الطرفين إصابة الثالث من الطرف الثاني بمقتوف ناري في الصدر ، أطلقه عليه أحد أفراد الطرف الأول ، وَ تم نقله إلى مستشفى المنيرة للعلاج ، وَ إصابة باقي الأطراف بجروح قطعية ، وَ سطحية وَ كدمات على النحو الذي سيرد ذكره تفصيلاً .

سبب المشاجرة :-

- تبين أن سبب المشاجرة للنزاع حول أولوية البيع بمنطقة السوق ، وَ بدأت بمشاجرة بين الأول من الطرفين ، وَ تطورت فيما بينهما إلى حد تدخل أنصار كل طرف ، وَ استعملت العصي الخفيفة ، مما نتج عنه إصابة الجميع بجروح مختلفة في مختلف أجزاء الجسم ، وَ تم نقلهم جميعاً إلى مستشفى الجمهورية ، وَ أحمد ماهر ،

و النيرة للعلاج .

- تمكنت القوة التي انتقلت إلى مسرح المشاجرة من ضبط بعض العصي التي استخدمت في الحادث ، كما تم نقل المصابين صحة الحراسة اللازمة للمستشفيات للعلاج و إعادتهم إلى القسم للسؤال في المحضر المُحرَّر عن الواقعة .

- من الانتقال إلى المستشفى أمكن سؤال المصاب من السلاح الناري و الذي قرر أن المواطن / _____ بائع الخضروات (الطرف الأول) هو الذي أطلق عياراً نارياً ، و أتبعه بمجموعة من الطلقات للإرهاب ، بعد أن أصابه مقذوف ناري ، و حاول الجمهور القبض عليه ، إلا أنه أطلق ساقيه للريح ، و أنه عرف أن الشرطة قد ألقت القبض عليه و معه السلاح المستخدم في الحادث .

- بسؤال المتهم / _____ و الذي ضبط بمعرفة أحد أفراد البحث الجنائي المتواجدين في مسرح الحادث ، بعد البلاغ اعترف بوقوع مشاجرة مع المجني عليه المصاب من الطلق الناري بسبب النزاع على منطقة البيع بينهما ، و نفى أن يكون قصده هو للشروع في قتل المجني عليه .

- تبين أن السلاح المضيوط هو مسدس حلوان رقم _____ عيار ٩ مم طويل ، مُرخص له بحمله من مركز العياط بالجيزة بالرخصة رقم _____ بتاريخ ____/____/____ م و هو للحراسة بصفته حارس خاص في مخزن للأسمنت المسلح بدائرة العياط ، و هذه للرخصة سارية المفعول حتى ١٩٧٥/١٢/٣٠ م .

- بسؤال المواطن / _____ البائع المتجول (من الطرف الأول) تبين أنه قد تدخل في المشاجرة لصالح الطرف الأول ، لمنع تعدي أفراد الطرف الثاني عليه ، و أنه قد أصيب بكدمة في الرأس من الناحية اليمنى نتيجة لتعدي عليه بعضي غليظة من المواظن / _____ القهوجي ، و هو أحد أفراد الطرف الثاني .

- بسؤال المواطن / _____ البائع المتجول (من الطرف الأول) ، تبين أنه يمت بصلة

قربة مَعَ للمتهم الأول ، وَ أَنَّهُ قَدْ شاهده بحلول التخلص من أحد أفراد الطرف الثاني ،
وَ الأخير يتعدى عَلَيْهِ ، قَتَنَحَلْ في المشاجرة وَ أصيب بجرح قطعي بغرزة الرأس من
تعدي المواطن / _____ القهوجي ، وَ نفى تعديه عَلَى أحد آخر في المشاجرة .

- بِسْؤَالِ المواطن / _____ ، باتع الطيور (من الطرف الأول) نفى تعديه عَلَى أحد ،
وَ برر إصابته بجرح قطعي في الوجه طوله ٨ سم من تعدي أحد أطراف المشاجرة
عَلَيْهِ ، وَ دون أن يعرفه ، وَ قرر أَنَّهُ تصادف وجوده في المشاجرة دون أن يَكُونَ
طرفاً فِيهَا .

- بِسْؤَالِ المواطن / _____ ، القهوجي " من الطرف الثاني " قرر أَنَّهُ قَدْ حدثت مشاجرة
بينه وَ بَيْنَ الأول " من الطرف الأول " بسبب أولوية التواجد عَلَى تريبيزة في السوق
للبيع ، وَ أن الأول قَدْ أخرج مسدساً ، وَ أطلق عدة أعيرة نارية ، مما زاد الموقف
اشتعالاً ، وَ تدخل العديد في المشاجرة ، وَ تبين أن إصابته بكدمات متعددة في الساعد
الأيمن من التعدي عَلَيْهِ بعضى غليظة ، وَ قَدْ اتهم الثالث من أفراد الطرف الأول .

- بِسْؤَالِ المواطن / _____ المباك " من أفراد الطرف الثاني " قرر أن الأول قَدْ أطلق
عدة أعيرة نارية أصيب خلالها قريبه للمواطن / _____ النقاش ، وَ أَنَّهُ كَانَ يحاول
فض المشاجرة الَّتِي تطورت نتيجة قيام المتهم بإطلاق الأعيرة النارية ، وَ قَدْ اتهمه
بإحداث إصابته الَّتِي قررها الطبيب المعالج ، وَ هي جروح سطحية في الوجه وَ كدمة
في الرأس .

ضبط السلاح المستعمل :-

- تَمَّ التحفظ عَلَى السلاح المستعمل في الحادث ، وَ تم تحريزه ، وَ ضبط معه عدد ٥
طلقات ذخيرة حية ، لعرضها عَلَى المعمل الجنائي بعد فحصها بمعرفة
النيابة العامة .

- بِسْؤَالِ أمين البحث / _____ ، من قوة قسم عابدين ، قرر أَنَّهُ كَانَ بالمنطقة محل

الحادث بناءً على تكليف رئيس وحدة المباحث ، لملاحظة تطور المشاجرة ، و شاهد المتهم يحاول الهرب ، و في يده مسدس يطلق منه أعيرة نارية على كل من يطارده، فتتمكن من مثل حركته ، و ضبط السلاح ، و النخبة التي قدمها ، و تم تحريرها .
الإجراءات التي اتخذت :-

- تحرر عن الواقعة المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٥ م .
- تم إخطار الجهات في حينه بتفصيلات الواقعة ، و ما اتخذ من إجراءات .
- تم التحفظ على السلاح المضبوط و المستعمل في الحادث ، و خمسة طلقات ذخيرة ، كما تم التحفظ على عدد ٣ عصي غليظة ضبطت في مسرح الحادث .
- تم تعيين خدمة ملاحظة حالة بالمنطقة لمنع تجدد المشاجرة بين أنصار كل طرف فيها .
- أخطر مركز شرطة العياط بظروف الحادث ، و استعمال المتهم للسلاح المرخص له به على النحو الذي أثبت في المحضر ، كما أخطرت مديرية أمن الجيزة / قسم الرخص ، و مصلحة الأمن العلم / إدارة الرخص - لاتخاذ إجراءات سحب للترخيص من المرخص له ^(١) .

- تولت النيابة العامة التحقيق في الواقعة ، وقررت ما يلي :

- أولاً : حبس المتهم _____ (الأول من الطرف الأول) أربعة أيام حبساً احتياطياً على نمة للتحقيق مع مراعاة التجديد له في الميعاد .
- ثانياً : حبس كل من :
- (١) المتهم _____ أربعة أيام على نمة التحقيق .

(١) مدير الأمن أن يصدر قراراً مسبباً بسحب الترخيص طبقاً لما حدده القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية - المنشور في الوقائع المصرية ، في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م ، العدد ٧٣ .

(٢) المتهم _____ أربعة أيام على نمة التحقيق .

(٣) المتهم _____ أربعة أيام على نمة التحقيق .

ثالثاً : الإخراج عن المتهم _____ بكفالة خمسمائة جنيه و إلا حُبس أربعة أيام على نمة التحقيق .

رابعاً : إخلاء سبيل كل من :-

(١) _____ .

(٢) _____ .

بكفالة مائة جنيه و إلا حُبس كل منهما أربعة أيام على نمة التحقيق .

خامساً : يُرسل حُرز السلاح المضبوط إلى المعمل الجنائي لفحصه ، و تقدير مدى صلاحيته ، و عما إذا كَانَ قَدْ أَسْتَعْمَلَ حديثاً من عدمه .

سادساً : تُطلب تحريات المباحث عن الواقعة .

سـ : عرض بأمل التفضل بالاملاء ، و مغابرة قسم الرقابة الجنائية بالبلدية ، و إرسال صورة من التقرير ، و مضطرب البلدية أمن الجيزة ، إدارة الرخص .

تحريراً في ١٩٧٥/٣/٣١ م .

ضابط تحقيقات قسم عابدين

ملازم أول /

البحث الثاني

نماذج لتقارير ضباط المباحث بوحدات المباحث بالأقسام والمراكز
ويشتمل على غلاذج للتقارير التالية :

- تقرير بطلب الإفراج الشرطي .
- تقرير متابعة شخص مفرج عنه شرطياً .
- تقرير متابعة شخص مفرج عنه من المعتقل .
- تقرير مراقبة شخص خطر .
- تقرير بحث عن محكوم عليه .
- تقرير متابعة شخص خطر .
- تقرير بتقدير دخل شخص في قضية نفقة .
- تقرير بظاهرة إجرامية .
- تقرير بخطة بحث في ظاهرة إجرامية .
- تقرير مرور ليلي .
- تقرير حملة تفتيشية .
- تقرير ترخيص سلاح للدفاع .
- تقرير ترخيص سلاح للحراسة .
- تقرير ترخيص سلاح للصيد .
- تقرير رخصة حارس خاص .
- تقرير رخصة سمسار عقارات .

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب

قسم شرطة عابدين

ومدة المباحث

تقرير

الموضوع :-

- كتاب إدارة البحث الجنائي رقم _____ بتاريخ ____/____/____ م بشأن طلب الإقادة
بالرأي نحو الإفراج شرطياً عن المحكوم عليه / _____ .

الفصل :-

- المحكوم عليه يُدعى : _____ من مواليد ____/____/____ م ، وَ يَعمَلُ _____ ، وَ يَقيم
_____ وَ يَحْمِلُ بطاقة شخصية رقم _____ صادرة في ____/____/____ م برقم
_____ من سجل مدني قسم _____ .

- يقيم المحكوم عليه قبل سجنه في العنوان التالي : _____ .

- وَ مَا زال أهليته يقيمون في هَذَا العِنَوان ، وَ يَقْبَلُونَ إقامته معهم .

- القضية المحكوم فيها تحمل رقم _____ جنائيات قسم عابدين لسنة ١٩٧٥ م .

- ترجع لحدث القضية إلى قُتِلَ بتاريخ ____/____/____ م تهم المذكور بارتكاب جريمة

ضرب أقصى إلى موت للمواطن _____ ، وَ ذَلِكَ حال تولدهما في ملهى ليلي

(هونو لولو) الكائن بشارع محمد فريد / عابدين ، وَ قَدْ وقعت مشاجرة بَيْنَ الطرفين

بسبب أولوية الجلوس في البار ، وَ لم يتبين وجود علاقات بَيْنَ الطرفين من قَبْلَ ،

وَ قَدْ استخدم الجنائي عصا غليظة هوى بها على رأس القتيل مما أدى إلى قتله .

- شهد ارتكاب الجريمة بعض الشهود الذين أكدوا ارتكاب الواقعة على النحو

سالف الذكر .

- تَم ضبط المتهم في حينه ، وَ قُدِّمَ إِلَى النيابة المختصة ، وَ أُلْغِيَتْ قَرَارَاتُ حَبْسِهِ
اِحْتِياطياً ، وَ قُدِّمَ لجلسة محكمة - حَيْثُ صدرَ الحكم بِإدانتِهِ عَلَى النحر السابق ،
وَ قُضِيَ بالحكم بِسجنه ثلاث سنوات مَعَ التنفيذ .

- وَ بالكشف جنائياً عَلَى المحكوم عَلَيْهِ لم يَتَبَيَّنْ سابقة اتهامه لَوُ الحكم عَلَيْهِ في قضايا
جنائية . (كشف محلي بالقسم ، وَ من قسم التسجيل الجنائي بالمديرية) .

- لم يسبق تسجيل المحكوم عَلَيْهِ بِصفته شقياً خطراً عَلَى الأمن العام .

- لم يثبت وجود خصومة ثأرية بَيْنَ أهلية المجني عَلَيْهِ وَ القاتل .

- المنكور متزوج وَ يعول كلاً من : -

- _____ يُبلغ من العمر عشر سنوات حالياً .

- _____ يبلغ من العمر تسع سنوات حالياً .

- لزوجته في عصمة زوجها .

- مصدر الدخل ، عمل الزوجة كمشغالة في المنزل .

- مسكن المحكوم عَلَيْهِ يقع في العقار رقم _____ بشارع _____ دائرة القسم

_____ ، وَ هُوَ مكون من شقة بالطابق الثالث من غرفتين وَ صالة .

- المنكور بقي بالعقوبة كاملة في شهر ديسمبر سنة ... م .

- يستحق الإفراج الشرطي في شهر فبراير سنة ... م .

- الفترة أُلْغِيَتْ قضاها المسجون داخل السجن كغيلة بِتحقيق الردع العام وَ الخاص .

- لا خطورة إجرامية من الإفراج عَنِ المسجون شرطياً .

الرأي :-

- الموافقة عَلَى الإفراج الشرطي عَنِ المسجون .

عرض بأهل التقاض بالموافقة على متابعة إدارة البحث الجنائي عن المجرمين للموافقة على تقرير

الإفراج الشرطي .

تعتبراً في ____/____/____ م .

رئيس وحدة مباحث القسم

مقدم /

[صولج تقرير متابعة شخص مفرج عنه شرطياً]

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب

قسم شرطة ملبدين

وعدة النيابة

تقرير

متابعة شخص مفرج عنه شرطياً

- اسم المفرج عنه شرطياً : _____
- القضية للمفرج عنه فيها : _____
- تاريخ الإفراج الشرطي : ____/____/____ م
- تاريخ انتهاء الإفراج الشرطي : ____/____/____ م
- نوع النشاط الإجرامي : _____
- السجل الإجرامي : أ - _____
ب - _____
- اليوم المحدد له للتردد على القسم : ____/____/____ م
- محل الإقامة : _____
- مع من يقيم ؟ : _____
- علاقته بالتقنين معه : _____
- اسم صاحب العمل : _____
- تاريخ الالتحاق بالعمل : ____/____/____ م
- مدى التزامه بالعمل : _____

- _____ : - سمته في منطقة عمله
- _____ : - سمته في منطقة سكنه
- _____ : - القهى الذي يتردد عليها
- _____ : - الحالة الاجتماعية
- _____ : - اسم الزوجة
- _____ : - تاريخ الزواج
- _____ : - الأبناء
- _____ : - الرأي في مسكه الاجتماعي
- _____ : - مستقر لسياً
- _____ : - غير مستقر
- _____ : - ملاحظات القائم بالتعري عنه

- متواجد ، و منتظم في الحياة الاجتماعية .
- دائم التغيب عن سكنه لأينم / لأسابيع / لشهور .
- سبب تغيبه عن سكنه .
- هل له نشاط إجرامي ؟
- هل يتصل بالخطرين في مجاله ؟
- الرأي فهو استمراره في الإقراج الشرطي :
- الموافقة على استمرار الإقراج .
- إلغاء الإقراج الشرطي (مبررات هذا الطلب بالإلغاء) (١) .

(١) يكون إلغاء قرار الإقراج الشرطي بقرار من مدير عام مصلحة السجون ، بناءً على طلب رئيس النيابة العامة في الجهة التي فيها المفرج عنه من السجن ، و لرئيس النيابة إذا رأى طلب إلغاء الإقراج الشرطي ، أن يلزم بالتبض على المفرج عنه و حبسه احتياطياً إلى أن يصدر مدير عام السجون قراره في شأنه ، و يجب ألا تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة عشر يوماً إلا بقرن من تقلب العلم ، و إذا ألغى الإقراج خصمت المدة التي =

- هل تحررت لهُ محاضر تقرر الإلغاء أم لا ؟
- ما هي أرقام هذه المحاضر ؟
- ما موضوع هذه المحاضر ؟
- ما هي التصرفات في هذه المحاضر ؟
- هل قدم إلى جلسات محكمة ؟
- هل صدر عليه حكم قضائي ؟ ، ما هو الحكم الصادر ، تاريخ الجلسة ،

نوع القضية ؟

اسم القائم بالتعري عنه: _____ .

تاريخ تعريو التقرير : ____/____/____ م .

رأي رئيس وحدة المباحث : _____ .

التوقيع : _____ .

" قضيت في الحبس من المدة الواجب تنفيذها بعد إلغاء الإقراج ، تراجع المدة ٦٠ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ م بشأن تنظيم السجون ، و يجب هنا على ضابط المبعوث الذي يعرض على رئيس النيابة بطلب الموافقة على رفع أمر إلغاء الإقراج الشرطي أن يحرر محضراً بذلك يوضح فيه أن المخرج عنه لم يعد جديراً بالتمتع بالإقراج الشرطي ، و يحدد مظاهر عدم جدارته بهذا الإقراج ، لمزيد من التفصيلات يراجع مولفنا ، الاستجوابات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ و ما بعدها .

[صيغة تقرير متابعة شخص مفرج عنه من معتقل]

مديرية أمن القاهرة

قطاع فریب

قسم شرطة ملبین

وحدة للمباحث

تقرير

متابعة شخص مفرج عنه من المعتقل

- اسم المفرج عنه من المعتقل : _____
- تاريخ الإفراج عن المعتقل : ____/____/____ م .
- مدة المراقبة : _____
- نوع النشاط الإجرامي : _____
- السجل الإجرامي : أ - السوابق .
ب - الاتهامات .
- موعد المراقبة : _____
- مكان المراقبة : - سكنه و مكلفه .
- ديوان القسم .
- المهنة الحالية : _____
- محل العمل : _____
- اسم صاحب العمل : _____
- تاريخ الالتحاق بالعمل : ____/____/____ م .
- مدى التزامه بالعمل : _____

- _____ : التقى الذي يتقدم عليها
- _____ : مصادر دخله المشروعة
- _____ : أقاربه
- _____ : علاقاته بـأقاربه
- _____ : اسم الزوجة
- _____ : تاريخ الزواج
- _____ : الأبناء

• عدااته السيئة :-

- لعب الميسر .
- أصدقاء اللعب .
- مكان ممارسة الميسر (منزل - يَنْمُ تحديده) / (مقهى - تحدد) .
- تخزين المخدرات .
- إصغاء المواد الكحولية .
- أماكن البارات .
- الأماكن التي يمكن التقاط الكور منها :-

- _____ -
- _____ -
- _____ -

• أصدقاء السُّجُلِ حَظَرًا :-

- ١ - _____ ، وَ يَنْصَلُ _____ ، وَ يقيم _____
- ١ - _____ ، وَ يَنْصَلُ _____ ، وَ يقيم _____

- الأشخاص الذين يترددون على المتحرّي عنه حال مراقبته بـديوان القسم :-

١ - _____ ، و يقيم _____ .

٢ - _____ ، و يقيم _____ .

- اقرب المراقبين إلى المتحرّي عنه :-

١ - _____ ، و يقيم _____ .

"مسجل خطر تحت رقم _____"

٢ - _____ ، و يقيم _____ .

"مسجل خطر تحت رقم _____"

اسم القائم بالتحري و المتابعة : _____ .

تاريخ التقرير : ____ / ____ / ____ م .

التوقيع : _____ .

اعتماد رئيس وحدة الباحث : _____ .

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب

قسم شرطة بلدين

وحدة المباحث

تقرير

مراقبة شخص خطر

- اسم المراقب الضلع : _____
- نوع النشاط الإجرامي : _____
- تاريخ المراقبة : ____/____/____ م
- المدة التي استغرقتها المراقبة : _____
- خط سير المراقب :-

- خرج من محل سكنه الساعة ٩ ص مرتدياً بنطلون جينز كحلي ، وَ قميصاً تي شيرت أبيض مقلماً بالأسود بالطول ، مترجلاً ، وَ توجه إلى مقهى بشارع محمد فريد سوق الاثنين ببلدين ، وَ استمر بها من الساعة ١٠ ص ، وَ حضر إليه شخص آخر مستخدماً دراجة بخارية ماركة جلوا حمراء اللون ، حَيْثُ استقلا الدراجة ، وَ توجهوا من شارع محمد فريد إلى شارع مجلس الأمة ، وَ توقفا أمام العقار رقم ٤ حَيْثُ صعد صاحب الدراجة (الذي لم نستدل على اسمه أو شخصيته) ، وَ استمر بالعقار مدة لا تقل عن ربع ساعة تقريباً ، وَ عادَ معه حقيبة جلد سوداء أعطاها إلى الشخص للمراقب وَ الذي انتظره أسفل العقار ، ثُمَّ قاد الدراجة من شارع مجلس الأمة بميناً إلى شارع على عبد اللطيف ، وَ توقفا أمام محل لإصلاح الأجهزة الكهربائية ، وَ تبادلا

الحديث مع أحد عمال المحل (تم تحديده فيما بعد اسمه العربي ، وَ تضح أَنَّهُ شقيق لملك الدراجة) ، وَ توجها إِلَى شارع عبد العزيز مروراً من أمام مبنى قسم عابدين ، ثُمَّ إِلَى شارع لُرض شريف حتى شارع محمد علي حتى وصلا إِلَى شارع بورسعيد ، وَ اتجها إِلَى خلف مبنى المديرية - حَيْثُ سجن الاستئناف ، وَ جلسا عَلَى مقهى مجاورة لسجن الاستئناف ، طلبا مشروباً ، وَ جلسا فترة حوالي نصف ساعة ، وَ حضر إليهما شخص يبلغ من العمر حوالي أربعين عاماً وَ استضافاه ، وَ قَامَ بفتح الحقيبة الموجودة مَعَ زميله ، وَ أخرج مِنْهَا بعض الأوراق في دوسيه وَ سلمها إليه ، كما قَامَ بِعَدِّ عدة أوراق نقدية من فئة العشرين جنيهاً وَ سلمها إليه أيضاً . عقب ذَلِكَ استمر الشخص المُراقَب جالماً في المقهى بينما توجه هَذَا للشخص الجديد مَعَ مستعمل الدراجة إِلَى سجن الاستئناف ، وَ قدم هَذَا الثالث طلباً إِلَى حرس السجن ، وَ انتظرا حوالي ربع ساعة حضر بعدها الحراس ، وَ نادى عَلَى اسم (المحامي عَلَى الطويلة) فتقدم إليه الشخص ، وَ معه مستغل الدراجة حَيْثُ دلفا إِلَى داخل السجن .. استمر الشخص المنتظر عَلَى المقهى حوالي ساعة وَ ربع تقريباً .. حضر بعد ذَلِكَ إليه هَذَا المحامي وَ مستعمل الدراجة ، وَ جلس الثلاثة يحررون بعض الأوراق ، وَ بعدها انصرف هَذَا الشخص من المقهى ، وَ بمتابعته تبين أَنَّهُ قَدْ استغل السيارة رقم _____ ملكي القاهرة الَّتِي كَانَ قَدْ تركها أمام المقهى وَ انصرف ، استغل مستعمل الدراجة دراجته وَ معه الشخص محل المراقبة ، حَيْثُ اتجها إِلَى شارع بورسعيد ، وَ منه إِلَى شارع مصطفى عبد الرزاق إِلَى شارع جامع عابدين ، وَ منه إِلَى شارع للشيخ ربحان ، فسويقة للسباعين حتى حارة المسقلين ، حَيْثُ تم توصيل الشخص المُراقَب إِلَى العقار رقم ٣ حارة المسقلين ، وَ انصرف صاحب الدراجة الَّتِي تحمل رقم _____ القاهرة ، وَ استمر هَذَا الشخص المُراقَب داخل هَذَا العقار حتى الساعة ٥ م ، حَيْثُ اتجه إِلَى شارع محمد فريد سيراً عَلَى الأقدام حتى شارع نو القفار وَ ميدان عبد السلام عارف ،

وَتَجْهَ حَتَّى شَارِعَ الْجُمْهُورِيَّةِ وَ مِنْهُ إِلَى دِيوَانِ قِسْمِ عَابِدِينَ ، حَيْثُ نَلْفُ إِلَى نَوَيْتِجِيَّةِ الْقِسْمِ لَتَسْلِمَ نَفْسَهُ لِلْمُرَاقِبَةِ .

اسم القائم بالمراقبة : _____ .

ملاحظات القائم بالمراقبة :-

- مطلوب معرفة اسم و عُنْوَانُ مَالِكِ الدَّرَجَةِ الْبَخَّارِيَّةِ رَقْمَ _____ الْقَاهِرَةِ .
- مطلوب للكشف الجنائي الفني عنه .
- مطلوب للكشف عن اسم و عُنْوَانُ مَالِكِ السَّيَّارَةِ رَقْمَ _____ مَالِكِي الْقَاهِرَةِ .
- مطلوب الاتصال بإدارة مجن الاستئناف لمعرفة اسم الشخص الذي تمت زيارته في يوم المراقبة ، و اسم علي الطويلة المحامي ، و معرفة بيانات زلثريه ، و نشاط هَذَا الشَّخْصِ ، و عما إِذَا مَا كَانَ فِي قَضِيَّةِ مِرْقَةِ أَوْ مَا شَابِهَ ذَلِكَ .
- مطلوب في حالة التوصل إِلَى رَقْمِ الْقَضِيَّةِ مَعْرِفَةَ مَا إِذَا كَانَ هَذَا الشَّخْصُ مِنْهُمْ بِمُفْرَدِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَمْ لَنْ لَهُ شُرَكَاءُ مَعْلُومِينَ أَمْ مَجْهُولِينَ ، و مَا هِيَ عِلَاقَةُ مَالِكِ الدَّرَجَةِ وَ الْمُرَاقِبِ بِهِذَا الشَّخْصِ ؟

ملاحظات : رئيس وحدة المباحث بقسم عابدين .

تحريراً في : ____/____/____ م .

مديرية أمن القاهرة

قطاع تربية

قسم شرطة الجبلين

وحدة المباحث

تقرير

بحث عن موقوف عليه

- اسم الموقوف عليه : _____
- رقم القضية : _____
- الحكم الصادر : _____
- تاريخ الجلسة : ____/____/____ م
- تاريخ التقدم : ____/____/____ م
- نوع القضية الموقوف فيها : _____
- هل سبق القبض عليه : _____
- هل سبق عرضه على وحدة المباحث : _____
- اسم القائم بالضبط في المرة السابقة (١) : _____
- تاريخ القبض عليه : ____/____/____ م

(١) قصد من تحديد اسم القائم بالضبط في المرة السابقة ، الاستمالة به لإعادة القبض في المرة التالية . فهو الأكثر على تحديد شخصيته ومعرفة أماكن تروده .

- معلومات وحدة المباحث :
- معكوم عليه في القضايا التالية :
- _____ :
- _____ :
- _____ :
- هل توجد صور فوتوغرافية له :
- اسم المجني عليه و محل إقامته :
- أسماء الشهود في القضية :
- مكان عمل المعكوم عليه :
- الأماكن التي اعتمد المعكوم عليه التردد عليها :
- محل إقامة المعكوم عليه :
- مع من يقيم المعكوم عليه ؟ :
- علاقته بالقيمين معه :
- معلومات حارس العقار :
- معلومات مالك العقار :
- أسماء شركاء المجاني المعكوم عليه :
- محل إقامة شركائه :

اسم القائم بالتحرري : _____

تاريخ إجراء التابطة : ____ / ____ / ____ م .

توقيع القائم بالبحث و التحري

اعتماد رئيس وحدة المباحث

التاريخ : ____ / ____ / ____ م .

_____ :

_____ :

{ نموذج تقرير متابعة شخص خطر }

معمارية (من الثقافة

قطاع فريب

قسم شرطة مكدون

وحدة للمهاجرت

تقرير

متابعة شخص خطر

- اسم الشخص محل المتابعة : _____
- رقم تسجيله خطراً : _____
- محل إقامة الشخص الخطر : _____
- نشاطه الإجرامي : _____
- رقم تسجيله خطراً : _____
- محل عمله : _____
- نوع العمل : _____
- اسم صاحب العمل : _____
- دخله الشهري : _____
- حالته الاجتماعية : _____
- اسم الزوجة : _____
- تاريخ الزواج : _____
- أسماء الأبناء : _____
- أسماء البنات : _____

- المقامي التي يتردد عليها : _____ و _____ عنوانه .
- : _____ و _____ عنوانه .
- اقرب أسدقائه : _____ العنوان _____ العمل _____ .
- شركائه الإجراميون السابقون : _____ .
- السوابق القضائية : _____ .
- الاتهامات السابقة : _____ .
- آخر اتهام : _____ .
- تاريخ الإفراج عنه : _____ / _____ / م .
- مظاهر جديدة لثرائه : _____ .
- هل يتناسب مظهره مع دخله : _____ .

- الرأي حول ممارسته لنشاط إجرامي : _____ .
- اسم القائم بالتحري و التغطية : _____ .
- التوقيع : _____ .
- اعتماد رئيس وحدة المباحث : _____ .
- التاريخ : _____ / _____ / م .

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب

قسم شرطة عابدين

وحدة المباحث

تقرير

بتقدير دخل شخص في قضية نفقة

الموضوع : -

- كتب محكمة الأحوال الشخصية بشأن تقدير دخل المواطن / _____ في القضية رقم _____ لحال شخصية ؛ لتحديد النفقة المستحقة عليه لصالح أسرته .

الفحص : -

- تتلخص ظروف القضية محل التقرير في قيام السيدة / _____ و تعمل _____

زوجة المواطن / _____ و المقيمة _____ برفع دعوى نفقة لصالح الأسرة ، لامتاع

للزوج عن الإنفاق على أسرته و المكونة من زوجته و أطفاله منه ، و هم كل من : -

- _____ من _____ تلميذ بالتناوي .

- _____ من _____ تلميذ بالإعدادي .

- _____ من _____ تلميذ بالابتدائي .

- _____ من _____ طفل حديث الولادة .

- و قد قررت هيئة المحكمة الموقرة في _____ / _____ / _____ م تأجيل القضية لجلسة

_____ / _____ م ، و مخاطبة وحدة مباحث قسم عابدين لتحديد دخل الزوج المدعى

عليه .

- المدعية تعمل _____ في بنك _____ الاستثماري ، و تقم حالياً مع أسرته في

- محل إقامة الأسرة _____ دائرة قسم _____ .
- باستدعاء النيابة، وسؤالها عن مصادر دخل زوجها المدعى عليه .. قلمت المعلومات التالية :-
- الزوج يَعْمَلُ محاسب في شركة _____ ، وَ قَدَّرَتْ مَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ من دخل شهري من هذه الشركة بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه .
- الزوج يمتلك ثلاث سيارات خاصة يَقُومُ بتشغيلها مع الشركة التي يَعْمَلُ بها وَ أرقامها على النحو التالي :-
- السيارة رقم _____ ملاكي للقاهرة ، ماركة مرسيدس موديل ١٩٨٦ م .
- السيارة رقم _____ ملاكي للقاهرة أوبل فيكترا موديل ١٩٩٥ م .
- السيارة رقم _____ ملاكي للقاهرة تويوتا موديل ١٩٩٩ م .
- الزوج يمتلك مكتب للمحاسبة خاص ، وَ يقع في شارع عبد الخالق ثروت رقم ٣٣ عابدين ، وَ يَعْمَلُ به عدد ٩ محاسبين كل محاسب يتراوح راتبه شهرياً ما بين خمسمائة وَ ثلاثة آلاف جنيه .
- الزوج لَهُ ثلاث خطوط تليفون في مكتبه تحمل الأرقام التالية _____ ، _____ ، _____ .
- و معه عدد ٢ خط تليفون محمول أرقامهما _____ ، _____ ، وَ قدمت فواتير هذه التليفونات المحمولة خلال الشهور الستة الأخيرة ، وَ قيمة مَا دُفِعَ من مكالمات خمسة آلاف وَ ثلاثمائة جنيه خلال هذه الفترة .
- الزوج لَهُ حساب في المصرف العربي الدولي تحت رقم _____ فرع مصر الجديدة ، وَ آخر ورقة صادرة من البنك تعيد أن لَهُ حساب ودائع بالدولار الأمريكي ١٢٠,٠٠٠ مائة وَ عشرون ألف دولار أمريكي .
- الزوج يمتلك شقة تملك في منطقة منشية البكري ، مساحتها مائتين متر مربع

مُستترأة منذ تسعة شهور بمبلغ نصف مليون جنيه ، وَ عنوانها _____ دائرة قسم
مصر الجديدة ، وَ قدمت صورة ضوئية من عقد تملك للثقة للمُشار إليها .
- باستدعاء الزوج المُتدعي عليه وَ سؤاله عَنْ مصدر دخله على ضوء مَا قدمته المُدعية من معلومات
أوضح مَا يلي :-

أولاً : راتبه من عمله بالشركة التي يعمل بها :

- هو ألف جنيه فقط ، وَ قدّم إقادة مكتوبة من جهة عمله تؤكد أن راتبه الإجمالي خلال
الشهر هوَ هَذَا المبلغ فقط لا غير . (وَ قدّم تكليف ضابط المباحث بمخاطبة جهة
عمله للتحقق من راتبه الشهري تنفيذاً لحكم المحكمة ، فورد الرد للمرفق صورته ،
وَ الذي يفيد صحة مَا قرره للزوج من أن راتبه ألف جنيه شهرياً) .

ثانياً : موضوع السيارات الثلاثة المؤجرة للشركة التي يعمل بها :

- بمناقشة الزوج في موضوع السيارات الثلاثة تبين مَا يلي :-

١ - السيارة رقم _____ ملاكي القاهرة ماركة المرسيدس ، خاصة بشقيقته السيدة /
_____ الأستاذة بجامعة حلوان ، وَ المقيمة _____ وَ قدّم رخصة تسيير السيارة
باسمها ، وَ قدّم إرفاق صورة من رخصة التسيير وَ المؤكدة أنها باسم الشقيقة من
تاريخ بداية الترخيص منذ عام سابق .

٢ - السيارة رقم _____ ملاكي القاهرة التويوتا ، خاصة بوالدته السيدة / _____
وَ المقيمة _____ ، وَ قدّم إرفاق صورة من رخصة تسيير السيارة المؤكدة لملاكية
السيارة باسمها لوالدته منذ بداية الترخيص منذ تسعة شهور سابقة على إجراء
التحريات .

- وَ قدّم تكليف مندوب من مباحث القسم بالتوجه لإدارة مرور القاهرة ، للإقادة عَنْ
بيانات هَذِهِ السيارات الثلاثة ، وَ عَنْ اسم المالكين السابقين للملك الحاليين .. فورد
الرد للمرفق وَ الذي يشير إلى صحة ملكية الشخصيات الثلاثة لها منذ بداية صنع

السيارة أي سنة ١٩٨٦ م ، سنة ١٩٩٥ م ، سنة ١٩٩٩ م حسب التسلسل السابق ، مما يؤكد أن الملكية لم تكن في يوم ما للمتحري عنه كما ادعت المدعية (١) .

ثانياً : موضوع ملكية الملقى عليه لكتب محاسبة بطارح عبد الخالق ثروت :

- قرر المدعى عليه أنه يعمل في هذا المكتب للمحاسبة ، و هو خاص بالأستاذ / _____ المحاسب القانوني ، و أنه يعمل به في فترة بعد انتهاء عمله في الشركة التي يعمل بها ، و أنه يتقاضى راتباً شهرياً ألف جنيه ، و قدم إفادة مكتوبة من صاحب المكتب تؤكد ذلك . انتقل ضابط المباحث إلى مكتب المحاسبة و تبين أنه خاص بالأستاذ / _____ المحاسب الدولي المعروف ، و الذي استأجر هذا المكتب من الشركة الإيطالية للتأمين سنة ١٩٦٤ م ، و المتحري عنه هو أحد المحاسبين فترة بعد الظهر ، و قدم الأستاذ المحاسب الدولي صور الشيكات المدفوعة كراتب شهري له منذ ثلاث سنوات ، و جميعها تتراوح بين ألف جنيه و ألف و مائتين جنيه فقط لا غير .

رابعاً : موضوع التليفونات الثلاثة بالمكتب :

- تبين أن أرقام التليفونات المشار إليها (الثلاث) خاصة بمكتب المحاسبة الدولي و هي باسم الأستاذ / _____ المحاسب الدولي ، و هي مركبة به منذ تاريخ افتتاح للمكتب ، و لم يطرأ عليها أي تغيير .

(١) ربما يؤثر تسلل في ذهن القارئ حول السبب في السؤال من إدارة المرور عن أسماء المالكين السابقين لهذه السيارات ؟ ألا يكفي أن تكون السيارات حالياً مسجلة باسم شخص آخر خلاف المتحري عنه ؟ ، أقول رداً على هذا السؤال : أن بعض المدعى عليهم في قضايا التفتة يقومون فور رفع تلك الدعاوى عليهم ببيع السيارات الخاصة بهم ، و تسجيلها فوراً إلى أحد أقاربهم ، حتى يقوموا رخصة للتسيير لحديقة لقاضي المحكمة عندما تقرر المدعية أنه يمتلك السيارة رقم _____ ملكي القاهرة ، و لا يكون ذلك البيع صورياً ، و الحقيقة خلاف ذلك ، و من هنا تبدو أهمية أن نستظهر الاسم الحقيقي لملك هذه السيارة ، حتى تكون الصورة واضحة أمام قاضي الموضوع ، و لا يقتصر الأمر في عملية نقل الملكية المصري على السيارة فقط ، و إنما تمتد تلك الصلوات إلى العقارات أيضاً .

خامساً : موضوع الضمان المحمول :

- تبين أن رقمي التليفون المحمول هما : -
- ١- _____ ، ٢- _____ . وهما خاصان بالمتحضرى عنه فعلاً أحدهما لاستعماله الخاص ، و الآخر يتم استعماله بمعرفة نجله / _____ و قيمة المكالمات المدفوعة فعلاً خمسة آلاف جنيه و ثلاثمائة جنيه في السنة أشهر الأخيرة .

سادساً : موضوع وديعة المصرف العربي الدولي :

- بمناقشة الزوج في وجود وديعة له بمبلغ مائة و عشرين ألف دولار أمريكي في المصرف العربي الدولي فرع مصر الجديدة أكد أن هذه الوديعة موجودة فعلاً في هذا المصرف ، إلا أنها عبارة عن مبالغ محولة إليه من حساب شقيقته الموجودة في المملكة العربية السعودية ، و التي تعمل هناك في جامعة _____ بجدة ، و قدم إشعار تحويل هذا المبلغ على دفعات من مؤسسة الراجحي للصرافة ، و هي تمثل راتب شقيقته ، و التي يتم استلامها بمعرفتها عقب عودتها في إجازتها السنوية ، و قدم المتحضرى عنه ما يفيد سابقة التحويل المماثل منذ السنوات العشر الأخيرة و استلام الشقيقة لكل التحويلات السابقة .

سابعاً : موضوع الشقة التملك بمنشية البكري :

- قرر الزوج المدعى عليه أنه يمتلك هذه الشقة فعلاً ، و لكن العقار ما زال تحت الإنشاء و هي بالدور التاسع من العقار رقم _____ بشارع _____ بمنشية البكري دائرة قسم مصر الجديدة ، و هي مسجلة باسمه فعلاً .
- بالانتقال إلى العقار المشار إليه تبين أن العقار تحت الإنشاء فعلاً ، و هي عبارة عن هيكل خرساني فقط ، وصل البناء إلى الطابق الخامس فقط .
- و قد قرر الزوج أنه لشترى هذه الشقة من حصيلة الميراث عن والده الذي توفي منذ عام ، و قدم إعلام شرعي للورثة يفيد انحصار الميراث عن والده في المتحضرى

عنه وَ شَقَّتْهُ _____ ، _____ ، _____ ، _____ ، وَ والدته السيدة /

- حصيلته للسائلة محددة في الإرث هي مبلغ نصف مليون جنيه هي التي قَامَ بِشراء الشقة بِهَا ، وَ لم يَتَبَق معه سيولة أخرى ، وَ قرر أَنَّهُ يخصصها لابنه في الثانوي .
- اَضَافَ الزَّوجُ الْمُتَعَرِّى عَنْهُ الْمَعلُومَاتُ التَّالِيَةَ :-

١ - أَبْنَاؤُهُ الثَّلَاثَةُ _____ ، _____ ، _____ في مدرسة القلب المقدس للغات في الظاهر ، وَ قدِمَ إِيصَالَاتُ الْمَدَا ، وَ الرُّسُومُ الدِّرَاسِيَّةُ الْمُنَوِيَّةُ ، قِيَمَتُهَا اثْنَتَا عَشَرَ أَلْفَ جَنِيهِ .

٢ - يَحْصُلُ أَبْنَاؤُهُ الثَّلَاثُ عَلَى دُرُوسٍ خُصُوصِيَّةٍ تَبْلُغُ قِيَمَتَهَا مَنَوِيًّا حَوَالِي مِائَةِ أَلْفِ جَنِيهِ .

٣ - يَدْفَعُ لِلزَّوْجِ مَبْلَغَ خَمْسِمِائَةِ جَنِيهِ شَهْرِيًّا قِيَمَةُ مَصَارِيْفِ الْكِهْرِبَاءِ فِي الشَّقَةِ الَّتِي يَقِيمُ فِيهَا مَعَ أَطْفَالِهِ الْأَرْبَعَةَ ، وَ الَّتِي هَجَرْتَهَا لِلزَّوْجَةِ الْمُنْذِعَةِ .

٤ - يَسْتَقْدِمُ الزَّوْجُ شُغَالَةً تَعْمَلُ كَمَرْبِيَّةٍ لِطِفْلِهِ الصَّغِيرِ ، يَدْفَعُ لَهَا رَاتِبًا شَهْرِيًّا قِيَمَتُهُ خَمْسِمِائَةِ جَنِيهِ شَهْرِيًّا أَيْضًا ؛ نَظَرًا لِتَرْكِ الْأُمِّ هَذَا الطِّفْلَ صَحْبَةً أَشْقَانَهُ الثَّلَاثَةَ الْآخَرِينَ .

- ٥ - قَدِمَ لِلزَّوْجِ فَوَاتِيرُ مَدَا خَطِ تَلِفُونِي فِي شَقَّتِهِ قِيَمَتُهَا أَلْفِي جَنِيهِ خِلَالِ الْعَامِ الْآخِرِ .
- ٦ - يَسَاعِدُ أَشْقَاءَ الزَّوْجِ الْعَامِلُونَ فِي الْخَارِجِ فِي نَفَقَاتِ الدِّرَاسَةِ ، وَ الْإِعَاشَةِ لِهُؤُلَاءِ الْأَطْفَالِ ، حَيْثُ لَنْ مَا يَبْتَقِي مِنْ دَخْلٍ نَقْدِي مِنْ رَاتِبِهِ الشَّهْرِيِّ مِنَ الشَّرْكَةِ ، وَ مَكْتَبِ الْحَاسِبَةِ لَا يَسَاعِدُهُ عَلَى أَعْيَاءِ الْحَيَاةِ خَاصَّةً مَعَ الْمَصْرُوفَاتِ الَّتِي يَنْفَقُهَا كُنُثَرَاتٍ مِثْلَ مَصَارِيْفِ السَّيَارَةِ لِلْقِيَاتِ ١٢٢ ، وَ الَّتِي تَحْمِلُ رَقْمَ _____ مَلَكَ الْقَاهِرَةِ وَ الْخَاصَّةَ بِهِ .

الغلاصة

- الدخل الإجمالي الثابت للمتَّعَرَّى عنه هو ألفين و مائتي جنيه تقريباً .
- المصروفات الشهرية التقريبية لهذا الزوج بالاستندات المرفقة صورتها كالآتي :-
- ١- ٥٠٠ جنيه راتب مُرَتَّبَةِ الطِّفْلِ .
- ٢- ألف جنيه شهرياً مصروفات مدرّس لأطفاله .
- ٣- خمسمائة جنيه شهرياً دروس خصوصية .
- ٤- ٥٠٠ جنيه مصاريف كهرباء شهرياً .
- ٥- ٩٠ جنيه تسعون جنيهاً شهرياً مكالمات تليفون خط المنزل .
- ٦- ٩٠٠ جنيه رسوم مكالمات في المحمول .
- جملة المنصرف ٤٤٩٠ جنيهاً شهرياً .
- الفارق بين الدخل الإجمالي و المنصرف شهرياً يبلغه أشقاء المتَّعَرَّى عنه (١) .

عرض بأمل التفصيل بالإحطة ...

تحريراً في / / م .

رئيس وحدة المباحث

مقدم /

(١) يلاحظ هنا أننا لكتبتنا بنكر تفصيلات محددة ، و لم نعرض على القاضي مبلغاً يتَّحَمُ عَلَيْهِ أن يحكم به لصالح المدعية ، فدورنا يقتصر فقط على مجرد عرض صورة فوتوغرافية حقيقية عن واقع حال معين ، لا يستطيع القاضي أن يطلع عَلَيْهِ بدون المباحث الجنائية .

وزارة الداخلية

مديرية أمن القاهرة

قسم شرطة عابدين

وحدة المباحث

تقرير

بظاهرة إجرامية

الموضوع :-

انتشار ظاهرة سرقات الخزائن الحديدية بدائرة قسم عابدين .

التفصيلات :-

مضمون البلاغات :

- تتلخص ظروف هذه الحوادث في قيام المجني عليهم بالإبلاغ عَنْ اكتشافهم سرقات مبالغ نقدية ، وَ بعض الهدايا العينية من المجوهرات ذات القيمة النقدية العالية من داخل خزائنهم الحديدية ، الَّتِي يحتفظون بِهَا داخل شركاتهم .
- لم يَتَّهم أحد بارتكاب هذه الحوادث .

الأسلوب الإجرامي :

- اتَّبع الأسلوب الإجرامي في هذه الحوادث الإجرامية ، وَ تمثل فيما يلي :-
- الدخول لداخل هذه الشركات يَتِمُّ عَنْ طريق الباب الرئيسي .
- أسلوب فتح الباب الرئيسي عَنْ طريق المفتاح المصطنع .
- فتح الخزينة يَتِمُّ بِاستِعمال شاتير كهربائي .
- يتم استعمال الشاتير الكهربائي في إحداث عدة ثغوب بجوار المكان المخصص

الدخول مفتاح الخزينة ، وَ يَتِمُّ بِنَاءُ عَلَى هَذِهِ التَّقَوُّبِ سَقُوطِ الرِّيشِ الْخَاصَةِ بِالْكَالُونِ ، وَ يَتِمُّ اسْتِخْدَامُ أَيِّ مِفْتَاحٍ لِفَتْحِ الْخَزِينَةِ بَعْدَ ذَلِكَ .

- عِدَدُ التَّقَوُّبِ كَانَ فِي بَدَايَةِ الْحَوَادِثِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ تَقَابًا فِي أَوَّلِ حَلَاثٍ ، وَ بَدَأَ يَتَلَّ فِي الْحَوَادِثِ التَّالِيَةِ ، حَتَّى وَصَلَ فِي آخِرِ حَلَاثٍ ثَلَاثَةَ تَقَوُّبٍ قَطْ .

- يَعْتَبِرُ هَذَا الْأَسْلُوبَ جَدِيدًا ، وَ لَمْ يَسْبِقْ سُرْقَةُ خَزِينَةِ حُدُودِيَّةٍ مِنْ قَبْلِ بَهْدًا الْأَسْلُوبِ .

- الْجَانِي لَا يَتَرَكُ أَيَّ بَصَمَاتٍ فِي مَسَرِّحِ حَوَادِثِهِ . (سَوَى نَصْفِ جُورِجِ حُرَيْمِي عِشْرَ عَيْنِيهِ مَصَافَقُهُ فِي آخِرِ جَرِيْمَةٍ بِعَمَلَةِ سِتْرَانْدٍ فِي بَابِ اللُّوْقِ دَائِرَةِ قَسَمِ عَابِدِيْنَ) .

- مَسَرِّحُ الْحَوَادِثِ :

- جَمِيعُ الْحَوَادِثِ وَقَعَتْ عَلَى شَرَكَاتٍ مَقَاوِلَاتٍ .. بِاسْتِثْنَاءِ حَلَاثٍ وَاحِدٍ قَطْ فِي عِمَارَةِ الْإِيمُودِيَا ، وَ هِيَ شَقَّةُ الْمَفْكَرِ وَ الْأَدِيبِ فَكْرِي لِبَاطِلَةٍ ، وَ لَكِنْ لَوْحِظْ أَنَّ بَابَ الشَّقَّةِ ، وَ عَلَى جُودِهِ مَبَشِّرَةٌ لَاقَّةٌ مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهَا شَرَكَةُ مَقَاوِلَاتٍ مُجَاوِرَةٍ لِهَذِهِ الشَّقَّةِ ، وَ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْجَانِي قَدْ اعْتَدَّ أَنَّ هَذِهِ اللَّاقَّةُ خَاصَّةٌ بِهَذِهِ الشَّقَّةِ ، وَ عِنْدَمَا دَلَفَ دَاخِلَهَا وَجَدَ خَزِينَةً فِي الصَّلَالَةِ فَتَعَمَّلَ مَعَهَا .

- جَمِيعُ هَذِهِ الْعَقَارَاتِ فِي الْأَنْوَارِ الْعَالِيَا مِنْ عَقَارَاتٍ فِي وَسْطِ الْمَدِينَةِ .

- كُلُّ هَذِهِ الْعَقَارَاتِ تَسْتَمِيزُ بِوُجُودِ : عِيَادَاتٍ لِطِبَّاءٍ ، وَ مَكَاتِبَ مُحَاسِبَةٍ ، وَ مُحَامَاةٍ ، وَ بِهَا حَرَكَةٌ غَيْرَ عَالِيَةٍ لِلْمُتَرَدِّدِينَ عَلَيْهَا ، أَيْ أَنَّهَا غَيْرُ قَاصِرَةٍ عَلَى الشَّقِّ السَّكْنِيَةِ .

- تَوْقِيتُ ارْتِكَابِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ : جَمِيعُ هَذِهِ الْحَوَادِثِ ارْتَكَبَتْ فِي الْأُسْبُوعِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ .

- رَغْمَ أَنَّ بَلَاغَاتِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ تَسْمُ سَبَاحَ السَّبْتِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ مَخْطُفَةٌ مِنْ مَسَاءِ الْخَمِيسِ حَتَّى صَبَاحِ السَّبْتِ ، وَ يَتَوَقَّعُ أَنَّهَا قَدْ ارْتَكَبَتْ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ لَيْلًا .

- أَوَّلُ حَلَاثٍ ارْتَكَبَ كَانَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ الْمَوْافِقَ ١٩٨٧/٢/٢٢ م .

- **المسروقات :**
- **انحصرت أغلب المسروقات في جميع الحوادث في مبالغ نقدية كبيرة .**
- **كما اتجه الجاني إلى الاستيلاء على الساعات الذهبية ، و الميداليات للذهبية ذات القيمة النقدية العالية .**
- **ملاحظات أخرى :**
- **أنشأ ارتكاب هذه الحوادث قلداً من عدم ارتياح لدى أصحاب شركات المقاولات في المنطقة بوسط المدينة ، نظراً لاتصال أغلبهم ببعضهم البعض .**
- **كلما كان المبلغ المسروق كبيراً كلما كان احتمال إقدام الجاني على ارتكاب جريمة في فترة وجيزة ضعيفاً .**
- **بدأت تترك هذه الظاهرة لتمتد ، وتشمل قسماً الأريكية ، و قصر النيل ، مع ظهور أفراد الأكمنة و كثافة الممرورات .**

عرض بأمل التفضل بالإحاطة...

تحريراً في ١٩٧٨/١٠/٥ م

رئيس وحدة مباحث ملبدين

مقدم /

سراج الدين الزويبي

وزارة الداخلية

مديرية أمن القاهرة

قسم شرطة مجدين

وحدة المباحث

خطة

بحث في ظاهرة إجرامية (سرقات خزانة) (١)

أولاً : تحديد كافة الحوادث الجنائية .. التي تمثل وعاء هذه الظاهرة الإجرامية في دائرة القسم .

- تُذكرُ أرقام قضايا فقط .

- تم الحصول على صورة من محاضر معاينات ، ومؤال المجني عليهم في هذه للقضايا .

- هل هناك متهمون في هذه القضايا ؟ وهل هي اتهامات حقيقية أم لا ؟ (اتهام صرف) .

ثانياً : تحديد الحوادث الجنائية الماثلة التي وقعت بالدوائر المحيطة بهذه المنطقة .

- تُذكرُ أرقام قضايا فقط .

- صورة من هذه المحاضر .

(١) ليس معنى حدوث جريمة سرقة من خزانة حديدية ، أو سرقة الخزانة أن تدخل ضمن دائرة القمص في تلك الحوادث ، كظاهرة ، وإنما يجب تحليل هذه ، حتى نجعل المشابه فيها فقط ، لتكون وعاء للقصص ، والدليل على ذلك أن حلت سرقة خزانة الوزير السابق الدكتور / محمد جمال المطيفي ، والتي حدثت في نفس التوقيت يوم ١٩٧٨/٤/١ م ، وبشارع هدى شعراوي ، بباب اللوق ، قد تم استبعادها من هذه الدائرة للقصص ، قد كان الأسلوب هو حمل الخزانة ككل من المكتب والهروب بها من مسرح الجريمة ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ملف القضية رقم ١٧٤٤ جنح عابدين سنة ١٩٧٨ م .

ثانياً : تحليل هذه الحوادث جميعاً تحليلًا تفصيليًا على النحو التالي :-

- نوع محل السرقة [شركة مقاولات ، بنك ، مسكن] .
- أسلوب السرقة من الخزينة .
- نوعية الخزينة محل السرقة :-
- هل هي خزينة صاج ، خزينة من الحديد الصلب ، النوع الحديث ، خزينة حديدية من النوع القديم .
- أسلوب السرقة منها :-
- هل طرق على المفصلات ؟
- كسر الكالون .
- استعمال أسطوانة أو كمجّين و لمبة في الفتح .
- استعمال صاروخ في قص الصاج : -
- من الجانب .
- من الخلف .
- من أعلى سطح الخزينة .
- استعمال مفتاح في فتح الخزينة .
- مفتاح أصلي .
- مفتاح مصطنع .
- مفتاح مقلد .
- استعمال شانيور في إحداث ثقب في جدار الخزينة بجوار المكان المخصص لدخول المفتاح .
- عدد هذه الثقوب .
- هل الثقوب متساوية في العمق و العرض ؟

- هل تختلف آثار براءة جوار الخزينة ؟
- هل ترك الجاني آثار بصمات في مكان استعمال الشاويور ؟
- هل استُعمل مفتاح ؟ ، و ما نوعه في مساعدة الجاني ؟
- ما هي المسموعات في هذه الحوادث ؟
- تحديد نوعيتها : -
- أموال سائلة .
- ذهب ..
- هدايا تذكارية ذات قيمة .
- هل تم النشر عن هذه المسموعات ؟
- أ - ما هو تاريخ البلاغ ، و في أي يوم من أيام الأسبوع ؟
- ب - ما هي ساعة البلاغ ؟
- ج - ما هي آخر مرة أغلق فيها المجني عليه مقر شركته ؟
- د - ما هو الوقت الذي اكتشف فيه وقوع الحادث ؟
- هل يوجد حراس خصوصيون لهذه الشركات ؟
- ما هي الرابطة التي تجمع كل هذه الشركات التي تعرضت للسرقة ؟
- هل هناك عنصر مشترك بين هذه الشركات المجني عليها ؟
- (نشر عن عملية ما في وسائل الإعلام مثلاً) .
- (مشروع مشترك) .
- رابعاً : فحص العاملين الطائمين و السابقين في الشركات محل هذه الحوادث و أي اقارب لهم أو مترددين عليهم ، و كذلك فحص المترددين الذين يمكن التوصل إليهم بقصى مدى علاقتهم بهذه الحوادث خاصة إذا ما كان لهم أكثر من تردد على شركات تعرضت لحوادث مماثلة .

خامساً : معلومات جنائية عن أشخاص أفرج عنهم من المعتقل الجنائي و لهم نشاط مطبق في مجال سرقات
الغزائن .

- الاسم : _____
- تاريخ و محل الميلاد : ____/____/____ م .
- محل الإقامة : _____
- تاريخ الاعتقال : ____/____/____ م .
- تاريخ الإفراج عنه : ____/____/____ م .
- عدد مرات الاعتقال : _____
- تواريخ الاعتقال السابقة : ____/____/____ م ، ____/____/____ م .
- أسلوبه الإجرامي : _____
- رقم ملفه الضلعي : _____
- صورة من بصمات أصابعه : _____

سادساً : معلومات جنائية عن أشخاص خطرين مفرج عنهم من السجون ، و لهم نشاط مماثل في سرقات
الغزائن .

- الاسم : _____
- تاريخ و محل الميلاد : ____/____/____ م .
- محل الإقامة : _____
- تاريخ الإفراج : ____/____/____ م .
- رقم القضية المرفج عنه فيها : _____
- أسلوبه الإجرامي : _____
- رقم ملفه الإجرامي : _____
- عدد الاتهامات السابقة : _____

- _____ : السوابق القضائية
- _____ : مودة من بصمات أصليحة
- _____ : عملاؤه في المروقات
- _____ : شركائه في الجرائم السابقة

ثامناً : معلومات جنائية عن أشخاص خطرين على الأمن العام و يمثلون ذبول لعصابات إجرامية تم ضبطها ، و لم يشمل الضبط عليهم ، و ما زالوا هاربين في جرائم سرقات خزائن حديدية : -

- _____ : الاسم
- _____ : تكريخ و محل الميلاد
- _____ : محل الإقامة
- _____ : الأماكن التي يتردد عليها
- _____ : رقم القضية المطلوب فيها
- _____ : هل له بصمات محفوظة ؟
- _____ : هل صدرت عليه أحكام قضائية بالإدانة ؟

تاسماً : تكرير الممثل الجنائية في الحوادث محل الظاهرة الإجرامية :-

- _____ : النقاط المشتركة في كل هذه التقارير
 - _____ : هل هناك بصمات أصابع مجهولة في هذه الحوادث :
 - _____ : هل تطبقت بصمات لهاربين على هذه الآثار المرفوعة :
- عاشراً : الإجراءات المنع :-

- _____ : المناطق التي يمكن تحديدها لاحتمال وقوع جرائم مستقبلية
- _____ : التوقيف الذي يمكن توقعه لممارسة الجاني أو الجناة نشاطهم الإجرامي :
- _____ : القوات التي يمكن أن تشارك في المنع (ضبط و أفراد) :

- الأجهزة اللاسلكية التي يمكن تزويد القوات بها : _____ .
- السيارات التي يمكن تجميعها للعمل مع القوات : _____ .
- أسلوب التشغيل الأمثل لهذه القوات (تحديد الأكلور) : _____ .
- المصادر التي يمكن تجنيدها للعمل مع جهاز البحث الجنائي : _____ .
- تحديد هذه المصادر (عيون المدينة) .
- وسائل تحفيز هذه المصادر .
- فتح تراخيص للحراس الخصوصيين .
- رصد مكافآت مالية للجهود .
- أسلوب تشغيل هذه المصادر .
- كيفية ربط المصادر بالعاملين في البحث الجنائي .

خامس عشر : فريق المتابعة :-

- تحديد المسئول عن جميع التقارير التي تُقدَّم يومياً .
- تحديد أسلوب جميع التقارير في تقرير مُجمَع يُعْرَضُ يومياً على رئيس فريق البحث .

- تحديد الخطوات المطلوب اتخاذها من جانب فريق البحث .

سادس عشر : فريق البحث في القاهرة :-

- تحديد المسئولية ، و الاختصاص لكل ضابط في الفريق .
- التواجد في جميع الحوادث التي تتطلب الانتقال .
- دراسة تحرك الظاهرة ، و محاولة ربطها بالحوادث السابقة .
- القيام بأعمال التجنيد .
- المرور على المصادر ، و تحفيزها .
- التحليل اليومي لكل الجهود .

- الاجتماع اليومي مع رئيس فريق البحث .
 - إجراء التحريات عن الأشخاص السابق استخراج بياناتهم .
 - توزيع بنود الخطة على الضباط لتنفيذها .
- تحريراً في ١٩٧٨/١٠/٢ م .

رئيس وحدة مباحث قسم عابدين

مقدم /

سراج الدين الزوين

وزارة الداخلية

مديرية أمن القاهرة

إدارة البحث الجنائي

قسم شرطة ماجدين

وحدة المباحث

تقرير مرور ليبي

- بناءً على تكليفنا بالمرور الليلي بدائرة القسم ، فقد تم التخطيط للقيام بهذا المرور على النحو التالي^(١) :-

أولاً : ضبط قضايا:-

- تم أثناء المرور الليلي ضبط محل المواطن / _____ الكائن بشارع البستان رقم

_____ حال قيامه ببيع خمور بدون ترخيص ، وقد تم ضبط عدد _____ صندوق

خمور و تحريزها ، و تحرر عن ذلك المحضر رقم _____ جنح القسم لسنة ١٩٨١ م .

- تم ضبط المواطن _____ صاحب محل ترزي بشارع البطل أحمد عبد العزيز

بباب السلوق .. حال قيامه بتخزين الحشيش أمام المحل ، وقد تم ضبط الأدوات

المستخدمة في تخزين الحشيش ، و ضبطت قطعة من مادة دلكنة اللون تشبه الحشيش

(١) تجزئ الإشارة إلى أن مرور ضبط المباحث في أي قسم شرطة يشمل به ، يكون لمدة أربع و عشرين ساعة ، أي خلال اليوم كله ، و يبدأ منذ الصباح حتى صباح اليوم التالي ، و يتحرك معه أفراد المباحث العاملين معه بالوحدة ، حتى العاملين في الأعمال المكتبية ؛ و ذلك لتكثيف ذلك المرور ، و من هنا يستمر هذا المرور الذي يتم مرة كل شهر غالباً بمثابة حملة تفتيشية بدقعة القسم ، و يتم الاستمعة فيه بضباط الدورية للاستمعة أيضاً ، و لهذا تكون النتائج بصورة إيجابية على النحو الذي سيرد في هذا التقرير .

بحيـزة المـتهم ، و اعترف بالحيـزة بقصد التعاطي ، و تم تحريـزها و تحريـز الشيشة المستعملة ، و تحرر عَن ذَلِكَ المحضر رقم _____ جنـايات مخدرات لسنة ١٩٨١ م .

- تم ضبط للمواطن / _____ بائع متجول حال تولجده بشارع عدلي و هو بحالة

سكر بَيِّن ، و تحرر عَن ذَلِكَ المحضر رقم _____ جنح جزئية لسنة ١٩٨١ م .

- تم ضبط للمواطن / _____ .. موظف ، حال تولجده بشارع مصطفى عبد الرازق

خلف قصر عابدين ، و هو بحالة سكر بَيِّن ، و تم إحالته للمستشفى و أرفق تقرير طبي

بحالته ، و تحرر عَن ذَلِكَ المحضر رقم _____ جنح جزئية لسنة ١٩٨١ م .

ثانياً : ضبط مسجلين خطرين :-

- تم إنشاء الدور ضبط كل من :-

١. للمُسجِّل خطراً _____ فئة (أ) سرقات متنوعة حال تودده على _____ بشارع عدلي .

٢. للمُسجِّل خطراً _____ فئة (أ) سرقات محلات تجارية - بأسلوب كسر القفل ، حال سيره بشارع حسن الأكبر .

٣. للمُسجِّل خطراً فئة (ب) متنوع ، حال تولجده في إحدى المقاهي بشارع غيط العدة بمنطقة حسن الأكبر .

٤. للمُسجِّل خطراً _____ فئة (أ) مسكن ، أسلوب مفتاح مصطنع ، و ذَلِكَ حال تولجده في مقهى _____ بسوق الاثنين دائرة القسم .

- و جاري متابعة حالة المذكورين ، و فحص مدى مشروعية طرق تَعْيِيهِم ، و ما إذا كانوا مطلوبين في أحكام قضائية من عمه (١) .

(١) مع طول فترة خدمة ضبط المبلات في وحدات المبلات بالأقسام ، يستطعمون ان يعرفوا على أولئك المُتَجَنِّين الخطيرين بمجرد رؤيتهم لهم في الطريق العام ، لو حال ترددهم على الفرز التي يتم مناجلتها ، و ربما تكون معرفة أفراد المبلات لهم هي التي تكشف النقاب عنهم لضباط حال المرور - لذلك ازم لتتويه .

ثالثاً : ضبط محكوم عليهم هاربين :-

- تم أثناء المرور مفاجأة مسلكن محكوم عليهم هاربين ، مثبت في تقارير متابعتهم بمعرفة مندوبي التنفيذ أنهم لا يترددون على مسلكتهم إلا في وقت متأخر من الليل ، وأسفرت عملية المتابعة عن ضبطهم ، وهم كل من :-

١. للمحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م سرقة مسكن - ٦ شهور شغل وكفالة _____ / _____ م .

٢. للمحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٨ م سرقة سيارة - سنة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ جنيه بجلصة _____ / _____ م .

٣. المحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٠ م نشل - سنة شغل وكفالة ٢٠٠ جنيه بجلصة _____ / _____ م .

٤. المحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م تبديد - ٦ شهور شغل وكفالة ٥٠ جنيه بجلصة _____ / _____ م .

٥. المحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٠ م ضرب - ٣ شهور شغل وكفالة ٥٠ جنيه بجلصة _____ / _____ م .

٦. المحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م تزوير - ٣ سنوات سجن بجلصة _____ / _____ م .

٧. المحكوم عليه / _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٨ م ضرب - قضى إلى موت ٣ سنوات سجن بجلصة _____ / _____ م .

- وقد تم حجز المحكوم عليهم تمهيداً لعرضهم على النيابة العامة لتنفيذ هذه الأحكام .

رابعاً : ضبط مراقبين هاربين :-

- تم ضبط المراقبين الهاربين الآتي بيانهم :-

١. المراقب / _____ و الهارب في القضية رقم _____ جنح هروب مراقبة عابدين

لسنة ١٩٨١ م وَ نشاطه الإجرامي (نثل) .

٢. المُراقَب / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح هروب مراقبة عابدين

لسنة ١٩٨١ م وَ نشاطه الإجرامي (سرقة سيارات) .

٣. المُراقَب / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح هروب مراقبة عابدين

لسنة ١٩٨١ م وَ نشاطه الإجرامي (سرقة مسلكن) .

- وَ قد تم حجزهم تمييزاً لمرضهم على النيابة العامة بملاحق الضبط ، وَ قص نشاطهم الإجرامي خلال فترة هروبهم ، خاصة المُراقَب الثاني وَ الثالث .

خامساً : ضبط متهمين هارين :-

- تم أثناء المرور ضبط المتهمين الهارين الآتي بيانهم :-

١. للمتهم / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م (تبديد) .

٢. للمتهم / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م (استعمال محور مزور) .

٣. للمتهم / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٠ م (نصب وَ احتيال) .

٤. للمتهم / _____ وَ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٠ م (شيك بدون رصيد) (١) .

سادساً : ضبط جنود هارين :-

- يفتأ على الإخطارات الواردة من القوات المسلحة بشأن هروب بعض المجندين من القوات المسلحة وَ المقيمين بذانرة القسم ، فقد تم مفاجأة محال إقامة الهارين ، وَ أسفر ذلك عن ضبط كل من :-

(١) من خلال نوعية أولئك المتهمين الهارين وَضح لنا أنهم ليسوا مختفين ، وَ لكن المحاضر المحررة لهم في توبيخات الأقسام لا يتم استيفؤها بترتيبهم نظراً لرفضهم التصور من وجودهم في مسلكهم ، لَو لأنهم لم يكونوا موجودين حال إرسال مندوب لاستدعائهم .

١. المجند / _____ المقيم بشارع علي نو الفقار ، دائرة القسم ، وَ الهارب من الوحدة العسكرية رقم _____ سلاح المدفعية .
٢. المجند / _____ للمقيم بحارة الحكر ، شارع محمد فريد ، دائرة القسم ، وَ الهارب من للوحدة العسكرية رقم _____ سلاح الإشارة .
٣. المجند / _____ للمقيم بحارة للزير للمعلق بمسوق الاثنيين ، دائرة القسم ، وَ الهارب من للوحدة العسكرية رقم _____ سلاح الحرب الكيميائية .
- وَقَدْ تم إخطار الشرطة العسكرية س ٢٨ لإرسال مندوب لاستلام المجندين الهاربين الذين تم ضبطهم .

سابعاً : ضبط شبان تجنيد هاربين:-

- تم أثناء المرور ضبط شبان التجنيد الهاربين الآتي بينهم :-

- ١- _____
- ٢- _____
- ٣- _____
- ٤- _____

- وَ جاري عرضهم على منطقة التجنيد لمعاملتهم تجنيدياً .

ثامناً : مرور على البنسيونات:-

- تم مفاجأة البنسيونات التالية بدائرة القسم :-

١. بنسيون _____ بشارع علي .
٢. بنسيون _____ بشارع القاضي للفاضل .
٣. بنسيون _____ بشارع محمد فريد .

- وَ ذَلِكَ للتأكد من تطابق البيانات الخاصة بدفتر قيد النزلاء مع إخطارات هذه البنسيونات
إلينا بأسماء النزلاء ، وَ لم نجد ملاحظات ، وَ قمنا بالتأشير بدفتر قيد النزلاء لديهم بما

يُغَدِ النظر وَ الاطلاع .

تاسعاً : مرور على المنشآت (١) :-

- ثم خلال المرور مفاجأة قوات المباحث وَ الشرطة النظامية عَلَى المنشآت الهامة وَ تبين لنا مَا يلي :-

١. المعبد اليهودي .. بشارع عدلي وَ معين عَلَيْهِ القوات النكالية :-

- أمين الشرطة / _____ عَلَى ضلع شارع عدلي .

- أمين الشرطة / _____ عَلَى الضلع الجانبي .

- أمين البحث / _____ ضلع شارع عدلي .

- أمين البحث / _____ عَلَى الضلع الجانبي .

٢. الجامعة الأمريكية معين عليها القوات النكالية :-

د. المهني :-

- أمين شرطة / _____ عَلَى ضلع شارع محمد محمود .

- أمين شرطة / _____ عَلَى ضلع شارع الفلكي .

- أمين شرطة / _____ عَلَى ضلع شارع يوسف الجندي .

- أمين البحث / _____ على بوابة الجامعة من ناحية محمد محمود .

بد. المبنى الرئيسي (قاعة إيروت) :-

- أمين شرطة / _____ على ضلع شارع الشيخ ريحان .

- أمين شرطة / _____ على ضلع ميدان التحرير .

(١) ريثما يَتَوَرَّ في ذهن القارئ المطلع عَلَى هذا المؤلف تساؤل كالآتي : كيف يمكن تصور المرور عَلَى كل هذه المنشآت في خلال المرور الذي يقوم به ضابط المباحث ؟ ، للرد على ذَلِكَ أقول : إنَّ جميع هذه المنشآت تقع في مساحة جغرافية ضئيلة جداً ، وَ يمكن أن يَتَمَّ المرور عليها رَجْلاً ، فإذا عرفنا أن المرور يَتَمَّ بالمسيارة استنتجنا أنَّ لوقت المحدد للمرور يتيح للضابط التمتع بالمرور بِتَمَّه في هذا الوقت من الزمن .

- أمين شرطة / _____ على ضلع شارع محمد محمود .
- أمين البحث / _____ على ضلع شارع الشيخ ربحان .
- ٢. البنك الأهلي .. بشارع شريف معين عليه القوات التالية :-
- المساعد / _____ من قوة حراسات القاهرة معين على ضلع شارع علوي .
- الرقيب أول / _____ على ضلع شارع شريف .
- الرقيب / _____ على ضلع شارع شريف .
- ٤. البنك المركزي .. بشارع قصر النيل ومعين عليه القوات التالية :-
- الرقيب أول / _____ على ضلع شارع عدلي .
- الرقيب أول / _____ على الضلع الجانبي .
- الرقيب / _____ ضلع شارع عدلي .
- ٥. بنك قناة السويس .. بشارع صبري أبو علم ومعين عليه :-
- المساعد / _____ .
- ٦. البنك المركزي -- فرع حساب الحكومة .. بشارع محمد فريد ومعين عليه كل من :-
- أمين الشرطة / _____ .
- أمين الشرطة / _____ .
- ٧. بنك مصر الرئيسي .. بشارع محمد فريد ومعين عليه كل من :-
- أمين الشرطة / _____ .
- أمين الشرطة / _____ .
- المساعد / _____ .
- ٨. بنك ناصر الاجتماعي .. بشارع قصر النيل ومعين عليه كل من :-
- المساعد / _____ بشارع قصر النيل .
- المساعد / _____ بشارع قصر النيل .

- الرقيب لول/ _____ بشارع جواد حسني .
- ٩. شركة الطيران الليبية .. بشارع قصر النيل و معين عليه :-
- المساعد / _____ .
- ١٠. شركة الطيران التركية .. بشارع قصر النيل و معين عليه :-
- أمين الشرطة / _____ .
- ١١. وكالة الأنباء الألمانية .. بشارع قصر النيل و معين عليه :-
- المساعد / _____ .
- ١٢. بنك مصر إيران .. بشارع عدلي و معين عليه :-
- المساعد / _____ .
- ١٣. بنك صادرات إيران .. بشارع شريف و معين عليه :-
- أمين الشرطة / _____ .
- ١٤. محكمة عابدين .. بشارع الساحة و معين عليه قوة مكونة من () :-
- أمين الشرطة / _____ ضلع شارع رشدي (الساحة) .
- أمين الشرطة / _____ ضلع شارع الجمهورية .
- و جميع هذه القوات مسلحة التسليح المناسب و موزعة توزيعاً جيداً ، و تنبه على الأفراد بالانتظام التامة ، و تم التأشير بالدفتر للوجود مهم في ساعة مرورنا عليهم .

(١) يلاحظ أنه عند القيام بالمرور من ديوان القسم ، يتم الإطلاع على دفتر أعمال الخدمة ، البند الخاص بخروج الدورية للابلية للتعرف على أسماء القوات المعينة على هذه المنشآت بدائرة القسم و توزيعهم على كل منشأة تحديداً ، و نوع السلاح المُستعمل في كل فرد ، و في حالة الخدمات من جهات أخرى مثل إدارة حراسة المنشآت بمدينة الأمن ، يتم الحصول على بيان تفصيلي من بند خروج الدورية من القسم المختص حتى يكون المرور جتياً على الخدمات .

عاشراً : المرور على الكمين :

- ثم مفاجأة الكمين المُعَيَّن بشارع الشيخ ربحان ، وَ المعين به قوة من القسم ، وَ هُوَ برئاسة النقيب / _____ ، وَ معه قوة الكمين المكونة من كل من : -
 - أمين الشرطة / _____ .
 - أمين الشرطة / _____ .
 - أمين البحث / _____ .
 - المجندون : _____ ، _____ ، _____ ، _____ ، _____ .
 - وَ تبين أن الكمين مجهز لاسلكياً وَ يُؤدِّي عمله على نحو مرضٍ .
- عرض بأمل التفضل بالإحاطة وَ النظر .

رئيس وحدة المباحث

مقدم /

سيراج الدين الرؤيني

تحريراً في ١٩٨١/٧/١ م .

مديرية أمن القاهرة

قسم شرطة عابدين

وحدة المباحث

تقرير حملة تفتيشية

الموضوع :-

- نتائج الحملة التفتيشية التي تمت بدائرة القسم خلال الفترة من يوم ١٩٨٠/٥/١ م
وحتى ١٩٨١/٥/٧ م^(١).

نتائج العمل :-

- أسفرت الحملة التفتيشية التي تمت .. عن النتائج التالية :-

أولاً : ضبط معكوم عليهم :

- تم ضبط المحكوم عليهم الآتي بيانهم :-

أ. محكوم عليهم بالعيس :-

١. المحكوم عليه _____ في القضية رقم _____ والمقضي فيها _____.
٢. المحكوم عليه _____ في القضية رقم _____ والمقضي فيها _____.
٣. المحكوم عليه _____ في القضية رقم _____ والمقضي فيها _____.
٤. المحكوم عليه _____ في القضية رقم _____ والمقضي فيها _____.

(١) هذه الحملات التفتيشية لا تتم بمعرفة ضابط واحد ، وإنما تشارك فيها جميع قوات الشرطة من ضباط بوحدة المباحث ، و ضباط مباحث الفرقة ، و أفراد وحدة مباحث القسم و الفرقة ، و جميع ضباط القسم تحت رئاسة المأمور ، و جميع أفراد الدوريات النظامية ، و لهذا تكون تلك النتائج إيجابية .

ب- محكوم عليهم بالفراغات :-

١. المحكوم عَلَيْهِ _____ في القضية رقم _____ غرامة ٥٠٠ جنيه بجلسة _____ م .
٢. المحكوم عَلَيْهِ _____ في القضية رقم _____ غرامة ١٠٠ جنيه بجلسة _____ م .
٣. المحكوم عَلَيْهِ _____ في القضية رقم _____ غرامة ٢٠٠ جنيه بجلسة _____ م .
٤. وَ هَكَذَا ...

ثانياً : ضبط مراقبين هاربين :

- تم ضبط للمراقبين الآتي بيانهم :-
- المُرَاقَب _____ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ..
وَ نشطه الإجرامي سرقات مسكن .
- المُرَاقَب _____ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٧ م ..
وَ نشطه الإجرامي سرقات متاجر .
- المُرَاقَب _____ الهارب في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ..
وَ نشطه الإجرامي نشل .
- المُرَاقَب _____
- المُرَاقَب _____

ثالثاً : ضبط جنود هاربين :

- تم ضبط الجنود الهاربين الآتي بيانهم :-
- المَجند _____ من قوة الوحدة رقم _____
- المَجند _____ من قوة الوحدة رقم _____

- المجدد _____ من قوة الوحدة رقم _____ .
- المجدد _____ من قوة الوحدة رقم _____ .
- و تم تسليم الهاربين إلى من ٢٨ شرطة عسكرية .

رابعاً : ضبط مسجلين خطرين :

- تم ضبط المسجلين خطر الآتي بيانهم : -
- للمُسَجِّلِ خَطَرًا _____ وَ نشاطه الإجرامي _____ فئة _____ .
- للمُسَجِّلِ خَطَرًا _____ وَ نشاطه الإجرامي _____ فئة _____ .
- للمُسَجِّلِ خَطَرًا _____ وَ نشاطه الإجرامي _____ فئة _____ .

خامساً : ضبط شبان تجنيد هاربين :

- تم ضبط ما يلي : -

١.

٢.

٣.

٤.

٥.

٦.

سادساً : ضبط متهمين هاربين :-

- ١- تم ضبط المتهمين الهاربين في جنائيات وَ هم كُلٌّ من :-
- ١. المتهم _____ في الجنائية رقم _____ ضرب أفضى إلى موت .
- ٢. المتهم _____ في الجنائية رقم _____ تزوير .
- ٣. المتهم _____ في الجنائية رقم _____ تزيف عملة .
- ٤. المتهم _____ في الجنائية رقم _____ ضرب أفضى إلى عاهة .

٥. المتهم _____ في الجنابة رقم _____ سرقة بالإكراه .

ب- تم ضبط المتهمين الهاربين في جنح وهم كلاً من-.

١. المتهم _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م شيك بدون رصيد .

٢. المتهم _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م تبديد .

٣. المتهم _____ في القضية رقم _____ جنح عابدين لسنة _____ م نصب و احتيال .

٤. وهكذا ،،،

ثامناً : ضبط قضايا مواد مخدرة (١) :-

- تم بعد استئذان النيابة العامة ضبط الوقائع التالية :-

١. القضية رقم _____ جنابات عابدين لسنة ١٩٨١ م و المتهم فيها _____ للمسجل

خطرًا مخدرات ، و ضبط بمسكنه ٥٠ جرام من مادة الحشيش .

٢. القضية رقم _____ جنابات عابدين لسنة ١٩٨١ م و المتهم فيها _____ للمسجل

خطرًا متنوعاً ، لحيازته ٨٠ جرام من مادة الأفيون .

٣. القضية رقم _____ جنابات عابدين لسنة ١٩٨١ م و المتهم فيها _____ للمسجل

خطرًا مخدرات ، لحيازته ٥٥ جرام من أفيون .

- وقد تم إحالة المتهمين إلى النيابة بالمضيومات ، والتي قررت حبسهم احتياطياً .

تاسعاً : ضبط وقائع حيازة سلاح بدون ترخيص :-

- تم بعد استئذان النيابة العامة ضبط الحالات التالية :-

١. قطعة سلاح بندقية آلية صناعة روسي تحمل رقم _____ بحيازة المتهم _____

(١) يتم الإعداد لاستصدار هذه الأذونات من النيابة العامة في الفترة السابقة على فترة الحملة التفتيشية ، ويتم استثمار تجربة كل قوت أثناء هذه العمليات التفتيشية لتنفيذ تلك الأذونات بالتفتيش ، فهي لا تتم في الطريق الملم ، ولكنها تتم بعد تفتيش مسكن لوليئك الضالين ، وقد يستعان بمكتب مكافحة المخدرات في التنفيذ ، ولهذا لزم التتويه .

في القضية رقم _____ جنائيات عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٢. قطعة سلاح بندقية خرطوش ألماني تحمل رقم _____ بحيازة المتهم _____

في القضية رقم _____ جنائيات عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٣. مقروطة صناعة محلية بدون رقم _____ بحيازة المتهم _____ في القضية

رقم _____ جنائيات عابدين لسنة _____ م .

و قد تم إحالة المتهمين إلى النيابة العامة ، والتي قررت حبسهم احتياطياً على ذمة هذه

القضايا .

عاشراً : ضبط تشكيل عصابي :-

تم خلال فترة الحملة ، وبناءً على معلومات مُسَبَّقة ضبط كل من :-

١. للمُنْجَلْ خَطَرًا _____ فئة (أ) سرقات مسكن .

٢. للمُنْجَلْ خَطَرًا _____ فئة (أ) سرقات مسكن .

٣. للمُنْجَلْ خَطَرًا _____ فئة (أ) سرقات مسكن .

و اعترفوا بقيامهم بتشكيل عصابي تخصص في سرقات المساكن بأسلوب كسر الباب ، و اعترفوا

بارتكاب الحوادث التالية :-

١. سرقة جهاز تليفزيون ماركة _____ من مسكن المواطن _____ للكائن _____

و المحرر عنه المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٢. سرقة جهاز فيديو ماركة _____ من مسكن المواطن _____ للكائن _____

و المحرر عنه المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٣. سرقة مبلغ نقدي من مسكن المواطن _____ للكائن _____ و المحرر عنه المحضر

رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨٠ م .

٤. سرقة جهاز تليفزيون ماركة _____ من مسكن المواطن _____ للكائن _____

و المحرر عنه المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٥. سرقة جهاز تليفزيون ماركة _____ من مسكن المواطن _____ للكائن _____
و المحرر عنه المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م .

٦. سرقة جهاز تليفزيون ماركة _____ من مسكن المواطن _____ للكائن _____
و المحرر عنه المحضر رقم _____ جنح عابدين لسنة ١٩٨١ م (١) .

- وَ قَدْ تَمَّ عرض أفراد التشكيل العصابي عَلَى النيابة المختصة ، وَ اللَّيْ قُرِّرَتْ
حبسهم احتياطياً ، وَ تسليم المسروقات إِلَى المجني عليهم بالإيصالات اللازمة .

- وَ بِالنسبة لعمالء المضبوطين ، وَ الَّذِينَ ضُبُطَتْ لَهُمْ الْمَسْرُوقَات ، فَقَدْ قُرِّرَتْ
لِلنَّيَابَةِ استمرار حبسهم احتياطياً عَلَى نَمَةِ التَّحْقِيقِ .

وَ هَذَا تَقْرِيرٌ بِمَا أَصْفَرَتْ عَنْهُ الْحَمْلَةُ التَّقْتِيشِيَّةُ خِلَالَ الْمُدَّةِ الَّتِي نَمَتْ بِهَا .

عرض بأمل التفصيل والإحاطة ،

تحريراً في ١٩٨٠-٥/٨ م .

رئيس وحدة الباحث بقسم عابدين

مقدم /

سراج الدين الزوي

(١) جميع تلك الوقائع تكون في تاريخ سابق عَلَى الضبط ، وَ لَكِنْ ضُبِطَ التشكيل العصابي يَكُونُ فِي فِتْرَةِ الْحَمْلَةِ ،
وَ يُرْسَلُهُمْ فِي فِتْرَةِ الْحَمْلَةِ أَيْضاً ؛ وَ لِهَذَا تُسَجَّلُ فِي تَقْرِيرِ الْحَمْلَةِ التَّقْتِيشِيَّةِ خِلَالَ الْفِتْرَةِ الْمُنْهَلِ بِهَا .

[سلاح تقرير ترخيص بحمل سلاح النفاذ]

مديرية أمن القاهرة

قطاع حرب القاهرة

فرقة شرطة حرب

قسم شرطة عابدين

وحدة الباعث

تقرير ترخيص سلاح (١)

الموضوع

- طلب أحد المواطنين الترخيص له بحمل سلاح .

الفصل

- الطالب : للمواطن _____ ، من مواليد ____ / ____ / ____ م ، وَ يَحْمِلُ
محاسباً في بنك القاهرة المركز الرئيسي بشارع علي رقم ١٩ دائرة قسم عابدين ،
وَ يقيم ميدان الجمهورية رقم ٢٠ دائرة القسم ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم ____ سجل
مدني قسم عابدين .

- نوع الترخيص المطلوب : مسموح للدفاع .

- مبررات الترخيص : قرر طالب الترخيص أن مبررات الترخيص له بسلاح للدفاع
ما يلي : -

١. يعمل محاسباً في بنك القاهرة ، وَ طبيعة عمله تقتضي حمله للسلاح حماية له في تنقلاته
خلال فترة حمله السلاح ، وَ قدّم تدعيماً صاعداً من مكتب رئيس مجلس إدارة البنك

(١) يتم تنظيم الترخيص بحمل الأسلحة وفقاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ، في شأن الأسلحة وَ الذخائر ،
وَ المنشور في الوقائع المصرية في ٨ يونيو سنة ١٩٥٤ م - العدد ٥٣ مكرر .

الذي يَعْمَلُ بِهِ ، حَيْثُ أَوْصَى هَذَا الْكُتَّابُ بِالْتَّرْخِصِ لَهُ بِحَمْلِ قِطْعَةِ سِلَاحٍ لِلدِّفَاعِ
الشَّخْصِي .

٢ . الطَّالِبُ يَمْتَلِكُ قِطْعَةَ أَرْضٍ زُرَاعِيَّةٍ فِي دَائِرَةِ مَرْكَزِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ عِبَارَةً عَنْ عَشْرَةِ فِدَائِينَ
مَنْزُرَعَةٍ مَلْنَجُو ، وَ تَبْلُغُ قِيَمَةً مَا يَبِيعُهُ مِنْ مَحْصُولٍ سَنَوِيًّا حَوْلِي مِائَةَ أَلْفِ جَنْيَةٍ ،
و تَتَطَلَّبُ عَمَلِيَّةُ تَرْدِهِ عَلَى مَزْرَعَتِهِ هَذِهِ حَمْلَهُ لِمِبَالِغٍ نَقْدِيَّةٍ كَبِيرَةٍ ، إِثْنَا لِلْإِتِّفَاقِ عَلَى
مَرْتَبَاتٍ لِلْعَامِلِينَ بِهَا ، لَوْ لَشُرَاءِ الْمَبِيدَاتِ ، وَ الْأَسْمَدَةِ ، وَ مُسْتَلْزَمَاتِ الْإِتِّتَاجِ ، لَوْ فِي
فَتْرَةٍ قَبْضُهُ لَثَمَنَ الْمَحْصُولِ بَعْدَ بَيْعِهِ فِي الْمَوْسَمِ .

٣ . طَالِبُ التَّرْخِصِ لَهُ حِسَابُ وَدَائِعٍ فِي الْبَنْكِ مِائَتِي أَلْفِ جَنْيَةٍ فِي الْبَنْكِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ ،
وَ قَدْ قُدمَ الْمُسْتَدَدَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ .

٤ . الْحَاسِبُ الْمَذْكُورُ عَلَيْهِ شَارِقٌ قَدِيمٌ فِي بِلَدَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي نَشَأَ فِيهَا مَعَ أُسْرَتِهِ (مَرْكَزِ
سَاقَلَتِهِ) ، وَ مَا تَرَالِ الْخُصُومَةُ لِلثَّأْرِيَّةِ قَائِمَةٌ ، وَ يَحْتَمِلُ تَجَدُّدَ هَذِهِ الْخُصُومَةِ فِي أَيِّ
وَقْتٍ ، خَاصَّةً مَعَ عَدَمِ تَسَاوِي رِعَوسِ الْقَتْلِ مَعَ الْعَائِلَةِ الْخُصَمِ لَهُ .

فَصَحْصُ مَبَرَّاتِ التَّرْخِصِ :-

- عَمَلُهُ كَحَاسِبٍ فِي بَنْكِ الْقَاهِرَةِ : إِنَّ طَبِيعَةَ عَمَلِ الْحَاسِبِينَ فِي الْبَنْوكِ لَا تَتَطَلَّبُ حَمْلَهُمْ
لِأَيِّ مِبَالِغٍ نَقْدِيَّةٍ خَارِجَ مَبْنَى الْبَنْكِ ، عَكْسَ الصِّيَارِفَةِ الَّذِينَ يَتَقَلَّبُونَ بَيْنَ فُرُوعِ الْبَنْكِ
تَحْتَ حِمَايَةِ مَكْتَبِ أَمْنِ الْبَنْكِ ، فَضْلًا عَنْ تَوْفِيرِ سِيَارَةِ مَدْرَعَةٍ لِنَقْلِ هَذِهِ الْمِبَالِغِ النَّقْدِيَّةِ
الْكَبِيرَةِ ، وَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ شَرَكَاتِ نَقْلِ النُّقُودِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي أُنْحَاءِ الْقَاهِرَةِ الْكَبْرَى .
وَ نَأْكُدُّ أَنَّ طَبِيعَةَ عَمَلِ الْحَاسِبِ مَكْتَبِيَّةٌ دَخَلَ الْإِدَارَةَ الْإِتِّمَامِيَّةَ فِي الْبَنْكِ ، وَ لَا
تَتَطَلَّبُ ذَلِكَ الْإِتِّتَقَالَ الْمُدَّعَى بِهِ .

- اِمْتِلَاكُ الطَّالِبِ لِمَزْرَعَةٍ فِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ : تَبَيَّنَ صَحَّةُ هَذَا الْقَوْلِ : مِنْ أَنَّهُ يَمْتَلِكُ قِطْعَةَ
الْأَرْضِ الْمَشَارِ لِيَّهَا ، وَ أَقَادَ تَقْرِيرَ إِدَارَةِ الْبَحْثِ الْجَنْائِيِّ - وَحْدَةِ الْمِبَايَحِ - بِمَرْكَزِ
الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، أَنَّ قِطْعَةَ الْأَرْضِ خَاصَّةً بِالطَّالِبِ ، عِبَارَةً عَنْ أَرْضِيٍّ مُسْتَصْلَحَةٍ

جديدة ، وَ أَنَّ الفلكة المنزرعة بها لم تصل إنتاجيتها إلى الحد الذي تغطي تكلفتها ، وَ بالتالي لا يتصور أَنْ يَكُون طالب الترخيص يُخْلِ مبالغ نقدية كبيرة من حصيله للبيع ، لَوْ مستلزمت الإنتاج .

- **ودائمه في البنك :** وجود ودائع في البنك لا يتطلب ضرورة حمل طالب الترخيص صاحب هذه الودائع سلاحاً ، نظراً لأنها مودعة في البنك ، وَ لا يتجول بها المودع ، وَ حَتَّى عَلَى فرض حمله لها في أي وقت للمحب ، لَوْ للإيداع فإنه يقيم في دائرة عابدين ، وَ المسافة بَيْنَ البنك وَ محل إقامته لا تتجاوز خمسمائة متر تقريباً ، وَ المنطقة آمنة تماماً .

- **موضوع الشار القديم :** اتضح بعد إجراء التحريات مَعَ وحدة مباحث مركز ساقطته ، أَنَّ هناك خصومة ثارية فعلاً بَيْنَ أسرة طالب الترخيص وَ بَيْنَ أسرة _____ في دائرة المركز ، إلا أَنَّ ملاحظات الباحث عَلَى هذه الخصومة الثارية مَا يلي :-

(أ) طالب الترخيص لم يتردد مطلقاً عَلَى هذه المنطقة من قبل ، وَ ليست لَهُ علاقة من قريب لَوْ بعيد بالطرف الآخر في الخصومة ، حتى علاقته بالطرف الذي ينتمي إليه تكاد تكون منقطعة بسبب خلاف بَيْنَ والده وَ عمه عَلَى ميراث جدهما .

(ب) هذه الخصومة الثارية المُلَدَّى يها خادمة ، وَ غير ملتزمة نظراً لوقوع آخر حادث قتل بَيْنَ الأمرتين منذ خمسة وَ عشرين عاماً ، وَ كَانَ رجحان كفة العدد في القتل لصالح أسرة طالب الترخيص ، الأمر الذي يحصر فرصة القتل في الأسرة الأخرى ، وَ ليس في أسرة القتل .

(ج) المحاسب طالب الترخيص ، غير معروف لأسرة الطرف الآخر ، وَ لا يتوافر أي مبرر للثأر منه .

- **الكشف الفني الجنائي :-**

- **بالكشف الفني الجنائي عَنْ طالب الترخيص** بمختلف أقسام ، وَ وحدات الإدارة المختصة

تبين عدم وجود أي معلومات جنائية مسجلة عن أي نشاط له^(١).

- الحالة الصحية :

- قدم طالب الترخيص شهادتين طبيتين الأولى : خاصة بسلامة حواس الطالب ، و عدم

وجود أي معوقات لحمله السلاح الناري للدفاع ، و الثانية : تعيد للكشف الطبي على العينين ، و قوة إبصارهما ٩/٦^(٢).

- بمنافذته تبين سلامة أعضائه خارجياً ، و عدم وجود أي مرض ظاهر يعوقه من حمل السلاح^(٣).

نتيجة الفحص :

- تبين من الفحص : عدم جدية المبررات التي قدمها طالب الترخيص^(٤).

(١) يشترط قانون الأسلحة و الذخائر ألا يكون طالب الترخيص قد سبق الحكم عليه بغرامة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ، أو المال ، أو العرض ، أو صدر عليه حكم بالحبس ، و لو لأقل من سنة في إحدى الجرائم التالية : من حكم عليه بغرامة مقيدة للحرية في جريمة مرفوعة أو إقرار في المخدرات ، أو سرقة ، أو شروع فيها ، أو إخفاء لأشياء مسروقة . من حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة في البابين الأول و الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . من حكم عليه في جريمة استئجار سلاح ، أو كل الحقلي يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر ظرفاً مشدداً فيها . من ثبت إصابته بمرض عقلي أو نفسي . من لا تتوفر فيه الدلائل الصحية اللازمة لحمل السلاح . من لا يتوافر لديه الإلمام بالاحتياطات الأمن للولجة عند التعامل مع السلاح ، راجع المادة السابعة من القانون المشار إليه ، و هي المستتبلة بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ م ، و المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ مكرر في ١٠/١/١٩٨١ م .

(٢) راجع المادة السابعة ، المشار إليها سابقاً ، الفقرة رقم (ح) من القانون المشار إليه ، المرجع السابق .

(٣) يتضح بذلك أنه مكتمل الأعضاء الجسدية ، و لا يعاني من مرضٍ تشال الرعاش مثلاً ، و الذي يمنع من حمل السلاح ، أو أي مرض عقلي ظاهر .

(٤) يصدر من مدير الأمن في كل محافظة تصريح حمل السلاح بالنسبة للقطعة الأولى ، طبقاً للقرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، المنشور في الوقائع المصرية في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م ، العدد رقم ٧٣ ، يتنمّا خص القرار الوزاري مدير مصلحة الأمن العام في القطعة الثانية ، نفس القرار المادة رقم ٢ ، و في حالة رفض الترخيص يكون لمطالب الترخيص أن يتظلم من القرار في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار الطالب بقرار رفض الترخيص ، نفس المرجع .

الرأي

- عدم الموافقة على الترخيص نه بالسلح للقطاع .
- عرض يأمل التفضل بالامكلا و مطابرة إدارة البحث الجنائي بنتيجة الفحص .
- تعديراً في ١٩٧٦/١/١ م -

رئيس وحدة مباحث عابدين

رائد /

سراج الدين الزوي

[نموذج تقرير بنقص طلب ترخيص يحمل بندقية خرطوش للحراسة]

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب القاهرة

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة عابدين

وحدة المجاهد

تقرير ترخيص سلاح [بندقية خرطوش للحراسة]

الموضوع :-

- طلب الترخيص للمواطن / _____ ، برخصة سلاح [بندقية خرطوش للحراسة] .

الفحص :-

- تقدمت إدارة الأمن ببنك القاهرة ، و مقرها الرئيسي ١٩ شارع علي - عابدين ، ممثلاً
في السيد / _____ ، مدير الإدارة ، بطلب للترخيص للمواطن / _____ برخصة
سلاح للحراسة .

- المواطن المطلوب الترخيص له هو :

- _____ ، من مواليد الجيزة في ____ / ____ / ____ م ، و يعمل حارس أمن في بنك
القاهرة - المركز الرئيسي ، و يقيم بشارع الشيخ ربحان / عطفة الشيخ عبد الله رقم
١٩ دائرة قسم عابدين ، و يحمل بطاقة عائلية رقم _____ سجل مندي عابدين .

- اتضح أن طلب البنك يتضمن أن السلاح سيكون عهدة البنك ، و المطلوب
هو الترخيص ببندقية خرطوش لأعمال الحراسة .

- قدم البنك شهادتين طبييتين تفيداً سلامة الحولس ، و قوة الإبصار ٩/٦ ، ١٨/٦ ،

- و لا يوجد حول ظاهري ، و ليس هناك مواعيد لحمل السلاح من الوجهة الطبية .
- أرفق البنك بالطلب صحيفة الحالة الجنائية للحارس المطلوب للترخيص له ، و هي خالية .
- فحص الطلب :
- بمسئطرة المطلوب الترخيص له ، تبين أنه سليم البنية ، و ليس به ما يحول بينه و بين حمله للسلاح المطلوب الترخيص له به .
- بالكشف الفني الجنائي عن المذكور من وحدات إدارة البحث الجنائي لم يُستدل له على معلومات جنائية مسجلة .
- بجمع المعلومات عنه بمنطقة سكنه و عمله تبين أنه يتمتع بسمعة طيبة و ليست له خصومات ثارية مع أحد أو مشكل من أي نوع .
- لم يسبق للترخيص للمذكور بحمل سلاح من قبل .
- للبنك فروع عديدة بدائرة القسم ، و يتم توزيع الحراس على هذه الفروع بمعرفة إدارة الأمن بالبنك ، و يتم حفظ السلاح المرخص به لأولئك الحراس في غرف محكمة و مؤمنة و لا يوزع عليهم إلا خلال نوبات العمل فقط .
- الرأي :-
- قد يرى لدى التفصيل بالاطلاع الواثقة على الترخيص للمذكور بقطعة سلاح بنندقية خرطوش لأعمال الحراسة .

عرض بأمل التفصيل بالإحاطة ..

تحريراً في ١٩٨٠/٦/٤ م .

رئيس وحدة مباحث القسم

مقدم /

مديرية أمن القاهرة

قطاع غرب القاهرة

فرقة شرطة غرب

قسم شرطة عابدين

وحدة للمباحث

تقرير ترخيص سلاح

[بندقية للصيد]

الموضوع :-

..... طلب المواطن / ، الترخيص له ببندقية للصيد .

الافئص :-

١ - الطالب : المواطن / ، من مواليد / / م ، وَ يَعْمَلُ رئيس مجلس

إدارة شركة للسياحة ، بشارع قصر النيل رقم دائرة قسم عابدين ، وَ يقيم

بشارع البستان رقم ١٥ باب اللوق دائرة قسم عابدين ، وَ يَحْمِلُ بطاقة عائلية رقم

..... سجل مدني عابدين .

٢ - موضوع الطلب : - الترخيص له بحمل سلاح قطعة واحدة بندقية خرطوش للصيد .

٣ - مبررات الطلب : قدم الطالب المستندات التالية :

١ - السجل التجاري الخاص بشركته للسياحة وَ المستخرج في ١٩٧٨/٨/١ م .

٢ - بطاقة ضريبية رقم ، صادرة له من مأمورية للضرائب .

٣ - إيصالات سداد الضرائب المستحقة عَنْ نشاطه التجاري تفيد قيامه بدفع مبلغ لصالح مأمورية الضرائب بعابدين .

٤ - شهادتين طبيتين أولهما تفيد أن قوة إحصاره في العينين ٩/٦ وَ لا يوجد حَول في

العنين ، و ثانيهما باطنية تفيد عدم وجود أمراض تعوقه عن حمل و استعمال السلاح
الناري .

٥ - كاريه عضوية بنادي الصيد تفيد أن الطالب من هواة الصيد .

٦ - صحيفة حالة جنائية خالية .

فحص المبررات :

فحص حالة الطالب تبين ما يلي :

١ - طالب الترخيص من ميسوري الحال ، و حالته المادية تتيح له الإنفاق على هواية
الصيد .

٢ - تأكدنا من صحة عضوية الطالب لنادي الصيد المصري .

٣ - بالكشف الفني الجنائي عن طالب الترخيص بوحدات إدارة للبحث الجنائي لم يستدل
له على أي معلومات جنائية مسجلة تفيد وجود نشاط جنائي له ، كما لم يستدل له على
أحكام قضائية مطلوب للتنفيذ فيها .

٤ - سمعته العامة في محيط سكنه و عمله طيبة .

٥ - بمناظرة الطالب وجد أنه سليم البنية و لا يعاني من وجود مواقع لحمل وحيازة
السلاح .

الرأي :-

قد يرى لدى التفضل بالإطلاع للواقعة على الترخيص للطالب يعمل ببنقية خرطوش للصيد .

عرض لأجل التفضل بالإحاطة ..

تحريراً في ١٠/١٠/١٩٨٠ م .

رئيس وحدة مباحث قسم عابدين

مقدم /

مديرية أمن القاهرة

قطاع حرس القاهرة

فرقة شرطة حرس

اسم شرطة مابين

وحدة للبلات

تقرير

يفحص طلب استخراج رخصة حارس خاص ()

الموضوع

- طلب المواطن / _____ ، الترخيص له برخصة حارس خاص .

الخص

- الطالب : المواطن / _____ ، من مواليد ____ / ____ / ____ م ساكنة ، و يعمل حارساً
للحمار رقم ٣٦ شارع شريف - دائرة قسم عابدين ، و يقم شارع البصراوي بالمنيرة
للغربية رقم _____ ملك _____ دائرة قسم إمبابة ، و يحمل بطاقة عائلية رقم
_____ سجل مدني إمبابة .

(١) يُستأ بالحواس الخاص : كل شخص مكلف من ملك الحمار ، أو من ينوب عنه ، أو مكلف بإدارته ، بحراسة
الحمار ، أو ممتلكاته ، و المحافظة عليه ، و لا يكون خاضعاً في علاقته في العمل لقانون العاملين المدنيين بالقوة ،
و القطاع العام ، الذين يكونون بحراسة المنشآت التابعة لجهة عملهم ، و ينظم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ م
بشأن الرخص المهنية - إجراءات الترخيص بهذه الرخصة - و شروط منحها ، و تصدر من مأمور القسم . طبقاً
للقوى الصادرة من إدارة القوى و التشريع لوزارة الداخلية ، و المبنية لمصلحة الأمن العام بكتاب إدارة الشؤون
القانونية رقم ٩٥١ في ١٩٧٧/٩/١١ م ، و لمزيد من التفاصيل راجع دليل العمل بمركز و أقسام الشرطة ، و وزارة
الداخلية ، جمهورية مصر العربية ، ص ٢٨٧ .

- موضوع الطلب : طلب استخراج رخصة حارس خاص للعقار رقم ٣٦ شارع شريف
دائرة قسم عابدين (١) .

- بنفس الطلب تبين ما يلي :

١ - العقار رقم ٣٦ شارع شريف ، ملك للسيدة ... وَ يمثلها السيد / ... المحامي ،
وَ مكتبه بنفس العقار .

٢ - تقدم المحامي بطلب الترخيص للطالب استناداً إلى أنه يعمل بالعقار ، منذ عشر
سنوات ، وَ قد رأَت المالكة أن يتم الترخيص له كحارس لهذا العقار .

٣ - قَدَّم المحامي ما يفيد أن الحارس المطلوب استخراج رخصة حارس خاص له ،
مؤمن عليه بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وَ قَدَّم البطاقة التأمينية الخاصة به .

٤ - تم تقديم صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بطلب الترخيص خالية .

٥ - لم يتبين وجود حارس عقار الآن .

٦ - بالكشف الفني الجنائي عن المذكور بوحدات الإدارة المختلفة لم يتبين وجود أي
معلومات جنائية مسجلة (٢) .

(١) رخصة الحارس الخاص لا علاقة لها بمحل إقامة عمل معين ، فهي كرخصة القيادة تسري في جميع أنحاء
الجمهورية ، وَ لكن في حالة انتقال الحارس إلى جهة أخرى خلاف الصادر منها الرخصة "دائرة قسم شرطة عابدين
إلى دائرة قسم شرطة الأزبكية " ، يجب على المالك الذي يُسَلُّ لديه هذا الحارس : إخطار قسم الشرطة أو المركز
الواقع بدائرة محل الحراسة الجديد - ببيانات رخصة الحارس ، وَ جهة الشرطة الصادر منها الرخصة ، وَ على هذا
القسم الجديد أن يطلب من الجهة التي أصدرت الترخيص نقل ملف الرخصة إليه ، مع مراعاة أن هذه الرخصة
تسري مدة ٣ سنوات ، وَ يجوز تجديدها لمدد مماثلة .

(٢) يُشترط لمنح رخصة حارس خاص ما يلي :-

- أن يبلغ الطالب من العمر ١٨ عاماً ميلادياً على الأقل .
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنحة أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد مضت ٥ سنوات
على تنفيذ العقوبة ، أو رد اعتباره فيها قبل ذلك ، أو تكون العقوبة قد سقطت بمضي المدة ، أو مضت مدة وقف
التنفيذ .

- ألا يكون قد سبق تعاقبه أكثر من مرة في جريمة من الجرائم المشار إليها في الشرط السابق ، -

٧ - بمخاطبة وحدة مباحث مركز ساقلنة - موهاج ، لجمع المعلومات عنه و أسرته تبين أنه يتمتع بسمعة طيبة ، و غير مطلوب في شيء .

٨ - بمخاطبة وحدة مباحث قسم إنبابة (محل سكن طالب الترخيص) ، تبين أنه يتمتع بسمعة طيبة ، و غير مطلوب في شيء .

البراي :-

- قد يرى لدى التفصل بالاطلاع الموافقة على الترخيص له برخصة حارس خاص للمركب رقم ٣٦ شارع شريف - عابدين .

عرض بأهل التفصل بالاطلاع ، و الأمر موقوف ،،

تحريراً في ١٩٧٩/٨/٢ م .

رئيس وحدة مباحث قسم عابدين

مقدم /

= ما لم يمتنع على آخر اهل ثلاث سنوات ، المرجع سابق .

مديرية أمن القاهرة

مطار فريد القاهرة

فرقة شرطة فريب

قسم شرطة عابدين

تقرير

الموضوع :-

- طلب للمواطن / _____ ، الموافقة على استخراج رخصة سمسار عقارات (١) .

القصاص :-

- بفحص طلب المواطن المذكور للترخيص له بمزاولة مهنة سمسار عقارات تبين ما يلي :-

- الطالب : المواطن / _____ ، من مواليد أبينوب الحمام - أسبوط في ١٩٥٠/٨/٤ م ، وَ يَعْملُ قومسيونجي ، وَ مقيم حارة الزير المعلق - دائرة قسم عابدين ، وَ يَحْمِلُ بطاقةً عائليّة رقم _____ سجل مدني عابدين .
- موضوع الطلب : قَرَّرَ الطالب أَنَّهُ يَعْملُ بمهنة سمسار عقارات منذ أكثر من عشر سنوات ، وَ أَنَّهُ قَدْ اقْتَنَحَ مكتباً بشارع نوبل رقم _____ باب اللوق - دائرة قسم عابدين ،

(١) ينظمها القرار الوزاري - الصادر من وزير الداخلية - رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ م ، وَ الَّذِي يَشْتَرِطُ لمنح هذه الرخصة ما يلي :

- ألا يقل سن الطالب عن ٢١ عاماً ميلادية .
- أن يكون حسن السير وَ السلوك .
- ألا يكون قَدْ سبقَ الحكم عليه بقوبة جنائية ، أَوْ سبقَ الحكم عليه في إحدى الجرائم المخلة بالشرف وَ الأمانة ، مَا أَمْ يُمْضِي عَلَى الحكم ٥ سنوات ، أَوْ رُذِّ إِلَيْهِ اعتباره ، راجع دليل العمل في مراكز وَ أقسام الشرطة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ ، ص ٢٩٣ .

وَأُتِىَ بِرِغْبٍ فِي أَنْ يَمْلَأَ عَمَلَهُ تَحْتَ مِظَلَّةٍ مِنَ الْقَانُونِ ، مِنْ خِلَالِ الْحُصُولِ عَلَى مَوَافَقَةِ الْأَجْزَاءِ الْأَمْنِيَّةِ ، بِإِصْدَارِ رَخْصَةِ مَسَارِ عَقَارَاتِ .

- **فَهْوَ الطَّلِبُ :** قَدْ طَالِبَ التَّرْخِيسَ مَا يَلِي :

١ - صَحِيفَةُ الْحَالَةِ الْجَنَائِيَّةِ خَالِيَةً .

٢ - عَقْدُ إِجَارٍ لَشَقَّةٍ بِالْدَوْرِ الثَّلَاثِ مِنَ الْعَقَارِ رَقْمَ _____ بِشَارِعِ نَوْبَار - دَائِرَةِ قَسَمِ

عَابِدِينَ ، وَ مُوضَّحٍ بِهَا أَنَّ الْفَرْضَ مِنَ التَّلْجِيرِ مِنَ الْمَالِكِ هُوَ مَكْتَبُ تِجَارِي لِأَعْمَالِ الْمَسْمُورَةِ فِي الْعَقَارِ (وَسِيطِ عَقَارَاتِ) ، وَ يَبْدَأُ عَقْدُ إِجَارٍ لَشَقَّةٍ مِنْ أَوَّلِ بَنَائِرِ سَنَةِ ١٩٨١ م .

٣ - عَقْدُ تَرْكِيبِ خَطِّ تَلِفُونٍ بِاسْمِهِ فِي الشَقَّةِ .

٤ - يُصَالِ سِدَادُ الْكَهْرِبَاءِ عَنْ أَوَّلِ شَهْرِ لِلشَقَّةِ مَحَلِّ مُمَارَسَةِ النِّشَاطِ الْجَدِيدِ الْمَذْكُورِ .

■ بِالْكَشْفِ الْفَنِيِّ الْجَنَائِيَّ عَنْ طَالِبِ التَّرْخِيسِ بِوَحْدَاتِ إِدَارَةِ الْبَحْثِ الْجَنَائِيَّ ، لَمْ يَسْتَدِلْ لَهُ عَلَى مَعْلُومَاتٍ جَنَائِيَّةٍ مَسْجَلَةٍ .

■ لَمْ يَسْتَدِلْ عَلَى مَعْلُومَاتٍ جَنَائِيَّةٍ مَسْجَلَةٍ لَهُ بِمَسْقَطِ رَأْسِهِ [مَرْكَزِ أُنُوبِ - الْحَمَامِ - أَسِيوْطِ] .

■ لَمْ يَسْتَدِلْ لَهُ عَلَى سَابِقَةٍ لِمُسْتَخْرَاجِ رَخْصَةِ وَسِيطِ عَقَارَاتِ مِنْ قَبْلِ .

■ طَالِبُ التَّرْخِيسِ يَتَمَتَّعُ بِسَمْعَةٍ طَيِّبَةٍ فِي مَحِيطِ سَكْنِهِ ، وَ يَتَعَبَّرُ أَحَدَ الشَّخْصِيَّاتِ الْمَتَعَلِّقَةِ مَعَ قَسَمِ الْمُرْتَبَةِ ، وَ خَاصَّةً وَحْدَةِ الْمِبَاحَثِ .

الرَّأْيُ :-

- **الْمَوَافَقَةُ عَلَى التَّرْخِيسِ بِرَخْصَةِ وَسِيطِ عَقَارَاتِ .**

عَرِضَ بِأَمْلِ التَّقْضَلِ بِالْإِجَاطَةِ ، وَ الْأَمْرُ مَفُوضٌ ،،

رَئِيسُ وَحْدَةِ الْمِبَاحَثِ

تَعْدِيرًا فِي ١٩٨١/٢/٥ م .

مُقَدِّمُ / _____

الفصل الثاني

نماذج لتقارير ضباط مديريات الأمن

وَيَشْتَمِل عَلَى الْمَبَاحِثِ التَّالِيَةِ :

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ : نماذج لتقارير ضباط إدارة البحث الجنائي .

الْبَحْثُ الثَّانِي : نموذج لتقرير متابعة نتائج حملة تفتيشية
(بِمَعْرِفَةِ الرِّقَابَةِ الْجَنَائِيَةِ) .

الْبَحْثُ الثَّالِثُ : نموذج لتفتيش على أعمال قسم شرطة
وَنُقْطَةُ .

الْبَحْثُ الرَّابِعُ : نموذج لدراسة أمنية لتنفيذ حكم قضائي .

المبحث الأول

نماذج لتقارير ضباط البحث الجنائي في مديريات الأمن

ويشتمل على التقارير التالية :

- نموذج لتقرير تفتيش على أعمال وحدة مباحث قسم .
- نموذج لتقرير بطلب إفراج شرطي عن مسجون .
- نموذج لتقرير بطلب اعتقال شخص خطر على الأمن العام .
- نموذج لتقرير بطلب رفع ضابط صف سري من العمل بالمباحث .
- نموذج لتقرير مقابلة شخصية قضائية .

مديرية أمن القاهرة

إدارة البحث الجنائي

فرقة مباحث الجدد

تقرير تفتيش

على أعمال وحدة مباحث قسم _____

بتاريخ ____/____/ ١٩٩٦ م ، قمنا بالتفتيش على أعمال وحدة مباحث قسم _____ عن

الفترة الأولى من السنة ، وَ قَدْ أَسْفَر التفتيش عما يلي :'' -

أولاً : الأعمال النظامية :

١ - قوة الوحدة المقررة :

- يعمل بالوحدة عدد ٣١ أمين بحث ، منهم عدد ٦ منتدبين ، وَ الباقي موزعون

كالآتي :

- عدد ٣ أمناء بحث بالدورية الصباحية .

- عدد ١٢ أمين بحث بالدورية الليلية .

- عدد ٦ أمناء بتنفيذ الأحكام .

- عدد ٤ أمناء أعمال كتابية .

- عدد ٦ أمناء ضبط (١) .

(١) نَقَسَ السنة الميلادية في أربع فترات ، كل فترة ثلاثة شهور ، وَ يحرر عن كل فترة تقرير تفتيش مستقل ،

وَ يكلف رئيس وحدة المباحث بالرد على ملاحظات كل تقرير بما يفيد تلافي تلك الملاحظات .

(٢) يَنْصَحُ بأعمال الضبط : الأعمال الخاصة بجمع التحريات ، وَ القيام بهام ضبط المتهمين المطلوب -

- كما يَمَثَلُ بالوحدة عدد ٥ ضباط صف موزعين عَلَى النحو التالي :-
- عدد ٢ مندوب شياخة .
- عدد ٣ عَلَى قوة الطوارئ .
- ٢ - أسلوب تشغيل أثناء البحث وَ الشرطة الحريين :
- توجد خطة لتشغيل الأمناء وَ الشرطة السريين ، يَتِمُّ متابعتها بمعرفة رئيس وحدة المباحث ، وَ ضباط الوحدة .
- ٣ - على صلاحية أفراد القوة :
- فرد القوة صالحون للعمل ، وَ قَدْ تم استبعاد غير الصالحين .
- ٤ - دفتر أحوال خدمة المباحث :
- التقيد بِهِ منتظم ، وَ جميع الصفحات مرقمة ، وَ مَهْوَرة بخاتم شعار الدولة للنقسم ، وَ يَتِمُّ مراجعته يومياً بمعرفة رئيس المباحث .
- ٥ - دفتر قيد الملاحق وَ الوارد :
- التقيد بكل منهما منتظم ، وَ تبين لِن الإقادات المطلوب الرد عليها مؤشر أمامها في الخاتمة الخاصة بذلك ، وَ قَدْ تبين تسديد جميع تلك الإقادات المطلوب الرد عليها (١) .

= ضبطهم ، لَمَّا الأصل للكتبية بوحدة البحث في الأقسام وَ المركز فَبِهِ مشكلة في تخصيص أمين شرطة مبلعث يعمل من الأعمال القتالية : أمين بحث لأعمال السكرتارية ، وَ آخر لأعمال التسجيل الجنائي ، وَ ثالث لأعمال الإخراج عن المتهمين ، وَ رابع لأعمال رخص السلاح ، وَ خامس لأعمال رخص الحراس الخصوصيين ، وَ سادس لأعمال النظام بالوحدة ، وَ يلاحظ أَن بعض الأقسام لَوَّ المركز لَتَبِي لا تتوفر لَهَا الوفرة العددية في الأمناء تقوم بضم ضالين لَوَّ أكثر لفرد واحد فقط ، وَ لذلك نرى أربع أمناء هُنا يقومون بالأعمال الستة كأعمال إدارية (كتابية) .

(١) يَصْدَقُ بتسديد الإقادات : أي الرد على لكتاب الوارد بموضوع معين ، وَ تكوين الرقم الذي تم تصدير مكاتبه الرد لَمَّا الإفادة الأصلية الواردة .

ثانياً : الموقف الجنائي :

أ - الجنايات :

- القتل والشروع فيه : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] حادث ، بينما وقع عدد [__] حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م .
- السرقة والشروع فيها : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] حادث ، بينما وقع عدد [__] حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م .
- الحريق العمد : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] حادث ، بينما وقع عدد [__] حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م .
- الخطف : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] حادث ، بينما وقع عدد [__] حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م .
- جملة الحوادث : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد _____ حادث بينما وقع عدد _____ حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م .

ب - جنح السرقات :

- المساكن : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] حادث ، بينما وقع عدد [__] حادث في الفترة المماثلة سنة ١٩٩٥ م ، وتوزيع هذه الحوادث لسرقات المساكن على النحو التالي :

- السرقات الخارجية : وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [__] سرقة خارجية بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من سنة ١٩٩٥ م وقد تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة _____ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط خلال الفترة المماثلة من عام _____ م بنسبة _____ % ، وتنوعت هذه الحوادث على النحو التالي :

- ١ - حوادث السرقة بأسلوب كسر الباب الرئيسي : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وقد تم ضبط عدد [__] حادث ،

بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .

٢ - حوادث السرقة بأسلوب كسر الباب الخلفي (سلم القدم) : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط عدد [__] حادث ، بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .

٣ - حوادث السرقة بأسلوب المفتاح المصطنع : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .

٤ - حوادث السرقة بأسلوب تساقق المواسير : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط عدد [__] حادث ، بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .

٥ - حوادث السرقة بأسلوب كسر الريش (للشيش) : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .

٦ - حوادث السرقة بأسلوب آخر : عدد [__] حادث بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة __ % .
خلاصة ما تعلم :

١ - انخفاض عدد حوادث السرقات الخارجية " مسكن " بعدد [__] حادث بنسبة __ % ، مع ارتفاع نسبة الضبط في تلك الحوادث المبلغَة من __ % في الفترة المماثلة إلى نسبة __ % خلال الفترة الحالية ، وَ جميع عمليات الضبط تمت بمعرفة قسم الشرطة

و وحدة المباحث .

٢ - تحرر عدد [] محضر " ملحق " ، عن وقائع ضبط تشكيلات عصابية لارتكاب حوادث سرقات مسكن ، تم قيد وقائعها في أقسام شرطة أخرى طبقاً لقواعد التقيد ، و تحسب نسبة جهود الضبط لتلك الأقسام التي لم تبذل فيها جهود ، و الفضل يرجع إلى جهود وحدة المباحث التي تقوم بالتفتيش عليها (١) .

٣ - انخفاض عدد حوادث كسر الباب للرئيسي بنسبة __ % .

٤ - انخفاض حوادث سرقة المساكن بأسلوب كسر الباب للخلفي بنسبة __ % .

٥ - ارتفاع عدد حوادث سرقات المساكن بأسلوب المفتاح المصطنع بنسبة __ % مع انخفاض نسبة الضبط فيها عن العام الماضي .

٦ - انخفاض حوادث سرقة المساكن بأسلوب تعلق المومسير بنسبة __ % مع انخفاض نسبة الضبط فيها عن العام الماضي .

٧ - انخفاض حوادث سرقة المساكن بأسلوب كسر الريش بنسبة __ % مع ارتفاع نسبة الضبط من __ % إلى __ % .

٨ - انخفاض عدد حوادث السرقات للمساكن بأسلوب _____ بنسبة __ % مع ارتفاع نسبة الضبط من __ % إلى __ % .

- السرقات الداخلية :

- وقع خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [] حادث سرقة مسكن بأسلوب

(١) لم تكن هذه الملاحق تحسب في المجهود لضباط المباحث القاعين بعمليات التحريك و الضبط للمتعمين أو المسروقات ، و إنما كُتبت لتسجل لصالح الضباط الذين يعملون في المواقع التي يتم تسديد المحاضر المفتوحة بها دون أي جهد لهم ، و كان أول تقرير يشير إلى هذه الفترة في الفحص قد تحرر بمعرفة عناصراً عملت رئيساً لوحدة الإحصاء بمديرية أمن القاهرة سنة ١٩٨٢ م ، و اعتُبراً من هذا التاريخ بدأ الجميع يأخذون هذه الحقيقة مأخذ الجد في جميع تقارير الإحصاء و الرقابة في مديريات الأمن ، و في تقرير التفتيش على أعمال وحدات مباحث الأسلم و المراكز .

(الخدم) و (الأقارب) و (المترددين) ، و ذلك بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط خلال الفترة المماثلة .

- سرقات المتاجر :

- وقع خلال الفترة من ____ إلى ____ عدد [_] حادث سرقة ، و ذلك بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط خلال الفترة المماثلة ، و تنوعت هذه الحوادث على النحو التالي :-

- السرقات الخارجية :

- وقع خلال الفترة من ____ إلى ____ عدد [_] حادث بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط خلال الفترة المماثلة من عام ____ م بنسبة % ، و قد تنوعت تلك الحوادث على النحو التالي :

١ - حوادث كسر الجباب الرئيسي : عدد [_] حادث بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة % .

٢ - حوادث الخقب : عدد [_] حادث بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة % .

٣ - حوادث الشراعة الأمامية أو الخلفية : عدد [_] حادث بالمقارنة بعدد [_] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، و قد تم ضبط عدد [_] حادث بنسبة % بالمقارنة بعدد [_] حادث مضبوط في الفترة المماثلة بنسبة % .

خلاصة التحليل :

- ١ - ارتفاع عدد حوادث سرقات المحلات بأسلوب كسر الباب الرئيسي بنسبة __ % ،
مَعَ انخفاض نسبة الضبط فيها من __ % إلى __ % .
- ٢ - ارتفاع عدد حوادث كسر المحلات التجارية بأسلوب القنطرة بنسبة __ % ،
مَعَ انخفاض نسبة الضبط فيها من __ % إلى __ % .
- ٣ - ارتفاع عدد حوادث كسر المحلات التجارية بأسلوب النقب بنسبة __ % ،
مَعَ انخفاض نسبة الضبط فيها من __ % إلى __ % .
- ٤ - عدم تحرير ملاحق ضبط عن وقائع ضبط لنوعية مجرمين في قضايا سرقات متاجر
بأسلوب خارجي خلال الفترة من ____ إلى ____ .

- السرقات الداخلية :

- وقع خلال الفترة من ____ إلى ____ عدد [__] حادث متجر دخلتي
بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ، وَقَدْ تم ضبط
عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث مضبوط خلال الفترة
المماثلة من عام ____ م بنسبة __ % .
- لا تمثل هذه الحوادث أي خطورة إجرامية .

- سرقة السيارات :

- وقع خلال الفترة من ____ إلى ____ عدد [__] حادث سرقة سيارة تم
ضبط عدد [__] وَأُعِيدت لأصحابها بنسبة __ % ، بالمقارنة بعدد [__] حادث
وقعت خلال الفترة المماثلة ، تم ضبط عدد [__] سيارة أُعِيدت لأصحابها
بنسبة __ % .

- تنوعت السيارات محل السرقة على النحو التالي :-

- عدد [__] حادث سرقة سيارة فيات .

- عدد [__] حادث سرقة سيارة ييجو .
- عدد [__] حادث سرقة سيارة (تويوتا) .
- عدد [__] حادث سرقة سيارة مازدا .
- عدد [__] حادث سرقة سيارة نصف نقل شيفروليه .
- وقد تنوعت تلك الحوادث في مختلف أرجاء دائرة القسم ، و لم تقع عدة حوادث في منطقة محددة بما يشكل ظاهرة إجرامية .
- كما تنوعت ساعات وقوع الحوادث على مدار اليوم ، بما لا يشكل ظاهرة إجرامية زمانية .
- حوادث سرقات النشل :
- وقع خلال الفترة ____ عدد [__] حادث نشل ، و تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة __ % ، بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال الفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة __ % .
- وقد اختلفت أساليب ارتكاب هذه الجرائم على النحو الآتي :
- عدد [__] حادث نشل في المواصلات العامة ، ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث تم ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % .
- عدد [__] حادث نشل في الأسواق ، ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % ، بالمقارنة بعدد [__] حادث ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % .
- عدد [__] حادث نشل في المحلات التجارية ، ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % بالمقارنة بعدد [__] حادث ، ضبط منها عدد [__] حادث بنسبة __ % .

- جنح السرقات للتنوع^(١) :

- وقع خلال الفترة من ____ إلى ____ عدد [__] حادث سرقة متنوع ،
و تم ضبط عدد [__] حادث بنسبة ____ % ، بالمقارنة بعدد [__] حادث خلال
الفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة ____ % .

- قامت وحدة المباحث بضبط عدد ٣ تشكيلات عصابية متخصصة في السرقات
المتنوعة خلال الفترة ، يضم كل تشكيل عصابي ثلاثة متهمين ، و قُبِذَ جميع
حوادثهم في أقسام شرطة أخرى ؛ لوقوع تلك الجرائم بها ، و تُعد تلك الجهود إيجابية
لضباط مباحث القسم خاصة ، و أن جميع المسروقات تم إعلانها للمجني عليهم .
- و لم تظهر تلك الجهود إحصائياً في إحصائية القسم .

ثالثاً : أعمال التراخيس و المراقبين و التسجيل الجنائي :

١ - دوايب التسجيل الجنائي :

١ - البطاقات : جميع البطاقات منظمة ، و مرتبة بالحروف الأبجدية ، و حسب النشاط
النوعي .

٢ - ملفات التسجيل الجنائي : منظمة حسب النوعيات الإجرامية .

٣ - ملفات المراقبين : منظمة ، و مقيد بها عدد ١٤ أربعة عشر مراقباً ، منهم أربعة
محبوسون ، و ثلاثة هاربون ، و عدد سبعة مراقبين " أربعة بديولان القسم و ثلاثة في
مصالحهم .

٤ - ملفات الخصومات و المصالحات : القيد بها منتظم ، و مقيد به عدد [__] حالة منها عدد
[__] حالة خلال الفترة من ____ إلى ____ محل التفتيش .

(١) حوادث السرقات المتنوعة هي الحوادث التي لا تتدرج تحت المساكن أو المتاجر أو لُصْل أو السيارات ،
و لكنها تنصب مثلاً على دراجة هوائية أو دراجة بخارية أو قبوطة بورتاجر من الطريق العام ، أو سرقة حقبة من
لدخل سيارة تقف بالطريق العام ، و هكذا

- ٥ - دفتر التسجيل الجنائي : القيد به منتظم .
- ٦ - دفتر قيد الخطرين : القيد به منتظم ، وَ ذَلِكَ حسب نوعية النشاط الإجرامي .
- ٧ - دفتر حصر المفرّج عنهم سرقات : وَ مقسم هَذَا الدفتر إِلَى الدفاتر التالية :
- دفتر قيد المفرّج عنهم سرقات مساكن : مقيد به عدد [] حالة منهم عدد []
تم إدراجها خلال الفترة من _____ إِلَى _____ ، وَ القيد به منتظم .
- دفتر قيد المفرّج عنهم سرقات متاجر : مقيد به عدد [] حالة منهم عدد []
تم إدراجها خلال الفترة من _____ إِلَى _____ ، وَ القيد به منتظم .
- دفتر قيد المفرّج عنهم نشل : مقيد به عدد [] حالة منهم عدد [] تم إدراجها
خلال الفترة من _____ إِلَى _____ ، وَ القيد به منتظم .
- دفتر قيد المفرّج عنهم متنوع : مقيد به عدد [] حالة منهم عدد [] تم إدراجها
خلال الفترة من _____ إِلَى _____ ، وَ القيد به منتظم .
- جميع الصفحات المدرج بها بيانات أولئك المفرّج عنهم مرقمة ، وَ توجد البيانات
التصيلية بكل مفرّج عنه ، وَ موضح التصرفات النهائية في القضايا المتهمة فيها أولئك
الأشخاص ، وَ يَبَيّنُ التفرقة بَيْنَ المفرّج عنه من السجن وَ لم يتم التصرف نهائياً
في قضيته ، وَ يَبَيّنُ المفرّج عنه بعد انتهاء العقوبة .
- وَ لُوَحِظَ أَنْ كل صفحة مثبت بها صورة المفرّج عنه الفوتوغرافية ، وَ هناك حالتان
لم ترد بعد صورتها ، وَ موضح قرين المكان المخصص لوضع الصورة رقم
التصوير الَّذِي تَمَّ في وحدة التصوير ، وَ لم ترد بعد ، وَ نبهنا بضرورة المتابعة
لإرفاق هاتين الصورتين .
- ٨ - دفتر المفرّج عنهم في جرائم المضلّات : القيد به منتظم ، وَ مقيد به عدد [] ، منهم
عدد [] حالة خلال الفترة من _____ إِلَى _____ ، وَ جميع البيانات مستوفاة .
- ٩ - دفتر حصر الاتهامات : للقيد به منتظم ، وَ مقيد به عدد [] حالة ، منهم عدد

[] حالة خلال الفترة من _____ إلى _____ .

١٠ - دفتر حصر جنح التداوير : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [] حالة ، منهم عدد [] حالة خلال فترة التفتيش .

١١ - دفتر قيد المراقبين : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [] حالة ، منها عدد [] مراقب خلال الفترة من _____ إلى _____ .

١٢ - دفتر حصر المراقبين الهاربين : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [] حالة ، منها عدد [] مراقب هارب تم إرجاعهم خلال الفترة من _____ إلى _____ .

١٣ - دفتر المخرج عنهم شرطياً : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [] حالة منهم عدد [] حالة تم قيدها خلال فترة التفتيش .

١٤ - دفتر قيد المجندين الهاربين : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [] حالة لمجندين هاربين من وحداتهم ، منهم عدد [] حالة تم قيدها خلال فترة التفتيش .

١٥ - دفتر حصر المتهمين الهاربين : القيد به منتظم ، و قد تم تقسيمه إلى قسمين : أولهما :

المتهمون في الجنائيات ، و ثانيهما : في الجنح ، و مقيد في القسم الأول : عدد [] حالة منهم هارب في جنائية ، تم ضبط عدد [] منهم ، تم قيد عدد [] حالة خلال فترة التفتيش ، و تم ضبط عدد [] حالة خلال فترة التفتيش ، و مقيد في القسم الثاني : عدد [] منهم هارب في جنحة ، تم ضبط عدد [] حالة خلال فترة التفتيش .

١٦ - دفتر حصر المتهرب عنهم : القيد به منتظم ، و مقيد به خلال الفترة من _____ إلى _____ ، عدد [] حالة لمتهرب عنهم (١) .

١٧ - دفتر حصر الأشخاص البالغين بغيابهم : القيد به منتظم ، و مقيد به خلال الفترة من _____

(١) أرى أن هذا الدفتر يجب إلغاؤه تملأ ، نظراً لأن عمليات القبض العشوائية التي تتم كلفت قوم بها قوات الشرطة ، و يستلزمها تحرير محاضر تحر لم يعد لها سند من القانون ، و ذلك عقب صدور حكم المحكمة الدستورية لطفاً في شأن عدم دستورية قانون الاشتباه ، و ذلك في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية جلسة ١٩٩٣/٢ م .

إلى ____ ، عدد [_] حالة .

١٨ - دفتر الجشث المجهولة : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [_] حالة ، منهم عدد [_] حالة خلال فترة التفتيش .

١٩ - دفتر حصر جنح السرقات : مقيد به ما يلي خلال الفترة من ____ إلى ____ :

النوع	الجملة	المضبوط	البقي
مسلكن	_____	_____	_____
متلجر	_____	_____	_____
سيارات	_____	_____	_____
متنوع	_____	_____	_____

٢٠ - دفتر حصر المتاعين في مثليات السرقات : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [_] خلال فترة التفتيش .

رابعاً : عمليات الترخيص :

١ - دفتر قيد طلبات الترخيص : مقيد به عدد [_] طلب ، منهم عدد [_] طلب خلال الفترة من ____ إلى ____ ، و القيد به منتظم .

٢ - دفتر قيد تراخيص الأسلحة النارية : مقيد به عدد [١٨٢٤] طلب ، و خلال الفترة من ____ إلى ____ ، مقيد به حائتان ، آخرهما باسم السيد / صفوت ____ .

٣ - دفتر الصرح أنهم يشراء أسلحة : مقيد به عدد ٢٧ طلباً خلال الفترة من ____ إلى ____ ، آخرهم باسم / ____ .

٤ - دفتر الصرح أنهم يشراء ذخائر : مقيد به عدد ٣٥ حالة خلال الفترة من ____ إلى ____ ، آخرهم باسم السيد / ____ .

٥ - دفتر قيد الأشخاص الذين رُفِضَ لهم الترخيص : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [__]

حالة ، و لم يقيد شيء خلال الفترة من ____ إلى ____ .

٦ - دفتر الأسلحة المودعة على نمة أصحابها : القيد به منتظم ، و مقيد به خلال الفترة من

____ إلى ____ عدد ١٦ حالة .

٧ - دفتر تراخيص الحراس الخصوصيين : القيد به منتظم ، و مقيد خلال الفترة من ____

إلى ____ ثلاث حالات .

٨ - دفتر تراخيص الحراس الخصوصيين منازل : القيد به منتظم ، و لم يقيد به شيء خلال فترة

التفتيش ، و للحالات السابقة عدد [__] حالة .

٩ - دفتر قيد إخطارات اللالك : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد [__] حالة خلال الفترة من

____ إلى ____ .

١٠ - دفتر قيد شهادات الإخطار : القيد به منتظم ، و مقيد به ١٣٠ شهادة ، ثم قيد به عشر

حالات خلال الفترة من ____ إلى ____ .

١١ - دفتر قيد شهادات الإعفاء (شرطة) : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٧٩ شهادة ، آخرها

باسم النقيب / ____ ، و تم قيد عدد ٥ حالات خلال الفترة من ____ إلى ____ .

١٢ - دفتر قيد شهادات الإعضاء لأعضاء السلطة القضائية : القيد به منتظم ، و مقيد به خلال

الفترة من ____ إلى ____ عدد ١٩ حالة ، آخرهم باسم السيد / ____ رئيس

محكمة استئناف .

١٣ - دفتر قيد شهادات الإعضاء لسلطات السلطة : القيد منتظم ، و مقيد به عدد [__] حالة ،

منهم عدد [__] حالة خلال فترة التفتيش .

١٤ - دفتر قيد شهادات أعضاء النيابة الدولية : القيد منتظم ، و مقيد به عدد [__]

حالة ، منها عدد [__] حالة خلال الفترة من ____ إلى ____ .

١٥ - دفتر الأسلحة الأميرية المبلغ بسرقتها : الدفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء خلال الفترة من

_____ إلى _____ .

خمساً : عمليات تنفيذ الأحكام :

١ - دفتر حصر أحكام الجنائيات :

- مقيد بالدفتر عدد [_] حكم جنائية ، وَ تم تنفيذ عدد [_] حكم ، وَ الباقي عدد [_] حكم ، وَ الوشيك المسقوط بالتقادم عدد [_] حالة ، وَ الأحكام الساقطة بالتقادم خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [_] حكم .
- وَ قَدْ تبين أن هذه الأحكام التي سقطت كانت ضمن مكلفة أمين الشرطة / _____ ، وَ أمين الشرطة / _____ ، وَ قَدْ تم الإطلاع على ملفات المتابعة لهذه الأحكام ، فتبين استيفائها لجميع نقاط المتابعة البحثية ، وَ المتابعة الدقيقة كذلك من جانب ضابط المباحث وَ رئيس وحدة المباحث .

٢ - دفتر حصر أحكام الحبس :

- مقيد بالدفتر عدد [_] حكم بالحبس ، وَ تم تنفيذ عدد [_] حكم ، بينما الوشيك المسقوط بالتقادم عدد [_] حكم ، وَ الأحكام القضائية الصادرة بالحبس التي سقطت بالتقادم خلال الفترة من _____ إلى _____ هي عدد [_] حكم .
- تبين أن رئيس وحدة المباحث قَدْ قَلَمَ بتحديد مسؤولية أمناء البحث الذين سقطت الأحكام من التنفيذ ، وَ تبين أنهم كلٌ من أمين البحث / _____ ، أمين البحث / _____ ، وَ قَدْ جوزي كلٌ منهما بالخصم خمسة أيام من راتبهما بمعرفة اللواء / مدير الأمن .

٣ - دفتر أحكام الغرامات :

- مقيد بالدفتر عدد [_] حكم ، وَ الولود خلال الفترة من _____ إلى _____ عدد [_] حكم ، تم تنفيذ عدد [_] حكم ، وَ الوشيك المسقوط عدد [_] حكم .
- وَ قَدْ تبين مجازاة الأمناء المكلفين بتنفيذ الأحكام قبل سقوطها ، وَ بالنسبة للأحكام

الوشكة تم تكليف رئيس وحدة المباحث بإعداد حملة تفتيش بالقسم لتنفيذها سواء أحكام بالحبس أو الغرامات ؛ و يجري متابعة تنفيذ ذلك .

٤ - دفتر المصرة (١) :

- الدفتر منشأ ، و مقيد به عدد ٢٤ حالة ، تم قيد عدد ٨ حالات خلال الفترة من ____ إلى ____ .

٥ - دفتر أنظار المصاريف :

- القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٦ أنظار مصاريف ، تم قيد عدد ٣ ثلاث حالات خلال الفترة من ____ إلى ____ ، و الموجود منهم عدد ٥ أنظار مصاريف يتم تشغيل ، و نفر مصاريف هارب (١) .

ملاحظات عامة على التفتيش على أعمال التنفيذ :

١ - جميع المحكوم عليهم الصادر ضدهم أحكاماً بالحبس أو الغرامة يقيمون خارج القاهرة ، و تتم عملية متابعة أولئك المحكوم عليهم عن طريق مخاطبة الأقسام التي يقيم فيها أولئك ، إلا أن هذه الجهات لا تولى تلك المكاتبات اهتماماً حتى أن أغلبها لا يرد على تلك المكاتبات ، و لذلك قد نتبه بإرسال صورة من تلك المكاتبات إلينا بإدارة السبوت الجنائي حتى يمكن مخاطبة المستويات الإشرافية التابع لها تلك الأقسام لضمان جدية إجراءات المتابعة لأولئك المحكوم عليهم .

(١) يقصد بأحكام المصرة : الأحكام الصادرة بالفرملة ، و يتخذ تنفيذها لإصدار المحكوم عليه ، و تقديم شهادة دالة على ذلك ، و يجب على جهات البحث الجنائي في الأقسام و المديرية مراقبة مدى إمكانية توفير أي أموال سائلة أو مقبولة في يد المحكوم عليه لتحين الفرصة لتنفيذ تلك الأحكام عليه ، و يشار هنا إلى أن لقمم بالتنفيذ في هذه الحالة يستحق ١٠ ٪ من جملة ما يتم تحصيله لصالح الدولة في قضايا المخدرات .

(٢) أنظار المصاريف هم أولئك الذين يستحيل عليهم الولاء بالمبالغ النقدية المحكوم بها عليهم كغرامات ، و يتم بناءً على تلك الاستحالة تشغيلهم لمدة ثلاثة شهور مصاريف في أقسام الشرطة و الجهات الحكومية ، و يتم إدراج باقي المبالغ المحكوم بها عليهم في دفتر أحكام المصرة ، اقرب توفر السيولة لديهم حتى يمكن استمالتها لصالح الدولة .

٢ - تم التسببه على رئيس وحدة المباحث بالقسم بتجميع بيانات المحكوم عليهم في كل مديرية لمن الاستعداد لإجراء مأمورية بالتعامل مع ضباط مباحث الفرقة وإدارة تنفيذ الأحكام للانتقال إلى محال إقامة أولئك المحكوم عليهم .
عرض لعل التفضل بالإحاطة ...

تحريراً في _/_/_ م.

مفتش مباحث فرقة عابدين

عقيد /

معمورية أمن المتفكرة

إدارة البحث الجنائي

فرقة مباحث مبدون

تقرير

الموضوع :-

- كتاب مصلحة الأمن للعالم / إدارة المباحث الجنائية بطلب الإقادة بالرأي نحو الإفراج شرطياً عَنْ المسجون / _____ في القضية رقم _____ جنابات قسم بولاق أبو العلا لسنة ١٩٨٥ م ^(١).

الفحص :-

- المسجون المطلوب الإفراج عنه شرطياً هو :-
- الاسم : _____
 - تاريخ الميلاد : ____/____/____ م .
 - المهنة : _____
 - المؤهل التعليمي : _____
 - محل الإقامة : _____
- القضية للمسجون فيها رقم _____ جنابات قسم بولاق أبو العلا لسنة ١٩٨٥ م (قتل عمد) .
- ترجع ظروف القضية إلى ما يلي :-
- بتاريخ ____/____/١٩٨٥ م وقعت مشاجرة بينَ المحكوم عَلَيْهِ وَ جيرانه في سكنه للكائن

(١) ينظم صليات الإفراج الشرطي عن المسجونين ، قانون تنظيم المسجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ م .

بشارع ظهر الجمال دائرة قسم بولاق أبو العلا - محافظة القاهرة .. بسبب قيام المجني عَلَيْهِ بمعاكسة ابنة المحكوم عَلَيْهِ ، وَ قيلمه بجذبيها من ملابسها وَ مُحاولَة تقييدها عَلَى سلم العقار سكنها ، وَ قَدْ حاول القاتل منع القاتل من جذب ابنته ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَمِرْ فِي ذَلِكَ ، وَ عَليه بعدم قدرته عَلَى الحركة ، حَيْثُ إِنَّ القاتل يعاني من عجز في ساقه اليميني ، فَسَا كَانَ من الجاني إِلَّا أَنْ لَحْضَ سلاحه المرخص لَهُ بِهِ ، وَ هُوَ مُسَدَّسٌ عِيار ٩ مم ، وَ حَاولَ أَنْ يطلق عدة أَعيرة نارية لِإِرهابه ، إِلَّا أَنْ إِحدَى الطلقات اسْتقرتْ فِي رَأْسِ الشَّابِ ، وَ لَوُ دَتْ بِحَيَاتِهِ ، وَ قُتِمَ لِمَنْتَهُمْ لَجُلسَة مُحْكَمَة حَيْثُ قُضِيَ بِإِدْفِنِهِ ، وَ حُكِمَ عَلَيْهِ بالسَّجْنِ مَبْعَ سنوات .

- بِاسْتِغْلَالِ رَأْيِ وَحْدَةِ مَبَاحِثِ قِسْمِ بُولَاقِ رَفَضَتْ الإِفْرَاجَ الشَّرْطِيَّ حَتَّى يَكُونَ فِي تَنْفِيزِ الْعُقُوبَةِ لِلْكَلِمَةِ رَادِعاً لَهُ ، وَ أَضَافَ رَئِيسُ وَحْدَةِ الْمَبَاحِثِ مَا يَلِي :

- مَا يَزَالُ أَهْلِيَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ يَتَوَعَّدُونَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالنَّارِ لِمَقْتَلِ الشَّابِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، وَ يُخْشَى مِنْ تَنْفِيزِ عَمَلِيَةِ الْإِنْتِقَامِ إِذَا مَا أُفْرِجَ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ الإِفْرَاجِ الشَّرْطِيِّ عَنْهُ .

- مُطْلُوبُ تَعْقِيقِ اشْتِبَاهِ فِي قَضِيَةِ إِحْرَازِ السِّلَاحِ بِدُونِ تَرْخِيسِ رَقْمِ ٧٢٥ بُولَاقِ لِسَنَةِ ١٩٨٥ م .

الرأي :-

- عَدمُ الْمَوَافَقَةِ عَلَى الإِفْرَاجِ الشَّرْطِيِّ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ .

- عَرْضُ بِأَمْلِ التَّفَضُّلِ بِالْمَوَافَقَةِ عَلَى مُخَابَرَةِ مَسْلُحَةِ الْأَمْنِ الْعَامِ / إِدَارَةِ الْمَبَاحِثِ الْجَنَائِيَّةِ بِتَتَبِيعَةِ الْفَحْصِ .

تَعْرِيراً فِي ____/____/____ م .

مفتش مباحث فرقة عابدين

عقيد /

[نموذج تقرير بطلب اعتقال شخص خطر على الأمن العام]

مديرية أمن القاهرة

إدارة البحث الجنائي

فرقة مباحث عابدين

تقرير

بطلب اعتقال

شخص خطر على الأمن العام

الموضوع :-

- طلب للموافقة على اعتقال للشخصي خطر / _____ لخطورته على الأمن العام .

الفصل :-

(أ) الشخص المطلوب اتخاذ قرار باعتقاله جنائياً هو :-

- الاسم : _____

- تاريخ الميلاد : ____/____/____ م .

- المهنة : _____

- المؤهل التعليمي : _____

- محل الإقامة : _____

- النشاط الإجرامي : _____

(ب) السوابق القضائية :-

- الشقي خطر سابق الحكم عليه قضائياً في القضايا التالية :-

- القضية رقم _____ جنایات قسم عابدين لسنة ١٩٧٨ م (سرقة بالإكراه) و قد تم

لجلسة بمحكمة جنایات لقاهرة في يوم ____/____/____ م ، و قُضي فيها بإدانتة ، و حكم

عليه بالأشغال للشاقة المؤقتة خمس سنوات .

- تم ترحيله للسجن يوم __/__/م ، وَتُنْفَذُ عَلَيْهِ خِلالَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ حَيْثُ
فُرجَ عنه .

- المسجون لَوْ في العقوبة كاملة في يوم __/__/م .

- القضية رقم __ جنائيات قسم قصر النيل لسنة ١٩٧٥ م (ضرب لفضي إلى

موت) ، وَ قَدْ لَجَسَ بِمَحْكَمَةِ جَنَائِيَاتِ الْقَاهِرَةِ فِي يَوْمِ __/__/م ، وَ قُضِيَ فِيهَا
بِإِدَانَتِهِ ، وَ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالسَّجْنِ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ .

- تم التنفيذ عَلَيْهِ ، وَ فُرجَ عنه بِوَفَاءِ الْعُقُوبَةِ كَامِلَةً فِي يَوْمِ __/__/م .

- القضية رقم __ جنح هروب مراقبة قسم عابدين لسنة ١٩٧٦ م ، وَ قَدْ إِلَى

جَلَسَةِ الْمَحْكَمَةِ فِي __/__/م ، وَ قُضِيَ فِيهَا بِإِدَانَتِهِ ، وَ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالسَّجْنِ مَعَ

الشغل ستة أشهر ، وَ تم التنفيذ عَلَيْهِ ، وَ فُرجَ عنه فِي __/__/م .

- القضية رقم __ جنح جزئية عابدين لسنة ١٩٧٧ م (سرقة) ، وَ قَدْ لَجَسَ

لِلْمَحْكَمَةِ فِي __/__/م .

- القضية رقم __ جنح جزئية عابدين لسنة ١٩٧٧ م (تعد على شرطي) ،

وَ قَدْ إِلَى الْمَحْكَمَةِ ، وَ قُضِيَ بِإِدَانَتِهِ ، وَ فُرجَ عنه فِي يَوْمِ __/__/م .

- مرفق طيه بالترتيب جميع السوابق الخاصة بِهِذَا الْمُسْجَلِ خَطَرًا .

(د) الاتهامات :-

- المذكور سبق اتهامه فِي عِدَد ٥٣ قضية بِنَقْلِهَا عَلَى النحر التالي :-

(هـ) فئة التسجيل :-

- المذكور مسجل خطر فئة " أ " (سرقات ، أعمال بلطجة) ، وَلَهُ مَلَفٌ رَقْمُ _____

وَ مَقِيدٌ فِي الْمَصُورَةِ .

(و) الاعتقال الجنائي :-

- سابقة اعتقاله جنائياً ثلاث مرات على النحو التالي :-

المرة الأولى :-

- سنة ١٩٧٦ م صدر القرار الوزاري رقم ____ باعتقاله لخطورته على الأمن العام في مجال المراقبة العامة ، و لودع المعتقل يوم ____/____/____ م ، و أُفْرِجَ عنه في ____/____/____ م .

المرة الثانية :-

- سنة ١٩٧٧ م صدر القرار الوزاري رقم ____ باعتقاله لخطورته على الأمن العام في مجال أعمال البلطجة و الشغب ، و لودع المعتقل في ____/____/____ م ، و أُفْرِجَ عنه في ____/____/____ م .

المرة الثالثة :-

- سنة ١٩٧٩ م صدر القرار الوزاري رقم ____ باعتقاله لخطورته على الأمن العام لدليبه للتعدي على رجال الشرطة ، و لودع المعتقل في ____/____/____ م ، و أُفْرِجَ عنه في ____/____/____ م .

- رغم سابقة الاعتقال المسجل للخطر المذكور ، إلا أنه دأب النشاط الإجرامي ، و يعتبر عنصراً نشطاً في عدم الاستقرار بالمنطقة ، و قد تجلّى ذلك في قيامه يوم ____/____/____ م بالتعدي على المواطنين بسوق الاثنين ، ممسكاً بسيف ، و هو بحالة سكرٍ بَيِّن ، و قد أصاب خمس مواطنين موصوفٍ بإصابتهم بالجسيمة في التقارير الطبية بالقضية رقم ____ جنابات عابدين لسنة ١٩٨٠ م ، و قد أحدث عاهة مستديمة هي فقاً عين المصالب ____ الذي تصالف وجوده بمنطقة المشاجرة ، و قد قررت المحكمة استمرار حبسه خمسة و أربعين يوماً ، و قد أُفْرِجَ عنه بعد ذلك بضمان مالي ألف جنيه ____ و قد أحدثت هذه الجريمة قدراً من الذعر بالمنطقة ، تمثل في خشية

الأهالي من مبطوته ، خاصة وَ لَقَدْ يقيم بِهَا ، وَ يفرض الإكالات عَلَى جميع المحلات ، وَ لم تجدِ معه الإجراءات القضائية المعتادة ، كما لم يُجدِ معه وضعه تحت المراقبة ، وَ لَقَدْ غالباً ما يهرب مِنْهَا .. وَ تحررت لَهُ قضايا عَنْ وقتل الهروب ، وَ كَانَ قرار النيابة العامة هُوَ إخلاء سبيله .

نتيجة الفحص :-

- المُسَجَّل خَطَرًا عنصرًا نشطًا ، وَ تولجده في المنطقة يززع الأمن الشعبي للمواطنين .

الراي :-

- الموافقة عَلَى اتخاذ قرار وراي باعتقاله لخطورته عَلَى الأمن العام .

- عرض يأمل التفصل بالموافقة عَلَى معاقبة مصلحة الأمن العام / إدارة المباحث الجنائية ، لاتخاذ قرار باعتقاله جنائياً .

تحريراً في ____/____/____ م .

مفتش المباحث الجنائية

عميد /

وزارة الداخلية

مديرية أمن القاهرة

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

الموضوع :-

- رفع الرقيب أول / _____ من قوة وحدة مباحث _____ بمديرية أمن القاهرة من العمل بالمباحث الجنائية .

التفاصيل :-

- ضابط الصف المطلوب استبعاده :-
- الرقيب أول / _____ من قوة وحدة مباحث الموسكي .
- من مواليد : ____/____/____ م .
- خريج مدرسة ضباط لصف في ____/____/____ م .
- ألحق بالعمل بالشرطة في ____/____/____ م .
- رُشِّحَ للعمل بالمباحث الجنائية في ____/____/____ م .
- و ألحقَ بوحدة مباحث قسم _____ .
- و استمر في العمل بها حتى تاريخه .
- الجراءات الإدارية :-
- جميع جزاءاته إدارية غير جسيمة و تتراوح بينَ الحجز فشلاق ، و الخصم من الراتب و الخدمات للزيادة ، و جميعها عدد ٥٢ جزاء عن و قائع مخالفات إدارية يسيرة مثل التأخير في الحضور ، و عدم حلاقة اللنق ، و عدم استلام السلاح أو القلاب .

- لم تسبق محاكمته عسكرياً .
- الفصل :
- سبب طلب الرفع من قوة المباحث :-
- تبين من الفحص : أنَّه أثناء تولد بعض الأفراد في حالة تجمهر أمام مبنى القسم ، قَامَ الرقيب أول المذكور قَلَمَ بإخراج مصدحه الأميري ، وَ أَطْلَق ثلاثة أعيرة نارية أصابت سيقين تصلف مرورهما في المنطقة المواجهة للقسم ، مما ترتب عَليْهِ إثارة المواطنين ، وَ مُحَلِّاتُهُمُ اقتحام مبنى القسم ، وَ تدهورت الأمور حتى تدخلت قوات الأمن المركزي لفض هَذَا التجمهر ، وَ إعادة الهدوء للمنطقة .
- تم إحالة المذكور للنيلبة العسكرية ، وَ أَلْتِي قَرَرَت حبسه احتياطياً خمسة عشر يوماً عَلى نمة التحقيق ، وَ لم يبين صدور أمر إليه من أحد الضباط بِاسْتِغْثَال السلاح ، وَ لَنْ تصرفه كَلَنْ من تلقاء نفسه .
- أُلْبِخَ الفرد المذكور محل عدم قبول جماهيري من سكان المنطقة ، وَ من المحتمل تجدد للضربة الجماهيرية ضد كل جهاز الشرطة في حالة الإقراج عنه ، وَ عودته للعمل بوحدة مباحث القسم .
- الراي :-
- قد يرى التفضل بالموافقة على :-
- رفع اسم الرقيب أول / _____ من عداد العاملين بوحدة مباحث القسم ، وَ العمل بالمباحث الجنائية .
- نقله إلى الخدمة النظامية بأحد الأقسام الأخرى .. لتهدئة الحالة ، وَ حتى يكون ذَلِكَ رادعاً لزملائه عَن التهور ، وَ الانتفاع في هَذِهِ المواقف المشتملة .
- عرض بأمل التفضل بالاطلاع وَ الأمر مفوض .
- تحريراً في ١٩٨٢/٢/١ م عقيد / _____ مفتش مباحث فرقة _____

وزارة الداخلية

مديرية أمن القاهرة

إدارة البحث الجنائي

تقرير

مقابلة شخصية قضائية

الموضوع :-

- مقابلة الأستاذ المستشار / _____ المحامي العام الأول لنيابات غرب القاهرة .

التفاصيل :-

- بِمَنَاءِ عَلَى تَكْلِيفِنَا بِالْإِنْتِقَالِ ، وَ مَقْبَلَةِ الْأَسْتَاذِ الْمَحَامِي الْعَامِ الْأَوَّلِ لِنِيَابَاتِ غَرْبِ الْقَاهِرَةِ لِقَضَائِهِ مَا لُقِّرَ بِهِ رَئِيسَ وَحْدَةِ مَبَاحِثِ قِسْمِ _____ مِنْ دَلَبِ السَّادَةِ وَكَلَاءِ النِّيَابَةِ فِي قِسْمِ الشَّرْطَةِ الَّذِي يَحْمِلُ بِهِ عَلَى إِصْدَارِ قَرَارَاتٍ بِإِخْلَاءِ سَبِيلِ الْمَتَّهَمِينَ الَّذِينَ يَضْبِطُونَ بِمَعْرِفَةِ سَيَادَتِهِ ، وَ تَعَدُّ حَالَاتِ التَّقْيِيسِ بِمَعْرِفَةِ النِّيَابَةِ عَلَى حِجْزِ الْقِسْمِ وَ غُرْفِ وَحْدَةِ الْمَبَاحِثِ ، وَ تَعُدُّ وَقَائِعِ اسْتِعْمَالِ الْقِسْوَةِ الْمَحْرُورَةِ ضِدَّهُ فِي النِّيَابَةِ ، قَصْنَا بِاتِّخَاذِ الْإِجْرَاءَاتِ التَّالِيَةِ :-

١ - تحديد موعد لإجراء مقابلة مع سيادته ، وَ تحدد في يوم ____/____/____ م ، الساعة ١١ صباحاً .

٢ - تم إجراء المقابلة في حضور الزميل العقيد / _____ وكيل مباحث الفرقة وَ الأستاذ / _____ رئيس نيابة غرب الكلية .

٣ - استمرت المقابلة من الساعة ١١ صباحاً حتى الساعة ٢ مساءً نفس اليوم .

٤ - تم تبادل الحديث مع سيادته ، وَ استعراض الموقف ، وَ تبيين ما يلي :-

- تحدد حالات استعمال القسوة راجع إلى وجود متهمين عرضوا على مدير النيابة بهذا

القسم ، وَ واضح إصابات ظاهرة يستحيل عَلَى أي محقق أن يظنها في مناظرته المتهم
المائل لملامه .

- أغضب هؤلاء المتهمين حضروا إِلَى النيابة ، وَ معهم المحامين الذين أصرّوا عَلَى
إثبات هَذِهِ الإصابات .

- تقارير الطب الشرعي في كل الحالات أثبتت وجود هَذِهِ الإصابات في المتهمين
فِعْلاً ، وَ كُنْتُ عدم إمكانية افتعالها مِنْ جانب المتهمين بأنفسهم .

- في بعض الحالات ، تم التحقيق مَعَ بعض أفراد قوة المباحث بوحدة مباحث القسم ،
وَ أَثْبَتُوا أن التعدي عَلَى المتهمين قَدْ تم بمعرفة الضابط الرائد / _____ رئيس وحدة
المباحث .

- أن علاقة الضابط _____ مَعَ المحامين العاملين في دائرة قسم الشرطة يعيها
الجفاء المستمر ، وَ ذَلِكَ راجع إِلَى قيام الضابط بالتعدي بالضرب عَلَى الأستاذ _____
المحامي ، وَ أحداث إصابات بِهِ ، وَ محرر عَنْ ذَلِكَ المحضر رقم _____ جنح قسم
شرطة _____ وَ قَدْ تم الضابط إِلَى المحكمة الجنائية في هَذِهِ الواقعة ، وَ مَا تَرَال القضية
مقدولة .

- لا يوجد أي خلاف شخصي مَعَ الضابط وَ أعضاء النيابة ، إلا أن الضابط لا
يستجيب مطلقاً لَتَتَفِيْذِ قرارات النيابة في العديد من الحالات .

مثال ذَلِكَ :

- إحالة منهم إِلَى مفتش الصحة لتوقيع كشف طبي عَلَيْهِ ، وَ استمرار احتجازه حتى
تسزول آثار الإصابات بِهِ ، الأمر الذي قَلَمَ معه وكيل النيابة بالانتقال للقسم بعد ثلاثة
أيام ، وَ أثبت واقعة احتجاز المتهم ، وَ عدم توقيع الكشف الطبي عَلَيْهِ ، وَ تمت إحالة
المتهم إِلَى الطب الشرعي بمعرفة النيابة ، وَ أخلي سبيله فوراً .

طلب تحريات المباحث عن الوقائع التالية :-

- واقعة السرقة المحرر عنها المحضر رقم _____ جنح قسم _____ لسنة ١٩٨٢ م - منذ تاريخ ____/____/____ م أي منذ ستة شهور .
- واقعة إجهاض السيدة _____ و المحرر عنها المحضر رقم _____ إداري القسم لسنة ١٩٨٢ م منذ سبع شهور .
- واقعة اغتصاب حيازة قطعة أرض _____ بشارع _____ دائرة للقسم ، و المطلوب تحريات وحدة المباحث منذ خمس شهور ، و لم يتم الفصل فيها حتى الآن بسبب تأخر ورود للتحريات .
- واقعة ضبط شخص متلبساً بسرقة بعض المصوغات من أحد المحلات التجارية بشارع _____ يوم ____/____/____ م في القضية رقم _____ جنح القسم لسنة ١٩٨٢ م و المطلوب فيها مُجرّد كشف فني من إدارة البحث الجنائي .
- فضلاً عن الحديد من الحالات المماثلة .
- رفض الضابط المسئول أمام وكيل النيابة رغم استدعائه أكثر من مرة ، و كل المطلوب هو إيداعه بأقوال في المحاضر التي قام بضيبتها .
- لم يتمّ الضابط اعتذاراً واحداً عن وقائع تخلفه عن الحضور لسماع أقواله .
- المعاملة الجافة التي يلقاها السادة وكلاء النيابة من الضابط لهم أثناء انتقالهم للحوادث الجنائية التي يحقونها في دائرة القسم .
- قيام الضابط بسحب ضباط الصف الذين يعملون مع السادة وكلاء النيابة العامة كاستيفاء ، أو مراسلات ، أو حراسة بمقر النيابة ، الأمر الذي أثار حفيظتهم ، و إن كان ذلك لم يترك أثراً في العمل ، حيثُ إن ذلك تم منذ يومين فقط .
- انتهى اللقاء مع الأستاذ المحامي العام الأول مع وعد بقاء آخر يتمّ بعد عرض كل ما تقدم على الرئاسة للفتية للسيد الضابط .

- الرأى :-

- الإجراءات المتخذة من جانب النيابة العامة هي نتيجة طبيعية لعدم إيجابية الضابط في عمله ، و عدم تعلمه بصورة مثبته ، و عدم تصعيد هذه المواقف لرئاسته ، حتى يمكن اتخاذ موقف تجاه إيقاف هذا التردى في العلاقة بينهما .

- وقد يرى لدى التفصل بالاطلاع :-

- الموافقة على تحريك الضابط من موقعه إلى عمل آخر مع ترشيح ضابط متميز بكفاءة أكثر في العمل مع الجهات القضائية مباشرة ، و قد يكون في عقد لقاء مع مجموعة النيابة و الضباط الجدد بصورة ودية ، و تحت إشرافنا ، و الأستاذ المحامي العام الأول - بلارة لعل جيد من الطرفين .

- إعادة ضبط الصف العاملين في النيابة إلى مواقعهم فوراً .

- عرض لمل التفصل بالاطلاع و الأمر مفوض .

تبريراً في ١٩٨٢/٥/٤ م .

مفتش مباحث فرقة _____

عقيد / _____

مديرية أمن القاهرة

إدارة البحث الجنائي

فرقة مباحث مباحين

تقرير تفتيش

على أعمال نقطة شرطة (.....) ، قسم شرطة (.....) ،

عن شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م

إيماءً إلى التعليمات المنظمة لعملية التفتيش على أعمال القسم ، فقد تمّ التفتيش على أعمال نقطة شرطة _____ خلال شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م ، وكان الهدف من عملية التفتيش تحقيق الأهداف الآتية :-

- ١ - تحديد الإيجابيات لتحليلها ، و بيان أوجه القصور و المتطلبات لعلاجها ، و تلقيها .
- ٢ - الوقوف على نقاط القوة و الضعف ، و سبلات العمل في الوحدات التي تتكون منها النقطة ، و وسائل الاتصال و المباني .
- ٣ - التعرف على مدى انتظام العمل ، و مستوى الأداء ، للوقوف على نواحي الضعف ، و ليس تصيد الأخطاء و معاملة المقصرين ، و إنما المقصود هو التعرف على أسباب الخطأ ، للعمل على تلقيها مع التفرقة بين الخطأ و الانحراف .
- و بالانتقال إلى نقطة شرطة _____ ، و متابعة أعمالها تبين ما يلي :
- تمت مقابلة : المُقدم / _____ ، رئيس النقطة .
- و مع كل من :
- أمين شرطة / _____ ، بلوكلمين النقطة .
- أمين شرطة / _____ ، حراسة النقطة .

- التفتيش على أعمال النقطه :

- مباني النقطه :

- النقطه تشغل مبنى مكوناً من طابقين على مسطح ستين متراً مربعاً ، و المبنى مستأجر بعدد إيجار سنوي ، و حالة المبنى جيدة ، و لا يحتاج إلى أي ترميمات ، حيث إن آخر عملية ترميم تمت كانت في بداية سنة ٢٠٠٠ م ، و تمت بمقايمة من إدارة المباني بجهاز مشروعات وزارة الداخلية ، بالاتفاق مع إدارة الإمداد و التموين بمديرية أمن القاهرة .

- المبنى نظيف من الداخل ، و يقوم بأعمال النظافة في المبنى عدد ٢ أفراد مصاريف من قسم الشرطة ، و يتم رش دورات المياه بصفة دورية بمعرفة المختصين بمنطقة الصحة ، و تبين وجود جزء للضباط و الأفراد (رجال) ، و آخر للسيدات .

- لا يوجد مكان مخصص كحجز في النقطه ، حيث يتم نقل الأفراد المقرر عرضهم على النيابة في اليوم التالي إلى قسم الشرطة لإيداعهم في حجز القسم .

- نوافذ النقطه في الدور الأرضي مؤمنة ضد أي محاولة لاختحامه ، حيث وجدت نوافذ من الكريстал و السلك الشبكي .

- وسيلة الاتصال :

- النقطه مزودة بجهاز تليفون مباشر خاص برئيس النقطه يحل رقم ___ سنترال .

- يوجد خط ربط إداري مع قسم الشرطة .

- يوجد جهاز لاسلكي (محطة) خاصة بالنقطه ، يتم من خلالها الربط لاسلكياً مع أفراد الدورية بدائرة النقطه و مع السيارات المكلفة بالمرور بدائرة النقطه ، فضلاً عن الاتصال مع قسم الشرطة و غرفة عمليات شرطة النجدة .

- وسائل الانتقال :
- مخصص سيارة شرطة بيدفورد (نصف نقل) ، للعمل مع رئيس النقطة .
- يتم المرور بالنقطة لعدد سيارتين في الدوريتين المسائية و الليلية ، و يتم تشغيل السيارتين عبر قسم الشرطة ، و يوضع تشغيلهما لخطة التشغيل المعتمدة من مأمور القسم .
- عنبر المجندين :
- هناك غرفتان مخصصتان للمجندين الملحقين بالعمل بالنقطة خلال فترة راحة النوبتجية ، و الغرفتان مؤثثتان بالمرابير الخشبية لعدد خمسة عشر فرداً ، و حالتهم تسمح باستعمالهم استعمالاً جيداً ، و وجدت العهدة الخاصة بالمجندين مغلقة عليها في الصندوق الخاص بكل مجند من قوة النقطة ، و تتم الحراسة بمعرفة نوبتجية منتظمة ، و يتم إثبات خروجها بدفتر أحوال الخدمة مع خدمات الدوريات .
- دفتر أحوال الخدمة :
- دفتر أحوال الخدمة بدئ العمل به اعتباراً من ٢٠٠٠/٨/١ م ، و جميع صفحاته مرقمة و مهيورة بخاتم شعار الدولة للقسم ، و يتم القيد فيه بانتظام ، و تتم مراجعته بمعرفة رئيس النقطة يومياً ، كما يتم التأشير على جميع المنكرات المحررة بما يفيد نقلها بدفتر حصر المنكرات ، و لا ملحوظات .
- دفتر مصادر النقطة :
- القيد به منتظم ، و لا ملحوظات .
- دفتر وارد النقطة :
- القيد به منتظم ، و لا ملحوظات .
- دفتر قيد القضايا :
- القيد بالدفتر بخط ممتاز من أفراد النوبتجيات الثلاث .

- يتم إثبات عهدة الوثائقية تفصيلياً .
- يتم إثبات بيان أحرار المضبوطات و المتنوع و المخدرات التي يتم نقلها إلى قسم الشرطة لعرضها على الجهات المختصة ، و مثبت بيانات كاملة للمستم ، و يتم تسديدها بعد عودة المتنويين .
- يتم تسديد بلاغات النجدة بصفة منتظمة .
- يتم إثبات القيد القضائي قرين كل رقم في دفتر القضايا ، حسب القيد الذي يتم في قسم الشرطة المختص .
- جميع صفحات الدفتر مرقمة ترقيماً صحيحاً و مجهزة بخاتم شعار الدولة .
- يتم الاطلاع على الدفتر يومياً بمعرفة رئيس النقطة .
- يتم التحليق بصفة مستمرة في أرقام المحاضر بطريقة منتظمة .
- لم نلاحظ أي كسب أو تعديل أو إضافة في الأرقام أو البيانات في دفتر القضايا .
- دفتر حصر الذكورات :
- القيد به منتظم ، و لا ملحوظات .
- دفتر الأوامر اليومية :
- مفيد به عدد [١٠] أمر تنظيمي ، و القيد به منتظم و بخط واضح ، و لا ملحوظات .
- دفتر ملابرو و اورد الإشارات :
- القيد به منتظم .
- دفتر حفظ الأوامر اليومية :
- القيد به منتظم .
- العهدة الدائمة و السنديمة للنقطة :
- بمراجعة العهدة الدائمة للنقطة ، تبين مطابقة ما هو مدون بدفتر العهدة

وَمُسْتَدْتَهَا لِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فَطُلِيَ فِي الْوَقْعِ الْعَمَلِي ، وَ لَمْ نَجِدْ ثَمَّةَ مَلاحَظَاتٍ .

نتيجة التفتيش :

- الحالة العامة مُرضِيَّةٌ ، وَ الأعمال الإدارية تسيّر بطريقة منتظمة ، وَ لا يوجد أي أخطاء في أداء الأعمال ، وَ تتم الأعمال القضائية من محاضر وَ إثبات البنود اللَّتي يَتِمُّ القَوْدُ بِهَا في القسم عَلَى دَفْتَرِ القَضَايا بطريقة جيدة ، وَ يَتِمُّ حفظ دَفَاتِرِ القَوْدِ اللَّتي يَنْتَهِي الْعَمَلُ بِهَا بطريقة صحيحة ، تمكن الباحث عن أي بيانات من الوصول إليها في أقل وقت ممكن .

- حركة التعامل مَعَ المواطنين من خلال فحص الشكاوى وَ البلاغات تتم عَلَى نحو جيد ، وَ تُلْقَى القبول من جمهور المتعاملين مَعَ طاقم الشرطة بالنقطة .
- خطة تأمين النقطة جيدة ، وَ يَتِمُّ تنفيذها بكل دقة ، وَ لا ملحوظات .

وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِمَّا بِنَتِيْجَةِ التَفْتِيْشِ نَعْرِضُهُ بِأَمْلِ التَّفَضُّلِ بِالاطِّلاعِ وَ الإِحاطَةِ ...

تَعْرِيرًا فِي ٢٠٠٠/١١/١٠ م .

مُسَوِّرُ قِسْمِ _____

عَقِيدُ / _____

البحث الثاني

نموذج لتقرير متابعة نتائج حملة تفتيشية

مديرية أمن القاهرة

قسم الرقابة الجنائية (١)

الإحصاء الجنائي

تقرير

الموضوع :-

- مراجعة التقرير الخاص بالحملة التفتيشية لإدارة البحث الجنائي بالقاهرة ، و التي قامت بها الإدارة مركزياً ، بمشاركة جميع وحدات المباحث بأقسام المديرية (٢) .

الفصل :-

- بمراجعة البيانات الإحصائية التفصيلية الواردة بالتقرير المرفق صورته ، و المتضمنة ضبط عدد من المراقبين الهاربين ، و المسجلين للخطرين ، و تجديد ملفاتهم ، و عدد من المحكوم عليهم المطلوب ضبطهم ، و عرضهم على النيابة العامة لتنفيذ تلك الأحكام ، فقد تبين من الفصل ما يلي :

أولاً : ضبط المراقبين الهاربين :

- ورد بتقرير الحملة التفتيشية أنه تم ضبط كل من :

١ - المراقب الهارب / _____ ، في القضية رقم _____ جنح هروب مراقبة الظاهر لسنة ١٩٨٤ م .

وقد تبين أن المراقب المذكور لم يتم ضبطه خلال فترة الحملة ، نظراً لكونه

(١) تم رفع مستوى قسم الرقابة الجنائية بمديرية أمن القاهرة إلى إدارة ، و تدعى المسمى إلى إدارة المتابعة و الإحصاء ، و ذلك اعتباراً من سنة ١٩٩٢ م بالقرار الوزاري رقم ٥٨٨٠ بشأن إعادة تنظيم مديرية أمن القاهرة .

(٢) يعتبر هذا التقرير هو أول تقرير يتم فيه مراجعة تقرير حملة تفتيشية لإدارة بحث جنائي في مديرية أمن .

مسجوناً في القضية رقم _____ جنليات قصر النيل سنة ١٩٨٠ م ، و أنه قد أفرج عنه من سجن طره في الشهر الماضي ، و عُرضَ على وحدة مباحث قصر النيل لاستكمال إجراءات الإفراج عنه ، و تبين أنه هارب من المراقبة خلال فترة سجنه ، و أنه قد تم عرضه على النيابة في حينه ، و أفرجت عنه النيابة ، و وضع تحت المراقبة اعتباراً من يوم ١٥/١٢/١٩٨٤ م أي قبل البدء في فترة الحملة بثلاثة أسابيع .

“الخلاصة : لم يُصَبَّ المذكور خلال الحملة التفتيشية”

١ - المُراقب الهارب / _____ في القضية رقم _____ جنح الساحل سنة ١٩٨٤ م ، لم يتم ضبطه خلال فترة الحملة ، و ما زال هارباً حتى الآن ، و البيان للورد بضبطه غير صحيح .

٢ - المُراقب الهارب / _____ في القضية رقم _____ جنح روض الفرج لسنة ١٩٨٤ م مسجون في سجن طره اعتباراً من شهر مايو سنة ١٩٨٤ م و ما زال به تحت رقم _____ ، و مرفق طيه إفادة من مصلحة السجون تفيد تلك البيانات .

“الخلاصة : البيان الوارد بضبطه خلال الحملة التفتيشية غير صحيح”

ثانياً : ضبط مسجلين خطرين :

- ورد بـتقرير الحملة التفتيشية أنه تم ضبط عدد من المسجلين الخطرين ، و تم تجديد ملفاتهم على النحو التالي :

١ - المسجل الخطر / _____ ، و نشاطه الإجرامي نشل ، ورد بتقرير الحملة ، أنه ضُبطَ يوم ____/____/____ م بدائرة قسم الأريكية (أي خلال فترة الحملة) ، و أنه قد تم تجديد ملفه الإجرامي ، و تم حجزه بقسم الأريكية ، و تصويره جنائياً .

و قد تم طلب الصورة التي تم التقاطها للمذكور بعد ضبطه ، قدمت وحدة مكافحة النشل بإدارة البحث الجنائي ، صورة فوتوغرافية للمذكور ، موضح عليها أنها مرقمة ____ / ١٩٧٦ م ، مما يشير إلى أن الصورة التقطت سنة ١٩٧٦ م ، و ليس في فترة

الحملة ، وَ بالاطلاع عَلَى دفتر أحوال القضايا في قسم الأربكية يوم الضبط ، وَ طوال فترة الحملة لم يتبين سلبقة ضبط المذكور خلال هذه الفترة .

وَقَدْ اسفروا فمنا لِهَذِهِ الحالة عَنْ أَنْ المسجل خطر المذكور مسجون منذ ثلاث سنوات في سجن طره لِيَتَفَعَّذَ حكم صادر عَلَيْهِ في القضية رقم _____ جنبايات الجيزة لسنة ١٩٨٢ م ، وَ مفيد تحت رقم _____ ، وَ مرفق بالأوراق إفادة مصلحة السجون للدالة عَلَى ذَلِكَ .

٢ - المسجل لخطر / _____ ، وَ نشاطه الإجرامي نشل ، ورد بتقرير الحملة التفتيشية لَنْ وحدة مكافحة جرائم النشل بإدارة البحث الجنائي قَدْ قامت بضبط المذكور ، وَ أنها قامت باتخاذ إجراءات تجديد ملفه ، وَ أُلْخِي سبيله من قسم السيدة .
تبين من الفحص : أَنْ المسجل خطر المذكور مطلوب بتنفيذ قرار وزاري باعتقاله ، لخطورته عَلَى الأمن العام ، وَ أَنَّهُ هارب وَ لم يتم ضبطه لا خلال فترة الحملة وَ لا قبلها ، منذ تاريخ صدور قرار اعتقاله منذ عام سابق .

"الخلاصة : البيان الوارد بالعملة بشأن ضبط المذكور غير صحيح"

١ - المسجل خطر / _____ ، وَ نشاطه الإجرامي نشل ، ورد بتقرير الحملة التفتيشية : لَنْ وحدة مكافحة جرائم النشل قَدْ قامت بضبط المذكور وَ تجديد ملفه بالاشتراك مَعَ وحدة مباحث قسم السيدة .

تبين من الفحص : أَنْ المسجل خطر المذكور قَدْ توفي لرحمة الله تعالى ، إثر حادث إطلاق الرصاص عَلَيْهِ في مشاجرة بدائرة قسم السيدة ، وَ أَنَّهُ محرر عَنْ ذَلِكَ القضية رقم _____ جنبايات السيدة سنة ١٩٨٢ م ، وَ قَدْ تم إرفاق صورة شهادة وفاة المذكور بتقرير المتابعة ، وَ موضح بِهَا أَنَّهُا صادرة من مكتب صحة السيدة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣ م

"الخلاصة : البيان الخامس بالمذكور غير صحيح"

١ - المسجل خطر / _____ ، وَ تشارطه الإجرامي نشل ، ورد بتقرير الحملة التفتيشية :
لن وحدة مكافحة جرائم النشل قَدْ أَلَت القبض عَلَيْهِ خلال فترة الحملة ، وَ أَنَّهُ قَدْ تم
تجديد ملفه بقسم شرطة حلوان .

تبين من الفحص أن المسجل خطر قَدْ غادر البلاد يوم ____ / ____ / ____ م ، وَ نَظَرًا إِلَى
ليبيا عبر منفذ الملووم ، وَ أَنَّهُ لم يستدل لَهُ عَلَى عودة ، وَ مرفق بتقرير المراجعة ،
إفادة من مصلحة وثائق السفر المؤكدة لذلك .

ثالثاً : ضبط محكوم عليهم هاربين :

- ورد بتقرير الحملة التفتيشية أَنَّهُ تم ضبط عدد من المحكوم عليهم ، وَ قَدْ تم إجراء
عملية جاشني عَلَى عدد من أولئك المحكوم عليهم مَعَ الفيلبات المطلوبين لَهُمَا ،
وَتَبَيَّنَ مَا يلي :

١ - المحكوم عَلَيْهِ / _____ ، في القضية رقم _____ جنح الموسكي
سنة ١٩٨٤ م ، اتضح أن المذكور قَدْ عارض بتوكيل بمعرفة محاميه في نفس جلسة
صدور الحكم ، وَ لم يتم ضبطه .

٢ - المحكوم عَلَيْهِ / _____ ، في القضية رقم _____ جنح للظاهر سنة ١٩٨٤ م ،
اتضح أن المذكور قَدْ عارض بتوكيل ، وَ لم يتم ضبطه بمعرفة وحدة مباحث الظاهر .

٣ - المحكوم عَلَيْهِ / _____ ، في القضية رقم _____ جنح مصر القديمة
سنة ١٩٨٤ م ، تبين أَنَّهُ قَلَمَ بِنَفْسِهِ مبلغ خمسين جنيهاً (قسط فقط) في اليوم التالي
لصدور الحكم ، وَ هُوَ _____ ، وَ ليس في فترة الحملة .

٤ - المحكوم عَلَيْهِ / _____ ، في القضية رقم _____ جنح المعادي سنة ١٩٨٤ م ،
تبين أَنَّهُ لم يضبط ، وَ مطلوب للتنفيذ .

٥ - المحكوم عَلَيْهِ / _____ ، في القضية رقم _____ جنح الزيتون سنة ١٩٨٤ م ،
اتضح أَنَّهُ قَدْ توفي لرحمة الله تعالى يوم ١ / يناير / ١٩٨٤ م ، وَ لَن الحكم قَدْ سقط

بوفاته ، و مرفق طيه صورة شهادة وفاة المحكوم عليه .

النتيجة:

بعض البيانات الواردة في تقرير الصلة التفتيشية التي تم إجراء المراجعة عليها بمقرتنا تفتو من الصحة ، فضلاً عن إثبات بعض البيانات غير الحقيقية .

- و هذا تقرير منا بما أسفرت عنه عملية متابعة تقرير الحملة التفتيشية ، بأمل التفضل بالإحاطة ، و الأمر مفوض .

تحريراً في ١٥/١٠/١٩٨٤ م .

رئيس وحدة الإحصاء الجنائي

مقدم /

سراج الدين الزوي

- تأشيرة العميد / سمير ذهني - رئيس قسم الرقابة الجنائية - بمديرية أمن القاهرة
- عرض على السيد اللواء / مدير أمن القاهرة ، و الأمر مفوض .
- (للتوقيع : ____) .

(١) يعتبر هذا التقرير من لفق التقارير التي قست بتحريرها في جيتي الوظيفية ، و قد لحدث ذلك التقرير تعديل في أسلوب عمل الرقابة الجنائية على النحو التالي :

- تم عقد اجتماع طارئ للجنة الخلطة التي يرأسها اللواء / على نور الدين - مدير أمن قاهر ، و نائبه ، و عضوية اللواء / مفتش الداخلية بالمديرية ، و اللواء / مدير إدارة البحث الجنائي ، و السيد / رئيس قسم المباحث بالمديرية ، و جميع اللوات نواب مدير الأمن الأربعة لقطاع الشمال و الجنوب و الغرب و الشرق .
- تم اتخاذ بعض القرارات الإدارية ، لا مجال لذكرها هنا .
- تقرر عدم عرض أي تقارير جهود من إدارة البحث الجنائي على اللواء مدير الأمن ، في هذه الفترة ، و الفترة التالية دون أن تتم مراجعتها ، و التصديق على صحة البيانات الواردة بها من الرقابة الجنائية / وحدة الإحصاء الجنائي .
- و من هنا أصبح للرقابة الجنائية دوراً حقيقياً في أعمال المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة ، و ما يزال لصداه هذا التقرير أنه رتب حتى اليوم ، رغم مرور قرابة ستة عشر عاماً من يوم تحريره .

المبحث الثالث

ويشتمل على غرض للتقريرين التاليين:

- تقرير تفتيش على أعمال قسم شرطة .
- تقرير دراسة أمنية لتنفيذ حكم قضائي .

مديرية أمن القاهرة

تاريخ تحرير

نوبة شرطة فلاحين

تقرير تفتيش

على أعمال قسم شرطة _____

في إطار المتابعة المستمرة للأعمال ، فقد قمنا بإجراء التفتيش الدوري على أعمال قسم _____ ، عَنِ الفترة الأولى من عام ٢٠٠٠/١/١ م وَحَتَّى ٢٠٠٠/٤/٣٠ م ، وَكُنَّ الهدف من التفتيش معالجة أوجه القصور وَ السلبيات وَ العمل على منع تكرارها وصولاً إلى رفع مستوى الأداء .

وَقَدْ أسفر التفتيش عَنِ الملاحظات التالية :

الخطوط التليفونية :-

- بالقسم عدد ٣ خطوط تليفونية مباشرة لأرقام :-
 - ١- _____ مكتب المأمور .
 - ٢- _____ مكتب رئيس وحدة المباحث .
 - ٣- _____ سويش القسم .
- و يوجد سويش به فرع داخلي لِكُلِّ وحدة من وحدات القسم :
- وحدة المباحث . - نائب المأمور .
- وحدة العمليات . - مكتب السجل المدني .
- معلون الضبط . - وحدة للتحقيقات .
- فضلاً عَنِ فرع آخر لمأمور القسم .

وسائل الاتصال :-

- يوجد بالقسم غرفة عمليات مزودة بجهاز ربط بعمليات النجدة الرئيسية ، وَ جهاز ربط للأجهزة الاملاكية اليدوية لمناطق دائرة القسم ، وَ يوجد بالقسم عدد ١٨ ثمانية عشر جهازاً يدوياً صالحاً للاستعمال .

وسائل الانتقال :-

- ١- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال المأمور ، وَ حالتها جيدة .
- ٢- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال المباحث ، وَ حالتها جيدة .
- ٣- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال الترحيلات ، وَ حالتها جيدة .
- ٤- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال الدوريات بالقسم ، وَ حالتها جيدة .
- ٥- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال الدوريات بالقسم ، وَ حالتها متوسطة .
- ٦- السيارة رقم _____ شرطة مخصصة لأعمال الدوريات بالقسم ، وَ حالتها متوسطة .

مبنى القسم :-

- تم تجديد مبنى القسم ، وَ هُوَ بحالة جيدة ، وَ لكن سلم القسم المؤدي إِلَى الطابق الثاني حالته سيئة ، لوجود رشح بالجدران وَ تساقط البياض ، وَ نرى مخاطبة إدارة الإمداد بهذا الشأن ، وَ عمل المقايسة اللازمة لإتمام ترميمه ، وَ جاري متابعة تنفيذ ذلك .

الإمكانات البشرية :-

- قوة القسم من الضباط :
- يعمل بالقسم عدد ٢٠ عشرين ضابطاً بينهم كالآتي :
- رتبة عقيد ، وَ يَعْمَلُ مأموراً بالقسم .
- رتبة مقدم ، وَ يَعْمَلُ نقيباً للمأمور .
- عدد ٣ رتبة رائد ، رئيس مباحث وَ معلون ضبط ، وَ شرطة .

- عدد ٥ رتبة نقيب ، منهم ضابط مباحث .
- عدد ٦ رتبة ملازم أول ، منهم ضابط مباحث .
- عدد ٤ رتبة ملازم .
- قوة القسم من الأفراد :
- عدد ٦٣ أمين شرطة ، و منتخب منهم للنيابة عدد ٥ أمناء شرطة .
- عدد ٥ مندوب شرطة .
- عدد ٤ مساعد شرطة .
- عدد ١٢ جندي درجة أولى .
- عدد ٤ أمناء مرضي مستمر (حالات مرضية مستعصية) .
- وحدة المباحث :

- عدد ٣٦ أمين بحث .
- عدد ١ مساعد شرطة .
- عدد ٤ مندوب شرطة .
- عدد ١٠ جندي درجة أولى .

و قد تم التفتيش على أعمال القسم على النحو التالي :

أولاً : الأعمال الإدارية :-

- دفتر التسميات الإدارية : الدفتر عهدة للسيد كاتب الإدارة .
- دفتر قيد طلبات الحج : الدفتر مقيد به عدد ٣٣٠ طلب حج ، و جميع البيانات مستوفاة .
- دفتر قيد طلبات العمرة : الدفتر منشأ ، و غير مقيد شيء به حتى تاريخ التفتيش .
- دفتر قيد الإعلانات القضائية : الدفتر منشأ ، و القيد به منتظم .

دَفْتَرِ حِصْرِ نَسَخِ الْمَكْرُاتِ : مُقَيَّدٌ بِهِ حَتَّى نَهَايَةِ فِتْرَةِ التَّنْقِيشِ عَدَدُ ١١٥٢ حَالَةٍ ،

آخِرُهَا بِاسْمِ _____ ، وَ سَدِّدُ الرُّسُومِ الْمَقْرُورَةِ
قَانُونًا ، وَ تَلِكُ بِالْقِسْمَةِ رَقْمُ ٩٩٦١٣٩ . بِتَارِيخِ
٢٠٧٢/٤/٢٠ م .

دَفْتَرِ الطَّعَلِينَ الْمُنْخَبِينَ : وَ مُقَيَّدٌ بِهِ عَدَدُ ٢٢ مُوظَّفًا بِمَا فِيهِمْ بِاحْتِ

الْقَرِطَةِ ، وَ نَرَى تَعْيِينَ كُتُبِ أَوَّلِ بِالْقِسْمِ نَظْرًا لَخُلُوعِ
الْمَنْصِبِ بَعْدَ إِحَالَةِ السَّيِّدِ / _____ لِلْمَعْلَاشِ .

دَفْتَرِ أَحْكَامِ النِّفْقَةِ الشَّرْعِيَّةِ : مُقَيَّدٌ بِهِ حَتَّى تَارِيخِ التَّنْقِيشِ عَدَدُ ٩ أَحْكَامٍ ، آخِرُهُمْ

بِاسْمِ السَّيِّدَةِ / _____ ضِدَّ السَّيِّدِ / _____ ، فِي
الْقَضِيَّةِ رَقْمُ ٢٣ لِسَنَةِ ١٩٩٧ م ، وَ أُرْسِلَ لِلْمَحْكَمَةِ
الْمَخْتَصَةِ بِرَقْمِ صِلَابِ ٢٣٢ فِي نَفْسِ التَّارِيخِ .

دَفْتَرِ أَحْكَامِ الصِّمِّ : مُنْشَأٌ ، وَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِهِ شَيْءٌ .

دَفْتَرِ أَحْكَامِ الرُّوَايَةِ : مُنْشَأٌ ، وَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِهِ شَيْءٌ .

دَفْتَرُ وَاوِدِ الْأَقْسَامِ : مُقَيَّدٌ بِهِ عَدَدُ ٦٣٢ إِفَادَةٍ ، وَ جَمِيعُهَا مُمَدَّدَةٌ .

دَفْتَرُ صُلَابِ الْأَقْسَامِ : الْقَيِّدُ بِهِ مُنْتَظِمٌ .

دَفْتَرُ وَاوِدِ الْجِهَاتِ : الْقَيِّدُ بِهِ مُنْتَظِمٌ ، وَ مُقَيَّدٌ بِهِ عَدَدُ ١٦٠١ إِفَادَةٍ ،

آخِرُهَا مُمَدَّدَةٌ بِرَقْمِ ١٢٨٢ لَحْيِ _____ لِسَنَةِ
٢٠٠٠ م عَوَاضَ خَاصَّةٍ بِالْعَقَارِ رَقْمُ _____

حَيْ _____ دَفْتَرُ الْقِسْمِ .

دَفْتَرُ صُلَابِ الْجِهَاتِ : الْقَيِّدُ بِهِ مُنْتَظِمٌ .

دَفْتَرُ وَاوِدِ النِّيَابَاتِ : الْقَيِّدُ بِهِ مُنْتَظِمٌ حَتَّى تَارِيخِ التَّنْقِيشِ .

دَفْتَرُ صُلَابِ النِّيَابَاتِ : الْقَيِّدُ بِهِ مُنْتَظِمٌ .

- دفتر وارد المديرية : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٢١٣ إفادة ،
و جميعها مبددة .

- دفتر صادر المديرية : القيد به منتظم .

- دفتر وارد الفرقة : القيد به منتظم ، و مقيد به حتى نهاية التفتيش
عدد ٤٢٦ إفادة جميعها مبددة .

- دفتر صادر الفرقة : القيد به منتظم .

- دفتر شكوى الفرقة : القيد به منتظم ، و مقيد به حتى نهاية التفتيش
عدد ٥١ إفادة .

- دفتر وارد السري : القيد به منتظم .

- دفتر صادر السري : القيد به منتظم .

ثانياً : أعمال الضبط :-

- دفتر الجنايات و الجنح : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٤٣١٢ جنحة
جزئية ، آخرها باسم / _____ ، و آخر مراجعة من
النيابة على للدفتر يوم ٢٢/٣/٢٠٠٠ م .

- دفتر قيد الإداري : القيد به منتظم .

- دفتر جنح أمن الدولة طوارئ : القيد به منتظم .

- دفتر العوارض : القيد به منتظم .

- دفتر وارد النيابة : القيد به منتظم .

- دفتر صادر النيابة : القيد به منتظم .

- دفتر العرائض : القيد به منتظم .

- دفتر جنح المرور : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٧٦ محضراً ،

آخرها باسم السيد / _____ ، و آخر متابعة مع

النيابة المختصة يوم ٢٠٠٠/٣/١٩ م .

دفتر مكاتبات للرؤس : مقيد به عدد ٥٣ محضراً ، وآخر متابعة مع

النيابة المختصة يوم ٢٠٠٠/٣/١٩ م .

دفتر قيد الجند العسكرية للقوات المسلحة : غير مقيد به شيء .

دفتر قيد العوارض قوات مسلحة : غير مقيد به شيء .

دفتر قيد الإداري قوات مسلحة : غير مقيد به شيء .

دفتر قيد المخالفات قوات مسلحة : غير مقيد به شيء .

دفتر قيد الجند العسكرية شرطة : غير مقيد به شيء .

دفتر قيد العوارض شرطة : مقيد به عدد ١٤ محضراً ، آخرها إصابة للشرطي

_____ ، وأرسل للنيابة الشرطية برقم صادر ٦٧٧

في ٢٠٠٠/٥/١٦ م .

دفتر قيد الإداري العسكري شرطة : مقيد به عدد ٦ محاضر ، وقيد به منتظم .

دفتر إحراز المضبوطات : بالإطلاع على دفتر إحراز المضبوطات على نمـة

النيابة العامة تبين لنا ما يلي :

- ١٩٩٧ م مقيد به عدد ٦٠٣ حرزاً مضبوطات جزئية .

- ١٩٩٨ م مقيد به عدد ٤٦٠ حرزاً مضبوطات جزئية .

- ١٩٩٩ م مقيد به عدد ٤٢٦ حرزاً مضبوطات جزئية .

- ٢٠٠٠ م مقيد به عدد ٥٣ حرزاً مضبوطات جزئية .

- وجميع هذه الأحراز تم عرضها على النيابة المختصة ، ولتي قررت

إداعها بالقسم لحين التصرف في القضايا الخاصة بها ؛ ولم يتم التصرف نهائياً

بعد بثاتها .

ثانياً : أعمال النظم :-

دَفْتر حصر المنكرات :-

: مقيد به عدد ١٨٦٢ منكرة ، آخرها خاصة بمندوب
الشرطة / _____ ، غياب بدون إذن يوم
٢٠/٤/٢٠٠٠ م ، وَ لُجِرَ تحت رقم ١٧٣٧ جزاءات
كبرى ، وَ سُمِّمَ الخصم من ماهيته للشهر القادم .

دَفْتر قيد الجزاءات الكبرى :-

: مقيد به عدد ١٨٢٠ مخالفة ، آخرها ضد المجدد /
_____ ، غياب عَنْ خدمة ، وَ تم مجازاته بخصم
يوم من رتبته .

دَفْتر الجزاءات الصغرى :-

: مقيد به عدد ٢٦٢ مخالفة ، آخرها ضد أمين
الشرطة / _____ ، للتأخير عَنْ الخدمة عشر دقائق
يوم ٢٧/٤/٢٠٠٠ م ، وَ قَدْ تم مجازاته بالإندار .

دَفْتر المتظررين محكمة :-

: مقيد به عدد ٤٨ حالة ، آخرها ضد مندوب
الشرطة / _____ لمخالفته قواعد الضبط وَ الربط
المسكري يوم ٢٠/٤/٢٠٠٠ م ، وَ المقيدة برقم ١٠٣٩
حصر تحقيق نيابة عسكرية شرطية للقاهرة سنة
٢٠٠٠ م .

دَفْتر المحاكمات العسكرية :-

: مقيد به عدد ٧٦ حالة ، آخرها باسم الجندي /
_____ في الدعوى رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠٠٠ م
مركزية ، وَ عوقب بالحبس مَعَ الشغل عشرة أيام
مَعَ النفاذ بجلسة ٣١/٣/٢٠٠٠ م ، وَ قَدْ تم تنفيذ الحكم
عَلَيْهِ ، كما تم التصديق عَلَى الحكم .

: القيد به منتظم .

دَفْتر الوقت :-

دَقَر المَعالين للمعاش : مَقَد بِهِ حَالَة بِلِسم مَسَاعِد لِشَرطَة /

_____ ، وَ الَّذِي بَلَغ سَن المَعاش فِي

٢٠٠٠/٣/١٧ م .

دَقَر الرِجاء تَشْيِيَتِهِم : غَيْر مَقَد بِهِ شَيْء .

دَقَر العَمَل الخَفِيف : القِيد بِهِ مُنْتَظَم .

دَقَر الإِبلاغ بِالْمَرْضَى : القِيد بِهِ مُنْتَظَم .

دَقَر السَناع العَسْكَرِيَّين : القِيد بِهِ مُنْتَظَم .

دَقَر المُقَيِّدين عَلَى قُوَّة الطَواريئ : القِيد بِهِ مُنْتَظَم .

دَقَر المُطَوِّبين مِنَ القُوَّة : القِيد بِهِ مُنْتَظَم .

ثَالِثاً : أَعْمالُ النِّهايات :-

دَقَر العَلوات الدَّوْرِيَّة : القِيد بِهِ مُنْتَظَم ، وَ بِعَمَل جَانِبِي عَلَى عِلَوة لَمِين

لِلشَرطَة مُنْتَاز ثَانٍ / _____ ، تَبَيَّن أَنَّهُ مُنَح عِلَوة

دَوْرِيَّة مُقَدَّرَها ... فِي ١٩٩٩/٧/١ م .

دَقَر الأَمَنات : القِيد بِهِ مُنْتَظَم ، وَ مَقَد بِهِ عِدَد ٨ حَالَات ، آخَرُها

بِلِسم الجَنْدِي / _____ ، وَ الَّذِي تَم تَوْرِيْد رِقابِهِ ،

وَ مُقَدَّرَها ... ، رِقابُ شَهْرِي دِيَسَمبِر وَ يَنائِر سَنَة

٢٠٠٠ م .

دَقَر الدِّين : القِيد بِهِ مُنْتَظَم ، وَ مَقَد بِهِ عِدَد ٤ حَالَات ، آخَرُها

بِلِسم المُجَنَّد / _____ ، لِسَدَد مُبْلَغ ... ، قِيَمَة

تَلْفِياتِ السَّيارَة رَقْم ٤٨٣٠ شَرطَة .

دَقَر النِّقطة الشَّرعِيَّة : القِيد بِهِ مُنْتَظَم ، وَ مَقَد بِهِ عِدَد ٣ حَالَات ، آخَرُها

بِلِسم أَمِين الشَّرطَة / _____ ، بِمُبْلَغ

دفتر الاستبدالات : القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٤ حالات ،
آخرها باسم لمين الشرطة / _____ ،
بمبلغ ... -

رابعاً : أعمال العهدة :-
دفتر عهدة السلاح : القيد به منتظم ، و فيما يلي توزيع الأسلحة
و الذخائر ، على النحو التالي :
و توضح جميع أسلحة القسم و بيانها تفصيلياً ، وكذا بيان
كامل بكل أنواع الذخائر المثبتة عهدة (١) .

دفتر الأثاث : القيد به منتظم .
دفتر ملابس أمناء الشرطة : القيد به منتظم .
دفتر العهدة المستديمة : القيد به منتظم .
دفتر يومية الميزن : القيد به منتظم .
دفتر حصر الأسلحة و الذخائر : القيد به منتظم .
دفتر حصر الملابس : القيد به منتظم ، و مرجع بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٠ م .
دفتر حصر مستندات السلاح : القيد به منتظم .

خامساً : أعمال البياض :-

باحثة الشرطة : القيد منتظم بجميع الدفاتر عهنتها .
أعمال خمس السلاح : القيد به منتظم .
دفتر قيد طلبات السلاح : غير مقيد به شيء .
دفتر قيد طلبات السلاح المرفوضة : غير مقيد به شيء .

(١) راعينا أن لا نوضح تلك البيانات تفصيلياً لاعتبارات أمنية .

- .. دفتر قيد رخص الخضراء : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر قيد شهادات الإبقاء للهيئة القضائية : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر قيد شهادات القوات المسلحة المطالين للمطاس : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر قيد شهادات إعفاء ضباط القوات المسلحة : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر قيد شهادات إعفاء ضباط الشرطة : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر أنظار المصاريف : يوجد بالقسم عدد ٤ أنظار مصاريف يُفعل نصفهم في ديوان القسم ، و الآخر بالندابة .
- .. دفتر حصر المتصلين بالثليات المروقة : للقيد به منتظم .
- .. دفتر البطاقات : مرتبة حسب للحروف الأبجدية .
- .. ملفات القضايا الهامة : منتظمة .
- .. مصفظة الأوامر و المنشورات و الكتب الدورية : منتظمة .
- .. ملفات القضايا و المصالحات : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر قيد المسجلين الخطرين : للقيد به منتظم .
- .. دفتر حصر المفرج عنهم في قضايا الخدرات : للقيد به منتظم .
- .. دفتر حصر الاتهامات : للقيد به منتظم .
- .. دفتر حصر المراقبين : للقيد به منتظم .
- .. دفتر حصر المتخلفين عن التجنيد : للقيد به منتظم .
- .. دفتر حصر الأشخاص البالغ بقبابهم : غير مقيد به شيء .
- .. دفتر حصر الجثث المجهولة : غير مقيد به شيء .
- .. ملحقاً : أعمال تنفيذ الأحكام :-
- .. دفتر أحكام الجنايات : مقيد به عدد ٣٩٧ حكماً ، نفذ منها عدد ٣١٢ حكماً ، و الباقي تحت التنفيذ .

- دفتر أحكام العيس الجزئي : مقيد به عدد ٢٤٠٤ أحكام ، نُفِّذَ مِنْهَا عدد ٢٢١٣ حكماً ، وَ الْبَاقِي تَحْتَ التَّنْفِذِ .

- دفتر أحكام الفراغات الجزئية : مقيد به عدد ٣١٢٠ حكماً ، نُفِّذَ مِنْهَا عدد ٢٧٢٠ حكماً ، وَ الْبَاقِي تَحْتَ التَّنْفِذِ .

- دفتر أحكام المخالفات : مقيد به عدد ١٧٨٠ حكماً ، نُفِّذَ مِنْهَا عدد ١١١٠ حكماً ، وَ الْبَاقِي تَحْتَ التَّنْفِذِ .

- دفتر أحكام العيس المستأنف : مقيد به عدد ٥٤٠ حكماً ، نُفِّذَ مِنْهَا عدد ١٢٥ حكماً ، وَ الْبَاقِي تَحْتَ التَّنْفِذِ .

- دفتر أحكام الفراغات المستأنفة : مقيد به عدد ٣٧٥ حكماً ، نُفِّذَ مِنْهَا عدد ٣١٥ حكماً ، وَ الْبَاقِي تَحْتَ التَّنْفِذِ .

ملاحظات التفتيش :

أولاً : تنفيذ الأحكام :

- ضعف مجهود تنفيذ الأحكام حسبما لوضحنا في البيان السابق ، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد في هذا المجال .

ثانياً : أنظار المصاريف :

- تبين عدم تحرير كشوف تشغيل لأنظار المصاريف ، وَ ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ بِنْدِ الْحَضُورِ وَ بِنْدِ الْإِنْصِرَافِ ، وَ تَحْدِيدِ فَرْدِ شَرْطَةِ يَكُونُ مَسْئُولاً عَنِ التَّشْغِيلِ ، سِوَاهُ فِي دِيْوَانِ الْقِسْمِ ، أَمْ بِالْمُرُورِ عَلَيْهِمْ فِي مَقَرِ الْإِنْيَابَةِ الَّتِي يَعْمَلُونَ بِهَا ضَمَاناً لِلْجَدِيدَةِ فِي التَّشْغِيلِ .

التوصيات :

- العمل بالقسم يسير بصورة مرضية ، وَ يَوْجِدُ جُهْدَ مَبْنُولٍ مِنْ جَمِيعِ الْعَامِلِينَ تَحْتَ الْإِشْرَافِ الْجَدِيدِ لِمَامُورِ الْقِسْمِ ، وَ مِنْ خِلَالِ تَرْكِيزِ الْجُهْدِ فِي تَنْفِذِ الْأَحْكَامِ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الِارْتِقَاعُ بِمَسْتَوَى تَشْغِيلِ أَفْرَادِ الْبَحْثِ فِي التَّنْفِذِ ضَمَاناً لِعَدَمِ سَقُوطِ أَيِّ أَحْكَامٍ قَضَائِيَّةٍ

مطلوب تنفيذها ، وَ مَسْتَقْوَم بِمَتَابَعَة تَتَفِيد ذَٰلِكَ مَعَ الْمَوَافَقَة عَلَى إِيْطَار إِيْدَارَة الْبَحْث
الْجَنَائِي وَ قَسَم تَتَفِيد الْأَحْكَام بِالْمَدِيرِيَة لِضَمَان الْمَتَابَعَة الْقَنِيَة فِي عَمَلِيَّات الْبَحْث عَنْ
هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاص .

- وَ هَٰذَا تَقْرِير مَنَّا بِمَا أَتَيْنَا إِلَيْهِ تَقْتَبِشُنَا عَلَى أَعْمَال قَسَم شُرْطَلَة _____ .

- نَعْرِض بِأَمَل التَّفَضُّل بِالْإِحَامَلَة ،

تَعْرِيرًا فِي ٢٠/٤/٢٠٠٠ م .

مَقْتَبَش فَرَقَة شُرْطَلَة _____

عَمِيد /

مديرية أمن القاهرة

شعار الجيوب

فرقة شرطة مصر القديمة

قسم البساتين

تقرير

بشأن الدراسة الأمنية لتنفيذ حكم

الموضوع :-

تقدم السيد / _____ ، محضر محكمة البساتين ، بطلب يتضمن استمرار التنفيذ في الدعوى رقم ١٢٤٢٤ لسنة ١٩٩٩ م إداري البساتين ، و الصادر لصالح السيد / _____ ضد / _____ ، بإخلاء و تسليم العقار للصادر لصالحه الحكم ، و الذي تم تحديد موعد للتنفيذ يوم ____/____/____ م ، و تم إرجاء التنفيذ لحين العرض على المستشار رئيس المحكمة بشأن المنقولات الموجودة بالعين محل التنفيذ ، و قد قرر سيادته تسليم تلك المنقولات لطالب التنفيذ على سبيل الأمانة .

الفحص :-

تشكلت لجنة برئاسة و عضوية كل من :

- ١ - العميد / _____ مأمور قسم البساتين .
- ٢ - العميد / _____ نائب مأمور القسم .
- ٣ - الرائد / _____ رئيس وحدة مباحث القسم .
- ٤ - النقيب / _____ معاون الضبط .

قامت اللجنة بمعاينة العقار المطلوب التنفيذ عليه ، وتبين ما يلي :

- العقار يحل رقم ٩٦ شارع حامد نافع من شارع على عبد العزيز ، دائرة قسم البساتين ، و العقار مكون من طابق واحد بمساحة ثمانين متراً مربعاً تقريباً ، مبني بالطوب ، و الأعمدة الخرسانية ، و مكون من شقة واحدة من حجرتين و صالة ، و دورة مياه ، و مطبخ ، و مزودة بالمرافق - مياه و كهرباء .
- العقار يقطن به أفراد أسرة للمواطن / _____ ، و غير متولجين بصفة مستمرة .
- المكان المطلوب للتنفيذ عليه ، منطقة شعبية كثيفة السكان ، و المكان يغلب على سكانه تنسي المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، و الشخص المنفذ عليه له أقارب كثيرون و أهليته بذات المنطقة ، و يحتمل وجود ردود أفعال حال قيامنا بالتنفيذ .
- باستدعائنا للمنفذ ضده / _____ ، حضر السيد / _____ ، المحامي عنه بالسبوكيل رقم ٣٣١٠ لسنة ٢٠٠٠ م مصر القديمة ، أفاد بأن موكله غير متواجد بالقاهرة ، و أنه موجود في أسبوط لإنهاء بعض أعماله ، و لا يعرف عنوانه تحديداً و أفاد بأن موكله ليس له محل إقامة غير ذلك المكان ، و أنه قام بتقديم نقض في الحكم الصادر ، و لم يتم التصرف فيه حتى الآن .

النتيجة و الرأي :

يمكن التنفيذ بالاستعانة بالقوات الآتية :

- عدد فصلتين فض من الإدارة العامة لقوات أمن القاهرة .
- خدمة مباحثية من الإدارة العامة لمباحث القاهرة برئاسة ضابط .
- خدمة نظامية من القسم برئاسة ضابط .

- تحديد موعد التنفيذ مع المحضر يوم ____/____/٢٠٠٠ م .

عروض بأهل التقفل بالإحاطة ،،،

تحريراً في ١٠/١/٢٠٠٠ م .

أعضاء اللجنة :

١- _____ ٢- _____ ٣- _____ ٤- _____ .

رئيس اللجنة

عميد /

مفتش فرقة مصر القديمة

الفصل الثالث

نماذج لتقارير ضباط مصلحة الأمن العام

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَبْجُثَيْنِ هُمَا :

المَبْجُثُ الأول : تقارير مفتشي المباحث الجنائية .

المَبْجُثُ الثاني : تقارير إدارة الشرطة الدولية (الإنترپول) .

البحث الأول

تقارير مفتشي المباحث الجنائية

ويشتمل على غلاذج للتقارير التالية :

- تقرير بالموافقة على الإفراج الشرطي لاعتبارات إنسانية .
- تقرير بالموافقة على الإفراج الشرطي لاعتبارات المواءمة .
- تقرير برفض الإفراج الشرطي للخطورة الإجرامية .
- تقرير خطة بحث في جريمة قتل عمد .
- تقرير بفحص جريمة قتل عمد .
- تقرير بطلب تقدير جهود فريق بحث .
- تقرير تلخيص حادث سرقة خريفة .
- تقرير خطة بحث في جريمة سرقة خريفة .
- تقرير بفحص حادث سرقة خريفة .
- تقرير بترشيح ضابط للعمل بالمباحث الجنائية .
- تقرير باستبعاد ضابط من العمل بالمباحث الجنائية .
- تقرير بفحص شكوى مقدّمة ضد ضابط شرطة .

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة لمباحث الجنائية

تقرير

الموضوع :-

- كتاب مصلحة السجون رقم _____ بتاريخ ____/____/____ م بشأن الإفادة بالرأي نحو الإفراج الشرطي عَنْ المسجون / _____ في القضية رقم ٧٢٥ جنابيات قسم بولاق أبو العلا لسنة ١٩٨٥ م .

الفحص :-

- المسجون المطلوب الإفراج عنه شرطياً هو:-

- الاسم : _____
- تاريخ الميلاد : ____/____/____ م .
- الوظيفة : _____
- المؤهل التعليمي : _____
- محل الإقامة : _____
- الحالة الاجتماعية : _____
- الحالة الصحية : جيدة () .

(١) تبين الحالة الصحية لم يسبق لتصله في تقرير الإفراج الشرطي ، وكان أول مرة يُستشك في هذا التقرير ، و قمنا من الرجوع إلى هذه الحالة ، لتنا في بسن حالات الإفراج الشرطي ، نجد أن -

- موضوع القضية المحكوم فيها رقم _____ جنابك قسم بولاق أبو العلا لسنة ١٩٨٥ م (قتل عمد) .

- ترجع ظروف القضية إلى ما يلي :-

- بتاريخ __/__/١٩٨٥ م وقعت مشاجرة بينَ المحكوم عَلَيْهِ وَ جيرانه في سكنه الكائن بشارع ظهر الجمال دائرة قسم بولاق أبو العلا - محافظة القاهرة .. بسبب قيام المجني عَلَيْهِ بمعاكسة ابنة المحكوم عَلَيْهِ ، وَ قبلمه بجذبيها من ملابسها ، وَ مُحاولته تقييدها عَلَى سلم العقار سكناها ، وَ قَدْ حاول القاتل منع المنكور من جذب ابنته إلا أَنَّهُ استمر في ذَلِكَ ، وَ عايره بعدم قدرته عَلَى الحركة ، حَيْثُ إِنَّ القاتل يعاني من عجز في ساقه اليمنى ، فَمَا كَانَ من الجاني إلا أن أحضر سلاحه المرخص لَهُ بِهِ وَ هُوَ مسدس عيار ٩ مم ، وَ أطلق عدة أعبرة نارية لإرهابه ، إلا أن إحدى الطلقات استقرت في رأس الشاب ، وَ لَوِدت بحياته ، وَ قُتِمَ المنهم لجلسة محكمة حَيْثُ قُضِيَ بِإدانتته وَ حُكِمَ عَلَيْهِ بالسجن سبع سنوات .

- المسجون يفي بالعقوبة كاملة في __/__/ م .

- يستحق المسجون الإفراج عنه شرطياً في __/__/ م .

= المسجون المطلوب لنظر نحو تقرير الإفراج الشرطي يكون قَدْ قد كل مقومات النشاط الإجرائي التي كانت تعملون الجاني في سلوكه قبل دخوله السجن ، من ذَلِكَ مثلاً : في بعض حالات الإذقة لارتكاب جرائم بطيئة وَ أعمال عنف ، نجد أن الجاني بعد دخوله السجن أصبح يتألم بشتال ريعاني أَوْ تصفي قنعه عن الحركة لإصابته بجلطة مخية ، وَ يصبح غير قادر عَلَى ممارسة أي عمل عضلي ، وَ يتندر الإفراج عنه صعباً لاستئطلة لمدة قُتِي يستغرقها تقصص الطوبى لِحَدِّث الحالات ، فَبِمَا تَبَيَّنَ لَنَا ذَلِكَ فَبَيْنَ تقرير الإفراج الشرطي عنه يتعدو نوعاً من التعامل الإنساني ، وَ خير الأمثلة عَلَى ذَلِكَ حالة شخص كَانَ مطلوباً فَمِنَ الإفراج الشرطي عنه ، وَ تَبَيَّنَ إصابته بمرطبان في مختلف الأجزاء الحيوية في جسده من بتكريلس وَ كبد وَ طحال وَ أمعاء غليظة ، وَ أصبح غير قادر حَتَّى عَلَى مجرد الإخراج الإنساني ، وَ أصبحت حالته في خطر ، وَ لذلك عِنْدَمَا عُرِضَ لِمَر الإفراج الشرطي عنه ، وَ اتفقا عَلَى نَفْثِ الحالة ، وَ رغم أن الجريمة المرتكبة كَانَتْ هي القتل العمد .

- لم يسبق اتهام المسجون في قضايا جنائية ، وَ إِن كَانَتْ مديرية أمن القاهرة قد طلبت تحقيق اشتباه له في القضية رقم ٧٢٥ بولاق لسنة ١٩٨٥ م .

رأي رئيس وحدة مباحث القسم :-

- عدم الموافقة على الإخراج الشرطي عنه للسببين التاليين :-

أولهما :حتى يكون في وقائه للعقوبة كاملة رادعاً له وَ لأمثاله عَنْ اقرار الجريمة مرة أخرى .

ثانيهما :لوجود خصومة ثلرية له مَعَ أهلية القتل ، وَ احتمال الانتقام منه عقب الإخراج عنه .

رأي إدارة البحث الجنائي بالقاهرة :-

- عدم الموافقة على الإخراج الشرطي للأسباب سالف الإشارة إليها .

الرأي لدينا :-

- الواقعة المطلوب تحقيق الاشتباه فيها ، وَ المقال إنها ٧٢٥ جنابات بولاق لسنة ١٩٨٥ م

إحراز سلاح هي نفسها الواقعة المحاكم عنها المسجون ، وَ المسجون من أجلها .

- الحكم الصادر على المحكوم عليه المطلوب إبداء الرأي حياله لم يتضمن إدانته بواقعة القتل

العمد ، وَ إنما ضرب أفضى إلى موت ، وَ كَانَ نص حيثيات الحكم الذي تم :-

- " وَ حِينَئِذٍ لَمَّا كَانَ مَا تَقَدَّمَ يَكُونُ قَدْ بَاتَ يَقِيناً لَدَى الْمَحْكَمَةِ أَنَّهُ ... بتاريخ

١٩٨٥/٢/١٥ م بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة غرب ... قَعَدَ إِلَى أَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ

عيارين ناريتين من سلاحه المرخص له يعمل فَاُخْتُدِعَ بِالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ،

وَ لَمْ يَقْصِدْ مِنْ ذَلِكَ قَتْلَهُ ، وَ لَكِنْ الضَرْبَ أَفْضَى إِلَى مَوْتِهِ " ، وَ ذَلِكَ فِي الصَّفْحَةِ السَّادِسَةِ مِنْ

منطوق الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة برئاسة المستشار توفيق العلابي -

رئيس المحكمة ، وَ عضوية المستشارين حسني عاشور وَ محمد إبراهيم شلبي .

ظروف الواقعة تتلخص فيما ثبت يقيناً لدى المحكمة من أن هناك مشاجرة قد نشبت بين

المحكوم عَلَيْهِ ____ وَ بَيَّنَّ المجني عَلَيْهِ القَتِيل بِسبب مشادة سابقة بَيْنَ ابنة المسجون وَ المجني عَلَيْهِ فَلَمَّسَ المتهَم بِنَتْفَةِ رَش (وَ لَيْسَتْ خَرَطُوشاً) لَتَهْدِيدِهِمْ فَقَالَتْ جَدَّةُ المجني عَلَيْهِ بِأَنَّهَا سَتَفْضَعُ الْمَسْوُورَةَ فِي ____ حَصْباً وَرَدَ فِي حَيْثِيَّاتِ الْحُكْمِ (ص ٢) ، فَالْحُضْرُ المتهَم الطَّبِيجَةُ الْأُتُومَلِيَّةُ مَارَكَةُ حُلُوانٍ عِيَار ٩ م م ، وَ الَّتِي تَحْمِلُ رَقْم ٩٥٧٦٣٨ ، وَ الْمُرْخَصُ لَهُ بِحَمْلِهَا ، وَ أَطْلَقَ مِنْهَا عِدَّةَ أُعْيُرَةٍ نَارِيَّةٍ ، وَ نَتَجَ عَنْهَا وَفَاةُ الْقَتِيلِ وَ إِبْصَابَةٌ آخَرُ .

- تَبَيَّنَ أَنَّ السِّلَاحَ مَرْخُصٌ لَهُ بِحَمْلِهِ مِنْ قِيسِ يُولَاقٍ بِالرَّخْصَةِ رَقْم ٧٦٨/٢٢٥٣٧ ، وَ قَدْ لَفِيَ غِيبُ الْحَادِثِ .

- السَّجُونُ سَبَقَ وَ أَنَّ قَلْبَهُ قَدْ لَصِيبٌ فِي حَالَتِ مَصْلَحَةٍ ، وَ أُجْرِيتَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَمَلِيَةٍ جِرَاحِيَةٍ فِي الْفَخْذِ الْأَيْمَنِ نَشَأَ عَنْهَا نَسَبَةُ عَجْزٍ ، وَ أُرْفِقَتْ صُورَةٌ مِنْ تَقْرِيرِ الْمَجْلِسِ الطَّبِيبِيِّ الْعَامِ لِمَحَافِظَةِ الْقَاهِرَةِ ، وَ تَرْتَبُ عَلَى نَسَبَةِ الْعَجْزِ عَدَمُ قُدْرَتِهِ عَلَى الْحَرَكَةِ السَّالِمَةِ ، وَ ذَلِكَ اسْتُخْرَجَ كَارْنِيَهُاً لِلرَّكُوبِ بِالْمُوَصَّلَاتِ الْعِلْمِيَّةِ يَحْمِلُ رَقْم ٨٨٤٣ ، وَ أُرْفِقْنَا صُورَةٌ مِنْهُ فِي تَقْرِيرِنَا وَ أُخْرَى بِمِلْفِ الْإِفْرَاجِ ، وَ قَدْ شَجَعَتْ هَذِهِ الْإِبْصَابَةُ وَ الْعَجْزُ الْجِيرَانُ عَلَى الْقَتْعِ عَلَى أَفْرَادِ أُسْرَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، لِإِحْصَائِهِمْ بِعَجْزِهِ عَنْ تَوْقِيرِ الْحَمِيَّةِ لَهُمْ .

- لَمْ تُوَقَّعْ فِي جَزَائِرَاتِ إِبْرَارِيَّةٍ عَلَى الْمَسْجُونِ حَالُ تَنْفِيْذِهِ لِلْعُقُوبَةِ بِسَجْنِ طَنْطَا .

- تَبَيَّنَ أَنَّ السَّجِينَ مَتَزَوِّجٌ مِنَ الْمِيْدَةِ ____ وَ أُنْجَبَ مِنْهَا كُلُّ مِنْ : مُحَمَّدٌ ٦ سَنَوَاتٍ ، سَمَاحٌ ٧ سَنَوَاتٍ ، جِيَهَانٌ ١٠ سَنَوَاتٍ ، أَحْمَدُ ١٥ سَنَةً ، هَالَةُ ١٩ سَنَةً ، وَ إِيْمَانٌ عَشْرِينَ سَنَةً ، فَضْلاً عَنْ أَوْلَادِهِ وَ بَنَاتِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ الْمُتَوَفَاةِ وَ هُمُ مَاجِدَةُ ، وَ يَحْيَى ، وَ مُحَمَّدٌ ، وَ مَنَارُ .

- تَرْتَبُ عَلَى ظُرُوفِ الْعَطْلِ نَقْلُ أَفْرَادِ الْأُسْرَةِ إِلَى مَنَاطِقَةِ الْوَرَقِ بِإِمْبَابِيَّةٍ ، وَ سَكَنُوا جَمِيعاً فِي غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ يَتَقَرَّبُ عَلَيْهِمْ بَابُ مَحَلِّ تَجَارِي بِدُونِ مَنَاقِعَ ، لَعَدَمِ تَوَافُرِ مَصْدَرِ الْعَيْشِ

لَهُمْ ، قَدْ كَانَ وَالِدُهُم (الْمُسْجُون) مُلَاحِظًا لِلْكَهْرِبَاءِ بِالإِدَارَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ لِمَشْهُورِ الْقَوَايِدِ
بِوِزَارَةِ الْزَّرَاعَةِ ، وَ تَوَقَّفَ صَرْفَ رَاتِبِهِ ، وَ تَرْتَبَ عَلَى سِجْنِهِ ، وَ الْعَيْشَ دَخَلَ هَذِهِ
الْغُرْفَةَ لِهَذَا الْعَدَدِ ، وَفَاةً لِحَدِّ أَيْبَانِهِ الْمَصْغَارِ مُتَلَفًا بِإِصْلَابَتِهِ بِمَرَضِ الْوَرْدِ ، نَتِيجَةً
لِلظُرُوفِ السَّيِّئَةِ الَّتِي عَاشَتْ فِيهَا هَذِهِ الْأُسْرَةُ فِي هَذَا (الْجَحْرِ السَّكَنِيِّ) الْخَالِيِّ مِنْ أَيِّ
ظُرُوفٍ صَحِيَّةٍ لِلتَّهْوِيَةِ أَوْ لِلتَّنَفُّسِ .

النتيجة:-

١- الواقعية التي أدين بها المسجون هي الضرب الذي أفضى إلى موت ، و هي لا تمثل ثمة
خطورة إجرامية نخشى منها على المجتمع إذا ما أُفْرِجَ عَنِ الْمُسْجُونِ .

٢- الظروف الاجتماعية للمسجون تلزمنا بالمواقفة على الإقراج الشرطي عن المسجون ،
حتى يمكن له توفير الرعاية لأبنائه ، و بذاته لمهات المستقبل ، و العدالة القضائية ،
و الأمنية ، و الاجتماعية تتأذى من استمرار تنفيذ العقوبة إلى حد التنفيذ بالوفاء الكامل
للعقوبة .

٣- أن ظروف المسجون الصعبة لم تعرض على هيئة المحكمة لعدم قدرته المالية على توفير
و تحمل أعباء و تكاليف محام قوي للدفاع عنه .. و يقينا لم نعرض أي من هذه
الحقائق رغم توفر المستندات الدالة عليها ، و لو عرضت لتغير الموقف القضائي في
إدانة المسجون .

٤- أن غرضي العقوبة في المجتمع لا يخرجان عن كونهما الردع العام و الخاص ، و قد
تحقق الأول بصدور الحكم من المحكمة ، و قد تحقق الثاني بتنفيذ الجزء الأكبر
من العقوبة ، و نرى أن استمرار الموقف بالتنفيذ للحد النهائي هو إضرار بالعدالة أكثر
من تحقيقها .

الرأي لدينا :-

- الموافقة على الإفراج الشرطي عن المحكومين^(١).

عرض بأمل التفصيل بالإحاطة...

مقتس الباحث الجنائية

عقيد /

مؤاج الدين الزيني

- رأي مدير الباحث الجنائية : الموافقة .

- رأي مدير مصلحة الأمن العام / مساعد الوزير : الموافقة على الإفراج الشرطي .

تحريراً في ١٩٨٩/٥/١٠ م .

(١) ينظم قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ م عقوبة الإفراج الشرطي عن المسجونين ، و هذا فنظم يحدد فيه القلبي قدرأ معيناً من العقوبة السالبة للحرية ، بين حديقها الأقسى و الأدنى ، و لكن يجوز للسلطة القائمة على تنفيذها أن تخرج عن المحكوم عليه إذا استوفى منها جزءاً معيناً ، و كان حسن السير و السلوك داخل السجن ، مما يتطلب مكافئته و تشجيعه و حث غيره من السجناء على الاقتداء به . و تحقيقاً لاعتبار آخر هام و هو تنفيذ المخرج عنه بأن يظل حسن السير و السلوك حتى بعد الإفراج عنه ، إذ يجوز إلغاء هذا الإفراج و إعادته إلى السجن إذا ما ساء سلوكه أثناء مدة الإفراج . و لذا سمي هذا الإفراج شرطياً ، و لمزيد من التفاصيل راجع د . روف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، طبعة رابعة ، سنة ١٩٧٩ م ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ص ٨٢٦ ، و د . يسر نور على و دكتورة / أمل عبد الرحيم عثمان ، علم الإجرام و علم العقاب ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٨٠ م ، ص ٤٩٢ ، دكتور / مصود نجيب صني ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ٧٨٥ ، و فيه يخلص أسئلتنا إلى أن الإفراج الشرطي يعني استبدال عقيد الحرية بسلبها ، دكتورة / فوزية عبد الستار ، مبادئ العامة في علم العقاب ، مذكرة لطلبة دبلوم العلوم الجنائية ، كلية الدراسات العليا بكلية الشرطة ، و كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، غير موضح جهة النشر أو تاريخه .

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

الموضوع :-

- كُتِبَ مصلحة السجون رقم _____ بتاريخ ____/____/____ م بشأن الإقادة بالرأي نحو الإفراج الشرطي عَنْ المسجون / _____ في القضية رقم _____ .

الفحص :-

- المسجون المطلوب الإفراج عنه شرطياً هو:-

- الاسم : _____
تاريخ الميلاد : ____/____/____ م .
الوظيفة : _____
المؤهل التعليمي : _____
محل الإقامة : _____
الحالة الاجتماعية : _____

موضوع القضية :-

- جريمة قتل مقرنة بجناية سرقة ، وَ حُكِمَ فِيهَا بِالسُّبُلِ الشَّاقَّةِ خَمْسَ عَشْرَ سَنَةً .
- لَمْ يَسْبِقْ لَتَهْلُمَ الْمَسْجُونُ فِي قَضَايَا جُنَايَةٍ سَابِقَةٍ .
- رَأَى وَحْدَهُ مَبَاحَثُ الْقِسْمِ :- .
- عَدِمَ الْمَوَافَقَةُ عَلَى الْإِفْرَاجِ الشَّرْطِيِّ عَنْهُ لَخَطَرَةِ الْمَسْجُونِ ، وَ جَسَامَةِ الْجَرِيمَةِ الرُّكْبِيَّةِ .

- رأي إدارة البحث الجنائي بالقاهرة :-

- عدم الموافقة على الإفراج الشرطي لجماعة الجريمة الملتكبة ، و حتى يكون في تنفيذه العقوبة رادعاً له و لأمثاله عن إقتراف مثل هذه النوعية من الجرائم مستقبلاً .

- فحسناً لهذه الحالة :-

- المسجون حصل أثناء وجوده في السجن على المؤهلات التعليمية التالية :-

- الثانوية للعلمة ١٩٧٥ م .

- دبلوم ثانوي صناعي سنة ١٩٨٢ م ، و ترتيبه الثاني على قطاع طنطا .

- بكالوريوس تجارة شعبة إدارة أعمال سنة ١٩٨٣ م .

- إلتحق بكلية الحقوق لجامعة القاهرة ، السنة الأولى .

- حصل على جائزة المسجين المثالي لمصلحة المسجون لمدة تسع سنوات متصلة آخرها

سنة ١٩٧٨ م .

- قام بمحو أمية للعديد من المسجونين داخل السجن .

- لم يرتكب أي مخالفة طوال فترة سجنه .

- لم يسبق توقيع أي جزاءات عليه .

- لم تقدم ضده أي شكوى حتى من زملائه المسجونين .

- لم يسبق قبل دخول السجن لتتفيذ العقوبة السابق الإشارة إليها ارتكابه لأي جريمة

جنائية .

- نتيجة الفحص :-

- أن سلوكي الجرائم الجنائي هما الردع العام و الخاص ، و قد تحقق الأول بمجرد النطق

بالحكم في جلسة علنية ، و تحقق الثاني بالإصلاح العقابي في السجن من خلال ما تبين

من استكمال مسيرة التعليم ، و محو أمية للعديد من المسجونين داخل السجن المودع فيه المحكوم

عليه ، مما أدى إلى ارتفاع المستوى القيمي الاجتماعي لديه بمشاركته في إنجاح

لبرنامج العقابي لدخل السجن (١١) .

- وحتى لا يفكر القصد من الجزاء الجنائي إلى مجرد الانتقال من المحكوم عليه و هو

ما لا تفره الشرائع الوضعية .

- وحتى نبش الأمل لدى باقي المسجونين في أن يسلكوا سلوكاً قوياً تجاه الآخرين بعد أن

يُودعوا لدخل السجن لتتفقد العقوبات المقضي بها عليهم خاصة العقوبات طويلة

الأمد ، فإننا نرى فتح الطريق لمسجونين إلى الحياة العلة من خلال الموافقة على

الإفراج الشرطي .

الرائي :-

- الموافقة على الإفراج الشرطي للمسجين _____ (١٢) .

- عرض بأمل التفضل بالاطلاع و الموافقة على مظاهرة مصلحة السجن بما انتهى إليه الرأي ،،،

مفتش المباحث الجنائية

تقريباً في ١٩٨٨/٨/٦ م .

عقيد /

سيراج الدين الزوي

- رأي مدير المباحث الجنائية : الموافقة .

- رأي مدير عام مصلحة الأمن العام : الموافقة .

(١) راجع ملف المرفج عنه شرطياً صلاح حسين محمد ، إدارة المبلات الجنائية بمصلحة الأمن العام ، و مؤلفنا

الاستجابات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ و ما بعدها .

(٢) فطر ملف المرفج عنه تحت شرط ، رمضان فتحي عبد السلام ، و شهرته رضا ، الإدارة العامة

للمباحث الجنائية ، مصلحة الأمن العام ، وزارة الداخلية ، جمهورية مصر العربية ، و ذلك الملف موجود بمصلحة

السجون ، مجموعة المرفج عنه شرطياً سنة ١٩٨٨ م ، و قريب من ذلك حالة المسجون / منوح بسيوني إبراهيم

الشيخ ، في القضية رقم ٩٨٦ جنليات بلب لشعبية سنة ١٩٥٢ م ، و القضية رقم ١٥٧٥ جنليات المعجزة

سنة ١٩٧٢ م ، و قد قرر له الإفراج الشرطي بعد فحص حالته بمعرفتي حال علي مفتشاً للمبلات الجنائية

بمصلحة الأمن العام ، و له ملف آخر بإدارة المسجونين بقطاع مصلحة السجن ، بوزارة الداخلية ، جمهورية مصر

العربية .

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

للموضوع :-

- كتاب مصلحة السجون رقم _____ بتاريخ ____/____/____ م بشأن الإدانة بالرأى نحو
الإفراج الشرطي عن المسجون / _____ في القضية رقم _____ .

الفصل :-

- المسجون محل الفصل :-

الاسم : _____ .

تاريخ الميلاد : ____/____/____ م .

الوظيفة : _____ .

المؤهل التعليمي : _____ .

محل الإقامة : _____ .

الحالة الاجتماعية : _____ .

موضوع القضية :-

- إدانة في جريمة سرقة بالإكراه في القضية رقم ٣٨٣ جنليات قسم للموسكي

لسنة ١٩٧٣ م ، وَ حُكِمَ فِيهَا بِالْأَسْغَالِ الشَّاقَّةِ خَمْسَةَ عَشَرَ سَنَةً .

- لم يسبق لتهام المسجون في قضايا جنائية سابقة .

رأى وحدة مباحث القسم :-

- علم الموافقة على الإفراج الشرطي عنه لخطورة الجريمة المرتكبة ، وَ حتى يكون في

تنفيذه العقوبة كاملة رادعاً له و لأمثاله عن إقتراف الجرائم المماثلة .

- رأي إدارة البحث الجنائي بالقاهرة :-

- علم الموافقة على الإفراج الشرطي لخطورة الجاني المتمثلة في جسامته الجريمة المرتكبة ، و حتى يكون في تنفيذه للعقوبة رادعاً له و لأمثاله عن إقتراف مثل هذه النوعية من الجرائم مستقبلاً .

- فحسناً لهذه الحالة :-

- أثناء تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه بالسجن تبين أنه ارتكب عدداً من المخالفات دخل السجن تمثلت أخطرها فيما يلي :- حاول إشعال النيران لدخل العنبر المسجون فيه بأن قسّم بتجميع كل ملابس ، و أعطية زملائه ، و سكب عليها الكيروسين ، و قام بإشعال النيران فيها ، مما تطلب استدعاء مطافئ السجن لإخمادها ، لعدم قدرة الأفراد الحراس على إخمادها في حينه ، و تمت السيطرة على الحريق بعد فترة من الوقت (١) .

(١) لم يسبق أن كُفّت الحالة الإدارية للمسجون تتطلب من جانب مفتشي المباحث الجنائية بالأمر العام ، عند فحص حالات الإفراج الشرطي ، و قد رأيت أن طلب الحالة الإدارية للمسجون هام جداً في هذا الفحص ، و كنت أقصد فيها ما يلي : [١] هل المسجون متعاون مع إدارة السجن خلال فترة تنفيذ العقوبة ، أم لا ؟ ، و في الحالة الأولى : يصبح جديراً بالإفراج الشرطي ، و خير الأمثلة على تعاونه هو إرشاده عن مجرمين خارج السجن في قضايا ، أو إرشاده عن مسروقات في قضية أو قضايا أخرى لم تضبط قبل الحكم عليه ، أو صله مرشداً للملأور أو تضبط مباحث السجن . [٢] هل المسجون مشاغب و له أعمال عدوانية تجاه زملائه ، أم أنه هادئ الطباع و لا يثير مشاكل ؟ ، و في هذه الحالة : يكون جديراً بالإفراج الشرطي ، بينما في الحالة الأولى : يكون رفض الإفراج الشرطي هو النتيجة الحتمية لسلوكه السيئ . [٣] هل السجن وُكِّف عليه جزاءات إدارية لدخل السجن ، أثناء تنفيذ العقوبة ؟ ، و ما هي هذه الجزاءات ؟ ، و معلوم أن هناك لائحة بالمسجون تحدد الجزاءات التي توقع على المسجونين ، و هي معتمدة بالقرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ م و صادرة من مدير عام مصلحة السجن ، بالقرار الإداري رقم ١ لسنة ١٩٦٦ م ، و مرفقة بكتاب دليل العمل بالمسجون ، و يمكن لمن يرغب في الاطلاع على تلك الجزاءات أن يرجع إلى المواد من ٨١٠ ، بالفصل الرابع و العشرين ، و الخاص بتأليب المسجونين من ص ٨٧ حتى ص ١١٩ ، و راجع مؤلفنا الاستجوابات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

نتيجة الفحص :-

- رفض الإفراج الشرطي عن السجن نظرًا لأن مسئلكه لدخل السجن لا يوحى سوى باستفحال و تضخم خطورته الإجرامية ، مما يؤكد أن مسئلكه خارج المؤسسة العقابية لَن يكون سوى استكمال لمسيرته الإجرامية التي بدأها قبل سجنه و استمر بها أثناء تنفيذهِ للعقوبة ، و لهذا يصبح الإفراج الشرطي عنه نوعاً من اللعب الأمني الذي لا طائل من وراءه (١) .

الرأي :-

- عدم الموافقة على الإفراج الشرطي للسجين _____
- عرض بأمل التفضل بالإحاطة ، و الموافقة على مقابلة مسئلة السجن بما انتهى إليه الرأي ،،،
- تحريراً في / / م -

مفتش المباحث الجنائية

عميد /

سيراج الدين الترويني

- رأي مدير المباحث الجنائية : الموافقة على الرأي .

- رأي مدير عام مصلحة الأمن العام : الموافقة على عدم الإفراج الشرطي .

(١) يشترط القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ م بشأن تنظيم السجن : لإقرار فكرة الإفراج الشرطي عن سجين أن يكون سلوك المحكوم عليه لدخل السجن داعياً إلى الثقة في التقويم ، و ذلك أن الإفراج الشرطي هو المكافأة له على حسن مملكه أثناء تنفيذ العقوبة المنصبي بها عليه ، و من ثم لا يكون للإفراج محل إذا لم يثبت سلوكه الحسن خلال فترة التنفيذ ، و لمزيد من التفصيلات يرجع مؤلف الدكتور / ملون سلامة ، قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٠ م ، ص ٧٨٨ ، دكتور / فوزية عبد الصخر ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ ، و يرجع في هذه الحالة التي رفض فيها الإفراج الشرطي ملف المحكوم عليه حسين توفيق محمد ، و شهرته حسين دركولا ، في القضية رقم ٣٨٢ جنابات لموسكي سنة ١٩٧٣ م ، و قد تمت بفحص هذه الحالة حال علمي مفتشاً للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية ، كنا يرجع مؤلفنا الاستجوابات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ و ما بعدها .

خطة بحث في قضية قتل عمد

أولاً : فحس نتيجة التشريع مع الطبيب الشرعي :-

- أ - ضابط للانتقال إلى المشرحة ، و مقابلة الطبيب الشرعي ، و عرض ظروف القضية عليه ، قبل أن يبدأ الطبيب التشريح^(١).
- ب - مرافقة الطبيب الشرعي أثناء قيامه بالتشريح ، و محاولة للتوصل إلى تحديد أي معلومات مع الطبيب الشرعي أثناء فض هذه الأحرار المحتوية على ملابس للضحايا .
- ج - الحصول على بيان الإصابات التفصيلية في الجثة ، و أوصافها و تحديد الآلة المستخدمة فيها ، و أوصاف هذه الآلة ، و تاريخها ، و الإصابات الحيوية ، و غير الحيوية ، مع تحديد السبب المباشر الذي أودى بحياة الضحايا ، كل على حدة^(٢).
- د - الاستئصال صحبة الطبيب الشرعي إلى محل الحادث إذا تطلب الأمر ذلك ، و إعادة المعاينة في حضوره ، مع تحديد كل الأثار التي عثر عليها في مسرح الجريمة ،

(١) إن الدور الحقيقي لضابط المباحث الجنائية يجب أن يبدأ من طولة تشريح جثة الضحية ، من وجهة الفنية ، و لأن الدور الفعلي للطبيب الشرعي يستكمل بمعاينة مسرح الحادث ، أو بعد إتمام التشريح يقوم بزيارة لمسرح الجريمة ، لمناظرته ، لمزيد من التفصيلات ، راجع مؤلفنا ، مفاح و قلة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) يَصْنَعُ بالإصابات الحيوية : الإصابات التي حدثت حال حياة الضحية و قبل إزهاق روحه ، بينما الإصابات غير الحيوية فهي : ما وقعت بعد إزهاق روح المجرى عليه ، راجع المرجع السابق ، ص ٧٠ . هلمش^(١) ، و كنا نذكر / بحى شريف و آخرون ، الطب الشرعي و الفوليس الجنائي ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب و الأجهزة الطبية ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، طبعة سنة ١٩٦٩ م ، ص ٣٢٧ .

وَمَا تَمَّ فَحَصُهُ بِمَعْرِفَةِ خَبَرَاءِ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي .

ثانياً : الفصل المشترك مَعَ خَبَرَاءِ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ :-

أ - خَبَرَاءُ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي شُعْبَةُ فَحَصِ الْأَلَاتِ لِفَحْصِ كَالُونِ الشُّقَّةِ ، وَ تَحْدِيدِ مَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ فَتْحُهُ بِمِفْتَاحٍ أَصْلِي ، لَمْ يَفْتَحْ بِمِفْتَاحٍ مُقَدَّرٍ أَوْ مُصْطَنَعٍ .

ب - خَبَرَاءُ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي شُعْبَةُ الْفَحْصِ الْبَيُولُوجِي ، لِتَحْدِيدِ أَثَارِ الدَّمَاءِ الْمَعْثُورِ عَلَيْهَا فِي الشُّقَّةِ مَسْرَحِ الْجَرِيمَةِ ، وَ رَفْعِ هَذِهِ الْعِيْنَاتِ ، وَ فَحْصِهَا ، وَ تَحْدِيدِ فَصِيلَتِهَا بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ تَصْوِيرُهَا فِي مَوْقِعِ الْعُثُورِ عَلَيْهَا .

ج - خَبَرَاءُ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي ، شُعْبَةُ التَّصْوِيرِ الْجَنَائِي ، لِتَصْوِيرِ مَسْرَحِ الْحَادِثِ قَبْلَ قِيَامِ أَحَدٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْمُلْكَةِ الْقَضَائِيَّةِ (النَّيَابَةِ الْعَامَةِ) بِإِجْرَاءِ الْمَعَايِنَةِ ، وَ عَرْضِ تَقْرِيرِ مَصْصُورٍ عَنْ مَسْرَحِ الْجَرِيمَةِ ، وَ أَمَاكِنِ الْعُثُورِ عَلَى الْأَثَارِ الْمَرْغُوعَةِ ، وَ مَوْضِعِ الْجَنَّةِ عِنْدَ الْوُصُولِ لِلشُّقَّةِ .

د - خَبَرَاءُ شُعْبَةِ لِّلرَّسُومِ الْهَنْدَسِيَّةِ ، لِإِعْدَادِ رَسْمِ كَرْوَكِي لِبَيَانِ تَقْسِيمَاتِ الشُّقَّةِ مَسْرَحِ الْحَادِثِ ، وَ طَرِيقِ الدَّخُولِ إِلَيْهَا ، وَ النُّوَافِذِ وَ الشُّرُفَاتِ وَ ارْتِفَاعِهَا عَنْ أَرْضِيَّةِ الطَّرِيقِ ، وَ قَرِيبَهَا أَوْ بَعْدَهَا عَنْ مَوَاسِيرِ الصَّرْفِ الصَّحِيحِيِّ لِلْعَقَارِ مَحَلِّ الْحَادِثِ .

هـ - خَبَرَاءُ فَحْصِ الْبَصْمَاتِ لِتَحْدِيدِ أَثَارِ الْبَصْمَاتِ فِي مَخْتَلَفِ أَرْجَاءِ الشُّقَّةِ ، وَ مَعَالِجَةِ هَذِهِ الْأَثَارِ بِمَا يَسْمَحُ بِرَفْعِهَا رَفْعاً صَحِيحاً مِنْ أَمَاكِنِهَا ، وَ تَصْوِيرِهَا ، وَ ذَلِكَ تَمْهيداً لِإِجْرَاءِ عَمَلِيَّةِ مَضَاهَاةِ الْأَثَارِ الَّتِي سَيَقْدُمُهَا فَرِيقُ الْبَحْثِ الْجَنَائِي فِي الْحَادِثِ مَحَلِّ الْفَحْصِ .

ثالثاً : الفصل المشترك مَعَ النَّيَابَةِ الْعَامَةِ :-

- ضَابِطٌ لِلانْتِقَالِ إِلَى مَسْرَحِ الْحَادِثِ ، وَ حُضُورِ انْتِقَالِ وَ مَعَايِنَةِ النَّيَابَةِ الْعَامَةِ ،

و تحرير تقرير تفصيلي يُعرض عقب ذلك^(١).

- للحصول على مذكرة النيابة العامة و الموجهة إلى الطبيب الشرعي لتسريح الجثة لتقديمها له عند الانتقال إلى المشرحة .
- تأمين انتقال عضو النيابة أثناء عملية المعاينة .
- التشرح التفصيلي لعضو النيابة العامة عند انتقاله ، و وضع تصور متكامل لما كان الوضع عليه عند أول انتقال من المباحث إلى مسرح الحادث .
- تحديد الأشخاص المقرر الاستماع إليهم في النيابة العامة عقب الإثنياء من المعاينة .
- الحصول على ملخص كامل لكل أقوال من أدلى بأقواله في محضر تحقيق النيابة العامة .

رابعاً : فحص العقار محل الحادث من حيث النقاط التالية :-

- ١ - وصف كامل للعقار .. عدد الطوابق ، عدد الشقق ، عدد الغرف في كل شقة ، هل له سطح ، هل يقم به أحد ، هل يمتد السطح ليتلاصق مع العقار المجاور ، طرق الدخول إلى العقار ، هل له بوابة حديدية ، هل تعلق هذه البوابة ليلاً ؟ ، من يحتفظ بالمفتاح ليده البوابة ؟ .
- ٢ - من يعبرس العقار محل الحادث ؟ .. اسمه ، حالته الاجتماعية ، من هي زوجته متى

-
- (١) حضور ضابط مباحث مع عضو النيابة العامة أثناء المعاينة " له أهمية خاصة " نظراً للأسبب التالية :-
 - أ - قد يعثر عضو النيابة العامة على دليل هام لم يظهر أمام ضابط المباحث في المعاينة الأولية . يُحوّل اتحاد البحث إلى فحص هذا الدليل ، و ربما أدى ذلك إلى الوصول إلى النتيجة المرجوة فوراً في تحديد شخصية الجناة .
 - ب - قد يحدث أن يضلف أثر جديد إلى مسرح الحادث ، لم يكن موجوداً أصلاً في المعاينة الأولية ، مثل وجود حقيبة متروكة في الشقة ، و يشير ضابط المباحث إلى أن هذه الحقيبة المظور عليها هي خلسة بخير . فحص الأدلة الجنائية ، و التي تركها سبواً أثناء عملية رفع البصمات .
 - ج - قد ينجلي أحد المشتبهين في القضية بمطومات هامة لعضو النيابة العامة بمجرد ظهوره في مسرح الحادث المعاينة ، و قد يؤثري استمرار هذه مطومات في تحديد شخصية الجاني في هذا الجثث فوراً .

تزوجها ، هل لهُ أولاد ، أسماؤهم ، سمعته العلمية ، سمعة أولاده و زوجته ، هل لهُ نشاط جنائي سابق (الكشف الفني الجنائي) ؟ .

٣ - أسماء السكان تفصيلياً .. (الاسم رباعياً ، تاريخ و محل الميلاد ، المينة ، رقم البطاقة الشخصية أو العائلية) ، سمعتهم ، أسماء المترددين الدائمين على العقار مثل : المكوجي ، بائع الخبز ، كشاف الكهرباء ، عمال التليفون ، السباك ، الكهربائي بائع الصحف ، بائع اللبن ، جامع القمامة .

٤ - هل لعقار جراح ؟ .. من هو حارزه ، من هم عماله ، الكشف الفني على من تغيب منهم بعد الحادث ، سمعتهم ، من هو القادم الجديد ؟ .

٥ - من يقيم مع الضحايا ؟ .. أسماؤهم ، و محل و تاريخ ميلادهم ، و مؤهلاتهم ، و سبب إقامته ، أو إقامتها في الشقة محل الحادث ، علاقته بالضحايا ، سمعتهم ؟ ، الكشف الفني الجنائي ، مع تحرير فيشة بصمات لكل منهم لمضاهاته على الآثار المرفوعة .

٦ - المترددون على شقة الضحايا .. من هم ؟ ، أسماؤهم ، محل و تاريخ ميلادهم ، محل إقامتهم ، علاقته بالضحايا ، المعاملات المالية و الشخصية ، سمعتهم ، الكشف الفني الجنائي ، آخر تردد عليهم ، و تحرير فيش و تشبيه ليهم جميعاً .

خامساً : فحص الضحايا :-

- من هم الضحايا ؟ .. أسماؤهم ، و تواريخ ميلادهم ، مؤهلاتهم ، حالتهم الاجتماعية ، اسم الزوج أو الزوجة ، أسماء الأولاد ، أعمالهم ، وظيفتهم ، مكان العمل لكل ضحية .

- منذ متى يقيمون في العقار ؟ .

- السمعة العلمية لكل ضحية على حدة .

- السمات الشخصية لكل منهم .. (الحرص الشديد في التعامل مع الآخرين ، الانفتاح

على الآخرين ، باب شقة لا يغلَق أبداً إلا عند النوم ، كثيرو للمشاكل مع الغير ،

تعاملات مالية متعددة مع الآخرين ، الجشع ، طيبة القلب ، الشراسة ، هوبة إثارة للمشاكل أو تجنب المشاكل ، معتادو التردد على قسم الشرطة لتعدد وقائع التشاجر مع الغير ، يمكن تحديد بعض من هذه المحاضر لمعرفة أسماء أطراف هذه الوقائع) .

- الكشف الفني الجنائي حسب نوعية السمعة .
- عملاء مسروقات .. كشف فني جنائي من قسم التسجيل الجنائي بإدارة البحث الجنائي ، ومصلحة الأمن العام .
- نشاط تزيف عملة .. كشف فني من الأموال العامة في إدارة البحث الجنائي ، ومن الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة .. بالوزارة .
- نشاط مخدرات .. يتم للكشف من قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائي ، ومن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .
- نشاط آداب .. يتم للكشف فنياً من قسم جرائم الآداب بالمديرية ، ومن الإدارة العامة لحماية الآداب .. بالوزارة .
- وهكذا ____ .
- فحص السكن السابق لهم ، ومن هم أقرب الأصدقاء لهم ، أسماء الأشخاص الذين يترددون عليهم من هذا السكن السابق ، أسماء من كان لهم مشكل معهم ، وما تزال لها ذيول مستمرة معهم حتى الآن .
- المعلومات المتوافرة عن أي موضوع لدى قريب ، أو صديق ، أو جار للضحايا في السكن السابق .. كواقعة تهديد سابقة ، زواج أو مشروع زواج فاشل ، حمل سفاح سابق ____ وهكذا .
- على من كانوا يترددون لعلاجهم طبياً ، وما هي الأمراض التي كانوا يعالجون منها (حمل سفاح مثلاً) .
- هل سبق وأن أفضت أيأ من الضحايا لطبيبها بأي علاقات لها مع الآخرين ، وترتب

عليها الحمل المباح ، لم لا ؟ .

ملاحاً : تفتيش شقة الضحايا .

- المطلوب من عملية التفتيش ما يلي :-

أ - تحديد أي مستندات تكون موجودة .. قد تحدد ثمة علاقة تجارية ، أو مديونية مع آخرين يكون من مصلحتهم التخلص من الضحايا .

ب - تحديد أي فواتير لشراء أجهزة كهربائية بأوصافها قد تكون محلاً للسرقه في هذا الحادث ، حتى يمكن النشر عنها في حالة تعرضها للسرقه .

ج - تحديد أي خطابات ، أو لوراق قد تحتوي على تهديد لحياة المجني عليهم .

د - تحديد أي صورة فوتوغرافية أو اشرطة فيديو قد تحدد أسماء أو شخصيات أشخاص قد تكون لهم علاقة بالحادث ، إما بصفتهم جناة ، أو بصفتهم شهوداً ، أو مصادر تقم أي معلومات قد تكشف عن الجناة .

هـ - تحديد أسماء الأصقاء من خلال أجنده التليفون التي يحتفظ بها المجني عليهم ، و من خلال هذه الأجنده يمكن تحديدهم قطعياً ، و الاتصال بهم لاستدعائهم .

و - النقاط أي منكرات شخصية للمجني عليهم قد تساعد في كشف و تحديد أي لشخاص لهم علاقة بالحادث .

ز - البحث في اليوم الصور الذي قد يكتشف مسلماً شخصياً للمجني عليهم .. مثال ذلك احتفاظهم بصور عارية ، أو لوضاع جنسية مما يؤكد مسلكتهم للشخصي في الحياة .

ح - البحث بالأدراج في اللوايب عن الأدوية التي اعتاد الضحايا تناولها ، فقد يسفر ذلك عن الشعور على أدوية منشطة جنسياً ، أو للعلاج من مرض جنسي معين ، مما يؤكد طبيعة مسلكت المجني عليهم .

ملاحاً : تحديد أدوار أعضاء فريق البحث :-

١ - العقيد : _____ مفتش المباحث .. منطقة العقار محل الحادث .

- ٢ - العقيد : _____ رئيس وحدة النفس .. الطبيب الشرعي .
- ٣ - العقيد : _____ رئيس مجموعة المسكن .. التعامل مع خبراء المعمل الجنائي .
- ٤ - المقدم : _____ رئيس وحدة المباحث بالقسم ، الانتقال مع النيابة العامة ، وحضور المعاينة ، والتحقيق كاملاً ، سواء في التلبية أو القسم .
- ٥ - المقدم : _____ من مجموعة النفس .. رئيساً لفريق الاستجواب .
- ٦ - الرائد : _____ ضابط مباحث القسم .. ضابط مساعد لرئيس فريق الاستجوابات .
- ٧ - النقيب : _____ ضابط مباحث القسم .. ضابط مُسجِّل بفريق الاستجوابات .
- ٨ - السنيب : _____ ضابط مباحث المجموعة النوعية (مساكن) .. ضابط مسجل لفريق البحث الجنائي .

- ٩ - الرائد : _____ من مباحث المديرية .. العقار محل الحادث .
- ١٠ - الرائد : _____ من مباحث المديرية .. الشقة محل الحادث .
- ١١ - الرائد : _____ من مباحث الفرقة .. أسرة الضحايا ، والسكن السابق .
- ١٢ - الرائد : _____ من مباحث الفرقة .. الكشوف الفنية الجنائية من إدارة المعلومات بالمديرية ، ومن الحاسب الآلي بالأمن العام ، والإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، والإدارة العامة لحماية الأدب .

ثامناً : تحديد احتمالات الطغث :-

- أ . تحديد الدافع للجريمة :-
- الاحتمال الأول :- أن يكون الدافع للجريمة الانتقام ، وذلك يؤيده ما يلي :-
- تعدد الإصابات في جثث الضحايا .
- بشاعة لنتائج الجريمة للحادث .
- عدم سرقة أي متعلقات من داخل الشقة ، رغم وجود أجهزة كهربائية و مبالغ نقدية في متناول الجناة .

- وجود عدة علاقات جنسية للضحايا مع آخرين ، وَ توفر الباعث الدافع لدى أهلية أولئك الضحايا .

- الاحتمال الثاني :- أن يكون الدافع للجريمة هو السرقة ، وَ ذلك يؤيده :-

- اختفاء بعض المصوغات من المجني عليهم .

ب - تحديد عدد الجناة :-

- الاحتمال الأول :- تعدد الجناة ، وَ يؤيده ذلك ما يلي :-

- قوة بنيان الضحية الأولى وَ الثانية ، مما يؤكد أن الجاني لا يمكنه السيطرة على الاثنين في وقت واحد وَ قتلها ، دون مقلومة ، أو استغاثة على الأكل .

- تعدد الإصابات في المجني عليهم . فقد قرر الطبيب الشرعي تعدد الإصابات في كل جثة من جثث الضحايا الثلاث ، فضلاً عن الطريقة التي تم بها عقد الحبل على الجثة الأولى وَ الثانية ، بما يؤكد تنامي عدد الأشخاص القاتمين بتوثيق الحبال ، وَ جنبهما ، وَ عدها على النحو الوارد تفصيلاً في تقرير الطبيب الشرعي .

- تأكيد الطبيب الشرعي من عدم وجود أي سوانل منومة أو مغلفة في متحصلات أعضاء الضحايا ، مما يشير إلى أنهم كُنْ يقظات عند التحدي عليهن ، وَ طعنهن ، وَ ضربهن .

- السيطرة على مسرح الحادث أثناء عملية القتل ، وَ عدم سماع أحد الجيران لأي صوت استغاثة ، أو نحيب ، أو صراخ أثناء الضرب وَ القتل مما يؤكد السيطرة الكاملة ، وَ تكميم الأقنواء أثناء التحدي رغم الطبيعة الشعبية للمنطقة وَ انفتاح النواظ ، وَ قرب المساكن من بعضها في محل الحادث .

- الاحتمال الثاني :- الجاني واحد فقط .

- هذا الاحتمال ضعيف جداً ، وَ احتماليته لا تخرج عما يلي :-

- أن يكون الجاني معزولاً لإحدى الضحايا ، وَ انفرد بها على علم من الضحية الثانية ، وَ أثناء الانفرد قتلها دون أن تشعر به الثانية ، ثم انفرد بالثانية ،

وَ غَافِلَهَا ، وَ قَلَهَا أَيْضاً . لَمَّا الضَّحِيَّةُ الثَّلَاثَةُ قَهِي طِفْظَةً فِي الْخَامِسَةِ عَشْرٍ
مَشْلُوبَةً ، وَ صَمَاءُ بِكَمَاءٍ مَوْجُودَةٍ فِي غُرْفَةٍ بِفَرْدِهَا ، وَ يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَكِبَ الْجَانِي
جَرِيْمَتَهُ بِهَا دُونَ أَنْ تَسْتَعِيْثَ .

- هَلِ الْجَنَآةُ مَعْرُوفِيْنَ لِلضَّحَايَا ؟

- الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ :- أَنْ يَكُوْنَ الْجَنَآةُ عَلَى مَعْرِفَةٍ جَيِّدَةٍ بِالضَّحَايَا ، وَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَلِي :-

- أَنْ الدَّخُولَ لِلشُّقَّةِ تَمَّ بِطَرِيقَةٍ مَشْرُوعَةٍ .

- أَنْ وَجُودَ الضَّحِيَّتَيْنِ فَعَلًا فِي الشُّقَّةِ يَشُدُّ مِنْ لُزْرِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخَرَى ، فَلَوْ كَانَ الْجَنَآةُ
غُرْبَاءُ ؛ لَاسْتَفَافَتَا إِحْدَاهُمَا مِنْ إِحْدَى الشُّرُفَاتِ .

- الْجَرِيْمَةُ تَمَّتْ فِي فَتْرَةٍ تَوَاجَدَ فِي السَّكَنِ مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْجَنَآةَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنْ لَيْثًا مِنْ
الضَّحَايَا لَنْ تَمْنَعَ فِي دُخُولِهِمْ لِلشُّقَّةِ ، وَ الْإِنْفِرَادُ بِأَيِّ مِنْهُنَّ .

- الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي :- الْجَنَآةُ غَيْرُ مَعْرُوفِيْنَ لِلضَّحَايَا .

- هَذَا الْإِحْتِمَالُ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَ لَكِنَّهُ مَطْرُوحٌ نَظَرًا لِمَا يَلِي :-

- أَنَّ بَابَ شُقَّةِ الضَّحَايَا لَا يَفْلُقُ مَطْلَقًا ، وَ أَنَّهُ مَفْتُوحٌ دَلْمَا وَ يَتَرَدَّدُ عَلَيْهِنِ أَيُّ شَخْصٍ .

- أَنَّ سَمْعَةَ الضَّحِيَّتَيْنِ سَيِّئَةٌ ، وَ أَنَّهُمَا يَسْتَقْبِلَانِ أَيُّ طَالِبٍ مَتْعَةً لِلتَّرَدُّدِ عَلَيْهِمَا .

- كَثْرَةُ عِلَاقَاتِ الضَّحِيَّتَيْنِ وَ تَتَعَبُهَا ؛ مِمَّا يَدْفَعُ كُلَّ طَالِبٍ رَغْبَةً فِي الْمَتْعَةِ لِلتَّرَدُّدِ
عَلَيْهِنَّ وَ مِيْحَسَنَ اسْتِقْبَالِهِ .

تَهْرِيرًا فِي / / / م .

مُقَشِّشُ الْمُبَاحَثِ الْجِنَانِيَّةِ

عَمِيدُ /

سِرَاجُ الدِّينِ الرَّؤُوسِي

تَقْرِيرٌ

المَوْضِعُ

- جَرِيْمَةُ قَتْلِ بِإِثْرَةِ قَسَمِ شَبْرَا الْخِيْمَةِ ، وَ الْمَحْرَرِ عَنْهَا الْقَضِيَّةُ رَقْم ٣٠٥٤ جَنَائِزَاتِ قَسَمِ شَبْرَا الْخِيْمَةِ لِسَنَةِ ١٩٩٠ م^(١).

التَفْصِيْلَاتُ

مَضْمُونُ الْبَلَاغِ

- بِتَارِيخِ ١٩٩٠/٥/١٢ م تَبْلَغُ لِقَسَمِ شَرِطَةِ شَبْرَا الْخِيْمَةِ .. بِعَثُورِ الْأَهَالِيِّ عَلَى جَنَثٍ ثَلَاثٍ مِنَ السِّيْدَاتِ فِي إِحْدَى الشُّقَّ السَّكْنِيَّةِ بِمَنْطَقَةِ (عَزْبَةِ عُثْمَانَ) ، وَ كَانَ أَوَّلَ خِيْطٍ لِلْبَلَاغِ هُوَ مُشَاهَدَةُ مُتَرَدِّدٍ عَلَى الْحَقَارِ رَقْم ١٢ حَارَةً أَبُو شُعْبَانَ لِأَثَارِ دِمَاءٍ عَلَى سَلَامِ الْحَقَارِ ، تَبْدَأُ مِنْ مَدْخَلِ الْمَسْلَمِ وَ تَنْتَهِي أَمَامَ بَابِ شُقَّةٍ بِالْأُورِ الثَّلَاثِي بَعْدَ الْأَرْضِيِّ ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَابَ غَيْرَ مَغْلُوقٍ ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الشُّقَّةِ الَّتِي تَطْلُوهَا ، وَ أَلْبَغَ صَاحِبَهَا بِمَا شَاهَدَهُ ، فَعَلَا مَعَهُ لِلشُّقَّةِ حَيْثُ عَثَرَ عَلَى أَثَارِ الدِّمَاءِ فَعَلَا ، فَأُبْلَغَ بِأَقْيَ السَّكَّانِ ، وَ قَامَ لِحَدْمِهِمُ بِالْإِدْخَالِ لِلشُّقَّةِ ، فَعَثَرَ عَلَى جَنَّةٍ عَلَى الْمَرِيرِ ، وَ أُخْرَى عَلَى

(١) لِمَزِيدٍ مِنَ التَّفْصِيْلَاتِ فِي هَذَا الْحَدَثِ ، رَاجِعْ مُؤَلَّفَاتِي ، سَفَاحَ وَ قَتْلَهُ ، مَرْجِعُ سَلِيْقٍ ، مِنْ ص ٢١٧ : ٢٣٧ .

الأريكة فأسرع خارجاً حيثُ تم إخطار الشرطة .

الانتقال والحادثة :-

١- عزيزة عثمان محل الحادث منطقة سكنية مزدحمة جداً ، و شوارعها ضيقة ، و بها مناطق يحتاج الفرد فيها إلى السير راجلاً لمسافة لا تقل عن كيلو متر حتى يصل إلى مسكنه ، فالأزقة لا تسمح بسير السيارات مطلقاً .

٢- الزقاق الموجود فيه هذا العقار ضيق جداً ، لدرجة نجد فيها الوقت في الشُرقة يستطيع أن يقفز إلى الشُرقة المقابلة من نفس الزقاق دون أن يتعرض للخطورة ، كما أن السيدة التي تقف في النافذة تتحدث إلى جاريتها الأخرى في الشُرقة، لو النافذة الأخرى كما لو كانت تجلس إليها في نفس الغرفة .

٣- العقار محل الحادث يتكون من ثلاث طوابق ، كل طابق به شقة واحدة على مساحة أربعين متراً تقريباً ، و هو من الطوب الأحمر ، السقف من الخرسانة المسلحة ، و يطل على باب من الحديد للكريتال ، و يستخدم بالإضافة إلى الكالون الأوسط جنزير حديد قوي و كالون لطاق الباب يومياً (ليلاً) .

٤- توجد شقة بالدور الأرضي ، و لا توجد محلات تجارية ، لو كشاكش قريبة ، لو محلات طعام في مواجهة لو جانب العقار .

٥- الدور الأول به أسرة مكونة من زوج و زوجته و طفلة لهما .

٦- الدور الثاني تقيم فيه الأسرة التي تعرض أفرادها الثلاثة للقتل ، و هذه الشقة مكونة من غرفتين ، و مطبخ ، و دورة مياه ، و يطل عليها باب من الخشب ضلعة واحدة يفتح للدخل ، و مركب على عين سحرة صالحة للاستعمال ، و قد وجد هذا الباب سليماً ، و لكنه مفتوح .

٧- بالولوج للداخل الشقة تعين ما يلي :-

- الشقة مكونة من غرفتين وصالة على النحو التالي :-

- غرفة نوم مساحتها ٣ م × ٢,٥ م تقريباً على يمين الدخول من باب الشقة مباشرة ،

و وجد بها سرير يلتصق بالحائط ، و تلوه نافذة مفتوحة ، و على السرير وجدت جثة

لسيدة تبين أنها تُدعى _____ و هي أرملة تبلغ من العمر خمسين عاماً تقريباً

مُنْجأة على ظهرها ، و موثوقة اليدين و القدمين بلمستعمال حبل من البلاستيك الأصفر

للون ، و مجدول و ملقوف على اليدين من منطقة المعصمين ثلاث مرات ، و مربوط

بثلاث عقد تشير إلى قوة من قلم يربطها لو تعدد القاتمين . لما الرباط الموجود على

القدمين فهو أيضاً من نفس النوع من الحبال ، و هو البلاستيك الأصفر المجدول ،

و قد قُسم الجاني بِلَفِّهِ على منطقة السمانة للسائقين ، و حتى مفصل القدم و بطريقة

منتظمة ، ثم قُسم بعده بأربع عقد ، حتى يتعذر فكها ، و يضمن تنفيذ حركة الضحية .

- انضم معهم بإيثاروب من القماش الذي اعتادت السيدات من الطبقة المتوسطة وضعه على

رؤوسهن ، و قد قُسم الجاني بوضع هذا الإيثاروب بعد جلته على القم و ربطه كحلجم

من الخلف ، بما يعوق حركة الفك تماماً في حالة محاولة الصراخ ، كما قُسم الجاني

يربطه عدة عقد من الخلف ، و بطريقة توحى بالاطمئنان في الحركة بمصرح الحادث .

- الجثة ترتدي ملابس النوم العادية ، و هي عبارة عن قميص من قماش القطن مقلم

بالطول باللون الأسود و الأخضر و الأبيض ، طويل حتى نهاية الساقين ، بأكمام

طويلة ، و فتحة مثانة الشكل من الصدر ، و قد تبين أن الجثة لسيدة مثانة البدن ،

و بها آثار نزيف شديد لدمائها على الملابس و أغلبية السرير ، و وضع وجود إصابة

غائرة في الوجه من الجهة اليمنى ، و نزيف من الأنف ، و جرح بأعلى الركبة

اليمنى ، و هو الجزء من جسدها الذي يمكن مناظرته بدون كشف باقي أجزاء الجثة

(احترماً لكونها أنثى) .

- بجوار هذا السرير الموجود عَلَيْهِ هَلِمَ الْجَنَّةَ وَجِلْدًا أَرِيكَهَ أُخْرَى عَلَى يَسَارِ الدُّخُلِ إِلَى الْغُرْفَةِ ، وَ عَلَيْهِ جَنَّةٌ لَأُنْثَى أُخْرَى فِي الْعَقْدِ الثَّانِي مِنْ عَمَرِهَا ، مَسْجَاةٌ عَلَى ظَهْرِهَا بِمَلَابِيسِ النَّوْمِ ، وَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ قَمِيصٍ مِنَ الْقَمَائِشِ الْقَطَنِيِّ (لِكَسْتُور) طَوِيل . وَ مِنْ النَّوْعِ الْمُقْلَمِ بِالْوَرْدِ الصَّغِيرِ ، أَرْضِيئَتَهُ صَفْرَاءُ وَ الْوَرْدُ الصَّغِيرُ الْأَخْضَرُ وَ الْأَحْمَرُ ، وَ هِيَ مِنَ النَّوْعِ ضَعِيفِ الْبُنْيَةِ طَوْلُهَا حَوْلِي ١٦٠ سَم تَقْرِيبًا ، شَعْرُهَا طَوِيلٌ بُنْيٌ ، وَ لَوْنُ الْبَشْرَةِ يَمِيلُ إِلَى الْقَصْحِيِّ .
- اتَّضَحَ وَجُودُ إِبْصَابَاتٍ عَلَى السَّفْعِ السَّالِي : جَرَحَ غُلْظَرٌ بِمُؤَخَّرَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجِهَةِ الْيَمْنَى ، وَجِئَتْ أَثَارُ دِمَاءٍ كَثِيرَةٍ عَلَى فَرْشِ الْأَرِيكَةِ ، كَمَا عُرِّجَ عَلَى إِبْرَازَاتٍ كَثِيرَةٍ مُخْتَلَفَةٍ لِسُفْلِ الْجَنَّةِ ، (وَ قَدْ اتَّضَحَ فِيمَا بَعْدَ أَنْ هَذِهِ الْجَنَّةُ لِابْنَةِ الْقَتِيلَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَفْسِ الْغُرْفَةِ وَ أَنَّهَا كَانَتْ تَعَانِي مِنْ شَلَالٍ لَطْفَالٍ كَامِلٍ) .
- وَجَدَ دَوْلَابَ خَشَبٍ بِضَلْفَتَيْنِ ، وَ تَسْرِيجَةً لَمْ تَقْعُ أَذْرَاجُهَا ، أَوْ يُقْتَضَى مَا فِي مَحْتَوِيَّاتِهَا .
- عَلَى يَسَارِ هَذِهِ الْغُرْفَةِ وَجِئَتْ غُرْفَةٌ أُخْرَى تَفْصِلُهَا عَنْ الْغُرْفَةِ الْأُخْرَى طَرِيقَةً طَوْلُهَا حَوْلِي ثَلَاثَةَ أَمْتَارٍ تَقْرِيبًا ، وَ عَرْضُهَا حَوْلِي مِثْرَ تَقْرِيبًا ، وَ بِالْدُخُولِ إِلَى هَذِهِ الْغُرْفَةِ وَجِدَ أَنْ مَسَاحَتَهَا تَقَارِبُ الْغُرْفَةَ الْمُسَابِقَةَ (مَسَاحَتُهَا ٣ م × ٣ م تَقْرِيبًا) ، وَ هِيَ غُرْفَةُ نَوْمٍ أَيْضًا ، وَ تَبَيَّنَ أَنْ يَدْخُلُهَا سَرِيرًا عَلَى يَسَارِ الدُّخُلِ ، وَ وَجَدَ عَلَيْهِ جَنَّةً لِأُنْثَى أَيْضًا ، وَ تَبَيَّنَ أَنْ يَدْخُلُهَا سَرِيرًا عَلَى يَسَارِ الدُّخُلِ . وَ وَجَدَ عَلَيْهِ جَنَّةً لِأُنْثَى أَيْضًا فِي الْعَقْدِ الثَّلَاثِ مِنْ عَمَرِهَا ، وَ هِيَ مُلَقَاةٌ عَلَى الْأَرْضِ عَلَى جَانِبِهَا الْأَيْمَنِ وَ بِمَنَاطِرَتِهَا وَجِدَ أَنَّهَا : تَرْتَدِي مَلَابِيسَ النَّوْمِ ، عِبَارَةٌ عَنْ قَمِيصٍ مِنَ الْقَمَائِشِ الْخَفِيفِ (قَطَنِ) نَصَفَ كَمْ قَصِيرٍ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ ، قَمْحِيَّةُ اللَّوْنِ ، مُتَوَسِّطَةُ الْبَدَاةِ ، تَضَعُ طَلَاءَ الْأَطْفَالِ عَلَى أَنْفَاقِ يَدَيْهَا وَ قَدَمَيْهَا ، شَعْرُهَا طَوِيلٌ أَصْفَرُ اللَّوْنِ ، وَجِئَتْ أَثَارُ نَزِيفٍ شَدِيدٍ فِي الْمَنْطَقَةِ الَّتِي سَقَطَتْ فِيهَا الْجَنَّةُ ، وَ بِفَحْصِ الْجَنَّةِ جَيِّدًا تَبَيَّنَ : أَنَّهَا مَوْثُوقَةُ الْيَدَيْنِ

من الخلف بنفس الطريقة الأولى ، و لكن عدد لفات حبل البلاستيك سبع لفات ،
و من القدمين فقط دون السابقين كالأولى ، و عدد العقد ثماني عقد ، و قد عُدَّت خمس
عقد عنيفة .

- وجد إيثاريب حريمي أحمر اللون مما يوضع على رقاب السيدات كنوع من الإكسسوارات
من فماش النايلون ، و قد تم جذبه إلى الرقبة كوسيلة خنق لدرجة خرج معها اللسان
إلى خارج الفم ، كما برزت العينان .

- و قد وضع وجود إصابات أخرى على النحو التالي : جرح قطعي غائر بالجبهة من الناحية
اليمنى ، و عثر على كمية دماء أسفل الجثة بطريقة غطت ملابسها تماماً فضلاً عن
غطاء السرير ، و كليم الأرضية (السجادة) .

- بمناقرة اللولاب الخشبي الموجود في غرفة نوم القتيلة الثالثة ، وجد أنه مكون من
ثلاث ضلُف جميع محتوياته وجنت ملقاة على أرضية الغرفة ، كما وجد أن جميع
أغطية السرير و الأريكة مما لم تكن قد استُعملت و ملقاة أيضاً على الأرضية ، و قد
تلوثت بدماء المجني عليها الأخيرة .

- وجدت أريكة على يسار الدخول مباشرة و عليها أغطية وجد بها آثار نزيف دموي
في نهاية الطريقة (الممر الفاصل بين الغرفتين) ، توجد شُرقة تطل على الطريق
العام ، و تبين وجود بعثرة في بعض الملابس بجوار سرير الشُرقة ، يحتمل أنها كانت
موجودة على المنشر ، و نزعَت و لقيَ بها في أرضية الشُرقة ، و قد وجد أن المنشر
الموجود في هذه الشُرقة عبارة عن زوويتين من الحديد إحداهما على يمين الشُرقة
و الأخرى على يسارها ، وتوجد مجارٍ خمسة مواقع لحبال الغسيل ، (و قد تبين
وجود بقايا هذا الحبل) ، و هو من نوع حبال البلاستيك الشائعة الاستعمال من
اللون الأصفر المجدول ، و هي من نفس نوعية الحبل الموثق به الجثتان في مسرح
الحادث .

- باستكمال الطائفة وجنت غرفة صغيرة تُستَخدم كمطبخ صغير ، وَ لم نجد مَا يفيد في البحث ، كما وجد دورة مياه مِنَ النَّوع المسمى (بلدي) المستخدم في المناطق الشعبية ، وَ لم نجد مَا يفيد البحث وَ التحري .
 - تم اتخاذ إجراءات الطائفة الفنية بمعرفة خبراء العمل الجنائي ، وَ تولت النيابة التحقيق ، وَ قررت استدعاء الطبيب الشرعي لتفريح الجثث ليبيان الإصابات ، وَ سببها ، وَ الآلة المستخدمة ، وَ تاريخها ، وَ سبب الوفاة في كل حالة عَلَى حدة ، وَ تاريخ الوفاة .
- الكشف الطبي :-**

- تم نقل جثث القتلى إِلَى مشرحة النيابة ، وَ تولى التفريح مساعد كبير الأطباء الشرعيين ، وَ تبين من التفريح مَا يلي :-
- الجثة الأولى : تبين أن إصاباتنا عَلَى النحو التالي :-
- وجد بها ٣ ثلاثة جروح قطعية طويلة عميقة بالوجه ، وَ جرح أسفل الأذن اليمنى ، وَ جرح بالكف الأيمن ، وَ جرح بالذراع اليسرى .
- عدد أربع جروح طعنية بالبطن .
- عدد ثلاثة عشر جرحاً طعنياً بالجانب الأيمن .
- عدد أربع جروح طعنية في الظهر .
- جرح طعني أسفل الظهر .
- جرح قطعي بالإلية اليمنى .
- لتضع أن المعدة فارغة من الطعام ، وَ شعر العانة ، وَ الإبط مزال تماماً .
- سبب الوفاة :- إصابات طعنية بالصدر ، وَ الظهر ، وَ البطن نفثت للقلب ، وَ الرئة اليمنى ، مع وجود مظاهر لسفكسيا للخرق .
- الجثة الثانية :- تبين أن إصاباتنا عَلَى النحو التالي :-
- عدد ٩ " تسعة " جروح طعنية في الصدر وَ البطن .

- عدد ٢ جرحين قطعيين بالرسغ اليسرى .
- عدد ٢ جرحين كبيرين بالجانب الأيسر للوجه .
- تبين وجود طعام ، مضى عليه مباحة سابقة على الوفاة عبارة عن فاصوليا خضراء ، و لوز ، و قفل أخضر .
- سبب الوفاة : جرح نبحي بالعنق ، طعنات متعددة بالجثة ، و قد صاحب ذلك نزيف دموي غزير .
- الجثة الثالثة : وجدت بها الإصابات التالية :-
- عدد ٩ تسعة طعنات وخزعة في الظهر .
- جرح واحد طعني في الجانب الأيسر من البطن .
- عند ثلاثة جروح طعنية تحت الذراع اليسرى ، و جرح طعني أسفل منتصف القدمين (غير حيوي) .
- جرح طعني في الزور .
- جرحين سطحيين بالجانب الأيسر من الرقبة .
- جرح قطعي بالعمق ، و جرح هلاكي بأعلى فروة الرأس ، و جرح بأعلى فروة الرأس من الناحية اليسرى ، و جرح سطحي بالساق اليسرى .
- لا يوجد حمل ، و الرحم به كتومات .
- المعدة بها طعام يوافق الطعام الذي تناولته الضحية الثانية .
- سبب الوفاة : جرح نبحي بالعنق ، و نزيف دموي من إصابة مع وجود مظاهر لإسفكسيا الخنق ، و طعنات متعددة بالجثة (١) .

(١) تشير آثار الخنق إلى المؤهل التعليمي للجاني الذي ارتكب الحادث ، فإذا وجدت آثار الخنق كان ذلك دليلاً على أن الجاني غير متملم ، و قد حددت أسباب ذلك بالتفصيل في مؤلفي سفاح و قلة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

- تقرير العمل الجنائي :-
- أمكن لفريق العمل الجنائي رفع عدد من آثار البصمات بمصرح الطائفة على النحو التالي :-
- ١- أثر عبارة عَنْ جزء من بصمة رُفِعَ من عَلَى كلالون الشقة الرئيسي من الدخل .
- ٢- أثر عبارة عَنْ جزء من بصمة رُفِعَ من عليه سجلتر فارغة (ماركة روثمان) ، وَجَدَتْ وسط الملابس المبعثرة فوق السرير بحجرة النوم الموجودة عَلَى يسار الدخل للشقة .
- ٣- أثر عبارة عَنْ جزء من بصمة إصبع رُفِعَ من عَلَى قطعة مرآة زجاجية من نفس المكان المعثور بِهِ عَلَى عتبة السجائر الفارغة .
- ٤- أثران عبارة عَنْ جزء من بصمة رُفِعَا من عَلَى صورة فوتوغرافية ملونة لمشاهد من أفلام سينمائية ، عُثِرَ عليها لدخل كرتونة أسفل السرير بحجرة النوم للكائنة عَلَى يسار الدخل للشقة .
- ٥- أثر سداس عبارة عَنْ جزء من بصمة يد رُفِعَ من عَلَى الضلفة اليمنى للدولاب الملابس بالحجرة للكائن عَلَى يمين الدخل للشقة .
- تم رفع بصمات الضحايا الثلاث لاستبعادها من الآثار المرفوعة مِنْ مسرح الحادث .
- التهريرات والنقص :-
- تم وضع خطة بحث تستهدف الوصول إِلَى كشف غموض هَذَا الطائفة وَقَدْ أسفر الفحص عَنْ النتائج التالية :-

- ١- المقام محل الطائفة يتكون من ثلاث طوابق بخلاف الأرضي ، وَ تَقِيمُ فِيهِ ثلاث أسر :
- الأسرة الأولى : في الدور الأرضي ، وَلَمْ تَكُن موجودة في ساعة البلاغ وَ حَتَّى اليوم التالي ، وَ تحدد المكان الذي كَانَ فِيهِ أفراد الأسرة ، وَ هُوَ خارج الطابوقية في زيارة لأحد أقاربهم لحضور حفل زواج ، الأسرة الثانية : تقيم في الطابق الأول بعد

الأرضي ، وَ هِيَ الَّتِي تَعْرِضُ كُلَّ أَفْرَادِهَا لِلْقَتْلِ ، وَ الْأُمْرَةُ الثَّلَاثَةُ تَقِيْمُ بِالذَّوْرِ الْأَخِيرِ ، وَ هِيَ مَكُونَةٌ مِنْ مَوَاطِنَ مِصْرِي ، وَ مَعَهُ زَوْجَتُهُ ، وَ أَطْفَالُهُمَا الثَّلَاثَةُ .

٢ - الطَّلَاقَاتُ يَنْبَغُ أَسْرُهُنَّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهَا وَ الْأُمْرَةُ الَّتِي تَقِيْمُ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي تَكَادُ تَكُونُ مَقْطُوعَةً وَ لَا يُوْجَدُ قِصَالٌ بَيْنَهُمَا ، وَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ دَافِعًا إِلَى الدَّخُولِ فِي مَنَاقِضَاتِ مَعَ الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةُ عَنْ سَبَبِ الْإِبْتَعَادِ عَنْ هَذِهِ الْأُمْرَةِ ، وَ يَبِينُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمْرَةَ لِلْقَيْلَةِ ، يَتَزَلَّوْنَ مَعَهَا بَعْضُ الْأَمْخَاصِ ، وَ يَسْتَمِرُّونَ فِي التَّوَلُّدِ حَتَّى مَاعَةِ مَتَأَخَّرَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، مِمَّا يُؤْذِي إِلَى تَسَاوُلِ الْمَوَاطِنِينَ فِي الْمَنْطِقَةِ عَمَّا يَفْعَلُهُ لَوْلَاكَ لَزَلْتَرُونَ لَيْلًا حَتَّى الْقَجْرِ لَدَى أَسْرَةِ شَخْصٍ مُتَغَيِّبٍ عَنْ مَسْكَنِهِ ، وَ يَقِيْمُ خَارِجَ الْمَحْفَظَةِ .

٣ - فِي الطَّلَاقِ الْأَخِيرِ ، تُوْجَدُ أَسْرَةٌ مَكُونَةٌ مِنْ مَوَاطِنَ وَ زَوْجَتُهُ ، وَ تَرْتَبِطُ بِعَلَاَقَاتٍ جَيِّدَةٍ جَدًّا مَعَ الضَّاحِيَا ، حَيْثُ اعْتَادَتِ الضَّاحِيَةُ الثَّلَاثَةَ التَّوَلُّدَ لَدَيْهِمْ لِمَشَاهِدَةِ التَّلْفِيزِيُونِ وَ الْعُودَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى شَقَّتِهَا .

٤ - تَبَيَّنَ أَنَّ عَائِلَةَ هَذِهِ الْأُسْرَةِ يُدْعَى / _____ وَ هُوَ مِنَ الْعَامِلِينَ فِي طَلْفَةِ الْمَعْمَارِ فِي مَنَاطِقَةِ الْأَسْمَاعِيلِيَّةِ ، وَ لَا يَتَرَدَّدُ عَلَى أَسْرَتِهِ إِلَّا مَرَّةً شَهْرِيًّا ، وَ يَسْتَمِرُّ فِي ضِيَاغَةِ أَسْرَتِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى كَثَرِ تَقْدِيرٍ ، ثُمَّ يَسَافِرُ الْعُودَةَ إِلَى عَمَلِهِ .

٥ - تَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمْرَةَ الْقَيْلَةَ عِبَارَةٌ عَنْ :-

أ - الْوَالِدَةُ : وَ هِيَ فِي حَوَالِي الْخَمْسِينَ عَامًا ، وَ هِيَ سَيِّدَةٌ لِرُمْلَةٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرِ عَامًا ، وَ مَقِيْمَةٌ فِي هَذَا الْمَسْكَنِ مِنْ عَشْرِ سَنَوَاتٍ تَقْرِيْبًا .

ب - الْإِبْنَةُ : وَ هِيَ فَتَاةٌ فِي الْخَامِسَةِ عَشْرِ مِنْ عَمَرِهَا وَ مُصَابِيَةٌ بِالشَّلَلِ وَ لَا تَسْتَطِيعُ مَطْلَقًا ، وَ لَا تَسْتَخْدِمُ أَيَّ أَجْهَازٍ تَعْوِيْضِيَّةٍ لِلْمُسَاعَدَةِ فِي السَّيْرِ ، وَ تَقُوْمُ الْأُمُّ بِخِدْمَتِهَا ، وَ هِيَ لَا تَتَكَلَّمُ وَ لَا تَسْمَعُ ، وَ بَصَرُهَا ضَعِيفٌ جَدًّا .

ج - زَوْجَةُ الْإِبْنِ : وَ هِيَ الْمَوْجُودَةُ فِي غُرْفَةٍ مُنْفَصِلَةٍ فِي حَوَالِي الْخَامِسَةِ وَ الْعَشْرِينَ مِنْ عَمَرِهَا .

٦ - سبق وأن حدثت مشاكل أسرية بينَ الوالدة القليل وَ بينَ بعض أقاربها ، بسبب رغبة الوالدة في الحصول على مستحقات زوجها من ميراث لهُ في أرضه بمحافظة قنا ، وَ تطوّر النقاش بينها وَ بينَ أقارب زوجها إلى التهديد بالقتل بعد أن قامت الزوجة برفع دعوى قضائية ضدهم للمطالبة بهذه الحقوق ، وَ قدّ توعدّها بعض الأهلية بالقتل إذا استمرت في هذه الدعوى .

٧ - سبق وأن حدثت مشاكل أسرية بينَ زوجة الابن وَ بينَ الزوج وَ والدته بسبب رغبة الزوجة في الانفصال عن زوجها ، وَ تبين أن سبب هذه المشاكل التي استمرت لعدة سنوات هي عدم قدرة الزوج على ممارسة ولجبات الزوجية ، حيثُ تبين أن الزوج غير قادر على الجماع مع زوجته منذ الليلة الأولى ، بطريقة آدمية حتى إنه فض غشاء البكارة بإصبع يده ، وَ لم يُجدِ معه أي علاج ، وَ أن زوجته وصل بها الأمر إلى معارضة بذلك ، مما أدى به إلى تهديدها بالقتل على مسمع من الجيران .

- مدلولات العائنة :-

- من خلال العائنة لمصرح الحادث نستطيع أن نضع الاحتمالات التالية :-

أولاً: احتمالات الدافع :

الاحتمال الأول :-

- أهل الوالدة القليل من أقارب زوجها المتوفي بسبب الميراث ، وَ استحقاقها بعض الحقوق في محافظة قنا ، وَ دافع القتل بالتخلص منها ، فالخصومة موجودة بقوة لديهم ، خاصة مع سابقة تهديدهم لها ، وَ يكون التخلص من الضحية الثانية ، وَ الثالثة بمثابة قتل شهود واقعة القتل لها .

الاحتمال الثاني :-

- الابن الزوج بسبب معارضة زوجته لهُ بعدم قدرته على الجماع الجنسي ، وَ لكن يبقى السؤال : إذا كَانَ الابن هو القاتل فلماذا قتل لهُ وَ شقيقته ؟ هذا سؤال يجب على

من يقدم هذا الاحتمال أن يجيب عنه ، فهما كانت العلاقة بين الابن و والدته و وقفها إلى جانب زوجته ، فلا يمكن أن تصل علاقتهما إلى حد القتل .

الاحتمال الثالث :-

- أهلية الزوجة لرفض الزوج تطليق الزوجة ، و لكن إذا كان أهلية الزوجة هم القاتلون بعملية القتل ، فلماذا قُتلت الزوجة ؟ .

الاحتمال الرابع :-

- أن يكون القاتل لصاً قاتلاً الأسرة ، و قلم يقتل أحد أفرادها ، ثم فوجئ بظهور الضحيتين الأخرتين فلم يجد مفرأ من استكمال عملياته الإجرامية بقتل الثانية و الثالثة و هكذا ، لكن يدحض من هذا الاحتمال ما يلي :-

أ - الأسرة في شقة سكنية لا تظهر من ملامحها هي ، أو المنطقة الموجودة بها وجود أي علامات للشراء فيها ، بل على العكس من ذلك تماماً ، حيث تبدو علامات التواضع المادي واضحة جلية .

ب - وجدت حلي ذهبية في صندوق معصم الضحية الأولى ، فضلاً عن قرط ذهبي و سلسلة ذهبية فسي صدر للضحية الثانية ، لذا للضحية الثالثة فلم يعثر على أي مصوغات في رقبتهما أو في معصمها ، فإذا كان القاتل لصاً فلماذا لم يستولي على أي من هذه المصوغات ؟

ج - وجدت بعض الأجهزة الكهربائية ، مثل تسجيل ، و خلط ، و هي لثمن ما في الشقة ، و كانت واضحة الرؤية لأي شخص متردد ، و مع ذلك لم يستول عليها الجاني .

د - الدخول للشقة تم بطريق مشروع ، و لم يلاحظ أي عنف على باب الشقة بل إن الباب الرئيسي توجد به عين سحرية صالحة للاستعمال .

هـ - جميع منافذ الشقة من شرفة أو نافذة مطبخ ، أو حمام يستحيل دخول الجاني منها ، لأسباب عديدة .

و - البعثرة في دولا ب غرفة نوم الضحية الثالثة ، و هو الذي تعرض لمحاولة الجاني ،

لَوْ الْجَنَازَةُ بَعَثَتْهُ لِمَحْتَوِيَّاتِهِ ، فِي حِينَ أَنْ التَّمْرِيحَةَ وَ الدُّوَابَّ فِي الْغُرْفَةِ الْأُولَى ..
لَمْ يَبْثُ فِيهَا .

الاحتمال الخامس :-

- إِنْ الْجَانِي لَوْ الْجَنَازَةَ لَدِيهِمْ دَافِعَ الْقَتْلِ لَضَحِيَّةٍ مِنَ الضَّحَايَا الثَّلَاثِ ، وَ فَرَجَ أَنْ تَكُونَ
هِيَ الْوَالِدَةُ ، لَوْ زَوْجَةُ الْإِبْنِ ، وَ قَدْ تَمَّ الْإِجْهَازُ عَلَى الضَّحِيَّةِ الثَّلَاثَةِ لَخُوفِ الْجَنَازَةِ مِنْ
التَّعْرِفِ عَلَيْهِمْ ، لَوْ لَأَتَهُمْ مَعْرُوفُونَ فِي الْأَصْلِ لِهَذِهِ الْأَمْرَةِ ، وَ يَرْجَحُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ
لَا يَلِي :-

أَوَّلًا : تَضَامُلُ الْأَمَلِ فِي وَجُودِ دَافِعٍ لِلْقَتْلِ غَيْرِ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِبْعَادِ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ وَ الثَّانِي ،
وَ الثَّلَاثِ ، وَ الرَّابِعِ مُوقَّتًا .

ثَانِيًا : وَخَشْيَةُ الْإِسَابَاتِ الْمَوْجُودَةِ بِجَنَّةِ الضَّحِيَّةِ الثَّلَاثَةِ .. يَجْعَلُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ قَائِمًا لِأَنْ تَكُونَ هِيَ
الْهَدَفُ أَصْلًا ، وَ أَنْ الرَّغْبَةَ فِي الْإِنْتِقَامِ تَصْبِيحُ هِيَ الدَّافِعُ ، وَ لَكِنْ لِمَاذَا يَتَوَافَرُ هَذَا
الدَّافِعُ لَهَا ؟ ، وَ لِمَاذَا يَرْجَحُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مُوقَّتًا لِهَذِهِ السَّيِّدَةِ دُونَ الْأُمِّ ؟ .
رُجَّحَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ لَا يَلِي :-

١ - الْإِسَابَاتُ الشَّدِيدَةُ فِي رَأْسِ الضَّحِيَّةِ ، فَلَمْ يَكْتَفِ لِلْقَتْلِ بِتَوَجِيهِ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَانِئَةً ،
لَوْ رُبِطَ الْحَبْلُ عَلَى عُنُقِهَا وَ خَنْقُهَا ، وَ إِنَّمَا وَجَّهَ إِلَيْهَا عِدَّةَ ضَرْبَاتٍ مَمِيئَةٍ وَ بَوْحُشِيَّةٍ
لَدَتْ إِلَى تَفْتِيَتِ عَظْمِ الْجُمُومَةِ وَ تَنَازُرِ عَظْمِهَا عَلَى مَنَاطِقِ وَجُودِ الْجَنَّةِ .

٢ - لَفَ الْحَبْلُ عَلَى الْقَعْمَيْنِ ، فَهُوَ لَمْ يَكْتَفِ فِيهِ بِشَدِّ الْوُثَاقِ بِلَفَةِ لَوْ لَفْتَيْنِ ، وَ إِنَّمَا تَعَادَا
إِلَى لَفِ الْحَبْلِ إِلَى سَبْعِ مَرَّاتٍ حَوْلَ الْقَعْمَيْنِ ، وَ تَعَدَّدَتْ عِدَّةُ الْحَبْلِ إِلَى ثَمَانِي عِدَّةٍ ،
عَكْسَ الضَّحِيَّةِ الْأُولَى ، حَيْثُ اقْتَصَرَ عِدَّةُ لَفَاتِ الْحَبْلِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، وَ الْعِدَّةُ عَلَى
ثَلَاثِ عِدَّةٍ فَقَطْ ، بَرغمَ أَنْ الْجَنَّةَ الْأُولَى مَمْلُوءَةٌ ، وَ احْتِمَالُ الْمَقْلُومَةِ أَكْبَرُ ، فَهِيَ تَسْتَطِيعُ
أَنْ تَنْفَعُ أَيَّ شَخْصٍ يَحْلُوهُ تَكْتِيفُهَا لَوْ تَكْيِيلُهَا بِقُوَّةِ ، الْأَمْرِ الَّذِي يُوَكِّدُ أَنْ الْجَنَازَةَ أَكْثَرُ مِنْ
شَخْصٍ ، وَ بِقُوَّةٍ بَنِيَّةٍ غَيْرِ عَالِيَةٍ .

٣ - الجثة الوحيدة التي وُضِعَ عدم وجود مصوغات في معصمها أو رقبتهَا كَانَتْ جثة الضحية الثالثة ، عكس الضحيتين الأولى والثانية .

٤ - البعث الشديد في محتويات الحولاب لم يحدث إلا في دولا ب غرفة نوم الضحية الثالثة . في حين لم يحدث أي بعث في محتويات دولا ب الضحية الأولى أو الثانية ، و من هنا بدأ تركيز فريق البحث في السير في خط المجني عليها للتأثتة لِقْصَص كل علاقتهَا كمرحلة أولى .

ثانياً: احتمال التعدد :-

- وفقاً لما استقرَّ يقينياً في ذهن فريق البحث الجنائي نستطيع أن نضع احتمالات عدد الجناة على النحو التالي :-

- أ - احتمال الجنائي الفرد : يكاد يكون هذا الاحتمال لا يطوّر / نظراً للأسباب التالية :
- الضحايا ثلاث ، و لا يستطيع شخص مَهْمَا كَانَتْ قوته أن يضع نهاية لثلاث ضحايا بهذه الصورة البشعة .
- المنطقة سكنية مكتظة ، و تُعَد استغاثة لية ضحية من الضحايا بمثابة ضربة موت لقتل نفسه ، فالجميع سيهتفون لنجدة من تستغيث ، و خاصة أن المنطقة شعبية و حب الاستطلاع و النجدة متوافرة لدى الجميع .
- توقيت ارتكاب الحادث يؤكد أنه كَانَ في الفترة مَا بَيْنَ (الساعة ١١ مساءً ، الساعة ١ صباحاً) ، و هو توقيت يكون أغلب السكان في حالة يقظة .
- طريقة تكثيف الضحايا تشير إلى القوة القوية للجاني ، بالاشتراك مع آخرين .
- ب - احتمال الجناة اثنين أو ثلاثة : و تتجاوز نسبة الاحتمال ٩٩ % ، و يؤكد ذلك الطب الشرعي في أن إزهاق لأرواح الثلاثة كَانَ في وحدة زمنية واحدة .

ثانياً: احتمال معرفة الضحايا بالجناة :-

- هذا الاحتمال مؤكد ، وآسيب ذلك على النحو التالي :-
- ١ - للدخول لمسرح الحادث مشروع ، و لم يُستخدم العنف على الباب أو أي منفذ من المنافذ .
- ٢ - لا توجد وسيلة أخرى للدخول خلاف الباب الرئيسي .
- ٣ - العين السحرية الموجودة على الباب الرئيسي تسهل عملية التعرف على الشخص الطارق على الباب دون فتحه في حالة الغرياء .
- ٤ - تمدهم قتل الطفلة المشلولة برغم وضوح عدم قدرتها على مقاومتهم ، لأن احتمال تعرفها عليهم فيما بعد ، جعلهم يقومون على قتلها استناداً إلى مبدأ أن - [شأهك فأتك] .

- خلاصة ما تقدم فقد تبين لنا الحقيقتان التاليان :

- الحقيقة الأولى : أن الجناة متعمدون
- الحقيقة الثانية : أن الجناة معروفون بالضحايا

نتائج البحث :-

- تبين من خلال مناقشة جيران الضحايا أن الضحية الثالثة . اشتهر عنها سوء السلوك ، وإقامة عدد من العلاقات الأئمة غير الشرعية مع العديد من الجيران و الأقارب ، و كان ذلك مبعث خلافات بين القبيلة الأولى و الثالثة .
- تبين وجود خلافات بين الضحية الأولى و بين أهلية المجني عليها الثالثة بسبب العقار محل الحادث ، فكلاهما يدعي نصيباً له في ملكية هذا العقار بعد ابتدائي باسم شخص ثالث .
- اتضح تقطيع حبال منشر القميل للخاص بهذه الشقة ، و أن الحبال التي قطعت هي التي استخدمت في توثيق ، و تكثيف الضحيتين الأولى و الثالثة .

- تبين أنه: نشأت علاقة أئمة غير شرعية بين المجني عليها الثالثة ، وَ بَيْنَ شخص يُدعى _____ ، وَ كَانَ الذي يتردد عليها مؤخراً بصفة يومية ، وَ أن لمر هذه العلاقة قَدْ شاع وَ تَشَى ، وَ وصل إلى علم زوجته التي أصابها ذَلِكَ بالضرر الشديد .
- تم تعديد عنوان هَذَا العاشق ، وَ بالتوجه إليه تبين أنه قَدْ ترك محل إقامته مسافراً إلى بلدته بسوهاج ، وَ أنه لم يعد منذ سفره إليها من أسبوع .
- اتضح أنه حوالي الساعة ١:٣٠ صباحاً يوم الحادث شَاهَدَت إحدى السيدات ممن يقطن في الشقة المواجهة للشقة محل الحادث من الناحية الأخرى في الطريق شخصاً يَقُومُ بتقطيع حبال الغسيل أثناء قيامها بنشر بعض الملابس الممسولة عَلَى المنشر الخاص بها ، وَ استطاعت هذه السيدة أن تُكَلِّمَ بعدد من أوصافه .
- باستمواو البعث في نفس منطقة محل الحادث تبين أن هَذَا الشخص بأوصافه التي ذكرتها الجارة قَدْ تردد عَلَى أحد سكان القلار مستفسراً عَنْ وجود (العاشق) الذي اعتاد التردد عَلَى شقة الضحايا وَ شقة أخرى في نفس المنطقة .
- اتضح أن هَذَا الشخص الذي سُوءِدَ . هُوَ نجل عشيق الضحية الثالثة ، وَ أنه يقيم بدائرة قَسَم أول شبرا الخيمة ، وَ بعرض صورته عَلَى السيدة التي شَاهَدَتَهُ يَقُومُ بتقطيع حبال الغسيل بِشُرْفَةِ شقة الضحايا تعرفت عَلَيْهِ .
- تم إبعاد مأمورية بضبطه ، وَ تفتيش شقته بحثاً عَنْ الآلة المستخدمة في ارتكاب الحادث ، وَ ذَلِكَ بعد اتخاذ الإجراءات القانونية بِالْعَرْضِ عَلَى السلطات القضائية المختصة .
- بضبطه من عنوانه ، وَ تفتيش الشقة ، تم ضبط بعض الملابس الملونة بالدماء ، وَ التي اعترف بقبلمه بارتكابها أثناء ارتكاب الحادث .
- برفع بصماته وَ مقارنتها عَلَى الآثار المرفوعة من مسرح الحادث انطبقت عَلَى الأثر رقم ١ ، ٢ .

- اعترف المتهم الضبوط بأن شخصاً آخر قد ساعده في ارتكاب الجريمة ،
وَهُوَ صَدِيقُهُ الْمُدْعَوُ / _____ من منطقة شبرا الخيمة ، وَ قَدْ تم ضبط هَذَا الشريك
في شقته المقيم فيها بإرشاد المتهم الأول ، وَ ضُبط لديه بطلنة ، اعترف بارتكاب
جريمة قتل الضحايا باستعمالها ، قَامَ المتهمان (كُلٌّ عَلَى حِدَةٍ) بإعادة تمثيل كيفية
ارتكاب الجريمة ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّ سَيَلَرِيو الجريمة كَانَ عَلَى النَعْوِ التَّالِي :-

- علم المتهم الأول بقيام والده بإقامة علاقة أئمة مَعَ للضحية الثلاثة ، فَقَدْ العزم عَلَى
الإجهاز عليها بعد مَا أصبحت سمعة أسرته تلوكها الألسن في المنطقة كلها ، وَ في يوم
الخميس السابق عَلَى الحادث تقابل مَعَ صَدِيقِهِ ، وَ تواعد معه عَلَى إتمام الإجهاز عَلَى
عشيقة ولده في اليوم التالي ، حَيْثُ اتفقا عَلَى المِقابلة الساعة ١١ مساءً عَلَى أَنْ يَكُونَ
اللقاء بمسكن عدليّ المتهم الأول (نجل العاشق) ، وَ الَّذِي يَقِمُ في الطابق الأول فوق
الأرضي بمسكن الضحايا ، وَ بِالْفعل توجه المتهم الشريك للتردد عَلَى مسكن المذكور
وَ سأل عَنْ نجل العاشق ، فَقَرَّرَ لَهُ عَدِيلُهُ أَنَّهُ غير موجود (١) .

- أثناء ذَلِكَ شاهد العاشقة موجودة في مسكن هَذَا الشخص (عدليّ نجل العاشق)
العاشق فتوجه من فوره إِلَى منزل نجل العاشق ، وَ اصططحبه معه إِلَى مسكن
الضحايا ، وَ طرَقا عليهن الباب ، فَفَتَحَتْ لَهُ المِجَنِي عليها الأولى ، فَعَاتَبَتْهُا عَلَى تركها
لزوجته ابنتها تسهر خارج الشقة حتى منتصف الليل ، فَضلاً عَنْ استمرار علاقتها مَعَ
والده ، وَ شيوخ أمر هَذِهِ العلاقة ، وَ أَثْنَاءَ ذَلِكَ أَمَرَ صَدِيقَهُ وَ شَرِيكَه بِقَطْعِ حبال غسيل
الشُرْطَةِ للمطلة عَلَى الطريق بمطواة أعطاهما لَهُ ، وَ قَامَ صَدِيقُهُ بِتَقْيِيدِ ذَلِكَ فعلاً ، وَ قَامَ
الشريك بِتَكْمِيمِ للضحية الأولى ، وَ قَامَ بِتَقْيِيدِ ساقِها بالحبال ، وَ بالرغم من استعطافها

(١) تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا المتهم غير متعلم ، وَ هو ما سبق أَنْ أَثَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ وجود آثار الخنق على الجثة يعني أَنَّ القاتل
غير متعلم ، وَ يستحيل ارتكاب جريمة قتل بالخنق بِمعرفة قاتل متعلم ، راجع من ٢٢٢ مِنْ هَذَا الكتاب .

لهما لتركهما أُنْها كي تقوم بإثبات دخولها مستشفى للعلاج ، من أي مرض وَ تترك لهما زوجة لجنها يفعلان بها ما شاءا حتى لا تضار ، وَ بالرغم من ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا لَبَقِيَا عَلَى حياتها انتظارا لحضور الضحية الثالثة من الخارج لِتَفْعِيزِ مَا لَقُوا بِهَا عَلَيْهِ ، وَ هُوَ قَتْلُهَا ، وَ الإجهال عليها .

بعد حوالي ساعة ، وَ حَيْثُ كَانَ الْقِطْمُ لِلتِّلْفِزِيُونِيِّ قَدْ انْتَهَى ، حضرت الزوجة الضحية الثالثة ، وَ استعملت مفتاح الشقة في الدخول ، وَ فوجئت بوجود نجل عتيقها بالشقة ، فعاتبها عَلَى استمرار علاقتها مع ولده ، وَ أمرها بالبحث عَنْ مبلغ نقدي خاص بولاده من حصيلة جمعية نقدية كَانَ ولده قَدْ قبضها أول للشهر وَ أعطاهها إياه ، وَ لَأَعَى لَأُسْرَتِهِ أَنَّهُ قَدْ هَذَا المبلغ ، وَ عِنَمَا لَأَعَتْ عدم وجود أي مبلغ لديها ، قَامَ شريك الجاني بتكميمها ، وَ استخدم حبال الفسيل في تقييدها ، وَ قَامَ بالتعدي عليها ببلطة عَلَى رأسها ، كما قَامَ بإحداث عدد من إصابات في جسدها ، وَ ذَلِكَ أَثناء وجودها عَلَى الأريكة الموجودة حتى سقطت عَلَى الأرض ، ثُمَّ توجها إِلَى المجني عليها الأولى ، وَ تَحَنَّنًا عَلَيْهَا بِنَفْسٍ الْكَافِيَةِ وَ قَتَلَاهَا خَشْيَةَ اقْتِضَاعِ أَمْرُهَا ، وَ حَالِ لِقَاتِهِمَا مِنْ السَّعْدِيِّ عَلَيْهَا وَ قَتْلُهَا لِسِتْقَنْطَلِ ابْنَتِهَا الضحية الثانية ، وَ فُوجِئًا بِهَا نَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهَا ، فَمَا كَانَ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ توجها إِلَيْهَا ، وَ أجهزا عليها بطعنات عدة طعنات وسط صراخها وَ عويلها ، عَلَى الرغم مِنْ أَنَّهُمَا صَمَاءُ بِكْمَاءَ ، لَا تَرَى إِلَّا بِصَوِيَّةٍ بِالْفُغَةِ .

علاء القاتل (نجل العاشق) حَيْثُ اسْتَوْلَى عَلَى قِرْطِ ذَهَبِيٍّ مِنْ أُنْثَى الضحية الثالثة ، وَ انصرفا معاً من مسرح الحادث .

تعيين أن المتهم الثاني كَانَ يَسْتَعْلُ حَذَاءً مِنَ الْكَفَوْتِشِ لَزِقَ اللون ، وَ أَنَّهُ قَدْ تَلَوْتُ مِنْ أَثَارِ النَزِيفِ الدَّمَوِيِّ مِنْ جَنْثِ الضحايا ، وَ قَدْ نَمَّ بِرَشَادِهِ ضَبْطَ الحذاء في مسكنه وَ عَلَيْهِ

آثار الدماء ، وَ أُرْمِلَ لِلْمَعْمَلِ الْجَنَائِي لِقَصَصِهِ (١) .

- اتَّضَحَ أَنَّ الْبِلَاطَةَ الَّتِي اسْتخدمَهَا الْمُتَّهَمُ الْأَوَّلُ (نَجِلُ الْعَلِيقِ) قَامَ بِتَصْنِيعِهَا خَصِيصاً
لَهُ عَدِيلُهُ الْمُقِيمُ بِالْمَشْفَى الْمَوْجُودَةِ بِالْعَقَارِ مَحَلِّ الْحَادِثِ ، كَمَا ضَبَطَ الْمَطَوَاةَ الَّتِي
اسْتخدمَهَا الْمُتَّهَمُ الثَّانِي فِي مَسْكَنِهِ .

- تَمَّ ضَبْطُ صَانِعِ الْبِلَاطَةِ ، وَ اعْتَرَفَ تَفْصِيلاً بِاشْتِرَاكِهِ فِي التَّخْطِيطِ وَ تَصْنِيعِ الْبِلَاطَةِ ،
وَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِقَصْدِ الْجَنَاةِ مِنْ تَصْنِيعِ الْبِلَاطَةِ ، وَ تَرَدَّدَ عَلَى الضَّحَايَا ، وَ لَكِنَّهُ عِلْمُ
تَمَاماً بِمَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ زِيَارَتُهُمَا لِلضَّحَايَا يَوْمَ الْحَادِثِ ، وَ لَكِنَّهُ أَفْكَرَ فِي الْبَدَلِيَةِ مَعْرِفَتِهِ
بِأَيِّ ظُرُوفِ الْحَادِثِ حَتَّى لَا يَتَوَرَّطَ فِيهِ .

- تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنَائِي كَانَ يَسْتَعْلِ حَذَاءً مِنَ الْكُتُوشِ الْأَبْيَضِ ، وَ لَكِنَّهُ قَدْ تَلَوَّثَ أَيْضاً مِنْ آثَارِ
السَّزِيفِ الْمَتَرَبِّ عَلَى الْمَجْزَرَةِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَ تَبَيَّنَ مِنْ فَحْصِ الْمَعْمَلِ الْجَنَائِي أَنَّ الدَّمَاءَ
هِيَ مِنْ فَصِيلَةِ دِمَاءِ الضَّحِيَّتَيْنِ الْأُولَى وَ الثَّانِيَةِ .

- تَمَّ ضَبْطُ الشَّرْطِ الذَّهَبِيِّ الْعَظَمِ بِالضَّحِيَّةِ الثَّانِيَةِ نَحْبًا طَرَفَ الْقَاتِلِ الْأَوَّلِ وَ كَانَ قَدْ خَبَأَ
فِي شِكَاكَةِ أَسْمَنْتٍ بِأَعْلَى سَطْحِ الْمَسْكَنِ الْمُقِيمِ فِيهِ ، وَ قَدْ عُرِّبَ لِنَاءِ الْإِرْشَادِ عَلَى سِلَاحِ
نَارِي (فَرْدِ) (مَقْرُوطَةٍ) صِنَاعَةٍ مُحَلِيَةٍ مِنْ نَوْعِ الْخَرْطُوشِ بِرُوحٍ وَاحِدَةٍ ،
وَ ضُبِطَتْ سَبْعَ طَلَقَاتٍ خَرْطُوشَ ، وَ اعْتَرَفَ الْمُتَّهَمُ بِحِيلَاظِهِ لِهَذَا السِّلَاحِ بِقَصْدِ
الدَّفَاعِ .

- أَمَكُنَ التَّوَسُّلَ إِلَى الزَّوْجِ فِي مَدِينَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، وَ تَمَّ اسْتِعَاذُهُ ، وَ تَمَّ عَرْضُ الْقُرْطِ
الذَّهَبِيِّ لَزَوْجَتِهِ عَلَيْهِ ، فَتَعَرَّفَ عَلَيْهِ مَقْرراً أَنَّهُ خَلَصَ بِزَوْجَتِهِ ، وَ قَدْ قَامَ بِاسْتِلَامِ الْجَنَثِ
الثَّلَاثِ لَدَفْنِهَا بِمَقَابِرِ أَسْرَتِهِ .

(١) تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْقَاتِلَ أَيْضاً غَيْرُ مُنْعَمٍ ، رَاجِعٌ ص ٢٢٢ ، ص ٢٤١ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

الإجراءات التي اتخذت :-

- تم تحرير محضر بكل الإجراءات ، ثم عرضه على النيابة العامة التي تولت التحقيق .
- تم إصدار قرار بعبس المتهمين جميعاً أربعة أيام على ذمة التحقيق .
- المتهمان بالقتل كلأ من ١- _____ ، ٢- _____ .
- المتهم بالاشتراك في الجريمة بتصنيع البلمبة _____ .
- بعرض المتهمين على المحكمة المختصة بقرار استمرار حبسهم خمسة و أربعين يوماً على ذمة التحقيق .
- عرض بأمل التفضل بالإحاطة .

مفتش المباحث الجنائية

عميد /

تحريراً في ____/____/ ____ هـ .

مذكورة

الموضوع :-

- طلب تقدير جهود فريق البحث في الجناية رقم ٢٠٥٤ شبرا الخيمة لسنة ١٩٩٠ م .

التفاصيل :-

- بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٢ م عَزِيَ عَلَى ثلاث جنث بدائرة قسم شبرا الخيمة ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّهُنَّ قَدْ تَعَرَّضْنَ لجريمة قتل عمد مَعَ سبق الإصرار ، وَ تم اكتشاف سرقة بعض المصوغات من إحدى الضحايا .

تم تشكيل فريق بحث تحت إشراف اللواء / _____ . وَ تكون من كل من : -

- عميد / _____ ، مدير إدارة البحث الجنائي بالقليوبية .
- عقيد / _____ ، رئيس قسم المباحث الجنائية .
- عقيد / _____ ، رئيس فرع الأمن العام بالقليوبية .
- عقيد / _____ ، مفتش المباحث الجنائية .
- مقدم / _____ ، رئيس وحدة مكافحة جرائم النفس .
- رائد / _____ ، رئيس وحدة مباحث القسم .
- نقيب / _____ ، معاون مباحث قسم شبرا الخيمة .
- نقيب / _____ ، معاون مباحث قسم شبرا الخيمة .

- وشارك معهم في إجراء التحريات عدد ٩ ضباط مجاّحت من إدارة البحث الجنائي وفضلاً عن عدد ٢٥ ضابط صف سري .
- تم وضع خطة بحث لكشف غموض الجريمة المرتكبة ، و أسفر تنفيذ بنودها بالهيئة المسابقة عَنْ التوصل إلى تحديد شخصية مرتكبي الواقعة و ضبطهم ، كما تم ضبط المسروقات . و يعرض المتهمين على النيابة العامة تقرر استمرار حبسهم احتياطياً على نمة القضية ، و قد قررت المحكمة المختصة استمرار حبس المتهمين الثلاثة خمسة و أربعين يوماً على نمة التحقيق مع مراعاة التجديد لهم .
- كانت عملية تحديد الجناة في هذا الحدث هامة جداً للرأي العام في منطقة الحادث نظراً لما خلفته الجريمة البشعة من اختلال للأمن الشعوري ، و قد نجح فريق البحث المكلف من وضع خطة محكمة و تنفيذها بمستوى راقٍ من البحث . الأمر الذي أدى إلى القبض على للجناة في أقل من أسبوع من العمل المتصل الشاق .
- فقد ترون سيادتكم التفصل بالواقعة على تقدير جهود فريق البحث و معاونيهم و منحهم مكافأة مادية تعادل راتب شهرين .
- عرض و الأمر مفوض .

مدير إدارة المباحث الجنائية

لواء /

تحريراً في ____/____/____ م .

وزارة الداخلية

قطاع مصلحة الأمن العام

إدارة لمباحث الجنائية

تقرير

تلخيص بعبادث سرقة خزينة " النساجون الشرقيون "

تلخيص ظروف الحادث :-

- فيما تبلغ به من الأستاذ / محمود _____ نائب رئيس مجلس إدارة شركة النساجون الشرقيون بالعشر من رمضان ، من قة بتاريخ / ١٠/ ١٩٩١ م أبلغه صراف الشركة الأستاذ / _____ بأنه قد اكتشف سرقة مبلغ مائة و ثلاثين ألف جنيه مصري من دخل خزينة الشركة ، وعثره على مبلغ مساو لهذا المبلغ المسروق لدخل للخزينة ، وبمعيانة مسرح الحادث تبين أن الخزينة موجودة في غرفة خاصة بالصراف في الدور الأرضي من مصنع الشركة بالعشر من رمضان ، و لتضح سلامة باب الخزينة ، و عدم وجود أي آثار عنف على الخزينة من الخارج ، مما يشير إلى أنها : إما تركت مفتوحة من اليوم السابق ، و إما أنها : فتحت بمفتاحها الأصلي لو بمفتاح مصطنع آخر .

- تبين أن غرفة الصراف يطلق عليها باب محكم الإغلاق و له كالون من النوع الشائع و المعروف ، و أنها ضمن عدة حجرات أخرى تطلق جميعها من الخارج بباب خارجي تحت مسمى الإدارة المالية ، و لم يتبين وجود أي آثار عنف على الأبواب جميعها .

- تأكدنا من وجود المبلغ المتبقي في الخزينة ، و كان قد تم تشكيل لجنة جرد بقرار من نائب رئيس مجلس الإدارة قبل وصولنا إلى مسرح الحادث ، و تأكدت من وجود المبلغ

وهو مائة و ثلاثون ألف جنيه مصري .

- اتضح ان المصروف قد تسلم جملة المبلغ في اليوم السابق على الحادث حوالي الساعة ٢ مساءً من البنك ، و أنه قد توجه مباشرة إلى الشركة لإيداعه في خزينته ، تمهيداً للبدء في صرف مرتبات العاملين في الشركة .

- في اليوم التالي حضر إلى مقر الشركة ، و توجه إلى غرفته ، و فتح بابها الرئيسي ، و جلس إلى مكتبه ، و بعد تناوله قهوة الصباح ، توجه إلى خزينته الواقعة على مسافة متر تقريباً ، و قبل أن يُخِلَّ مفتاح الخزينة بها لكتشف أن ذراع الخزينة في وضع الفتح ، فقام بسحب الباب مباشرة ، فوجد أن جملة المبلغ النقدي الذي لودعه مساء اليوم السابق ليست مكتملة من أول نظرة لمعرفته بحجم ما لودعه ، فترجعه إلى مسئولى الشركة الذين أبلغوا نائب رئيس مجلس الإدارة ، قرر تشكيل لجنة و التي انتهت أعمالها إلى أن حجم العجز هو مائة و ثلاثون ألف جنيه ، و المتبقي مائة و ثلاثون ألف جنيه .

- لم يتهم المبلغُ صرفه بشيء .

- أسفر فحص العمل الجنائي عن التوصل إلى ما يلي :-

أولاً : الفرفة الموجود بها الخزينة فُتِحَتْ بمفتاح أصلي لها ، و ليس بمفتاح مُصنَّعٍ أو مُقلَّد .

ثانياً : الخزينة تم فتح بابها بمفتاح مُقلَّد و ليس بمفتاحها الأصلي .

ثالثاً : لم يُعثر على أي آثار بصمات بمسرح الحادث .

- تم وضع خطة بحث لكشف غموض الحادث ، و تحديد شخصية الجاني ، (مرقق صورتها)

عرض بأمل التفضل بالإحاطة ...

مفتش المباحث الجنائية

تحريراً في ١٠/١/١٩٩١ م .

عميد / سراج الدين الزوي

خطة بحث في حادث سرقة خزينة " التساجون الشرقيون "

أولاً :- الفحص المشترك مع خبراء العمل الجنائي في النقاط التالية :-

- هل الخزينة تم فتحها بمفتاح مصطنع ، أم مقلد ، أم بمفتاحها الأصلي ؟
- هل الغرفة الموجود بها الخزينة قد تم فتحها بمفتاحها الأصلي ، أم بمفتاح مقلد أم مصطنع ؟
- الباب الرئيسي للإدارة المالية . هل تم فتحه بمفتاحه الأصلي ، أم بمفتاح مقلد ، أم مصطنع ؟
- هل تم رفع بصمات من على الخزينة من الداخل ، أو للخارج ، أو لقطاع الخشبي

(١) الفارق بين المفتاح المقلد ، و المفتاح المصطنع ، أن الثاني يكون صورة كربونية من الأصل ، و يتم تصنيعه إذا ما توافر في يد المصنّع المفتاح الأصلي ، بينما المفتاح المقلد يكون قريباً لعدم توافر النسخة الأصلية ، و إنما يتم التصنيع بأسلوب التقليد عن طريق نسخ طبعة من الأصل على ورقة ، ثم تقم هذه الورقة إلى السلفق الذي سيصنع المفتاح ، أو تكون مطبوعة على طين مما يستعمل في التماثيل ، أو على قطعة جبس ، أو قطعة صابون ، أو أي وسيل يمكن أن يخلف شكلاً تقريباً للشكل الأصلي ، و يفرق ذلك في البحث الجنائي ، في أن معنى استخدام المفتاح المصطنع أن الجاني يحوز المفتاح الأصلي بحرية تامة ، و أنه يكون في الحوزة فترة من الوقت ، بينما في حلة المفتاح المقلد ، فإن الجاني لا يملك حرية حوزة المفتاح الأصلي فترة من الوقت ، و إنما يده على هذا المفتاح عارضة ، و لا تجاوز لحظات قسط ، و من هنا يتجه الباحث الجنائي إلى تحديد من تكون له اليد العارضة ، أو الحوزة الهائلة المستقرة المستمرة للمفتاح .

بجوار كالون باب الغرفة ، أو باب الإدارة ؟

- متتابعة ننتج فحص مضاهاة البصمات المشتبه فيها ، أو المطلوب استبعادها ،
و ماذا تبقى من آثار مجهولة .

- تصوير مسرح الحادث تليفزيونياً و فوتوغرافياً .

ثانياً :- فحص حركة تداول المفاتيح داخل المصنع من حيث :-

- ما هو عدد النسخ الأصلية لمفاتيح الخزينة محل السرقة ؟

- ما هو عدد النسخ الأصلية لباب غرفة الخزينة ؟

- ما هو عدد النسخ الأصلية لباب الإدارة المالية ؟

- ما هي حركة تداول هذه المفاتيح ما بين أيدي الصراف ، و الموظفين ، و إدارة

الشركة (للمصنع) ؟

- هل سبق تصنيع مفاتيح أخرى ؟

- هل سبق فقد مفاتيح من المشار إليها ؟

- هل سبق تغيير هذه المفاتيح ؟

- من يستلم أياً من هذه المفاتيح في نهاية اليوم ؟

- من الذي يقوم بفتح أبواب الغرفة ؟

ثالثاً :- فحص شخصية الصراف المجهود إليه بهذه المبالغ :-

- من هو ؟

- حالته الاجتماعية .

- حالته الاقتصادية .

- سمعته العامة .

- سماته الشخصية (مهمل في الحفاظ على مفاتيح الخزينة ، دائم السهو ، حريص ،

مدين ، لاعب قمار ، ملثم مخدرات) .

- علاقته بالآخرين .
- مشاكله مع زملائه .
- هل له موضوعات سابقة (بشأن نقص العهدة) ؟
- لطباعه عِنْدَمَا لِكْتَشِفِ التَّقْلَادَ الْمِبْلَغَ .
- آخر مرة غادر فِيهَا موقع عمله .
- من كَانَ معه ؟
- إِلَى أين ذهب ؟
- هل كَانَ معه حَقِيقَةٌ ؟
- رابعاً :- فَمَنْ الْحُرَاسُ الْخُصُوسِيَّينَ الْمَهْدُودِ إِلَيْهِمْ حِرَاسَةَ الشَّرْكََةِ لَيْلاً :-
- من هم ؟
- للكشف للفني للجنتي .
- هل يتردد عليهم أحد من أقاربهم ؟ وَ من هم ؟
- هل يتردد عليهم أحد من معارفهم ، أَوْ جِيرَانِهِمْ فِي الشَّرَكَاتِ الْآخَرَى الْمَجَاوِرَةِ ،
- أَوْ فِي الْمُنْطَقَةِ ، وَ من هم ؟
- نظام تشغيلهم .
- هل هناك من يَقُومُ بِالْمُرُورِ عَلَيْهِمْ ؟
- هل تحرر عنهم تقارير كتابية ؟ وَ مَاذَا تَثَبَّتَ فِيهَا لَيْلَةَ الْحَادِثِ ؟
- هل يمكن لَهُمْ تَرْكُ مَوْقِعِ خِدْمَتِهِمْ لَيْلاً لِلنَّوْمِ مَثَلًا ، أَوْ لَتَتَاوَلَ الْعِشَاءُ ؟
- في أي مكان يمكن أن يتواجدوا فِيهِ إِذَا نَامُوا ؟
- ما هي حالة الجو من حَيْثُ الْبُرُودَةُ فِي اللَّيْلَةِ السَّابِقَةِ ؟
- من يتولى رئاسة مكتب الأمن لَيْلاً ؟
- منذ متى يَعْمَلُ فِي هَذِهِ الْوِظِيفَةِ ؟

- سمعته العامة .

- أسلوب تشغيله ، و اختصاصاته .

خامساً :-

- هل سبق وقوع سرقات أخرى لم الإبلاغ عنها من قبل ، أو جرائم سرقات لم يتم الإبلاغ

عنها ، و لماذا ؟ في أي نوبتية وقعت هذه الجرائم ، و من كان مسؤولاً عن مكتب

الأمن في هذه الفترة ؟ و لماذا لم يتم الإبلاغ عن بعض منه ؟

- هل تم كشف شخصية الجاني في هذه الحوادث السابقة ؟

- ما هي الإجراءات المتخذة ضد هذا الجاني ؟

- هل ما زال هذا الجاني يعمل بالشركة لم لا ؟

سادساً :- فحص العاملين الحاليين في الشركة محل السرقة :-

- وتبدأ الدائرة الأولى بالعاملين في غرفة الخزينة ، ثم تمتد لتشمل غرفة الإدارة

المالية ، و في الدائرة لثالثة الإدارات للمُجَاوِرة لهذه الإدارة المالية .

- تمتد الدائرة الرابعة للمتريدين على هذه الدوائر حتى ، و إن كانوا من فروع أخرى

لهذه الشركة ، طالما أنهم يترددون على هذه المكاتب .

- الدائرة الخامسة تشمل فحص العاملين في مكتب الأمن ، و الذين تصلاف وجودهم

في ليلة الحادث ، و أدوارهم ، و اختصاصاتهم .

سابعاً :- فحص العاملين السابقين في الشركة :-

- هل يتردد أباً منهم على الشركة محل الحادث ، و ما هي آخر مرة و اسم هذا

الشخص ؟

- ما سبب تروده على الشركة في هذا اليوم ؟

- هل سبق ترديد أي معلومات عن نشاط إجرامي له ؟

- هل له اتهامات سابقة في أنشطة جنائية ؟

- ما هي هذه الأنشطة الإجرامية ؟
- هل لهم بصمات محفوظة في شئون العاملين بهذه الشركة ؟
- ثامناً :- فقص الطريقة التي يتّم بها تأمين خروج الموظفين من المصنع ، وما ظروفهم وكيفية تحركهم من أمام باب المصنع إلى منازلهم التي تبعد كثيراً عن الشركة ، وهل يتّم استعمال سيارات نقل قم اتوبيسات :-

- ما هي ملاحظات السائقين مع العاملين ليلة الحادث ؟
- هل كان أحد منهم يحمل حقيبة كبيرة على غير المعتاد ؟
- هل ترجل أحد منهم عقب سير السيارة أمام الشركة ؟
- هل هناك مسئول عن تشغيل كل سيارة ، لم أن السائق هو المسئول ؟
- أين تقف هذه السيارات قبل أن تتوجه مباشرة إلى المصنع لنقل العاملين ؟
- هل نعين حراسة عليها في الموقع الذي يتم تخزينها منها ؟
- ما هي ملاحظات هذه الحراسة ؟

تاسعاً :- فريق الاستجواب :-

- تحديد طاقم للاستجوابات مع العاملين الموجودين في الشركة .
- عرض الاشتباهات على رئيس فريق البحث .
- تسجيل كل الأقوال ، و المعلومات التي يدلي بها أولئك المُستجوبين .

عاشراً :- تجهيد المصادر :-

- من العاملين في الشركة .
- من محال إقامة المشنبه فيهم .
- من عملاء الشركة المترددين عليها .

تحريراً في ____/____/____ م .
 مفسس المباحث الجنائية
 عميد / سراج الدين الزوين

وزارة الداخلية

تفهم مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

الموضوع :-

حادث سرقة مبلغ تقدي كبير (مئة و ثلاثين ألف جنيه مصري) من داخل خزينة شركة النسيج الشرقيون بالعشر من رمضان ، و المحرر عنها المحضر رقم _____ إداري قسم شرطة العشر لسنة ١٩٩١ م

التفاصيل :-

- بتاريخ ١٩٩١/١٠/١ م تبلغ لقسم شرطة العشر من رمضان باكتشاف سرقة المبلغ المشار إليه من داخل الخزينة الخاصة بالشركة ، و لم يتهم أحد بارتكاب الحادث ، و قد تم تكليفنا من السيد وزير الداخلية بالانتقال ، و المعاينة ، و الفحص بالاشتراك مع ضباط مباحث العشر من رمضان ، وصولاً إلى اكتشاف شخصية الجاني ، و ضبط المسروقات .

الانتقال و المعاينة :-

- مقر الشركة يقع بمنطقة العشر من رمضان - المنطقة الصناعية .
- تقع الشركة على مساحة حوالي عشرة آلاف متر مربع تقريباً محاطة بسور خارجي ، و يمكن الدخول إليها من بايين أولهما : خاص بإدارة الشركة ، و معين عليه الحراسة الكافية ، بينما البوابة الأخرى خاصة بالعمالين في المصنع ، و مختلف إدارات الشركة .

- الجزء الخاص بالمصنع و الموجود به إدارة الشؤون الإدارية و المالية ، يقع بالدور الأرضي و في جزء مستقل و منفصل عَن المصنع و مكائنات تصنيع المجاد ، و عقب انتهاء العمل اليومي الساعة ٥ مساءً يومياً يَتِمُّ غلق كل غرفة مكتب ، كما يَتِمُّ غلق الباب الرئيسي الخاص بهذه الإدارة ، و التي تصل مساحتها الإجمالية حوالي أربع مائة متر مربع .

- يَتِمُّ تأمين قسَم المنطقة الإدارية مَعَ باقي أجزاء المصنع بحراستها بعدد ستة خفراء خصوصيين ، منهم أربعة على كل ضلع من الأضلاع ، و اثنان من الخفراء أحدهم للتواجد خارج الباب ، و الآخر على مقربة منه و على مسافة لا تتجاوز عشرين متراً حيثُ يلاحظ السور المطل على شركة البويك (جارة لهذه الشركة) ، و يمكن القول أن هذه المنطقة مؤمنة تماماً ضد دخول الغير ، لو تردد أحد العاملين على هذه المكاتب عقب الانصراف من العمل .

- تم التأكيد من عدم وجود أي آثار عنف على أي باب من الأبواب الخاصة بهذه الغرف ، خاصة باب غرفة للخزينة محل السرقة .

- الخزينة التي تم الاستيلاء على المبلغ النقدي من داخلها من النوع الإنجليزي القديم الصلب السميك ، و لم يستدل على وقوع أي أثر للعنف عليها .

نتيجة الفحص العملي :-

- أسفر فحص العمل الجنائي عَن التوصل إلى الحقائق التالية :-

- ١- تم فتح الخزينة بمفتاح مقلد على مفتاحها الأصلي .
- ٢- تم فتح باب غرفة الصراف باستعمال مفتاحها الأصلي .
- ٣- تم فتح باب إدارة الشؤون الإدارية و المالية باستعمال المفتاح الأصلي .
- ٤- لم يتم رفع أي آثار لبصمات بمسرح الحادث .

ملاحظات الخاتمة :-

- من خلال المعلنة وَ الفحص الذي تم بمعرفة خبراء المعمل الجنائي يمكن استخلاص

النتائج التالية :-

أ - العثور على مبلغ نقدي كبير :-

يشير العثور على هذا المبلغ إلى ما يلي :-

- على فرض احتمال تورط الصراف في الاستيلاء على المبلغ المسروق . فلماذا بقي هذا

الجزء النقدي دون أن تمتد إليه نيته الإجرامية ؟

- الجاني يرغب في توريث الصراف في الاتهام بالاختلاس ؛ لأن الجاني لو كان من

الخارج ، أو غير الصراف ، فلماذا لم يستول على هذا المبلغ النقدي ؟

ب - عدم وجود أثر صنف على باب غرفة الصراف أو غرفة الشؤون الإدارية و المالية :-

يشير ذلك إلى ما يلي :-

- الجاني يستطيع الدخول إلى هذه الإدارة ، و هذه الغرفة تحديداً دون إحداث أي

ضوضاء قد تثير انتباه الخفراء .

- الجاني يملك الوسيلة ، و هي المفتاح الأصلي ، في الدخول لمبنى الإدارة و الوصول

حتى غرفة الصراف التي وقعت بها الجريمة .

ج - فتح باب غرفة الصراف و باب إدارة الشؤون الإدارية و المالية بالمفتاح الأصلي :-

يشير ذلك إلى ما يلي :-

- أن القنم بالدخول إلى مسرح الحادث له الحق في الاحتفاظ بهذه المفاتيح

الأصلية ، و إعادتها مرة أخرى دون أي محاولة لإثارة الانتباه .

- من يملك هذا الحق سيكون هو مفتاح هذه القضية .

- الأمر يتطلب فحص دورة المفاتيح ، و عدد النسخ الأصلية التي تفتح هذه الأبواب ،

و ذلك هو الطريق لكشف غموض هذه الجريمة .

د - فتح الخزينة بمفتاح مفقود :-

يشير ذلك إلى ما يلي :-

- أن الصراف لا علاقة له بهذه الجريمة ، و أنه يمكن استبعاده نهائياً من هذا الاتهام ،
لأن الاشتباه بارتكاب السرقة .
- أن هناك شخصاً ما ، له تردد ، أو اتصال ، أو على علاقة بالصراف نجح في الحصول
على فرصة لرسم مفتاح أو أخذ طبعة عليه ، و أنه تمكن من فتح للخزينة في غفلة من
الجميع .
- أن الجاني له تردد مشروع على مسرح الحادث يمكنه من خلال حقه في التردد على
هذا المكان من فتح الخزينة ، و سرقة هذا المبلغ دون أن يعترضه أحد .

التحريات و تنفيذ خطة البحث :-

أسفر تنفيذ بنود خطة البحث الموضوعة .. عن التوصل إلى العناوين التالية :-

أولاً : دورة المفاتيح :-

- تبين أنه عقب الانتهاء من العمل اليومي يتم تسليم مفاتيح المكاتب (بما فيها مكتب
الصراف ، و مفتاح كالون الإدارة المالية) إلى رئيس مكتب أمن الشركة على بولية
الشركة .
- يتم حفظ هذه المفاتيح في دولا ب خاص بذلك يتم غلقه بمفتاح آخر ، و هذا المفتاح
لا يحتفظ به إلا رئيس مكتب الأمن المعين في هذه الليلة .
- رئيس مكتب الأمن لا يصرح بفتح هذا الدولا ب إلا في اليوم التالي ، صباحاً حيث يستلم
كل مسئول في كل مكتب المفتاح الخاص به .
- يتم المرور على خفاء الحراسة ليلاً بمعرفة رئيس مكتب الأمن ، و الذي يكلف لدى
مغادرته موقع مكتب الأمن على بولية الشركة بالإبقاء على أحد للخفاء في هذا
المكتب ، مع حمله لمفتاح دولا ب حفظ المفاتيح معه شخصياً .

- بالنسبة لمفتاح الخزينة فقد تبين : أن لهُ نسختين أولاهما بيد الصراف وَ ثانيهما يُحتفظ بِهَا نقيب رئيس مجلس الإدارة ، وَ الذي يضعه في خزينته الخاصة ، وَ هي مُمَـنـه تأميناً كاملاً ، وَ يستحيل دخول مكتبه ، أَوْ الحصول عَلَى فرصة تصنيع نسخة أُخرى منه .

- نسخة مفاتيح الخزينة الموجودة لدى الصراف يحتفظ بِهَا معه ، وَ لَا يُعطي أَي شخص فرصة فتح الخزينة ، وَ لَا يسمح لأحد بالاحتفاظ بِهِ مطلقاً .

- لم يسبق تصنيع أَي مفاتيح عَلَيْهِ من قبل .

- قَدِمَ الصراف ينصرف إِلَى منزله يومياً بِاستِعمال سيارة الشركة إِلَى مسكنه مَعَ باقي الموظفين وَ السال حتى محافظة الشرقية .

- اعتاد قَدِمَ الصراف عَلَى وضع هَذَا المفتاح في ميدالية مَعَ باقي مفاتيحه الخاصة ، وَ اشتهر عنه اعتياده عَلَى ترك هَذِهِ الميدالية عَلَى مكتبه حال قيامه بالوضوء ، أَوْ للصلاة جماعة في مقر الشركة ، وَ لكن لم يسبق ضياع هَذِهِ الميدالية منه من قبل .

ثانياً : نظام الحراسة وَ التأمين الليلي :-

أسفر تنفيذ البند الخامس بفحص نظام الحراسة عما يلي :-

- جميع الضُـرَّاء الذين يتولون الحراسة من المشهور عنهم حسن الخلق ، وَ احترامهم لأسلوب تشغيلهم ، فلا نجد حارساً يترك موقع عمله مطلقاً ، كما أن للكشف الفني عَنْ أولئك الخُـفَـراء أسفر عَنْ عدم وجود أَي معلومات جنائية عَنْ أَي منهم .

- لم يتضح تردد أحد الخُـفَـراء المجاورين للشركات ، وَ المصانع الأُخرى عَلَى حراس هَذِهِ الشركة مطلقاً ، وَ يستحيل دخول أحد ليلاً إِلَى مقر الشركة .

- لم يتضح تردد أحد من أقارب الخُـفَـراء عليهم ، أَوْ التواجد معهم أثناء الخدمة للمعينين بِهَا .

- بمناقشة الضُـرَّاء فرادى عَنْ يقظتهم ليلة الحادث ، أنكر كل منهم أَنَّهُ كَانَ في حالة

- تكامل أو نوم ، وَ هَذَا وضع طبيعي في جَمِيع الحوادث المعاكلة .
- بمناقشتهم عَنْ معلوماتهم في شأن مفاجأة رئيس مكتب الأمن لَهُمْ أثناء الليلة الَّتِي وقعت فِيهَا الجريمة ، قرر أحدهم المفاجأة للتالية :-
- قَامَ رئيس المكتب بالمرور عليهم أَكْثَر من مرة ، وَ في إحدى المرات شاهد أحدهم في حالة تكامل ، فقام بإعداد الشاي وَ جمعهم لَمَام (تكعية العنب) الَّتِي تبعد عَنْ بولية إدارة الشؤون الإدارية وَ المالية ، وَ بعد أن تناول الشاي معهم صرفهم إِلَى مواقع عملهم .
- أكد هَذَا الحارس أَنَّهُ تكامل إِلَى حد النوم من صلاة الفجر حَتَّى الساعة السادسة صباحاً ، وَ أَنَّهُ يشعر بأن هَذِهِ القوة لا علاقة لَهَا بالحدث .
- بسؤاله عما إِذَا كَانَ رئيس مكتب الأمن معتاداً إعداد الشاي بنفسه لَهُمْ لَيْلاً ، قرر أن الحراس دائماً هم الذين اعتادوا إعداده يومياً ، وَ أَنهَا للمرة الأولى الَّتِي يتنازل فِيهَا هَذَا الموظف وَ يعد لَهُمْ الشاي بنفسه ، وَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي قدمه لَهُمْ .
- بمناقشته عما إِذَا كَانَ باقي الحراس قَدْ غفلوا غفلة لم لا ؟ قرر : أَنَّهُ لم يشاهد أحداً منهم في هَذِهِ الحالة ، وَ أَنَّهُ عِنْدَمَا استيقظ وجد الجميع في حالة يقظة وَ غير نائمين .
- بسؤاله عما إِذَا كَانَ قَدْ شعر بأن طعم الشاي متغيراً لم لا ؟ قرر : أَنَّهُ لم يستشعر شيئاً يشك فِيهِ .
- بدأ الاتجاه يأخذ صوب رئيس مكتب الأمن للشركة ، وَ بدأت بعض النقاط الَّتِي توصلنا مِنْهَا إِلَى النتائج التالية :-
- التحقق بِالعمل منذ ثلاث سنوات ، حاصل حالياً عَلَى بكالوريوس تجارة ، ينقضى راتباً شهرياً قدره خمسمائة جنيه ، من منطقة الأسكندرية ، يَعْمَلُ لثنتي عشر ساعة ، وَ يحصل عَلَى راحة أربع وَ عشرين ساعة .
- سمعته حسنة وَ موضع رضا من مسؤولي الشركة وَ زملائه الحراس ، وَ لم يقع منه أي مخالفات إدارية ، أَوْ مشكلة مَعَ العاملين بالشركة .

- حالته الاجتماعية أعزب ، و مرتبط مع فتاة من القاهرة ، و يزعم على عقد زواجه بعد شهر .

- بفحص الوثائق التي حدثت بالشركة حال نوبتيته رئيساً لمكتب الأمن محل الاشتباه تبين أنه : منذ عامين اكتشف أحد المسؤولين بالشركة وقوع حادث سرقة سيارة خاصة تحمل رقم ٧٦٥ ملكي العشر ، و قد قلم رئيس مكتب الأمن بالإبلاغ عن حادث السرقة في قسم شرطة العشر ، و لكن لم يُعثر على هذه السيارة حتى الآن .

- بدأ تركيزنا في الفحص في هذا الحادث مرتكناً إلى البحث عن علاقة هذا الإنسان بهذه السيارة ، و وضعنا احتمال أن يكون هذا الموظف هو سارق هذه السيارة ، و في هذه الحالة سيكون هو الجاني في حادث سرقة للمبلغ النقدي من خزانة الشركة ، و ارتكز هذا الاستنتاج على النقاط التالية :-

١ - أن الحادث الخاص بسرقة هذه السيارة قد تم في فترة نوبتية هذا الموظف ، و أنه هو الذي أبلغ بهذه السرقة في محاولة منه لإبعاد الاشتباه عنه .

٢ - أن مفتاح هذه السيارة كان موجوداً في دولا ب المفاتيح الموجودة في غرفة رئيس مكتب الأمن الذي يحتفظ هو بمفتاحه ، و أنه عقب اكتشاف السرقة عثر على المفتاح الأصلي للسيارة في نفس موقعه في الدولا ب ، مما يؤكد أنه تم تصنيع مفتاح عليه ، و أعيد مرة أخرى إلى موقعه ، و أنه في وقت آخر سُرقت هذه السيارة .

٣ - أن عدم كشف شخصية الجاني في حادث سرقة السيارة بأسلوب المفتاح المقلد ، رتبنا يشجع ذات الشخص على الإقدام على ارتكاب حادث جديد ، خاصة و أنه قد عاصر جهود الشرطة ، بل و شارك فيها في فحص حادث السيارة ، و رغم وجود المفتاح الأصلي لها في حيازته إلا أنه لم يتطرق إليه الاشتباه ، و بالتالي شجعه ذلك على التفكير في الجريمة الجديدة .

٤ - إذا ربطنا بين أن يكون حادث فتح الخزينة بمفتاح مقلد و أن السيارة سُرقت بمفتاح مقلد

أيضاً ، وَ كَلاهما نَمَّا في وقت نوبتية هَذَا الموظف ، يصبح الاحتمال قائماً لأن يكون
إِثماً مرتكباً للحدث الجديد ، وَ لِثُمَّ أَنَّهُ عَلَى علاقة قوية بالحدث ، فقد عَرِفَ طريق
تصنيع المفاتيح الموجودة في حيازته .

اوتكزت خطتنا في البحث حول هَذَا الموظف في النقاط التالية :-

- تحديد خطيبته ، وَ استدعائها لمعرفة كل التفاصيل عَنْ حيلته ، وَ قَدْ نجحنا في
ذَلِكَ وَ تم التوصل إِلَيْهَا فعلاً .

- باستدعائها وَ مناقشتها في كيفية شرائه للسيارة الَّتِي يستقلها ، وَ يتزده بِهَا معها ..
قررت أن هَذِهِ السيارة تَم شراؤها بتسهيلات من شركة للتساجون الشرقيون ،
وَ بمناقشتها في ماركة السيارة ، وَ لونها ، وَ رقمها قررت أنها لا تذكر الرقم ، وَ لكنها
ملاكي العاشر ، ثلاث أرقام ، ماركة تويوتا ، جديدة ، وَ أضافت أن آخر مرة شاهدها
معه كَانَتْ منذ شهر في الإسكندرية ، حَيْثُ يقيم هناك .

- بالتوجه معها للإرشاد عَنْ سكنه في الإسكندرية أَمَكَن التوصل إِلَى العُتْلَانِ وَ تبين من
التحريات الَّتِي جمعتها عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يترك هَذِهِ السيارة في جراج عَلَى مقربة من
ممسكنه ، وَ أَمَكَن التوصل إِلَى هَذَا الجراج ، وَ توضح أَنَّهُ قَدْ حركها منذ ثلاثة أيام إِلَى
موقع آخر لم يتم تحديده في البداية بقصد بيعها حسيماً قرر لصاحب الجراج .

- تم استدعاء رئيس مكتب الأمن الَّذِي تم التحفظ عَلَيْهِ في مقر قسم شرطة العاشر إِلَى
منطقة الإسكندرية ، وَ بمناقشته في موضوع السيارة الَّتِي استولى عليها من شركة
التساجون الشرقيون ، أنكر في البداية ، وَ لكن بمولجته بصاحب الجراج وَ فتر
الجراج ، أصر عَلَى إنكاره بوجود السيارة المسروقة في حيازته ، أَوْ علاقته بسرقتها
أَوْ حيازتها ، رغم أن رقم ٧٦٥ ملاكي العاشر من رمضان مُنْبِت في هَذَا الدفتر ،
وَ أن ماركتها تويوتا ، وَ أَنَّهُا هِيَ الْمُبْلَغُ بسرقتها مِنَ المصنع الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ .

- تم مِنْ خِلال التحريات التوصل إِلَى أن رئيس مكتب الأمن المشتبه فِيهِ لهُ شقيقتان

متروجتان : أولاهما : نقيم في الحضره بالأسكندرية ، وَ تم تحديد عَوَانِ أَسرتها
جيداً ، وَ ثانيهما : نقيم في منطقة سموحة ، وَ تم تحديد محل إقامة الأسرة أيضاً .

- تم بالاشتراك مع مباحث الأسكندرية التَّحْرِصَ عَلَى هذه السيارة المسروقة ، وَ كلفنا جميع
وحدات الأقسام ، وَ دوريات النجدة ، وَ أفراد الدوريات ، وَ رجال المرور ،
وَ الأكمسه بإيقاف هذه السيارة إِذَا مَا تم مشاهدتها ، أَوْ الإخطار عَنْ مكان وجودها في
أي شارع رئيسي ، أَوْ جانبى ، وَ كذا تَقَوَّسَ جميع الجراجات في هذه الليلة بحثاً عَنْ
هذه السيارة .

- تم الانتظام بالاشتراك مع الزميل رئيس وحدة مباحث قسم العائش وَ ضبط المباحث
إلى مسكني الشقيقين ، وَ لم يتم العثور عَلَى السيارة أمام أي منهما ، وَ لكن بمناقشة
زوجيهما قررا أن السيارة التويوتا الخاصة بشقيق زوجتيهما ، وَ هي خاصة العائش
من رمضان ، وَ هي من مخصصات الشركة لَهُ حال عمله بها ، وَ أَنَّهُ يَدْفَعُ أَقساطها
من أكثر من علم وَ نصف تقريباً .

- أضافت إحدى الشقيقتين أن صاحب المصنع الذي يَعْمَلُ بِهِ شقيقها قَدْ قدم قرضاً لشقيقها
لشراء شقة ، وَ أَنَّهُ من المفروض أن ينتهي من إجراءات صرف هذا القرض خلال
إيام تمهيداً لإتمام زواجه من خطيبته .

- قررت الشقيقة الثانية أن شقيقها قَدْ اختار شقة عَلَى مقربة من سكنها ، وَ أَنَّهُ قَدْ التقى
وَ مالك العقار الذي وعده بتحرير عقد تملك للشقة التي اختارها متى قدم المبلغ المتفق
عَلَيْهِ بينهما ، وَ هُوَ مائة ألف جنيه ، وَ أنها تعرف أن شقيقها سيحضر اليوم أَوْ غداً
بهذا المبلغ المُتَّفَع من المصنع الذي يَعْمَلُ بِهِ في العائش .

- باستدعاء الشقيق المشتبه فِيهِ وَ مولجته بأقوال الشقيقة الأولى ، أصر عَلَى إنكاره
لهذه الواقعة ، وَ لكن عِنْدَمَا وجهناه بالشقيقة الثانية لأصيب بحالة انهيار مفاجئ وَ بدأ
في البكاء الشديد .

- بعد فترة من استمرار المناقشة مع المشتبه فيه على هذا النحو انقضت في شرح التفصيلات التالية :-
- أنه فضلاً عن خطأ ، واستولى على المبلغ المسروق من الخزانة ، وأنه هو الذي استولى على السيارة ، وأبدى استعداده للإرشاد عنهما فوراً .
- لم تستطع استكمال اعترافه ، وإنما انتقلنا معه للإرشاد عن مكان اختفاء السيارة المسروقة ، والتي تبين أنها موجودة في منطقة النواتية بالأسكندرية ، وقد تركها المذكور في مدخل عقار خاص بأحد زملائه السابقين في المدرسة الثانوية ، وتبين أنه وضع عليها غطاء من القماش ، ورفع هذا الغطاء تأكدنا من أنها المبلغ بسرقتها ، وعليها لوحة معدنية ٧٦٥ ملاكي العاشر وهي ماركة تويوتا ، وكنا قد طلبنا من أحد مسئولى المصنع إحضار المفتاح الأصلي للسيارة قبل تحركنا من العاشر ، وتم إدارة محركها في الوقت الذي أرشد المتهم عن مكان إخفائه للأموال المسروقة من الخزانة ، وتضح أنه أخفاها في حقيبة السيارة (الخلفية) ، وقد تم التحرك من موقع اختفاء السيارة ومعنا المتهم ، والمبلغ ، والسيارة التويوتا ، والشخص الذي كان المتهم يحتفظ بالسيارة لديه .
- بعصر الأموال الضبوظة تبين أنها مائة وعشرون ألف جنيه مصري ، وتم تشكيل لجنة من بعض مسئولى المصنع ، والذين كانوا موجودين معنا في مأمورية الأسكندرية .
- بمناقشة المتهم في باقي المبلغ المسروق .. قرر أنه قام بإقرضه إلى زوج شقيقته بالأسكندرية ، وبضبطه اعترف صراحة بذلك ، ونفي علمه بأنه من متحصلات جريمة سرقة ، وطلب إسهاله ساعات لإعادة هذا المبلغ ، وقد مكثه من ذلك ، وأعاد المبلغ كاملاً .
- من خلال مناقشة زميل المتهم في الدراسة الثانوية نفى علمه بأن هذه السيارة مسروقة ، وأضاف أن المتهم عرض عليه من حوالي شهر تقريباً كاميرا إلكترونية

لشركاتها ، وَ أَتَتْ قَدْ عَرَضَهَا عَلَى بَعْضِ فَنِّي التَّصْوِيرِ فِي الْأَسْكَندَرِيَّةِ ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِتَصْوِيرِ أَغْرَاضٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَ لَيْسَتْ لِلتَّصْوِيرِ الْعَادِيِّ وَ أَنَّهَا تَرْكُهَا لَدَى أَحَدِهِمْ ، وَ أَبَدَى اسْتِعْدَادَهُ لِلإِرْشَادِ عَنْ هَذَا الشَّخْصِ .

- تَمَّ إِعْضَادُ مَلُومَةٍ إِلَى هَذَا الْفَنِّي ، وَ تَمَّ ضَبْطُ الْكَلِمَاتِ لَدَيْهِ ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنَ النَّوعِ الْإِلَيْكْتَرُونِيِّ (كَلْتُون) ، وَ قَرَّرَ أَحَدُ مَسْئُولِي الْمَصْنَعِ أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالسَّيِّدِ رَثِيمِ مَجْلِسِ الْإِدَارَةِ ، وَ هِيَ مُخَصَّصَةٌ لِتَصْوِيرِ (غُرْزَةِ الْمَجَادِ وَ نَسِجِهِ) ، وَ أَنَّهَا مَسْرُوقَةٌ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةِ شَهْوَرٍ ، وَ لَمْ يَتِمَّ الْإِبْلَاحُ عَنْهَا ، وَ قَدْ تَعَرَّفَ عَلَيْهَا ، وَ تَمَّ التَّحْفُظُ عَلَيْهَا .

- بِمُنَاقَشَةِ الْمُتَّهَمِ فِي كَيْفِيَةِ ارْتِكَابِهِ لِلطَّائِلِ اعْتَرَفَ تَفْصِيلِيًّا بِمَا يَلِي :-

- مَرَحَلَةُ التَّحْضِيرِ وَ التَّخْطِيطِ لَارْتِكَابِ الْجَرِيمَةِ :-

- مِنْ خِلَالِ عَمَلِهِ كَرْنِيسُ مَكْتَبِ أَمْنِ الشَّرْكَةِ فِي مَوْقِعِهِ ، اسْتَطَاعَ أَنْ يَتَوَلَّجَ دَاخِلَ إِدَارَةِ الشُّؤُنِ الْإِدَارِيَّةِ وَ الْمَالِيَّةِ ، خَاصَّةً مَكْتَبَ الصَّرَافِ ، وَ تَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ التَّوْقِيتِ الَّذِي تُسَوِّدُ فِيهِ مَبَالِغُ نَقْدِيَّةٍ فِي الْخَزِينَةِ ، وَ ذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْحَرَسَةِ لَيْلًا بَعْدَ انْتِصَرَاكِ الْعَامِلِينَ فِي الشَّرْكَةِ ، وَ أَصْبَحَ فِي مَقْتُولِهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْخَزِينَةَ فِيهَا مَرْتَبَاتٌ لِلْعَامِلِينَ الَّتِي يَنْتَصِرُفُ صَبَاحَ الْيَوْمِ التَّالِي .

- اعْتَمَدَ الصَّرَافُ عَلَى آدَاءِ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي مَقَرِ الشَّرْكَةِ مَعَ بَاقِي الْعَامِلِينَ ، وَ كَانَ يَنْتَصَادِفُ وَجُودَ رَثِيمِ مَكْتَبِ الْأَمْنِ الَّذِي يَأْتُمْنُهُ الصَّرَافُ وَ يَتَوَقَّعُ بِهِ بِاعْتِبَارِهِ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْ الْحِفَاظِ عَلَى أَمْوَالِ الشَّرْكَةِ ، اسْتَقَالَ رَثِيمَ الْمَكْتَبِ قَرَّةَ صَلَاةِ الصَّرَافِ ، وَ تَمَكَّنَ مِنْ التَّنَاقُطِ مِيدَالِيَّةِ مِفَاتِيحِهِ ، وَ رَسَمَ طَبْعَةَ لِمِفْتَاحِ الْخَزِينَةِ عَلَى وَرْقَةٍ بَيْضَاء .

- فِي نَفْسِ الْيَوْمِ قَامَ بِتَصْنِيعِ مِفْتَاحٍ عَلَى هَذِهِ الطَّبْعَةِ فِي أَحَدِ مُحَلَّاتِ تَصْنِيعِ الْمِفَاتِيحِ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ ، وَ فِي الْيَوْمِ التَّالِيِ عَادَ إِلَى الْمَصْنَعِ ، وَ مَعَهُ هَذَا الْمِفْتَاحُ .

- قَامَ بِمَقَارَنَةِ هَذَا الْمِفْتَاحِ عَلَى الْمِفْتَاحِ الْمُتَّبَتِّ فِي مِيدَالِيَّةِ الصَّرَافِ ، وَ تَأَكَّدَ مِنْ تَمَامِ

للتقليد فعلاً .

- عرف بعد يومين أن الصراف قلم بصرف مبلغ مرتبات العاملين في المصنع من البنك ، و لو دعها في الخزينة تمهيداً لصرف تلك الرواتب صباح اليوم التالي .
- قام المتهم بشراء اقراس اتيفان من إحدى الصيدليات في الاسكندرية ، و لحفظ بها معه أثناء توجهه إلى مقر الشركة لنوبته المعين بها هذه الليلة .
- مرحلة التحضير و التخطيط لارتكاب الجريمة :-
- ليلة الحادث قام المتهم بوضع حبوب الاتيفان (المُنوم) في الشاي ، و قدمه بنفسه إلى الحراس المعينين حراسة ايلاً في حوالي الساعة الثالثة صباحاً .
- بعد فترة ربع ساعة كان جميع الحراس يخطون في سبات عميق .
- قام المتهم باستعمال المفاتيح التي يحتفظ بها في دولاب المفاتيح في غرفة الحراسة على البوابة في فتح باب الإدارة المالية ، و فتح باب غرفة الصراف ، و دلف إلى داخلها ، و قلم بفتح باب الخزينة ، و وجد المبالغ النقدية أمامه .
- استولى المتهم على مجموعة المبالغ المودعة في الخزينة ، و لكنه قرر العدول عن استيلائه عليها كلها ، و اكتفى بالاحتفاظ بما ملأ الحقيبة البلاستيك التي يحملها معه ، و أبقى على باقي المبلغ في الخزينة ، و توجه مسرعاً بعد أن أغلق الأبواب مرة أخرى .
- اتجه المتهم بعقيقته إلى سور المصنع المواجه للطريق العام بجوار مبنى الإدارة ، و لقي بهذه الحقيبة من أعلى السور ، حيث سقطت في برميل مخصص للقمامة بجوار السور ، و توجه مسرعاً إلى مكتب الأمن المخصص له .
- عقب انتهاء نوبته الصباحية ، حضرت السيارات التي أكلت العاملين للنوبتجية للصباحية ، و كان هناك أتوبيس مخصص لتوصيل الحراس إلى محافظة الشرقية ، و أصر على الركوب معهم حتى محافظة الشرقية فعلاً .

بوصوله إلى منطقة منطقة الشرقية استقل سيارة أجرة ، و عاد بها مرة أخرى حيثُ توجه إلى المصنع من الخارج بعد أن صرف السيارة الأجرة لانتظاره في موقع على مسافة حوالي مائة متر ، و توجه خلال هذه الفترة إلى برميل للقمامة دون أن يتمكن أحد من العاملين في لشركة من رؤيته ، و استخرج منه الحقيبة البلاستيكية ، و اتجه مباشرة إلى السيارة الأجرة و توجه بها مباشرة إلى القاهرة ، حيثُ التقى بخطيبته و تناول معها الغذاء دون أن يفصح لها بشيء .

- عقب تناولها الغذاء توجه إلى الأسكندرية حيثُ أودع هذه المبالغ في ديب فريزر بمسكنه حتى صباح اليوم التالي ، و لكنه فكر في طريقة لا يرقى إليها الشك لاحتمال تفتيش شقته ، فتوجه إلى السيارة التي سيق و أن أودعها في جراج مجاور و أخفاها في حقيبتها ، و توجه بها إلى صديقه السابق في الثانوي لإخفاء السيارة لديه حتى لا تُشاهد هذه السيارة مصادفة ، خاصة و أن الجراج على مقربة من سكنه ، و نجح في إقناعه بالاحتفاظ بها لحين عودته من القاهرة ، و بعد أن قام بوضع الغطاء عليها ، إلى أن تم ضبطه بمعرفةتنا .

- اعترف المتهم بقوله بسرقة الكاميرا الياباني ، و عرضها للبيع و ذلك من خلال ترده على مكتب رئيس مجلس الإدارة ، كما أُرشد عن النظارة الشمسية الخاصة برئيس مجلس الإدارة ، و التي تم ضبطها أيضاً في تابلوه السيارة بإرشاده .

الإجراءات التي تم اتخاذها :-

- تم تحرير المحضر اللازم عن وقعة الضبط ، و تم تسجيل الاعترافات التفصيلية و سؤال كل من :-

- الشخص الذي كان قد أخفيت السيارة لديه ، و هو السيد / _____ .

- و صاحب الجراج الذي اعتاد المستهم ترك السيارة لديه بجوار سكنه و هو

السيد / _____ .

- وَزَوْج شَقِيقَةِ النَّهْمِ وَهُوَ الْمِيدَ / _____ ، وَ الَّذِي أَعَادَ الْمَبْلَغَ النَّقْدِي الْمَتَّبَقِي الْعَشْرَةَ
آلَافَ جَنِيهِ .
- وَ الْفَنِي الَّذِي كَانَتْ الْكَامِيرَا تُعْرَضُ لَدَيْهِ وَ هُوَ الْمِيدَ / _____ .
- وَ قَدْ نَمَّ تَعْرِيزُ الْمَبَالِغِ النَّقْدِيَةِ لِعَرْضِهَا عَلَى النِّيَابَةِ الْعَامَةِ ، وَ الَّتِي قَرَرَتْ تَسْلِيمَهَا
بِالْإِصَالِ لِلْأَرْزَمِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ صَاحِبَ الشَّرْكَةِ .
- نَمَّ لِلتَّحْفِظِ عَلَى الْمِبَارَةِ ٧٦٥ مَلَكَ الْعَاشِرَ ، وَ الَّتِي قَرَرَتْ النِّيَابَةُ الْعَامَةُ تَسْلِيمَهَا
لِلْإِدَارَةِ لِلشَّرْكَةِ .
- قَرَارَاتُ النِّيَابَةِ الْعَامَةِ بِالنَّسْبَةِ لِمَتْنِهِمْ : -
- اسْتَمْرَارُ حَبْسِ الْمَتْنِ لَرَبْعَةِ أَيَّامٍ حَبْساً اِحتِطَالِيّاً عَلَى ذِمَّةِ التَّحْقِيقِ .
- نَمَّ تَقْدِيمُ الْمَتْنِ إِلَى جُلُوسَةِ مَحَاكِمَةٍ فِي نَهَايَةِ مَدَّةِ حَبْسِهِ اِحتِطَالِيّاً حَيْثُ أَدْلَتْهُ الْمَحْكَمَةُ
وَ قَضَتْ بِحَبْسِهِ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ .

عرض بأمل التفضل بالإحاطة ...

تحريراً في ١٠/١٠/١٩٩١ م

مفتش المباحث الجنائية

عقيد /

سراج الدين الزويبي

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

بترشيح ضابط للعمل بالمباحث الجنائية

- الموضوع _____
- ترشيح النقيب / _____ من مديرية أمن القاهرة .. للعمل بالمباحث الجنائية .
- المفصّل _____
- الضابط المرشح هو :-
- النقيب / _____ من قوة مديرية أمن القاهرة ، وَ يَعْمَلُ ضابطاً نَوَازِيَةً لاسلكية بقسم _____ .
- تاريخ وسجل الميلاد : من مواليد _____ في ____ / ____ / ____ م .
- تخرج من كلية الشرطة في ____ / ____ / ____ م .
- ترتيبه _____ على النخبة .
- حصل على تقدير _____ في ليسانس الحقوق ، وَ تقدير _____ في علوم الشرطة .
- الفرق التدريبية :-
- لفرقة الحتمية بمعهد تدريب الضباط الأكاديمية للشرطة بتقدير _____ ، وَ ترتيبه _____ .
- فرقة إدارة الأزمات بمعهد تدريب ضباط الشرطة بالأكاديمية بتقدير _____ وَ ترتيبه _____ .

- الأعمال التي كلف بها :-
- ضابط منوب قسم عابدين من بدلية تخرجه حتى __/__/م .
- رئيس وحدة تحقيقات قسم عابدين من يوم __/__/م .
- رئيس للدراسة للاسلكية بقسم عابدين من يوم __/__/م ، و حتى ترشيحه للعمل بالمباحث الجنائية .
- الجزاءات التأديبية :-
- لم تُوقع عَلَيْهِ جزاءات من تاريخ تخرجه حتى تاريخ ترشيحه للعمل بالمباحث الجنائية .
- التقارير السرية السنوية :-
- جميع تقارير الضابط إمتياز ، و لمدة خمس سنوات .
- ملاحظاتنا :-
- الضابط إيجابي في عمله ، و يُعَمَدُ عَلَيْهِ ، و يستطيع التصرف في المواقف الحرجة ، و يُبَعِّدُ نفسه عَنْ مواطن الشبهات ، و يجيد فن الحوار مع الآخرين ، محل تقدير رؤسائه ، و مروضيه ، و للمواطنين الذين يتعامل معهم .
- لثنى رؤسائه السابقون عَلَيْهِ ، و توقعوا لَهُ مُسْتَقْبَلًا في جهاز الشرطة بصفة عامة ، و المباحث الجنائية بصفة خاصة .
- رأي رئيس وحدة مباحث القسم : ترشيحه للعمل بالمباحث الجنائية .
- رأي مفتش المباحث الجنائية : الموافقة عَلَى ترشيحه .
- رأي رئيس المباحث الجنائية : الموافقة عَلَى ترشيحه ، و قد وافق عَلَى ذَلِكَ مدير الإدارة .
- عرض بأمل التفضل بالإحاطة .
- مفتش المباحث الجنائية
- عقيد / سراج الدين الزوي
- تعريفاً في ١٠/٧/١٩٨٩ م .

[نموذج تقرير باستبعاد ضابط مباحث من العمل في المباحث الجنائية]

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

باستبعاد ضابط مباحث من العمل في المباحث الجنائية

الموضوع :-

- طلب استبعاد النقيب / _____ من قوة وحدة مباحث _____ بإدارة البحث الجنائي
بمديرية أمن _____ .

التفصيلات :-

- الضابط المطلوب استبعاده :-

- النقيب / _____ من قوة وحدة مباحث _____ بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن
_____ .

- تاريخ ومحل الميلاد : من مواليد _____ في _____ / _____ / م .

- تاريخ التخرج / _____ / م .

- ترتيبه _____ على النخبة .

- حصل على تقدير _____ في ليسانس الحقوق ، و تقدير _____ في علوم
الشرطة .

- الفرق التدريبية الطاصل عليها :-

- الأعمال التي سبق إستندادها للضابط :-

- _____
- _____
- _____

- الجزاءات التأديبية :-

- سبق توقيع الجزاءات التالية على الضابط :-

- خصم يومين من راتبه لاستعماله للقوة مع المواطن ____ يوم ____ / ____ / ____ م .
- خصم ثلاث أيام من راتبه لاحتجازه المواطن ____ بدون وجه حق .
- خصم خمس أيام من راتبه لعدم إشرافه الجدي على مرؤسيه ، مما أدى إلى تعدي أحد أفراد القوة بوحدة المباحث التي يرأسها على إحدى السيدات و أصابها بنزيف .
- خصم ثلاث أيام من راتبه لتواجده بحالة تكامل حالة تعيينه في خدمة كمين ليلي بدائرة القسم .

- موضوع طلب الاستبعاد :-

- بتاريخ ____ / ____ / ____ م تَهِم السيد الضابط حال عمله رئيساً لوحدة مباحث القسم بتعذيب أحد المتهمين في إحدى القضايا بضربه حتى الموت ، وَ قَدْ شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ عِدَّة من الأفراد العاملين معه بوحدة المباحث ، وَ أَسْفَرَ تَحْقِيقَ الْوَاقِعَةِ بِمَعْرِفَةِ النِّيَابَةِ الْعَامَةِ عَنْ أَنَّ الضَّحِيَّةَ قَدْ تَعَرَّضَ لِلتَّعْذِيبِ بِمَعْرِفَةِ الضَّابِطِ وَ خَمْسَةَ مِنْ أَفْرَادِ الشَّرْطَةِ السَّرِيِّينَ ، كَمَا أَنَّ وَاقِعَةَ ضَبْطِ الْمَتَّهِمِ مُتَابِعاً بِالسَّرْقَةِ قَدْ تَمَّ لَصْطَنَاعُهَا بَعْدَ أَنْ مَاتَ الْمَتَّهِمُ بَيْنَ أَيْدِي الْأَفْرَادِ ، وَ تَحْتَ إِشْرَافِ الضَّابِطِ ، وَ قَدْ نَتَجَ عَنْ وَاقِعَةِ الْوَفَاةِ تَجْمِيرُ أَهْلِيَّتِهِ حَوْلَ مَبْنَى الْقَسَمِ ، وَ مُحَاوَلَتُهُمْ سَحْبَ جَنَّةِ الْقَبِيلِ إِلَى أَنْ تَمَّتِ السَّيْطَرَةُ عَلَى الْمَوْقِفِ .

- قررت النيابة العامة حبس الضابط ، وَ أَفْرَادَ الشَّرْطَةِ السَّرِيِّينَ الْمَتَّهِمِينَ مَعَهُ فِي

- التعذيب ، وَ قُيِّدَت الواقعة بِرَقْم _____ جنائيات قسم _____ لسنة ١٩٩٠ م .
- تَارِيخ الضابِط خلال السنة الأخيرة يشير إلى أَنَّهُ لم يكن القُدوة المطلوبة ، وَ أن إشرافه عَلَى مَرْؤسِيه لم يَرَقَّ إِلَى المستوى المطلوب ، وَ لم يُجَدِّ معه النصيح ، لَو الإرشاد ، أَوْ توقيع جزاءات تأديبية عَلَيْهِ .
- رَأْي إدارة البَحْث الجنائي بالمديرية :-
- استبعاد الضابط من قُوة للمباحث الجنائية ، وَ نقله إِلَى خارج المديرية .
- الرأْي لدينًا :-
- الموافقة عَلَى استبعاد الضابط من العمل في المباحث الجنائية .
- عرض بِأَمَل التفضل بالاطلاع وَ الموافقة عَلَى مَا انتهى إِلَيْه الرأْي .
- تَعْرِيرَ رَأْي ١٩٩١/٦/٢ م .

مَقْشُ المباحث الجنائية

عقيد /

سِرَاجُ الدِّينِ الرَّوَيْني

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

إدارة المباحث الجنائية

تقرير

الموضوع :-

- كتاب مكتب السيد وزير الداخلية ، و المتضمن شكوى ضابط بالقوات البحرية ، ضد أحد مواطني الأسكندرية و آخر لارتكابه بعض الوقائع المخالفة ، و مساندة بعض الضباط له في تصرفاته .

الفصل :-

- تبين من الفصل ما يلي :

الشكاى :

- _____ ، من ٢٧ عاماً ، ضابط برتبة الملازم أول بحري ، و مقيم _____ قسم الدخيلة بالأسكندرية .

المشكو في حقهما :

١- عيد _____ ، من ٤٣ عاماً ، تاجر أسمنت بالدخيلة ، و مقيم بملكه بشارع _____ بالدخيلة بالأسكندرية .

٢- عادل _____ ، من ٢٨ عاماً ، نقيب بشرطة النجدة بالأسكندرية .

موضوع الشكوى :

يتضرر الشكاى في شكواه من الوقائع التالية :

أولاً : امتلاك المشكو في حقه الأول لعدد من العقارات ، و تهريبه من مصاد للضرائب

العقارية المستحقة عليها بأساليب احتيالية .

ثانياً : استيلاء المشكو في حقه الأول على بعض قطع الأراضي المملوكة أصلاً ملكية تامة للدولة .

ثالثاً : تجار المشكو في حقه الأول في الأسمنت والحديد في السوق السوداء ، وإثراؤه بطريق غير مشروع من وراء هذه التجارة .

رابعاً : تدخل المشكو في حقه الثاني بصفته نقيب شرطة بالإسكندرية ، في النزاع القائم بين الشاكي والمشكو في حقه الأول ، والذي يقع في دائرة الدخيلة ، مما أدى إلى حفظ واقعة شروع في قتل الشاكي ، وقبدها برقم جنحة ضرب على خلاف واقعها الحقيقي .

خامساً : استدعاء الشاكي في مباحث الأموال العامة بالإسكندرية في حضور المشكو في حقه مع زمرة من معارفه ؛ مما أحدث حرجاً من ذكر الممتلكات للمشكو في حقه بمعرفة الشاكي ، واضطره للانصراف من شعبة البحث الجنائي دون الإدلاء بأقواله ، خاصة وقد لاحظ تدخل الضباط في محاولة الضغط عليه للتنازل .

سادساً : يتضرر الشاكي في شكواه من تدخل كل من اللواعين _____ ، _____ على أسس صلته الوثيقة بهما .

وبفحص هذه الوقائع تبين ما يلي :

أولاً : واقعة امتلاك المشكو في حقه سعيد _____ لعدد من العقارات ، وتهريبه من سداد الضرائب العقارية المستحقة عليها بأساليب احتيالية :

- ذكر الشاكي أن المشكو في حقه يمتلك عدداً من العقارات ، تبين أنها كالاتي :

- حصة الشاكي ٦ قرار يربط بالعقار الكائن بشارع _____ عن والدته _____ ، ومملوكة بالعقد المسجل رقم ١٠٣١ لسنة ٨٧ توثيق الإسكندرية ، والعقار مكون من أربعة طوابق ، بكل طابق شقتان على مساحة ١٥٨ متراً مربعاً .

- حصة ثالث العقار بشارع _____ أيضاً ، وَ المكون من أربعة طوابق ، بكل طبق شقة واحدة عَلَى مساحة ١١٠ متر مربع ، ميراثاً عَنْ والدته _____ بالعقد المسجل رقم ١٩٦٧/٢٦٤٦ م توثيق الاسكندرية .
- حصة بقطعة أرض مساحتها ٨٤٠٠ متر مربع بمنطقة كنج مربوط بالميراث عَنْ والده المتوفى / _____ ؛ وَلَهُ شركاء بها ثلاثة أَشْقاء وَ خمس شقيقات ، وَ مقام عَلَى مساحة ١٤٠٠ متر مربع مدرسة كنج مربوط منذ سنة ١٩٥٤ م ، وَ مقام عَلَى مساحة ١٠٠ متر مربع سنترال كنج مربوط ، وَ المؤجر إِلَى هيئة المواصلات السلوكية وَ اللاملكية .
- حصة بالميراث عَنْ والده المتوفى _____ ضمن الورثة ، بقطعة أرض مساحتها عشرون فدقاً بمنطقة لم زغوي .
- حصة قدرها لربع بقطعة أرض مساحتها ١٣٨ متراً مربعاً بجوار مدرسة النخيلة مشتركة من ورثة _____ سنة ١٩٨٥ م بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه .
- حصة قدرها ثلاثة أرباع قطعة أرض مساحتها ٣٠٨ متر مربع ، بالطريق الصحراوي بجوار مؤسسة النخيلة للكهرباء .
- يمتلك المذكور محل لتجارة الأسمت بشارع _____ بالنخيلة ، وَلَهُ بطاقة ضريبية رقم ٤١٦٧ صدارة في ١٩٨٢/٨/٣١ م من مأمورية ضرائب المقاولات بالاسكندرية ، وَ سجل تجاري رقم ١٠٨٦٢٧ صادر من الاسكندرية .
- وَ قَدْ أخطرت مباحث التهرب الضريبي لِفَحْصِ موقفه الضريبي بكتاب قسم الأموال العامة - إدارة البحث الجنائي بالاسكندرية في ١٩٨٩/١٠/٢٨ م برقم ٧٤٦ .
- ثانياً : واقعة استيلاء المشكو في حقه عَلَى بعض قطع الأراضي المملوكة أصلاً ملكية تامة للدولة :
- ١- بمسؤول المَبْلَغ في شكواه قرر أن المشكو في حقه قَدْ استولى عَلَى قطعة أرض

بمنطقة البيطاش بالشارع الرئيسي ، وَ لَنْ هَذِهِ الْأَرْضِ كَانَتْ مُحَلًّا لِنِزَاعٍ بَيْنَ الشَّرْكَةِ
الْمُتَحِدَةِ لِلْإِسْكَانِ وَ التَّعْمِيرِ ، وَ بَيْنَ الْمُشْكُو فِي حَقِّهِ ، وَ قَدْ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهَا مَحَافِظَةُ
الْأَسْكَندَرِيَّةِ ، وَ اللَّجْنَةُ الرِّيَاضِيَّةُ بِحَيِّ الْعَامَرِيَّةِ ، وَ نَظَرُوا لَكثْرَةِ مَعَارِفِ الْمُشْكُو فِي حَقِّهِ
فَقَدْ اسْتَرَدَّ ثَلَاثَ هَذِهِ الْأَرْضِ ، وَ تَمَّ هَذَا الْاسْتِرْدَادُ فِي سُرِيَّةٍ تَامَةٍ ، وَ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا أَحَدٌ ،
وَ قَلَّمَ عَلَيْهَا عِمَارَةً سَكْنِيَّةً سَبْعَةَ أَعْوَالٍ .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الْفَعْلِ مَا يَلِي :

- قِطْعَةُ الْأَرْضِ الْمَشَارِ إِلَىهَا ٥٧٦ مِثْرًا مَرِيعًا ، وَ قَدْ قَلَّمَ الْمَوَاطِنَ _____ ، بِرَفْعِ
دَعْوَى ضِدَّ الْجَمْعِيَّةِ لِلتَّعَامُلِيَّةِ لِلْبِنَاءِ وَ الْإِسْكَانِ لِإِثْبَاتِ حِيَازَتِهِ لِلْأَرْضِ ، وَ تَمَّ بِمَعْرِفَةِ
لَجْنَةٍ مُشْكَلَةٍ مِنْ رَئِيسِ مَجْلِسِ إِدَارَةِ الْجَمْعِيَّةِ ، وَ رَئِيسِ الْحَيِّ ، وَ عَضْوِ مَجْلِسِ
الشَّعْبِ ، وَ وَكِيلِ الْإِدَارَةِ الْهِنْدِيَّةِ بِالْحَيِّ ، وَ مَدِيرِ عِلْمِ الْإِدَارَةِ الْهِنْدِيَّةِ ، بِتَقْسِيمِ قِطْعَةِ
الْأَرْضِ - مَوْضُوعِ النِّزَاعِ - إِلَى جِزْلَيْنِ ، حَصَلَتْ الْجَمْعِيَّةُ عَلَى الثَّلَاثَيْنِ ، وَ الثَّلَاثُ
الْبَاقِي لِلْمَوَاطِنِ _____ ، مُقَابِلَ تَنَازُلِهِ عَنِ الدَّعْوَى ، وَ قَامَتِ الْجَمْعِيَّةُ بِدَفْعِ حَصَّتِهَا
النَّقْدِيَّةَ لِجِهَازِ حِمَايَةِ الْأَمْلاكِ فِي الثَّلَاثَيْنِ ، بَيْنَمَا قَامَ الْطَرَفُ الثَّانِي _____ ، بِبِنَاءِ
عِمَارَتِهِ السَّكْنِيَّةِ عَلَى قِطْعَةِ الْأَرْضِ الْمُتَبَقِّيَّةِ دُونَ اسْتِخْرَاجِ تَرْخِيصِهَا بِذَلِكَ فَتَحَرَّرَ لَهُ
مَحْضَرٌ بِرَقْمِ ١٠٥ أَمْسَنَ ١٩٨٦ م ، وَ قَلَّمَ بِدَفْعِ الْغَرَامَةِ وَ مَقْدَارِهَا ١٤٤٦ جَنْبِيًّا وَ ٧٥
قَرَشًا لِجِهَازِ حِمَايَةِ أَمْلاكِ الدَّوْلَةِ بِلِيصَالٍ رَسْمِيٍّ مَرْفُوقٍ صَوْرَتِهِ .

٢- وَاقِعَةُ قِيَامِ الْمُشْكُو فِي حَقِّهِ _____ بِرَدِّ قِطْعَةِ أَرْضٍ مِنَ الْمَلَاكِيَاتِ التَّالِيَةِ لِشَّرْكَةِ
النَّصْرِ لِلْمَلَاكِيَاتِ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ ، وَ اسْتِيْلَاكِهَا :

- تَبَيَّنَ مِنْ مَخَاطَبَةِ شَرْكَةِ النَّصْرِ لِلْمَلَاكِيَاتِ أَنَّ الْمَذْكُورَ لَمْ يَقَمْ بِهَذَا الْإِجْرَاءِ ،
وَ لَمْ يَسْتَوْلِ عَلَى أَرْضٍ ، لَوْ رَدِمَ أَرْضٌ تَالِيَةٌ لَهَا ، وَ لَنْ كُلِّ مَخْتَصَبٍ بِالْمَنْطَقَةِ يَتَحَرَّرُ
لَهُ مُحْضَرٌ فِي حَالَةِ إِقْدَامِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَ لَمْ يُسْتَدَلَّ مِنَ الْكَشْفِ عَلَى ارْتِكَابِ الْمُشْكُو فِي
حَقِّهِ لِهَذِهِ الْجَرِيمَةِ .

ثالثاً : واقعة تجار المشكو في حقه الأول في الأسمنت و الحديد في السوق

السوداء ، و إثرائه الغير مشروع من وراء هذه التجارة :

- تبين من الفحص أن المواطن _____ ، يمتلك محلاً لبيع الأسمنت و الحديد بشارع _____ دائرة قسم الدخيلة ، و يحمل بطاقة ضريبية رقم _____ صادرة في ١٩٨٤/٨/٢١ م .

- لم يستدل للمذكور على ارتكابه لأي جريمة تموينية ، و لم ترد أي شكوى لإدارة شرطة التموين عن نشاطه غير المشروع بالتصرف في الحصص التموينية على وجه غير مشروع ، أو مخالف فيما عدا شكوى الشاكي التي لم يثبت صحتها بعد .

- تبين أن المشكو في حقه قد توقف تماماً منذ تسعة أشهر عن الاتجار في الحديد أو الأسمنت ، و أنه يزول نشاطاً تجارياً آخر في بيع الأراضي و إقامة العقارات .

رابعاً : تدخل شقيق المشكو في حقه للثقيب _____ بصفته ضابطاً للشرطة بجندة الأمكنندرية في النزاع القائم بين الشاكي و المشكو في حقه ، خاصة بالنسبة لبلاغ الشروع في قتل الشاكي في دائرة قسم الدخيلة .

بفحص هذا الموضوع تبين ما يلي :

- ١ - بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢ م تبلغ قسم الدخيلة من الشاكي بتعدي _____ عليه بالضرب ، و أحدث به إصابة عبارة عن خدوش و سحجات و كدمة بالشفة العلوية ، و قد عرض الأمر على نيابة الدخيلة ، و تم سؤال الشاكي الذي اتهم المشكو في حقه بالشروع في قتله ، و استشهد بعدد من الشهود ، و بسؤالهم بمعرفة النيابة العامة - لم يؤيدوه في أقواله المتجهة إلى إحداث حالة الشروع في قتل ، و انتهت النيابة العامة في مذكرة تفصيلية ووفق عليها المحامي العام للإمكنندرية - إلى استبعاد شبهة الجناية ، و قيدت الواقعة جنحة ضرب ، و قد أيدت تحريات المباحث أقوال الشهود في تلك الواقعة .
- ٢ - للشاكي و المشكو في حقه يرتبطان بصلة القرى ، فالأول ابن خالة الثاني ، و سبب

الخلاف الظاهري نزاع على سكن شقيقه الأول زوجة الثاني .

٣ - لم يثبت تدخل نقيب الشرطة في هذا النزاع ، في محاولة للتأثير على سير محضر وقعة التعدي ، خاصة وأن أقوال المبلغ قد تم إثباتها أمام السيد وكيل النيابة ، وتم استدعاء الشهود الذين حذهم ، وقررت النيابة في مذكرتها ما يلي : " وقد استشهد الشاكي في تلك بشهود الواقعة وقد دخلوه إذ جاءت أقوالهم بمثابة معول هدم في صرح زعمه بالشروع في القتل ، ولذلك تكون الأوراق قد خلت من ثمة دليل يؤكد الزعم ، خاصة وأن تحريات المباحث قد أجهزت على البقية الباقية من تلك المزاعم ، الأمر الذي يتولّى معه شبهة الجنابة ، وتغدو في حقيقتها جنحة تعدي " .

٤ - إلا أنه تبين أن النقيب _____ قد توجه إلى قسم الدخيلة في أعقاب واقعة المشاجرة بين شقيقه و الشاكي ، وحدث مشادة بينهما بقسم للشرطة و تحرر ملحق للمحضر الخاص بواقعة المشادة - أرفق بمحضر المشاجرة و أرسل للنيابة المختصة .

خلاصة : موضوع استدعاء الشاكي في إدارة البحث الجنائي بالأسكندرية في حضور المشكو في حقه ، مما أحدث حرجاً له من ذكر الممتلكات الخاصة بالمشكو في حقه ، واضطره للتصرف دون الإدلاء بأقواله ؛ مما دعاه إلى إرسال شكواه للسيد وزير الداخلية :

تبين من الفحص ما يلي :

- التقرير المثبت بمعرفة قسم الأموال العامة بالأسكندرية تم ذكر كافة ممتلكات المشكو في حقه كاملة ، و تم إخطار التهرب الضريبي ، و مباحث التموين بمضمون الشكوى .

- لم يثبت إغفال ضابط الفحص لذكر معلومة عن المشكو في حقه ، أو قصيره في تناول موضوع الشكوى ، و لم يتضح شبهة مجاملة لزميل له ، شقيق المشكو في حقه .

- موضوع الحرج العقال عنه للشاكي ، لا مبرر له خاصة و أن سابقة اتهامه للمشكو في حقه ما تزال موجودة في أوراق محضر و تحقيق نيابة جرى بين الطرفين ، و لم تمنع صلة القربى بينهما من الوصول إلى أقسام الشرطة و النيابة ، و لم يترك للشاكي مجالاً إلا و طريقه للوصول إلى النيل من خصمه ، و لذلك انتهز فرصة تعاضد وجوده مع المشكو في حقه أثناء فحص الشكوى في قسم الأموال العامة بالأسكندرية ليتخذها وسيلة لوثوب جديد على خصمه و شقيقه .

سادساً : تضرر الشاكي من قيام المشكو في حقه بنكر اسم اللواء _____ ، و اللواء _____ ، لوجود صلة وثيقة معهما :

- تبين من سؤال الشاكي أن ميلاتهما لم يتخلا في أي موضوع ، و لم يتولوا الوقائع المثبتة في أي مرحلة من مراحلها .

- و قد تبين من الفحص أن اللواء _____ يستأجر فيلا من والد المشكو في حقهما منذ سنة 1980 م ، و أنهما يرغبان في إخراجه منها لبناء عمارة سكنية على قطعة الأرض التي تشغلها هذه الفيلا ، و سبق عرض مبلغ نقدي مقابل إخلائه لها إلا أنه رفض ، مما يظهر العلاقة بينهما الآن على أنها ليست قوية ، مما يتيح فرصة للتدخل لصالح المشكو في حقه كما يدعي الشاكي .

- و بالنسبة اللواء _____ و الذي يمت بصلة قريى للطرفين ، الشاكي و المشكو في حقهما ، إلا أنه لا يتردد على الأسكندرية طرف أي منهما ، و تكاد الصلة أن تكون مقطوعة نهائياً بينهما .

نتيجة النهائية للفحص :

لم يثبت صحة ما لورده الشاكي من وقوع في أي جزئية منها .
لم يثبت تدخل أي قيادة شرطية حالية أو سابقة في نزاع الطرفين .
قصده الشاكي من شكواه ، ريثما ينصرف إلى النيل من خصمه و شقيقه

ضابط الشرطة .

- الشاكي سبق وَ لِن تقدم بـعدة شكوى ضد قياداته بالقوات البحرية ، وَ ضد أعضاء النبلبة العسكرية الذين تولوا فحص شكواه في الأسكندرية ؛ مما يشير إلى أَنه دائب للشكوى من الجميع دون وجه حق .
 - عرض بأمل التقفل بالإحاطة والنظر ، وَ الأمر مفوض ،،
- تـعـريـراً في ١٩٩٠/١/١ م .

مفتش إدارة المباحث الجنائية

عقيد /

سراج الدين الزوي

البحث الثاني

تقارير إدارة الشرطة الدولية (الإنتربول)

ويشتمل على غلازج التقارير التالية :

- تقرير تعريبات حول نشاط شخص مطلوب ضبطه للخارج .
- تقرير بالمشاركة في مؤتمر دولي .
- تقرير مأمورية استلام متهم من خارج البلاد .

جمهورية مصر العربية

وزارة الداخلية

قطاع مصلحة الأمن العام

الشرطة الجنائية الدولية و العربية

بإتربول القاهرة -

تقرير

الموضوع :-

- إجراء التعديلات لتحديد النشاط الإجرامي للمواطن المصري / وحيد ... ، في إطار تجديد ملفات المتهمين المطلوب تسليمهم لدول أخرى .

القص :-

- في إطار متابعة تجديد ملفات المتهمين من المطلوبين لدول أخرى وَ ذَلِكَ دعماً للتعاون مع هذه الدول ، فقد تبين ورود إفادة من نيابة وسط القاهرة تفيد أن المحضر رقم ٤٩٢٧ جنح عابدين لسنة ١٩٩٧ م ، وَ الخاص باتهام المواطن المصري / وحيد توفيق المر ... وَ المتهم بالاستيلاء على مبالغ نقدية من بنك دوتشن بنك بألمانيا ، من حساب شخص آخر ، قَدْ تم حفظه إدارياً ، وَ لَوْ ضح قرار الحفظ أَنَّهُ يأتي في إطار دعم العلاقات الشخصية ، وَ القرابة التي تربط المتهم بصاحب الحساب الذي تم الاستيلاء عَلَيْهِ من البنك بصفته ابن عمه ، وَ لم تتطرق مذكرة النيابة العامة إِلَى أن الضرر الواقع قَدْ وقع على البنك الألماني الذي تم سحب هذه المبالغ المستولي عليها وفقاً لنص رسالة إتربول فسادن وَ المرفق صورتها (باللغة الإنجليزية وَ ترجمتها بالعربية) .

- وَ اتَّهَمَ بِرَكْتَابِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ لَهُ سَجَلٌ إجْرَامِيٌّ يَقْتَضِي مَا يُبْلَى -
- الاسم : وحيد عبد اللطيف المر... ، مواليد للقاهرة في ١٩٤٩/١/١٢ م .
- ارتكب جرائم نهب و احتيال بالاشتراك مَعَ زوجته السيدة / دوريس المر... ، الألمانية الجنسية عَلَى النحو التالي :-
- استغلتها كروتاً ، وَ بطاقات ائتمانية مصرفية (أمريكيان إكسبريس) مسروقة فيما بَيْنَ ١٩٨٨/٧/٢٧ م إِلَى ١٩٨٨/٨/٢٢ م لعدد أربع وَ خمسين مرة في دفع ثمن مشتريات من محلات في ألمانيا أغلبها في مدينة شتوتجارت وَ بولخين ، وَ كَانَ المحل المفضل لهما هُوَ محلات " هيرتي " وَ جملة المبالغ بقيمة البضاعة (٤٧٢٠٠٠ مارك ألماني) .
- استغلتا الكروت المصرفي رقم ٧٨٤٦ المسروق في الشراء لعدد ٩٥ خمسة وَ تسعين مرة بما قيمته ٢٢٣٣١,٢٠ جيلداً هولندياً من محلات هيرتي ، أيضاً في ضواحي شتوتجارت وَ أيضاً في أولم ، وَ كارلوومه ، وَ قَدْ تسبب ذَلِكَ في إضرار بشركة لوروكار الهولندية الَّتِي كَانَتْ تدفع بدورها للشركة البائعة .
- استغلتا الكروت المصرفي رقم ٦١٧٠ وَ المسروق في الفترة من ١٩٨٨/٩/٢١ م حَتَّى ١٩٨٨/١٠/١٤ م في القيلم بعمل مشتريات وَ ذَلِكَ لعدد ١٧٢ مائة وَ اثنين وَ سبعين مرة بما قيمته ١٦٣٨٩,٧٩ جيلداً هولندياً ، وَ تسبب ذَلِكَ في إلحاق الضرر عَلَى شركة لوروكار الهولندية الَّتِي دفعت الثمن لشركة محلات هيرتي وَ كذلك محلات لكارشبات في نورمبرج .
- تم اكتشاف أمره في يوم ١٩٨٨/١٠/١٤ م أثناء إجراء مُحَلُولَةٍ فاشلة في محل هيرتي في مدينة إسبلينجن حَيْثُ تم ضبطه وَ اكتشاف استغاله لهذه الكروت المسروقة ، وَ قَدْ عثرت الشرطة الألمانية لدى تفتيشها لمنزل المتهم عَلَى بضائع تصل قيمتها إِلَى خمسة عشر ألف مارك ألماني .
- استولى عَلَى مبلغ خمسة آلاف مارك ألماني من مواطن مصري يُدْعَى — أبس جندي

في نوفمبر ١٩٨٩ م في ألمانيا ، وَ قَدْ أَدْفَنَتْهُ المحكمة الألمانية ، وعاقبته بالسجن لمدة سنة وَ عشرِ شهور ، فضلاً عَن إضافة حكم آخر بالسجن عَليْهِ لمدة سنة وَ أربعة شهور ، وَ قَدْ قَرَّرَت المحكمة الألمانية عدم إيقاف التنفيذ عَلى هاتين العقوبتين ، وَ قَدْ صدر هَذَا الحكم في شتوتجارت في يناير ١٩٩٣ م باسم السيد / لِير لانين - رئيس المحكمة وَ للقاضيان هايتمان وَ دكتور فال .

- اتَّعَى المَكُورُ خِلالَ المحاكمة وَ للمجتمع الألماني أَنَّهُ تعرض للاضطهاد خلال فترة حكم الرئيس للراحل جمال عبد الناصر ، وَ أَنَّهُ رَغِمَ ذَلِكَ نجح في الالتحاق بأكاديمية الشرطة المصرية خلال الفترة من ١٩٦٢ م حتى سنة ١٩٧١ م ، وَ أَنَّهُ عمل ضابطاً في الشرطة المصرية لمدة عشر سنوات ، وَ اعتزل بعدها العمل بالشرطة .

- تَأَكَّدُ لَنَا أَن المَكُورَ لم يَسْتَحِقْ في يوم مآ بكلية الشرطة المصرية ، وَ أَنَّهُ لم يَعْملْ ضابطاً أَوْ فرداً بالشرطة المصرية خلال الفترة المشار إليها مَعَ التأكيد عَلى أَنَّهُ في سنة ١٩٦٣ م وَ حتى سنة ١٩٧١ م لم يكن القانون الخاص بأكاديمية الشرطة قَدْ صدر بعد وَ كَانَ مُنْهَافاً حتى الثمانينات (كلية الشرطة) .

- تَمَكَّن المَواطِنُ / وحيد المر ... من ارتكاب جريمة للنصب عَن طريق الشيكات التي لا يقابلها رصيد ، وَ الذي أُلْحِقَ للضرر بدوتشن بنك (في شتوتجارت) .

- وَ قَدْ قَدِمَ هَذَا البِنكُ شُكْوَى بِذَلِكَ ، وَ كذلك ضد المَواطِنُ / توفيق المر ... صاحب الحساب (ابن عم للمتهم) ، وَ مرفق طيه صورة من رسالة إِنْتِرْيُول فِيبِلْدان في هَذَا الشأن .

- عَقِبَ قِيَامِ المَواطِنُ / وحيد المر ... بارتكاب جريمة للنصب عَلى البِنكِ المشار إليه بعاليه باسم صاحب الحساب المَواطِنُ / توفيق المر ... وَ أَدَى استدعاء الأخير لأمم السلطات المصرية (لأمم الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة) ، أكَدَ أَنَّ المتهم قَدْ قَامَ بِاستخدام اسمه أيضاً في الاستيلاء عَلى أموال من بنك درسرتر بنك بعد

استخراج ماسٹر کارڈ برقم ۶۸۶۵-۰۹۷۷-۰۳۸۶-۵۱۳۲ و صالح حتی شهر یونیو

سنة ١٩٩٦ م ، و طلب من بنك دوتس بنك إخطار هذا البنك بذلك .

سبق وَأَن استولى المتهم على مبلغ مائتين وَخَمسة وَثَلَاثِينَ ألف مارك ألماني من حساب

الأمستد / مسامي ... رجل أعمال في ألمانيا ، و ما زال هذا الموضوع قيد المحاكمة

القضائية .

نَحْمَدُكَ يَا مَلِكُ الْمَلَكِ فِي الزَّجْرِ بِاسْمِ الْمُجَنَّبِ عَلَيْهِ / سَلَامِي ... بِالْمَسْجِدِ لِتَنْفِذِ حُكْمِ قَضَائِي صَادِر

عَلَيْهِ بِالْحَبَسِ ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ ، ثُمَّ اخْتَلَقَ جَمِيعَ مُسْتَدَلِّاتِهِ ، وَ أَوْرَاقِهِ .

وتم الطعن في الحكم عن طريق مجهولين ، وتم إعلان المحكوم عليه بطريق التزوير

أيضاً ، حتمً أصبحت الحكم نهائياً ، وَ لَقِيَ الْقَبْضَ عَلَى رَجُلِ الْأَعْمَالِ بِمَعْرِفَةِ الشَّرْطَةِ

المصرية لتنفيذ الحكم ، و لكن جاء قرار الأستاذ المستشار النائب العام بإيقاف تنفيذ هذه

العبوة لحسن فحص كل وقائع التزوير التي تمت .

١٠ - التعميم صدر عليه أحكام قضائية في الوقائع التالية :-

القضية رقم ٦٩٠٢ حنج قصر النيل لسنة ١٩٩٧ م شيك بدون رصيد ، و المقيدة تحت

رقم ٦٩٦٦ حصر حصص قصر النيل ، و صدر الحكم عليه بجلسة ١٩٩٧/١١/١١ م

مَضْرُوباً أَعْتَاباً بِأَثَلَةِ شَهْرٍ مَعَ الشَّغْلِ وَكَفَالَةِ خَمْسُونَ جَنْبِهَا وَتَعْرِيزُ ٥١ جَنْبِهَا

مصرياً .

التضحية رقم ٦٩٠٢ جنح قصر النمل لسنة ١٩٩٧ م شيك بدون رصيد ، و المقيدة تحت

رقم ٣٠١٧ حصر حبس قصر النيل لسنة ١٩٩٧ م ، و صدر الحكم نهائياً بتاريخ

١٩٩٧/١١/٥ م ثلاثة شهور خمس من الشغل وكفالة خمسون جندياً وتعويض مؤقت

٥١ جنبا .

القضية رقم ٦٩٠٧ جنح قسم النفل لسنة ١٩٩٧ م شيك بدون رصيد ، و المقيدة تحت

قـم ١٩٠١٤ جـبـر، قـبـر النـبـل لـمـنـة ١٩٩٧ م ، و صـدـر الـحـكـم نـهـائـياً

بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ م ، حبس شهر و كراسة خمسون جنيتها و تعويضاً مؤقتاً
٥١ جنيتها .

سابق اتهامه في دائرة قسم قصر النيل في واقعيتين مؤجلتين إلى جلسة قادمة هما :
القضية رقم ٢٢١٧ جنح قصر النيل لسنة ١٩٩٧ م شيك بدون رصيد ،
و القضية رقم ٣٤٧٧ جنح قصر النيل لسنة ١٩٩٧ م شيك بدون رصيد ، فضلاً عن
قضية ثلاثة لم يصدر فيها حكم بعد ، و هي القضية رقم ٦٩٠١ جنح قصر النيل لسنة
١٩٩٧ م شيك بدون رصيد .

المواطن / وحيد المر ... سبق و أن أصدر شيكين لا يقابلهما رصيد لصالح
الأستاذ / طارق ... بمبلغ ستة و عشرين ألف جنيه مصري ، و قلم بتزوير مستندات
تقييد رفع دعوى مباشرة عليه من جانب المجني عليه (على غير الحقيقة) ، و أثبت
تنازل الشاكي عن الدعوتين أمام القضاء على غير الحقيقة ، و عندما حاول المجني
عليه اللجوء للقضاء اكتشف سابقة تنازله بطريق التزوير عن دعوتين مباشرتين أمام
محكمة العجوزة في المحضر رقم ١٧٢١ جنح العجوزة لسنة ١٩٩٧ م ، و المحضر
رقم ١٧٢٢ جنح العجوزة لسنة ١٩٩٧ م ، و قد قلم المجني عليه بتقديم شكوى بذلك
إلى نيابة العجوزة قيدت تحت رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٧ م شكوى محامين ، و ما تزال قيد
التحقيق أمام الأستاذ / جوزيف إدوار وكيل النيابة .

سبق الحكم على المواطن / وحيد المر في المحكمة الابتدائية في بروكسيل ، بدفع
مبلغ خمسة و عشرين ألف ألماني لصالح أحد ضحاياه .

عند الاتهامات الجنائية الأخرى تسعة اتهامات في وقائع نصب و احتيال أولها :
القضية رقم ٤٠٦٢ جنح العجوزة لسنة ١٩٨٢ م و آخرها القضية رقم ٢٣٣٢ جنح
العجوزة لسنة ١٩٩٦ م .

صالح ضد المواطن / وحيد المر ... حكماً بالإفلاس من محكمة جنوب الجيزة في القضية

رقم ٤١٧ لسنة ١٩٩٦ م بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٦ م وَ هِيَ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ جُلُوسَةِ إِجْرَاءَاتِ .
 - الْمُتَعَرِّى عَنْهُ صُلَحَ قَرَارُ قَبْضٍ مِنْ نِيَابَةِ بَابِ شَرْقِ الْأَسْكَنْلَرِيَةِ فِي الْقَضِيَةِ رَقْمَ ٧٥٩٣ إِدَارِي مَوْقُوتٍ بِبَابِ شَرْقِ لِسَنَةِ ١٩٩٧ م فِي ١٩٩٧/١١/٢٢ م ، وَ لَمْ يُنْفَذْ بَعْدَ الْقَرَارِ لِهَرُوبِ الْمُتَمِّهِ مِنْ مَسْكَنِهِ .

- وَ صُلَحَ قَرَارُ الْقَضَائِيِّ بِضَبْطِهِ وَ احْتِظَرِهِ لِاتِّهَامِهِ بِالْتَّرْوِيزِ فِي الْقَضِيَةِ رَقْمَ ١١٩٦ لِسَنَةِ ١٩٩٦ م عَرَاتُضَ جَنُوبِ الْقَاهِرَةِ (وَ لَمْ يُنْفَذْ الْقَرَارُ لِهَرُوبِ الْمُتَمِّهِ) .

- اللّوَاطِنُ / وَحِيدُ الْمَر ... مَوْضُوعُ تَحْقِيقٍ فِي نِيَابَةِ الْعُجُوزَةِ الْجَزْنِيَةِ لِمَامِ الْأُسْتَاذِ / أَحْمَدَ خَيْرِي ، مَدِيرِ التَّنْبِيَةِ لِاتِّهَامِهِ بِسُرْقَةِ اثْنَتَيْ عَشَرَ كِيلُو ذَهَباً مِنْ مَحَلِّ فِي ٧ شَارِعِ دِمَشْقٍ / الْمُهَنْدَسِينَ مَلِكِ السَيِّدَةِ / أَمِيرَةِ ... ، وَ زَوْجِهَا / عَوْلَاد ... الْمُحَامِلِي ، وَ الْمَحْرَرُ عَنْهَا الْمُحَضَّرُ رَقْمَ ١٤٩٢٦ جَنَحِ الْعُجُوزَةِ لِسَنَةِ ١٩٩٧ م .

- اللّوَاطِنُ / وَحِيدُ الْمَر ... دَلَبَ عَلَى مُخَاصَمَةِ أَيِّ مَسْئُولٍ يَقِفُ فِي مَوَاجِهَتِهِ مُذْعِياً عَلَى تِلْكَ بِلَادَعَاءَاتٍ بِلَاطَةِ ، وَ لَا أَسَاسَ لَهَا مِنْ الصَّحَةِ مِنْ أَجْلِ لِقَاقِ هَذَا الْمَسْئُولِ الَّذِي يُولِجُهُ ادْعَاءَاتُهُ فِي دَوْلَةِ التَّحْقِيقَاتِ الْإِدَارِيَةِ ، وَ يُمْكِنُ أَنْ نَذْكُرَ لِلتَّكْلِيلِ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْطَةِ التَّالِيَةِ :

- ادْعَاؤُهُ عَلَى أَحَدِ الْمُتَعَرِّينَ / رَئِيسِ مَحْكَمَةِ الْقَاهِرَةِ .. بِيَمَضِ الْوَقَائِعِ الَّتِي لَا أَسَاسَ لَهَا مِنْ الصَّحَةِ ، وَ تَرْوِيهِ تَوْقِيعاً نَسْبِهِ إِلَيْهِ ، وَ تَقْدِيمَهُ مُكْوًى رَسْمِيَةً ضَدَّهُ فِي التَّعْتِيشِ الْقَضَائِيِّ ، وَ قَدْ تَضَحَّى مِنَ الْفَحْصِ أَنَّ هَذِهِ الْمُسْتَدَلَاتُ مَزُورَةٌ ، وَ قَدْ تَمَّ إِحْلَالُ الْمُتَعَرِّى عَنْهُ إِلَى مَحْكَمَةِ الْجَنَائِيَّاتِ فِي تِلْكَ الْوَقَاعَةِ وَ الْمَحْرَرُ عَنْهَا الْمُحَضَّرُ رَقْمَ ٣٧١٥ إِدَارِي لِدَرْبِ الْأَحْمَرِ لِسَنَةِ ١٩٩٧ م .

- ادْعَاؤُهُ عَلَى الزَّمِيلِ الْمَقْدَمِ / _____ رَئِيسِ وَحْدَةِ مِبَالِحَتِ عَابِدِينَ ، وَ الَّذِي أَلْقَى لِلْقَبْضِ عَلَيْهِ حَالُ تَرَدُّدِهِ عَلَى مَحْكَمَةِ عَابِدِينَ فِي إِحْدَى الْقَضَائِيَّاتِ ، حَيْثُ ادَّعَى عَلَى الضَّابِطِ بِلَادَعَاءَاتٍ لَا أَسَاسَ لَهَا مِنْ الصَّحَةِ ، أَلْفَهَا هُوَ اسْتِعْمَالُ الْقِسْوَةِ مَعَهُ ، وَ ظَلَّ الْمَوْضُوعُ

- يتم التحقيق فيه أكثر من أسبوعين أمام اللواء مفتش الدخالية بالوزارة .
- ادعاءه على اللواء / _____ مفتش المباحث الجنائية بالوزارة بعدة ادعاءات لا أساس لها من الصحة أيضاً .
- ادعاءه على السيد مفتش مباحث الأموال العامة .. الذي تولى فحص موضوع دوتس بنك الألماني ، عتماً ألقنا على هذا الزميل الأوراق الواردة من الجانب الألماني لفحصها .
- ادعاءه على النقيب / _____ من إدارة الإنتربول المصري .. بطلب لاصطحابه بدون وجه حق بقسم عابدين ، رغم أن هذا المتهم لم يمثل أمامنا ، أو أمام مسئول بالإنتربول المصري مطلقاً ، ولكنها طلائمة للإرهاب ضد المسؤولين بالإنتربول لاحتمال قرب القبض عليه و مثوله أمامنا .
- المواطن / وحيد المر ... أنزعج على قوائم منع السفر بقرار من الأستاذ المستشار النائب العام في ١٩٩٧/٧/٥ م ، و ما زال مدرجاً حتى الآن "" .
- عرض بأمل التفضل بالإحاطة ،،،

تحريراً في ١٩٩٨/١٠/٢ م .

مدير إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية

لواء / سراج الدين الزوي

نائب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

بفرنسا

(١) يلاحظ أننا استعرضنا هنا كل المعلومات و الوثائق السابق إبتدائها إلى هذا الشخص استخرى عنه ، رداً على قرار نيابة وسط القاهرة بحفظ المضرر الأصلي الذي عُرض عليها ، و ذلك بمقولة الحفظ على الروبط الأسرية ، و أوضحنا في تقريرنا السابق و الاتهامات ، و حددنا المضرور في هذه الجريمة بأنه بنك لجيني و ليس ابن عم المتحرى عنه ، و اقتصر دورنا على ذلك ، و لم نطلب من الجهة القضائية إنشاء القرار الصادر بالحفظ أو اتخاذ موقف حذنه سلفاً ، و إنما تركنا السلطة التقديرية في يد من يملك التصرف في الموضوع فحريته غير منقوصة ، و إنما كاملة .

وزارة الداخلية

أعلى مصلحة الأمن العام

إدارة الشرطة الجنائية الدولية و العربية

تقرير

بالمشاركة في مؤتمر دولي

الموضوع :-

- المشاركة في أعمال الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، التي عقدت في أطلالية بتركيا ، الدورة رقم ____ .

الفصل :-

- بناءً على القرار الوزاري الصادر من معلاة السيد وزير الداخلية ، بتكليفنا برئاسة الوفد المصري المشارك في أعمال الدورة رقم ____ للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، والتي عقدت في أطلاليا بتركيا ، فقد تم تنفيذ القرار و شاركنا في أعمال الدورة ، حيث تبين ما يلي :

- بدلت أعمال الدورة يوم ____ / ____ م ، و انتهت يوم ____ / ____ م .
- سبق أعمال الدورة لاجتماع اللجنة التنفيذية للدورة رقم ____ ، حيث عقدت أربع جلسات على مدار اليومين السابقين ، و قد شاركنا في أعمال اللجنة التنفيذية بصفتنا عضواً بها منتخباً عن القارة الإفريقية .
- تم في هذه الدورة للخاصة باللجنة التنفيذية إقرار جدول الأعمال نهائياً للدورة للجمعية العامة .
- شارك في أعمال الجمعية العامة وفد من أعضاء المنظمة الدولية ،

وَالَّتِي بَلَغَتْ عِدَدَ ١٤٠ دَوْلَةً عَضُوءًا .

❖ تَرَأَسَ الْوُفُودَ فِي أَسْوَاقِ هَذِهِ الدَّوْرَةِ زُرَّاءُ دِلْخَالِيَّةٍ ، وَ نَوَائِبُ عُمُومِيَّوْنَ ، وَ رُؤَسَاءُ هَيْئَاتِ الشَّرْطَةِ ، وَ مَدِيرُو الْأَمْنِ الْعَامِ ، وَ ضَبَاطُ مِنْ رَتَبٍ كَبِيرَةٍ فِي مَخْتَلَفِ الدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ .

❖ مَرَفَقٌ طَوِيلٌ كَشَفَ بِالْدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي شَارَكَتْ فِي أَعْمَالِ الْجُمُعَةِ الْعَامَةِ ، وَ بَيَّانٌ مُفَصَّلٌ بِرُؤَسَاءِ الْوُفُودِ ، وَ أَعْضَائِهَا ، وَ مَسْمِيَّاتِهِمْ الْوُطَنِيَّةِ فِي دَوْلِهِمْ .

❖ مَرَفَقٌ بِوُثَائِقِ التَّقْرِيرِ مَا يَلِي :

- جَدُولُ أَعْمَالِ الْجُمُعَةِ الْعَامَةِ .
- مُحَاضِرُ جُلُوسَاتِ الدَّوْرَةِ كَامِلَةٌ ، وَ حَدِيثُ كُلِّ رَئِيسٍ وَقَدْ لَوَّ عَضُوهُ تَحْدِثَ فِي الْجُلُوسَاتِ .
- التَّوَصِيْلَاتُ وَ التَّقَرُّرَاتُ الْخَتَامِيَّةُ لِأَعْمَالِ الْجُمُعَةِ الْعَامَةِ .
- أَسْمَاءُ الْقَائِظِينَ فِي ائْتِخَالِيَّاتِ الرِّئَاسَةِ وَ النَّيْلَبَةِ وَ أَعْضَاءِ اللِّجَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ الْجَدِيدِ .
- تَحْدِيدُ الْيَوْمِ الْآخِرِ لِإِجْرَاءِ ائْتِخَالِيَّاتِ الرِّئِيسِ وَ النَّائِبِ وَ الْأَعْضَاءِ ، وَ الَّتِي كُنْتُ مَرشُحًا فِيهَا كَكُتَّابِ رَئِيسٍ ، وَ الَّذِي يَنْقَلِصُ عَلَيْهِ مَعِيَ السَّيِّدُ / بَات - مَفْتَشُ عَامِ الشَّرْطَةِ بِدَوْلَةِ جَنُوبِ إِفْرِيقِيَا .
- حَدِثٌ أَثْنَاءَ عَمَلِيَةِ ائْتِخَالِيَّاتِ مَا يَلِي :

- ١ - اخْتِئَاءُ بَطَاقَةِ التَّرْشِيحِ الْخَاصَةِ بِي مِنْ صَنْدُوقِ بَطَاقَاتِ التَّرْشِيحِ .
- ٢ - ائْتَاءُ قِيَمِيٍّ بِوَضْعِ هَذِهِ الْبَطَاقَةِ كُنْتُ قَدْ حَرَصْتُ عَلَى أَنْ أَضْطَحِبَ مَعِيَ كَلَامًا :

- السَّيِّدُ / نَوِيل ، رَئِيسُ الْوُفْدِ الْأَمْرِيكِيِّ .
- السَّيِّدُ / رِيشاردُو ، رَئِيسُ الْوُفْدِ الْفَرَنْسِيِّ .
- السَّيِّدُ / كَانِيمُوتُو ، رَئِيسُ الْوُفْدِ الْيَابَانِيِّ .
- السَّيِّدُ / ذَا كَارْلَت ، رَئِيسُ الْوُفْدِ الْأَلْمَانِيِّ .

٣ - وَ قَرَرْتُ لَهُمُ اَنْنِي اَتَعَامَلُ بِحُضُورِهِمْ مَعِيَ عَمَلِيَّةَ وُضْعِ بَطْلَانَةِ التَّرْشِيحِ فِي مَسْتَدَوِقِ التَّرْشِيحَاتِ (خَشْيَةٌ اَنْ يَكْتَشِفَ لُخْتِءَاءَ هَذِهِ الْبَطْلَانَةِ فِيمَا بَعْدَ) ، (وَهُوَ مَا حَدَثَ فَعَلًا) .

٤ - تَمَّ رفع جلسة التصويت عَلَى الانتخابيات ، وَ تقرر طرح الموضوع عَلَى أعضاء الجمعية العلمية ، وَ أعلن السيد / أريكسون - رئيس المنظمة التَّوَالِيَّة - أَنه قَدْ حدث منه خطأ إذ لم يعلن في اليوم السابق عن غلق صندوق الترشيح ، وَ بِالتَّالِي يحق لي أن أضمح بطاقة جديدة للترشيح ، خلاف البطاقة الَّتِي قَدَّمْتُ .

٥ - وافقت الجمعية العامة بالإجماع على حل الموقف على هذا النحو ، وتمّ الإجراء المطلوب ، وهو وضع بطاقة جديدة باسمي .

٦ - عدد اختيار لجنة الانتخابات ، دفعت زملائي من الدول العربية للمشاركة في أعمالها من أول يوم حتى لا يحدث تلاعب في الإعلان عند فرز الأصوات ، لَوْ عَقِب وصولها إِلَى المنصة ، وَفِعْلاً تَقَمَّصَت الدول التالية [الْكُوَيْتُ ، الإِمَارَاتُ ، السُّودَانُ ، السُّعُودِيَّةُ] ، إلَّا أَنِّي فُوجِئْتُ بِوَضْعِ المُنْدُوبِينَ الأربعة عَلَى صندوق لِنْتَخابي - ولحد بدلاً من توزيعهم عَلَى الصناديق الأربعة المقرر وضع بطاقات للتصويت بِهَا ، فأعلَنتُ اعتراضِي عَلَى ذَلِكَ ، وَطالِبْتُ أَعْضَاءَ الجمعية للعلمة من خلال ما يسمي (نقطة نظام) لَنْ يَتِمَّ توزيع الدول العربية الأَعْضَاءَ ، فِي لَجنة الانتخاب ، عَلَى الصناديق الأربعة حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ أَيْ احْتِمَالٌ لِلطَّعْنِ فِي نَتِيجَةِ هَذَا الصَّنَدُوقِ ، وَضُجِيتُ الْقَاعَةَ بِالتَّصْفِيقِ ، وَتقرر توزيع المُنْدُوبِينَ الأربعة عَلَى الصناديق الأربعة ، وَهُوَ مَا كُنْتُ أَهْدَفُ إِلَيْهِ .

٧ - أسفرت عملية فرز الأصوات عن فوزي بمنصب نائب الرئيس ، و حصولي على سبعة و سبعين صوتاً مقابل أربعين صوتاً للمرشح المنافس .

- تقدمت بالشكر الجزيل لكل الأعضاء في الجمعية العامة المؤيدين و المعارضين ،

وحرصت على التوجه إلى مقعد الزميل المنقّص لكي أقدم له الشكر على المناقصة الشريفة بيننا ، وقد دعا ذلك الجميع إلى التصفيق الحاد لهذا التصرف مني (١) .

الرأي :

- قد يُرى لدى التفصيل بالاطلاع الموافقة على إرسال برقية شكر لجميع الزملاء من رؤساء الوفود الذين دعموا ترشيحي ، فضلاً عن شكر خاص للسادة رؤساء الوفود العربية ، وآخر للزملاء أعضاء لجنة الانتخابات من الدول العربية التي شاركت [الكويت ، الإمارات ، السودان ، السعودية] .
 - عرض يأمل التقبل بالإحاطة و الأمر مقبوس ،،
- تحريراً في ١٩٩٦/١٢/٣ م .

مدير إدارة الشرطة الدولية و العربية

لواء / سراج الدين الروبي

نائب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

بفرنسا

(١) لمزيد من التفاصيل حول ما حدث في هذه الانتخابات في أقطابا بتركيا ، يمكن الرجوع إلى شرح تفصيلي في مؤلفنا ، آلية الإكتربول في التعامل الدولي الشرطي ، مرجع سابق ، من ص ١٠٧ : ص ١١٤ .

[ضوابط تقرير مأمورية استلام متهم من خارج البلاد]

وزارة الداخلية

قطاع مصلحة الأمن العام

إدارة الشرطة الجنائية الدولية و العربية

تقرير

مأمورية استلام متهم من خارج البلاد

الموضوع :

- تنفيذ عملية ترحيل محكوم عليهم وَ مُتَّهِمِينَ تَقَرَّرَ تسليمهم للسلطات المختصة من جانب المملكة العربية السعودية .

القصص :

- بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢ م ، طلبت إدارة الشرطة الدولية المُصْرِفَةُ مِنْ قَرِينَتِهَا السَّعُودِيَّةِ ، ضبط وَ إحصار عدد من المتهمين وَ المحكوم عليهم في قضايا محددة ، لِصُدُورِ قرار قبض من جانب الأستاذ المستشار النائب العام المساعد ، بعد أن تم تحديد أماكن اختفائهم بنقطة في المملكة العربية السعودية .

- تم إرسال طلب القبض عبر جهاز X٤٠٠ مرفقاً به النشرات الدولية الحمراء السابق إصدارها على الأشخاص المطلوبين ، وَ بَيَانَتِهِمْ كَالْآتِي :

- ١ - المتهم / _____ ، وَ يَمُكِّلُ _____ ، وَ يَحْمِلُ جواز سفر مصري صادر من مصلحة وثائق السفر تحت رقم _____ في _____/ ١٩٩٢ م ، وَ المذكور متهم في القضية رقم _____ جنائيات للبليزا " إحرار سلاح آلي بدون ترخيص " ، وَ مطلوب ضبطه وَ إحصاره ، وَ المذكور يقيم بالطائف طرف المواطن السعودي _____ ،

وَرَقْمُ تَلِفُونِهِ _____ .

٢ - _____ / _____ ، وَ يَفْعَلُ _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ سَفَرٍ مِصْرِي صَاحِرٍ فِي

الْجَنَائِيَةِ رَقْم _____ مَرَكْزِ سَوَاحِجٍ " ضَرْبٍ لِقَضَى إِلَى مَوْتٍ " ، وَ مَطْلُوبٌ ضَبْطُهُ
وَ إِحْضَارُهُ ، وَ الْمَنْكُورُ يَقِيمُ بِالْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ طَرَفِ الْمَوْطَانِ السَّعُودِيِّ _____
(كَفِيلُهُ) ، وَ عُنُوتُهُ الْبَرِيدِي _____ ، وَ لَهُ تَلِفُونٌ بِرَقْم _____ الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ .

٣ - الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ / _____ ، وَ يَفْعَلُ _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ سَفَرٍ مِصْرِي بِرَقْم

_____ صَاحِرٍ مِنْ جَوَازَاتِ أَسْيُوطَ تَحْتَ رَقْم _____ فِي سَنَةِ ١٩٩٦ م ، وَ الْمَنْكُورُ
مَحْكُومٌ عَلَيْهِ فِي الْجَنَائِيَةِ رَقْم _____ سَرَقَةٍ بِالْإِكْرَاهِ مَرَكْزِ أَسْيُوطَ لِسَنَةِ ١٩٩٤ م ،
وَ الْمُقْضَى فِيهَا بِالْأَسْغَالِ الشَّاقَّةِ خَمْسَ سَنَوَاتٍ بِجُلْسَةِ ١٩٩٥/١/١ م ، وَ هُوَ يَقِيمُ فِي
حَالَتِهِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَةِ السَّعُودِيَةِ ، طَرَفِ الْمَوْطَانِ الْمِصْرِيِّ / _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ
سَفَرٍ رَقْم _____ لِلصَّاحِرِ مِنْ _____ فِي ____/____/____ م ، وَ كَفِيلُهُ السَّعُودِيُّ
هُوَ _____ ، وَ رَقْمُ تَلِفُونِهِ _____ ، وَ عُنُوتُهُ الْبَرِيدِي _____ .

٤ - الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ / _____ ، وَ يَفْعَلُ _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ سَفَرٍ مِصْرِي

رَقْم _____ ، صَاحِرٍ فِي ____/____/____ م مَرَكْزِ قَنَّا ، وَ الْهَارِبُ مِنَ الْحُكْمِ
الصَّاحِرِ فِي الْجَنَائِيَةِ رَقْم _____ جَنَائِيَاتٍ مَرَكْزِ قَنَّا سَنَةِ ١٩٩٤ م ، وَ الْمُقْضَى فِيهَا
بِالْأَسْغَالِ الشَّاقَّةِ خَمْسَ سَنَوَاتٍ لِاتِّهَامَةٍ بِالْتَّرْوِيرِ ، وَ الْمَوْجُودُ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ
- لَهَا - طَرَفِ السَّعُودِيِّ _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ سَفَرٍ مِصْرِي رَقْم _____ صَاحِرٍ

٥ - الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ / _____ ، وَ يَفْعَلُ _____ ، وَ يَحْبِلُ جَوَازَ سَفَرٍ رَقْم _____

مِصْرِيٍّ لِلصَّاحِرِ فِي الدَّقَائِلِ بِتَارِيخِ ____/____/____ م ، وَ الْهَارِبُ مِنَ الْحُكْمِ الصَّاحِرِ
عَلَيْهِ فِي الْجَنَائِيَةِ رَقْم _____ جَنَائِيَاتٍ الْمَنْصُورَةِ لِسَنَةِ ١٩٩٧ م ، فِي وَقْعَةِ تَرْوِيرٍ ،
وَ الْمَوْجُودُ حَالِيًا لَدَى السَّعُودِيِّ الْجَنَسِيَةِ / _____ ، بِمَنْطَقَةِ جَدَّةَ ، حِي الْبَغْدَادِيَةِ ،

- شارع _____ ، محل _____ ، ورقمه البريدي _____ ، ورقم تليفونه _____ .
- فالت السلطات السعودية بأنه لمكن للتوصل إلى المطلوب تسليمهم ، وتم ضبطهم ، و طلبت إرسال ملف الاسترداد عبر القنوات الدبلوماسية ، و وافق الأستاذ المستشار النائب العام المساعد على إرسال الملفات بعد أن تم إعدادها ، و أرسلت فعلاً إلى وزارة الخارجية السعودية ، و التي أرسلتها إلى الادعاء العام السعودي ، و الذي وافق على تسليم المذكورين للسلطات المصرية .
 - وافق السيد وزير الداخلية على إرسال دورية أمنية من الشرطة الدولية المصرية لإعادة المطلوب تسليمهم .
 - تم تكليف كل من :
 - المقدم _____ / _____ ، من إدارة الشرطة الدولية .
 - أمين الشرطة _____ / _____ ، من إدارة الشرطة الدولية .
 - المساعد ممتاز _____ / _____ ، من إدارة الشرطة الدولية .
 - أخطر الجانب السعودي بموعد سفر المأمورية ، كما تم إخطار القنصلية المصرية بالرياض .
 - استقبل الإنتربول السعودي - ممثلاً في الرائد / _____ ، رئيس الدورية الأمنية ، في مطار الرياض ، كما كان في استقباله السيد / _____ ، سكرتير أول بالقنصلية المصرية في الرياض .
 - تم إعداد سيارة من جانب القنصلية المصرية ، و أخرى من الإنتربول السعودي ، لتكون تحت تصرف الدورية الأمنية ، فترة وجودها في الرياض لحين الانتهاء من التسليم .
 - تم تسكين الدورية الأمنية في فندق _____ ، بالرياض (على نقة الجانب المصري ممثلاً في وزارة الداخلية المصرية) .

- في اليوم التالي قَامَ الزميل رئيس الدورية بزيارة إدارة الشرطَة الثوَلِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ بمقر وزارة الداخلية السعودية ، بالرياض ، حيث التقى مَعَ اللواء / _____ ، مدير إدارة الشرطَة الثوَلِيَّةِ ، وَ تَمَّ إِنْهَاءُ إجراءات التسليم ، وَ وعد بأن تكون الحراسة السعودية مَعَ المَقَرَّر تسليمهم حَتَّى باب المطار حيث تغادر البعثة مطار الرياض .

- في اليوم المحدد للمصر ، قَامَ رئيس الدورية بالتوجه إِلَى مقر لتفصلية بالرياض ، وَ التقى بالسفير / _____ فتصل مصر العلم بالرياض ، حيث قدم له الشكر عَلَى الاستقبال يوم الوصول ، وَ قَدْ وعد السفير بأن يستمر تواجده السكرتير الأول مَعَ الدورية حَتَّى مغادرتها لأَرْضِ مطار الرياض .

- تَمَّ للوصول بسيارة الإنتربول السعودي لمطار الرياض ، وَ تَمَّ استلام المطلوب ترحيلهم إِلَى القاهرة بعد إِنْهَاءُ إجراءات حجز التذاكر بمكتب مصر للطيران ، وَ غادرت البعثة الأمنية عَلَى الرحلة رقم _____ إِلَى القاهرة .

- تَمَّ استقبال الدورية الأمنية في مطار القاهرة بسيارة من إدارة الشرطَة الثوَلِيَّةِ المِصْرِيَّةِ برئاسة عقيد مِّن الإدارة ، وَ قَدْ وجد أن الإعداد للترحيل قَدْ تَمَّ بطريقة صحيحة .

- قَامَتِ الدورية الموجودة في المطار باستلام المُرَحَّلِينَ ، وَ هي مكونة من عدد ٥ لَمَاءَ بحث ، وَ عدد ٥ جنود من مديرية أمن القاهرة ، وَ ترافقهم سيارة نجدة وَ دراجة بخارية من المرور ، حيث تَمَّ تسليم المذكورين إِلَى سجن الترحيل بالخليفة بعد إعداد خطاب الحجز بمعرفة إدارة الشرطَة الثوَلِيَّةِ المِصْرِيَّةِ .

نتيجة المأمورية :

- تَمَّ استرداد المتهمين وَ المحكوم عليهم من المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ ، وَ جاري عرضهم عَلَى السلطات القضائية المختصة .

- قد يُرى التفضل بالواقعة على :

١ - إصدار مكتبة إلى الجانب السعودي لتقديم الشكر على تسهيل مهمة التسليم ،
و إصدار قراره ، فضلاً عن الحفاوة التي قوبلت بها البعثة المصرية في الرياض حال
زيارتها للإنتربول السعودي في مبنى وزارة الداخلية السعودية .

٢ - تقديم الشكر للسيد القنصل المصري ، في الرياض على تسهيل مهمة استقبال
و توديع البعثة ، و تسكينها في الفندق ، و إعداد سيارة للتنقلات ، مع إرسال صورة
من هذه المكتبة لمكتب السيد وزير الخارجية المصرية .

٣ - إخطار الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بليون ، و الأمانة العامة
لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس ، و المكتب العربي للشرطة الجنائية بدمشق ،
بإتمام عملية تسليم المطلوبين من جانب السلطات السعودية لصالح السلطات المصرية .
عرض بأهل التفصيل بالإحاطة ،،

تحريراً في ١٠/١١/١٩٩٨ م .

مدير إدارة الشرطة الدولية و العربية

لواء /سراج الدين الزوي

نائب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

بفرنسا

الفصل الرابع

نماذج لتقارير القضاء العسكري

ويشتمل على النماذج التالية :

- تقرير لفحص حالة موظف لإحالاته للمحاكمة التأديبية .
- مذكرة عرض لإلغاء حكم براءة .
- تقرير تفتيش على سجن عسكري .
- مذكرة عرض معلومات .
- تقرير تفتيش على أعمال محكمة عسكرية .
- استمارة إخطار بلاغ .
- تقرير متابعة حكم قضائي .
- تقرير تفتيش على أعمال نيابة عسكرية .
- تقرير بفحص التماس إعادة نظر .
- مذكرة تصديق على حكم قضائي عسكري .

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للقضاء العسكري

إدارة التفتيش

مذكورة

الموضوع :-

- كتاب الإدارة المركزية لشؤون العاملين المدنيين بوزارة الداخلية في ١٩٩٩/٩/٨ م ،
و الخالص بمسألة الموظف / ... بنيلية ... ، العسكرية إدارياً لما نسب إليه في
المحضر رقم ... لسنة ١٩٩٨ م إداري مركز ... ، و المُعاد قيده برقم ... لسنة
١٩٩٨ م جنابات الفيوم ، و الصلار فيه حكماً بالبراءة .

الفصل :-

تبين من الفصل ما يلي :-

- (١) اتهمت النيابة العامة الموظف / ... بنيلية ... العسكرية بأنه في يوم ١٩٩٨/٨/١٩ م
بدائرة مركز سنورس - الفيوم - بأنه أحرز بقصد الاتجار " نبات الحشيش المخدر -
قنب هندي " في غير الأحوال المصرح بها .
- (٢) تمت إحالة المتهم إلى محكمة الجنابات بالفيوم ، و أصدرت حكمها بالبراءة ، و أُلست
حكمها على أن القبض و التفتيش قد أجريا قبل صدور إذن النيابة العامة بإجرائها ،
و ذلك ركوناً إلى قول المتهم أنه قد تم ضبطه و تفتيشه الساعة الثالثة مساء يوم
١٩٩٩/٨/١٩ م أي قبل صدور الإذن بساعتين و ثلاثين دقيقة ، و المحكمة تطمنن لقول
المتهم في هذا الصدد بحسبان أنه كان بعيداً كل البعد عن لورق التحقيق ، و معرفة
ساعة صدور الإذن من النيابة بالتفتيش .

(٣) باستدعاء الموظف المذكور ، و سؤاله عَنْ ملايمات القبض عَلَيْهِ قرر بأن ما ورد بالمحضر من حيازته للمواد المخدرة عام تملأ من الصحة ، و أن السبب في ذلك هو وجود خلاف قديم بينه و بين الرقيب أول / ... الذي يعمل بمكتب مخدرات القيوم ، و أنه يوم القبض عَلَيْهِ كَانَ عَلَى موعد مع أحد التجار عَلَى مقهى المكوي بناحية قحافة ، يستدر القيوم ، لسداد مبلغ مائة جنيه قيمة لفساط بطالطين سبق شراؤها منه ، و قرر أن سبب هذه الخلافات بينه و بين الرقيب أول المذكور ، هو قيام الأخير بمعاكسة شقيقته قبل الحادث بوقت قصير ، و قد هدده الرقيب المذكور بالانتقام منه ، و نفذ تهديده بالفعل بأن أوعز إِلَى ضابط المخدرات بتلقيق قضية لَهُ .

(٤) بالاستفسار من السيد / رئيس نيابة ... العسكرية عَنْ معلوماته عَنْ الموظف المذكور ، و ظروف ضبطه لم تخرج أقواله عما أُلِي بِهِ من معلومات ، و عما جاء بحكم المحكمة المرفق صورته .

النتيجة :-

- براءة الموظف / ... بنياية ... من الاتهام الجنائي المَوْقَع عَلَيْهِ تأسيساً عَلَى بطلان في إجراءات الضبط و التفتيش .
- إن براءة الموظف المذكور جنائياً لا تعفيه من المسؤولية الإدارية ، حيثُ إنه قد وضع نفسه بتصرفاته التي لا تتفق و تتفق متطلبات الوظيفة العالمة - موضع الاتهام - الأمر الذي يتناقى مع مقتضيات الواجب الوظيفي .

الرأي : نرى و الرأي مفوض النظر نحو إحالة الموظف إِلَى النيابة الإدارية لمحاكمته تأديبياً .

و هذه مذكورة للعرض بأهل التفضل بالنظر و الأمر مفوض ...

تحريراً في ١٩٩٩/١٠/٢٥ م .

مدير إدارة التفتيش

لواء دكتور /

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للضبط العسكري

المكتب العام العسكري

مذكرة عرض

الموضوع

-

- طلب إلقاء حكم صادر ببراءة أمين الشرطة ... لامتناعه عن تنفيذ الأمر الصادر إليه بقيادة السيارة المفروض تسليمها إليه .

الفصل

-

- بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٢ م كُلفَ أمين الشرطة المتهمة بقيادة سيارة للشرطة بقسم المركبات بمديرية أمن المنوفية ، إلا أنه رفض تنفيذ الأمر الصادر إليه بقيادة السيارة مُدّعياً عدم قدرته على القيادة ، كذا عدم رغبته في تحمل مسؤولية السيارة التي سلمت إليه .

- بمواجهته بعصوله على رخصة قيادة شرطة من إدارة مرور القاهرة ، قرر أنه (لا يريد للقيادة ، ولا يرغب في تحمل مسؤولية استلام سيارة) .

- سبق وأن تعرضت استمارات بدل سفر عن المدة من ٢٠٠٠/٢/٥ م حتى ٢٠٠٠/٢/٢٤ م ، مدة دورة فرقة قيادة السيارات الثقيلة ، وتحررت مذكرة لصرف قيمة هذه الاستثمارات (تراجع مذكرة رئيس قسم المركبات بالمديرية - العقيد / ... المحررة في ٢٠٠٠/٢/١ م) .

- طلبت مديرية أمن المنوفية محاكمة المذکور ، وقامت النيابة العسكرية بالتحقيق معه حيثُ تقرر إحالته للمحاكمة العسكرية بتهمة رفض تنفيذ الأمر الصادر إليه (م/٥٢ من

قانون الأحكام العسكرية) ، وَقَدْ وافق اللواء نائب المدير عَلَى هَذِهِ المحلِكمة .

- بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠ م عَصَت المحلِكمة العسكريّة جلِستها للنظر في الدَعوى المتهمة فِيهَا أمين الشرطة ، حَيْثُ تمّ تقديم مذكّرة من العقيد / رئيس قسم المركبات - مؤرخة في ١٥/٤/٢٠٠٠ م نصّها الآتي (غير معروف لدينا عَنْ الأمين المذكور مَا إِذَا كَانَ إِدْعَاؤه صحيحاً من عدمه ، وَ الألفاظ الَّتِي عبر بِهَا عَنْ سبب امتناعه بأنّه لم يُمْكِن من قِيادة السيارات وَ ليس لديه معرفة بالقيادة وَ لم يَقم بِقيادة سيارات أثناء تلقّيه للفرقة ، وَ غير معروف لدينا مَا إِذَا كَانَتْ ادعاءاته صحيحة من عدمه) ، وَ مرفق طيه صورة من هَذِهِ المكالمة .

- (وَقَدْ راعينا أَنْ يَكُونَ نقل نصّ المذكّرة الواردة بهذه المكالمة حرفياً بما فِيهَا من أخطاء) .

- وَقَدْ استندت المحلِكمة إِلَى هَذِهِ المذكّرة في تقرير البراءة للمتهم .

التعليق :-

- نَعُدُّ هَذِهِ الحالة فِي تَكَرُّرِ بعض التصرفات من جانب الأمناء الذين يحصلون عَلَى فرق تدريبيّة ، وَ عند التحاقهم بمديريات الأمن الَّتِي سيعملون عَلَى سيارتها حَيْثُ يَدْعُونَ ذَلِكَ ، قاصدين العمل في الأعمال الإداريّة الَّتِي توفر لَهُمْ قِراءاً من الاتصالات مَعَ المواطنين بما قَدْ يعود عليهم بفائدة مَا .

- وَقَدْ سبق وَأَنَّ نظرتنا فِي أمر أكثر من حالة في مديريات الأمن ، وَ عِنْدَمَا يُخَالَوْنَ إِلَى المحاكمات يطلبون العودة سريعاً إِلَى أداء أعمال القيادة .

- وَقَدْ يُرى لِنَا التفضل بالاطلاع عَلَى هَذِهِ المذكّرة النظر في أمر إلغاء الحكم الصادر بالبراءة ، وَ إعادة محلِكمة الأمين أمام دائرة أخرى .

عرض بأمر التفضل بالإحاطة ...

تحريراً في ٢٥/١٠/١٩٩٩ م .
لواء /ميراج الدين الزويبي- المدعي العام العسكري

وزارة الداخلية

إدارة الشؤون القانونية

الإدارة العامة للضلع العسكري

تقرير

تفتيش على سجن عسكري

- اسم الضابط عضو النيابة العسكرية القائم بالتفتيش : _____ .
- اسم السجن العسكري : _____ ، رقم القرار الوزاري المتضمن لإنشاء _____ .
- تاريخ التفتيش : ____ / ____ / ____ م .
- بند العضور والساعة : _____ .
- المُودَّعين بالسجن : _____ .
- عدد المحكوم عليهم : _____ .
- عدد الموقوفين احتياطياً : _____ .
- عدد الموقوفين انضباطياً : _____ .
- عدد المُودَّعين تحت الحفظ : _____ .
- المحكوم عليهم بأكثر من عام : _____ .
- " وَ يُوضَّح أسماؤهم ، وَ رقم الدعوى ، وَ بيان الحكم الصادر قرين اسم كل منهم ، وَ تاريخ التصديق على الحكم ، وَ سبب عدم ترحيلهم " .
- المحكوم عليهم ، المُسَرَّحون من الخدمة الذين يجب ترحيلهم إلى السجن المدني : _____ .

- المحكوم عليهم ، و المحبوسون احتياطياً ، المصابون بأمراض مُعْتَبِية :

- المحكوم عليهم ، و المحبوسون احتياطياً ، و لديهم أي شكوى : _____

- نقطة السجن : _____

- إضاءة السجن : _____

- تهوية السجن : _____

- للزيارات التي تمت على السجن و آخرها : _____

- تأمين السجن : _____

- دفتر السجن : _____

- لوائح الإيداع :

أ - عدد ____ أمر إيداع محكوم عليه .

ب - عدد ____ قرار حبس احتياطي .

ج - عدد ____ قرار جزاء احتياطي .

د - عدد ____ قرار وضع تحت الحفظ .

- السجل العمومي للسجن :

- تواريخ الإفراج ، هل هي مسجلة بسجل يومية الإفراج أم لا ؟

- دفتر أبحاث المسجونين :

- ملفات المسجونين :

- هل يوجد ملف لكل مسجون أم لا ؟

- هل يتم إثبات صورة أمر الإيداع ، و الزيارات ، و الخطابات التي ترسل منه ،

و باقي الأوراق المتعلقة به أم لا ؟

- **تدريب المسجونين وتنشيطهم :**

- هل يتم تدريب المسجونين أم لا ؟
- هل يُصرَّح للمسجونين بممارسة هوايات أم لا ؟ وما هي ؟
- هل يُصرَّح لهم بإحضار الكتب ، وَ المجلات ، وَ الصحف أم لا ؟
- هل توجد وسائل ترفيهية (راكبو ، تليفزيون) للنزلاء أم لا ؟

- **الرعاية الصحية :**

- هل للسجن طبيب أم لا ؟
- هل تتم زيارة الطبيب أم لا ؟ (مرتين أسبوعياً) .
- هل يتم تطعيم المسجونين أم لا ؟ (ضد الأمراض الوبائية) .
- هل يقوم الطبيب بمراقبة صلاحية الأغذية ، وَ المفروشات أم لا ؟
- هل يُسمح للنزلاء بالاستحمام بالماء البارد في الصيف أم لا ؟
- هل يُسمح لهم بالاستحمام بالماء الساخن في الشتاء أم لا ؟
- هل يقص شعر المسجونين دورياً أم لا ؟
- هل السجن مزود بدولاب إسعافات أولية أم لا ؟
- هل يوجد دفتر صحة مسجونين بالسجن ؟
- هل يتم إثبات ما يتخذ من إجراءات صحية بشأن المسجونين ؟

- **الزيارات وَ التراسل :**

- هل تتم الزيارات للمُذعنين أم لا ؟
- هل يُسمح لهم بإرسال رسائل ، أو استقبالها أم لا ؟
- هل هناك مكان مُعد للزيارة أم لا ؟
- هل هناك دفتر مُعد لتسجيل الزيارات أم لا ؟
- هل يُسمح للنزلاء المُذعنين بقبول ما يحضره الزائرين أم لا ؟ (في حدود ما سمح

بِهَ الْقَرَارِ الْوِزَارِيِّ رَقْمَ ١٠٥٠ لِسَنَةِ ١٩٧٣ م .

- الْأَثَاثَاتُ وَالْمَلَابِيسُ وَالْمَفْرُوشَاتُ :

- هل يوجد أثاث بالمسجن ؟
- هل توجد مفروشات طبقاً للمادة رقم ٦٧ من القرار رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ م ؟
- هل مخصص لكل مسجون سرير ، وَ مرتبة ، وَ وسادة ؟
- هل مخصص لكل مسجون ملاءة وَ عدد ٢ كيس وسادة لم لا ؟
- هل مُتَصَرَفٌ لِكُلِّ نَزِيلٍ عِدَدُ ٢ أَقْرُولَ ، وَ عِدَدُ ٢ قَمِيصَ ، وَ عِدَدُ ٢ مِرْوَالِ ، وَ عِدَدُ ٢ مَنَدِيلٍ يَدَ ، وَ عِدَدُ ٢ غِطَاءٍ رَأْسَ ؟

- نَقَمُ التَّغْذِيَةِ :

- هل تُصَرَفُ عِدَدُ ٣ وَجِبَاتٍ غِذَائِيَّةٍ يَوْمِيًّا لَمْ لَا ؟
- هل يَسْتَمُ لِلصَّرْفِ وَفْقًا لِلْمَقَرَّرَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْقَرَارِ الْوِزَارِيِّ ١٠٥٠ لِسَنَةِ ١٩٧٣ م ؟

- السَّجَلَاتُ :

١. سَجَلُ يَوْمِيَّةِ الْحَوَادِثِ .
٢. سَجَلُ قَبُولِ الشُّكْلُوِي ، وَ طَلِبَاتِ الْمَسْجُونِينَ .
٣. سَجَلُ جِزَاءَاتِ الْمَسْجُونِينَ .
٤. سَجَلُ قَيْدِ الْهَارِبِينَ .
٥. سَجَلُ التَّمَلُّسِ إِعَادَةَ النَّظَرِ .
٦. سَجَلُ حِفْظِ يَوْمِيَّاتِ الْأَفْرَادِ ، وَ الْجُلُوسَاتِ ، وَ التَّرْحِيلَاتِ .

- حِرَاسَةُ وَتَأْمِينِ الْمَسْجَنِ :

- عِدَدُ الْحِرَاسِ .
- الْجِهَاتُ التَّلَبُّعُ لَهَا الْحِرَاسَةَ .

- تسليح الحراسة .

- إدارة السجن :

- اسم المأمور وَ رتَبته .

- الجهة للتابع لها .

- أسماء معاوني المأمور .

- هل الحراسة كافية أم لا ؟

- توقيع ضابط السجن على تقرير التفتيش بما يفيد استلام صورة منه .

تحريراً في ____/____/____ م .

توقيع الضابط القائم بالرد

عميد /

وزارة الداخلية

نظام الشؤون القانونية

الإدارة العامة للقضاء العسكري

المجلس العام العسكري

مذكرة عرض

الموضوع :-

- شكوى العديد من الإدارات العامة والمصالح ، و التي يتقرر حبس أفرادها احتياطياً من عدم قبول أولئك المتهمين في السجون العسكرية المخصصة لذلك في مديريات الأمن بحجة ازحامها .

الفصل :-

- تكررت في الآونة الأخيرة شكوى بعض الإدارات العامة والمصالح ، و التي لا يوجد لديها سجون عسكرية - من رفض السجون العسكرية في مديريات الأمن قبول متهميها ، أو المحكوم عليهم من أفرادها لتنفيذ هذه القرارات الصادرة عليهم ، أو الأحكام العسكرية الصادرة ضد أفرادها .

- بسيرة المديريات اعتذارها بازحام هذه السجون بالأفراد التابعين لها ، مما يتطلب ضرورة عدم قبول هؤلاء الأفراد المطلوب حبسهم ، أو سجنهم .

- اضطرت رئاسة هذه الإدارات العامة والمصالح إلى احتجاز أولئك الأفراد في ديوان الإدارة العامة ، أو المصلحة تحت الحراسة لحين الانتهاء من التوقيف المحدد للإجراء الصادر ضد أولئك ، و قد يتطلب ذلك توفير أفراد الحراسة ، و ضباطاً للمتابعة على مدار الأربع و العشرين ساعة ، مما يقلص من عدد الضباط و الأفراد الموجودين لأداء

الخدمات المنوطة بهذه الجهات .

- ويضاف إلى ذلك أن الاحتجاز لتنفيذ قرار حبس احتياطي ، أو لتنفيذ حكم قضائي يقضي بالحبس يفقد تأثيره الرادع على الفرد للصلار ضده الإجراء ، فضلاً عن الآخرين مما يفرغ الإجراء العسكري الانضباطي من مضمونه كجزاء جنائي ، أو عسكري ، الأمر الذي يتطلب ضرورة إيداع أولئك الأفراد في أحد السجون العسكرية .

الرواي -

- قد يرى لدى التفضل بالاطلاع الموافقة على العرض على اللواء / مساعد أول الوزير لقطاع الشؤون القانونية للنظر في تشكيل لجنة بمركز بحوث الشرطة لبحث هذه المشكلة من كافة جوانبها القانونية ، و الانضباطية ، و وضع الحلول المناسبة لها ، الأمر مفوض .

عرض بأمر التفضل بالإحاطة ...

تحريراً في ٢٠٠٠/٩/٣٠ م .

المسعي العام العسكري

لواء /

ميراج الدين الزويبي

[نموذج لتقرير التفتيش على أعمال محكمة عسكرية]

وزارة الداخلية

إدارة العامة للأمن العسكري

إدارة التفتيش

تقرير

بالتفتيش على أعمال المحكمة العسكرية الشرعية

بمديرية أمن _____ بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٠ م^(١)

قوة المحكمة

١. العميد / _____ رئيس للمحكمة العسكرية " متولّد بالزّي الرسمي " .
٢. المقدم / _____ عضو للمحكمة العسكرية " راحة نوبتية الإدارة " .
٣. المقدم / _____ عضو للمحكمة العسكرية " متولّد بالزّي الرسمي " .

العاقلون اللدنيون

١. الموظف / _____ إجازة لمدة عام من ١٩٩٩/٧/٢٩ م .
٢. الموظف / _____ إجازة لمدة عام من ١٩٩٩/٥/٩ م .
٣. الموظف / _____ ككتب " متولّد " .

الأفراد العسكريون

١. مساعد ممتاز / _____ بلوكامين المحكمة " متولّد بالزّي الرسمي " .

(١) قد يثور التساؤل لدي القارئ عن سبب إجراء دورات تفتيشية على المحاكم العسكرية على الرغم من أن رؤساء تلك المحاكم العسكرية على مستوى قضائي رفيع ، و هل يعني ذلك عدم الثقة في أدائهم ؟ ، و للإجابة على ذلك أقول : إن رؤساء المحاكم أنفسهم قد تشغلهم أعمال الفصل القضائي في الأعلى عن النظر في تلك الأعمال الإدارية ، الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد على أهمية تلك الدورات التفتيشية على أعمال المحاكم العسكرية .

٢. مساعد ممتاز/ _____ سكرتير الجلسة " متواجد بالزى الرسمي " .
٣. مساعد ممتاز/ _____ رد الاعتبار " متواجد بالزى الرسمي " .
٤. مساعد أول/ _____ أعمال الحفظ و البريد " متواجد بالزى الرسمي " .
٥. مجند/ _____ سائق مَعَ عضو المحكمة (الثاني) .

وقد شمل التفتيش أعمال المحكمة الآتية:-

أولاً: مقر المحكمة :

تشغل المحكمة العسكرية حجرتين إحداهما بالطابق الأرضي بديوان المديرية ، مخصصة لقاعة الجلسات ، وَ الأخرى بالطابق العلوي بديوان المركز، وَ يشغلها العاملون في النيابة العسكرية ، وَ المحكمة العسكرية ، وَ غرفة أخرى مخصصة مكتب للمعيد / رئيس المحكمة .

ثانياً : وسيلة الاتصال :

يوجد تليفون سنترال رقم _____ مباشر فضلاً عن خط ربط إداري مَعَ المديرية .

ثالثاً : وسيلة الانتقال :

مخصص للمحكمة السيارة رقم _____ شرطة للمعيد رئيس المحكمة ، وَ السيارة رقم _____

_____ شرطة للمقدم / عضو المحكمة ، وَ مقر مبيتها مركز شرطة _____ .

رابعاً : أعمال النظام :

١. دفتر أحوال الخدمة :

- للدفتر مُنشأ وَ مُرقَّم صفحاته من ١ حتى ٣٨٧ ، وَ معمول بِهِ من تاريخ ١٩٩٩/٨/٢ م حتى ١٩٩٩/١٢/٣١ م ، وَ مخصص لإثبات حضور وَ انصراف قوة المحكمة من ضباط وَ أفراد وَ مدنيين .

- يعمل جاشني عَلَى خدمة الموظف / _____ بالمحكمة يوم ١٩٩٩/١٢/٦ م تبين إثبات حضوره بالبند رقم ٤ أحوال صحيفة رقم ٢٣٨ ، وَ بمراجعة دفتر ٤٣

تبين أنه مطابق لما هو ثابت بدفتر الأحوال .

الدفتر الجديد سنة ٢٠٠٠ م :

- منشأ من أول يناير سنة ٢٠٠٠ م و مرقمة صفحاته ، و مهور بختم شعار الدولة ، و مخصص لحضور و تصرف قوة المحكمة و تحركاتهم .

- و يعمل جاشني على خدمة المساعد / _____ يوم ٢٧/١/٢٠٠٠ م تبين إثبات حضوره بالبند رقم ٢ أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٥١ ، و بمراجعة دفتر ٤٣ تبين صحة القيد و مطابقة لما هو ثابت بدفتر الأحوال و القيد بالدفتر منتظم ، و تأثر بما يفيد النظر و الاطلاع .

٧ . دفتر ٤٢ شرطة :

الدفتر المعمول به عام ١٩٩٩ م :

- الدفتر المنشأ و معمول به من بداية العام حتى نهايته ، و مخصص صحيفة لكل شهر ، و يتم تجميع أيام الخدمات و الرحلات في نهاية كل شهر طبقاً للتعليمات .

- و يعمل جاشني على خدمة المجدد / _____ تبين إثبات غيابه يوم ٣٠/١١/١٩٩٩ م و تم شطبها من القوة ، و أخطرت الإدارة العامة للقضاء العسكري بذلك .

- و يعمل جاشني على خدمة المجدد / _____ تبين قيامه بإجازة دورية اعتباراً

من يوم ١٠/١٢/١٩٩٩ م حتى يوم ١٧/١٢/١٩٩٩ م ، و تبين إثبات قيامه بالإجازة بدفتر

الأحوال بالبند رقم ٢ أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٢٤٨ و عاد بالبند رقم ٨

أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٢٦٢ يوم ٢٨/١٢/١٩٩٩ م ، و بمراجعة دفتر

الإجازات تبين إثبات الإجازة به طبقاً للتعليمات ، و القيد بالدفتر منتظم و تأثر بما يفيد

النظر و الاطلاع .

- الدفتر المنشأ عام ٢٠٠٠ م :

- الدفتر منشأ و معمول به من بداية العام و مخصص صحيفة لكل شهر و مثبت بها

جميع للقوة من ضباط و أفراد عسكريين ، و مدنيين ، و يتمّ تجميع أيام الخدمات و الرحلات و الإجازات في نهاية كل شهر .

- و بعمل جاشني على خدمة الموظف / _____ تبين أنه مثبّت قيامه بإجازة بدون مرتب لمدة عام و تجددت اعتباراً من ١٩٩٩/٥/٩ م .
- تأسر على الدفتر بما يفيد للنظر و الاطلاع .

٢. دفتر قيد الإجازات :

- الدفتر الممول به لسنة ١٩٩٩ م .
- الدفتر منشأ و مخصص صحيفة لكل فرد يثبت بها جميع الإجازات للحصول عليها خلال العام .

- و بعمل جاشني على إجازة المساعد / _____ تبين قيامه بإجازة دورية لمدة سبعة أيام و إجازات طارئة لمدة أربعة أيام خلال العام ، و بمراجعة دفتر الأحوال يوم ١٩٩٩/١١/٢٧ م تبين قيامه بالبيد رقم ٥ أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٢٢٠ و عاد منها يوم ١٩٩٩/١٢/٢٨ م بالبيد رقم ٣ أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٢٢٢ ، و القيد منتظم ، و تأسر بما يفيد للنظر و الاطلاع .

- الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م .

- الدفتر منشأ منذ أول يناير ٢٠٠٠ م ، و مخصص صحيفة لكل فرد من العاملين في المحكمة .

- و بعمل جاشني على خدمة السائق للمجدد / _____ تبين قيامه بالبيد رقم ٧ أحوال الساعة ٨ صباحاً صحيفة رقم ٧٣ و عاد منها يوم ٢٠٠٠/٢/١٥ م بالبيد رقم ٧ أحوال الساعة ٨ صحيفة رقم ٨٧ ، و تأسر على الدفتر بما يفيد للنظر و الاطلاع ، و القيد منتظم .

٤. دفتر حصر الشكرات :

- أ - دفتر المصمول به لسنة ١٩٩٩ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .
ب - دفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .

٥. دفتر قيد الجزاءات الكبرى (١) :

- أ - دفتر المصمول به لسنة ١٩٩٩ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .
ب - دفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .

٦. دفتر قيد الجزاءات الصغرى (٢) :

- أ - دفتر المصمول به لسنة ١٩٩٩ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .
ب - دفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، و دفتر منشأ ، و غير مقيد به شيء .

٧. دفتر قيد القوة :

- أ - دفتر سنة ١٩٩٩ م ، منشأ و مثبت به كافة البيانات الخاصة بكل فرد ، و للقيد به منتظم .

- ب - دفتر سنة ٢٠٠٠ م ، دفتر منشأ من أول يناير ٢٠٠٠ م ، و مخصص صحيفة لكل فرد ، و مثبت به كافة البيانات الخاصة بكل فرد ، و للقيد به منتظم .

٨. دفتر قيد العهدة :

- أ - الدفتر المصمول به سنة ١٩٩٩ م ، منشأ و للقيد به منتظم ، مثبت به مفردات عهدة المحكمة من ثلث من مديرية الأمن و الإدارة ، و المسلمة إلى المساعد / _____ ،

(١) قصد بالجزاءات الكبرى في الشريعة، جزاءات الخصم من قراب ، أو الحبس الانفرادي ، أو المحاكمات العسكرية التي تصدر فيها أحكام قضائية ضد المتهمين .

(٢) قصد بالجزاءات الصغرى جزاء الإنذار ، و الحجز بالثقة ، و الضمان الزيدة ، التي توقع على أفراد الشرطة ، و يمكن الرجوع إلى القرار الوزاري رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ م ، و الخلس بلائحة جزاءات أفراد هيئة الشرطة ، و بتحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، و بتنظيم السجون العسكرية ، و المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٤٧ في ١٩٧٣/٧/٢٢ م .

وَكذلكا عهدة المكتبة من كتب قانونية وَ مراجع مسلمة إلى المساعد / ____ ،
وَقَدْ تبين أن المساعد / ____ غير حاصل على فرقة أ . ت .

٨ - الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، منشأ منذ أول يناير ٢٠٠٠ م ، وَ تنبه بضرورة إثبات
العهد من الكتب ، وَ المراجع للقانونية ، وَ مراجعة المستندات مع جهة للصرف
مستوى ، وَ عدم الاقتصاد على سابقة إثباتها في دفتر عهدة سنة ١٩٩٩ م .

٩. دفتر الأوامر المستديرة :

- دفتر سنة ١٩٩٩ م ، منشأ ، وَ مقيد به عدد ٣ ثلاثة أوامر آخرها
في ١٢/١٢/١٩٩٩ م وَ تأثر بما يفيد للنظر وَ الاطلاع .
- دفتر سنة ٢٠٠٠ م ، الدفتر منشأ ، وَ معمول به منذ بداية العام ، وَ مقيد به أمر
ولحد صادر بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٥ م ، وَ قد تأثر عليه بما يفيد للنظر .

١٠. دفتر الكتب اللورية :

- دفتر سنة ١٩٩٩ م ، منشأ وَ مقيد به عدد ١١ أحد عشر كتاباً دورياً آخرها في
٢٧/٩/١٩٩٩ م ، وَ قد تأثر بما يفيد للنظر .
- دفتر سنة ٢٠٠٠ م ، الدفتر منشأ ، وَ مقيد به كتابان دوريان آخرهما بتاريخ
٢٠٠٠/٢/٢٠ م ، وَ قد تأثر عليه بما يفيد للنظر .

١١. سجل ملفات الضلعة الفرعي :

- السجل معمول به عام ١٩٩٩ م ، منشأ ، وَ مُسجل لكل فرد به البيانات الوظيفية
الخاصة به ، وَ صور المكاتبات الخاصة بكل منهم ، وَ قد تأثر بما يفيد للنظر
وَ الاطلاع .
- السجل المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، السجل منشأ لكل فرد وَ مودع به البيانات الخاصة بكل
فرد ، وَ تأثر عليه بما يفيد للنظر وَ الاطلاع .

١٢. دفتر التفتيش على أعمال النيابة :

- أ - الدفتر معمول به عام ١٩٩٩ م ، منشأ ، و آخر تفتيش بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ م بمعرفة رئيس المحكمة ، و تأثر عليه بما يفيد الاطلاع .
- ب - دفتر سنة ٢٠٠٠ م ، منشأ ، و آخر تفتيش في ٢٠٠٠/١/٣١ م بمعرفة العميد رئيس المحكمة ، و تم حفظ تقارير التفتيش بالدوسيه المخصص .

خامساً : أعمال القيودات :

١. دفتر فحس المطاريق :

- أ - الدفتر المعمول به سنة ١٩٩٩ م ، منشأ ، و معمول به من بداية العام حتى نهايته ، و آخر لجنة بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١ م برئاسة المقدم / _____ ، و تأثر على الدفتر بما يفيد النظر .
- ب - الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م ، منشأ ، و معمول به حتى تاريخ التفتيش ، و آخر لجنة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٠ م برئاسة المقدم / _____ ، و تأثر على الدفتر بما يفيد الاطلاع .

٢. دفتر وارد الإدارة :

- أ - الدفتر منشأ ، و مقيد به حتى نهاية سنة ١٩٩٩ م عدد ١٣١ مائة و واحد و ثلاثين بقيادة آخرها بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٩ م بشأن الدعوى رقم ١٣٦ كلي سنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ ، و تبين أن جميع الإقادات مُسَدَّدة عدا الإقادات التالية : -

و بعمل جاشني على الإقادة رقم ١٣٠ ولردة في ١٩٩٩/١٢/١٥ م من الإدارة العامة للقضاء العسكري ، بشأن التصديق على الحكم في الدعوى رقم ٤١ كلي لسنة ١٩٩٩ م قلوبية - تبين أنها مُسَدَّدة بالإقادة رقم ٣٢١ في ١٩٩٩/١٢/٢٠ م و التي تم إرسالها لإدارة المحاكم بالإدارة العامة للقضاء العسكري بعد التأشير عليها بالتصديق على

الحكم ، وَ التقيد بالدفتر منتظم .

- الدفتر منشأ ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ١٨ ثمانية عشر إفادة آخرها في ٢٠٠٠/٢/٢٠ م .

و بعمل جاشني عَلَى الإفادة رقم ٥ الواردة في ٢٠٠٠/١/٢٠ م بشأن رد اعتبار للمساعد / _____ ، تبين صحة تمسيدها بالإفادة رقم ١٨ في ٢٠٠٠/٢/٥ م ، وَ التقيد بالدفتر منتظم ، وَ تَأْثُر بِهِ بما يفيد الاطلاع .

دفتر وارد الإدارة :

- الدفتر المعمول بِهِ سنة ١٩٩٩ م .

مقيد بِهِ ٣٣٤ ثلاثمائة وَ أربعة وَ ثلاثون إفادة آخرها بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٩ م ، بشأن إجراءات شطب المجدد _____ .

وَ بعمل جاشني عَلَى الإفادة رقم ٣١٣ تبين أَنَّها صادرة في ١٩٩٩/١٢/١٤ م بشأن التقارير السرية للمساعدين قوة المحكمة عَنْ عام ١٩٩٩ م ، وَ لَتي تبين أَنَّها رداً عَلَى الإفادة رقم ١٢٠ في ١٩٩٩/١١/٢٩ م وَ تَأْثُر عَلَيْها بما يفيد الاطلاع .

- الدفتر المنشأ في ٢٠٠٠ م .

مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٣٠ ثلاثين إفادة ، آخرها الصادرة في ٢٠٠٠/٢/٢١ م بشأن إعلان الضباط بالكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ م بشأن رد اعتبار المجدد سابقاً / _____ وَ تبين تمسيدها في ٢٠٠٠/٢/٢ م برقم ١١ ، وَ التقيد بالدفتر منتظم ، وَ تَأْثُر عَلَيْهِ بما يفيد الاطلاع .

٤. دفتر وارد السائرة :

- دفتر عام ١٩٩٩ م .

مقيد بِهِ عدد ٧ سبعة إقادات حتى نهاية العام آخرها في ١٩٩٩/١١/١٤ م بشأن تصحيح المدة في الدعوى رقم ٢٤٤ مركزية سنة ١٩٩٩ م القلويية ، وَ جميع الإقادات

مُسَدَّدة .

و يعمل جاشني على الإقادة رقم ٤ للوردة في ١٩٩٩/١١/٢ م من محكمة الغربية ،
تبين أنها مسددة برقم ١١ في ١٩٩٩/١١/٢ م ، وَ تُنشر على الدفتر بما يفيد الاطلاع ،
وَ لتفيد منتظم .

ب - دفتر سنة ٢٠٠٠ م .

الدفتر مُنشأ ، وَ غير مقيد به شيء حتى تاريخ التفتيش ، وَ تُنشر على الدفتر بما يفيد
الاطلاع .

٥ . دفتر صادر السائرة :

أ - دفتر عام ١٩٩٩ م .

مقيد به حتى نهاية اليوم عدد ١٣ ثلاثة عشر إقادة ، آخرها الصادرة
في ١٩٩٩/١١/١٥ م بشأن الدعوى رقم ٢٤٤ مركزية سنة ١٩٩٩ م للقليوبية ،
بعد الاستيفاء ، وَ تُنشر بما يفيد النظر وَ الاطلاع .

ب - دفتر عام ٢٠٠٠ م .

مقيد به عدد ٢ إقادتین آخرهما بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١ م رقم ٢ ، وَ هي خاصة بالبرقية
للوردة من المواطن / _____ ، وَ تُنشر عليه بما يفيد الاطلاع .

٦ . دفتر تسليم القضايا للسادة أعضاء المحكمة :

أ - دفتر عام ١٩٩٩ م .

الدفتر مُنشأ ، وَ يتم تسليم السادة رئيس المحكمة ، وَ أعضائها ، للقضايا على هذا
الدفتر ، وَ آخر دعوى تسلمها رئيس المحكمة هي الدعوى رقم ٦٣٦ كلي للقليوبية سنة
١٩٩٩ م ضد المجند / _____ .

ب - دفتر عام ٢٠٠٠ م .

مُنشأ ، وَ يقيد فيه ما يتم تسليمه لرئيس المحكمة وَ أعضائها ، وَ آخر دعوى تسلمها

في علم ٢٠٠٠ م هي الدعوى رقم _____ بشأن أوراق رد الاعتبار للمساعد /
_____ في ٢٠٠٠/٢/١٣ م .

٧. دفتر الرول العام :

- أ - الرول المعمول به سنة ١٩٩٩ م .
الرول العام منشأ ، و معمول به من بداية العام ، و تأثر عليه بما يفيد الاطلاع .
ب - الرول للمنشأ سنة ٢٠٠٠ م .
منشأ ، و معمول به من بداية العام ، و آخر رول في ٢٠٠٠/٢/٢٨ م ، و تأثر عليه
بما يفيد الاطلاع .

سادساً : الجداول :

١. دفتر قيد القضايا المركزية :

- أ - الدفتر للمنشأ سنة ١٩٩٩ م .
الدفتر منشأ ، و مقيد به حتى نهاية العام عدد ٢٣١ مائتين و واحد و ثلاثين دعوى
آخرها ضد العريف / _____ الواردة في ١٩٩٩/١٢/٢٠ م ، و تبين أن جميع القضايا
قد تم الفصل فيها و التصديق عليها ، و تأثر على الدفتر بما يفيد النظر و الاطلاع ،
و القيد بالدفتر منتظم .

ب - الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م .

منشأ ، و مقيد به حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٨ ثماني و عشرين دعوى ، آخرها ضد
المجند / _____ ، و تبين أنه قد تم الفصل فيها جميعاً عدا القضايا أرقام _____ ،
_____ ، _____ .

٢. دفتر قيد القضايا السلطة العليا :

- أ - الدفتر للمنشأ سنة ١٩٩٩ م .
الدفتر منشأ ، و مقيد به حتى نهاية العام عدد ٥٤ أربعة و خمسين قضية آخرها ضد

المجدد / _____ ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدْ تَمَّ الْفَصْلُ فِيهَا جَمِيعاً ، وَ كَذَا لِتَصَدِيقِ عَلَيْهَا ، وَ تُنْشَرُ عَلَيْهِ بِمَا يَفِيدُ النَّظَرَ ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ .

ب - الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م .

مُنْشَأً ، وَ مَقِيدٌ بِهِ حَتَّى تَارِيخِ التَّقْيِيشِ عَدَد ٥ خَمْسَ قَضَايَا أُخْرَاهَا ضَدَّ الْمَجْدَدِ / _____ ، وَ جَمِيعَ الْقَضَايَا تَمَّ الْفَصْلُ فِيهَا عَدَا الْقَضِيَّةَ رَقْم _____ مِلْطَةُ عَلِيَا الْوَارِدَةِ فِي ٢٠/٢/٢٠٠٠ م ، وَ تُنْشَرُ عَلَيْهِ بِمَا يَفِيدُ النَّظَرَ وَ الْإِطْلَاعَ ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ .

٢. دَفْتَرُ الْإِعْتِبَارِ :

أ - الدفتر المنشأ سنة ١٩٩٩ م .

مَقِيدٌ بِهِ عَدَد ٣٤ أَرْبَعَةً وَ ثَلَاثِينَ طَلَبَ رَدِّ إِعْتِبَارِ أُخْرَاهَا ضَدَّ الْمَجْدَدِ السَّابِقِ / _____ وَ جَمِيعَ الطَّلِبَاتِ تَمَّ الْفَصْلُ فِيهَا ، وَ تُنْشَرُ بِمَا يَفِيدُ الْإِطْلَاعَ .

ب - الدفتر المنشأ سنة ٢٠٠٠ م .

مُنْشَأً ، وَ مَقِيدٌ بِهِ حَتَّى تَارِيخِ التَّقْيِيشِ عَدَد ٧ سَبْعَةَ طَلِبَاتِ رَدِّ إِعْتِبَارِ أُخْرَاهَا ضَدَّ الْمَجْدَدِ السَّابِقِ / _____ ، وَ جَمِيعُهَا تَمَّ الْفَصْلُ فِيهَا ، الْوَارِدَةُ فِي ٢٠/٢/٢٠٠٠ م وَ مُحَدَّدٌ لَهَا جُلُوسَةٌ ٢٠/٢/٢٠٠٠ م ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ ، وَ تُنْشَرُ عَلَى الدَّفْتَرِ بِمَا يَفِيدُ الْإِطْلَاعَ .

٤. دَفْتَرُ قَيْدِ التَّظَلُّمَاتِ مِنَ التَّكْلُوفِ السَّرِيِّ :

أ - الدفتر المنشأ سنة ١٩٩٩ م .

مُنْشَأً ، وَ مَقِيدٌ بِهِ سَنَةُ ١٩٩٩ م عَدَد ١٦ سِتَّةَ عَشَرَ تَظْلَمًا ، وَ جَمِيعُهَا تَمَّ الْفَصْلُ فِيهَا ، وَ أُخِرَ تَظْلَمٌ بِاسْمِ الرَّقِيبِ / _____ ، الْوَارِدُ فِي ٢٠/٢/٢٠٠٠ م .

ب - دَفْتَرُ عِلْمِ ٢٠٠٠ م .

مُنْشَأً ، وَ مَقِيدٌ بِهِ تَظْلَمٌ وَاحِدٌ بِاسْمِ الْمُسَاعَدِ / _____ ، الْوَارِدُ فِي ٢٠/٢/٢٠٠٠ م ، وَ تَمَّ فَحْصُهُ ، وَ تُنْشَرُ عَلَيْهِ بِمَا يَفِيدُ الْإِطْلَاعَ .

نتيجة التفتيش :-

- ١- بالنسبة للمفتر قيد العهدة :
 - تبين عدم إخراج عهدة المحكمة من الكتب ، و المراجع القانونية المنصرفة .
 - للمساعد المسلم إليه العهدة غير حاصل على فرقة أمناء العهدة (أ . ت) ،
(حسبما هو وارد بالتقرير تفصيلياً) .
- ٢- بالنسبة للمفتر واردة الإدارة عام ١٩٩٩ م :
 - تبين أن هناك ست إقذات لم يتم تسديدها عن عام ١٩٩٩ م ، و هي خاصة بدعوى واردة من الإدارة للمحكمة للفصل فيها ، حسبما هو وارد في التقرير .
- ٣- بالنسبة للمفتر قيد القضايا المركزية :
 - تبين وجود عدد ١٣٨ مائة و ثمانين و ثلاثين قضية مركزية تم الحكم فيها و لم يتم التأشير بما يفيد التصديق قرينها .
- ٤- بالنسبة للمفتر قيد القضايا العليا :
 - تبين عدم التأشير بما يفيد التصديق قرين عدد ٤ أربع قضايا تم الفصل فيها .
 - و تبين عدم الفصل في عدد ٦ ست قضايا عليا عام ١٩٩٩ م (حسبما هو وارد تفصيلياً في التقرير) .

و هذا تقرير منا بذلك ،،،

بأمل التفضل بالاطلاع و النظر ،،،

و تفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

تحريراً في ____/____/____ م .

مفتش الإدارة

إدارة التفتيش بالإدارة العامة للقضاء العسكري

[نموذج لستمارة إخطار بلاغ]

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للقضاء العسكري

للمدعي العام العسكري

(١)

استمارة إخطار بلاغ رقم ()

القائم بالبلاغ : _____
رقم المحضر : _____
اسم المتهم : _____
تاريخ الإبلاغ : ____/____/____ م .
تاريخ وماعة الواقعة : ____/____/____ م ، الساعة ____ صباحاً/ مساءً .
مكان الواقعة : _____
الاثهات المستدة : _____
القرار الصادر ضد المتهم : _____
تعريفاً في ____/____/____ م .

المدعي العام العسكري

لواء / صراج الدين الزوي

وكيل الإدارة العامة للقضاء العسكري

(١) ختم الاستمارة لم يكن لها وجود في القضاء العسكري ، وقد تمنا بتصميمها ، وطرحها للعمل ، وقد تمنا من وراء العمل بها توحيد مظهر التعامل مع الحوادث التي يتم الإبلاغ بها في جميع النيابات العسكرية ، حتى لا يُحسّن منهم في نيابة الاسكندرية ، ويُخطى ميل زموله في ذلك الواقعة في لوزن ، فضلاً عن أنها تُعد وسيلة من وسائل إحصاء الحوادث التي يتم تحقيقها بمعرفة النيابات العسكرية ، وقد تم إرسال أمر تنظيمياً للعمل بها بمعرفةنا وذلك أول يناير سنة ٢٠٠٠ م ، راجع مجموعة تعليمات المدعي العام العسكري ، الإدارة العامة للقضاء العسكري ، ووزارة الداخلية ، جمهورية مصر العربية .

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للقضاء العسكري

للمضي العام العسكري

تقرير

متابعة حكم قضائي عسكري (١)

اسم ممثل الادعاء : _____
اسم رئيس المحكمة الذي أصدر الحكم : _____
المحكمة التي صدر منها الحكم : _____
تاريخ الجلسة : ____/____/____ م.

(١) عندما قمنا بتصميم هذه الاستمارة لُتِي بدأ العمل بها اعتُباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٠ م في القضاء العسكري ، كنا نهدف من وراءها إلى تفعيل دور ممثلي الادعاء العسكري في المحاكم العسكرية ، فلا يكون تولدهم في المحاكم قاصراً على مجرد طلب تطبيق مواد الإحالة ، و الجلوس في الجلسات ، و إنما أصبح وجودهم فعالاً بعد العمل بهذه الاستمارة ، فهم مطالبون بفهم القضايا المطروحة في الجلسات ، فضلاً عن إقرار حق التنبؤ العسكرية في المطالبة بإلغاء الأحكام الصادرة بالبراءة للتشديد ، إذا ما وُجِدَ مقتضى لذلك ، أو لتخفيف العقوبة في حالة ما إذا كان الحكم الصادر بالإدانة مُعاقباً فيه ، ضمناً للعقوبة ، و قد حققت هذه الاستمارة توازناً عادياً غير مسبوق ، إذ أصبح النظر إلى العقوبة العسكرية بمثابة ألوان مستطرفة ، فلا يكون القاضي في محكمة شمال سيناء متشككاً عن زمله في محكمة مرسى مطروح أو لسان أو الأقصر ، و إنما معيار العقوبة مركزياً ، مُتمثلاً في الإدارة العامة للقضاء العسكري ، التي يُفترض عليها يومياً بوضوح كل الأحكام الصادرة بالإدانة أو البراءة ، عكس الحال في الماضي ، حيث كُفِتْ هذه الأحكام لا تُعرَف إلا في حالات بسيطة جداً ، نظراً لأن أغلب الأحكام العسكرية و الصادرة من المحاكم العسكرية المركزية أو المحاكم العسكرية التي لها سلطة عليا يتم التصديق عليها من مديري الإدارات العامة و المصالح و المديرات ، و لا تمر مطلقاً على رئاسة القضاء العسكري ، راجع مجموعة تعليمات لمدعي العام العسكري ، مرجع سابق .

رقم القضية	1
اسم المتهم	2
الحكم الصادر	3
مواد الاتهام تفصيلياً	4
ملاحظات مثل الادعاء	5

- المحكوم عليه سابق محاكمته من قبل (نعم) / (لا) .
- هل تم سؤال الشهود في تحقيق الذنبه العسكرية (نعم) / (لا) .
- سبب عدم سؤال الشهود .
- عدد شهود الإثبات .
- عدد شهود النفي .
- أسماء الشهود الذين لم يحضروا للإدلاء بشهادتهم أمام الذنبه العسكرية .
- أسماء الشهود الذين لم يحضروا جلسة المحاكمة .
- هل تم إعلان الشهود للحضور للإدلاء بشهادتهم .
- الرأي نحو التصديق على الحكم :
- الموافقة .
- الإنهاء .
- التشديد .
- التخفيف .
- تعريفاً في ١/١/٢٠٠٠ م .

(توقيع ممثل الادعاء)

[نموذج لتقرير تفتيش على أعمال نيابة عسكرية شرعية]

وزارة الداخلية

تطاع الشؤون القانونية

الإدارة العامة للقضاء العسكري

إدارة التفتيش

تقرير

بالتفتيش على أعمال النيابة العسكرية الشرطية

بمديرية أمن _____ بتاريخ ____/____/م

بالتفتيش على أعمال النيابة العسكرية بمديرية أمن _____ يوم ____/____/م

تبين ما يلي :-

الضباط :-

١. السيد / _____ رئيس النيابة .
٢. السيد / _____ وكيل النيابة .
٣. السيد / _____ وكيل النيابة .

العاملون المدنيون :-

١. السيد / _____ رئيس القسم الجنائي .
٢. السيد / _____ كاتب .

الأفراد العسكريون :-

١. مساعد ممتاز / _____سكرتير تحقيق .
٢. مساعد ممتاز / _____كاتب الجداول .
٣. مساعد / _____كاتب تحقيقات .

٤. مساعد / _____ كُتِبَ قيودات .

٥. مساعد / _____ كُتِبَ التنفيذ .

٦. مساعد / _____ مندوب بريد .

المجننون :-

١. المجند / _____ ملحق .

٢. المجند / _____ ملحق .

٣. المجند / _____ ملحق .

وقد شمل التفتيش ما يلي :-

أولاً : مقر النيابة :

- تشغل النيابة العسكرية لمديرية لمن _____ عدد ٥ غرف بمقر قسم شرطة _____

بالدور الثاني ، موزعة على النحو التالي :-

- غرفة رئيس النيابة العسكرية .

- غرفتان لوكلاء النيابة العسكرية .

- غرفة للموظفين المدنيين .

- غرفة للعسكريين .

- وقد تلاحظ أن الحيز المكاني السابق الإشارة إليه صالح لأداء الأعمال ، وقد تم

إجراء تجديدات به بما يجعل مظهره لائقاً بالنيابة العسكرية .

ثانياً : وسيلة الاتصال :

- يوجد بالنيابة خط تليفون رقم _____ مباشر نداء ألي ، و يوجد خط ربط على

مديرية الأمن ، وآخر على مستقر قسم الشرطة .

ثالثاً : وسيلة الانتقال :

- مخصص للنيابة العسكرية عدد ٣ سيارات بيك أب على النحو التالي :-

- الأولى رقم _____ مخصصة للعمل مع رئيس النيابة العسكرية .
- الثانية رقم _____ مخصصة للعمل مع وكيل النيابة العسكرية السيد / _____ .
- الثالثة رقم _____ مخصصة للعمل مع وكيل النيابة العسكرية السيد / _____ ،
ممثل الادعاء في المحكمة العسكرية .

- لكل سيارة سائق مجند للعمل عليها من قوة الإدارة للعامة للقضاء العسكري .

رابعاً : أعمال النظم :

١. دفتر ١٤ (أ) أحوال الغلبة :

- الدفتر مرقم حتى آخر صفحة ، و مختوم بخاتم شعار الدولة ، و القيد به منتظم .

٢. دفتر ٤٢ شرطة :

- للقيد به منتظم ، و مخصص به صفحة لكل شهر ، و مدرج بها أسماء العاملين بالنيابة مدنيين و عسكريين و مجندين ، و مثبت قرين كل منهم تحركاته اليومية .

٣. دفتر قيد الإجازات :

- للقيد به منتظم ، و مخصص لكل فرد من القوة صفحة ، و مدرج بها كافة إجازاته لعام ١٩٩٩ م ، و بإجراء جاشني على إجازة المساعد / _____ لمدة يوم طارئة بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٩ م ، تبين إثبات قيامه بالبلند رقم ١١ أحوال صحيفة رقم ٢٩ الساعة ٨ صباحاً بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٩ م ، و عاد بالبلند رقم ١٠ أحوال صحيفة رقم ٣١ الساعة ٨ صباح يوم ١٩٩٩/٥/٣٠ م ، و وجدت مطابقة لدفتر ٤٣ ، و تبين أنه قد منح خلال العام و حتى تاريخ التفيش عدد ٦ ست أيام إجازة طارئة آخرها يوم ١٩٩٩/١٠/٥ م .

٤. دفتر حصر المنكرات :

- القيد به منتظم ، و مقيد به عدد ٣ ثلاث منكرات خلال العام ، و حتى تاريخ التفيش آخرها باسم المساعد الممتاز / _____ لغيبه عن العمل لمدة يوم واحد بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ الساعة ٣ مساءً ، و قد احتسبت له إجازة طارئة بمعرفة السيد / رئيس

النيابة ، وَ لَخُطِرَتِ الإِدْرَاةُ الْعَامَّةُ لِلتَّضَاءِ الْعَسْكَرِيِّ بِرَقْم ٣١٩ فِي ١٧/٧/١٩٩٩ م ،
وَ يَعْمَلُ جَائِشِي عَلَى دَفْتَرِ الْأَحْوَالِ وَ دَفْتَرِ الْإِجْزَاءَاتِ وَ دَفْتَرِ ٤٣ وَجُدَتْ مُطَابَقَةٌ .

٥. دَفْتَرُ قَيْدِ الْقُوَّةِ :

- الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ ، مُخَصَّصٌ صَحِيفَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْعَامِلِينَ بِالنِّيَابَةِ ، مُدْرَجٌ بِهَا كَافَةُ بَيَانَاتِهِ .

٦. دَفْتَرُ الْجَزَاءَاتِ الْكُبْرَى :

- غَيْرُ مَقِيدٍ بِهِ شَيْءٌ خِلَالَ سَنَةِ ١٩٩٩ م حَتَّى تَارِيخِ التَّقْيِيشِ .

٧. دَفْتَرُ الْجَزَاءَاتِ الصَّغْرَى :

- غَيْرُ مَقِيدٍ بِهِ شَيْءٌ خِلَالَ سَنَةِ ١٩٩٩ م حَتَّى تَارِيخِ التَّقْيِيشِ .

٨. دَفْتَرُ قَيْدِ الْأَوَامِرِ الْبَاخِلِيَّةِ :

- مَقِيدٌ بِهِ حَتَّى تَارِيخِ التَّقْيِيشِ عِدَدُ ٣ ثَلَاثَةِ أَوَامِرٍ إِدْرَائِيَّةٍ خِلَالَ سَنَةِ ١٩٩٩ م ، وَ آخَرُهَا
بِشَأْنِ إِسْنَادِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ لِلْعَامِلِينَ بِالنِّيَابَةِ .

٩. دَفْتَرُ قَيْدِ الْعَهْدَةِ :

- الدَّفْتَرُ مُنْشَأٌ ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ ، وَ مُثَبَّتٌ بِهِ أَصْنَافُ الْعَهْدَةِ الَّتِي صَرَفَتْ لِلنِّيَابَةِ
وَ تَوَارِيخُهَا مِنَ الْمُدِيرِيَّةِ وَ الْإِدْرَاةِ وَ دَرَجَةِ صِلَاحِيَّتِهَا وَ تَبَيَّنَ أَنَّ خَاتَمَ شَعَارِ الْجُمْهُورِيَّةِ
طُرِفَ رَئِيسَ النِّيَابَةِ شَخْصِيًّا ، وَ مُخَصَّصٌ دَفْتَرُ حَصَرِ الْمُسْتَدْتَاتِ الَّتِي يَبْتَمُّ مَهْرُهَا بِهِ
اعْتِبَارًا مِنْ ٣/١٠/١٩٩٩ م .

١٠. سَجَلُ مَلَفَاتِ الْخِدْمَةِ الْفُرْعِيَّةِ :

- الدَّفْتَرُ مُنْشَأٌ ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ ، وَ مُودَعٌ بِهِ مَلَفَاتُ خِدْمَةِ فُرْعِيَّةٍ لِكُلِّ الْعَامِلِينَ بِالنِّيَابَةِ
وَ مُودَعٌ بِكُلِّ مَلَفٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْدِ مِنْ تَنَقُّلاتٍ وَ تَرْقِيَّاتٍ ، وَ خِلَافِهِ ، وَ الْمَلَفَاتُ
مُفَهَّرَةٌ وَ أَوْرَاقُهَا كَامِلَةٌ .

١١. دَفْتَرُ التَّقْيِيشِ عَلَى أَعْمَالِ النِّيَابَةِ :

- الدَّفْتَرُ مُنْشَأٌ ، وَ الْقَيْدُ بِهِ مُنْتَظَمٌ ، وَ آخِرُ تَقْيِيشٍ بِتَارِيخِ ٣/١٠/١٩٩٩ م بِمَعْرِفَةِ السَّيِّدِ

رئيس النيابة ، وَ تبيين إرساله للإدارة برقم ٤٥٢ في ١٠/٤/١٩٩٩ م .

خامساً : أعمال القيودات :

١. دفتر قضى المظالم :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مثبت بِهِ انعقاد اللجنة بصفة يومية بشكلها

القانوني برئاسة رئيس النيابة ، وَ آخر لجنة عَقَدَتْ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩ م .

٢. دفتر وارد الإدارة :

- الدفتر مُنشأ وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٣٠ مائتين

وَ ثلاثين إفادة آخرها بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩ م بشأن التحقيق رقم ٢١٠ حصر سنة

١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ وَ آخرين ، وَ جميعها مسندة عدا الإقادات الآتية : -

-
-
-
-
-

٣. دفتر صادر الإدارة :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٤٥٥ أربعمئة

وَ خمسين وَ خمسين إفادة خلال سنة ١٩٩٩ م وَ آخرها بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩ م بشأن

رد اعتبار المجدد سليلق / _____ .

- وَ بعمل جُلِثْنِي عَلَى الإقادة رقم ٣٨٩ في ٩/٤/١٩٩٩ م بشأن التحقيق رقم ١٦٤

حصر سنة ١٩٩٩ م ضد المساعد / _____ وَ آخر ، تبيين إعادتها برقم ٢٠٨

في ١١/٩/١٩٩٩ م بعد المراجعة ، وَ أُرْسِلَتْ للمحكمة في ١٣/٩/١٩٩٩ م برقم ٢٢٠

وَ لم ترد حتى تاريخ التفتيش .

٤. دفتر وارد الطائفة :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٥٣ مائتين وَ ثلاث وَ خمسين إقادة خلال سنة ١٩٩٩ م آخرها بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٩ م ، واردة من قسم شرطة كهرياء _____ بشأن التحقيق العسكري ضد المجدد / _____ وَ جميعها مسندة .

- و يعمل جاشني على المكتبة رقم ٢٢١ الواردة في ١٠/٥/١٩٩٩ م من المحكمة بشأن الدعوى رقم ١٦٨ مركزية ضد أمين الشرطة / _____ ، تبين تصديرها برقم ٦٣٤ في ١٠/٧/١٩٩٩ م لمصلحة المسجون للتصديق على الحكم .

٥. دفتر صادر الطائفة :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم حتى تاريخ التفتيش ، وَ مقيد بِهِ عدد ٦٣٨ ستمائة وَ ثمان وَ ثلاثين إقادة آخرها بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٩ م بشأن التحقيق رقم ٣٢ حصر سنة ١٩٩٩ م .

٦. دفتر وارد المحكمة :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم حتى تاريخ التفتيش ، وَ مقيد بِهِ عدد ٢٤٩ مائتين وَ تسع وَ أربعون إقادة آخرها بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩ م بشأن الرد على كتاب النيابة العسكرية رقم ٢٤٦ في ٣/١٠/١٩٩٩ م عَنْ استعجال المحكمة فيما تم في القضايا الموجودة طرفها ، وَ جميع الإقادات مسندة عدا الإقادات أرقام _____ ، _____ ، _____ ، وَ قَدْ تبين أن هَذِهِ القضايا جاري التصديق عليها .

- و يعمل جاشني على الإقادة رقم ٢٩٩ في ١٠/٥/١٩٩٩ م من المحكمة بشأن الدعوى رقم ١٦٨ مركزية ضد أمين الشرطة / _____ تبين تصديرها برقم ٦٣٤ في ١٠/٧/١٩٩٩ م لمصلحة المسجون للتصديق على الحكم .

٧. دفتر مصادر المحكمة :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٥٢ مائتين وَ اثنتين وَ خمسين إقادة آخرها بشأن الدعوى رقم ٤٥ سلطة عليا سنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ وَ جميعها مسددة عدا الإقادات أرقام _____ ، _____ ، _____ ؛ حيثُ تبين أنها متداولة بالجلسات ، وَ القيد بِهِ منتظم .

٨. دفتر وارد السري :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٩ تسع إقادات ، آخرها بشأن طلب الإدارة المقايمة لترميم النيابة وَ المحكمة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ م .

٩. دفتر صادر السري :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ١٢ اثنتي عشر إقادة ، آخرها بشأن الرد على الإدارة في ترميم النيابة وَ المحكمة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٧ م .

١٠. دفتر توريد الرسوم :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٢١ إحدى وعشرين إقادة ، آخرها بشأن المجدد / _____ ، وَ تبين سداد مبلغ (خمسة وَ عشرين جنيهاً) في الدعوى رقم ٤٩٢ كلي سنة ١٩٩٨ م بالقسيمة رقم ٤٦٩٧٣٦ في ١٩٩٩/١٠/٧ م ، وَ مرفق قرين كل حالة صورة قسيمة السداد ، وَ القيد منتظم .

١١. دفتر حصر الغرامات :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٣٢ اثنين وَ ثلاثين حكماً ، آخرها بشأن المجدد / _____ ، وَ تبين سداد مبلغ (خمسون جنيهاً) تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٤ مركزية سنة ١٩٩٨ م وَ قد تبين سدادها بالقسيمة رقم ٤٦٩٦٨٨ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ م ، وَ مرفق قرين كل حالة صورة قسيمة

السداد ، وَ جميعها مسددة ، وَ التقيد بالدفتر منتظم .

١٧. دفتر الرد الاعتباري :

- الدفتر مُنشأ ، وَ التقيد بِهِ منتظم حتى تاريخ التفتيش ، وَ مقيد بِهِ عدد ٧٢ اثنين وَ سبعين إفادة آخرها بشأن المجدد / _____ من قوة العمليات الخاصة ، وَ قد تم الفصل فِيهَا جميعاً ، وَ متبقى عدد ٧ سبعة طلبات رد اعتبار تم إرسالها للإدارة للفحص وَ لم ترد حتى الآن .

- وَ بعمل جاشني عَلَى المسائل رقم ٦٥ بشأن المجدد / _____ ، تبين أَنَّهُ قَدْ أُرسل للإدارة برقم ٣٧٨ في ١٩٩٩/٨/٢٦ م ، وَ أُعيدت برقم ٥٨١٦ في ١٩٩٩/٩/٢ م ، وَ قَدْ وُردت وَ سُدَّتْ لرسوم بالقسيمة رقم ٤٦٠٤٣٨ في ١٩٩٩/٨/٢٦ م ، وَ منح شهادة رد اعتبار في ١٩٩٩/٨/٣١ م برقم ٧٦٦ وَ أُرسلت الأوراق للإدارة العالمة للأمن المركزي برقم ٥٦٩ في ١٩٩٩/٩/٥ م ، وَ أخطرت الإدارة برقم ٣٨٩ في ١٩٩٩/٩/٥ م ، وَ مرفق قرين كل حالة صورة قسيمة السداد ، وَ التقيد منتظم .

١٨. دفتر التفتيش على السجون العسكرية :

- الدفتر مُنشأ ، وَ التقيد بِهِ منتظم حتى تاريخ التفتيش ، وَ مقيد بِهِ عدد ١٨ ثماني عشرة حالة تفتيش خلال سنة ١٩٩٩ م آخرها التفتيش على السجن العسكري بإدارة قوات الأمن بتاريخ ١٩٩٩/٩/٨ م ، وَ أُرسل التقرير للإدارة برقم ٢١٩ في ١٩٩٩/٩/٢٠ م ، وَ التقيد بِهِ منتظم .

١٩. دفتر قيد الأحكام تحت التنفيذ :

- الدفتر مُنشأ ، وَ التقيد بِهِ منتظم حتى تاريخ التفتيش ، وَ مقيد بِهِ حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٨٨ مائتين وَ ثماني وَ ثمانين إفادة خلال سنة ١٩٩٩ م ، آخرها القضية رقم ٤٢ سلطة عليا سنة ١٩٩٩ م بشأن الجندي / _____ من قوة قسم للترحيلات وَ المحكوم فِيهَا بالحبس لمدة ثلاثة شهور مَعَ النفاذ جلسة ١٩٩٩/١٠/٤ م ، وَ أودع بالسجن

العسكري بمركز شرطة _____ لتنفيذ الحكم من تاريخ حبسه احتياطياً
في ١٤/٨/١٩٩٩ م وحتى ١٤/١١/١٩٩٩ م ، و القيد به منتظم .

١٥. دفتر قيد العوارض :

- الدفتر منشأ ، و القيد به منتظم ، و حتى تاريخ التفتيش مقيد به عدد ٩٧ سبعة
و تسعين محضراً آخرها للمحضر رقم ٢ عوارض مركز شرطة _____
سنة ١٩٩٩ م ، و الخاص بإصابة الخفير النظمي / _____ ، و أرسل للمركز برقم
٦٢٦ في ١٠/٤/١٩٩٩ م لحفظه بملف خدمته و جميعها منتهية .

سادساً : الجداول :

١. دفتر الحصر العام :

- الدفتر منشأ ، و القيد به حتى تاريخ التفتيش عدد ٢٢٩ مائتين و تسع و عشرين
إفادة ، و آخر تحقيق ضد المجدد / _____ ، و للوردة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٩ م ،
و جميعها تم الفصل فيها عدا الآتي :-

٢. دفتر حصر التحقيقات التي لم تنته بعد :

- الدفتر منشأ ، و القيد به منتظم ، و مقيد به حتى تاريخ التفتيش عدد ٩ تسع حالات
آخرها للحصر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٩ م ضد أمين الشرطة / _____ ، و تم الفصل فيها
جميعاً عدا ما يلي :-

- الحصر رقم ١١٠ و ولد في ١٠/٥/١٩٩٩ م ضد أمين الشرطة / _____ ، تزوير
استيفاء لحين ورود أصل المحضر رقم ٥٨٠٧ جنح _____ سنة ١٩٩٨ م ، كطلب
المعمل الجنائي ، و آخر استعجال في ١٠/١٠/١٩٩٩ م .
- الحصر رقم ١٥٥ و ولد في ٢٠/٨/١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ لحين ورود نتيجة

الطب الشرعي .

- الحصر رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٩ م وورد في ١١/٩/١٩٩٩ م ضد لخبير النظمي _____ من قوة مركز شرطة _____ لحين للتصرف النهائي في القضية رقم ٩٧٦ جنج منيا للقمح سنة ١٩٩٩ م كطلب الإدارة بكتلبها رقم ٦٢٧٤ في ١٨/٩/١٩٩٩ م .
- الحصر رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٩٨ م وورد في ١٥/١٠/١٩٩٩ م ضد المساعد / _____ استيفاء لحين ورود تقرير لجنة الجرد بمعرفة الإدارة العامة لإمداد الشرطة ، و آخر استعجال لها في ٧/١٠/١٩٩٩ م .
- الحصر رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٩ م ، وورد في ١٦/٦/١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ استيفاء لحين ورود تقرير فحص السلاح من القسم الفني بمصلحة الألة الجنائية بالقاهرة ، و آخر استعجال لها في ٢٧/٩/١٩٩٩ م .
- ٢. **دفتر حصر التحقيقات الباقية على ورود تقارير فنية :**
 - الدفتر منشأ و التقيد به منتظم ، و متقيد به حتى تاريخ التفتيش عدد ١١ أحد عشر تحقيقاً خلال سنة ١٩٩٩ م ، و جميعها تم الانتهاء منها عدا ما يلي :-
 - الحصر رقم ٦٧٩/١٩٩٨ م وورد في ١٦/٦/١٩٩٩ م ضد المجدد/ _____ ، استيفاء لحين فحص السلاح من القسم الفني لمصلحة الألة الجنائية بالقاهرة .
 - الحصر رقم ١٩٨/١٩٩٩ م وورد في ٣٠/٨/١٩٩٩ م ضد المجدد/ _____ ، استيفاء لحين ورود تقرير الطب الشرعي .
 - الحصر رقم ١٥٥/١٩٩٩ م وورد في ٧/٧/١٩٩٩ م ضد المساعد / _____ ، استيفاء لحين عرضه على مستشفى الشرطة بالعجوزة جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٩ م .
- ٤. **دفتر حصر احكام المصادرة :**
 - الدفتر منشأ ، و التقيد به منتظم ، و متقيد به حتى تاريخ التفتيش عدد ٢ اثنين خلال سنة ١٩٩٩ م ، و لم يتم التصديق على الحكمين حتى تاريخ التفتيش .

٥. دفتر أحكام إيقاف التنفيذ :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقِيد بِهِ حَتَّى تَارِيخ التَّقْيِيشِ عِدَد ٥ خمس حالات خلال سنة ١٩٩٩ م ، آخرها باسم المجدد / _____ في الدعوى رقم ٤ مطلة عليا سنة ١٩٩٩ م ، وَ المحكوم فِيهَا بجلسة ١٩٩٩/١٠/٤ م بالحبس لمدة شهر واحد مَعَ الإيقاف .

٦. دفتر حصر الأحكام الغيابية :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقِيد بِهِ حَتَّى تَارِيخ التَّقْيِيشِ حالتان خلال سنة ١٩٩٩ م ، آخرها باسم المجدد / _____ من قوات أمن المديرية ، وَ المحكوم فِيهَا بالحبس لمدة خمسة وَ أربعين يوماً مَعَ التنفيذ ، في الدعوى رقم ١٨ سلطة عليا سنة ١٩٩٧ م بجلسة ١٩٩٩/٧/٢٧ م ، وَ أرسل استعجال لضبطه وَ إحضاره لقوات الأمن بالمديرية برقم ٦٢٢ في ١٩٩٩/٩/٢٩ م ، وَ تبين أَنَّهُ قَدْ تم تنفيذ حكم ، وَ بقي حكم واحد فقط ، وَ جاري استعجال تنفيذه .

٧. دفتر الأحكام الواردة للتصديق :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقِيد بِهِ حَتَّى تَارِيخ التَّقْيِيشِ عِدَد ٢١٠ مائتين وَ عشرة قضائيا خلال سنة ١٩٩٩ م ، آخرها الدعوى رقم ١٩٠ مركزية سنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ من قوة أمن الشرقية ، وَ جميعها تم التصديق عليها عدا _____ وَ أَلْتِي أُرْسِلَت لِإِدْرَةِ شُرْطَةِ _____ برقم ٥٨٧ في ١٩٩٩/٩/١٦ م للتصديق علي الحكم وَ لم ترد .

٨. دفتر حصر القضايا المعلقة :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقِيد بِهِ حَتَّى تَارِيخ التَّقْيِيشِ عِدَد ٣ ثلاث حالات عام ١٩٩٩ م قضائية خلال سنة ١٩٩٩ م ، آخرها ضد المجدد / _____ من قوة مديرية الأمن في الدعوى رقم ٧١ مركزية سنة ١٩٩٩ م (معلقة) بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤ م ، وَ تم إعادة الحكم فِيهَا بجلسة ١٩٩٩/٦/١٤ م ، وَ تبين أَنَّهُ تم التصديق علي الحكم في

١٩٩٩/٧/٢٦ م دون تعديل .

٩. دقتر حصر القضايا المركزية^(١):

- الدقتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقيد بِهِ حَتَّى تاريخ التفتيش عدد ١٩٤ مئة وأربعة وَ تسعون حكماً خَلاَ سَنَة ١٩٩٩ م ، آخرها ضد شيخ الخفراء _____ وَ خفراء من قوة مركز _____ ، تم للفصل فِيهَا جميعاً عدا :
- القضية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩٩ م ضد _____ وَ المحدد لَهَا جلسة ١٩٩٩/١٠/١٨ م .
- أ. دقتر حصر قضايا السملطة العليا :

- الدقتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقيد بِهِ حَتَّى تاريخ التفتيش عدد ٤٥ خمس وَأربعون قضية ، آخرها ضد المجدد / _____ من قوة قوات الأمن ، جميعها تم للفصل فِيهَا عدا :
- القضية رقم ٤٤ سملطة عليا سنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ في ١٩٩٩/١٠/٩ م وَ محدّد لَهَا جلسة ١٩٩٩/١٠/١٨ م .
- القضية رقم ٤٥ سملطة عليا سنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / _____ في ١٩٩٩/١٠/٩ م وَ محدّد لَهَا جلسة ١٩٩٩/١٠/١٨ م .
- ١١. دقتر حصر القضايا العليا :

- الدقتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مَقيد بِهِ حَتَّى تاريخ التفتيش عدد سبع قضايا عليا خَلاَ سَنَة ١٩٩٩ م ، آخرها ضد المجدد / _____ تم للفصل فِيهَا جميعاً ، وَ تم

(١) القضايا المركزية تختص بنظرها المحكمة العسكرية المركزية ، وَ هي المتعلقة بالجناح وَ المخالفات طبقاً لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ م ، يَبَيِّنُ القضايا المركزية سملطة عليا فيختص بنظرها المحكمة العسكرية " لَهَا سملطة عليا " وَ تفصل في كافة الجنائيات الداخلية في انفصلان القضاء العسكري طبقاً لقانون الأحكام العسكرية ، وَ قُتِي لا يزيد الحد الأقصى المقرر للعقوبة فِيهَا عن السجن ، لما للقضايا العليا فهي تختص بها المحكمة العسكرية العليا ، وَ تفصل في الجرائم قُتِي يرتكبها لَوْ يساهم فِيهَا ضابط ، لَوْ للجرائم لَتَبِي تند جنائيات طبقاً لانفصلان القضاء العسكري ، وَ وفقاً لقانون الأحكام العسكرية السابق الإشارة إِلَيْهِ .

التصديق عَلَى الدَعْوَى رقم ٢ كلى سنة ١٩٩٩ م فى ١٩٩٩/٩/٢٥ م ، وَ تم التصديق عَلَى الباقي الموجود بالإدارة .

١٢. دفتر الحبس الاحتياطي :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حَتَّى تاريخ التفتيش عدد ١٠٧ مائة وَ سبع حالات خلال علم ١٩٩٩ م ، آخرها التحقيق رقم ٢٢٨ حصر لسنة ١٩٩٩ م ضد المجدد / ____ .

١٣. دفتر قيد المتوفين (١) :

- الدفتر مُنشأ ، وَ غير مقيد بِهِ شيء حَتَّى تاريخ التفتيش خلال سنة ١٩٩٩ م .
١٤. سجل قيد المظالمات وَ التماسات إعادة النظر :

- السجل مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد بِهِ حَتَّى تاريخ التفتيش عدد ٢٥ خمسة وَ عشرين تظلماً آخرها ضد المجدد / ____ ، وَ جميعها أُرقيت بأوراق للدعوى الخاصة بِهَا .

١٥. سجل قيد القضايا الباقية عَلَى صلور قرار الإحالة :

- الدفتر مُنشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد حَتَّى تاريخ التفتيش عدد ١٠٦ مائة وَ سنة تحقيقات خلال سنة ١٩٩٩ م آخرها ضد المجدد / ____ ، وَ قَدْ تم إحالة عدد ٩٥ خمس وَ تسعين حالة ، وَ باقي للتحقيقات التالية :
- { يوضح قرين كل تحقيق سبب عدم الإحالة } .

(١) لا يَتَّيِد فى هَذَا الدفتر إلا من يتم إحالتهم إِلَى مستشفى الأمراض النفسية بقرار منأ شخصياً كمدعي علم عسكري ، أو بقرار من المحكمة العسكرية المختصة ، وَ يتبين من الفحص الطبي أنهم مصابون بعمامة عقلية ، وَ فى هَذِهِ الحالة يَتِمُّ إيقاف تنفيذ العقوبة ، وَ يودعوا بهذه المستشفيات النفسية لحين شفايتهم ، وَ ذَلِكَ بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ، لَأَنَّ فى حالة المتهمين الذين يعرضون علينا بِمعرفة القنيلات العسكرية متهمين فى قضايا عسكرية وَ يسفر التحقيق عَنْ عدم سلامة قدراتهم العقلية ، فإِذَا تقرر إحالتهم إِلَى مستشفى الأمراض العقلية للكشف عليهم ، فإِذَا أثبت الفحص الطبي مرضهم يَتِمُّ إيقاف السير فى الدعوى وَ يَتَّيِدُوا فى هَذَا الدفتر .

١٦. سجل قيد المضبوطات :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد حتى تاريخ التفتيش عدد ٤ أربع حالات خلال سنة ١٩٩٩ م آخرها ضد العريف / _____ من قوة إدارة المرور بالمديرية في الحصر رقم ١٩١ وورد في ١٩٩٩/٨/٢١ م ، وَ قَدْ تَمَّ الانتهاء من السلسل رقم ٢٢١ ، وَ الباقي الآتي :

- التحقيق رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ م وورد في ١٩٩٩/٨/٣٠ م ضد المجند / _____ وَ الأحرار مخدرات بقصد التعاطي ، وَ تَمَّ إرسال الحرز للمعمل الكيماوي _____ بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤ م بمعرفة الرقيب المسلم / _____ .

- التحقيق رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ م وورد في ١٩٩٩/٨/٢١ م ضد / _____ من قوة مرور المديرية ، وَ أُرْسِلَ الحرز لجهة الضبط لحفظه عَلَى نِمة التحقيق .

١٧. دفتر حصر لم تستمر :

- الدفتر منشأ ، وَ القيد بِهِ منتظم ، وَ مقيد حتى تاريخ التفتيش عدد ٥ خمس حالات خلال سنة ١٩٩٩ م آخرها رقم ٥ حصر لم تستمر سنة ١٩٩٩ م ، ضد مندوب الشرطة / _____ ، وَ آخر من قوة الإدارة العامة للمرور ، وَ جميعها تَمَّ الانتهاء مِنْهَا حَيْثُ أُرْسِلَت للإدارة لإرسالها للنيابات المختصة .

(١) قضايا الحصر لم يستمر خاصة بتلك التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية ضد أفراد أسوا من قوة الجهات التي تتبع هذه النيابة ، من حيث الاختصاص في القضايا ، وَ لكتهم ضُبطُوا في مناطق تخضع جغرافياً لاختصاص تلك النيابة العسكرية ، مثل أمين شرطة من قوة الاسكندرية يُضَيِّطُ في حالة سكر في القاهرة ، فَمَا يَتِمُّ التحقيق معه في نيابة القاهرة ، وَ يقرر حبه احتياطياً . وَ تُرْسَلُ القضية وَ المتهم للنيابة العسكرية بالاسكندرية لمحاكمته هناك .

١٨. ملف حفظ صورة للكتابات الواردة من الكتب الفني للسيد الوزير :

- الملف مُنْشَأ ، وَ غير مقيد بِهِ شيء حتى تاريخ التفتيش خلال سنة ١٩٩٩ م .

١٩. دوسيه حفظ الخطابات الواردة من الإدارة بعد المراجعة :

- الملف مُنْشَأ ، وَ محفوظ بِهِ عدد ٩٣ ثلاثة وَ تسعين خطاباً خلال سنة ١٩٩٩ م ،
آخرها بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ م .

نتيجة التفتيش :-

- لم يسفر التفتيش عَنْ وجود أي سلبات أَوْ قصور في العمل .

- وَ تبين أن العمل في النيابة العسكرية لشرطة _____ يسير بِصُورَةٍ ممتازة ،
وَ بروح الفريق الواحد تحت إشراف السيد / _____ رئيس النيابة ، كما تبين أن
الحجرة المخصصة للعاملين المدنيين وَ العسكريين بالنيابة وَ المحكمة - البالغ عددهم
أربعة عشر - يمكن أن تَسْمَح بتواجدهم بشكل أفضل إِذَا تم تغيير المكاتب إِلَى الحجم
الأصغر ، حَيْثُ إِنَّ كل موظف حالياً يجلس عَلَى مكتب خشبي مِنْ النوع الكبير .
- وَ قَدْ يُرَى تزويد النيابة وَ المحكمة بخزينة حديدية لحفظ الأحرار .

وَهَذَا تقريرنا بِذلك ...

عرض بأمل التفضل بالاطلاع ...

تعميراً في ____/____/____ م .

مفتش المنطقة

عميد /

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للنقض العسكري

إدارة الملاحين

تقرير

بمخص التماس بإعادة النظر

الموضوع :-

- بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٦ م أحيل الخفير للنظامي / فريد _____ من قوة مديرية أمن البحيرة لمحاكمة أمام المحكمة العسكرية المركزية بالبحيرة لاتهامه بارتكاب الجريمة الآتية :-
- الغياب عن الخدمة في المدة من ١٩٨٨/٨/١٠ م حتى تم ضبطه في ١٩٩٩/١٠/١١ م و المؤتممة بالمادة ١٥٦ من قانون الأحكام العسكرية .

الحكم :-

- بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢١ م قضت المحكمة حضورياً بإدانة الخفير النظامي / فريد _____ في الاتهام المُسند إليه ، و علقته بالحبس مع الشغل و النفاذ لمدة سنتين .
- تصدق على الحكم في ٦ يناير سنة ٢٠٠٠ م ، و أعلن به في ١٨ يناير سنة ٢٠٠٠ م .

الطعن :-

- بتاريخ ٢٧ يناير سنة ٢٠٠٠ م تقدم المحكوم عليه بالتماس يطلب فيه إيقاف تنفيذ العقوبة ، أو إلغاء الحكم و إعادة المحاكمة ، نظراً لأنه يقول أسرة كبيرة لا عائل لها سواء ، خاصة ، و أنهم جميعاً معوقون (صم ، و بكم) ، و أنه سيق و تقدم باستقالته مرتين ، و لم تتم الموافقة عليها ، و أنه يبلغ من العمر خمسة و أربعين عاماً ، و يعاني

من أمراض الكلى .

القسم :-

- من الناحية الشكلية :-

■ الاتماس مقبول شكلاً لتقديمه في الموعد المحدد قانوناً لذلك .

- من الناحية الموضوعية :-

■ تبين من مطالعة لورق الادعى سلامة تطبيق القانون و الإجراءات .

■ و حيثُ إنَّ الاتماس لم يُبَيَّنْ عَلَى أحد الأسباب الواردة بالمادة ١١٣ من قانون الأحكام

العسكرية - الأمر الذي يقضي برفضه موضوعاً .

النتيجة :-

- الاتماس مقبول شكلاً ، و مرفوض موضوعاً .

- غير أنه :-

■ نظراً لظروف المحكوم عَلَيْهِ الاجتماعية ، حيثُ فُتِ يعول أسرة مكونة من زوجته ..

و أولاده جميعاً موقوفون (صم و بكم) ، و أنَّه تقدم باستقالته مرتين ، و لم يتم قبولها ،

كما أنَّه يبلغ من العمر خمسة و أربعين سنة ، و يعاني من أمراض الكلى .

الرأي :-

- نعرض بأمل التفضل بالنظر و الموافقة عَلَى تخفيف الحكم ليصبح الحكم مع النفاذ لمدة ستة أشهر ،

و الرأي مفوض

تحريراً في ٢٥/٢/٢٠٠٧ م .

مدير إدارة الطعون

عميد دكتور / محمد صبحي

نأشيرة اللواء / مساعد أول الوزير للأمن " رئيس المجلس الأعلى للشرطة " :-

- نوافق عَلَى ما انتهى إليه الرأي و يُخَفَّفَ الحكم ليصبح ستة أشهر مَعَ الشغل .

تحريراً في ٢٨/٢/٢٠٠٧ م .

[مذكره تصديق على حكم قضائي عسكري]

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للضبط العسكري

بشارة المظفر

مذكورة

بنتيجة فحص الإجراءات

للتصديق على الحكم

في الدعوى رقم ٤٩٢ عليا كلي لسنة ١٩٩٩ م

الإحالة :-

- بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٣٠ م أحيل كل من :-

- ١- المساعد / سمير _____ .
- ٢- المجند / إبراهيم _____ .
- ٣- المساعد أول / محمد _____ .
- ٤- المجند / إبراهيم _____ .

من قوة مديرية أمن الدقهلية - للمحاكمة أمام محكمة الدقهلية العسكرية العليا - لاتهام

كل منهم بارتكاب ما هو مبين قرينه من جرائم فيما يلي :-

١- بالانتمية للمساعد / سمير _____ .

• الرشوة " الميول { ١٠٣ ، ١٠٤ عقوبات } ، ١٦٧ أحكام عسكرية •

لأنه بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥ م بجهة قسم إطفاء حريق الدقهلية ، وبصفته موظفاً عاماً

(مساعد شرطة) قبل وأخذ مبلغ ... على سبيل الرشوة من المجند / إبراهيم _____ ،

وذلك نظير الإخلال بواجب من واجبات وظيفته ، وهو السماح للمجند المذكور

بالنزول إجازة دون الحصول على تصريح بذلك معتمد من أحد الضباط ، حيث قلم بإبلاغ المساعد / محمد حسن خليل - رئيس نقطة إطفاء البرامون بحصول المجدد الأخير على إجازة على الرغم من وقف الإجازات بسبب عطلة العيد ، و عدم إثبات قبوله بالإجازة بنقتر الأحوال .

٢. بالنسبة للمساعد / محمد _____ .

■ إهماله إطاعة الأوامر و التعليمات "مادة ١٥٣ أحكام عسكرية " لأنه بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥ م و بجهة نقطة البرامون لم يتم بثبات بند قيام المجدد المتهم / إبراهيم _____ بإجازة بنقتر أحوال النقطة مخالفاً بذلك ما تقضي به الأوامر و التعليمات العسكرية .

٣. بالنسبة للمجدد / إبراهيم _____ .

■ ترك مكان الخدمة "مادة ٣/١٣٩ أحكام عسكرية " لأنه بذات التاريخ و الجهة المذكورين بالاتهام ترك محل خدمته المعين بها بنقطة إطفاء البرامون دون أمر من ضابطه الأعلى .

■ الهروب من الخدمة العسكرية "مادة ١٥٤ أحكام عسكرية " لأنه بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥ م ، و بجهة قسم إطفاء حريق النخيلية هرب من وحدته العسكرية حتى عاد بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٦ م ، و مدة هروبه يومان .

المحاكمة :-

- أنكر كل من المتهمين الثلاثة أمام المحكمة ارتكاب الأفعال المنسوبة إليه - فاستمعت المحكمة للشهود .

- ثم قررت المحكمة تغيير وصف التهمة المسندة للأول إلى وصف جريمة السلوك المضرب بالضبط و الربط و مقتضيات النظام العسكري "مادة ١٦٦ أحكام عسكرية " .

- و عدلت المحكمة واقعة التهمة إلى أنه : " بتاريخ الواقعة قلم بالاتصال التليفوني

بالمساعد / محمد _____ رئيس نقطة إطفاء البرامون ، و أعلمه بنزول المجند /
إبراهيم _____ إجازة لمدة يومين ، دون أمر من رئاسته ، لو إقْن واضعاً نفسه
موضع الشك و الريبة " .

- تم ترفع ممثلي الادعاء و الدفاع .
- و قد سببت المحكمة عدم اقتناعها بتوافر وصف الرشوة على واقعة التهمة المنسوبة
إلى المتهم الأول ، لعدم وجود دليل تطمئن إليه .
- و قد انتهت المحكمة إلى الاقتناع بثبوت التهمة المسندة للمتهم الأول " معدلة
لوصف " ، و ثبوت التهمة الثانية المسندة للمتهم الثاني ، وثبوت التهمتين المسندتين
إلى المتهم الثالث ، و عوّلت المحكمة في ذلك على شهادة الشهود و أقوال المتهمين ،
و تحريات المباحث .
- و رأت المحكمة وجود ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهمتين المُسندتين للمتهم الثالث
بما يؤدي إلى توقيع عقوبة واحدة عليهما طبقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات .
- و عند تقدير العقوبة ، وضعت المحكمة في اعتبارها حالة المتهم الأول الصحية
و الاجتماعية ، و كبر سنه ، و عدم سابقة محاكمته عسكرياً .

- بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٥ م قضت المحكمة حضورياً بالآتي :-

- ١- معاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمسة و أربعين يوماً مع النفاذ .
- ٢- معاقبة المتهم الثاني بالسجن شهراً واحداً مع النفاذ .
- ٣- معاقبة المتهم الثالث بالسجن لمدة شهر واحد مع النفاذ .

المراجعة

- تبين من مراجعة إجراءات الدعوى أنها قانونية سليمة .

الرأي :-

- عرض على اللواء / مساعد أول للوزير للأفراد ، طبقاً للمادة ٥ من القرار الوزاري

رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣ م للتصديق عَلَى الحكم وفقاً للمادة ٩٩ من قانون الأحكام
العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ م .

بأمل التفضل بالنظر،،،

تحريراً في __/٦/٢٠٠٠ م .

مدير إدارة المعاكم العسكرية

عميد /

خاتمة

تقولنا في هذا الكتاب موضوع الاتصالات و التقرير الأمنية ، و هو موضوع حاولت قدر استطاعتي ألا نقلت جنوره أو فروعه من التحليل ، و لهذا فقد بدلت للباب الأول بتناول مفهوم الاتصال و طرفيه في فصل ثم أنواع الاتصالات الأمنية في فصل ثان ، و الأخطاء الشائعة في الاتصال في الفصل الثالث ، و في الباب الثاني حاولت أن أحدد قواعد للإتصال الأمني في الفصل الأول ، يبدأ في الفصل الثاني أوضحت عوامل نجاح الاتصال و في الفصل الثالث حللت معوقات الاتصال الأمني و الفصل الرابع خصصته لأدوات الاتصال الأمني سواء التقارير ، أو الرسائل ، أو المذكرات ، أو الاتصالات الشخصية ، أو للكتب الدورية ، ثم الأوامر التنظيمية ، و القرارات الإدارية .

أما الباب الثالث فقد تناولنا الأخطاء الشائعة في التقارير سواء للشكلية أو الموضوعية ، و في الباب الرابع حددنا أهداف التقارير الأمنية في فصل ، و الجهات التي تعرض عليها تقاريرنا في الفصل الثاني ، أما الباب الخامس فقد خصصته للنماذج التطبيقية لجميع التقارير المتصور أن تطلب من ضابط الأمن العلم سواء في الأقسام ، أو المراكز ، أو إدارات البحث الجنائي بالمديريات ، أو الرقابة الجنائية ، أو فرق الشرطة ، أو في مصلحة الأمن للعام بمختلف إدارتها ، و أخيراً في الإدارة العامة للقضاء العسكري ، بحيث يمكن لأي ضابط أن يتزود بهذه النماذج التي يستعين بها في عمله بطريقة سهلة ميسرة .

و أمل أن أكون قد وفقت في تناول هذا الموضوع ذو الصلصية و الأهمية غير المحدودة في جهاز الشرطة ، و بالله التوفيق .

ثم بعد الله تعالى .

المؤلف

قائمة المراجع

أولاً : المؤلفات :

- دكتور / السيد عليوة :
- صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٨٧ م .
- دكتور / رؤوف عبيد :
- مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، للطبعة الرابعة ، سنة ١٩٧٩ م ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- دكتور / رجب عبد الحميد السيد :
- دور القيادة في القرار خلال الأزمات ، القاهرة ، مطبعة الإيمان ، سنة ٢٠٠٠ م .
- لواء / سراج الدين الروبي :
- سقاح وقتلة ، رؤية حقيقية لحركة المباحث الجنائية للبحث عن قاتل مجهول ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، للطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٢ م .
- الاستجوابات الجنائية ، دور الإنتربول و المباحث الجنائية في إثبات براءة الأبرياء دخل المسجون ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، للطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ م .
- آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، للطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ م .
- إدارة العمل الأمني في اقسام ومراكز ونقاط الشرطة ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، كلية الشرطة ، للطبعة السابعة ، سنة ٢٠٠٠ م .

- **عبد العظيم إبراهيم :**
- **الإعلام و التقييم في الكتابة العربية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة و النشر و للتوزيع ، غير موضح سنة النشر .**
- **دكتور / مأمون سلامة :**
- **قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٠ م ، القاهرة ، دار الفكر العربي .**
- **نواز دكتور / محمد ماهر قنديل :**
- **التنظيم الأساسي لنظام المصوبات و الاتصالات ، أكاديمية الشرطة ، طبعة سنة ١٩٩٩ م .**
- **دكتور / محمود نجيب حسني :**
- **شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية**
- **دكتور / يحيى شريف وآخرون :**
- **الطب الشرعي و البوليس الجنائي ، الجزء الأول ، للهيئة المصرية العامة للكتاب و الأجهزة العلمية ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، طبعة سنة ١٩٦٩ م .**
- **دكتور / يسر أنور على ، و دكتورة / آمال عبد الرحيم عثمان :**
- **علم الإجرام و العقاب ، القاهرة ، طبعة سنة ١٩٩٠ م ، دار النهضة العربية .**
- ثانياً : منكرات :**
- **دكتورة / فوزية عبد الستار :**
- **المبادئ العامة في علم العقاب ، مذكرة لطلبة كلية الدراسات العليا ، دبلوم العلوم الجنائية ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، و كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، غير موضح جهة و تاريخ النشر .**

• عقيد / محمد نبوي اسماعيل :

- مذكرات في مادة التقارير ، معهد تكريب ضباط الشرطة ، غير موضع سنة النشر .

ثالثاً : وثائق أخرى :

- دليل العمل بمراكز و اقسام الشرطة ، وزارة الداخلية ، قطاع التنقيش ، جمهورية مصر العربية .
- حكم المحكمة الدستورية العليا في شأن عدم دستورية قانون الامتياز ، الدعى رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية ، جلسة ١٩٩٣/١/٢١ م .

رابعاً : قوانين :

- القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ، في شأن الأسلحة و الذخائر ، المنشور في الوقائع المصرية في ٨ يونيو سنة ١٩٥٤ م ، العدد رقم ٥٣ مكرر .
- القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ م ، في شأن تنظيم المسجون .
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ م ، في شأن الأحكام العسكرية ، و المنشور في الجريدة الرسمية في سنة ١٩٦٦ م ، العدد رقم ١٢٣ الصادر أول يونيو سنة ١٩٦٦ م .
- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ م ، في شأن الرخص المهنية ، و المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد ٣٥ ، في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٠ م .
- القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ م ، المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد رقم ٤٢ مكرر ، في يناير سنة ١٩٨١ م .

خامساً : القرارات الوزارية :

- القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ م ، في شأن تنظيم إصدار رخص وسطاء العقارات .
- القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، و المنشور في الوقائع المصرية ،

- في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م ، العدد ٧٣ ، بشأن تنفيذ قانون الأسلحة و الانفختر .
- القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ م ، بشأن لائحة السجون .
- القرار الوزاري رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ م ، و المنشور بالوقائع المصرية ، العدد ١٤٧ في ١٩٧٣/٧/٥ م ، بشأن الجزاءات التي توقع على أفراد هيئة الشرطة .
- القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣ م ، بشأن تنظيم الإدارة العامة للقضاء العسكري و بنائها التنظيمي .
- القرار الوزاري الصادر من وزير الداخلية ، رقم ٥٨٨٠ لسنة ١٩٩٦ م ، بشأن إعادة هيكلة البناء التنظيمي لمديرية أمن القاهرة .

سادساً : ملفات القضايا :

- ملف القضية رقم ٩٨٦ جنائيات باب الشعرية لسنة ١٩٧٢ م ، بشأن اتهام ممدوح بسيوني إبراهيم ، بارتكاب جريمة قتل مقرنة بجناية سرقة .
- ملف القضية رقم ١٥٧٥ جنائيات العجوزة لسنة ١٩٧٢ م ، بشأن اتهام ممدوح بسيوني بارتكاب جريمة سرقة بالإكراه .
- ملف القضية رقم ٣٨٢ جنائيات الموسكي لسنة ١٩٧٣ م ، بشأن اتهام حسين توفيق محمد ، و شهرته حسين دركولا ، بارتكاب سرقة بالإكراه .
- ملف القضية رقم ٦٠٥٩ جنح عابدين لسنة ١٩٧٥ م ، بشأن سرقة خزانة كلمة خاضعة بالذكور / جمال العطيقي " الوزير الأسبق " .
- ملف القضية رقم ٥٥٣ إداري عابدين لسنة ١٩٧٨ م ، بشأن حريق محلات جاتينيو بشارع محمد فريد ، دائرة عابدين .
- ملف القضية رقم ٤٢٨٢ جنح عابدين لسنة ١٩٧٨ م ، بشأن سرقة للمجني عليها مارسيل ... ، بأسلوب خطف السلسلة بدراجة بخارية بمعرفة مجهول .

- ملف القضية رقم ١٧٤٤ إداري عابدين لسنة ١٩٧٨ م ، بشأن العثور على جثة سعودي الجنسية يُدعى / ناصر سعد ... ، متوفياً بشقته .
- ملف القضية رقم ٤٢٨٣ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن سرقة سلسلة ذهبية بأسلوب الخطف بدرجة بخارية .
- ملف القضية رقم ٧٨٤ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن سرقة سلسلة ذهبية من المجني عليها سلمية محمد ... ، بأسلوب الخطف بدرجة بخارية من مجهول .
- ملف القضية رقم ٧٨٤ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن سرقة سلسلة ذهبية من المجني عليها سعد إبراهيم ... ، بأسلوب الخطف بدرجة بخارية من مجهول .
- ملف القضية رقم ١٠٥٠ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن خطف سلسلة للمجني عليها سعاد حامد علي ، بأسلوب الخطف بدرجة بخارية من مجهول .
- ملف القضية رقم ١٢٤٥ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن خطف سلسلة من المجني عليها بأسلوب الدراجة البخارية من مجهول .
- ملف القضية رقم ١٩٣١ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن خطف سلسلة المجني عليها فادية فوزي ، بأسلوب الدراجة البخارية من مجهول .
- ملف القضية رقم ٨٩٨ إداري عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن العثور على جثة متوفى بشقته بدائرة عابدين .
- ملف القضية رقم ١٠٧٦ إداري عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن وفاة المجني عليه سيد عبد الوهاب علي في شقته .
- ملف القضية رقم ١٤٦٣ إداري عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن وفاة المجني عليه عبد السميع محمد عبد العزيز - في مكتبه .
- ملف القضية رقم ١٩٧٤ إداري عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن وفاة المولطان / أحمد إحصان عبد العزيز - بشقته .

- ملف القضية رقم ٢٣٢٢ جنح عابدين لسنة ١٩٧٩ م ، بشأن ضبط ملحق سيارة نصف نقل حال قيامه بسرقة براميل زيت بشارع حسن الأكبر .
- ملف القضية رقم ٧٣٥ جنحايات بولاق ليو العلا لسنة ١٩٨٥ م ، بشأن ضرب لفضي إلى موت و المتهمة فيها للمواطن /
- ملف القضية رقم ٣٠٥٤ جنحايات قسم أول شبرا الخيمة لسنة ١٩٩٠ م ، بشأن العثور على جثث ثلاث سيدات مقتولات في مسكنهن .
- ملف القضية رقم ٤٩٢٧ جنح عابدين لسنة ١٩٩٧ م ، بشأن اتهام مصري يُدعى وحيد توفيق - بالاحتيال على بنك ألماني .
- ملف القضية رقم ٤٩٣ عليا كلي الدقهلية العسكرية لسنة ١٩٩٩ م .
- ملف القضية رقم ٤٣ حصر تحقيقات النيابة العسكرية لسنة ٢٠٠٠ م ، بشأن اتهام أمين شرطة / ... ، بالاستيلاء على مبلغ نقدي من راكبة بالقطار .

كتب وأبحاث للمؤلف

أولاً : المؤلفات :

- (١) سراح وقتلة ، رؤية حقيقية لحركة المباحث الجنائية في البحث عن قاتل مجهول ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .
للقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢ م .
- (٢) إدارة العمل الأمني في القسم ومراكز ونقاط الشرطة ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، كلية الشرطة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤ م ، للنبعة الثانية سنة ١٩٩٥ م ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٦ م ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٩٧ م ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٨ م ، الطبعة السادسة سنة ١٩٩٩ م ، الطبعة السابعة سنة ٢٠٠٠ م .
- (٣) الاستجابات الجنائية ، دور الإنتربول و المباحث الجنائية في إثبات براءة الأبرياء داخل السجون ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧ م .
- (٤) الإنتربول وملاحقة المجرمين ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر .
للتبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م .
- (٥) آلية الإنتربول في التعاون الدولي الشرطي ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .
- (٦) تجنيد المصلدين في البحث الجنائي ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م .
- (٧) دور الإنتربول لتحقيق أمن الطفل ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، القيادة العامة لشرطة دبي ، مركز بحوث الشرطة ، سنة ١٩٩٧ م .
- (٨) إدارة العمل القضائي ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (تحت الطبع) .

(٩) سيناريوهات الأزمات في الأنعام والركن ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (تحت الطبع) .

(١٠) بيلاروف الفكر الأمني ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، للقيادة العامة لشرطة دبي ، مركز بحوث الشرطة ، سنة ١٩٩٧ م .

(١١) الإنتربول والوراثة العنصرية ، ما وراء كواليس المحكمة اليونانية ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، (تحت الطبع) .

(١٢) زوجات قاتلات ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، (تحت الطبع) .

(١٣) المأمور واستراتيجية القيادة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ، (تحت الطبع) .

ثانياً : البحوث :

(١) الإجازات التي تمنح للمسجونين كأسلوب معاملة عقابية ، مكتبة كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، سنة ١٩٨٢ م .

(٢) الدسم المالي وأثره على الموازنة العامة للدولة ، مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس ، سنة ١٩٨٢ م .

(٣) الرافعة والتعريفات ، مكتبة معهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة ، سنة ١٩٨٠ م .

(٤) العمليات التفتيشية وأثرها في الأمن العام ، مكتبة معهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة ، سنة ١٩٨٠ م .

(٥) الاعتقال الجنائي ومبدأ سيادة القانون " مع آخرين " ، مكتبة معهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة ، سنة ١٩٧٥ م .

(٦) البعد السياسي لجريمة الجناية العنصرية " مع آخرين " ، مكتبة كلية الدراسات العليا

بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٣ م .

(٧) هروب الجناة من مسرح حوادث الاغتيالات " مع آخرين " ، مكتبة معهد القادة بأكاديمية الشرطة ، سنة ١٩٨٩ م .

(٨) إجازات المسجونين بين الإبقاء والتعديل والإفشاء " ، مكتبة مركز بحوث الشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

(٩) قسم المباحث الجنائية بالقاهرة بين الخط الاستراتيجي والتكتيكي ، مكتبة مركز بحوث للشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

(١٠) الأسلوب الأمثل للاستباه الجنائي في مصر ، مكتبة مركز بحوث للشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

(١١) رفع مستوى الأداء في تنفيذ الأحكام في مصر ، مكتبة مركز بحوث للشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

(١٢) تقييم مستوى أداء ضباط المباحث الجنائية ، مكتبة مركز بحوث للشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

(١٣) رفع مستوى أداء ضباط لقسم الشرطة ، مكتبة مركز بحوث للشرطة بأكاديمية للشرطة ، سنة ١٩٨٤ م .

ثالثاً : المقالات :

(١) طيب مع سيق الإصرار ، مجلة الأمن العلم ، جمهورية مصر العربية ، العدد رقم ٧٨ .

(٢) نصاب المليون جنيه ، مجلة الأمن العلم ، جمهورية مصر العربية ، العدد رقم ٨١ .

(٣) البعد السياسي لجريمة العادية ، مجلة الأمن العلم ، جمهورية مصر العربية ، العدد رقم ١١١ .

(٤) التخطيط الهندسي الأمني لضبط نص الغرائز الزئبقية ، مجلة للشرطة بدولة الإمارات العربية .

(٥) إنجازات المسجونين والفكر العكسي ، مجلة للشرطة بدولة الإمارات العربية .

(٦) الإفراج الشرطي بين الواقع والتأصيل العلمي ، مجلة للشرطة بدولة الإمارات العربية .

(٧) تنزيل الأموال وتوليدها ككفارة إجرامية جديدة ، مجلة للشرطة بدولة الإمارات العربية .

رابعاً : إشراف على بحوث علمية :

(أ) بمشاركة خبراء المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية :

- بحث في جرائم سرقة السيارات .

- بحث في جرائم العنف داخل الأسرة المصرية .

- بحث في غسل الأموال .

(ب) بمشاركة الخبراء المتخصصين في مركز بحوث الشرطة بالأكاديمية الشرطة :

- بحث في غسل الأموال ، و سبل مكافحتها دولياً ومحلياً .

- بحث مكافحة الإجرام للكمبيوتر .

(ج) إشراف على بحوث الفرق التدريبية في معهد تدريب ضباط الشرطة بالقاهرة .

(د) إشراف على بحوث الضباط المرشحين في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، لدورة

مكافحة المخدرات ، و لدورة مكافحة الجريمة بالأساليب العلمية الحديثة .

(هـ) مساعدة في الإشراف على بحوث الدراسات العليا في كلية الدراسات العليا بالأكاديمية الشرطة .

فهرست

الصفحة

الموضوع

أ تقديم
ل مقدمة

اللباب الأول

٣ الفصل الأول : مفهوم الاتصال الأمني و طرفيه
٧ الفصل الثاني : أنواع الاتصالات الأمنية
٩	- حدود الاتصال
٩	- أنواع الاتصال و أشكالها
١٦	- حدود السرية
١٧	- ظروف الاتصال
١٧	- الاتصالات الأمنية الدوالية
٢٥ الفصل الثالث : الأخطاء الشائعة في الاتصال الأمني
٢٧	- افتراض جهل الرئيس
٢٨	- التوتر و الانفعال
٢٨	- محاولة المرحوم توجيه الرئيس
٢٨	- تنكرة الرئيس بأخطائه السابقة
٢٩	- إظهار الدور البطولي للقيم بالاتصال
٢٩	- إصدار وعود للرؤساء

- ٣٠ - محاولة الإطاحة بأحد المرعوسين
- ٣٠ - لاختيار أداة غير مناسبة للاتصال
- ٣١ - إجراء الاتصال في حضور أطراف الموضوع
- ٣٢ - تخطيط المعلومات
- ٣٢ - صبغ الاتصال بالصيغة للشخصية
- ٣٣ - إجراء الاتصال في ظل الضوضاء

٣٥

الباب الثاني

- ٣٧ الفصل الأول : قواعد الاتصال الأمني
- ٣٩ - عدم الانفعال
- ٤٠ - ترتيب الأفكار
- ٤٠ - السيطرة على موضوع الاتصال
- ٤١ - عدم تكرار الاتصال
- ٤١ - وضوح الاتصال
- ٤١ - لادقة
- ٤١ - أمثلة العرض
- ٤٢ - التوقيت المناسب
- ٤٢ - مباشرة الاتصال شخصياً
- ٤٥ الفصل الثاني : عوامل نجاح الاتصال الأمني

٤٧ السرعة في إجراء الاتصال الأمني
٤٨ إجراء الاتصال بمنزلة القيادة المبشرة
٤٨ مراعاة قواعد التسلسل الوظيفي الشرطي
٤٩ حسن اختيار توقيت الاتصال
٥٠ الهدوء و عدم الانفعال
٥١ الإيجاز
٥١ العرض الجيد
٥٢ البعد عن التخمين و التخيل
٥٢ مراعاة قواعد الاندماج الرئسي
٥٤ البعد عن الجهاز الإعلامي
٥٤ حسن اختيار أداة الاتصال
٥٥ الدقة و التمكن أثناء الاتصال
٥٥ مراعاة قواعد اللباقة الإدارية
٥٧ الفصل الثالث : معوقات الاتصال الأمني
٥٩ - إيدولوجية الرئاسة
٥٩ - عدم وجود وسيلة اتصال
٥٩ - عدم توفر الإمكانيات الضرورية
٦٠ - عدم توفر المعلومات عن الموضوع
٦٠ - الخوف من الإجراءات التأديبية
٦٠ - الخوف من ردود أفعال الرؤساء

٦١	- ونوع الحيد من الحوادث في وقت واحد
٦٢	- تدهور الحالة النفسية للرئيس أو المرعوس
٦٢	- سوء العلاقة بين الرئيس و المرعوس
٦٣	- تعذر التوصل إلى الرئيس لشرطي
٦٣	- عدم إيجاد لغة الطرف الآخر في الاتصال
٦٤	- تعدد تشتيت ذهن الرئيس
٦٥	- تطل وسيلة الاتصال الأمني
٦٧	الفصل الرابع : أدوات الاتصال الأمني
٦٩	المبحث الأول : التقارير الأمنية
٧١	المطلب الأول : التقارير الأمنية في أقسام و مراكز الشرطة
٧٩	المطلب الثاني : التقارير الأمنية في إدارات البحث الجنائي
٨٩	المطلب الثالث : التقارير الأمنية في مصلحة الأمن العام
٩١	- تقارير الإدارة العامة للمباحث الجنائية
٩٦	- تقارير إدارة الشرطة الجنائية للدولة و العربية
٩٩	- التقارير الأمنية في إدارة المتابعة الجنائية و الإحصاء
١٠٢	- لتقرير الأمنية في إدارة البحوث الفنية
١٠٣	المبحث الثاني : الرسائل
١٠٥	- لوجه الاختلاف
١٠٥	- للقواعد التي تحكم الرسائل
١٠٥	- للإيجاز

١٠٦	- الصرد
١٠٦	- التحديد
١٠٦	- التوقيع الولد
١٠٧	المبحث الثالث : المنكرات
١١١	المبحث الرابع : الاتصالات الشخصية
١١٥	المبحث الخامس : الكتب الدورية
١١٩	المبحث السادس : الأوامر التنظيمية
١٢٣	المبحث السابع : القرارات الإدارية

الباب الثالث

١٢٧

الأخطاء الشائعة في التقارير

١٢٩	الفصل الأول : الأخطاء الشكلية
١٣١	- الشكل غير المناسب لإخراج التقرير
١٣٤	- التجميع الخطئ لأوراق التقرير
١٣٤	- عدم ترقيم صفحات التقرير
١٣٤	- الخلط بين التقرير وبين خطاب الرفع
١٣٥	- عدم وضوح عنوان الجهة
١٣٥	- عدم التوقيع من محرر التقرير
١٣٥	- عدم التوازن بين الفقرات

١٣٦	- التأخير في عرض التقرير
١٣٦	- إرسال التقرير لجهة غير مختصة
١٣٧	- عدم عرض التقرير على الرئاسة المباشرة
١٣٨	- عدم فهرسة التقارير الأمنية
١٣٨	- عدم مراجعة الأخطاء المطبعية
١٣٩	- ذكر مسميات خلقة لإدارات و أجهزة شرطية أو غير شرطية
١٣٩	- عدم إيضاح تاريخ تحرير التقرير
١٤٠	- الخطأ في أرقام المكتبات
١٤٠	- التوقيع في نهاية الصفحة
١٤١	- الخطأ في ذكر مصطلحات قديمة في غير موضعها
١٤١	- عدم مراعاة قواعد اللقطة الإدارية
١٤٢	- عرض التقرير على الرؤساء أكثر من مرة
١٤٢	- الخطأ في علامات الترقيم
١٤٨	- الصياغة اللغوية الخاطئة
١٥٩	الفصل الثاني : الأخطاء الموضوعية
١٦١	- نقص البيانات الجوهرية
١٦٤	- اختزال الحقائق
١٦٥	- تضخيم الجهود المبذولة
١٦٦	- التقليل من أهمية الحوادث محل التقرير
١٦٧	- محاولة إغطاء الأخطاء

١٦٩	- الإطالة غير المجدية
١٦٩	- الاختزال للمطومات أو الإجراءات
١٧٠	- عدم ذكر الحقائق
١٧٦	- سطحية الفحص
١٧٩	- عدم الدراسة للقانونية الصحيحة
١٨٠	- زيادة محل الأنا في التقرير
١٨٠	- ذكر عناوين خاطئة في التقرير
١٨١	- عدم وضع حلول للمشكلات محل التقرير
١٨١	- عدم وضوح الهدف من التقرير
١٨١	- ذكر وثائق و مستندات لم يتم الاطلاع عليها
١٨٢	- إغفال ذكر دور الرؤساء
١٨٢	- إضافة وللق لم ترد في المحضر
١٨٢	- وضع حلول غير منطقية
١٨٣	- إخراج الرؤساء
١٨٤	- إرجاع كل المشكلات إلى نقص الإمكانيات
١٨٤	- كتابة تقارير سرية
١٨٤	- الاعتماد على تقارير الغير
١٨٥	- إغفال إيضاح قرارات السلطة القضائية
١٨٦	- الاعتماد على الأقوال المرسلة و الترددات
١٨٧	- فقدان التسلسل المنطقي

١٨٨ فقدان التسليم الزمني
١٨٨ عدم تحديد المواقف الجنائية للطرف
١٨٩ الأخطاء المادية
١٩٠ اختلاف التقرير عما سبق الإخطار به
١٩١ عدم مراعاة قواعد السرية
١٩١ تسريب التقرير الأمني إلى جهات أخرى

الباب الرابع

١٩٣	
١٩٥ الفصل الأول : أهداف التقارير الأمنية
١٩٧ إحاطة الأجهزة الرئاسية
١٩٧ طلب اتخاذ إجراء معين
١٩٩ تحديد المسؤوليات
١٩٩ طلب نقل ضابط أو فرد
١٩٩ تنفيذ حكم قضائي
٢٠٠ تقديم جهود الشرطة
٢٠٠ التصعيد الوظيفي
٢٠١ إحاطة الأجهزة القضائية بمعلومات معينة
٢٠١ تقييم موقف أمني
٢٠١ تحقيق التكامل الشرطي

- ٢٠٢ - تقييم نطاق التمكن و السيطرة لرئيس المواقع
- ٢٠٣ الفصل الثاني : الجهات التي تُعرضُ عليها التقارير الأمنية

الباب الخامس

٢٠٧ النماذج للتطبيقية للتقارير الأمنية

- ٢٠٩ الفصل الأول : نماذج لتقارير ضباط الأقسام و المركز
- ٢١١ المبحث الأول : نماذج لتقارير ضباط التوجيه و التحقيقات و الدوريات
- ٢١٣ - نموذج لتقرير مرور لبلي
- ٢٢١ - نموذج لتقرير مصالحة و متوفى
- ٢٢٦ - نموذج لتقرير فحص بلاغ
- ٢٣٠ - نموذج لتقرير فحص شكوى
- ٢٣٢ - نموذج لتقرير فحص سرقة محل تجاري
- ٢٣٦ - نموذج لتقرير فحص حادث حريق
- ٢٤١ - نموذج لتقرير حادث سقوط من علو
- ٢٤٥ - نموذج لتقرير حادث مشاجرة و مصلب يطلق ناري
- ٢٥١ المبحث الثاني : نماذج لتقارير ضباط وحدات المبحث بالأقسام و المركز
- ٢٥٣ - نموذج لتقرير بطلب الإفراج الشرطي
- ٢٥٦ - نموذج لتقرير متابعة شخص مفرج عنه شرطياً
- ٢٥٩ - نموذج لتقرير متابعة شخص مفرج عنه من المعتقل

٢٦٢ نموذج لتقرير مراقبة شخص خطر
٢٦٥ نموذج لتقرير بحث عن محكوم عليه
٢٦٨ نموذج لتقرير متابعة شخص خطر
٢٧٠ نموذج لتقرير بتقدير دخل شخص في قضية نفقة
٢٧٧ نموذج لتقرير بظاهرة إجرامية
٢٨٠ نموذج لتقرير بخطة بحث في ظاهرة إجرامية
٢٨٧ نموذج لتقرير مرور ليلي
٢٩٦ نموذج لتقرير حملة تفتيشية
٣٠٢ نموذج لتقرير ترخيص سلاح - للدفاع
٣٠٧ نموذج لتقرير ترخيص سلاح - بتدقية ظروف للحراسة
٣٠٩ نموذج لتقرير ترخيص سلاح - بتدقية للصيد
٣١١ نموذج لتقرير طلب استخراج رخصة حرس خاص
٣١٤ نموذج لتقرير طلب استخراج رخصة سمير عجلات
٣١٧ الفصل الثاني : نماذج لتقارير ضباط مديريات الأمن
٣١٩ المبحث الأول :
٣٢١ نموذج لتقرير تفتيش على أعمال وحدة مبلت قسم شرطة
٣٣٧ نموذج لتقرير استطلاع رأي نحو الإخراج الشرطي عن ممنون
٣٣٩ نموذج لتقرير بطلب اعتقال شخص خطر على الأمن العام
٣٤٣ نموذج لتقرير طلب رفع فرد من قوة وحدة مبلت
٣٤٥ نموذج لتقرير بمقابلة شخصية قضائية

٣٤٩	- نموذج لتقرير تفتيش على أعمال نقطة شرطة
٣٥٥	المبحث الثاني :
٣٥٧	- نموذج لتقرير متابعة نتائج حملة تفتيشية
٣٦٣	المبحث الثالث :
٣٦٥	- نموذج لتفتيش على أعمال قسم شرطة
٣٧٧	- نموذج لتقرير دراسة أمنية لتنفيذ حكم قضائي
٣٨١	الفصل الثالث : نماذج لتقارير ضباط مصلحة الأمن العلم
٣٨٣	المبحث الأول : نماذج لتقارير مفتشي المباحث الجنائية
٣٨٥	- نموذج لتقرير بالموافقة على الإفراج الشرطي لاعتبارات إسسية
٣٩١	- نموذج لتقرير بالموافقة على الإفراج الشرطي لاعتبارات المواعة
٣٩٤	- نموذج لتقرير برفض الإفراج الشرطي للخطورة الإجرامية
٣٩٧	- نموذج لخطة بحث في قضية قتل عدد
٤٠٥	- نموذج لتقرير بلاغ عن جريمة قتل
٤٢٥	- نموذج لمنكرة بطلب تكدير جهود فريق بحث
٤٢٧	- نموذج لتقرير تلخيص حث سرقة خزينة
٤٢٩	- نموذج لخطة بحث في حث سرقة خزينة
٤٣٤	- نموذج لتقرير بفحص حث سرقة خزينة
٤٤٨	- نموذج لتقرير بشرح ضابط للصل بالمباحث الجنائية
٤٥٠	- نموذج لتقرير لاستعداد ضابط مباحث من الصل بالمباحث الجنائية
٤٥٣	- نموذج لتقرير فحص شكوى ضد ضابط شرطة

٤٦١ المبحث الثاني : نماذج لتقارير إدارة الشرطة للنوعية (الإنتربول)
٤٦٣ - نموذج لتقرير تحريك حول نشاط شخص مطلوب ضبطه للخارج
٤٧٠ - نموذج لتقرير بالمشاركة في مؤتمر دولي
٤٧٤ - نموذج لتقرير لمؤورية استلام متهم من خارج البلاد
٤٧٩ المبحث الرابع : نماذج لتقارير القضاء العسكري
٤٨١ - نموذج لتقرير فحص حالة موثق مطلوب محاكمته تليسياً
٤٨٣ - نموذج لمنكرة عرض لإلغاء حكم براءة
٤٨٥ - نموذج لتقرير تفتيش على سجن عسكري
٤٩٠ - نموذج لمنكرة عرض معلومات
٤٩٢ - نموذج لتقرير تفتيش على أعمال محكمة عسكرية
٥٠٤ - نموذج لاستمارة إضطرار بلاغ
٥٠٥ - نموذج لتقرير متعلقة حكم قضائي
٥٠٧ - نموذج لتقرير تفتيش على أعمال نيابة عسكرية
٥٢٢ - نموذج لتقرير بفحص التماس إعادة نظر
٥٢٤ - نموذج لمنكرة تصديق على حكم قضائي عسكري
٥٢٩ خاتمة
٥٣١ قائمة للمراجع
٥٣٧ كتب و أبحاث للمؤلف

رقم الإيداع: ١٩٠٩٢ / ٢٠٠٠
I.S.B.N. التقييم الدولي
977-04-3221-0



للطباعة
رئيسي حسين ابنه عميل
خارج ميدان النور - القاهرة ٢٠٠٠
طبع في ٢٠٠٠ م - ٢٠٠٠ م - ٢٠٠٠ م

المؤلف فى سطور:

لواء سراج الدين الروبى

المدعى العام العسكرى

نائب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا

- حاصل على درجتى الماجستير فى القانون الجنائى وعلوم الشرطة.

- منح ميدالية التفوق العلمى للشرطة المصرية سنة ١٩٧٨.

- منح ميدالية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بفرنسا مرتين ١٩٩٦ ، ١٩٩٩.

- اختير فى لجنة اختيار الأمين العام للمنظمة الدولية للإنترپول، كما اختير عضوا فى لجنة

تعديل دستور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وأخيرا رئيسا للجنة الاشراف على

الخبراء البريطانيين المكلفين بوضع استراتيجية القرن الحالى للإنترپول.

- ترأس وفد مصر فى العديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية.

- شارك فى العديد من الندوات بمعهد سيراكوزا بايطاليا ومركز الأمم المتحدة فى مانا لمانع الجريمة.

- زار العديد من الدول فى أوروبا والأمريكتين وآسيا وأفريقيا.

- له العديد من المؤلفات الشرطة فى مكافحة جرائم القتل وإدارة العمل الأمنى والإنترپول

و الاستجوابات و تجنيد المصادر.

هذا الكتاب

إن عملية الإتصال الأمني في الشرطة تعد بمثابة النخاع الشوكي الذي يحافظ على استمرارية الحياة في جسد المجتمع الشرطي، وأى تلف يصيب هذا النخاع سيؤدى الى أن يتحول الى جسد بلا حركة، ومن هنا كانت رغبتنا في تركيز الرنين المغناطيسى الفكرى على هذا الجزء الحيوى لتحديد قواعده، وعوامل نجاحه، ومعوقاته، وأدواته، ونماذجه التطبيقية حتى نضمن حيوية الحركة الدائمة فى اتجاه تحقيق الهدف المنشود، وهو الاستقرار الأمنى فى مصرنا الغالية.

المؤلف